النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع

قضايا التحديث والتنمية المستدامة

الكتاب الأول

دكتور علي ليلة



النظرية الاجتماعية

وقضايا المجتمع

«قضايا التحديث والتنمية المستدامة»

دكتور على ليلة

أستاذ النظرية الاجتماعية

بجامعة عين شمس

الكتاب الأول



مكتبة الأنجلو المصرية

بطاقة فهرسة

ليلة ، على .
النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع قضايا التحديث
والتنمية المستدامة الكتاب الاول
تاليف الدكتور / على ليلة
17× 24 سم

1 - قضايا المجتمع
أ – العنوان
رقـــم الإيداع :2014/23561
ISBN : 978-977-05-2944-7
طبع فى جمهورية مصر العربية بمطبعة محمد عبد الكريم حسان
مكتبـة الانجلـو المصريـة 165 شارع محمد فريد القاهرة – مصر
تليفون : 23914337 (202) ؛ فاكس : 23957643 (202)
E-mail : angloebs@anglo-egyptian.com
www.anglo-egyptian.comWebsite :

الفهرس


mohamed khatab

مقدمة

فى عصر سابق كان الاستقرار وأحيانا الثبات هو القاعدة، ومع نهاية القرن العشرين، خلال عقده الأخير وبداية الألفية الثالثة إنعكست القاعدة، حيث أصبح التغير إلى حد المتغير المتسارع هو القاعدة. وبعد أن كانت حقائق العالم الاجتماعى الذى نعيش فيه ساكنة ندركها ونستطيع تصوير طبيعتها وحدودها. أصبحت الحقائق سائلة ومتدفقة، ما تكاد أن ندركها حتى تنساب هاربة من إكتمال إدراكنا لها. فى هذا الإطار أصبح من الضرورى أن تتطلب دراسة العالم الاجتماعى الذى نعيش فيه، والذى نحاول تفهم تفاعلاته، أن نكون على يقين بأن الأشياء تغيرت، والتفاعلات قد إكتسبت طبائع جديدة، والكليات، إن إستقرت حدودها، تتشكل من عناصر تتباين فى طبيعتها الأساسية عن ذى قبل.

إرتباطا بذلك فإننا تأملنا بناء مجتمعنا المصرى فى عصر الألفية الثالثة فسوف نجد أن الموضوعات والقضايا التى تناقش على ساحته، وتشكل جوهر تفاعلاته تختلف عن ذى قبل. وهو الأمر الذى يفرض مناقشة هذه التفاعلات من منطق جديد، وتأكيد لذلك أننا إذا تأملنا العقود الأخيرة من القرن العشرين، فسوف نجد أن حالة من السلبية قد سيطرت على المجتمع، بخاصة طبقته الوسطى. التى تشكل عموده الفقرى، حيث إنسحبت هذه الطبقة إلى نوع من التآكل الذاتى، سواء كان التآكل ماديا أو معنويا حتى وصل بها الأمر إلى حالة من الضعف والهوان المادى والأخلاقى معا. فقد تآكل حجم الطبقة الوسطى ماديا، بسبب تساقط أغلب عناصرها إلى ساحة الطبقة الدنيا، إضافة إلى تآكل معانيها. فسقطت مساحات كبيرة من أخلاقها، وإنتشرت على ساحتها بديلاً لذلك قيم الفساد والانتهازية، والشبق إلى السلطة، وإجادة اللعب «بالبيضة والحجر» حسبما يذهب المثل المصرى الدارج.

غير أننا نجد أن الطبقة الوسطى مع مطلع العقد الثانى من الألفيه الثالثة قد إستيقظت من سباتها، حيث أشعل شباب شريحتها العليا فتيل الثورة. بحيث كان ذلك دعوة لتدفق جموع الطبقة الوسطى جميعا، ثم المجتمع بكاملة، فى حركة ثورية هادرة إستمرت لثلاث سنوات منذ يناير ٢٠١١ وحتى يونيو

٢٠١٣. حتى عثر المجتمع على قائدة، وحدد خطة طريقة، الذى إنطلقت فيه الطبقة الوسطى تقطع المسافات، الواحدة تلو الأخرى. وذلك بسبب إمتلاكها حالة من الايجابية المتعاظمة الفاعلية، التي إستطاعت بواسطتها تغيير نظامين سياسيين، وأودعت قياداتها السجون، لأنهم حاولوا تعطيل حركتها، وتحريف مسارها. ومع هذه الطاقة التغييرية المتعاظمة، بدأت تتغير أشياء كثيرة من حولنا، حتى مفاهيم العلم وتصوراته أصابها التغير المتسارع، فملئت بمضامين جديدة، أو أصبحت تشير إلى متغيرات جديدة.

فى هذا الإطار حل مفهوم الفئات الاجتماعية محل مفهوم الطبقات الاجتماعية، فلم يعد المجتمع يمتلك حالة الاستقرار التى يصنف فى إطارها البشر، حسب أوضاعهم الاجتماعية إلى طبقات تستمر فترة طويلة من الزمن حتى تعى وجودها، وتتحول إلى كتلة فاعلة، من طبقة فى ذاتها إلى طبقة لذاتها، وتعى مصالحها. خاصة أن الوعى يأتى الأن من خارج الطبقة، يتدفق إلى ساحتها من خلال تكنولوجيا الاعلام والمعلومات، ليشكل وعيا مجتمعيا عاما يحل محل الوعى الطبقى. وإن كان ذلك لا ينفى وجود التقسيم الطبقى بطبيعة الحال، وأن برز إلى جانبها تقسيم او ترتيب إجتماعى آخر يسعى لأن يحل محله، ويتمثل في تصنيف الفئات الاجتماعية. حيث أصبح المجتمع الحديث، يقسم إلى فئات إجتماعية لها مكانتها فى المجتمع، وتسعى إلى أن تطور وعيها، الذى يساعدها فى تحديد مصالحها. فأصبحت فئة المرأة لها وجودها المتماسك، الذى يشكل مرجعيتها فى تحديد وعيها الذى يساعدها فى إدراك مصالحها، وهكذا الأمر بالنسبة للشباب. بل تجاوز الأمر إلى الجماعات الدينية والعرقية والثقافية، التى لها وجودها، وتعمل بإتجاه تطوير وعيها الذى يحدد لها مصالحها. إستناداً إلى مرجعية عالمية تتمثل فى الديموقراطية التى أصبحت تضبط إيقاع التفاعل فى غالب المجتمعات. والتى تضافرت مع التأكيد على حقوق الإنسان، التى ينبغى أن تحترم من قبل الآخرين أو من قبل التنظيمات السياسية.

كما تعد النخبة من المكونات التى أصابها التغير فى مجتمع الألفية الثالثة، وإذا كانت مكانة النخبة فوق الجماهير على ساحة الألفية الثانية، لكونها التى

تقودهـا، وهـى التـى تشـكل وعيهـا. حيـث كانت هـذه النخبـة تـدرك في الغالب همـوم الجماهير ومتاعبهـا ومشـكلاتها، وتسـعى إلى المطالبـة بإشـباع حاجـات الجماهـير، وتدافع عـن مصالحها. غير أننـا نجـد أنـه قـد حـدث تبدل فى سـلوك النخبـة بالنسـبة للجماهير، حتـى أصبحت هـذه النخبة لا نخبـة. حيـث نلاحـظ أنهـا قـد شرعـت فى العقـود الأخـيرة مـن القـرن العشريـن شرعت تسـعى إلى السـلطة، وتعتنـق قيـما إنتهازيـة تـبرر لها تحقيـق مصالحها الفردية، ولو على حسـاب تـردى أوضاع الجماهـير، وإنحـدار نوعيـة حياتهـم. وقـد إسـتمر إنحـدار النخبة حتى سـقطت فى تـردى آخر، بأن جعلـت مـن نفسـها مطية للسـلطة فى تزييف وعـى الجماهـير، فإنفصلت عن الجماهـير، وإختزلت نفسـها لتكـون آداة فى يـد رجـال السياسـة أو الاقتصـاد، علهـا تحصـل عـلى بعـض فتـات القـوة. او تحصـل عـلى بعـض فتـات مائـدة المـال، تعيـش بـه حيـاة مترفـة منفصلـة عـن حيـاة الجماهـير ومتاعبهـا وهمومهـا، فعزلـت نفسـها وسـاهمت في عـزل الجماهـير. وحينـما قامـت ثـورة ٢٥ يناير و ٣٠ يونيـو، أدركـت الجماهـير فسـاد النخبـة وأنانيتهـا وسـعيها المتـشرزم عـن سـيد تخدمـة، وأن هـذه النخبـة ينبغـى أن تعتـزل، فجيادهـا قـد هرمـت، وترفـض الجماهـير أفكارها لأنها قد شـاخت أو أنحرفـت. وأصبحـت الجماهـير فى كليتهـا – مـن غـير نخبـة – هـى التـي تحـدد طريـق التحـول الديموقراطـى، وتحـدد سرعاتـه ومسـاحته. وإرتباطـا بذلـك تحدد حزمـة واجبات وحقوق الإنسـان المـصرى، ذلـك يعنـى أن الجماهـير قـد تجـاوزت النخبـة، ولم تعـد تمنحهـا آذان صاغية.

وإذا كان التطـور الاقتصـادى، الـذى صاحـب هـذه التطـورات الاجتماعيـة والسياسـية، قـد تمثـل فى النمـو المتعاظـم للقطـاع الخـاص والتراجـع المسـتمر لفاعليـة الدولـة القوميـة. فإننـا نجـد أن قيـادة القطـاع الخـاص لعمليـة التنميـة والتحديـث، أدت فى أحيـان كثـيرة إلى تـردى الأوضـاع الاقتصاديـة والاجتماعيـة للجماهـير، التـى بـدأت تعـانى مـن حالـة مـن التهميـش والاقصـاء الاجتماعـى، بحيـث أسسـت هـذه الأوضـاع إحتماليـة إنتفاضـة الجماهـير وإنتشـار الـصراع الاجتماعـى. وذلـك يرجـع بالأسـاس إلى أن القطـاع الخـاص إسـتمر فى التأكيـد عـلى أيديولوجيتـه الفرديـة والأنانيـة، ولم يكتسـب الوعـى بالمسـئولية الاجتماعيـة التـى عليـه أن يقـوم

بهـا لصالـح المجتمـع. والمأمول أن تكتسـب شريحة رجـال الأعمال الوعى بـضرورة العمل وفق قيم إيثاريـة تسـاعدها فى الارتقـاء بأوضـاع الآخريـن. حيث تأكد أن المؤسسـات الاقتصاديـة، التى تعمل عـلى الارتقـاء بأوضـاع الجماهـير، تحقق مكاسـب أكبر مـن تلك التى تعمـل وفق قيم إنانيـة فردية. بحيـث نتوقـع أن يعـى رجـال الأعـمال هـذا الدرس جيـداً، بدل من أن تسـحب البرجوازيـة العالمية، إضافـة الدولـة القومية البسـاط من تحـت أقدامها.

وفى هـذا العـالم المتغـير، التى تتسـع فيه مسـاحة التهميش الاجتماعى، تصبح الحاجة ماسـة إلى إعـادة تماسـك المجتمـع، بالعمـل عـلى تضامـن الشرائح التـى أسـتغلت مجتمعها عـن أنانية، مع الشرائـح التـى فـرض عليهـا التهميـش الاجتماعـى. إسـتناداً إلى ميثـاق شرف أخلاقـى، بإعتبـار أننـا جميعـا شركاء فى الوطـن، وأن هـذا الميثـاق الأخلاقـى الذى قال بـه إميل دوركيـم، يتطلب أن يتخلى الأغنيـاء عـن غلوائهـم وأنانيتهـم، فى مقابـل أن يتخـلى المهمشـون عـن إحتجاجهم ورفضهـم. لذلك أبتدعـت المجتمعـات إجـراءات الحمايـة الاجتماعيـة، وشـبكات الأمـان الاجتماعى، التى تسـعى إلى توفير ما يشـبع الاحتياجات الأساسـية للفقراء والمهمشـين. ليمتلكوا القدرات التى بواسـطتها يصبح فى إمكانهـم المشـاركة الاجتماعيـة الفعالـة، فى مختلـف مجـالات المجتمـع، وهى الحالـة التى تجعل مـن المجتمـع كتلـة واحدة متماسـكة قـادرة على الفعل المؤسـس للتنميـة والتحديـث والتقدم.

ويسـاعد فى نجـاح التغـيرات التـى إرتبطـت بالقضايـا السـابقة، أن الجماهـير أصبحـت حـاضرة فى المشـهد، مـن خـلال صيـغ عديـدة، أبرزهـا صيغـة اللامركزيـة فى إدارة التنميـة المسـتدامة والتحديـث. فبعـد أن كانـت التنميـة فى النصـف الثـانى مـن القـرن العشريـن تحددهـا الحكومـة المركزيـة، وتقـوم بتنفيذهـا بيروقراطيـة الدولـة، فى غيبـة كاملـة مـن الجماهـير، اللهـم إلا بإعتبارهـا أدوات لتنفيـذ مشروعـات التنميـة والتحديـث. عـلى خـلاف ذلـك نجـد أن ثمـة تغيـير قـد حـدث، حيـث الإتجـاه إلى التأكيـد عـلى اللامركزيـة فى التنميـة والتحديـث، بحيـث تتـولى الوحـدات المحليـة تطويـر تصوراتهـا لمشروعاتهـا، مـن خـلال إسـتطلاع رأى الجماهـير. التى سـوف

تشـارك فى تحديـد طبيعـة هـذه المشروعـات، وأيضا المشـاركة فى تنفيذها من خلال مـا أصبح يعرف بالمجتمـع المـدنى. الـذى يتـولى تنظيـم هـذه الجماهير حتـى يمكن ان تشـارك فى مختلـف المجالات، بغـض النظـر عـن مسـتوى هـذه المحليـة، محافظـة كانـت أم قريـة. شريطـة أن يتحقـق ذلـك فى نطـاق الخطـة العامـة للمجتمـع أو الدولة.

لقـد حـاول هـذا الكتاب تنـاول هذه القضايـا أو الموضوعات التى شـغلت العقود الخمسـة الأخـيرة، ثلاثـة منهـا فى الألفيـة الثانيـة وإثنتـان فى الألفية الثالثة، وما زال التغير مسـتمراً ومتسـارعا، تخـلى المجتمـع فى إطـاره عـن سـكون وإسـتقرار عقـود الألفيـة الثانيـة، إلى حالـة ثـورة وإحتجـاج وتغـير الألفيـة التاليـة، هـى صفحـات مجتمـع مـن الطبيعـى أن نقرأهـا، حتـى نمتلـك القـدرة على إسـتشراف المستقبل.

والله الموفق اولاً وأخيراً

الرحاب فى يناير ٢٠١٥

الفصل الأول

قوى وإتجاهات التغير الاجتماعى

عبر نصف قرن

الفصل الأول

قوى وإتجاهات التغير الاجتماعى

عبر نصف قرن

تمهيد

تعد قضية التغير الاجتماعى من القضايا المحورية التى تناولها التنظير السوسيولوجى بالتحليل والتفسير. وذلك لأن التغير هو التفاعل القاعدة، وأن الثبات هو الاستثناء، الذي يعني موت للكائن، سواء الكائن العضوى، أو ما فوق العضوى. من هنا فالتغير يعبر عن إستمرار الحياة، فتراكم التفاعل الاجتماعى فى الماضى والحاضر، يتحقق بإضافات كمية تدريجية، وعند نقطة معينة يتحول هذا التراكم الكمى، إلى تغير فى نوع البناء أو الوحدة التى يقع على ساحتها التغير. أو قد يتحقق التغير، حينما تنفى الحقيقة أثناء التطور بعض جوانبها العارضة، لتكشف فى النهاية عن طبيعتها الجوهرية والدائمة التى تختلف بالتأكيد عن الطبيعة التى بدأت بها الوحدة الاجتماعية الخاضعة للتغير أقل إكتمالا ثم تحولت بالتطور إلي وضع أكثر إكتمالا، سواء كانت هذه الوحدة الاجتماعية جماعة أو طبقة إجتماعية أو حتى مجتمعا.

وبرغم تراكم التراث النظرى الذى تناول قضية التغير الاجتماعى، إلا أننا نرى أن هناك مجموعة من الأفكار التي ينبغى مراجعتها، فالعلم الاجتماعى ينبغى أن يعيد مراجعة أفكاره فى كل فترة عملا بفرضية أساسية. تلك الفرضية التى تؤكد على أن هناك تفاعل متبادل بين التنظير والواقع، وإذا كان الواقع متغيرا بحكم خلقه وطبيعته، فإن التنظير ينبغى ان يكون كذلك. فإذا توقف التنظير عن متابعة الواقع المتغير بتغير مناظر فى بنيته، فإنه يتحول إلى تفكير جامد، عاجز عن فهم وتحليل التفاعل او التغير الاجتماعى. على هذا النحو تجمدت كثير من النظريات عن ملاحقة حركة الواقع، بعد ان كانت ذات طبيعة راديكالية فى زمانها أو عصرها، من هنا وجبت المراجعة لبعض الأفكار المتعلقة بالتغير الاجتماعى. من هذه الأفكار هل التغير الاجتماعى الذى يحدث فى المجتمع هو نتيجة عوامل إجتماعية، أم هو نتيجة لفاعلية وتفاعل قوى إجتماعية؟

هـلى التغـير الاجتماعـى الناتـج يتحـرك فى إتجـاه خطـى واحـد، ام أنـه يتخـذ عـادة الاتجـاه الـذى يخـدم مصالـح بعـض القـوى الاجتماعيـة، أو مصالـح قـوة إجتماعيـة بعينهـا، أم أنه يدفـع المجتمع عنـد التغـير فى إتجـاه محـدد؟ تلـك وغيرهـا من الأفـكار والقضايـا نتعرض لهـا فى الصفحـات التالية.

أولاً: قضايا لفهم مسألة القوى الاجتماعية

إذا كان للتغـير الاجتماعـى عوامـل ونتائج، فـإن هناك بعض القضايا المتعلقـة بعوامل التغير الاجتماعـى وطبيعتـه ونتائجـه تحتـاج إلى مراجعة. وعلى سـبيل المثال نجد أن الـتراث النظرى يحدد عوامـل معينـة مثـيرة للتغـير الاجتماعـى، هذه العوامـل قد تكون سياسـية أو إقتصاديـة أو دينية أو ثقافيـة، إضافـة إلي أنهـا لا تعمـل منعزلة عـن بعضها فى فضـاء المجتمع، ولكن يحمـل لواءها ويؤكد فاعليتهـا قـوى إجتماعيـة معينـة، تفـرض فاعليـة هـذه العوامـل، أو أن هـذه العوامـل دفعتهـا فى إتجـاه التحـرك لتغيـير المجتمـع بما يجعله مواتيا لظروفهـا الاقتصادية أو الدينية أو السياسـية. مثال عـلى ذلـك أننـا نلاحـظ أن معالجـة كارل ماركـس للإقتصـاد، كمتغـير يلعـب دوراً فى تغـير المجتمـع فى أى مرحلـة مـن مراحلـه، تـدرك فاعليـة هـذا المتغـير من خـلال أداء قـوة إجتماعية محـددة. هى الطبقـة البورجوازيـة تـارة حينما تؤسـس الظـروف لتوليد فائض القيمـة فى مرحلة النمو الرأسـمالى، وتـارة حينـما تعمـل البروليتاريـا. إسـتناداً إلى عمليـة الإفقـار الاقتصاديـة والوعـى بإتجـاه تفويـض النظـام الرأسـمالى، لتأسـيس النظام الشـيوعى، الذى تتوزع فيـه الموارد الاقتصادية، بما يحقق إشـباع الحاجـات الأساسـية للأغلبية، أو إشـباع أغلبيـة الحاجات.

ووفـق نفـس المنطـق نجـد عالم الاجتـماع ماكس فيـبر، حينما يتنـاول الدين كأحـد متغيرات التغـير الاجتماعـى، وكى تـؤدى المبـادئ والقيـم الدينيـة دورهـا فى التغيـير، فـإن ذلـك يعتمـد عـلى وجـود طبقـة إجتماعيـة، أو جماعـة تـدرك معـانى هـذا الديـن الجديـد. وتحـاول فرض هـذه المعانى عـلى واقـع المجتمـع. لتحـل محـل المعـانى القائمـة او القديمـة، وينتصر الديـن الجديـد، حينما تصبح الطبقـة او الجماعـة الاجتماعيـة، التـى تؤمـن بـه، قـوة إجتماعيـة تمتلـك التأثـير والفاعليـة لفـرض

هـذه المعـانى الجديـدة عـلي العـالم (١). ويتسـق مـع ذلـك تنـاول فلفريـدو باريتـو فى نظريته عن دورة الرواسـب، وهـى الـدورة التى تناظـر دورة مناظرة للتغير الاجتماعى المتتابـع، بين الصفوات او الطبقـات الاجتماعيـة، التـى تتبـادل المواقـع إسـتناداً إلى ضعف أو قـوة هذه الرواسـب. حيث نجد أن باريتـو يتحـدث عـن الجماعـة التـى تمنحها رواسـبها الاجتماعيـة المعينة قوة محـددة، فصفوة او فئـة الثعالـب تعـد قـوة إجتماعية تمنحها رواسـب التأسـيس طاقتها، وصفوة الأسـود قـوة إجتماعية تسـتند فى قدراتهـا، إلى رواسـب إسـتمرار مـا تأسـس، وتضعـف القـوة الاجتماعيـة للجماعـة، حينما تضعـف رواسـبها، أو حينـما تفشـل فى العثـور عـلى مـا يجـدد رواسـبها من بـين الجماهـير العريضة (٢).

وتتعلـق القضيـة الثانيـة بمصادر التغـير الاجتماعى، حيـث تنطلق من هذه المصـادر عوامل فاعلـة، فى نطـاق ذلـك فإننا نعين ثلاثة مصادر للتغير فى نظامنا العالمى المعاصر، تنطلق منها عوامل تسعى بواسطتها قوى إجتماعية معينة لفرض فاعليتها. وإذا تأملنا حالة أى مجتمع من المجتمعات فى نظامنـا العالمـى المعـاصر فسـوف نجـده بشـكل نسـق إجتماعي لـه بيئات نسـقية متنوعـة، فإذا تأملنـا النسـق القومـى فى إطـار النظـام العالمـى، فسـوف نجده نسـقا يشـغل مكانا وسـطا بين ثلاثة أنسـاق تشـكل بيئات يمكن ان يصدر عنها التغير الاجتماعى. النسـق العالمى كنسـق شـامل والنسق الإقليمى كنسـق مباشر للنسـق القومى، ثم السـياقات المحلية كأنسـاق فرعية من النسـق القومى، إذا تأملنـا هـذه المصادر فسـوف نجـد أن العوامل أو التأثيرات الصادرة عنهـا تؤثر فى مختلف القوى الاجتماعيـة بالداخـل. وعـلى سـبيل المثال نجـد أن البرجوازيـة العالمية – بخاصة فى عـصر العولمة – هـى مصـدر فاعليـة الـشركات متعـددة الجنسـيات، وكذلك الـدور الذى يلعبـه الإعـلام وتكنولوجيا المعلومـات فى الأخـتراق الثقـافى للنسـق أو المجتمع القومـى، الذى توجد فى إطـاره جماعات أو قوى إجتماعيـة تقبـل هـذا الاخـتراق وتتفاعـل معـه لتسـتوعبه، بينما هنـاك جماعات او قـوى إجتماعية ترفضـه وتعلـن الجهـاد فى مواجهتـه. وقـد تنطلـق هـذه العوامـل مـن قـوى إقليميـة لتتلقفهـا جماعـات قـوى إقليميـة معينـة فى الداخـل، مثـال عـلى ذلـك الديـن كعامل دفعـت به قـوى الثورة

فى إيران، لتتلقفه جماعات التيار الاسلامى فى مصر، وتستند إليه فى تحركها لتغيير المجتمع.

وفى بعض الأحيان تنطلق قوى التغير من الداخل لتعمل على تغيير النسق الاجتماعى بكامله، حينما تستجيب هذه القوى للضغوط التى تفرض عليها التحرك نحو إحداث التغير الاجتماعى. وفى هذا الإطار يمكن النظر إلى الطبقة المتوسطة فيما قبل ١٩٥٢، بإعتبارها القوة التى دفعت إلى تشكل الصفوة السياسية التى تعمل فى إتجاه إحداث التغير الاجتماعى، أو قد يطالب بالتغيير بعض الأقليات الأثنية فى المجتمع، حينما تضغط بإتجاه تأسيس عقد إجتماعى جديد، تتوزع على أساسه الموارد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع وفق أسس إجتماعية عادلة. ويمكن أن ننظر إلى حركة الأكراد فى تركيا والعراق، وبعض الطوائف الدينية فى لبنان، والقبائل البربرية او الأمازيغية فى الجزائر والمغرب والجنوب المسيحى فى السودان. بإعتبارها قوى إجتماعية تطالب ببعض التغييرات الاجتماعية إستناداً إلى الدين او السلالة او القناعات الثقافية والاجتماعية.

وفى هذه الحالة فإن التغيير الاجتماعى ينجح ويتحقق إذا كانت جملة القوى الاجتماعية تعمل فى إتجاه واحد، بحيث تسلم فى النهاية إلى دعم بعضها البعض فى سياقات متتابعة، حتى تتعاظم طاقة التغير فيحقق أهدافه. فمثلا التغييرات التى تسعى البرجوازية العالمية لإحداثها فى المجتمعات القومية تتدعم إذا لاقت هذه التغيرات قبولا على الصعيد الإقليمى، ثم على صعيد البرجوازية المحلية كقوة إجتماعية على المستوى القومى، أو السياقات او المجتمعات المحلية، بحيث نجد أن التغير المطلوب تتدفق مضامينه من قوى المراكز العالمية إلى قوى الصعيد الإقليمى وإلى الصعيد القومى ثم المحلى. غير أن هذا التغير الصادر عن المستويات الأعلى يمكن تحييد فاعليته او أثاره إذا ظهرت القوى الاجتماعية القادرة والمؤهلة. التى تقف فى مواجهة هذا التغير وترفضه على أى مستوى من المستويات الأربعة الأخرى السابقة، بمعنى أن تظهر على أى من هذه المستويات قوة تتناقض فى فاعليتها مع فاعلية قوة إجتماعية مقابلة على أى من المستويات الأخرى، فتحيد تأثيرها (٣).

وتتعلـق القضيـة الثالثـة بتفاعل القـوى الاجتماعية مع بعضها البعـض، وعلاقة هذا التفاعل بتحديـد طبيعـة وإتجـاه التغـير الاجتماعـى، ذلـك أنـه مـن المفـترض أن تمتلـك كل قـوة مـن القوى الاجتماعيـة طاقـة قـادرة عـلى دفـع المجتمـع فى إتجـاه معـين، وفى هـذا الإطـار فإننـا نواجـه بأربعة حـالات للعلاقـة بـين القوى الاجتماعيـة وإحداث التغير الاجتماعـى. فى الحالـة الأولى تتفاعل القوى الاجتماعيـة بإتجـاه واحـد، تقودهـا إحـدى القـوى، التـى تقوم بتأكيـد التـأزر بينها، بحيـث نجد أن نتـاج التفاعـل إيجـابى يتراكـم لصالـح المجتمـع. ومن ثـم فإسـتمرار هذا التراكـم يقدم قفـزة نوعية مسـتندة إلى التراكـم الكمـى الـذى تحقـق عـن نقطـة معينـة، ونتيجـة لذلـك يصبـح إسـتمرار تغير المجتمـع مطـردا بنفـس المعدلات وفى نفس الاتجـاه. فى بعض المجتمعات او فى بعـض فترات التاريخ تتـأزر كل قـوى المجتمـع فى تحقيـق تغـير فى إتجـاه محـدد ودون مشـكلات. وفى هـذا النمـوذج قد تتبـادل القـوى الاجتماعيـة المواقـع، وقد يتغير مسـتوى إسـهام هذه القـوى، غير أن إسـهامها جميعا فى تغيـير المجتمـع يظـل ثابتـا يتميـز بالتراكـم، ونتيجـة لذلـك يتحقـق النمـو والتقدم. ونقـدم مثالا لذلـك مـن التاريـخ الأوربى، وأداء القـوى الاجتماعيـة فى أبنيـة المجتمعات الغربيـة المعاصرة (٤).

وفى الحالـة الثانيـة نجـد أن القـوى الاجتماعيـة الكائنـة فى فضـاء المجتمع ليس لها إسـهامها عـلى المسـتوى الملائـم أو المطلـوب. بحيـث نجـد أنـه إذا كانـت هنـاك بعـض القـوى التـي تـؤدى دورهـا عـلى المسـتوى المطلـوب، فـإن أداء بعـض القـوى الأخـرى لا يتأزر معهـا، ومن ثـم فهى قوى إجتماعيـة امـا أن تتوقـف عن المشـاركة فى إنتـاج التفاعل الاجتماعـى. وهو مايعني أنهـا وإن كانت قائمـة ولهـا مكانهـا فى المجتمـع غـير انهـا لا تشـارك فيـه، سـواء عـن إرادة جماعيـة أو بسـبب قيـود مفروضـة عليهـا، أو أن هـذه القـوى قـد تـؤدى دورها بمـا يتعارض مـع أداء قوى أخـرى. الأمر الذى ينتقـص مـن أداء هـذه القـوى، فدورهـا أو إسـهامها الـذى تؤديـه ليـس قيمـة مضافـة ولكنـه قيمة منتقصـة. الأمـر الـذى يـؤدى إلى تقليـص معـدلات التغـير الاجتماعـى، فـلا يندفـع بالدرجـة التـى تتعـادل أو تتـوازى مـع حاصـل جمـع أداء أو إسـهامات القـوى الاجتماعيـة الأخرى.

بـل أن أداء أى مـن هـذه القـوى الاجتماعيـة بما يتناقـض وأداء قـوى إجتماعيـة أخـرى قـد يدفـع إلى تغيـير إتجـاه التغـير الاجتماعـى. وعـلى سـبيل المثـال فـإن قيـام النظـام السـياسى بتقليـص أداء البرجوازيـة العليـا فى المجتمـع المصرى عقب ١٩٥٢ «سـواء مـلاك الأراضى فى الريف، أو أصحـاب الأعـمال الحضريـين»، الأمـر الـذى دفـع هذه الطبقـة إلى الإحجام عـن المشـاركة فى التنمية الاجتماعيـة الاقتصاديـة، وقـد تصـادف فى هـذه المرحلـة ممارسـة البرجوازيـة العالميـة لضغوط على النظـام وصلـت أقصاهـا فى عامـى ١٩٥٩، ١٩٦٠، حيـث التآمر لانهيـار الوحدة مع سـوريا، اضافة إلي سـحب تمويـل السـد العـالي الأمـر الـذى دفع النظـام السـياسى إلى تغيـير طبيعة التغـير الاجتماعى، فأصبـح ينشـد تطويـر المجتمـع بمـا يحقـق مصالـح الطبقـة العاملـة والشرائـح الدنيـا مـن الطبقـة الموسـطة، وبغـير فائـدة أو خدمـة مصالـح البورجزازيـة العليا.

وفى الحالـة الثالثـة نجـد نوعـا مـن القصـور فى أداء بعـض القـوى الاجتماعيـة، أو معظمهـا، الأمـر الـذى يخفـض كثـيرا من وتـيرة التغير الاجتماعـى، فى هذه الحالة فـإن ظروف البيئـة الخارجية للمجتمـع قـد تكـون غـير مواتيـة، فتعـوق أداء بعـض القـوى الاجتماعيـة لأدوارهـا وإسـهاماتها. أو أن هنـاك ظروفـا فى البيئـة الداخليـة للنسـق الـذى يتضمـن هـذه القـوى، تعـوق أداء هـذه القـوى لأدوارهـا، او أن هـذه القـوى هـى قـوى غـير مكتملـة، أو بهـا بعض النقائـص بما يجعلهـا فى وضع لا تسـتطيع فيـه أداء أدوارهـا، أو أنهـا تؤدى هذه الأدوار بمسـتوى أقل من المطلـوب. بحيث ينتج عن ذلـك تناقـص ناتـج عـن تفاعـل أدوار القوى الاجتماعيـة يتجه إلى مسـتويات متدنية، حتى مسـتوى الصفـر. وربمـا يتجـه التغـير فى إتجاهات وبمعدلات سـالبة فيـؤدى إلى حالة من الإنهيـار الاجتماعى، شـهدتها مجتمعـات كالصومـال أو أفغانسـتان ومـصر فى بعـض العقود التارخيـة الحديثة.

وتؤكـد القضيـة الرابعـة عـلى تبايـن وتصاعـد وتـيرة التغـير الاجتماعـى، إبتـداء مـن التفاعـلات اليوميـة البسـيطة وحتـى حـدوث التغـير الاجتماعـى الشـامل، وإذا كنـا قـد أشرنـا إلى أن التغـير الاجتماعـى هـو القاعـدة، بينـما حالـة الثبـات او الاسـتقرار هـى الاسـتثناء. فإننـا نسـتطيع أن نميـز فى نطـاق التغـير بـين ثـلاث مسـتويات للتغـير

ويعبر المستوى الأول عن مجموعة التغيرات الفردية التى تحدث نتيجة لمشاركة البشر فى تفاعلات الحياة اليومية، ويدخل فى هذا الإطار الحراك الاجتماعى الرأسى والأفقى حيث يعبر البشر من خلال الحراك الرأسى حدود الطبقات الاجتماعية، عبر قنوات وظروف تيسر ذلك، أو يتحركون من خلال الحراك الأفقى حيث ينتقل البشر عبر حدود السياقات الاجتماعية من الريف إلى الحضر، أو فى الاتجاه العكسى، وأحيانا يتحركون عبر نمطى الحراك الاجتماعي معا. ومن الطبيعى أن يؤدى الحراك على المستوى الفردى، إلى عدم ثبات جزئيات المجتمع فى مواضعها لفترة طويلة، ويتمثل البعد الهام فى هذا النمط من الحراك فى إمكانية إعتباره مؤشرا على حيوية المجتمع، فمعدلات الحراك الاجتماعى تصبح عالية إذا توفرت فرص ملائمة للتعليم والعمل والدخل ونوعية الحياة الملائمة، ومن الطبيعى ان يمتلك المجتمع مصادر كثيرة لتدفق هذه الفرص فى إطاره.

ويرتبط المستوى الثانى بالتغير الحادث داخل بنية المجتمع وتمتد حدوده ليشمل بعض جماعات المجتمع، قد يستند التغير الاجتماعى المحدود أو الوسيط إلى الحراك الاجتماعى، فيتحول إلى موجات من الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة. أو من المجتمع المصرى إلى مجتمعات الخليج مثلا، أو أن يتناول هذا التغير أحد القطاعات الاجتماعية كالتعليم مثلاً. أو التوظيف فى البيروقراطية، أو الدخول ومستويات المعيشة. وإذا كان من الطبيعى أو المنطقى أن تشارك التفاعلات أو التغيرات فى المستوى الأول، فى تأسيس بعض جوانب التغير فى المستوى الثانى، فإن هذا المستوى الأخير يلعب دوراً رئيسيا فى دعم وتطوير المستوى الأول، هذا إلى جانب أنه يلعب دورا رئيسيا فى إطلاق عقال التغير فى مختلف جوانب البناء الاجتماعى. فالتغير فى التعليم، يؤدى إلى تحسين خصائص القوى البشرية، مما يجعلها أكثر قدرة على دفع عملية التنمية والتغير على مستوى المجتمع. حيث تؤدى التغيرات الحادثة على المستوى الفردى إضافة إلى التغيرات الحادثة على المستوى الجزئى، أى مستوى الجماعات، إلى تطوير ضغوط فى إتجاه التغير الاجتماعى الشامل (٥).

وفى هذا الإطار فإننا نشير إلى ملاحظة رئيسية، تتعلق بنمط التغير

الاجتماعـى وزمـان وقوعـه، حيـث يعتمد ذلك بالأسـاس على مدى إسـتجابة بناء المجتمـع للتغيرات الحادثـة فى إطـاره، وفى هـذا الإطـار فإننـا نواجـه بأحـد نمطـى التغير. فى إطـار النمـط الأول نجد أن المجتمع يسـتجيب للتغـيرات التـى تقـع عـلى سـاحته فى إطـار المسـتوى الأول والثـانى، بمعنـى ان يسـتوعب التغـيرات التـى حدثـت، ويسـتجيب لهـا بصـورة إيجابية، حتـى تتهيأ الظـروف لتفاعلات وتغـيرات جديـدة. وإسـتنادا إلى ذلـك تحـدث تغـيرات تدريجيـة يومية مسـتمرة، تسـاعد بعد فترة معينـة مـن الزمـن عـلى تغير المجتمع بكاملـة، يؤكد ذلك أننـا إذا نظرنا إلى الفارق بـين نقطة بداية إفتراضيـة فى تاريـخ المجتمـع ونقطـة نهايـة إفتراضيـة كذلـك، فـإن الفـارق بـين الموضوعين يكشـف عـن حجـم التغـير الاجتماعـى الـذى حـدث. هـذا النمـط مـن التغـير يمكـن التعـرف عـلى طبيعته مـن خـلال إستكشـاف وجهـة نظـر البنائيـة الوظيفيـة فى التغـير الاجتماعـى، ويتجسـد إلى حد كبير فى التغـير الاجتماعـى التدريجـى الـذى حـدث فى المجتمعـات الغربيـة، التى قـادت تطـورا تدريجيا.

وفى نطـاق النمـط الثـانى لا يسـتجيب المجتمع للتغيرات الحادثـة فى نطاقه بمعنى ان تحدث تغـيرات عـلى مستوى الأفـراد مـن البـشر، غـير أنـه لا يسـتجاب لهـا إجتماعيـا بالأسـلوب الملائـم. كذلـك تحـدث تغـيرات عـلى مسـتوى أداء الوحـدات الاجتماعيـة، أو فى علاقاتهـا ببعضهـا البعـض، غـير أن المجتمـع لا يسـتجيب لهـذه التغـيرات او يحـاول تحييدهـا أو قمعهـا، ومن ثم لا يسـتوعب متضمناتهـا. فى هـذه الحالـة فـإن هـذه التغـيرات تظـل مختزنـة وغـير مسـتوعبة فى بنـاء المجتمع، حتـى يبلـغ ضغطهـا اقصى مدى لقوتـه، فينفجر البناء من داخله، بحيث تؤسـس القـوى الاجتماعية القائـدة للتغيـير، تغـيرا شـاملاً لبنـاء المجتمـع، حيـث يتخلـق بنـاء جديـد يسـتجيب لـكل التغيرات المختزنـة دفعـة واحـدة، وهـو مـا يشـكل طبيعـة التغـير الثـورى او الراديـكالى. فـإذا تاملنـا هـذا النمـط مـن التغير فسـوف نجد أنه إسـتهلك ذات الفـترة التاريخية بين موضوعـين للبناء الاجتماعى، الموضـع الـذى بـدأ منـه إنطلاق التغـيرات التى لم يسـتجب البناء لهـا، وحتى الموضع الـذى تراكمت عنـده التغـيرات التـى شـكلت ضغوطـا مـن أجـل الانفجـار. ويعـد هـذا النمـط مـن التغـير هـو

الذى يعكس وجهة النظر الماركسية فى التغير الاجتماعى ويتجسد وجوده فى المجتمعات التى شهدت ثورات إجتماعية شاملة.

وتتمثل القضية الخامسة والأخيرة فى عدم ثبات القوى الاجتماعية المشاركة فى التغير حيث نجدها تخضع بدورها للتغير والتنوع، ويتخذ ذلك صورا عديدة، حيث نلاحظ فى الصورة الأولى عدم ثبات خصائص القوى الاجتماعية، وبخاصة تلك الخصائص التى تؤثر فى فاعليتها بالإيجاب أو بالسلب. ومثال على ذلك أننا إذا تأملنا القوى الاجتماعية الطبقية فسوف نجد أن خصائصها ليست ثابتة على مدى فترة زمنية طويلة من الزمن. سواء من حيث التعليم أو التركيبة العمرية أو الدخل أو طبيعة المصالح والاهتمامات، وكذلك درجة فاعلية مشاركتها فى العملية الاجتماعية، إضافة إلى نوعية حياتها حيث أن هذه الخصائص فى تغيرها تجعل القوة الاجتماعية تبدو من خلال حالات أو أوضاع إجتماعية متنوعة ذات طبيعة مختلفة.

بالإضافة إلى ذلك فإن القوى الاجتماعية الدافعة للتغير ليست من طبيعة واحدة، بل هى ذات طبيعة متنوعة، فأحيانا تتشكل القوى الاجتماعية من طبقات إجتماعية لها مصالحها، التى تسعى لتحقيقها كما تذهب النظرية الاجتماعية. حيث الطبقات هى القوى الاجتماعية البارزة فى المشهد الاجتماعى، وأحيانا توجد بعض الجماعات فى المجتمع، غير الطبقات الاجتماعية، التى يمكن أن تكون لها قوة إجتماعية فى مرحلة معينة كجماعات الضغط مثلا. أو بعض الفئات الاجتماعية أو الأقليات الأثنية، التى يمكن أن تشكل جماعات تضغط فى إتجاه قرارات إجتماعية محددة. وقد تشكل الصفوات أحد أنماط القوى الاجتماعية، سواء كانت الصفوات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، بإعتبارها تدفع فى إتجاه إصدار قرارات إجتماعية معينة، تؤثر على أوضاع المجتمع، وتدفع لوقوع تغيرات بطبيعة معينة وفى إتجاهات محددة. هذا بالإضافة إلى أن هناك أحداثا معينة فى تاريخ المجتمع، من الممكن أن تشكل قوى إجتماعية دافعة للتغير الاجتماعى، من هذه الأحداث ظهور ثروات طبيعية مفاجئة، يلعب العائد منها دوراً أساسيا فى تغيير وجه الحياة فى المجتمع. أو

أن يواجـه المجتمـع بعـض الكـوارث الطبيعيـة أو الهزائم العسـكرية، التى يكون مـن نتائجها إطلاق عقـال تغيرات إجتماعية شـاملة فى إتجاهـات عديدة (٦).

إلى جانـب ذلـك فإننـا نلاحظ أن القوى الاجتماعية ليسـت ثابتة من حيـث مكانتها وطبيعة وفاعليـة ادوارهـا، حيـث يعتمـد ذلـك عـلى طبيعـة السـياق الاجتماعـى والثقـافى والأيديولوجـى. ونحـن إذا نظرنـا مثـلا إلى التاريـخ المصرى منذ بداية القرن العشرين سـوف نجـد أن مختلف القوى الاجتماعيـة قـد لعبـت أدوارا ملائمـة للسـياقات الاجتماعيـة التـى تشـكل بيئتهـا. فمثـلا تراوحـت أوضـاع الطبقـة الوسـطى وأدوارهـا الاجتماعيـة بـين الصعـود والهبـوط مـن حيـث الفاعليـة، حدث ذلـك أيضـا للبرجوازيـة العليـا أو الطبقـة العاملـة. نفـس المنطـق ينطبـق عـلى بعـض الجماعـات التـى شـكلت قـوى إجتماعيـة، كان لهـا تأثيرهـا على القـرار السـياسى والاجتماعى فى مرحلـة معينة، مـن ذلـك مثـلا التيـار الإسـلامى الـذى بـدأ كقـوة إجتماعية مـع نهايـة العشرينيـات، وإسـتمر حتى الآن ونحـن عـلى مشـارف القـرن الحـادى والعشرين، إضافـة إلى بـروز جماعـات أيديولوجية اخرى. إلى جانـب ذلـك هنـاك بعـض الأحـداث التـى كان لهـا تأثيرهـا الفاعـل فى إحـداث بعـض التغـيرات الاجتماعيـة الشـاملة. مـن هـذه الأحـداث التى وقعـت فى التاريخ المـصرى القريب، نذكـر منها ثورة يوليـو ١٩٥٢، إنفصـال الوحـدة المصرية السـورية فى ١٩٥٩، إعـلان القرارات الاشـتراكية فى ١٩٦١، ثم نكسـة ١٩٦٧، إضافـة إلي حـرب ١٩٧٣ حيـث تـلى وقـوع هـذه الأحـداث إنطلاق تغـيرات إجتماعية شـاملة فى إتجاهـات مختلفة.

ثانياً: مداخل تحديد القوة الاجتماعية

نحـاول فى هـذا القسـم تحديـد ماهيـة القـوة الاجتماعيـة وخصائصهـا، بإعتبـار أن هـذا التحديـد النظـرى، يمكـن أن يشـكل إطـارا مرجعيـا لفهـم دور القـوى الاجتماعيـة عـلى خريطـة التغـير الاجتماعـى للمجتمـع المـصرى. بدايـة يعتـبر مفهـوم القـوة بمعنـى Power مـن المفاهيـم الخلافيـة التـى ثـار حولهـا جـدل كبـير فى علـم الاجتـماع. فى هـذا الإطـار يؤكـد ديفيـد نيومـان أنـه نظـرا لاهتـمام علـماء الاجتـماع بمفهـوم القـوة، فإننـا نجـد أنهـم قـد طـوروا ثلاثـة منظـورات لفهـم توزيـع القـوة والسـلطة فى إطـار النظـم السياسـية والاقتصاديـة المختلفـة. وهـى المنظـور

أو المدخل التعددى، والمدخل الماركسى، والمدخل الفيبرى، المنظور الأول وهو المنظور التعددى الذى يهتم بدور جماعات المصالح المتباينة. بحيث يتضمن هذا المدخل النظر إلى الطبقات الاجتماعية بإعتبارها جماعات لها مصالح فى نطاق اللعبة الاجتماعية، وعلى هذا النحو نجد أن النظريات التى تؤكد على تعددية القوة تتصور القوة بإعتبارها منتشرة على ساحة النسق الاجتماعى والسياسى. والمنظور الثانى هو المنظور الماركسى، ويعرف بمنظور الطبقة الحاكمة، حيث يركز هذا المنظور على دور مجموعة صغيرة تضم أكثر أفراد المجتمع ثراء (٧)، بإعتبارها الجماعة التى تحتكر القوة الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك نجد المنظور الذى تبناه ماكس فيبر، وهو المنظور الذى يؤكد على أهمية القوة الفيزيقية Force ، وينظر إلى الدولة بإعتبارها النظام الذى يحتكر إستخدام هذه القوة.

فإذا حاولنا تناول قضية توزيع القوة الاجتماعية فى المجتمع بدرجة أعمق، فسوف نجد أن مدخل ماكس فيبر يعد أول هذه المداخل من حيث ثرائه، لكونه يدرك القوة بإعتبارها ظاهرة فردية مرادفة للسيطرة Domination ويرى هذا التحديد أن القوة تتميز بعدة خصائص منها:

١. أن القوة يمارسها الأفراد، ولذلك فهى تتضمن الاختيار والتعمد والقصد.

٢. أن القوة تتضمن أن يسعى الأفراد لتحقيق أهدافهم التى يرغبون فيها.

٣. وأن القوة تمارس على الأخرين من البشر، وقد تتضمن بذلك المقاومة أو الصراع.

٤. كما أنها تتضمن وجود إختلافات فى المصالح بين الأقوى والأضعف.

٥. أن القوة ذات طبيعة سلبية تتضمن فرض الحرمان والقيود على هؤلاء الخاضعين لسيطرة القوة (٨).

ولا يقتصر إدراك ماكس فيبر للقوة على المستوى الفردى، ولكنه يربطها بصورة واضحة بقضية الترتيب الاجتماعى، فى هذا الإطار ينظر ماكس فيبر إلى القوة بإعتبارها أحد المفاهيم الرئيسية. المتصلة بالترتيب الاجتماعى الذى يتحدد بثلاثة أبعاد رئيسية. هى ، الطبقة Class، المكانة Status، الحزب Party. فى

هـذا الإطـار تعـد الطبقة نتاجـا لتوزيع القـوة الاقتصادية، بينما تعـد المكانة قـوة إجتماعية محددة معياريـا، عـلى حين يعتبر الحزب جماعة نشـطة تسـعى لتحقيـق أهداف عديدة فى المجال السـياسى (٩).

عـلى خـلاف ذلـك نجـد أن علـم الاجتـماع الماركـسى يـدرك القـوة بإعتبارهـا علاقـة بنائيـة، قائمـة ومسـتقلة عـن الإرادات الفرديـة، ومـن ثـم يسـقط التعريـف الماركـسى أيـة جوانـب تتعلـق بالقصـد أو الإرادة، وفى هـذا الإطـار يـرى ماركـس ان وجـود القـوة يعتـبر نتيجـة للبنـاء الطبقـى فى مختلـف المجتمعـات (١٠). وتأكيـدا لذلـك يعرف بولنتـزاس Poulantzas.N القـوة بإعتبارها قدرة إحـدى الطبقـات الاجتماعيـة عـلى تحقيـق مصالحهـا برغـم معارضة الطبقـات الاجتماعيـة الأخرى. وفى هـذا الإطـار نجـد أن القـوة تتميـز بثـلاث خصائـص، الأولى ان القـوة لا يمكـن أن تنفصـل عـن العلاقـات الاقتصاديـة والطبقيـة، والثانيـة أن القـوة تتضمـن الـصراع الطبقـى، والثالثـة أن تحليـل وفهـم القـوة لا يمكـن أن يتحقـق بـدون تحديـد نمـط الإنتـاج (١١).

بالإضافـة إلى ذلـك نجـد أن علـم الاجتـماع الأمريـكى فى أنسـاقه النظريـة الرئيسـية يتصـدى لمفهـوم القـوة الاجتماعيـة، حيـث يـرى منـذ البدايـة أنـه ليـس مـن الـضرورى أن يتضمـن مفهـوم القـوة الـصراع والقهـر. فمثـلا نجـد أن تالكـوت بارسـونز يعـرف القـوة، بإعتبارهـا قـدرة إجتماعيـة إيجابيـة لتحقيـق غايـات أو أهـداف مشـتركة. وفى هـذا الإطـار تماثـل القـوة النقـود فى الاقتصـاد، بإعتبارهـا قـدرة عامـة لتأمـين تحقيـق الأهداف المشـتركة للنسـق الاجتماعـى، ومن هـذه الجوانب يصبـح مـن الصعـب التمييـز بـين القـوة والنفـوذ (١٢). وتأكيـدا لذلـك يذهـب ر. دال Dahl .R إلى ضرورة النظـر إلى القـوة Power والسـلطة Authority والنفـوذ Influence بإعتبارهـا جميعهـا تتعلـق بالنفـوذ والتأثـير. وفى حـين أننـا نعتـبر النفـوذ هو قدرة شـخص عـلى تغيير سـلوك أخر، فإن القـوة ينظـر إليهـا بإعتبارهـا تنتشر بصورة شـاملة فى المجتمع بـدلا من تركزها فى الصفـوة الحاكمة. وفى هـذا النطـاق ينظـر إلى النسـق السـياسى بإعتبـاره نسـقا مفتوحـا يحتمـل التعدديـة، ويتيـح

الفرصة للمجتمع بكامله فى أن يشارك بدرجة ما فى العملية السياسية(١٣).

وبرغم ذلك فإننا نجد أن التمييز بين هذه المنظورات او المداخل من حيث تحديدها للقوة فيه درجة عالية من التبسيط. وعلى سبيل المثال فقد لاحظ ر. دال ان القوة الاجتماعية يمكن أن تتركز فى جماعة قليلة سماها "الطبقة السياسية" وإن كان قد دافع عن الديموقراطيات الليبرالية فى مواجهة الاتهام الماركسى لها بأن الطبقة الاقتصادية الحاكمة هى التى تحكم المجتمع وتسيطر عليه، هذا بالإضافة إلى أنه وافق ضمنيا على وجهة النظر الفيبرية فى الدولة بإعتبارها الاحتكار المشروع لاستخدام القوة Force (١٤).

ثالثاً: مكونات بناء القوة الاجتماعية

تشير قراءة هذه التحديدات السابقة لمفهوم القوة إلى إمكانية تمييز الجوانب المختلفة للقوة الاجتماعية من خلال مجموعة من المكونات او العناصر الرئيسية. ويتمثل المكون الأول فى بناء القوة الاجتماعية، بأنها جماعة من البشر تشغل مكانة معينة فى بناء الترتيب الاجتماعى للمجتمع، بغض النظر عن المعايير التى يستند إليها هذا الترتيب. ويتفق على ذلك كل من ماركس وفيبر وبارسونز ودال، وتتشكل القوة الاجتماعية فى هذا الإطار من مجموعة من الأفراد الذين يشتركون فى إمتلاك القدرات أو القوة الناتجة عن مصدر واحد. فمثلا تتشكل الطبقة الرأسمالية فى المنظور الماركسى من البشر، الذين يشتركون فى مصدر واحد للقوة هو إمتلاك رأس المال، ذلك فى مقابل البروليتاريا التى يشترك أفرادها فى أمتلاك مصدر اخر او مقابل للقوة هو طاقة العمل. وإرتباطا بذلك فإنه ينبغى فهم القوة بالنظر إلى توزيعها بين وحدات النسق الاجتماعى، حيث ينظر كثير من القائمين بتحليل القوة فى النسق الاجتماعى إلى القوة بإعتبارها تعكس نوعا من البناء المتدرج الذى توزع على مستوياته وحدات النسق الاجتماعى. بالنظر إلى نوع وقدر القوة التى فى حوزتها، فى مواجهة بعضها البعض. وحسبما يذهب س. رايت ميلز، فإننا نجد أن الوحدة التى تشغل مكانة أعلى فى البناء المتدرج تكون لديها قدرة أعلى مقارنة بالقوة التى تشغل مكانة ادنى فى تدرج بناء القوة (١٥).

ويرفض ريزمان هذا التوزيع المتدرج للقوة، وهو التوزيع الذى يستهدف التأكيد على طبقة حاكمة، وبديلا لذلك نجده يؤكد على ضرورة النظر إلى القوة من جوانب اخرى غير توزيعها المتباين بين الجماعات (١٦). وهو يرى أن هناك قيودا مفروضة على القوى الاجتماعية المختلفة بعضها صادر عن النظام السياسى، وبعضها الآخر صادر عن الالتزامات الثقافية والقيمية وبعضها صادر عن الاعتراف المتبادل لهذه القوى ببعضها البعض. وإستنادا إلى مبدأ تعددية القوى الاجتماعية، فإننا نفترض أن فضاء المجتمع تنتشر فيه مجموعة من القوى الاجتماعية، التى تختلف من حيث إمتلاكها للمصادر الاجتماعية التى تبرر إمتلاكها للقوة او القدرة الاجتماعية. وتستند أهمية هذه القوى الاجتماعية إلى نوعية القدرات أو القوة التى تمتلكها (١٧)، وعلى ذلك فإن التغير الاجتماعى فى أى إتجاه يكون نتيجة او مخرجات للقوى الاجتماعية التى شاركت فيه.

ويتعلق المكون الثانى فى بناء القوة الاجتماعية بالمصادر التى تمتلكها مختلف القوى الاجتماعية، حيث تختلف المنظورات الاجتماعية من حيث تحديدها لمصادر قوة الجماعة، وفى هذا الإطار نلاحظ الإشارة لمصادر عديدة. فمثلا نجد أن ماكس فيبر يؤكد أن التوزيع المتباين للقوة يقود إلى التوزيع المتباين لفرص الحياة، وهو ما يعنى أن قدرة الحصول على الموارد الاقتصادية والاجتماعية موزعة بنوع من عدم التساوى. ولقد عبر فيبر عن ذلك بعبارته الشهيرة «إن الطبقات وجماعات المكانة والأحزاب كلها ظواهر تتصل بتوزيع القوة فى المجتمع» وقد أراد بذلك أن يواجه الربط الماركسى بين القدرة الاقتصادية والسيطرة السياسية. حيث اراد فيبر أن يؤكد أنه ليس من الضرورى أن تستند القوة إلى إمتلاك الموارد الاقتصادية، وإرتباطا بذلك نجد أنه يرى أن القوة خاصية كامنة فى العلاقات الاجتماعية المتبادلة، وبذلك فهى تستند إلى إقتراب البشر من إمتلاك موارد القوة. علي هذا النحو يصبح من الواضح أنه برغم أن الموارد الاقتصادية كالثروة وشغل الوظائف الهامة ذات أهمية حيوية فى المجتمع الرأسمالى المعاصر،إلا أننا نجد أن هناك موارد أخرى للقوة، على سبيل المثال القدرات التنظيمية والادارية، الخبرة والمعرفة، وكذلك السيطرة على المعلومات،

وشغل وظائف إجتماعية معينة، والاشتهار بإمتلاك للقوة. حيث بعد هذا المورد الأخير للقوة فريد فى ذاته، لكونه لا يعتمد على الامتلاك الحقيقى للقوة. ولكن على إعتقاد الآخرين فى إمتلاك الشخص للقوة وهو الأمر الذى نفترض معه أنه إذا كان المجتمع الحديث قد شهد تعددية جماعات القوة. فإنه من المنطقى أن يشهد تعددية مصادر أو موارد القوة كذلك. وفى هذا الإطار لنا عدة ملاحظات أساسية، الملاحظة الأولى أنه كلما تقدم المجتمع وقطع شوطا على طريق التباين الاجتماعى والتحديث، كلما زادت موارد القوة التى لديه. وتشير الملاحظة الثانية إلى أن المجتمع. الحديث تتباين فيه مصادر القوة بحيث تتخلق فى نطاقه قوى إجتماعية. «جماعات» متباينة من حيث مصادر قوتها الاجتماعية، ولذلك فهى تتكامل فى أدائها بمنطق وظيفى فى دفع عجلة التغير الاجتماعى، الأمر الذى يلقى ضوءا كاشفا على ضعف التصور المتدرج لبناء القوة. وتتصل الملاحظة الثالثة بأنه برغم إمتلاك المجتمع – ككل – لمخزون موارد القوة التى تحوزها الجماعات المختلفة، فإن بروز فاعلية قوة إجتماعية على أخرى يعتمد على إحتياجات السياق الاجتماعى. وتؤكد الملاحظة الرابعة والأخيرة أنه إذا إفترضنا إمتلاك القوة أو القدرة وإعمال فاعليتها، فإنه بالإمكان إفتراض سوء إستخدام القوة الاجتماعية أو لا عقلانية فاعليتها. بحيث يمكن القول إنه إذا كانت القوة الاجتماعية ذات فاعلية فى دفع التنظير الاجتماعى فى مجتمعات أو مراحل تاريخية معينة، فإنها يمكن أن تؤدى دورا معاكسا فى مجتمعات أو مراحل أخرى، وذلك يعتمد على عقلانية القوة الاجتماعية وإنضباط أداء عناصر الإطار أو السياق الاجتماعى.

وتعد المصالح الخاصة بالقوة الاجتماعية أحد المكونات الأساسية لبناء القوة الاجتماعية، وعلى هذا النحو يؤكد بيتر روز أنه إذا كانت القوة تميل إلى أن تتوزع على جماعات المجتمع، فإن هذه الجماعات تكون مهتمه عادة بتحقيق مصالحها أكثر من إهتمامها بتطوير السياسات العامة (١٨). ذلك يؤكد أن هناك نوعين من الأفعال فى المجتمع على ما يذهب إميل دوركايم الفعل التكوينى والفعل التنظيمى (١٩). أما الأفعال التكوينية، فهى الأفعال التى

تؤديها الجماعات المختلفة فى المجتمع بإعتبارها قوى إجتماعية، وهذه الأفعال لها أهداف مقصودة من جانب الجماعة أو القوة الاجتماعية، تستهدف الجماعة من ورائها تحقيق مصالحها، التى تعنى فى النهاية إشباع حاجات أعضائها فى مختلف المجالات. ولهذه الأفعال ذاتها نتائج غير مقصودة تعود على بنية الجماعة ذاتها، وعلى بناء المجتمع بكامله. وأيا كان الأمر فإن الأفعال التى تأتيها الجماعة تتصل مباشرة بتحقيق مصالحها فى المجال الاجتماعى لدعم موارد القوة لديها وتجديد هذه الموارد. أما النوع الثانى من الأفعال فهى الأفعال التنظيمية، وهى الأفعال التى تتولى صياغة التآزر بين الأفعال التكوينية على أى مستوى من المستويات. ويهدف الفعل التنظيمى إلى تعبئة الموارد سواء على مستوى القوة الاجتماعية بتأسيس السياسات، التى تؤازر الأفعال التكوينية لتحقيق مصالحها، أو تأسيس السياسات الاجتماعية للمجتمع نتيجة لتأكيد التآزر بين الأفعال التكوينية للقوى الاجتماعية المختلفة. وإذا إتفقنا على تعددية القوى الاجتماعية فى المجتمع، فإننا لا بد أن نفترض أيضا تعددية المصالح وحتى تناقضها بين القوى الاجتماعية. ومن الواضح أن السياقات الاجتماعية على صعيد البيئات المحيطة بالمجتمع «السياق العالمى والإقليمى» أو البيئات الداخلية. هى التى تحدد القوى الاجتماعية التى تعد مصالحها الاجتماعية هى الأولى بالرعاية والدعم. إضافة إلى أن ذلك يعتمد أيضا على المشروع الاجتماعى الذى يحاول النظام الاجتماعى والسياسى تجسيده بمساعدة القوى الاجتماعية المختلفة. وهو الأمر الذى يستند إلى التوجه الأيديولوجى للنظام السياسى. هذا مع ضرورة التأكيد على الاعتراف المتبادل حول المصالح المختلفة للقوى الاجتماعية، وأن غياب هذا الاعتراف أو إسقاطه يمكن أن يصبح مقدمة لتفجر الصراع الاجتماعى.

ويشكل الوعى احد المكونات الرئيسية فى بناء القوة الاجتماعية، ونستنتج هذا العنصر من تعريف ماكس فيبر للقوة، حيث يضمنها فكرة الصراع أو القصد، ويمكن أن ننظر إلى فكرة القصد بإعتبارها تتصل بالفرد أو الجماعة التى تسعى إلى تجسيد إرادتها. وذلك يتضمن نوعا من الوعى، أو العقلانية

او الفعل المحسوب حسابا دقيقا لتحقيق أهداف محددة، وهو الأمر - أى الوعى - الذى يميز أى قوة إجتماعية، وإرتباطا بذلك ترادف النظرية الماركسية بين عقلانية السلوك والوعى به. وفى هذا الإطار يذهب ماركس إلى أن الوعى له جذوره فى الممارسة الإنسانية التى هى إجتماعية بطبيعتها، وهو ما قصده بالعبارة «أن وعى البشر ليس هو الذى يحدد وجودهم، وإنما العكس، فإن وجودهم الاجتماعى هو الذى يحدد وعيهم» (٢٠).

من ناحية أخرى يؤكد ماركس أن وعى الإنسان يتحقق إذا أدواره وأفعاله مع القوانين العامة للتاريخ، ومن ثم فهناك تباين فيما يتعلق بدرجة قدرة الأفراد على توحيد أغراضهم مع الحركة الدياليكتيكية العامة للتاريخ. وذلك ما يعنيه ماركس بالوعى الطبقى، وبذلك يؤكد ماركس على عقلانيته الأيديولوجية، حيث تصر الماركسية على أن المجتمع يؤسسه الأفراد الواعون agents Conscious الذين يعملون بإرادة وعاطفة نحو أهداف محددة. ومن ثم فالتغير الاجتماعى ليس نتاجا للقوى اللاشخصية العمياء، وإنما هو نتيجة لالتقاء الإرادات والأفعال البشرية (٢١).

وتوجد عدة مصادر لتشكيل وعى أية قوة من القوى الاجتماعية ويتمثل المصدر الأول فى النمو التدريجى لوعى القوة الاجتماعية من خلال الممارسات الاجتماعية اليومية، بحيث يؤدى ذلك إلى تشكل طبقات الوعى لديها. إبتداء من الوعى الفردى إلى الوعى الجماعى، أى الوعى بالجماعة كقوة إجتماعية، أو التحرك من الوعى الاجتماعى والثقافى إلى الوعى السياسى، بحيث تصل القوة الاجتماعية إلى حالة أشبة ما تكون بالتحول الذى شخصه ماركس والذى تنتقل من خلاله الطبقة الاجتماعية من حالة طبقة فى ذاتها إلي طبقة إجتماعية لذاتها، حينما تعى أو تدرك أن لها مصالح مشتركة ينبغى أن تسعى لتحقيقها، وفى هذه الحالة فإن القوة الاجتماعية تدرك مصالحها بالنظر إلى مصالح القوى الاجتماعية الأخرى.

ويتمثل المصدر الثانى للوعى فى النظم الاجتماعية التى تسيطر عليها الدولة، وفى هذا الإطار يعتبر التعليم والإعلام وتكنولوجيا المعلومات من القنوات الأساسية، التى تطور وعى البشر، ومن ثم بمختلف القوى الاجتماعية، ومصالحهم

الاجتماعية. وذلك لأن هذه القنوات تساعد على تدفق المعرفة والمعلومات التى تساعد على نمو الوعى، ويدخل فى هذا الإطار بطبيعة الحال الإعلام الخارجى، خاصة فى عصر السماوات المفتوحة. حيث يقدم هذا النمط من الإعلام معرفة محررة من سيطرة الدولة، تساعد في رؤية الحقيقة من زوايا عديدة، الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى إنضاج الوعى.

بالإضافة إلى ذلك فإن التنظيمات الحزبية وكذلك منظمات المجتمع المدنى يمكن هى الأخرى أن تلعب دوراً فى تطوير وعى بعض القوى الاجتماعية أو بعض فئاتها على الأقل. ففى بعض المجتمعات النامية تعبر الأحزاب وتنظيمات المجتمع المدني المنظمة عن قوى إجتماعية غير منظمة، ومن ثم فهى تعمل على تطوير وعيها حتى تستطيع تعبئتها لتحقيق أهدافها. بالإضافة إلي ذلك فإن التراث التاريخى للمجتمع يمكن أن يكون مصدراً لتطوير الوعى لدى بعض الفئات أو القوى الاجتماعية، بحيث يحدد لها هذا الوعى مصالحها وأهدافها والسلوكيات التى ينبغى أن تطرقها تحقيقا لهذه الأهداف والسلوكيات.

وتعد العلاقة بين القوى الاجتماعية على الصعيد الدولى أو الإقليمى أو القومى، من الأبعاد الرئيسية التى تساهم فى تشكيل بنية القوى الاجتماعية، حيث يمكن للعلاقة بين القوى الاجتماعية وبعضها البعض أن تأخذ أشكالا عديدة. فقد تدخل بعض القوى الاجتماعية فى علاقات إجتماعية متبادلة وإيجابية مع بعضها البعض، بحيث تدعم إحداها الأخرى، مثال على ذلك ،أنه مراحل تاريخية سابقة لقيت الطبقة العاملة فى المجتمعات النامية دعما قويا من القوى الاشتراكية فى العالم. وفى مراحل تاريخية تالية، بدأت البورجوازيات المحلية تلقى دعما واضحا من القوى البرجوازية فى المجتمعات الرأسمالية، بحيث يشكل هذا الدعم مكونا يطور من كفاءة القوى الاجتماعية المحلية. ويصدق نفس الأمر على العلاقة بين القوى الاجتماعية على المستوى القومى والقوى الاجتماعية على الصعيد الإقليمى.

ويدخل فى هذا الإطار العلاقة بين القوى الاجتماعية على المستوى القومى وبعضها البعض، وقد أشرنا إلى الحالات الثلاثة لهذه العلاقة وهى حالة الدعم

المتبادل بين القوى الاجتماعية وبعضها البعض. وهو الدعم الذى يصل إلى حد التحالف من أجل تحقيق أهداف أو مصالح مشتركة، كالتحالف بين الصفوة السياسية وأى من الطبقات الاجتماعية لتجسيد مشروع إجتماعى بعينه. أو أن تكون العلاقة ذات طبيعة صراعية بين هذه القوى، أو أن القوى تعمل بصورة متوازنة او متساوية فى إتجاه الصالح العام والمشترك.

رابعاً: قوى التغير الاجتماعي في السياق الاشتراكي

المشهد الذى نحاول أن نرصد على ساحته إسهام القوى الاجتماعية فى التغير الاجتماعى أمتد لفترة عقدين من الزمان بدأت بقيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وأنتهت بإنهيار روح الثورة وتغير إتجاه الرياح فى ١٩٧٠حيث بدأت هذه المرحلة بتحالفات محددة، وأنتهت بسقوط تحالفات لتبدأ تحالفات جديدة. القوى الفاعلة فى هذه المرحلة داخلية وإقليمية ودولية على السواء، تفاعلت مع بعضها البعض لتحدد مدى التغير وإتجاهه. ويمكن طبيعة وأن نحدد هذه القوى الاجتماعية بثلاث قوى رئيسية هى البرجوازية العليا والطبقة الوسطى، والطبقة العاملة، ضامين إليها الطبقة الزراعية الدنيا، بما فى ذلك عمال الزراعة والتراحيل. على الصعيد الإقليمى نجد البرجوازية العربية، وعلى الصعيد العالمى نجد البرجوازية الرأسمالية من ناحية والقوى الاشتراكية على الناحية المقابلة. يضاف إلى ذلك النظام السياسى وعلى رأسه النخبة الثورية التى حاولت تطوير المجتمع فى إتجاهات هى الأكثر تلاؤما مع الظروف المحلية والإقليمية والعالمية. كما هى الأكثر تلاؤما مع الأيديولوجيات التى التزم بها النظام السياسى، ونعرض فيما يلى لهذه القوى بإعتبارهم فاعلين يتفاعلون فى موقف إجتماعى.

١. النظام السياسى: يعد النظام السياسى اول هذه القوى الاجتماعية التى لعبت دوراً رئيسيا فى إحداث التغير الاجتماعى، وتعد النخبة السياسية هى المدخل لفهم أداء النظام السياسى، فتركيبة هذه النخبة غير متجانسة. تحمل فى طياتها تناقضات عديدة، جمعت بداخلها أبناء البرجوازية العليا فى مقابل أبناء الشرائح الدنيا للطبقة المتوسطة، مع توزيع بعض أعضائها على مختلف شرائح الطبقة المتوسطة الأخرين الأمر الذى أنعكس على تأرجح مواقفها.البعض

منهـم رأى أن الإصـلاح ينبغـى أن يبـدأ من المسـألة الاجتماعيـة، بينما رأي البعض الآخر ان المسـألة الوطنيـة هـى الأولى بالرعايـة، وأثنـاء ذلـك تسـاقط بعض أعضـاء النخبة نتيجـة للتصفيـات الناتجة عـن هـذا الجـدل. وقـد أنعكـس ذلـك عـلى تأرجـح السياسـات أيضا، مثـال على ذلـك أننـا إذا تأملنا سياسـة الإصـلاح الزراعـى خـلال هـذه المرحلـة، فسـوف نجـد أن القوانـين الأولى كانـت قريبـة إلى مصالـح البرجوازيـة العليـا، حيث جسـد ذلك القانـون الأول للإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسـنة ١٩٥٢. الـذى وضـع حـدا أقـصى لملكيـة الفـرد بمـاءتي فـدان، بالإضافـة إلى مائـة فـدان أخـرى لـكل ابن من أبنائـه القـصر، مـع التعويـض عن الأراضى المسـتولى عليها، وهي رؤيـة قريبة من مصالـح البرجوازية العليـا. بينـما كان القانـون الأخـير رقـم ٥٠ لسـنة ١٩٦٩، الـذى وضـع حـدا أعـلى لملكيـة الفـرد بخمسـين فدانـا، بحـد أقـصى ١٠٠ فدان لـلأسرة، وبدون تعويض عـن الأرض المسـتولى عليها، يعكس رؤيـة قريبـة مـن الطبقة الدنيـا (٢٢).

ينعكـس هـذا التأرجـح أيضـا عـلى أيديولوجيـا النظـام السـياسى، حيـث التبنـى الواضـح للقوميـة العربيـة فى الفـترة مـن ١٩٥٢ – ١٩٦٠، ثـم التحـول إلى الأيديولوجيـا الاشـتراكية فى الفـترة مـن ١٩٦١ – ١٩٧٠. ولقـد أنعكـس ذلـك عـلى سياسـات التنميـة الاجتماعيـة، حيث أتجهـت النخبة السياسـية فى البدايـة إلى دفـع المجتمـع عـلى طريـق النمو الرأسـمالى. يؤكد ذلـك البيان الـذى ألقاه الدكتـور عبـد المنعم القيسـونى عـن الحكومة قائلا «أن النظـام الاقتصادى المتبع هـو الاقتصاد الحر، وأن دور الدولـة سـيقتصر عـلى خلـق الإطـار الملائـم لدفـع المـشروع الخاص نحـو الاسـتثمار والقيام بأعبـاء النمـو الاقتصـادى. «برغـم ذلك وبسـبب ظـروف محليـة وإقليميـة وعالمية، إتجهـت الدولة إلى إعـلان التنميـة إسـتنادا إلى الأيديولوجيـا الاشـتراكية ودعـم القطاع العـام (٢٣).

وإذا كانـت الدولـة قـد أختـارت الأيديولوجيا الاشـتراكية كأيديولوجيا للتنميـة الاجتماعية فى الفترة ١٩٦١ – ١٩٦٧ وحتى ١٩٧٠، فإننا نجدها بعد ١٩٦٧ تبحث من جديد عن تحالف مع البرجوازية العليا، حيث طرح حوار فى بعض المجالس الخاصة يذهب إلى أن الرأسمالية والمصلحة الفردية والحرية

الاقتصادية، كانت كفيلة بتجنيب البلاد كل هذه المشكلات التى تشهدها. كما أن السياسة الاجتماعية التى تستهدف زيادة كبيرة فى الدخل القومى، وتوسعا فى الخدمات وعدالة التوزيع هى سياسة طموح وغير واقعية. وكان لا بد أن تفضى إلى ما نحن فيه من صعاب، ومن ثم فالحل يكمن فى إستهداف معدلات نمو معقولة تتناسب مع إمكاناتنا، كذلك المطالبة بتصفية جزء كبير من القطاع العام والإقلاع عن التخطيط. فى مقابل ذلك نركز الحديث حول تشجيع القطاع الخاص، وأهمية الاستثمارات الأجنبية، وأقتراح الحلول العملية التى تتناقض جذريا مع التخطيط المركزى (٢٤).

ولقد لعبت الأجهزة السياسية الجماهيرية التى أسستها الدولة، حتى تتولى تجسيد سياسات التنمية وتعبئة الجماهير ، دوراً اساسيا فى فشل التجربة التنموية. فبرغم الحضور التنظيمى المبالغ فيه لهذه الأجهزة، فقد غابت فاعليتها بسبب غياب المشاركة الجماهيرية الفعالة تارة، وتارة أخرى لأن النخبة كانت تتصرف بالوكالة عن الجماهير مستعينة بهذه الأجهزة، ومثال على عدم فاعلية هذه الأجهزة أن الاتحاد الاشتراكى لم يشارك فى حل المشكلات المتعلقة بالإصلاح الزراعى إلا بنسبة ٤٥٪ وأن المجلس المحلى للقرية لم يشارك سوى بنحو ٩٪ (٢٥). ولإدراك الجماهير عدم فعالية هذه التنظيمات لم تشارك فيها، ففى دراسة على عينة قومية من الشباب أتضح أن نسبة المشاركة السياسية حينئذ لم تتجاوز ٥,٨٪ من العينة الريفية، ونسبة ٦٪ من العينة الحضرية، ونسبة ٧,٣٪ من العينة نصف الحضرية (٢٦). هذا بالإضافة إلى سيطرة عناصر إنتهازية على هذه التنظيمات تكرر وجودها فى الاتحاد القومى، والاتحاد الاشتراكى، وشكلوا نواة لأهل الثقة. ومن ثم فبدلا من أن تقوم التنظيمات السياسية بدعم التفاعل بين النخبة والجماهير، نجدها شكلت حاجزا عزل النخبة عن الجماهير، وبقيت أيديولوجيا النخبة محصورة فى نطاقها لم تصل الجماهير، غيرها وتركت الجماهير إما ساحة لسطوة الثقافة التقليدية، أو كتلة ساكنة عريضة لأية توجهات أيديولوجية تنتشر فى إطارها، ولو كانت مضادة لأيديولوجيا وسياسات النظام السياسى.

إذ تأملنا حالة النظام السياسى كقوة إجتماعية، فسوف نجده يعانى كذلك من نخبة غير متجانسة، وأيديولوجيات وسياسات متغيرة وغير ثابتة، وأجهزة سياسية سيطرت عليها عناصر إنتهازية جلست على كل مائدة. عجزت عن التنشئة السياسية للجماهير، ولم تفتح أمامها أبواب المشاركة، وبذلك شكلت حاجزا يعوق أتصال النخبة بالجماهير، فتركت الجماهير نهبا للثقافة التقليدية، أو اية أيديولوجيات مضادة. فدفعت النخبة إلى التصرف بوكالة عن الجماهير، وتنامت الوكالة حتى كادت أن تلبس مسوح الزعامة المطلقة، وإنعكس ذلك على تغير إجتماعى متردد، يعانى احيانا من عدم وضوح أهدافه، كما تضر وسائله بأهدافه، برغم المواثيق التى حددت إتجاه التغير «كفلسفة الثورة» و «الميثاق» وبرغم الانجازات الواقعية البارزة على أرض الواقع الاجتماعى.

٢. البرجوازية العليا: تعد البرجوازية العليا هى القوة الاجتماعية الثانية فى هذه المرحلة، ويرجع نمو هذه الطبقة إلى الفترة التى أمتدت من إستقرار حكم محمد على وحتى نهاية حكم إسماعيل. حيث تشكلت الملكيات الكبيرة من خلال منح الأراضي التى أتخذت شكل الأبعاديات التى منحت لرجال الدولة، والتى بلغت مساحتها فى عهد محمد على نحو ١٦٤٩٦٠ فدانا. ومع نهاية حكم إسماعيل بلغت نحو ٨٧٦٨٦٣ فدانا، إضافة إلي الجفالك وهى الأراضى التى منحها حكام مصر من أسرة محمد على لأنفسهم وأسرهم، وقد بلغت مساحتها عام ١٨٧٤ نحو ١٦١٤٥٤٣ فدانا. ثم أراضى العهد وهى الأراضى التى منحت لكبار الضباط والموظفين والتى بلغت مساحتها فى عام ١٨٤٤ نحو ١٢٥٥٥٥٩ فدانا إضافة إلى مسموح المشايخ والعمد التى بلغت مساحتها ٥٪ من أراضى القرى المصرية. وقد أستمرت الملكيات الكبيرة فى التزايد حتى بلغت ٢٤٧٦٠٠٠ فدانا فيما قبل ١٩٥٢ من مساحة الأرض الزراعية التى بلغت حينئذ ٥٩٨٢٢٦١ فدانا (٢٧). ولقد أستمر تركز الملكية حتى أننا أنتهينا إلى سنة ١٩٥٢ حيث أستأثر ٠.١٪ من الملاك بنحو خمس الأراضى الزراعية، بينما لم تتجاوز ملكية ثلاثة أرباع عدد الملاك نحو ١٢,٨٪ من مساحة الأراضى الزراعية، الأمر الذى يعنى أستئثار كبار الملاك سواء فى الريف أو الحضر بنصيب الأسد من الكعكة المصرية.

وقد تميز سلوك كبار الملاك بمعاندة التطور الاجتماعى، يتضح ذلك من رفضهم لكل مشروعات الإصلاح الزراعى، أو التطوير الصناعى التى تم طرحها فى المؤسسات السياسية السابقة على الثورة، ذلك بالإضافة إلى نشرهم الفساد فى الحياة السياسية والاجتماعية. وحينما قامت الثورة وأصدرت قانون الإصلاح الزراعى، حيث تم الاستيلاء على مساحة ٩٩٠١٥٣ ألف فدان من أراضيهم أى ما يقترب من المليون فدان إستناداً إلى قوانين الإصلاح الزراعى، التى بدأت بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وأنتهت بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٩ الذى نص على حد أقصى خمسين فدان للأسرة. وبرغم أن نخبة النظام السياسى قد رأت تعويضهم عن الملكية الزراعية المنتزعة – على الأقل فى المرحلة الأولى – بهدف دعوتهم للمشاركة فى التطور الرأسمالى حينئذ. غير أنهم لم يسجيبوا لهذا المسلك الكريم من قبل الثورة، الأمر الذى دفع النظام السياسى إلى إتخاذ إجراءات أكثر صعوبة فى النطاق الزراعى كالإستيلاء على مزيد من الأراضى وبدون تعويض. يضاف إلى ذلك سياسات التأميم التى وجهت الضربة القاضية إلى الشق الحضرى لهذه الطبقة، الأمر الذى دفعها إلى الإنسحاب – كقوة إجتماعية قلمت أظافرها – من المشاركة فى عملية التنمية الاجتماعية. وقد أتخذ الانسحاب أشكالا عديدة، إما بمحاولة الخروج على النظام السياسى كما حدث فى صعيد مصر، أو بتهريب الأموال والهروب بها إلى الخارج. أو بتبديد الأموال وإنفاقها ببذخ إستهلاكى، أو بمسايرة النظام السياسى وإمتطاء جياده ولو إلى حين. أو بالإنسحاب إلى نوع من العزلة إلى أن تتهيأ الظروف المواتية للعمل من جديد، أو إنتظاراً لفرصة تسنح للإنقضاض على النظام السياسى والاجهاز عليه.

على هذا النحو لم يشارك كبار الملاك كقوة إجتماعية فى دفع التغير الاجتماعى خلال هذه المرحلة، ومن ثم أستمر التغير الاجتماعى بغير القدرة الاقتصادية لهذه الطبقة. ولقد سبب ذلك تخلف وعيها بإمكانية المشاركة فى بناء مجتمعها، بل إنها ناصبت التطور العداء، ومن المفترض أن تكون قد أستنفرت البرجوازية الغربية لتشاركها توجهاتها وتناصب النظام السياسى العداء كذلك.

لقد أسهمت هذه المرحلة فى تخفيض وتيرة النمو الاقتصادي والاجتماعى من ناحية حتى توقف تقريبا فى أعقاب نكسة ١٩٦٧. هذا بالإضافة إلى أن سلوك كبار الملاك كقوة إجتماعية، وبخاصة خلال الفترة من ١٩٥٢ – ١٩٥٩، وهو السلوك الذى أتضح من عدم إستجابتهم للدعوة من أجل المشاركة فى تنمية المجتمع . الأمر الذي دفع النظام السياسى إلي توجيه التغير الاجتماعى لغير صالحهم – بعد أن فقد الأمل فيهم – وبإتجاه خدمة مصالح الطبقة الوسطى والدنيا فى المجتمع، حيث أصبح النظام إشتراكيا * يستهدف مصالح الشرائح الوسطي والدنيا للطبقة الوسطي وكذلك الطبقة الدنيا.

٣. الطبقة الوسطى: تعتبر الطبقة الوسطي هى القوة الاجتماعية الثالثة التى كان لها دورها على مسرح المجتمع، فقد كان لهذه الطبقة حضورها البارز على خريطة المجتمع سواء فى مراحلها النضالية قبل ١٩٥٢ أو فى مرحلة المشاركة فى التنمية بعد ١٩٥٢. ترجع بداية تشكل الطبقة الوسطى إلى عصر محمد على فقد – لعبت دورا إيجابيا فى دعم النظام السياسى – حينئذ – ومشروعه الاجتماعى لتحديث مصر. الجناح التقليدى لهذه الطبقة ساهم فى تثبيت حكم محمد على باشا فى مواجهة المماليك من ناحية، وفى مواجهة الفرنسيين من ناحية ثانية، بينما تولى جناحها الحديث تجسيد مشروعه لتحديث مصر فى الصناعة والزراعة وحتى تحديث آلية الحربية.

وحينما إنتكس مشروعه التحديثى وإنحراف عن غاياته على يد أبنائه، الأمر الذى أدى إلى قيام الثورة العرابية، التى أنتهت أحداثها بالإحتلال الإنجليزى لمصر. أتجهت هذه الطبقة إلى النضال، الذى أمتد من الثورة العرابية، إلى مواجهة التدخل الأجنبى، سعيا لتحقيق الاستقلال الوطنى، ومحاولة تقنين العلاقة بالنظام السياسى. من خلال وضع دستور ينظم مشاركة الشعب فى الحياة السياسية، وهو النضال الذى أستجاب له القصر والانجليز بمنح المجتمع إستقلالا منقوصا (١٩٢٢) ودستورا منقوصا كذلك فى (١٩٢٣). ولقد ساعدت الجهود النضالية لهذه الطبقة في تبلورها كطبقة أجتماعية وإنتشارها فى المدن الرئيسية والريف ، بحيث كانت قادرة بسبب هذا الانتشار على تعبئة الجماهير،

كما حدث فى ثورة ١٩١٩. وأستمر النضال السياسى لهذه الطبقة حتى معاهدة ١٩٣٦ التى سمحت بزيادة حجم القوات المسلحة مما أتاح لأبناء هذه الطبقة الفرصة للألتحاق بالجيش، وبداية التسرب إلى مواقع القوة.

ولم تقتصر جهود هذه الطبقة على المجال السياسى بل أمتد إلى المجال الاقتصادى والثقافى. فعلى الصعيد الاقتصادى ساعدت هذه الطبقة فى بناء قاعدة اقتصادية عريضة، ففى مجال الزراعة أنخفض عدد ملاك هذه الطبقة، فقد ظلت نسبتها ثابتة إلى مساحة الأرض الزراعية تقريبا، توضيحا لذلك أنه في مساحة الفئة من ٥-١٠ فدانا، ظلت المساحة ثابتة وإن مال متوسط مساحة الملكية الفردية إلى الانخفاض قليلا من ٦,٩٩ فدانا عام ١٩٠٠ إلى ٦,٦٤ فدانا عام ١٩٥٢، أما بالنسبة لشريحة الملكية من ١٠ – ٥٠ فدان فقد أنخفض متوسط الملكية الفردية لهذه الشريحة فبلغ ١٩,٤٠ فدانا (٢٨). الأمر الذى يشير إلى تماسك بناء القطاع الريفى لهذه الطبقة بالرغم من إتجاه الملكية الزراعية إلى التركز فى إتجاه كبار الملاك. فى مقابل ذلك تطورت أوضاع القطاع الحضرى لهذه الطبقة حيث تطورت المؤسسات الصناعية لهذه الطبقة، وهى المؤسسات التى تستخدم عشرة عمال فأكثر، من (٢٦٥٣) مؤسسة عام ١٩٢٧ متوسط عدد العمال فى أى منها نحو ٤١ عامل، إلى (٢٦٨٧) مؤسسة عام ١٩٣٧ بمتوسط عدد عمال (٧٩) عامل فى أى منها (٢٩). الأمر الذى يشير إلى قيامها بدور فعال فى التطور الصناعى والاقتصادى بشكل عام. وعلى الصعيد الثقافى بدأت هذه الطبقة تقود دورا نضاليا كذلك، غير أنها أنقسمت إلى قطاعين، قطاع يستنفر التراث وبخاصة التراث الدينى، وعلى رأسه جماعة الأخوان المسلمين بزعامة الشيخ حسن البنا، فى مواجهة الثقافة الغربية حفاظا على الهوية. وقطاع آخر رأى الأخذ بالعلمانية والثقافة الغربية للتطور بالوطن والهوية إلى مصاف المجتمعات الحديثة. فى هذا الإطار يمكن فهم الدعوة إلى سفور المرأة، وكذلك الدعوة إلى الإصلاح الزراعى من خلال مشروعات عديدة طرحت فى الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين، وأصطدمت بصورة متكررة بعناد كبار الملاك والبرجوازية العليا.

ولقد توجت الطبقة الوسطي نضالها التاريخى بقيام ثورة ١٩٥٢ التى تستند توجهاتها إلى مرجعية الطبقة الوسطي بالأساس. ومن ثم رأت النخبة الثورية أن الطبقة الوسطي يمكن أن تكون القوة الاجتماعية الحليفة لها فى تأسيس عملية تنمية المجتمع المصرى. هذا بالإضافة إلى الطبقة الدنيا، ومن ثم فقد بدأت النخبة السياسية تدفع إليها بمكاسب كثيرة. فقد أكدت الدولة على مجانية التعليم فى جميع مراحله لأبناء كل الطبقات الاجتماعية غير أن الطبقة الوسطى كانت المستفيد الرئيسى منه، إذ ينتمى إليها مثلا حسبما تذهب إحدى الدراسات ٨٥٪ من طلاب الجامعة (٣٠). هذا بالإضافة إلى تنظيم العلاقات الايجارية فى الريف والمدينة حيث كان هذا الإجراء لصالح الطبقة الوسطي بالأساس. يضاف إلى ذلك سياسات دعم أدوات الإنتاج الزراعى فى الريف، ودعم السلع التموينية فى الريف والمدينة معا. هذا إلى جانب سياسات تعيين الخريجين، وهى السياسات التى قضت على ظاهرة البطالة بين خريجى الجامعات ومرحلة الثانوية المتوسطة من أبناء هذه الطبقة، بحيث نجد أن النظام السياسى لثورة يوليو قد منح هذه الطبقة كثيرا من المكاسب التى طورت نوعية حياتها (٣١).

وما يوضح تحيز النظام السياسى للطبقة الوسطي كقوة إجتماعية أننا نلاحظ أن إجراءات الإصلاح الزراعى قد أفادت الطبقة الوسطي بقدر كبير. وإذا كانت مساحة الأرض المصادرة بقوانين الإصلاح الزراعى، والتى تم توزيعها على الفلاحين قد بلغت نحو ٨١٧٥٥٨ فدانا، فإننا نجد أن ما حصلت عليه الطبقة الوسطي بلغ ٦١٤ ألف فدان هو مقدار الزيادة فى مساحتها خلال هذه الفترة، ولم تنل الطبقة الدنيا أكثر من ٢١٤ الف فدان. وتأكيداً لذلك أننا إذا قارنا ملكية شرائح الطبقة الوسطى بين ١٩٥٢ وعام ١٩٦٥، وهى الفترة التى شهدت التحولات الحقيقية فى بناء الملكية المصرية. لوجدنا أن مساحة الملكيات من ٥-١٠ أفدنة أرتفعت من ٨,٨٪ من إجمالى المساحة الكلية عام ١٩٥٢ قبل تطبيق قانون الإصلاح الزراعى إلى ٩,٥٪ من إجمالى المساحة الكلية عام ١٩٦٥. وأن الحيازات من ٢٠ – ٥٠ فدان أرتفعت من ١٠,٩٪ من المساحة

الكليـة عـام ١٩٥٢ إلى ١٢,٦٪ مـن المسـاحة الكلية عـام ١٩٦٥ (٣٢)، وهو ما يعنـى إنتعاش الطبقة الوسـطي الريفيـة خلال هـذه المرحلة وإرتفـاع نوعية حياتها.

وقـد حـدث نفـس الأمـر فى السـياق الحـضرى، فبرغـم أن أحتياجـات التنميـة والتحديـات المفروضـة عـلى النظـام السـياسى، كانـت تفترض الاتجـاه إلى بنـاء الصناعـات الأساسـية أو الإنتاجية، فإننـا نجـد أن السياسـات الاجتماعيـة لإعتبـارات إشـباع الحاجـات الملحـة للجماهـير أتجهـت نحـو توجهـات إسـتهلاكية لغـير صالـح التنميـة الاجتماعية. فبرغـم إرتفاع معـدلات الاسـتثمارات اللازمة للصناعـة، والتـي بلغـت ٤٤٤,٧ مليـون جنيـة فى مقابـل ٣٨٣ مليـون جنيـة للزراعة، بمـا فيها نفقات بناء السـد العالى، من واقع حجم الاسـتثمار الكلى البالغ ١٦٣٧ مليون جنية خلال الخطة الخمسـية الأولى. نجـد ان الصناعـات الإسـتهلاكية أسـتوعبت ٤٩٪، فى حـين بلغـت الصناعـات الوسـيطة ٤٣٪ والصناعـات الرأسـمالية حـوالى ٨٪(٣٣)، وهـو مـا يعنـى ان الاهتـمام الرئيـسى فى الفـترة مـن ١٩٥٦ – ١٩٦٠ كان لإشـباع الحاجـات الخاصـة بالطبقـة الدنيـا والوسـطى، وإعطـاء الأولويـة الاجتماعيـة للصناعـات الاسـتهلاكية والخدمات.

وبسـبب نوعيـة الحيـاة المريحـة التـى عاشـتها الطبقـة الوسـطي بسـبب رفـع مسـتويات الدخـول بصـورة مبـاشرة وغـير مبـاشرة، تدفـق أبناء هـذه الطبقـة فى موجـات متتابعة مـن الحراك الاجتماعـى، مـن خـلال التعليـم تـارة ومـن خـلال قنـوات للحـراك تـارة أخـرى، حتى سـيطرت على كل شـئ وأتـت عـلى كل شـئ (٣٤). سـيطرت عـلى البيروقراطيـة الحكوميـة وكذلـك البيروقراطيـة العسـكرية، حينـما فتحـت الأبـواب أمـام أبناء الطبقة الوسـطي للالتحـاق بها، بعـد أن كانت قاصرة عـلى أبنـاء البرجوازيـة العليا. كما سـيطرت على المؤسسـات السياسـية، وتفوق أبناؤهـا فتسربوا إلى بنـاء التعليـم والجامعـات. غـير أنه لغياب التربيـة الأيديولوجيـة الواعية. وبسـبب الطموحات التى تطـورت لديهـم بسـبب الظـروف السـهلة التـى يـسرت حراكهـم الاجتماعـى، ولأن النظام السـياسى أجـزل العطـاء بسـخاء دون أن يطلـب المقابـل فقـد كان عطاؤهـم صفريـا عـلى مـا تذهـب نظريـة التبـادل. ومـن ثـم فقـد عاثوا فى الأرض فسـادا، فقد سـعوا فى كل إتجاه لتأمـين طموحاتهم المعنوية

بظهير مادى، من عمل بالتعليم حول الوظيفة التعليمية إلى مشروع خاص من خلال الدروس الخصوصية. ومن تسلل إلى التنظيمات السياسية إستطاع بذكاء أن يحول النفوذ السياسى إلى راسمال خاص، حتى قيل إنه فى مصر تتحول السياسة إلى إقتصاد. ومن شغل الوظائف فى الجهاز البيروقراطى فقد كان المجال واسعا أمامه لإشباع طموحاته المادية، تارة من خلال عبثية المقاولات من الباطن، وتارة من خلال صفقات التيسير للقطاع الخاص. فخلفيتهم الاجتماعية الفقيرة، وحراكهم الاجتماعى المتتابع والمستمر عمق لديهم الإحساس بعدم الأمان البرجوازى، مما دفعهم إلى سلوك نهم من أجل المال، وسلوك إستهلاكى باحث عن الاشباع فى الحاضر، والسعى لتأمينه فى المستقبل (٣٥).

وإذا كان المجتمع قد أعطى هذه الطبقة بكرم، مكافأة لها على نضالها التاريخى أو إستنفارا لقدراتها على البناء. فإن العطاء السخى أشاع فيها حالة من الاسترخاء، وميلا إلى الاستهلاك، ومشاعر أنانية تعمقت، فقضت على وعيها بضرورة المشاركة والبناء. وإستبدلته بوعى مغترب وسلوكيات إجتماعية وأخلاقية منحرفة، أهدرت موارد المجتمع كما أهدرت قدراتها على المشاركة والبناء.

٤. الطبقة العاملة: تعد الطبقة العاملة هى القوة الاجتماعية الرابعة التى شاركت فى عملية تغيير المجتمع، ويرجع التشكل الجنينى للطبقة العاملة إلى سنة ١٨١٨ حينما شرع محمد على باشا فى بناء الدولة الحديثة، حيث سعى من خلاله إلى تحويل الفائض الزراعى إلى المجال الصناعى. فقد بدأ محمد على باشا بإنشاء بعض الصناعات المدنية والعسكرية التى بلغت مع نهاية عصر محمد على ٢٩ مصنعا. بها مصانع كبيرة بمعايير هذا الزمن مثل مصانع الأسلحة بالقلعة التى ضمت (١٥٠٠) عامل ومصانع الحوض المرصود التى ضمت (١٢٠٠) عامل (٣٦) وقد بلغ حجم الطبقة العاملة حينئذ (٣٠) ألف عامل، غير أنه بعد هزيمة ١٨٤٠ تم تفكيك القاعدة الصناعية وأعيد تسريح العمال وعاد نظام الطوائف من جديد.

وقد أستمر الخديوي إسماعيل فى تأسيس مصر الحديثة وفق أسس

حضارية، ومن ثم فقد أتجه إلى بناء قاعدة صناعية أستمرت تنمو حتى بلغ حجم الطبقة العاملة الصناعية نحو ٤١٠٠٠ عامل أرتفع مع نهاية الحرب العالمية الثانية ليصل إلى ٦٣٩٩٢٩ عامل، ثم إلى نحو ٧٨٩٩٢٩ عامل فى ١٩١٨ – ١٩١٩ . ونتيجة لظروف العمل القاسية. وللتنويرالذي التى جاءت به البعثات التى سافرت إلى أوربا، وأيضا للأستعانة بالعمال الأجانب فى بعض الصناعات، فقد تبلور وعى الطبقة العاملة، وبدأت تلعب دوراً نضاليا، فى المرحلة الأولى تمردت بسبب ظروف تتعلق بالعمل كما حدث فى سنوات ١٩٠٣، ١٩٠٧، ١٩١١، ١٩١٨، ١٩٢٠، بحيث وصل هذا النضال العمالى إلى غايته بقيام الاتحاد العام لنقابات العمال. وأستمر نضال الطبقة العاملة خلال الفترة من ١٩٢٠ حتى ١٩٥٢ تارة لأهداف تتعلق ببناء الطبقة العاملة، وتارة أخرى بسبب المواقف من بعض القضايا الوطنية، بحيث تصاعد نضالها حتى تقابل أحيانا مع نضال الطبقة الوسطي كما حدث فى عام ١٩٤٦ حينما شكلت لجنة العمال والطلبة، وهو النضال الذى أسلم فى النهاية إلى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

بقيام الثورة نظر العمال إلى النخبة الثورية بإعتبارهم رفاق نضال فى عهود سابقة، وينبغى أن يستمر نضالهم حتى تأكيد استقلال الوطن، فعدوهم واحد يتمثل فى الاحتلال الأجنبى والبرجوازية المحلية التى أكتوت الطبقة العاملة بنارها. ونظرت الثورة إلى طبقة العمال بإعتبارهم السواعد التى سوف تبنى النهضة الصناعية، لأن التطور محدود من خلال الزراعة، ومع قيام القطاع العام حصلت الطبقة العاملة على مكاسب عمالية أبرزها صدور القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ . والذى ينص على حصول العمال على ٢٥٪ من الأرباح كذلك مشاركة العمال فى مجلس الإدارة، كما نص القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ على تخصيص مقعدين فى مجالس إدارة الشركات للعمال والموظفين. إضافة إلى تحديد ساعات العمل بسبع ساعات يوميا، وأثنتين وأربعين ساعة فى الأسبوع، كما رفع الحد الأدنى للأجور إلى ٢٥ قرشا. وهو ما يعنى أن السياق الاجتماعى والسياسى كان مواتيا، بحيث تطورت قوة العمل الحضرية فى عام ١٩٦٠ إلى نحو ٦٩١٧٠٠٠ بنسبة ٤٦,٢٪ من إجمالى قوة العمل، منها ٩٤,٢٪ ذكور ونحو

٥,٨٪ إنـاث. وهـو مـا يعنـى أطراد نمو قوة العمل الحضريـة، خاصة بعد الاتجـاه إلى بناء الصناعات الثقيلـة، بحيـث وجدنـا أنفسـنا مـع نهاية المرحلة الاشـتراكية امام طبقـة عاملة قوامهـا ثمانية ملايين نسمة.

وقـد أعتقـد النظـام السـياسى أنـه يعـبر عـن طموحـات الطبقـة العاملـة، فهـو يسـعى لخدمـة مصالحهـا ويسـتجيب لاحتياجاتهـا، الأمـر الـذى يعـبر عـن نظـرة أبويـة لهـا، ولكنهـا نظـرة غـير ديموقراطيـة تبناهـا النظـام السـياسى تجـاه هـذه الطبقـة. وبرغـم أن الطبقـة العاملـة كانـت تمتلـك تنظيـما نقابيـا ديموقراطيـا مكتمـلا، إلا أن أخـر مؤتمراتـه الديموقراطيـة كان فى عـام ١٩٦٤، بعدهـا بـدأ النظـام السـياسى يفـرض قيـادات تقليديـة من خـلال الوصاية التـى فرضها عـلى الطبقة العاملـة. وبـدلا مـن أن تمـارس التنظيـمات النقابيـة دورها بحماية بنيـة قانونيـة وتشريعية، فرضت الزعامـة السياسـية هيمنـة الاتحـاد الاشـتراكى عـلى هـذه التنظيـمات، وظهر طـراز من القيـادات له وظائـف سياسـية إلى جانـب المهـام النقابيـة، فانصرف إلى الأولى وأهمـل الثانية . ثم جـاءت الضربة القاضيـة حينـما أصبح تعيـين وزيـر العمـل من بـين الأعضـاء النقابيـين البارزيـن، وقد تجسـد ذلك بصـورة مأسـاوية حينـما تقرر تعيـين «عبد الطيف بلطية». الذى كان رئيسـا لاتحـاد النقابات وزيرا للعمـل. فـإذا بـه يـصر على التمسـك برئاسـة الاتحاد إلى جانـب منصبه الـوزارى، ضاربا بـكل تقاليد العمـل النقـابى وإسـتقلاليته عـرض الحائـط، ليصبـح الخصـم والحكـم فى نفس الوقـت (٣٧).

وهكـذا تسـاقط التنظيـم النقـابى مـن بـين أصابـع الطبقـة العاملـة، تـارة بسـبب الوصايـة المفروضـة عليـه مـن قبل التنظيم السـياسى الوحيد، وتارة أخـرى نتيجة لافتقاد الـروح الديموقراطية بسـبب تدخـلات خارجيـة. وتـارة ثالثـة بسـبب أنانيـة زعاماتـه التـى أسـتهواها الصعـود السـياسى كبديـل للبقـاء فى الفضـاء الديمقراطـى للطبقـة العاملـة. بحيـث شـكل ذلـك تناقضـا حـادا بـين النمـو المفـرط لجسـد الطبقـة العاملـة ، والتـآكل المتتابـع لوعيهـا وتقاليدهـا الديموقراطيـة. وبذلـك وقعـت مفارقـة مأسـاوية، فعـلى حـين يؤكـد الفكـر النظـرى وواقـع الطبقـة العاملـة فى المجتمعـات المتقدمـة عـلى تحـرك الطبقـة العاملـة مـن الوعـى الزائـف إلى الوعـى الموضوعـى، إذا

بالطبقة العاملة فى مصر تسير فى حركة عكسية تحت وطأة الوصاية من الوعى إلى الوعى الزائف أو الوعى المتآكل.

٥. القوى الخارجية: يشكل السياق العالمى الإطار الذى يعمل فى نطاقه المجتمع والقوى الاجتماعية الداخلة فى نطاقه. والمتأمل للنظام العالمى المعاصر عبر خمسة عقود مضت يكتشف أن هذا العالم يتجه نحو تشكيل قرية واحدة، ومن ثم فالتفاعل عضوى بين مجتمعاته وأكثر من ذلك بين قواه الاجتماعية. يضاف إلى ذلك أن العقود الثلاثة التى تلت الحرب العالمية الثانية كانت عقود الحرب الباردة. حيث برز سعى حثيث من جانب كل من القوى الكبرى لحصار القوى المقابلة، من خلال التحالف مع النظم السياسية بمختلف المجتمعات لتشكيل تكتل فى مواجهة القوى المقابلة. تارة بأستخدام آلية منح المساعدات أو التهديد بقطعها، أو الانقلابات، أو حتى القيام بالعمل العسكرى الصريح والسافر.

وقد لعبت بعض القوى الإقليمية والعالمية دورها فى دعم التنمية الاجتماعية المصرية أو إعاقتها أو حتى دفعها فى إتجاهات معينة. ويمكن القول إن البرجوازية العربية كقوة إجتماعية على الصعيد الإقليمى إنقسمت إلى قسمين بشأن سلوك النظام السياسى المصرى ، الذى أتجه فى الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٦٠ إلى التأكيد على الانتماء العربى، بإعتبار أن ذلك يمكن أن يكون مدخلا لوحدة عربية شاملة من الخليج إلى المحيط. وإستناداً إلى ذلك فقد كان سلوك النظام السياسى إيجابيا ونشطا فى هذا الاتجاه، وبسبب الاجراءات التى أتخذها النظام السياسى مع البرجوازية المصرية من ناحية، وبدعم أو تحريض من القوى العالمية أنقسمت البرجوازية العربية إلى قسمين. قسم مؤيد للنظام السياسى المصرى بسبب نجاحه بشأن المسألة الوطنية وتحقيق الاستقلال الوطنى، وقسم رافض لسلوك النظام المصرى بسبب أسلوب تصديه للمسألة الاجتماعية والعدل الاجتماعى، غير أن كليهما أستنزف الإمكانات المصرية التى كان من الممكن أن توجه للتنمية الاجتماعية. القسم الأول أحتاج الثورة المصرية لدعم نضاله فى مواجهة المسألة الوطنية للحصول على الاستقلال، مثال على ذلك الجزائر واليمن وسوريا ولبنان، وبعض مجتمعات الخليج. بينما ناصب القسم

الثانى الثورة المصرية العداء بسبب منطق تصديها للمسألة الاجتماعية، ويدخل فى ذلك البرجوازيات العربية الملكية فى العالم العربى، وبعض النظم الجمهورية. وأحيانا ما كان يحدث نوع من التحالف بين البرجوازية العالمية والبرجوازية العربية لإضعاف إيقاع التنمية المصرية التى يقودها النظام السياسى.

ونتيجة لذلك فقد بدأت المواجهات صريحة بين قوى البرجوازية العالمية والإقليمية من ناحية وبين النظام المصرى من ناحية أخرى. وتعد واقعة الانفصال أو أنهيار الوحدة المصرية السورية هى ساحة المواجهة الأولى، وهي الوحدة التى لم تؤيدها قطاعات من البرجوازية العربية ، إضافة إلي قطاعات من البرجوازية السورية تدعمها البرجوازية العالمية. وذلك بسبب خوف البرجوازية العربية من إمكانية تطبيق سياسات الإصلاح الزراعى والتمصير كما حدث فى المجتمع المصرى. وإذا كانت الخسائر المادية التى تحققت من جراء الانفصال محدودة، فإن الخسائر المعنوية كانت عالية التكلفة، فقد وأدت طموحات النظام السياسى وشعاراته فيما يتعلق بالوحدة العربية. حيث بدأ التحول فى أعقابها إلى الاشتراكية، ساعيا إلى مخاطبة الطبقة العاملة كقوة إجتماعية، إضافة إلى الحديث عن وحدة الصف العربى بدلا من وحدة الهدف (٣٨).

وتعد حرب اليمن الواقعة الثانية التى قامت فيها المواجهة بين النظام السياسى المصرى من ناحية والأنظمة أو البرجوازيات العربية من ناحية ثانية. وذلك بعد أن إتجه النظام المصرى لمساعدة ثورة تفجرت فى غير زمانها ومكانها، حيث تحولت هذه المواجهة إلى حرب أستمرت أربع سنوات كانت عبارة عن إستنزاف على الصعيد الاقتصادى، يضاف إلى ذلك إستنزاف القدرات القتالية للجيش المصرى، هذا إلى جانب التأثير على عجلة التنمية بسبب إجراءات كثيرة. منها مثلا توقف معونة القمح الأمريكية إلى مصر، مما دفع الدولة إلى شرائها من الأسواق العالمية بالعملة الصعبة، التى كانت حرب اليمن قد أستنزفت غالبها، مما أعجز القطاعات الاقتصادية عن الوصول إلى الحد الأمثل، نتيجة لعدم توافر قطع الغيار وبعض المعدات الرأسمالية.

ثم جاءت الضربة القاضية التى وجهتها البرجوازية العالمية للنظام

السياسى والتى تمثلت فى هزيمة ١٩٦٧ حيث ارتفع الإنفاق الحربى فى أعقابها مباشرة إلى ١٨٪، وقد كان ذلك بالطبع على حساب القطاعات الأخرى، مما دفع إلى التوقف عن الخطط الخمسية وتحويلها إلى خطط سنوية. كما أدى ذلك إلى تنشيط البرجوازية المحلية، التى رأت فى هزيمة ١٩٦٧ فرصتها الذهبية فى التشكيك فى جدوى التحول الاشتراكى وأسلوب التخطيط الشامل. وأخذت تنادى علنا بضرورة إعطاء المزيد من الفرص للقطاع الخاص المحلى، وفتح الأبواب امام رؤوس الأموال الأجنبية (٣٩). ونتيجة لهذه الظروف وغيرها تبأطأ معدل الزيادة السنوية فى الدخل القومى وأنخفض فى هذه الفترة ككل، ليصل إلى ٢,٥٪، بل نجده قد وصل فى بعض الأحيان إلى معدلات سالبة كما حدث فى عام ١٩٦٨ – ١٩٦٩.

ولولا دعم القوى الاشتراكية فى مختلف دول الكتلة الاشتراكية للمجتمع المصري، سواء بالسلاح، أو حتى بصفقات القمح، إضافة إلى تقديمها الدعم المعنوى له فى بناء السد العالى، وقاعدة الصناعات الثقيلة فى حلوان، وغيرها من مناطق الصناعات المصرية ، لواجه النظام السياسى معضلة صعبة ربما أدت إلى التبكير بحصاره، بدلا من أنطلاقه ثانية للأنتصار فى حرب ١٩٧٣. يضاف إلى ذلك مشاركة النظام السياسى إبتداء من منتصف الخمسينيات فى تأسيس تجمع دول عدم الانحياز والتجمع الأفرو – أسيوى، بإعتبارها أطرا تيسر مرونة الحركة فى مختلف المجالات.

فى هذا النطاق يكشف المتابع لسلوك النظام السياسى الذى أستنفر تحركه المبكر على الصعيد العربى متابعة واهتمام البرجوازية العالمية لموقع العالم، العربي من النظام العالمي، إضافة إلي أهمية ثرواته، وبسبب سعي النظام السياسي، حينئذ، لقيادة عالمه العربي، الأمر الذى أدى إلى دخوله فى مواجهات مكلفة له علي كل الجبهات، فمساعدة الجزائر كانت مقدمة لحرب ١٩٥٦، والحرب فى اليمن كانت مقدمة لهزيمة ١٩٦٧، وجميعها مواجهات سببت خسائر أقتصادية ومعنوية فادحة أعاقت عملية التنمية والتغيير الاجتماعى.

خامساً: حصاد التغير الاجتماعي فى المرحلة الإشتراكية

كما أشرنا ، يعد التغير الاجتماعي، ناتج إسهامات القوى الاجتماعية التى وجدت على ساحة المجتمع، وتتحدد الحالة الافتراضية فى وضعها المثالى في أن هذه القوى يشكل إسهامها قيما مضافة، تتجمع أو تتراكم لتشكل الطاقة التى تدفع التغير الاجتماعى بسرعة معينة وفى إتجاه محدد، وهنا تظهر معادلة ذات طبيعة واقعية تتمثل فى أنه كلما كانت القوى الاجتماعية المشاركة فى عملية التغير مكتملة فى مكوناتها كانت الطاقة الدافعة للتغير قوية، فإذا كانت القوى الاجتماعية، أو أى منها ناقصة فى بنائها لغياب أى من مكوناتها، فإن ذلك سوف يكون له تأثيره على سرعة أنطلاق التغير الاجتماعى وعلى إتجاهه كذلك.

وإذا تأملنا أوضاع القوى الاجتماعية التى عرضنا لها فسوف نجدها ناقصة من بعض الجوانب، الأمر الذى قلص نسبيا من إسهاماتها فى دفع التغير الاجتماعى. وإذا كان النظام السياسى يعد أحد القوى الاجتماعية الفاعلة، فإننا نجد تقلصا لبعض عناصر هذه القوة فى بنائه، من ناحية نجد أن أيديولوجيته وسياساته، التى تناظر الوعى متأرجحة، فقد بدأ بتوجهات للنمو الرأسمالى إنتقل منها إلى توجهات قومية عربية، ثم أنقلب عليها إلى توجهات اشتراكية، وحينما تعبت جياده داعبته ثانية تصورات السير فى الطريق الرأسمالى. والثانية أيديولوجية متأرجحة ووعى متأرجح يرجع فى بعض منه إلى خلفية الطبقة الوسطي التى تضم بداخلها ألوان الطيف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. التى تصل أحيانا فى تعددها إلى حالة من عدم التجانس الذى أنعكس على بناء النخبة، كما بدوره على التأرجح والانتقال بين الأيديولوجيات والسياسات. كما يرجع فى بعضه الآخر إلى سعيه لتعميق الشرعية من خلال البحث عن تحالفات متجددة ومتغيرة، تارة مع الطبقة الوسطي، وتارة أخرى مع الطبقة العامة. ومن ناحية ثالثة فإن ذلك يرجع إلى ضغوط قوى عالمية وإقليمية، ودعم قوى عالمية وإقليمية مقابلة، الأمر الذى كان يفرض عليه أحيانا السير فى طريق محدد. يضاف إلى ذلك أن تنظيماته السياسية كانت هشة، تسلقتها عناصر إنتهازية لم تحاول فتح الأبواب لمشاركة الجماهير فعزلتها عن النخبة،

وزينت للنخبة الوصاية على الجماهير، والوكالة عنها، فعمقت عزوف الجماهير عن المشاركة.

إلى جانب ذلك فقد قام النظام السياسى بإهدار إقتصاديات كثيرة، لدعم الحركات والنظم العربية المحيطة، ابرزها الاستنزاف الذى أحدثته حرب اليمن. قد يقال إن الانفاق الاقتصادى على الصعيد العربى قد تم لخلق بيئة ملائمة، غير أنه كان من الضرورى أن تؤسس البيت اولا ثم بعد ذلك ترتيب حديقته. وفى أثناء ذلك تخلت عنه القوى الاجتماعية فى الداخل، حيث أنسحبت البرجوازية العليا، وسكلت الطبقة الوسطى سلوكا إنتهازيا فى مواجهته، وبقيت الطبقة العاملة إلى جواره فاعتدى على وعيها، وإن كان التغير الاجتماع قد تحركى فى النهاية بطيئا نحوها.

القوى الاجتماعية الداخلية بإستثناء الطبقة العاملة لم تدعم التوجهات التنموية للنظام السياسى،فقد أنسحبت البرجوازية العليا، بإتجاه تبديد أموالها فى توجهات إستهلاكية، وخانها وعيها فعجزت عن المشاركة الاقتصادية لبناء مجتمعها إنتقاما للمساس - الذى تطلبه منطق الإصلاح - ببعض حقوقها، بل وتسللت فى الخفاء أحيانا بأموالها إلى الخارج فشكلت بذلك قيمة ناقصة من طاقة التغير الاجتماعى، ومن ثم فقد ودفعت التغير والتنمية فى إتجاهات غير مواتية لها كالتنمية من خلال الطريق الاشتراكى. كذلك الطبقة الوسطي التى رأى فيها النظام السياسى الحليف التاريخى له، فحاول تطوير أوضاعها من خلال توفير الخدمات لإشباع حاجاتها، وأغدق عليها المكاسب. لكنها تعاملت مع النظام السياسى بمنطق أنتهازى يشير إلى حالة من عدم الوعى، كما يشير إلى حالة من الانتهازية الأخلاقية والاقتصادية. فأسهمت بما أستهلكته من أموال التنمية فى إبطاء معدلات التنمية والتغير الاجتماعى، كما فرضت إتجاه التغير نحو إشباع حاجاتها الآنية والمعاصرة. وحالت دون تأسيس تغير قوى وفعال يستفيد من إمكانات الحاضر فى بناء المستقبل، بالإضافة إلى غرس بذور الفساد الاقتصادى والأخلاقى فى بنية المجتمع. أما الطبقة العاملة فقد ظلت هى القوة الاجتماعية الحليفة للنظام والمخلصة له، تخدم أهدافه فى السلم وأيضا من

أجـل المعركـة، غـير أنـه لغيـاب وعـى النظـام وغمـوض أيديولوجيـة، قـضى على وسـائل بنـاء وعيها، وإيجابيـة فاعليتها.

لذلـك نجـد أن قـوى التغـير الاجتماعـى فى النهايـة هـى قـوى ناقصـة فى مكونـات بنائهـا، مشـوهة فى طبيعتهـا، وقـد دفـع ذلـك بطبيعـة الحـال إلى إنخفاض معـدلات النمو حتـى وصلت فى نهايـة عقديـن مـن الزمـن إلى معـدلات سـالبة، كـما أنـه كان تغـيرا فقـد وجهتـه، يسـعى للإنطـلاق تـارة فى الاتجـاه الرأسـمالى متحالفـا مـع البرجوازيـة العليـا، وتـارة ثانية فى الاتجـاه القومـى متحالفا مـع الطبقـة الوسـطى، وتـارة ثالثـة فى الاتجاه الاشـتراكى متحالفا مـع الطبقة العاملـة، وفى عام ١٩٦٧ فقـد قوتـه، كـما فقـد بوصلـة تحديـد إتجاهـه حتـى كاد أن يطرق أبـواب الرأسـمالية مـن جديد.

سادساً: قوى التغير الاجتماعى فى السياق الليبرالى

مـع بدايـة السـبعينيات كانـت الجيـاد الاشـتراكية قـد أنهكهـا التعـب، وبرغـم التأكيد على الاشـتراكية والناصريـة فقـد بـدأ فى الأفـق أن رياحـا جديـدة، هبـت نسـيما فى البداية عـلى المجتمع، غـير أنهـا أصبحـت رياحـا عاتيـة بعـد ذلـك. وإذا كانـت بدايـات التحـول قـد بـدأت مـع نهايـة السـتينيات بصـدور القـرار الـوزارى رقـم ١٠٠ لسـنة ١٩٦٩ والـذى يتيح لـرأس المال الخـاص، العربى والأجنبـى، الاسـتثمار فى المشروعـات الصناعيـة المسـموح بالإسـتثمار فيها لـرأس المال الوطنـى. فإننا بهـذه القـرارات وغيرهـا أصبحنـا أمـام مرحلـة جديـدة على المجتمـع أن يقطعهـا، وقـوى إجتماعية جديـدة أو عـلى الأقـل أدوارا جديـدة لهـذه القـوى، تفاعـل يسـتحق الرصـد لأنـه أثـر بشـكل أو بآخـر عـلى إندفـاع التغـير الاجتماعـى وإتجـاه حركتـه بعد ذلـك، وفي مراحـل تاريخيـة لاحقة، وهي تحـولات لهـا ظـروف وقصة.

١. **النظـام السـياسي** : بـدأت هذه المرحلة بتقلد النظام السـياسى لزمام المبـادرة بيده، لدفع التغير الاجتماعى بإتجاه جديد، وقد جاءت الدفعة الأساسية لهذا التوجه بعد تولى الرئيس السادات السـلطة وإحـكام سـيطرته عـلى النظـام والمجتمع. مـن خلال حركة مايـو ١٩٧١، التى شـكلت بداية لتوجـه إيديولوجـى جديـد وتحول إجتماعـى واقتصادى مواكب له. ولقد تأكـد هذا التحول بصدور

مجموعة من القوانين التى كان اولها صدور القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ وهو القانون الخاص بأستثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة. كما أنشأ هذا القانون هيئة لاستثمار هذه الأموال، ثم توالى صدور القوانين المؤكدة لهذا التحول حيث صدور القانون رقم ١٩٤٣ لسنة ١٩٧٢، الذى رد الاعتبار للبرجوازية العليا من خلال عدة إجراءات مثل فك الحراسات، ودفع التعويضات لمن اممت ممتلكاتهم ومشروعاتهم، وإلغاء القيود الواردة فى القانون الصادر فى نوفمبر ١٩٦٣ بحظر مباشرة الحقوق السياسية بالنسبة لبعض الفئات (٤٠). ولترسيخ دفع التطور فى هذا الاتجاه صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن إستثمار رأس المال العربى والأجنبى وتعديلاته بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ الذى قدم تسهيلات عديدة لرأس المال العربى والأجنبى (٤١).

وقد أستكمل النظام توضيح أيديولوجيته من خلال إعادة تنظيم الاتحاد الاشتراكى، وتقسيمه من الداخل إلى مجموعة من المنابر، التى تطورت إلى أحزاب كاملة قامت على أنقاض الاتحاد الاشتراكى، وقد حقق النظام السياسى بهذا التطور ثلاثة أهداف، الأول أنه قد تخلص من تنظيم كامل قد يناقض تحركه الجديد، والثانى أنه بذلك قد تخلص من أحد رموز او قواعد الاشتراكية، وثالثها أنه أفسح المجال لقيام أحزاب جديدة بعيدا عن إطار ديموقراطى يتوافق مع القوى الاجتماعية، العالمية والمحلية، التى ينتوى تعميق أواصر الارتباط بها. البرجوازية العليا فى الداخل كى تقود عملية التغير والتنمية، والبرجوازية العالمية التى تتحالف مع البرجوازية المحلية من أجل التنمية، والتى يمكن أن تساعده فى حل مشكلة الصراع العربى - الاسرائيلى لاستعادة الأراضى المحتلة، وأيضا أسعادة مصر لمكانتها العربية والعالمية، عن طريق تقديم النظام بوجه ديموقراطى.

ولم يبدد النظام السياسى طاقته فى مواجهة خصوم الداخل، فقد وقف بعيدا يستغل خلافاتها الداخلية، ويسعى للقضاء عليها بالتحالف مع أقواها. وهكذا تمكن النظام السياسى من خلال دعم التيار الاسلامى من القضاء على الناصريين والماركسيين الذين ناصبوه العداء، وبنفس المنطق وقف بعيدا

عـن أطـراف الفتنـة والصراع الطائفى، يحاول ضبـط التوازنات بينها، بحيث منحته هذه السـلوكيات السياسـية قـوة. وحينـما أنتـصر فى حـرب ١٩٧٣، أمتلك الشرعيـة القوية التى مكنتـه من تصفية كل معارضـة لـه فى الداخـل بمـا فيهـا التيار الاسـلامى، الذى دبـت الخصومة معه بسـبب زيـارة الرئيس السـادات للقـدس. واسـتمر النظـام السـياسى وحتـى نهايـة الألفيـة الثانيـة، يعمـل بإتجـاه تقليص فاعليـة التيـار الاسـلامى، ويسـعى إلى تعميـق الروابـط مـع البرجوازيـة العربيـة والعالميـة، وفك كل إرتبـاط مـع الكتلـة الاشـتراكية حتى سـقطت الكتلة الاشـتراكية ذاتها.

ومثلـما عمـل النظـام بإتجـاه تصفيـة النظـام الاشـتراكى والنـاصرى، فقـد أدرك بعمـق أن البرجوازيـة العليـا هـى الطبقـة الأولى بالتحالـف، فلديها رأس المـال، ولديها رصيد العـداء للناصرية، ثـم هـى ربيبـة البرجوازيـة العالميـة التـى يحتـاج لدعمهـا مـن كل إتجـاه. فى مقابـل ذلـك فقد كان النظـام السـياسى عـلى وعـى كذلـك بإسـترخاء أبنـاء الطبقـة الوسـطى، الـذى كان الرئيس السـادات يتحـدث عنهـم بإعتبارهـم "أفنديـة القاهـرة الذيـن يسـتحمون بالميـاة الدافئـة". وإذا كانـت هـذه الرؤيـة للطبقـة الوسـطي قـد بـدأت مـع عقـد السـبعينيات فقـد ظلـت ذات الرؤيـة حتـى نهايـة الألفيـة الثانيـة. وتعامـل النظـام السـياسى مـع هـذه الطبقـة تـارة بحرمانها مـن بعـض الامتيازات، وتـارة أخـرى بفتـح أبـواب المجتمـع أمامها للخـروج والهجـرة إلى مجتمعـات الخليج، وهـى الهجرة التـى شـكلت طـوق النجـاة لأبنـاء هـذه الطبقة.

وبغـض النظـر عـن ضألـة الانجـازات الواقعيـة فقد برهـن النظام السـياسى فى السـبعينيات عـلى إمتلاكـه لوعـى كامـل وأيديولوجيـة واضحـة لتغيـير المجتمـع، وإن عجـز من خلال السياسـات الواقعيـة عـن دفـع المجتمـع فى الاتجاه الـذى أراده.

٢. **البرجوازيـة العليـا** : وتعتـبر البرجوازيـة العليـا هـى القـوة الاجتماعيـة الثانيـة التـى تشـارك فى عمليـات التغـير خـلال هـذه المرحلـة، وإذا كانـت الدولـة قـد أصـدرت مجموعـة مـن القوانـين التـى ردت لهـذه الطبقـة إعتبارهـا. إضافـة إلى مجموعـة القوانـين التـى تيـسر لهـا العمل، والتـى تعطيهـا الضمانـات الكافيـة مدعمـة بالالتزامـات الدوليـة، للحفـاظ عـلى رؤوس أموالهـا، ولإزالـة مخاوفهـا مـن إحتـمالات إجـراءات التمصـير او التأميـم أو فـرض الحراسـات. فإنـه برغـم التيسـيرات الكثـيرة التـى أعطيـت لهـا، إلا أننا نلاحـظ أنها لم تؤد دورها بالمسـتوى الملائـم، فقد بدأ

الاقتصاد المصرى يواجه بعض الأزمات خلال عقد الثمانينيات مما دفع إلى مزيد من الاعتماد على القطاع الخاص. وهو الأمر الذى تجلى من خلال الخطة الخمسية ٨٢ – ١٩٨٧ حيث بلغ نصيب القطاع الخاص ربع الاستثمارات المخصصة فى الخطة، وقد أرتفع هذا النصيب ليصل إلى النصف فى الخطة الخمسية الثانية (٤٢).

ويمكن أن نرصد ثلاثة مراحل فى تطور البرجوازية العليا على خلفية مدى إحساسها بالأمان الاجتماعى والاقتصادى. فى المرحلة الأولى، وهى المرحلة التى تلت عملية الانفتاح الاقتصادى، كانت تجربة التأميم المخيفة ما زالت ماثلة فى الأذهان، ولأن الترسانة القانونية لم تكن قد أكتملت بعد وجدنا أن هذه الطبقة تتجه لتأسيس المشروعات الإستهلاكية السريعة، التى تشكلت فى الغالب من مجموعة من البوتيكات. التى تستغل الانفتاح المباشر على السوق العالمى، وفى نفس الوقت تحتاج إلى رأسمال محدود، ويمكن جمعها او فضها بسرعة إذا حاول النظام السياسى تبنى إجراءات التقزيم والانقضاض، ومن ثم جاءت غالبية المشروعات ذات طبيعة تجارية ومؤقتة بالأساس.

وقد بدأت المرحلة الثانية مع بداية الثمانينيات، حينما أستكملت الترسانة القانونية التى تمنح أمانا آخر، بالإضافة إلى إتجاه البرجوازية المحلية إلى مشاركة البرجوازية العالمية فى كثير من المشروعات، بما يوفر لمشروعاتها قدرا من الحماية الدولية. ذلك إلى جانب إدراك البرجوازية المحلية أن التنمية تستند بالأساس إلى القطاع الخاص، وتسير فى الطريق الرأسمالى، إضافة إلى إدراك البرجوزاية العليا بحسها، ومن خلال متابعة سلوك النظام السياسى، أنه جاد فى التنمية الرأسمالية بدلالة أنه بدأ فى تصفية القطاع العام. وفى هذه المرحلة يمكن القول بأن الرأسمالية المحلية – أحيانا بمشاركة الرأسمالية العالمية – أقامت مجموعة من المشروعات الجادة، بعضها فروع لشركات عالمية، وبعضها نتيجة مبادرة مصرية صرفة بينما أستند البعض الثالث بالأساس إلى شركات أو مصانع لتجميع بعض السلع العالمية، التى يمكن ان تستهلكها السوق المصرية، أو يعاد تصديرها بعد تجميعها، ونجحت بعض المحاولات الجادة

لإقامة صناعات مصرية تنتج سلعا بمواصفات عالمية.

وفى المرحلة الثالثة، وهى المرحلة التى بدأت مع بداية التسعينيات كان النظام السياسى قد طرح قضية تصفية القطاع العام صراحة، وإستكمل الترسانة القانونية التى تؤمن رأس المال والقطاع الخاص. وتخلقت ظروف جديدة بعد سقوط الاتحاد السوفيتى، وكثر الحديث عن العولمة، وعقدت الاتفاقيات التى تفتح الأسواق العالمية أمام السلع ورؤوس الأموال، كإعلان أورجواى وإتفاقية الجات، وبرزت الولايات المتحدة كقوة رأسمالية عظمى. بحيث ساعدت هذه الظروف في إحساس القطاع الخاص بدرجة عالية من الأمان، وبدلا من أن يساعده ذلك على التطور وتطوير المجتمع، شاركت بعض العناصر فى الفساد وأبدعته. وقد ساعد على ذلك وقوع بعض الأخطاء على الساحة السياسية والاقتصادية، فبرزت ظاهرة نواب القروض، كذلك رجال الأعمال الذين حصلوا على قروض وتسهيلات مالية وبنكية غير مبررة، أثقلت كاهل المجتمع. بحيث قيل إن ما تم أقتراضه من البنوك بدون وجه حق، وبدون إمكانية للرد بلغ نحو ٤٧ مليار دولار ومع ذلك قال عنهم رئيس وزراء مصر - حينئذ- إنهم حفنة بسيطة لا تشوه وجه رجال الأعمال فى مصر. وبدأت مراجعة حادة لقواعد الإقراض، وكأننا لا بد أن ننتظر وقوع الكارثة حتى نضع إجراءات الإصلاح، ونتيجة لذلك أصبحت مصر فى منتصف الثمانينيات من اكثر مجتمعات العالم مديونية. حيث هى مدانة بنحو ٣٨ بليون دولار "غير الديون العسكرية للإتحاد السوفيتى" وبفوائد دين سنوية تصل إلى أربعة بلايين دولار، إضافة إلى دين عسكرى للولايات المتحدة الأمريكية يصل إلى ٤,٥ بليون دولار بفائدة سنوية بلغت ١٣٪ فى السنة. بالإضافة إلى ذلك فقد بلغ الدين الداخلى فى منتصف الثمانينيات حوالى ٢٠ بليون دولار بأسعار الصرف التى كانت سائدة فى ذلك الوقت، وبذلك سقطت الدعاوى التى كانت تؤكد أن السلام سوف يأتى معه بالرخاء (٤٣). ومن الواضح أن البرجوازية المصرية العليا حققت على هذا النحو خسارة على عدة جبهات، الأولى أنها وقد أتيحت الظروف الملائمة لها، فإنها لم تتصرف وفق منطق تطهرى وبنوع من الشفافية. والثانية انها بددت رأسمال المجتمع وأثبتت أن مصالحها اولا،

وليغرق الطوفان كل شئ بعدها، والثالث أنها ساعدت فى نشر الفساد، حتى بدأت امواجه تنتشر لتغرق قطاعات كثيرة فى المجتمع.

٣. **الطبقة الوسطي** : تعد الطبقى الوسطى هى القوة الاجتماعية الثالثة فى هذه المرحلة، التى بدأت تواجه أوضاعاً صعبة خلال هذه الفترة، فقد بدأ سحب إمتيازاتها السابقة الواحد تلو الأخر، حتى أصبحت هذه الطبقة تعانى من عدم إشباع حاجاتها الأساسية فى ظل مجتمع أصبحت آليات السوق تتحكم بقسوة فيه(٤٤). فقد تآكلت مجانية التعليم تحت وطأة الدروس الخصوصية، التى أصبحت تلتهم دخول الأسر المصرية، وتحررت إيجارات الأرض الزراعية وإيجارات فئات من المساكن فى المدينة من كل قيد، كما تم إلغاء الدعم على معظم السلع، وعجزت الدخول المحدودة والثابتة عن مواجهة موجات التضخم وأرتفاع الأسعار، وتوقف تعيين الخريجين، وإرتفعت معدلات بطالة أبناء هذه الطبقة. وأصبحت الوظائف الرفيعة الرفيعة المستوى ذات الرواتب العالية مقصورة على أبناء البرجوازية العليا، الذين نالوا تعليما خاصا او أجنبيا ويتحدثون لغة اجنبية. أما الدولة التى كانت تتولى رعايتها فقد تقلصت فاعليتها أمام قوى السوق تارة، وهيمنة البرجوازية المحلية متحالفة مع البرجوازية العالمية تارة ثانية، وقيود المؤسسات الدولية تارة ثالثة.

وأمام هذا الوضع المأزق والضربات الموجعة التى وجهت إليها، طرقت هذه الطبقة ثلاثة أبواب، من خلال الباب الأول حاولت الهروب من الواقع المؤلم إلى خيال الإيديولوجيا. في هذا الاطار ظهرت الجماعات الناصرية، التي تتشبث ببقايا المرحلة السابقة تراودها احلام إستعادتها من جديد، وظهرت الجماعات الماركسية التي تؤكد على يوتوبيا العدل الاجتماعى وتسعى فى الاتجاه المعاكس لتحالف الدولة مع البرجوازية العليا. وبرز التيار الاسلامى الذى حاول فرض المقدس كمدخل للتقشف والنقاء، والهروب من عالم يؤكد على الاستلهلاك ويستنفر الغرائز، بينما الدين يقدم الحياة فى أكثر أشكالها الأكثر نقاء والأكثر تقشفا، بما يلائم عالم التضخم وإرتفاع الأسعار وإنخفاض الدخول. غير أن النظام السياسى قطف زهورها قبل أن تينع، حيث تركهم يتولون تصفية بعضهم البعض وما تبقى منهم

أنقض عليه بلا هوادة او رحمة.

وقد كانت الهجرة إلى مجتمعات الخليج هى الباب الأخر الذى طرقه أبناء هذه الطبقة، ولكى يستريح النظام السياسى من وجودها إلى جواره فتح أمامها منافذ الهجرة واسعة إلى مجتمعات الخليج وبلا قيود. ولأنها طبقة التزامها الاجتماعى ضعيف، فقد هاجرت بأعداد كبيرة، بحيث وصل عددها فى جملة البلاد العربية فى بعض الفترات إلى عدد يتراوح بين ٣-٤ مليون مهاجر، وحيث يتغير هذا العدد كل أربعة سنوات تقريبا. وهو الأمر الذى يعنى أن نسبة غالية من أبناء هذه الطبقة والطبقة الدنيا قد سافروا إلى مجتمعات الخليج، عاشوا حياة إستهلاكية كانت حلمهم، وكونوا مدخرات لم توجه إلى الانتاج والاستثمار، بل وضعت كأرصدة فى البنوك تشبع الحاجة إلى الاستهلاك، ومن سافر كان عليه أن يساعد فى معيشة من بقى على أرض الوطن (٤٥).

ومن لم يدخل من الباب الأول أو الثانى ، فقد كان عليه أن يستعين بكل آليات التكيف، يتحايل بواسطتها لكى يستمر مع الحياة، وفى هذا الإطار أندفع أبناء هذه الطبقة فى سلوكيات متنوعة ومتناقضة. بعضها أخذ يقلد البرجوازية العليا فى نمط حياتها وثقافتها الاستهلاكية، بينما البعض الآخر بدأ يقدم نفسه لسوق القطاع الخاص ووفق المهارات التى يتطلبها. ومن لم ينجح فى ذلك طرق سلوكيات الفساد والجريمة والانهيار، وانفصلت نخبة الطبقة الوسطي عن قاعدتها، ولم يعد هناك وجود لتيارات أيديولوجية وسياسية متماسكة تمثل رؤى ومصالح الطبقة فى إجمالها. نظرا لتحولات العالمية والمحلية المعلومة، نزع معظم الطلائع المثقفة من هذه الطبقة إلى محاولة تحقيق مصالحهم الآنية والأنانية، ووفقا لمنطلقات براجماتية، فقد تراجع – تقريبا – عصر الخطابات الكبرى بتعبير ج. ف. ليوتار ولم يعد يحفل بها سوى القلة. فى حين توجهت الأغلبية نحو إستثمار مهاراتها وإمكاناتها فى السوق (٤٦)، وقد كان ذلك يعنى أن هذه الطبقة توقفت عن صناعة التغيير الاجتماعى، وبدأت تخضع لتأثيرات سلبية فرضها التغر الاجتماعى.

٤. الطبقة العاملة: أنتهينا فى المرحلة الاشتراكية إلى أن الطبقة العاملة

- كقوة اجتماعية - نمت فى حجمها، وتحققت لها مكاسب كثيرة، وإن كان النظام السياسى قد قهر وعيها، كما أنتهينا إلى أن معدلات النمو قد تراجعت حتى حققت معدلات سالبة. وحينما قام النظام الليبرالى كانت البرجوازية العليا المالكة لرأس المال هى الطبقة الأولى بالرعاية، بينما تشتت الطبقة الوسطى أو هاجرت بعض عناصرها إحتجاجا على سحب أمتيازاتها. وبقيت الطبقة العاملة مهددة فى هذا السياق بسحب إمتيازاتها، وهو الإجراء الذى بدت نذره مع الخطة الخمسية ٨٢ - ١٩٨٧ حيث أسند إلى القطاع الخاص ربع الاستثمارات المخصصة فى الخطة. وقد أرتفع هذا النصيب - كما أشرنا - ليصل إلى النصف (٤٧)، ثم بدأت الدولة تنسحب كلية من مجال الانتاج بتصفية القطاع العام، وبيع شركاته للقطاع الخاص المحلى والأجنبى، مع مطالبة المشترين - على إستحياء - بالحفاظ على الحقوق الدنيا للطبقة العاملة. وبأنتقال الطبقة العاملة إلى القطاع الخاص سقطت كلية الحقوق التى منحت لها، سواء فيما يتعلق بالحد الأدنى للأجور، أو حق عضوية مجلس الإدارة، وغير ذلك من الحقوق.

وبرغم أن حجم الطبقة العاملة قد تزايد كثيرا، حيث أرتفع من ٩٢,٧٨ مليون نسمة عام ١٩٧٦ إلى ١٢,٩١٩ مليون نسمة عام ١٩٨٦ إلى ١٧,١٧٥ مليون نسمة عام ١٩٩٦، الأمر الذى يشير إلى إتجاه حجم هذه الطبقة إلى الزيادة. وفى هذا الإطار تعد مشاركة المراة من الملامح التى يمكن رصدها فى هذا الصدد حيث بلغت مشاركة المرأة فى قوة العمل نحو ٣٩٨ لسنة ١٩٦٠، أرتفعت إلى ٥٩٤ فى عام ١٩٧٦ إلى ١٤٣٤٠٠٠ عام ١٩٨٦ إلى ٢٦٢٤٠٠٠ عام ١٩٩٦ (٤٨). وقد توزعت قوة العمل النسائية على القطاعات المختلفة حيث عمل بالقطاع الحكومى لعام ١٩٩٦ نحو ١٢١١٠٠٠ نسمة بنسبة (٥٨,١٪ وقطاع الأعمال العام ٧٧٠٠٠ بنسبة (٣,٧٪) والقطاع الخاص ٧٩٣٠٠٠ بنسبة (٣٨٪) والقطاع الخاص الأجنبى أربعة الأف بنسبة (٢,٪).

وبرغم تزايد حجم الطبقة العاملة على هذا النحو، وبرغم إرتفاع معدلات البطالة كذلك، حيث بلغت نسبتها ٨,٤٪ من قوة العمل، وسحب الإمتيازات التى حصلت عليها الطبقة العاملة فى المرحلة السابقة. إضافة إلى الإجراءات المضادة

لهـذه الطبقـة فى المرحلـة الأخـيرة، والتي تمثلت في تسريح بعـض عمال شركات القطـاع العام المباعة للقطـاع الخـاص. كذلـك إجـراءات مثـل "المعـاش المبكـر" ، فـإن الطبقـة العاملـة لم تقم بـرد الفعل الملائـم والرافـض لهـذه الإجـراءات، التـى أفقدتهـا أمتيازاتهـا وربمـا عملهـا. فمثـلا فى سـنة ١٩٧٠ لم يشـارك فى الإضرابات سـوى ١٣١١ عامل، وفى ١٩٧١ لم يشـارك سـوى ١١٤٢٥ عامل، وفى عام ١٩٧٢ لم يشـارك سـوى ١١٨٦٤ عامل. وفى عام ١٩٧٣ لم يشـارك سـوى ٤٢٢٢ عامل وفى عام ١٩٧٤ لم يشـارك سـوى ١٣١٧٤ وفى عـام ١٩٧٥ لم يشـارك سـوى ٤٠٥٢٧ وفى عـام ١٩٧٦ لم يشـارك سـوى ٧٣٣ عامـل. وهـو مـا يعنـى أن مجمـوع مـن قام بإحتجاجـات من الطبقـة العاملة خـلال هذه الفـترة لم يتجاوز ٨٣٥٥٦ عامـل مـن أصـل قـوة العمـل التى بلـغ عددها هذا العـام نحو ٩٢٧٨٠٠٠ عامـل خلال عقد السـبعينيات، الأمـر الذى يطـرح حقيقة تسـتحق التأمل.

وفى أعتقادنـا أن تأخـر إسـتجابة الطبقـة العاملـة قـد يرجـع لأسـباب عديدة. منهـا أن قوى التحـول العالميـة والمتمثلـة فى البرجوازيـة العالمية وحليفتهـا المحلية أصبحت قوتهـا عاتية حتى على الدولـة القوميـة ذاتهـا. وأمـام القـوة العاتية فإن التمرد قد يأخذ شـكل الانسـحاب وعـدم المواجهة إسـتناداً إلى أفـتراض الحرمـان المطلـق وليـس النسـبى. ومنهـا أن التعديـلات الوزاريـة المتتابعـة قد حرصـت عـلى أن يكـون وزير العمل هو نفسـه رئيـس التنظيم النقابى، بحيث تشـوهت ديموقراطية الطبقـة العاملـة التـى كانت لهـا تاريخيا. فمثلا الجمعيـة العمومية لاتحاد النقابـات لا تعقد صوريا إلا لمـدة ٢٤ سـاعة، يسـلم المندوبـون فيهـا التقارير التى سـوف تناقش فى اللجـان، ولا يمتد عمل أى لجنـة لأكـثر مـن ثـلاث سـاعات، ثم يـترك لرؤسـاء اللجـان ومقرريهـا صياغـة التوصيات. التـى يتولى المستشـارون الفنيـون صياغتهـا، لتقـرأ فى اليوم التالى عـلى الجمعية العامـة (٤٩) بحيث تصبح هذه التوصيـات مفروضـة بعـد ذلـك على الأعضـاء، وهو الأمر الذى يعنى إسـتمرار تغييـب وعي الطبقة العاملـة بالقوة والقهـر والخداع.

٥. القــوى الخارجيــة: منــذ بدايــة تبنــي سياســات الانفتــاح، أدركــت القيــادة السياســية عــن وعــى أن قــوة البرجوازيــة العالميــة، ممثلــة فى الولايــات المتحــدة

الأمريكيـة، فى تصاعـد ونمـو، بينـما القـوى الاشـتراكية تنحسر، وتتـآكل مـن الداخـل. ومـع بدايـة التسـعينيات أنهـارت القـوى الاشـتراكية، وبقيـت القوى الرأسـمالية على السـاحة، وبـدأت من خلال المؤسسـات الدوليـة تـارة والاتفاقيـات الدوليـة تـارة ثانيـة، وسـلاح المسـاعدات تـارة ثالثـة، تسـوق نمطهـا ونوعيـة حياتهـا عـبر العالم، وأسـتعانت بآلـة الأعلام التـى أمتلكـت تكنولوجيا عاتيـة وفعالة. إضافـة إلى إسـتخدام سـلاح الاقتصـاد، إما مباشرة أو مـن خلال الشركات متعددة الجنسـيات. حيث أسـتهدفت القـوى البرجوازيـة الرأسـمالية بذلـك تحويـل مجتمعات العـالم إلى مصادر للـمادة الخام الرخيصـة، وإلى أسـواق لتصريـف إنتاجهـا يسـاعدها فى ذلك عجـز الدولة فى العـالم الثالث. وتحالف البرجوازيـة المحليـة مـع البرجوازيـة العالميـة، بحيـث حدد ذلـك القوى التـى ينبغى أن تدفـع التغير الاجتماعـى، وفى أى إتجـاه، ومـا هـى الفئـات المسـتفيدة منـه، وإذا كانـت قـوى الداخـل هـى التى سـاهمت بالنصيـب الأعظـم فى إثـارة التغـير الاجتماعـى وتوجيهـه، فـإن القـوى الرأسـمالية العالمية مـع نهايـة الألفيـة الثانيـة، هـى التـى أصبحـت تحـدد طبيعتـه. واصبحنا امـام تطور جديـد، حيث التغـير الاجتماعـى فى المجتمعـات القوميـة محكـوم بلزوميـات النسـق العالمـى، وليـس بـضرورات الأنسـاق القوميـة ذاتها.

سابعاً: حصاد التغير الاجتماعي فى مرحلة التوجة الليبرالى

مـن الواضـح أن العقـود الثلاثـة السـابقة قـد شـهدت بنيـة إجتماعيـة جديـدة، تلعـب فى إطارهـا ذات القـوى الاجتماعيـة القديمـة أدوارا جديـدة، كـما شـهدت هـذه الفترة حركـة دائمة من مختلـف القـوى الاجتماعيـة. وحديـث دائم عـن ضرورة دفع التنميـة بمعدلات عاليـة، وضرورة رفع مسـتويات المعيشـة، وربـط الديموقراطيـة بالعـدل الاجتماعـى. خطابات كثيرة صـدرت عن مختلف القـوى الاجتماعيـة فى هـذه المرحلـة، لكـن الأمـر كان يبـدو على ما يقولـون «جعجعـة بغير طحين» وهـذا ما نحـاول تأملـه فى الصفحـات التالية.

وإذا كانــت الدولــة هــى القــوة الاجتماعيــة الأولى فى إحــداث التغــير، فإننــا نجـد أنــه بينــما كانـت الدولـة فى المرحلـة السـابقة إحـدى القـوى الفاعلـة والمشـاركة فى التغـير الاجتماعــى – بغــض النظــر عــن أخطائهــا – فإننــا نجــد أن الدولــة قــد أهتمــت

فى العقـود الثلاثـة الأخـيرة بتأكيـد شرعيتهـا، وقـررت الاسـتقالة من المشـاركة فى التنميـة وترك هذه المهمـة للقطـاع الخـاص. وأسـتمر دورهـا فى الانسـحاب والانكـماش حتـى تخلـت عن قطـاع الانتاج وغالبيـة قطـاع الخدمـات، وحتـى وظائفهـا فى التوجيـه والسـيطرة لم تعـد تؤديها بالمسـتوى الملائم. بدلالـة الفسـاد الـذى وقـع وبـدد ٤٧ مليار دولار مـن رأس مال الوطـن، ومن ثم يمكـن القول بأنها ركنـت إلى الأسـترخاء والدعـة، ولم تشـارك بفاعليـة فى إحداث التغـير الاجتماعى.

فى هـذا الإطـار تعـد البرجوازيـة العليـا هـى القـوى الفاعلـة فى دفـع التغـير الاجتماعـى فى هـذه المرحلـة، وإذا أفرادهـا قد عانوا من عدم الإحسـاس بالأمان بسـبب إجراءات المرحلة السـابقة "الاشـتراكية". فإنـه كان مـن المنطقـى أن نتصـور أنـه بعـد تحقـق الأمـان لهـا، بسـبب الترسـانة القانونيـة التـى صـدرت عن النظام السـياسى والتى تحمـى حقوقها ومصالحها، وكذلك بسـبب دعم البرجوازيـة العالميـة لهـا، أن تعمـل على تطويـر مجتمعها، وأن تكـون لهـا أدوار إجتماعية إلى جانب دورهـا الاقتصـادى، إلا أننـا وجدنـا أنـه برغـم النـماذج الرأسـمالية المصريـة الناجحـة، هنـاك بعـض عنـاصر البرجوازيـة التـى سـاهمت فى نشر الفسـاد فى المجتمع فأضاعت باليسـار ما أسسـته باليمين.

وتتمثـل القـوة الاجتماعية الثالثة فى الطبقة المتوسـطة، التى خـسرت فى المرحلة الليبرالية ما حصلت عليه من مكاسـب فى المرحلة الاشـتراكية، حيث سـحبت غالبية إمتيازاتها. مسـتوى معيشـة ونوعيـة حيـاة هـذه الطبقـة فى أنحـدار دائـم، بسـبب ثبـات الدخـول وإرتفـاع الأسـعار، دخولهـا تأكلهـا الـدروس الخصوصيـة، الأبنـاء عاطلـون، ومهـددون بالإنحـراف وتعاطـى المخـدرات. هاجرت بعـض قطاعـات هـذه الطبقـة إلى مجتمعـات الخليج لكنها سـقطت أسـيرة لثقافة الاسـتهلاك. ولأن الضغـوط عاليـة عـلى هـذه الطبقـة مـن كل إتجاه، فهـى مهددة فى كل لحظة بالسـقوط إلى أسـفل، ومـن ثـم فهـى تجاهـد فى حياتهـا اليومية للحفـاظ على البقـاء فى المـكان، ومن ثم نجدها منشـغلة بذاتهـا، عاجـزة عـن الإسـهام فى دفـع التغـير الاجتماعى، ناهيـك عن تحديـد إتجاهه.

تبقـى الطبقـة العاملـة التـى مـا زالـت لهـا فاعليتهـا برغـم ظـروف العمـل التـى

أصبحت أكثر قسوة، وقوانين السوق التى لا ترحم، تحاول أن تؤمن قوت يومها بالعمل لصالح المجتمع، تشارك فى دفع التغير برغم إدراكها أنها ليست لها مصلحة فيه. ترددت أوضاعها كثيرا، غير أنها ما زالت بعيدة عن التمرد، لأسباب عديدة، منها أن الآلة الرأسمالية أصبحت عاتية لا ترحم، وحتى الدولة لم تعد درعا يحتمى به. ومنها أن تنظيماتها النقابية شوهتها الدولة ومن ثم فلم تعد قادرة على الدفاع عن مطالبها وفرضها، بل أصبحت أحيانا منفذة لسياسات مضادة لها. ومنها أن جيش البطالة كبير ومنتظر على أرصفة الشوارع، وإمكانية الاستبدال واردة ومحتملة فى حالة التفكير فى التمرد والرفض، فقد سقطت كل القوانين التي كانت حامية.

ثامناً: قوى التغير الاجتماعى وإتجاهاته فى نصف قرن

مع بداية الألفية الثالثة، وبعد خمسة عقود من التغير والتحول الاجتماعى لا بد أن نسأل عن الحصاد، الإجابة أننا أنتهينا إلى مجتمع بلغت مديونيته الخارجية ما يزيد على ٤٠ بليون دولار، وتزيد مديونيته الداخلية إلى ٣٠ بليون دولار. وفساد سلب المجتمع حسب تقديرات المسئولين ما يزيد على ٤٧ مليار دولار، وقطاع عام تم تفكيكه وبيعه، ولم يؤسس مكانة بثمنه ما يؤدى وظيفته وبطالة عالية متنامية ومتصاعدة ولا أمل فى مواجهة حقيقية وفعالة لها. إضافة إلي نحو ٤٠٪ من السكان يعيشون تحت خط الفقر، منهم ٢٥٪ تحت خط الفقر المدقع، وقطاع خاص لم يتبنى فى نشاطه قيما عصامية، بل تسللت إلى منظومته القيمية كثير من القيم الانتهازية والمنحرفة. ومسئولون يحترفون صناعة الكذب، ومجتمع يعانى من المخدرات، إنعكاسا لتراكم الهم الاجتماعى، وجرائم غريبة علينا، الأغتصاب والفساد وغشيان المحارم. مؤشرات تشير إلي تمزق النسيج الأخلاقى والاجتماعى للمجتمع، فلماذا حدث كل ذلك، ولماذا أسلم التغير خلال خمسة عقود إلى ذلك. ، إرتباطا بذلك نحاول رصد مجموعة من المتغيرات التى نعتقد أنها مسئولة عن ذلك.

١. ويتمثل المتغير الأول فى غياب التراكم الاقتصادى والسياسى والاجتماعى وحتى الثقافى والأيديولوجى، وهو التراكم الذى كان من الممكن

أن يشكل طاقة دافعة للتغير الاجتماعى. مثال على ذلك تغيير النظام السياسى لأيديولوجياته وسياساته الأمر الذى حرم المجتمع من تراكم الخبرة الاجتماعية بالمعنى الشامل لذلك. ومن الأمثلة على غياب التراكم أن المجتمع كان فى حالة من التجريب الدائم والمستمر فقد بدأ النظام السياسى عملية تطوير المجتمع بنية النمو الرأسمالى المستقل، ثم تحول إلى الأيديولوجيا القومية. ثم أنتقل إلى الأيديولوجيا الاشتراكية، ثم نقله ثانية إلى تصور الليبرالية كأيديولوجيا للتنمية، ثم أنتهى إلى نوع من الرأسمالية الخاضعة التى قيدتها الانفاقيات وتنتظر المساعدات. ومن شأن هذه الانتقالات أن تبدد الخبرة، أى خبرة المجتمع، على الصعيد الاقتصادى فتهدر إمكاناته وعلى الصعيد السياسى فتفقده أستقلاليته.

٢. ويتعلق المتغير الثانى بطبيعة القوى الاجتماعية الدافعة للتغير، الحالة الافتراضية كما حدث فى التاريخ الأوروبى أن تكون مواقع القوى الاجتماعية وتطورها التاريخى وإسهاماتها ثابتة إلى حد كبير. فالبرجوازية التجارية أسلمت إلى البرجوازية الصناعية، التى أسلمت بدورها القياد إلى برجوازية دولة الرفاهية والمجتمع التكنولوجى. حيث يؤدى حدوث التراكم إلى تشكل طاقة ذاتية دافعة للتغير إلى ما هو أبعد من إسهام القوى الاجتماعية المشاركة فيه. فى المقابل بقيت الطبقة العاملة والطبقة الوسطى تقدم إسهامها بما يطور أوضاعها ويحافظ على استمرار التطور العام. على خلاف هذا الوضع المثالى ما حدث عندنا فى مصر مختلف، فعلى حين أقصت النخبة الثورية البرجوازية العليا من المشاركة بينما تحالفت النخبة الليبرالية في لبسبعينيات مع الطبقة البرجوازية العليا. وحدد النظامان معا الاشتراكي والليبرالي حدود حركة الطبقة العاملة. فإن ذلك خلق إحساسا بعدم الأمان، وولد نوعا من الأنانية الطبقية، فما هو متاح اليوم قد لا يكون متاحا غدا. ومن ثم ظهرت ثقافة "الخطف" حيث توجيه الصالح العام لخدمة الصالح الخاص، فعلت ذلك قطاعات من الطبقة الوسطى فى المرحلة الاشتراكية "١٩٥٢ – ١٩٧٠" وفعلته بعض عناصر البرجوازية العليا فى العقود الثلاثة الخيرة. ولعدم الأمان الطبقى تسعى القوى الاجتماعية إلى عدم تأجيل الإشباع، فالإشباع أنى لأنه لا شئ مضمون غداً. ونتيجة لذلك

إنتـشرت ثقافـة المشروعـات السريعة والاسـتهلاكية عـلى صعيد البرجوازيـة العليا، "ثقافـة البوتيك"، وفى المقابـل وجهـت الطبقـة الوسـطى مدخراتهـا التـى جـاءت بها مـن مجتمعات الخليـج توجهات إسـتهلاكية ولم تؤسـس بهـا مشروعـات للإنتـاج، وبقيـت الطبقـة العاملـة تعيش فى حدود اسـتهلاك نوعيـة حياتهـا دون أن تفكـر كثـيرا فى حراك اجتماعـى إلى أعلى.

٣. أن الدولـة تتحمـل النصيـب الأكبر مما وصلنا إليه، فقد أنشـغلت كثيرا بقضية الشرعية، دون أن تنشـغل كثـيرا بقضيـة التغـير والتنميـة، وكلـما أتسـعت مصـادر تهديـد الدولـة أدمنـت البحـث عـن توسـيع مسـاحة الشرعيـة. فى هـذا الإطـار قامـت الدولـة بعـدة ممارسـات مضـادة للتغـير والتنميـة، منهـا السـعى إلى تحالفـات مـع بعـض القـوى الاجتماعيـة، وفى سـبيل التحالـف لا بـد مـن رشـوة إجتماعيـة، فعلـت ذلـك الناصريـة حينـما أتجهـت إلى الطبقـة الوسـطي للتحالف معهـا، فقدمـت لهـا الامتيـازات الكثـيرة لرفـع نوعيـة حياتهـا على النحـو الـذى عرضنا له،حتـى أنها رصـدت ٤٩٪ مـن ميزانيـة الصناعـة لصناعـة إحـلال الـواردات لإشـباع حاجـات هـذه الطبقـة إلى السـلع المعمـرة. وقـد كان لذلك نتائج سـلبية عـلى عملية التنميـة والتغير الاجتماعـى، فمثلا وجدنا أن الطبقـة الوسـطي شريـك التحالـف سـعت إلى الحصـول عـلي مقابـل منـح الشرعيـة، عـلى هيئـة مكاسـب خاصـة تحصـل عليهـا بحـق او بـدون حـق وهـى عـلى يقـين بـأن شريـك التحالـف لـن يرفـض. ومـن الطبيعـى أن يـؤدى ذلـك إلى إنسـحاب القـوى الاجتماعيـة الأخـرى عـن المشـاركة فى التفاعـل، أو فى دفـع عجلـة التغـير والتنميـة. وبقـدر إقصـاء النظـام السـياسى لبعـض القـوى، بقـدر عزوفهـا عـن المشـاركة، حـدث ذلـك فى المرحلـة الاشـتراكية، حينـما تحالـف النظـام السـياسى مـع الطبقـة المتوسـطة وإلى حـد مـا الطبقـة العاملـة عـلى حسـاب إقصـاء البرجوازيـة العليـا، وحـدث ذلـك فى المرحلـة الليبراليـة "١٩٧٠ – ٢٠٠٠" حيـث التحالـف مـع البرجوازيـة العليـا، عـلى حسـاب إقصـاء الطبقـة الوسـطي ونسـبيا الطبقـة العاملة، ويـزداد الطين بلـة حينما تتراجـع الدولة وتتقلـص وظائفهـا، وتقـع تحـت هيمنـة إحـدى الطبقـات. سـاعتها تصبـح الدولـة آليـة مـن أليـات خدمـة المصالـح الطبقيـة وليـس مصالـح المجتمـع، وذلـك مـن شـأنه أن يدفـع التغـير الاجتماعـى فى

مسارات جديدة غير تلك التى من المفترض أن يطرقها أو يتدفق فيها.

٤. ويعد غياب الوعى من المتغيرات التى تسببت فى عدم تفعيل مشاركة القوى الاجتماعية، ويمكن القول بأن الدولة ساهمت إلى جانب القوى الاجتماعية المختلفة فى عدم إمتلاك الوعى الكافى بأهمية المشاركة فى التغير الاجتماعى أو فى دفع التغير فى أكثر الاتجاهات ملاءمة. ويظهر دور الدولة جليا فى هذا الجانب، فحتى تتمكن الدولة من السيطرة فإنها قد عملت على إختزال الوعى تدريجيا، حتى لا يصبح الوعى نافذة يطل منها الرأى الآخر. وغياب الرأى الآخر من شأنه أن يوسع أمامها مساحة الحركة. فمثلا أسست الدولة فى المرحلة الاشتراكية التنظيمات السياسية "الاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكى" لكى يصبح إطار التفاعل بين النخبة والجماهير، فإذا بهذه التنظيمات تتحول إلى أجهزة لفرض توجهات الدولة على الجماهير والوصاية عليها، بالإضافة إلى ذلك فقد عمدت الدولة مثلا إلى أختزال وعى الطبقة العاملة، فبعد أن بلغت الطبقة العاملة وعيها الذى وجه نضالها التاريخى. وبعد أن أسست تنظيماتها تاريخيا وفق أسس ديموقراطية، إذا بالدولة تختزل هذا الوعى وتلغى الممارسة الديموقراطية، وتخضع التنظيمات النقابية تارة للاتحاد الاشتراكى. وتارة أخرى للبيروقراطية الحكومية كأن يصبح وزير العمل – كما حدث فى مصر خلال هذه المرحلة – هو رئيس اتحاد النقابات.

وفى مقابل سعى الدولة لاختزال الوعى وطمسه، قد تعمل القوى الاجتماعية بوعى زائف أو حتى بوعى منحرف، فالبرجوازية العليا بنوع من العناد رفضت فى الفترة من ١٩٥٢ – ١٩٥٧ دعوة النظام السياسى لها بالمشاركة برغم إقراره بتعويضها على ما سلب منها. وأسترخت لفترة طويلة فى مشاعر الخوف من المشاركة، والإحساس بعدم الأمان فبددت خلال المرحلة الاشتراكية أموالها إستهلاكيا، ولم يعمل علي توجيهها إلى قنوات إنتاجية تعود عليها بالنفع وكذلك على المجتمع. وكذلك فعلت الطبقة الوسطى، فبرغم أن المجتمع فى الفترة من ١٩٥٢ – ١٩٧٠ منحها بسخاء، إلا أنها تعاملت بإنتهازية معه وعبثت بثرواته،

بدلا من أن تسهم بوعى فى بناء مجتمعها بالمقابل ليعود ذلك بالنفع عليها عليها وعلى المجتمع.

ولغياب الوعى وتراكم الطاقة الدافعة وجدنا تغيرا إجتماعيا حقيقيا يتحرك فى كل إتجاه إلى الأمام تارة (١٩٥٢ - ١٩٦٧) ثم التراجع فى الفترة (١٩٦٧ - ١٩٧٠)، ثم إلى الأمام فى الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٠) ثم إلى التراجع إبتداء من (١٩٨٠) يؤكد على مصالح قوة إجتماعية معينة، ثم يتحول عنها للتأكيد على مصالح قوة مقابلة، كصغير الدجاج "الكتكوت" الذى يسير أو يتحرك كثيرا وفى كل الاتجاهات، لكنه يظل فى نفس المكان على ما يؤكد عالم الاجتماع بيترم سروكين.

٥. ثم يأتى دور القوى الخارجية ومن المؤكد أنها لم تلعب فى غالب الأحيان دوراً مواتيا، ويبدو أنه نظرا لأن القوى العالمية هى المتغير الفاعل فى نظامنا العالمى السابق فيما قبل ١٩٩٠ محكوما بالقوى الاشتراكية والقوى الراسمالية مشاركة، ومن ثم فالتغيرات فى مجتمعات العالم الثالث كانت إما فى إتجاه القوة الاشتراكية أو الرأسمالية المقابلة مع هامش تتحقق فى نطاقه بعض المصالح الوطنية ومع بداية التسعينيات سقطت القوى الاشتراكية وتفردت البرجوازية العالمية أو القوى الرأسمالية بعالم كامل سعت إلي توجيه التغير فيه بما يحقق مصالحها. ومن ثم كانت العولمة، حيث تقوم القوى البرجوازية العالمية بتصدير نمطها ونوعية حياتها، وعلى التغير فى المجتمعات الصغيرة أن يولى وجهة شطرها. وإذا كانت القوى العالمية فى مرحلة سابقة تسمح للتنمية القومية بهامش من الحركة أو المناورة، فقد تآكل هذا الهامش، ولم يبق أمام التنمية أو التغير فى مجتمعات العالم الثالث سوى أن يستجيب خاضعا لمقتضيات العولمة أو لمتطلبات القوى الرأسمالية، فلم تعد هناك إستراتيجيات للتغير بل هناك فقط تكتيكات للتكيف .

المراجـــــــــع

١. علـى ليلـة، النظريـة الاجتماعية المعاصرة، دراسـة لعلاقة الإنسـان بالمجتمـع، القاهرة دار المعـارف، الطبعـة الثالثة، ١٩٩١، ص ٤٠٧.

٢. المرجع السابق، ص ص ٥٣٠ – ٥٤٥.

3. Camer, R Ash, Social Change, Chicago, Rand Mcnally College Publishing Company, p, ٤١.

4. Ibid, p. ٦٢.

5. Oberschall, Anthony, Social Conflict and Social Movement Englewood Clifs, N. J. Prentice Hall, ١٩٧٣ ,١١٣.

6. Carner, op. cit, p. ٧٤.

7. Newman, David M, Sociology Readings, London, Pine Forge Press, ١٩٩٥.

8. Weber, M, Economy and Society. New York, Bedminster, ١٩٦٨, p. ١٧٣.

9. Ibid, p. ١٨٥.

١٠. على ليلة، مرجع سابق، ص ٤٢١.

11. Atkinson, Dick, Orthodox Concensus and Radical Alternative, A Study in Sociological Theory, London, Heinmamn Educatoonal Books, ١٩٧٢, Pp. ٤٥-٥٢.

12. Oberschall, op, cit, p. ١٤٠.

13. Parsons, T, Social System and the Evolution of Action Theory, New York, Free Press, ١٩٧٧, p. ٨٣.

14. Dahl, R, A, Modern Political Analysis, Engle – Wood Cliffs, New Jersey, Prentice – Hall, ١٩٧٠, p. ٣٢.

15. Ibid, p. ٤١.

16. Rose, Peter, I, The Study of Society, New York,

Remdom House, ١٩٦٧, p. ٦٣٦.

17. Ibid, p, ٦٣٧.

18. Atkinson, op, cit. p. ١١٢.

19. Rose, Op, Cit, p. ٦٤.

٢٠. على ليلة، مرجع سابق، ص ص ١٧٧ – ١٨٣.

٢١. المرجع السابق، ص ١٧٨.

٢٢. على ليلة، ملامح السياسة الاجتماعية فى إطار التجربة الناصرية، رؤية تقويمية، ندوة مفاهيم التنمية فى مصر، تحليل للأيديولوجيات وتقييم للممارسات، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٧-١٨ ديسمبر، ١٩٨٠، ص ٣.

٢٣. المرجع السابق، ص ٦.

٢٤. عمرو محى الدين، إشتراكية الدولة والنمو الاقتصادى، بيروتن مجلة الفكر العربى، ٤ – ٥ ١٩٨٧، ص ص ٤٠ – ٦٦، بخاصة ص ٥٩.

٢٥. على ليلة، ملامح السياسة الاجتماعية فى إطار التجربة الناصرية، رؤية تقويمية، ندوة مفاهيم التنمية فى مصر، مرجع سابق، ص ٤.

٢٦. على ليلة، الأثار الاجتماعية والاقتصادية للإصلاح الزراعى في مصر، دراسة ميدانية غير منشورة بإشراف السيد يس، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٧٨، ص ٦٣.

٢٧. على ليلة، الشباب والمجتمع، ملامح الاتصال والانفصال، المؤتمر الدولى للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية، ص ص ١٦٧ – ١٩٢ بخاصة ص ١٨٢.

٢٨. على ليلة، القانون والتغير الاجتماعى، دراسة لحالة قانون الاصلاح الزراعى فى المجتمع المصرى، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد ١٨، العدد الأول، يناير ١٩٨١، ص ص ١٠ -١١.

٢٩. أحمد حسن إبراهيم، جوانب من صورة الزراعة المصرية بعد خمس وعشرين سنة من ثورة يوليو ١٩٥٢، المؤتمر العلمى السنوى الثالث للإقتصاديين المصريين، الاقتصاد المصرى فى ربع قرن ١٩٥٢ - ١٩٧٧، القاهرة، الجمعية المصرية للأقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، ٢٣ - ٢٥ مارس، ١٩٧٨، ص ٢٤٧.

٣٠. على ليلة، الثابت والمتغير فى بناء الطبقة العاملة المصرية، ندوة مركز دراسات وبحوث الدول النامية، مايو ٢٠٠٢، ص ١٩.

٣١. على ليلة، الشباب والمجتمع، ملامح الانفصال والاتصال، مرجع سابق، ص ١٧٢.

٣٢. على ليلة، الاستراتيجية الناصرية لتذويب الفوارق بين الطبقات، ندوة خمسون عاما على ثورة يوليو ١٩٥٢، القاهرة، نقابة الصحفيين، ٢٠٠٢، ص ١٦.

٣٣. على ليلة، الآثار الاجتماعية والاقتصادية للإصلاح الزراعى في مصر، مرجع سابق، ص ٨٧.

٣٤. على ليلة، ملامح السياسة الاجتماعية فى إطار التجربة الناصرية، مرجع سابق، ص ١٥.

٣٥. المرجع السابق، ص ١٦.

٣٦. على ليلة، أزمة الخطاب الأكاديمى لعلم الاجتماع فى مصر، تأملات إستكشافية، ندوة علم الاجتماع إلى أين، جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإنسانية، قسم الاجتماع، ٣ - ٤ مارس، ١٩٩١، ص ص ٣٩-٤٠.

٣٧. على ليلة، الثابت والمتغير فى بناء الطبقة العاملة المصرية، مرجع سابق، ص ٨.

٣٨. محمد جمال إمام، بعد ٣٠ عام من تأسيس الاتحاد المصرى للعمال، غياب الديموقراطية النقابية، المظاهر والعواقب، القاهرة، قضايا فكرية، الكتاب الخامس، مايو ١٩٨٧، ص ١٦٢.

٣٩. علـى ليلـة، ملامـح السياسـة الاجتماعيـة فى إطـار التجربـة الناصريـة، مرجع سـابق، ص ١٨.

٤٠. المرجع السابق، ص ١٨.

٤١. محمـود عـودة، وعـلي ليلـة، تاريـخ مـصر الاجتماعـى، القاهـرة، جامعـة عين شـمس – التعليـم المفتـوح، ٢٠٠٢، ص ٢٨٦.

٤٢. المرجع السابق، ص ٢٨٦.

٤٣. المرجع السابقن ص ٢٨٦.

44. Waterbury, John & Other, A Politicol Economy of the Middle East, Cairo, the American Universith in Cairo Press, ١٩٩٠, p. ٢٣٥.

٤٥. عودة، مرجع سابق، ص ٢٨٨.

٤٦. على ليلة، الثابت والمتغير فى بناء الطبقة العاملة المصرية، مرجع سابقن ص ٤٠.

٤٧. عبـد الباسـط عبـد المعطـى، الطبقـات الاجتماعيـة ومسـتقبل مـصر، منتـدى العـالم الثالـث القاهـرة، دار ميريـت للنـشر والمعلومـات، ٢٠٠٢، ص ٣٥٣.

٤٨. على ليلة، الثابت والمتغير فى بناء الطبقة العاملة المصرية، مرجع سابق، ص ٣٤.

٤٩. المرجع السابق، ص ٤٠.

الفصل الثانى

الفئات الاجتماعية

أطر جديدة للترتيب الاجتماعى

الفصل الثانى
الفئات الاجتماعية
أطر جديدة للترتيب الاجتماعى

تمهيد

بـدأت الحيـاة الإنسـانية مشـاعية وعشـوائية، ونقصـد بالمشـاعية مشـاعية الحيـاة فى مجملهـا، مشـاعية الأرض، ومـا عليهـا مـن أشـياء ومشـاعية البـشر مـن حيـث علاقاتهـم الاجتماعيـة، تلقائيـة غـير مقصـودة. العلاقـات بالأشـياء كالعلاقـات بالإنسـان، حتـى الأشـياء كانـت أمتـداداً للإنسـان طالمـا كان مسيطراً عليهـا، فـإذا أفتقـد سـيطرته عليهـا تحولـت إلى كونهـا إمتـداداً لإنسـان آخـر. العلاقـات الاجتماعيـة كانـت بدورهـا متداخلـة لم يكـن هنـاك تخصـص فى هـذه العلاقـات، فأفـراد تربطهـم علاقـات قرابيـة وهـى فى ذات الوقـت أقتصاديـة وإجتماعيـة وسياسـية كذلـك. الديـن يختلـط بالقرابـة والاقتصـاد، تـارة تكـون عبـادة الأسـلاف، حيثـما يكـون الجـد السـلف هـو المعبـود الـذى تـؤدى لـه طقـوس التقديـس والتبجيـل كـما لـو أن الجماعـة تعبـد نفسـها فى سـلفها. وتـارة أخـرى تكـون عبـادة التوتـم، حيـث عبـادة الحيـوان أو النبـات مصـدر الخـير والحيـاة للبـشر فى حالـة البـداءة، وأحيانـا يعبـد إذا كان مصـدراً للـشر لـدرء الخطـر وحمايـة الحيـاة. مـن هنـا قلنـا أن الحيـاة البدائيـة الأولي كانـت ذات طبيعـة مشـاعية ليسـت مشـاعية، الأرض أو الملكيـة فقـط، ولكـن مشـاعية كل العنـاصر التـى تتصـل بصياغـة نوعيـة معينـة للحيـاة.

العشـوائية أيضـا كانـت خاصيـة مميـزة لطبيعـة الحيـاة، لا إنتظـام ولا تنظيـم، الفعـل غـير مقصـود فى الغالـب، ومـن الطبيعـى أن يكـون رد الفعـل عشـوائى كذلـك، فالتوقعـات المتبادلة التى تؤسـس التفاعـل الإجتماعـي المنظـم بـين الفعـل ورد الفعل مـا زالت غائبـة. ونتيجة لذلك، حسـبما يؤكـد الـتراث الأنثرويولوجـى، كانـت كل الإنجـازات صدفـة، الزراعـة وإسـتئناس الحيـوان والرعـى كانـت صدفـة، والاكتشـاف الجديـد كان دائمـا نتيجـة لتوفـر عنـاصره كـما هـى فى حالـة الطبيعـة، بـدون مـن أن يكـون هنـاك أى تأثـير لفعـل إنسـانى مقصـود أو منظـم، ومـا وصـل إليـه الإنسـان

من حقائق فى هذه المرحلة إما كان نتيجة للمحاولة التى قد تسلم إلى الخطأ أو النجاح، أو نتيجة للجريب سعيا وراء نتيجة لم يدرك الإنسان القانون المحدد والموصل إليها. العشوائية إنتابت عناصر نوعية الحياة الاجتماعية كذلك، فليس هناك قانون يعبر عن الانتظام ويؤكد الاطراد، فالحياة فى مجملها متجانسة ومتشابهة إلى حد كبير.

غير أنه إذا كانت الطبيعة يسودها الانتظام والتباين، فقد كان منطقيا أن تنعكس خصائص الطبيعة على حياة الإنسان، وإذا كان الإنسان قد أدرك أنتظام الطبيعة، فإن ذلك لأن الطبيعة فرضت عليه أن يتأملها. فأدرك بداية الليل من مغرب الشمس، وبداية النهار مع مشرقها، ومع ادراك الانتظام أدرك العناصر والفئات التى تشكل مضمون الطبيعة ومجال الانتظام. فأدرك دفعة واحدة تجانس فئات الطبيعة وتباينها، البشر والحيوان والنبات على خلفية ظواهر الطبيعة المتنوعة والمتعاقبة. ثم بدأ التمييز بين الفئات، وصنف سلوكه أيضا فى مواجهتها، وبذلك شكل التصنيف إلى فئات بداية الادراك الواعى والمنظم للحياة الطبيعية.

وتبلورت قدرة الإنسان على التصنيف، فطبق المعيار ذاته على الحياة الاجتماعية ذاتها. صنف البشر إلى فئات، الصغار هم بداية الحياة يحتاجون إلى الرعاية والحماية من الشر، ومن ثم أسس الإنسان طقوساً راعية لهم حتى لا يتعرض الصغار للخطر الذى قد تسببه أرواح شريرة. كما نظر إلى كبار السن، فأحاطهم بهالة من الحب والاحترام المشوب بالخوف، لأنهم الأقرب إلى الأسلاف بوضع العبادة، وعرف التزاوج من خلال الجنس، أو الميل الطبيعى للأنسان للاجتماع بالآخر. وأدرك الإنسان أن المرأة كالأرض مصدر الخير والخصوبة، فمنها ينتج البشر، كما تنتج الأرض محاصيل القوت. وهى تختلف عن الرجل، وأن تكاملت معه، لتتشكل الأسرة بصفتها أكثر الجماعات قوة ودواما.

وأستمرت قدرة الأنسان على التصنيف وصياغة الفئات الاجتماعية، فإلى جانب تصنيف البشر إلى رجال ونساء إستناداً إلى النوع، أو حالة الذكورة

والأنوثـة، صنفهـم كذلـك إلى صغـار مواليـد تبـدأ بهـم الحيـاة، وكبـار مسـنين يتأهلـون للالتحـاق بسـاحة الأسـلاف.

وبـين هـذا وذاك شريحـة تمتلـك القـوة والقـدرة عـلى العمـل والانتـاج، لإطعـام الصغـار وتوفـير الرعايـة للكبـار، تعـرف الإنسـان أيضـا عـلى الملكيـة وإتخذهـا كذلـك معيـاراً لتصنيـف البـشر إلى مـلاك للـثروة، والذيـن لا ملكيـة لهـم، وبـين الطرفـين فئـات كثـيرة. كذلـك عرف الإنسـان القـوة والتاثـير والنفـوذ الـذى يتمتـع بهـا البعـض، بينـما البعـض الآخـر يحتـاج إلى الحمايـة ويميـل إلى الخضـوع. وأصبحـت مسـيرة الإنسـان عـبر التاريـخ، تشـكل تراكـما فى كل مرحلـة يطـرح متغـيراً نوعيـا جديـداً ينقسـم البـشر عـلى أساسـه إلى فئـات. أو تنقسـم الفئـة إلى فـات فرعيـة, وهـى الحالـة الإنسـانية التـى دفعـت عـالم الاجتـماع إميـل دوركيـم إلى التأكيـد عـلى التصنيـف بصفتـه مقولـه أساسـية مـزود بهـا الفعـل الإنسـانى تسـاعده - بالإضافـة إلى مقـولات أخـرى - عـلى إدراك واقعـه الاجتماعيـة.

اولاً: التصنيف الاجتماعى على مرجعية التنظير الاجتماعى

بدايـة تعـرف الفئـة Category بصفتهـا مجموعـة أو نمـط فى إطـار مجموعـة تصنيفيـة، وقـد أسـتخدم هـذا المصطلـح في بداياتـه لتصنيـف الأشـخاص المعوزيـن أو الفقـراء، وذلـك لتدبـير برامـج العمـل معهـم لإعـادة تأهيلهـم، أو إعانتهـم أو تدبـير المعـاش لهـم (١). ومـن الواضـح أن هـذا التعريـف يقـصر مفهـوم الفئـة عـلى مجموعـة أو مجموعـات البـشر الذيـن يحتاجـون لرعايـة المجتمـع، وهـو أسـتخدام ينتمـى فى أغلبـة لـتراث الخدمـة الاجتماعيـة التـى كانـت تهتـم تاريخيـا بالفئـات التـى تحتـاج إلى المسـاعدة، لمسـاعدتها مـن خـلال برامـج تسـتهدف إعـادة دمجهـا فى المجتمـع.

عـلى خـلاف ذلـك ، ومن منطق أكثر شـمولا يعـرف «ذكى بـدوى» الفئه الاجتماعيـة Social Category بصفتهـا مجموعـة مـن الأفـراد غـير المتضمنين فى نسـق مـن التفاعل الاجتماعـى، وبذلك فهـم لا يكونـون جماعـة، ولكنهـم يتميـزون بخـواص ومراكـز إجتماعيـة متشـابهة. ومـن أمثلـة ذلـك النسـاء العامـلات والعـمال المسـنين فى أحـدى المهـن، والأفـراد واسـعوا الـثراء، وعـادة لا يشـعر هـؤلاء بالهويـة المشـتركة وإذا تطـور الوعـى المشـترك بينهـم، فقـد تظهـر مـن بينهم قيـادة، وتصبح

الفئـة أساسـا لتكويـن الجماعـة، ومـع ذلـك فـإن معظـم الفئـات الاجتماعيـة لا تتحـول إلى جماعـات(٢).

وعلى هـذا النحـو يتداخـل مصطلـح الفئـة مـع عديـد مـن مصطلحـات الأخـرى كالطبقـة والجماعـة والتجمـع، والطبقـة كـما ندركهـا تتكـون مـن مجموعـة مـن البـشر الذيـن يشـغلون مكانـة محـددة فى بنـاء الترتيـب الاجتماعـى. الـذى قـد يسـتند إلى ملكيـة وسـائل الانتـاج، أو يسـتند إلى مسـتويات توزيـع الدخـول فى المجتمـع، وبالنظـر إلى المعيـار الأول تمـر الطبقـة بمرحلتين مرحلـة الطبقـة فى ذاتها ثـم مرحلـة الطبقـة لذاتهـا. توازيـا مـع تحـول الوعـى الطبقـى مـن حالـة غيـاب الوعـى، أو الوعـى الزائـف إلى حالـة إمتـلاك الطبقـة لوعـى موضوعـى تحـدد مصالحهـا بالاسـتناد إليـه، وهـذا مـا يشـير إلى التصـور الماركـسى للمسـألة الطبقيـة. بينـما يمكـن تحديـد الموقـع الطبقـى – وفقـا للمعيـار الثـانى – تحديـداً موضوعيـا إذا نحـن أسـتندنا إلى مـؤشرات تفـرض تحديـد الحـدود الطبقيـة مـن الخـارج. عـلى حـين يمكـن تحديـد الموقـع الطبقـى تحديـداً ذاتيـا، بالإسـتناد إلى الإدراك الـذاتى للبـشر لأنتمائهـم الطبقـى. بيـد أننـا نلاحـظ فى تحديـد الطبقـة توفـر ثلاثـة معايـير، الأول المعيـار الاقتصـادى، والثـانى توجهـات البـشر بغـض النظـر عـن تبايناتهـم وفـق آيـة متغـيرات أخـرى، والثالـث الوعـى، سـواء أسـتخدم هـذا الوعـى فى تحديـد الطبقـة مرجـع الانتـماء، أو كان هـذا الوعـى نتيجـة لتضمـن الفـرد فى واقـع طبقـى بعينـة (٣).

وتختلـف الفئـة مـن ناحيـة ثانيـة عـن الجماعـة بمعنـى group وذلـك بإعتبـار أن الجماعة هـى وحـدة إجتماعيـة يسـودها تفاعـل إجتماعـى بـين عناصرهـا المكونـه، وقـد تكـون هـذه الجماعـة أوليـة فتطـور عواطـف وأهـداف وقيـم تحكـم التفاعـل، كجماعـة الأسرة. أو أن وجودهـا مؤقـت وثانـوى كجماعـة الأصدقاء،التـي تنتـج عـن التفاعـل بـين الأفـراد، كذلـك الجماعـة تحكمهـا رؤيـة مشـتركة تسـتند إلى عواطـف وقيـم مشـتركة ، تجـاه عنـاصر البيئـة الاجتماعيـة المحيطـة، وفى العـادة تكـون الجماعـة صغـيرة الحجـم حتـى يتـاح التفاعـل المبـاشر بـين أعضائهـا. غـير أن قـد يطلـق مصطلـح الجماعـة تجـاوزا – عـلى تكوينـات إجتماعيـة قـد لا تتوفـر فيهـا أركان المصطلـح كالقـول بالجماعـة الطبقيـة، أو الجماعـة القوميـة. إذ لا بـد للجماعـة مـن عـدة

معايير كذلك، الأول أن يكون عدد أفرداها محدود بما يسمح بالتفاعل الاجتماعى المباشر، والثانى قيام تفاعل إجتماعى نمطى بين أعضائها المكونين لها، يدور حول أهداف أو موضوعات محددة. والثالث وجود عواطف وقيم مشتركة تحكم نظرتها إلى موضوعات البيئة الاجتماعية المحيطة، بغض النظر عن كونها دائمة أو مؤقتة أولية كانت أم ثانوية.

كذلك يختلف مصطلح الفئة عن التجمع Callectivity الذى يشير عادة إلى مجموعة من البشر الذين يقومون بدور محدد فى إطار النظام الاجتماعى، وعادة ما يتمحور التجمع حول الوظيفة المتشابهة التى يؤديها أفراد التجمع فى إطار النظام الاجتماعى. ونتيجة لأدائهم لهذه الوظيفة فهم يعيشون إلى حد كبير ظروفا إجتماعية متشابهة ومستندة إلى هذه الوظيفة فمثلاً فى النظام الاقتصادى يشكل المنتجين تجمعا، والقائمين بالتوزيع تجمعاً أخر. وفى النظام الدينى يشكل المصلين تجمعا، ومن يقومون بوعظهم وإرشادهم تجمعا مماثلاً(٤) وهكذا. وفى العادة يشكل التجمع وحدة محورية فى النظام الاقتصادى أو المهنى أو أى نظام آخر، ويشترط فى التجمع عدة معايير، أولها المشاركة فى آداء وظيفة محددة، أو آداء وظائف متماثلة أو متكاملة. والثانى أن التجمع غالبا ما يكون مؤقتا مرهونا بأداء الوظيفة، ويتمثل المعيار الثالث فى ان التجمع عادة ما يكون محكوم بمعايير تتصل بأداء الوظيفة محور قيام التجمع.

على خلاف ذلك نجد أن الفئة الاجتماعية تشترك مع الطبقة فى كونها تجمعا من البشر قد يكون محدوداً وقد يكون شاملا قطاع كامل للمجتمع، وإذا كان إكتمال وعى الطبقة يشير إلى أقصى حالات نضجها، فإن ذلك يتوفر لبعض الفئات. يبقى انه إذا كان الترتيب الاجتماعى يعبر عن قطاعات أفقية فى المجتمع، فإن الفئة فى غالب الحيان تشكل قطاعاً رأسياً عابراً للطبقات، وتشترك الفئة الاجتماعية مع الجماعة فى أنه قد تتولد لبعض الشرائح أهدافا جمعية تسعى لتحقيقها، وقد يقع قدر من التفاعل بين أفرادها ، غير أنه يكون أحيانا تفاعل محدود فى مساحته ونطاقه، ويأخذ الطابع الإرادى المنظم غالبا وليس تفاعل تلقائي كما هو حادث فى الجماعة، ولا تشترك الفئة مع التجمع فى

شئ سوى أن البشر هم العناصر المكونه لكليهما.

وحسبما يذهب التنظير السوسيولوجى تتخلق الفئة نتيجة لخضوع التطور أو التغير الاجتماعى للمجتمع لعمليتين، هما عمليتى التباين والتجانس، وتعتبر عملية التباين الاجتماعى هى العملية التى تمايز عناصر المجتمع عن بعضها البعض، سواء كانت هذه العناصر جماعات أو أفراد. فى هذا الإطار يشير التباين إلى تأسس الاختلافات بين جماعات وفئات الأفراد، والتسليم بذلك. ومن الواضح أن الاختلافات بين الأفراد لا تؤدى جميعها إلى قيام التباين ومن ثم تأسيس الفئات والجماعات، ولكنها تؤدى إلى هذه النتيجة فى حالة وجود مجموعة من الخصائص التى توجد متماثلة من حيث الدرجة والتنوع عند عدد من الأفراد. وفى هذا الإطار نجد أن كثيراً من الاختلافات بين الأفراد تكون ذات دلالة إجتماعية، بحيث يمكن النظر إلى الفرد بإعتباره ينتمى إلى فئات او جماعات معينة تحدد مكانته فى المجتمع. ومن ثم يمكن وصفه بصفته ذكراً أو أنثى، طبقة عاملة أو طبقة وسطى، صغيراً أم كبيراً متزوجا أو أعزبا، أو أنه ينتمى إلى جماعة دينية أو عرفية أو لغوية.

وتشير هذه التصنيفيات إلى أنواع من السلوك النمطية أو المتوقعة، الصادرة عن هذه الفئة أو التى يمارسها الآخرون نحوها. كما تشير أحيانا إلى نوعيات حياة إجتماعية خاصة بالفئة (٥).

وإذا كانت عملية التباين تفصل الفئة عن ما عداها، فتفتت المجتمع إلى جماعات وفئات، فإن عملية التجانس تعمل على مستويين، المستوى الأول أنها تؤكد على التجانس الداخلى داخل الفئة، ويتحقق هذا التجانس وفق أى متغير من المتغيرات. فقد يجعل متغير النوع فئه النساء فى المجتمع متجانسة، أى متماثلة من حيث مكانتها فى المجتمع، ومن ثم علاقتها به، كذلك تجانس مجموعة السلوكيات الصادرة عنها، أو الموجهة نحو أفرادها. وقد يحدث التجانس على أساس متغير السن فيؤسس فئات الشباب فى مواجهة المسنين. كذلك قد يتحقق التجانس إستناداً إلى المتغير الاقتصادى، كالموقف من ملكية وسائل الانتاج حيث نجد تجانساً داخل الطبقة العاملة كفئة أجتماعية فى مواجهة البرجوازية

التى تمتلك تجانساً مقابلاً. وقد يتأسس تفاعل مشترك بين أفراد الفئة على خلفية هذا التجانس، وقد يتطور التفاعل إلى وعى إذا كانت ثمة ظروف تساعد على ذلك.

وتوجد علاقة بين إتساع مساحة التباين بين الفئات الاجتماعية من ناحية، وبين عمق الاحساس بالتجانس ومن ثم التماسك الداخلى للفئة، وقد يقود الإحساس بالتجانس الداخلى فى مواجهة إدراك التباين مع الإطار الاجتماعى المحيط، إلى تخلق الوعى. الذى قد يشكل مقدمة للصراع حول تحقيق المصالح، فى حالة ظروف يجسدها إفتراض الحرمان النسبى، أو قد يتوفر الاحساس بالتجانس فى مواجهة إدراك التباين مع الإطار الاجتماعى المحيط ليؤسس وعى التكيف، فى حالة ظروف يجسدها إفتراض الحرمان المطلق.

ولفهم تباين الجماعات والفئات التى ينتمى إليها الأفراد، فإن هناك بعض الجوانب التى ينبغى أدراكها بوضوح، ويتمثل الجانب الأول فى النظر إلى التباين بإعتباره يرتبط بقوة بالترتيب الاجتماعى، حيث نجد أن كثيراً من الاختلاف ترتب بالنظر إلى بعضها، حتى أننا نجد بعض فئات او جماعات الأفراد يشغلون مكانة أعلى أو ينتمون إلى طبقات أعلى مقارنة بفئات أخرى.

ويتصل الجانب الثانى فى أنه من المسلم به عدم تساوى الأهمية الاجتماعية للأختلافات العديدة، وأن الاختلافات المصاحبة للترتيب الاجتماعى تكون عادة ذات أهمية قصوى. إذ نجد فى المجتمع بكاملة ان التمييز بين فئات المتزوجين والعزاب، أو بين فئات الصغار والكبار، أقل اهمية فى العادة من التمييز بين الفئات الاستقراطية والعامة، أو بين مديرى المؤسسات الانتاجية الكبيرة وفئات العمل بها. ويشير الجانب الثالث إلى أن المكانات العديدة التى يشغلها الفرد قد لا تقبل الجمع فى فئات او هى متعارضة أو متصارعة، وعلى سبيل المثال، فمن غير الممكن تجمع أدوار الآباء ومديرى المؤسسات فى كل له معنى. ويؤكد الجانب الرابع على ضرورة ملاحظة أن التباين بين الفئات والجماعات يختلف من مجتمع لآخر فى ذات النموذج، وحتى من نموذج مجتمعى إلى آخر، وأن هذا التباين بين الفئات قد يتغير بمرور الزمن (٦).

وفى محاولـة التعـرف عـلى وجهـة نظـر علـماء الاجتـماع مـن تبايـن الفئـات الاجتماعيـة، حيـث نجـد إسـتناداً إلى أفـكار هربـرت سـبنسر أنـه قـد أصبـح موضـوع تسـليم الآن أن التبايـن الاجتماعـى بـين الفئـات الاجتماعيـة المختلفـة يمتـد إلى أبعـد مـن التقسـيم الاقتصـادى للعمـل والآثـار التـى تنتـج عنـه. إذ ينبغـى النظـر إلى أن التبايـن فى النشـاط مـن أى نـوع مـن شـأنه أن يكـون لـه نتائجـه عـلى الجماعـة او المجتمـع. وارتباطـا بذلـك فقـد كتـب سـبنسر عـن تبايـن الوظائـف الـذى يمكـن أن يـؤدى إلى التمييـز بـين الفئات الأساسـية للمجتمـع إسـتنادا إلى الوظائف أو الأعـمال التـى تقـوم بهـا، كالوظائـف الحكوميـة، والعسـكرية، والدينيـة والمهنيـة والصناعيـة. وفى موضـع آخـر يبرهــن هربـرت سـبنسر مؤكـدا عـلى انـه مـن طبيعـة الأجسـام الاجتماعيـة – وهــى فى ذلـك تتماثـل مـع الأجسـام الحيـة – أنهـا كلـما تزايـدت فى الحجـم فإنهـا تتزايـد فى البنـاء.. فى البدايـة لا يكـون الاختـلاف ملحوظـا فى الكـم أو فى الدرجـة، غـير أنـه مـع تزايـد عـدد السـكان، فـإن الفئـات والفئـات الفرعيـة تتزايـد وتصبـح أكـثر تحديـدا. وفى هـذا الإطـار فإننـا نجـد أن التبايـن المتزايـد فى الأبنيـة أو الفئـات يصاحبـه تبايـن متزايـد فى الوظائـف (٧). وهـو الأمـر الـذى يعنـى أن ثمـة متغـيرات معينـة تعمـل بإسـتمرار بإتجـاه تقسـيم المجتمـع إلى فئـات إجتماعيـة تتبايـن فى الوظائـف الاجتماعيـة، وفى المكانـات الاجتماعيـة التـى تشـغلها كذلـك. وأن تزايـد الفئـات وتبلورهـا يكـون نتيجـة لتزايدهـا المجتمـع مـن ناحيـة، ولفاعليـة متغـيرات إجتماعيـة وثقافيـة إضافـة إلى المتغـيرات البيلوجيـة والجنينيـة مـن ناحيـة ثانيـة، وكذلـك لمسـتوى التقـدم الـذى قطعـه المجتمـع مـن ناحيـة ثالثـة.

ويعتـبر الألمـانى جـورج زيمـل هو العـالم الذى فـسر بوضوح مـدى تعقيد التبايـن الاجتماعى ومـا ينتـج عنـه فى المجتمعـات الحديثـة، فقـد أشـار فى مؤلفـه الـذى نـشر فى ١٨٩٠ تحـت عنـوان «مقـالات حـول التبايـن الاجتماعـى». إضافـة إلى مـا ذكـره فى أعمالـه الأخـرى، إلى فاعليـة المتغيرات العديـدة التـى أسـهمت فى نمـو النزعـة الفرديـة والتنـوع بـين الجماعـات والفئـات الاجتماعيـة فى المجتمعـات الأوربيـة خـلال القـرن التاسـع عـشر. وذكـر مـن بـين هـذه المتغـيرات النمـو السريـع للأقتصـاد النقـدى، ونمـو المـدن، والحـراك الاجتماعـى للبـشر، وظهـور مصالـح وإهتمامـات

ثقافيـة وإجتماعيـة جديـدة، بحيـث سـاعدت كل هـذه المتغـيرات فى خلـق أسـاليب حيـاة أكـثر تنوعـا (٨). وفى هــذا النطــاق قدمــت الحيــاة فى المدينــة الدافــع لقيــام رؤى ثقافــة وفكريــة مختلفـة، مـن الممكـن أن تشـكل أساسـا لقيـام تبايـن إجتماعـى وفئـات إجتماعيـة جديـدة بحيـث تدفـع زيـادة عـدد التجمعـات والفئـات مـن كل نـوع - متمحـورة حـول مصالـح محـددة - تطويـر بعـض الظـروف التـي تدفـع إلي الالتحـاق بـأى مـن هـذه الفئـات. إذ يكـون الفـرد فى المجتمعـات الأوليـة، حسـبما يذهـب زيمـل، مسـتوعبا بدرجـة مـا فى الجماعـة القرابيـة، غـير أنـه فى المجتمعـات الحديثـة يكـون قـادرا عـلى أن يؤسـس علاقـات مـع آخريـن غـير دائرتـه القرابيـة او العائليـة عـلى أسـاس مـن التماثـل فى الطبيعـة او الميـول أو الأنشـطة. وهـو مـا يعنـى تضمنـه فى فئـات إجتماعيـة جديـدة، تمثـل دوائـر أخـرى غـير الدائـرة الأولى، فقـد طـورت المجتمعـات الحديثـة بنـاءاً فوقيـا شـاملا يحتـوى عـلى كثـير مـن الدوائـر، أى الفئـات الاجتماعيـة، مصاحـب لزيـادة مسـاحة الحريـة الفرديـة. وينظـر جـورج زيمـل إلى زيـادة عـدد الدوائـر - أى الفئـات - التـى ينتمـى إليهـا الفـرد بصفتهـا مقياسـا للتطـور الحضـارى (٩).

وبرغـم أن زيمـل قـد أسـند أهميـة كبـيرة للتبايـن الاجتماعـى، كمتغـير لتأسـيس الفئـات الاجتماعيـة، نجـده قـد لاحـظ أيضـا أن التبايـن يكـون مصحوبـا عـادة بالتكامـل فقـد أفـترض أن الطبيعـة البشريـة لديهـا ميـل لـكلا نوعـى الترابـط ، الترابـط الـذى يميـز الأفـراد عـلى أسـاس المنافسـة والترابـط الـذى يجمعهـما مـع بعضهـا البعـض عـلى أسـاس مـن التعـاون. ومـن ثـم فقـد لاحـظ أنـه عـلى الرغـم مـن ذلـك يوجـد التكاثـر المسـتمر للدوائـر الأكـثر تخصصـا بسـبب ظهـور مهـن جديـدة، وإهتمامـات علميـة جديـدة وأسـاليب حيـاة ثقافيـة جديـدة. كـما أنـه لاحـظ تشـكل دوائـر أو فئـات اوسـع مـن الدوائـر الأصغـر ، عـلى سـبيل المثـال تشـكل الطبقـة العاملـة مـن جماعـات مهنيـة عديـدة. وفى هـذا الإطـار فـإن العلاقـة المتبادلـة بـين التبايـن والتكامـل يمكـن دراسـتها بأوضـح مـا يكـون مـن خـلال تتبـع التطـور التاريخـى للتبايـن الاجتماعـى(١٠).

ويذهــب جــورج زيمــل إلى أن المجتمعــات الحديثــة قــد حققــت مســتوى أفضــل مــن الحريــة والتقييــد فى نفــس الوقــت مقارنــة بالمجتمعــات الســابقة، فقــد أصبــح الفــرد

حـرا فى أختيـار الدوائـر الاجتماعيـة التـى يرغـب فى الانتـماء إليهـا، غـير أننـا نجـد أن هـذه الدوائـر العديـدة والمتنوعـة تكـون اكـثر تكامـلا فى تجمعـات او فئـات أكـبر حتـى مـن المجتمـع بكاملـه. ولم تتأسـس العلاقـة بـين الحريـة والتقييـد، أو بـين التبايـن والفرديـة مـن جانـب، وبـين التنظيـم الشـامل للحيـاة الاجتماعيـة عـلى الجانـب الآخـر مـرة واحـدة وإلى الأبـد فى مجتمـع بعينـه، ولكنهـا تكـون عـادة فى حالـة مـن التغـير المسـتمر. وإذا كانـت المجتمعـات الصناعيـة فى القـرن العشريـن قـد بـدت بالنسـبة لكثـير مـن الملاحظـين، بإعتبارهـا تتحـرك فى إتجـاه التقييـد فى كثـير مـن مجـالات الحيـاة، مـؤشر ذلـك ظهـور التنظيـمات الكبـيرة الحجـم، والآليـات الأكـثر قـوة. تلـك التـى تسـتخدمها الحكومـة فى الضبـط الاجتماعـى، والتأكيـد عـلى الوحـدة القوميـة فى عـصر تميـز بصراعـات عالميـة واسـعة النطـاق، بحيـث أسـهمت كل هـذه العنـاصر فى ضيـاع الفرديـة وإنتشـار عواطـف العجـز أو التضـاؤل الفـردى (١١). فإنـه يبـدو أن هـذه الميـول تمـت مواجهتهـا بدرجـة محـدودة، فى مجـالات محـدودة فى الحيـاة خـارج النطـاق الاقتصـادى والسـياسى، وذلـك مـن خـلال «التسـامح الثقـافى» الـذى بـدأ ينمـو خـلال العقديـن الأخيريـن. ويبقـى أن نتأمـل كيـف يمكـن تحقيـق تـوازن بـين النزعـة الفرديـة، والتنظيـم الشـامل للحيـاة الاجتماعيـة مـع بدايـة الألفيـة الثالثـة فى ظـل ظـروف متسـارعة التغـير فى هـذه المرحلـة. مـع التأكيـد الدائـم عـلى ثنائيـة جـورج زيمـل حـول حاجـة البشريـة للتبايـن، وتنـوع أسـاليب الحيـاة، والتعبـير عـن الـذات مـن ناحيـة. وفى ذات الوقـت حاجـة الإنسـان إلى التعـاون مـع الآخريـن مـن البـشر، مـن ناحيـة أخـرى، داخـل أطـار إجتماعـى منظـم تؤكـد فى إطـاره عـلى التماثـلات أكـثر مـن التأكيـد عـلى الاختلافـات (١٢).

وتمتلـك النظريـة الماركسـية وجهـة نظـر محـددة فى هـذا الصـدد وهـى وجهـة النظـر التـى تحفـظ لهـا تميزهـا الخـاص، ويتضـح ذلـك مـن منطلـق أنـه إذا كانـت الأدوار والعنـاصر التـى يحـدث بينهـا تبايـن، تقيـم بصفتهـا «عليـا» أو «دنيـا» وفـق أى مـن مقاييـس المكانـة الاجتماعيـة. فـإن التبايـن الـذى ينتـج الفئـات الاجتماعيـة والجماعـات يتداخـل فى نطـاق الماركسـية مـع عمليـة الترتيـب الاجتماعـى، وهـو تنظيـم الجماعـات والفئـات الاجتماعيـة التـى تحتـوى البـشر داخـل نظـام متـدرج.

ومـن ثـم ينظـر إلى الرجـال والنسـاء، وفئـات العمـر المختلفـة، والجماعـات الأثنيـة، والجماعـات الدينيـة، أو المهنيـة ليـس عـلى أنهـم مختلفـين ولكـن مـن حيـث كونهـم غـير متسـاوين كذلـك. وبذلـك يعتـبر الترتيـب الاجتماعـى داخـل المجتمعـات واحـدا مـن أكـثر أشـكال التبايـن أهميـة. وأن كان يـدرك بأسـاليب متنوعـة، حيـث يتفـق معظـم دارسـية عـلى أساسـه الاقتصـادى، برغـم أن التبايـن الاقتصـادى يمكـن أن يـدرك مـن زوايـا عديـدة. فمـن وجهـة نظـر النظريـة الماركسـية، يعـد التمييـز الأكـثر اهميـة فى كل المجمعـات، هـو ذلـك التمييـز الكائـن بـين مـلاك وسـائل الانتـاج وهـؤلاء الذيـن يبيعـون قـوة عملهـم، حيـث تشـكل هاتيـن الجماعتـين الطبقتـين الرئيسـيتين فى كل مجتمـع. وبرغـم أن ماركـس قـد سـلم بوجـود بعـض الشرائـح الانتقاليـة او التـى تتخلـل المسـافة بينهـا، حيـث تتحـدد العلاقـات بينهـا بالأطـراد العـام للوقائـع الاجتماعيـة فى كل المجـالات. وعـلى هـذا النحـو تتأسـس أشـكال مختلفـة للطبقـات فى المجتمـع أسـتناداً إلى طبيعـة وسـائل الانتـاج، وإلى حـد كبـير إلى مسـتوى التكنولوجيـا. وقـد ميـز ماركـس، بـين أشـكال متتابعـة للمجتمعـات، فى إطـار تاريـخ العـالم الغـربى، إبتـداء مـن المجتمـع القديـم، والمجتمـع الاقطاعـى، والمجتمـع البرجـوازى الحديـث أو الرأسـمالى، ولقـد تصـور حلـول أشـكال جديـدة للمجتمـع، فى المسـتقبل، هـو المجتمـع الاشـتراكى والمجتمـع الشـيوعي (١٣). وفى كل الحـالات، يعـد ظهـور طبقـات إجتماعيـة جديـدة ونشـأة الـصراع بـين الطبقـات مـن الأسـباب الرئيسـية للتغـيرات الشـاملة التـى تحـدث فى البنـاء الاجتماعـى. وحسـبما يذهـب ماركـس، تعـد الطبقـة العاملـة الصناعيـة، فى كل المجتمعـات الرأسـمالية، هـى التـى يمكـن أن تنجـز هـذه التغـيرات لتؤسـس مجتمـع جديـد.

ويعـد أميـل دوركيـم من المنظريـن الاجتماعيـين الذين أهتمـوا بقضية الفئـات الاجتماعية، وهـى الظاهـرة التـى يسـندها إلى طبيعـة تقسـيم العمـل الاجتماعـى السـائد والمتغـيرات التـى تحتمـه. وإذا كان تقسـيم العمـل فى شـكله البـدائى هـو الـذى قسـم المجتمـع إلى فئـات إجتماعيـة أسـتناداً إلى متغـيرات ذات طبيعـة بيلوجيـة بالأسـاس وثقافيـة أو إجتماعيـة فى بعـض الأحيـان. فإن تقسـيم العمـل الاجتماعـى يعـد مصـدراً للنزعة الفرديـة القائمـة فى المجتمعات الحديثـة، وبرغم أن

تقسـيم العمـل عـلى هـذا النحـو يفـرض كثـيرا مـن مشـكلات التشـظى وعـدم التكامـل الاجتماعى، فإنـه يقـدم شـكلا جديـدا للتضامـن الاجتماعـى مسـتنداً إلى تسـاند الأفـراد والجماعـات والفئـات الاجتماعية.

وإذا كان إميـل دوركيـم قـد أسـس تصنيفـا ثنائيـا يحـل محـل الأشـكال المتتابعـة للمجتمـع، التـى رسـمت تتابعهـا النزعـة التطوريـة وهـو التصنيـف الـذى أستقر عـلى نموذجـين مـن المجتمعـات، هـما مجتمـع التضامـن الآلى، ومجتمـع التضامـن العضـوى. بحيـث كانـت الثـورة الصناعيـة هـى نقطـة الصفـر الفاصلـة بـين فـترات التجسـيد التاريخـى والواقعـى لنموذجـى المجتمعـات. ويـرى إميـل دوركيـم أنـه برغـم أن البـشر يتـولى المجتمـع صياغتهـم وفـق قوالـب محـددة ومتجانسـه، بحيـث نجـد أن كل قالـب يخـرج عـادة مفـردات متجانسـة. ومـن ثـم يتشـكل مجتمـع التضامـن الآلى وفقـا لمجموعـة مـن الكتـل او الفئـات الاجتماعيـة التـى تتجانـس داخليـا، وإن كانـت تتبايـن فى مواجهـة الفئـات الاجتماعيـة الأخـرى. ونظـراً لأن المجتمـع لـه طبيعتـه الأوليـة، فإننـا نجـد أن متغـيرات التقسـيم الأساسـية ذات طبيعـة بيلوجيـة بالأسـاس(١٤). حيـث نجـد أن متغـير النـوع يقسـم البـشر فى المجتمـع إلى قطاعـين، الرجـال فى ناحيـة والنسـاء فى ناحيـة أخـرى، وقـد يحـدث ترتيـب إجتماعـى يسـتند إلى الاعتقـاد فى تفـاوت المكانـة أو المنزلـة. وهـو التفـاوت المسـتند أيضـا إلى الاعتقـاد فى تفـاوت بيلوجـى، ومـن ثـم نجـد أن فئـة الرجـال فى ناحيـة منعزلـة عـن النسـاء تحكـم كل منهـم ثقافـة خاصـة تفـرض ممارسـتهم لسـلوكيات إجتماعيـة محـددة. أو ممارسـة الأخريـن، بخاصـة الرجـال لسـلوكيات معينـة نحوهـم، كسـلوك التجنـب مثـلا فى بعـض الحـالات الاجتماعيـة المحـددة كالـولادة مثـلا.

بالإضافة إلى ذلك فقد ينقسـم المجتمع الأولى إلى فئات إجتماعية إسـتناداً إلى متغير السـن، حيـث ينقسـم المجتمـع إلى مـا يسـمى بجماعـات العمـر، حيـث الكبـار فى الناحيـة، والشـباب ومن هـم فى عمـر الرجولـة فى ناحيـة ثانيـة، والصغـار في ناحيـة ثالثـة. وتحـدد ثقافـة المجتمـع طبيعـة الاتجاهـات التـى ينبغـى أن يتبناهـا البـشر والسـلوكيات التى عليهـم إنجازها فى مواجهـة جماعات العمـر المختلفـة، أو تلـك الاتجاهـات والسـلوكيات التـى لدى أى جماعـة من هـذه الجماعات تجاه

الجماعات الأخرى. ومن الطبيعى ان يتقاطع متغير النوع مع متغير العمر ليؤسس فئات فرعية عديدة كل منها ذات مكانة أو منزلة إجتماعية خاصة.

إلى جانب ذلك توجد بعض الفئات فى المجتمع الأولى يستند قيامها إلى متغيرات ثقافية وإجتماعية بالأساس، وأن كان وجودها محدوداً، لأن الحتمية الثقافية والاجتماعية لم تكن قد تدعمت بعد فى هذه المجتمعات. على سبيل المثال الفئة من البشر التى تتولى القيام بالشعائر والطقوس الدينية فى القبيلة أو المجتمع البدائى، حيث نجد أن لهم منزلة خاصة، ولهم شعائر معينة لا بد أن تراعى فى حالة التعامل معهم. كذلك فئة المحاربين، الذين يكون لهم فى العادة خصائص إجتماعية معينة كأن يكونوا من الرجال، وأن يكونوا فى الغالب فى سن الرجولة أو الشباب، وأن تكون لديهم قوة فيزيقية ومعرفة بفنون القتال. وهو الأمر الذى يعنى أن ثمة متغيرات تفرض تقسيم المجتمع إلى فئات إجتماعية، متجانسة من الداخل ومتباينة عن ما عداها.

ويشهد مجتمع التضامن العضوى فئات إجتماعية جديدة تختلف عن نظائرها فى مجتمع التضامن الآلى، إستناداً إلى متغيرات مختلفة مؤسسة لتقسيم العمل الاجتماعى. إذ يرى دوركيم أن الفرد يكون اكثر تباينا فى المجتمعات الحديثة المعقدة، فإلى جانب ان ذلك يرجع إلى تقسيم العمل المطرد فإنه يرجع كذلك إلى التنوع الثقافى، إضافة إلى نمو المدن، والفرص المرتبطة بذلك، أو ذات العلاقة بتنافس الأفكار، إلى جانب الحراك الاجتماعى الشامل للبشر. وقد أعتقد دوركيم أن الفردية تعمقت كثيراً فى فرنسا – حينذاك – إلى الدرجة التى تكون مهددة للتماسك الاجتماعى (١٥). ويشير دوركيم إلى أن هذا الشكل الاجتماعى المتقدم تلعب فيه متغيرات التباين الاجتماعية دوراً محدوداً، لتترك الساحة لمتغيرات جديدة أكثر فاعلية، وذات طبيعة اقتصادية وثقافية بالأساس. ونظراً لأن دوركيم يرفض مفهوم الانفصال الطبقى على النحو الذى صوره ماركس، فقد رأى أن الجماعات الأساسية فى المجتمعات هى الجماعات المهنية، وهى فئة البشر الذين ينتسبون إلى مهنة أو صنعة معينة، سواء كانوا عمالاً أو أصحاب أعمال. ومن ثم نجد أن المجتمع يتكون من فئات إجتماعية

ينتسب البشر إليها إستناداً إلى إنتسابهم للمهنة (١٦)، وفى هذا الإطار تتقلص الفواصل القائمة على ملكية وسائل الانتاج كما فى الماركسية، أو تلك المستندة إلى متغيرات بيلوجية كما هى الحال فى مجتمع التضامن الآلى.

على خلاف ذلك نجد أن عالم الاجتماعى ماكس فيبر يقدم تصورا لمسألة الفئات الاجتماعيةً، سواء أتخذت هذه الفئات شكل الطبقة أو تبلورت من خلال كيانات أقل تماسكاً من الطبقة. حيث نجد أن ماكس فيبر يفرض تمييزاً بين الطبقة والمكانة والقوة، مؤكداً أن هذا الثالوث يمثل قاعدة الأشكال المختلفة للترتيب الاجتماعى، تلك الأشكال التى تتعايش مع بعضها وأن لم تتطابق بالضرورة. وحسبما يذهب ماكس فيبر فإن الموقف الطبقى يتحدد بالأساس بفلسفة ملكية أو عدم ملكية الثروة، بينما يتحدد موقف المكانة بالشرف الاجتماعى المنسوب للشخص، إستناداً إلى نمط الاستهلاك أو أسلوب الحياة الذى يقوده. على حين يتحدد موقف القوة بواسطة إمتلاك أو عدم إمتلاك وسائل السيطرة، ولذلك فإن الأهمية النسبية للطبقة أو المكانة فى نسق الترتيب الاجتماعى يمكن بحثها فى مجتمعات معينة وفترات تاريخية محددة. حيث تسود إحداهما على الأخرى إستناداً إلى الظروف أو الوعى بالمكانة، وفضلاً عن ذلك، نجد أن القوة السياسية مستقلة نسبيا عن كل من الطبقة والمكانة، حيث لا ينظر إليها - كما هى الحال فى النظرية الماركسية - من حيث كونها مجرد نتيجة أو إنعكاس للموقع الطبقى(١٧).

ولقد قاد التأكيد على فكرة المكانة الاجتماعية إلى صياغة نظرية متميزة عن الترتيب الاجتماعى، حيث نظرت هذه النظرية إلى المجتمع بإعتباره تدرجا لمستويات المكانة، إذ يتحدد كل مستوى بواسطة التقييم الاجتماعى لأهمية أو قيمة الأنشطة التى يقوم بها الأفراد عند هذا المستوى. ومن ثم فقد تمثل تأكيد هذه النظرية فى توزيع الأفراد على مدى التدرج الاجتماعى، وليس على تشكيل الجماعات والعلاقات المتفاعلة بينها. وقد نظر إلى حقيقة أن مجموعة من الأفراد يشغلون نفس المرتبة - إذا حدث - بإعتبار أن ذلك يمثل ظاهرة ثانوية، وأن هؤلاء الذين يشغلون نفس المرتبة يميلون إلى أن يعاملوا بصفتهم

يشغلون فئة أحصائية أكثر من كونهم يشكلون جماعات إجتماعية. ولذلك ففى كثير من الدراسات الحديثة التى أجريت عن الحراك الاجتماعى، تم تحديد المستويات الاجتماعية العديدة للتدرج بالنظر إلى هيبتها المهنية. كما تم التسليم بإطار الترتيب الاجتماعى الذى تم تأسيسه بهذه الطريقة بإعتباره يتكون من مجموعة من الفئات التى تحددت جزئيا بصورة تعسفية، وليس بإعتباره نسقا من الجماعات الاجتماعية المحددة. ومع ذلك، فإنه من الواضح أن ذلك لا يقدم صورة كاملة عن التدرج الاجتماعى. فإلى جانب ترتيب المهن وتأسيس الفئات المهنية التى لها نفس المكانة المتساوية، توجد عملية تشكيل الجماعات الاجتماعية التى تلعب دوراً محددا فى نسق الترتيب الاجتماعى، حيث ينظر إلى المهن ككل بإعتبارها تشكل جماعات من هذا النوع. وفضلا عن ذلك، ترتبط جماعات الترتيب العديدة، وكذلك فئات المكانة بالطبقات الاجتماعية، كما سيتضح ذلك من حقيقة النظر إلى المهن بصفتها تنتمى فى طبيعتها إلى الطبقة العليا، والطبقة الوسطى أو الطبقة العاملة، حيث تصاحب عملية التخصص المهنى، كما يذهب جورج زيمل، عملية مضادة تسعى إلى إستيعاب المهن فى إطار طبقات إجتماعية.

وتعد العلاقات بين الطبقة والمكانة والقوة، بصفتها أشكالا مختلفة للترتيب الاجتماعى، أكثر تعقيدا وتنوعا. فقد يصبح تشكيل الطبقات وقيام الصراعات بينها من أجل القوة السياسية فى بعض الفترات والمجتمعات ذو أهمية قصوى.كما كانت الحال فى أوربا الغربية خلال مرحلة نمو البرجوازية من رحم المجتمع الاقطاعى، وقد تكرر ذلك فى القرن التاسع عشر حينما بدأت حركة الطبقة العاملة المنظمة فى التطور والنمو. ومع ذلك ففى ظل ظروف أخرى، وبرغم أن التقسيمات الطبقية قد تكون موجوده، إلا أنها قد تكون أقل أهمية من الاختلافات المتعلقة بالمكانة، تلك التى تظهر نتيجة لتنوع المهن، والأصول العرقية، وطبيعة نوعية الحياة. وهى التقسيمات التى تتأثر بعديد من المتغيرات الثقافية بما فى ذلك المذاهب الدينية. فمثلا، يوجد تأكيد على أن الاختلافات الطبقية فى المجتمعات الصناعية الغربية قد بدأت تفقد قدرا من أهميتها الثقافية والسياسية فى العقود الأخيرة كنتيجة للتغيرات التى وقعت فى إطار هذه المجتمعات بسبب

متغيرات عديدة، منها أن تقسيم العمل الذى اصبح عميقا، بحيث قاد إلى تشكل عديد من تنظيمات المكانة. وإلى قدر كبير من الحراك الاجتماعى، وإلى التوسع فى التعليم، وإلى التأكيد على مهن الطبقة المستندة إلى المؤهلات التعليمية، وكذلك مستويات أعلى من الحياة (١٨).

ثانياً: متغيرات التصنيف الاجتماعى

يتطلب التصنيف إلى فئات إجتماعية أن توجد متغيرات للتصنيف الاجتماعى، وتختلف هذه المتغيرات من حيث طبيعتها وكثافتها بين المجتمعات الأولية والمتقدمة. فهى فى الأولى متغيرات طبيعية ومحدودة، بينما هى فى الثانية إجتماعية وكثيرة، وهى تختلف من حيث فاعليتها وعددها بإختلاف موقع المجتمع على متصل التقليدية الحداثة، ونعرض فيما يلى لبعض من هذه المتغيرات.

١. يعتبر متغير النوع من المتغيرات الأساسية التى تؤسس تباينا واضحا بين البشر فتقسمهم إلى فئات إجتماعية. إذ نجد أن الرجال والنساء يعاملون بطريقة مختلفة فى غالبية المجتمعات من حيث الوظائف التى يؤدونها أو الأدوار التى يقومون بها. ويفترض كثير من المنظرين أن تقسيم العمل الاقتصادى بدأ بتقسيم الوظائف او المهام بين الذكور والأناث، وهو التقسيم الذى يستند إلى أختلافات بيلوجية. حيث نجد أن القوة الفيزيقية الأكبر للرجال تؤهلهم للقيام بأنشطة الصيد والحرب، بينما الطبيعة الفيزيقية للمرأة تؤهلها لوظيفة الانتاج. التى تميل إلى حصر حركتها فى نطاق المنزل أو الإطار الاجتماعى المحيط مباشرة به. بينما يرى علماء أخرون أن الاختلافات الثقافية والاجتماعية بين الرجال والنساء فى المجتمعات الأولى، وكذلك السيطرة الملحوظة للرجل على الحياة السياسية، قد نتجت عن تقسيم العمل البدائى. ثم تدعمت هذه الاختلافات وتطورت فى المجتمعات الحديثة، ولذلك فإنه برغم التنوعات الواضحة فى المراكز الاجتماعية للنساء، إلا أن السيطرة الذكورية العامة إستمرت حتى الوقت الحاضر(١٩). وما زالت المراة فى بعض المجتمعات المتقدمة، ناهيك عن المجتمعات التقليدية، تفتقد كثيرا من الحقوق المدنية، وكذلك الحقوق السياسية التى يستمتع بها الرجال. ومع بداية الألفية الثالثة بدأت بعض التغيرات

التدريجيـة فى كل المجـالات كـما بـدأت حـركات المـرأة المدافعـة عـن حقوقهـا تشـغل مكانـة واضحـة عـلى الخريطـة الاجتماعيـة للحـركات الراديكاليـة ، وكذلـك حـركات الاصـلاح الاجتماعـى.

ويطـرح متغـير النـوع مناقشـة هامـة تتصـل بـدور العوامـل البيلوجيـة فى الحيـاة الاجتماعيـة، حيـث يذهـب بعـض المنظريـن إلى أن الاختلافـات الفيزيقيـة المسـتندة إلى متغـير النـوع تحتـم اختلافـات سـيكلوجية اساسـية، تعود بدورهـا إلى تبايـن او طبيعـة الأدوار الاجتماعية لفئـة الذكـور وفئـة الانـاث. وفى مواجهـة هـذا الـرأى يوجـد تأكيـد عـلى أن المتغـيرات البيلوجيـة كالنـوع تكتسـب أهميتهـا إذا تـم التسـليم الاجتماعـى بهـا، فأسـتقرت وأصبحـت موضـع قبـول وإتفـاق. ومـع ذلـك يمكـن أن يقـال أن الاختلافـات البيلوجيـة بـين الرجـال والنسـاء ليـس مـن الـضرورى أن تعـود إلى عـدم المسـاواة الاجتماعيـة والاقتصاديـة. بـل ويمكـن الادعـاء كذلـك بـأن هـذه الاختلافـات البيلوجيـة فى المجتمعـات المتقدمـة لم تعـد ذات قيمـة، حتـى انهـا لم تعـد تنتـج أى تبايـن أخـر خـارج المجـال البحثـى. بحيـث يمكـن القـول بـأن هنـاك إتجـاه الآن لإسـقاط أى تمييـز يفصـل بـين الرجـال والنسـاء، وهـو إتجـاه أصبـح مؤكـدا بكثـير مـن الاتفاقيـات الدوليـة، ومـن المؤكـد ان التحـرك فى هـذا الاتجـاه سـوف يقـود إلى نتائـج شـديدة التبايـن عـلى الأبنيـة الاجتماعيـة والثقافيـة للمجتمعـات.

٢. كـما يعـد متغـير السـن متغـير بيلوجـى آخـر يقـود إلى تقسـيم المجتمـع إلى فئـات عمريـة، وهـى ظاهـرة لاحظهـا كثـير مـن الأنثروبولوجيـين فى المجتمعـات البدائيـة التـى درسـوها، كتلـك التـى درسـها إيفانـز بريتشـارد عـلى سـبيل المثـال. وفى هـذا الإطـار فنحـن نلاحـظ فى كل المجتمعـات تمييـزا بـين الشـباب، والبالغـين الناضجـين (الرجولـة) والكبـار المسـنين. وفى المجتمعـات الحديثـة هنـاك تمييـز حديـث بـين الطفولـة، والشـباب، والرجولـة أو فـترة منتصـف العمـر، ثـم لكبـار السـن، ويختلـف وضـوح هـذه المراحـل مـن مجتمـع إلى آخـر، كـما تختلـف الاتجاهـات الاجتماعيـة نحـو كل فئـة مـن هـذه الفئـات. وفى حـين أننـا نجـد فى المجتمعـات القبليـة تنظيـما لجماعـات العمـر يشـهد عـلى عبـور الفـرد عبرهـا حتـى يصبـح عضـوا كامـلا فى القبيلـة، فإننـا نجـد فى المجتمعـات الحديثـة أن الانتقـال مـن فئـة عمريـة

إلى أخرى أقل تحديدا، ويختلف من مجال إجتماعى إلى آخر، فمثلا ينظر إلى الطفولة بإعتبارها تستمر وحتى البلوغ، ولو أنها تقابل فى نفس الوقت فترة التعليم الأساسى.

ونظرا لاستمرار تطويل الفترة التعليمية، فإن الطفولة إمتدت كذلك حتى تداخلت مع فئة أو مرحلة الشباب (٢٠)، ويختلف إضفاء القيمة على فئات أو جماعات العمر العديدة بحسب طبيعة المجتمع. ففى كثير من المجتمعات القبلية، وكذلك المجتمعات التقليدية، ينظر إلى كبار السن بإعتبارهم أصحاب هيبة ومكانة و سلطة، وذلك بصفتهم الذين يمتلكون مخزون المعارف والخبرات القديمة، بينما يختلف الأمر فى المجتمعات المتقدمة، حيث ينظر إلى كبار السن بسبب التغيرات المتسارعة، التى تحدث فى معدلات النمو – او فى تراكم المعرفة – بصفتهم ذوى خبرات قديمة لا تتلاءم مع العصر الحالى. ويصاحب تباين الفئات الاجتماعية بالنظر إلى متغير العمر بعض أشكال عدم المساواة. فمثلا نجد فى معظم المجتمعات أن الموارد الاقتصادية، وكذلك القوة السياسية فى يد متوسطى العمر والكبار. بينما نجد فى فترات الغليان الاجتماعى أن الشباب يزيدون من تأثيرهم وقوتهم. وفى العادة نجد أن الفئات التى تنتج عن الاختلافات فى العمر أقل وضوحا فى معظم المجتمعات من الاختلافات التى تنتج مباشرة عن بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

٣. متغير العرق أو السلالة، يلعب هذا المتغير دورا واضحا فى إنتاج بعض الفئات الاجتماعية، برغم كونه متغيرا بيلوجيا بالأساس. ذلك أن الاختلافات وأنواع عدم المساواة التى ترجع إلى السلالة أو العرق لقيت تأكيداً شاملا خلال المرحلة المستعمارية. أضافة أى أن أصبحت حاضرة فى بعض المجتمعات التى تعيش فيها الجماعات والفئات العرقية إلى جانب بعضها البعض. مثال ذلك أن الأقلية البيضاء فى جنوب أفريقيا، أثناء عصر التمييز العنصرى والتى كانت تحتفظ بالقوة السياسية والاقتصادية، قد أسست فصلا بين البيض والسود والملونين فى المجتمع، بهدف الحفاظ على سيطرتها. وفى الولايات المتحدة حصلت الأقلية السوداء رسميا على الحقوق السياسية منذ قرن تقريبا غير أنها برغم ذلك

ما زالت تشغل مكانة متدنية من النواحى الاقتصادية والثقافية والسياسية، الأمر الذى يجعل من هذا الوضع مصدرا للصراع السياسى (٢١).

ويتمثل الجانب الأوضح فى الاختلافات العرقية فى الوقت الحاضر، فى أن هذه الاختلافات لم تعد مجرد تباينات عرقية فقط، ولكنها أسلمت إلى أوضاع متردية من عدم المساواة. وهى الأوضاع الذى اصبحت مدخلا لكثير من الصراعات الاجتماعية والثقافية والسياسية بين الجماعات العرقية المشكلة للمجتمع. وتشير نظرة خاطفة وسريعة إلى عالمنا العربى، إلى أن هذا المتغير يلعب دوراً رئيسيا فى المجتمع العربى، كالصراع الدائر بين الأكراد والعرب فى العراق، أو بين العرب والبربر فى الجزائر. حيث تبلورت هذه الصراعات بحيث تستند من ناحية إلى قاعدة عرقية أو سلالية، وإن كانت الجماعات المتصارعة تسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف ثقافية وسياسية متباينة، الأمر الذى يؤدى إلى تقسيم المجتمع إلى جماعات أو فئات سلالية.

وفى هذا الإطار فإن الجماعة السلالية تمر بمرحلتين، المرحلة الأولى هى مرحلة الفئة الاجتماعى، حيث تعبر عن فئة من البشر مصنفين إحصائيا عن فئات أخرى. وفى هذه المرحلة لا تشعر الفئة بأى إحساس بالظلم أو عدم المساواة الاجتماعية برغم وجوده، غير ان هناك مرحلة ثانية تتحول فيها الفئة إلى جماعة حينما تنمو شبكة العلاقات الاجتماعية بين أفرادها. بحيث تحولها كثافة العلاقات الاجتماعية بين أفرادها، وتعمق الاتصالات بداخلها إلى تبللور وحدة الجماعة ككل. وفي المرحلة الثانية، تسعى الجماعة إلى تحقيق مطالب ثقافية وإجتماعية وسياسية تتصل بإلغاء صنوف عدم المساواة جميعا. وفى هذه الحالة تكون على مقربة من صدق بعض التوصيفات الماركسية التى يمكن أن يستعان بها والتى تشخص حالتى وجود الفئة الاجتماعية فى ذاتها، إضافة إلي الحالة التى تتحول فيها الفئة إلى جماعة سلالية لذاتها، ذلك يتحقق حينما تطور الجماعة العرقية وعيا بأهدافها ومصالحها.

٤. ويعتبر المتغير الفكرى Intellectual أحد المتغيرات التى قد تقسم البشر إلى فئات إجتماعية، ولهذا المتغير قاعدته البيلوجية المحدودة فى الذكاء،

حيث نجد أن فئة البشر الذين لديهم قدرات فكرية عالية يشغلون مراكز قيادية فى المجتمع. وتنطبق هذه المقولة على المجتمعات الحديثة، التى يصبح فيها الحراك الاجتماعى ممكنا، بل ويلقى التشجيع، وهو الحراك الذى يتأكد من خلال إمتلاك الفرد لمؤهلات تعليمية. وهو الأمر الذى يعنى أن المجتمع يقبل تصنيف البشر فئويا على أساس فكرى أو عقلى "كالقول بفئة المثقفين، أو الاشارة إلى مجموعة أخرى بصفتهم فئة أو شريحة أنصاف المثقفين أو أنصاف المتعلمين، أو القول بفئة أو شؤيحة الأميين". وعلى هذا النحو نجد أن القدرات الفكرية أو العقلية تكون عادة موضع تقدير فى نماذج مختلفة عن المجتمعات.

٥. ويعتبر تقسيم العمل الاجتماعى من المتغيرات الأساسية لتصنيف البشر إلى فئات إجتماعية، وقد أكد على هذا المتغير كثير من المنظرين الاجتماعين، وأن كان ذلك من خلال زوايا متباينة. وعلى سبيل المثال نجد أن كارل ماركس يرى تقسيم العمل الاجتماعى بإعتباره تقسيما بين الطبقات الاجتماعية، على أساس من ملكيتها لوسائل الانتاج. إذ يفصل معيار ملكية وسائل الانتاج، بين الطبقة البرجوازية المالكة لوسائل الانتاج عن طبقة البروليتاريا المالكة لقوة العمل. ومن الواضح أن تقسيم العمل على هذا النحو قد اسس عند ماركس طبقات إجتماعية من البشر، وليس مجرد فئات إحصائية وذلك أن الفئة تحولت عند ماركس إلى مقولة ديناميبة "البرجوازية والبرولتياريا على السواء" تسعى لتحقيق أهدافها تجسيدا لمصالحها (٢٣).

على خلاف ذلك نجد أن إميل دوركيم يتصور تقسيم العمل الاجتماعى بصفته تقسيما أفقيا، حيث يتحقق تقسيم العمل الاقتصادى على مستويين.المستوى الأول هو المستوى الفئوى، حيث يصنف تقسيم العمل المجتمع إلى فئات إجتماعية، تتمحور حول الوظيفة التى تؤديها فى البناء الشامل لتقسيم العمل الاقتصادى. وإذا كان دوركيم قد أكد على الطابع الانقسامى لمجتمع التضامن الآلى، فإن تقسيم العمل فى مجتمع التضامن العضوى ينتج هذا الطابع الانقسامى كذلك، حيث مجموعة من الفئات الاجتماعية التى تتجاور أفقيا مع بعضها البعض وإن إعتمدت على بعضها البعض، غير أنها لا تترتب رأسيا

بالنظر إلى بعضها البعض (٢٤). أما المستوى الثانى لتقسيم العمل الاجتماعى فهو مستوى تقسيم العمل الفردى، داخل كل فئة من الفئات المهنية ، غير أنه هذه المرة يستند مباشرة إلى العمل او الوظيفة التى يقوم بها الفرد فى إطار تقسيم العمل الاجتماعى. ويؤكد دوركيم أن مواثيق العمل هى التى تنظم الآداء داخل نطاق تقسيم العمل الاجتماعى، سواء على المستوى الفردى أو المستوى الاجتماعى.

٦. ويعد الدين من المتغيرات التى تقسم المجتمع إلى فئات دينية، تكتسى فى كثير من الأحيان طابعا إجتماعيا، وبإستثناء عدد محدود من المجتمعات ذات الدين الواحد. فإن غالبية المجتمعات يسودها تقسيم السكان إلى فئات إستنادا إلى متغير الدين، حيث نجد أن هناك بعض المجتمعات المحدودة التى تصبح بناءاتها ذات طبيعة فسيفسائية حينما تتعدد الأديان بها. والفئة الدينية مثل كل الفئات الأخرى تتحول إلى جماعة دينية، حينما تتزايد كثافتها الاجتماعية الناتجة عن تفاعلاتها الداخلية. وكذلك حينما يتولد لها وعيا بمصالحها وأهدافها فى مواجهة الجماعات الدينية الأخرى، وهى الحالة التى قد تقود إلى صراع دينى كما حدث فى بعض المجتمعات.

بل أن الدين كمتغير فى التصنيف الاجتماعى قد يلعب دورا فاعلا فى تقسيم العمل الاجتماعى أو المهنى، فمستوى الإيمان العميق ببعض القيم البروتستنتية، على ما يذهب عالم الاجتماعى ماكس فيبر. هو الذى لعب دوراً محوريا فى تقسيم المجتمع إلى رأسماليين يمتلكون رأس المال، ويقومون بتوظيفه فى إعمار المجتمع، ونشر روح الايثار فى إطاره، وطبقة عاملة شغلت مكانتها كإنعكاس لسطحية أو عدم إيمانها بالقيم البروتستنتية (٢٥). بل إننا نلاحظ أن ممارسة بعض الحرف قد يتم إستنادا إلى المتغير الدينى، كالاعتقاد الشائع فى سيطرة اليهود على رأس المال. وقيام المسيحين بالحرف – إلى جوار الزراعة – فى ريف مصر، وقيام المسلمين بالتجارة فى أثيوبيا. ومن الطبيعى أن ينتج عن ذلك تصنيف المجتمع إلى فئات، يتداخل فيها الدين مع عديد من المتغيرات التصنيفية الأخرى. وأحيانا يحدث تداخل بين القدرة التصنيفية لمتغير الدين

وعمليـة الترتيـب الاجتماعـى إسـتنادا إلى المتغـير الاقتصـادى كأن نجـد أن فئـة دينيـة معينـة أغلبهـا مـن الفقـراء، بينـما فئـة دينيـة مقابلـة غالبيتهـا مـن الأغنيـاء. بـل أننـا إذا تأملنـا نظـام الطائفـة الهنـدى لوجدنـا أنـه يعكـس تداخـلا بـين متغـيرات الديـن والسـلالة والمهنـة.

٧. ويعـد المتغـير الاقتصـادى مـن المتغـيرات الهامـة التـى تتـولى تصنيـف البـشر إلى فئـات إجتماعيـة عديـدة، حيـث يلعـب هـذا المتغـير دوره التصنيفـى مـن زوايـا عديـدة، ويعـد تقسـيم البـشر فى المجتمـع إلى أغنيـاء وفقـراء الزاويـة الأولى لفاعليـة هـذا المتغـير. إذ نجـد أن الفقـراء هـم الذيـن يملكـون الحـدود الدنيـا مـن الـثروة، بينـما يمتلـك الأغنيـاء الحـدود الأعـلى او القصـوى لهـا، وتختلـف المسـافة بـين الحـدود الدنيـا والقصـوى للـثروة بإختـلاف المجتمعـات، كـما تشـير إلى قـدر العدالـة التوزيعيـة المتحققـة فى المجتمـع. وفى حالـة اسـتقطاب الـثروة، فـإن ذلـك قـد يقـود الفئـة الاقتصاديـة إلى تشـكيل جماعـة طبقيـة لهـا مصالحهـا التـى تسـعى إلى تحقيقهـا. وفى العـادة يقـود الفقـراء والأغنيـاء إلى نوعيـات حيـاة مختلفـة فى طابعهـا الاجتماعـى والثقـافى(٢٦).

وتشـير وجهـة النظـر الماركسـية إلى رؤيـة خاصـة لفاعليـة المتغـير الاقتصـادى المتمثـل فى ملكيـة وسـائل الانتـاج الاقتصـادى، حيـث ينقسـم المجتمـع إلى طبقـات، إسـتنادا إلى ملكيـة البرجوازيـة لوسـائل الانتـاج الاقتصـادى فى مقابـل امتـلاك البروليتاريـا لطاقـة العمـل. وهـى الحالـة التـى تسـلم مـن وجهـة النظـر الماركسـية إلى غيـاب العـدل الاجتماعـى، لعـدم عدالـة التبـادل الاقتصـادى بـين الطبقتـين، اللتـان تشـكلان فئتـين إجتماعيتـين، التبايـن بينهـما لـه أساسـه الاقتصـادى. وهـو تبايـن رأسى وليـس أفقـى، ويفضـل تسـميته بالترتيـب الاجتماعـى، وتتحـول الفئـة – وبخاصـة البروليتاريـا – إلى جماعـة طبقيـة مـن خـلال إرتفـاع كثافتهـا الاجتماعيـة مـن ناحيـة. وأيضـا مـن خـلال دخولهـا فى صراعـات عـلى مسـتويات متعـددة ومتتابعـة حتـى إكتـمال وعيهـا الموضوعـى. وفى هـذا الأطـار تمثـل الرؤيـة الماركسـية حالـة خاصـة فى منظـور النظـر إلى المتغـيرات الاقتصاديـة كأسـاس للتصنيـف الاجتماعـى(٢٧).

وإذا تاملنـــا متغـــيرات التصنيـــف الاجتماعـــى فســـوف نجـــد أنهـــا فى الغالـــب لا

تعمل او توجد على الساحة منفردة لتقوم بدورها التصنيفى، ولكنها قد تتداخل فى كثير من الأحيان فتؤدى قيام تصنيفات فئوية تختلف عن التصنيفات التى تنتجها هذه المتغيرات فى حالة كونها منفردة.

ثالثاً: قضايا نظرية تتصل بالتصنيف الاجتماعى

عرضنا فى الصفحات السابقة لمتغيرات التصنيف إلى فئات إجتماعية، ورأينا أنقسام هذه المتغيرات إلى متغيرات طبيعية وأخرى إجتماعية بالمعنى الواسع لمفهوم إجتماعى. وأوضحنا أن هذه المتغيرات تلعب دورها بصورة منفردة أو متزاوجة مع متغيرات أخرى لينتج عن فاعليتها فئات إجتماعية عديدة تختلف من حيث الاتساع والضيق، كما تختلف من حيث مستوى التجانس بين الأفراد المشكلين لفئة إجتماعية معينة. وفى هذه الفقرة نعرض لبعض القضايا التى يمكن أن تتكامل مع القضايا النظرية السابقة لتشكل إطارا نظريا يساعد في إدراك بعض أبعاد مسألة الفئات الاجتماعية، ونذكر فيما يلى بعضا من هذه القضايا.

١. وتتمثل القضية الأولي في أن الفئة الاجتماعية تضم مجموعة من البشر الذين تسود بينهم نوع من التجانس او التماثل فى وضعهم الاجتماعى، وفى العادة يستند هذا التجانس إلى المشاركة فى واحد او أكثر من المتغيرات الفرعية للمتغيرات التصنيفية. وفى هذا الإطار تختلف الفئات الاجتماعية من حيث مساحة أتساعها عن بعضها البعض. فهناك بعض الفئات التى تتسع بإتساع خريطة المجتمع كفئة النساء فى مواجهة الرجال. أو تضيق لتشمل مساحة محدودة وتضم عددا محدودا، كفئة "أساتذة الجامعات" أو "المحامين" أو "جامعى القمامة"، وفى العادة نجد أن الفئات الناتجة عن بعض متغيرات التصنيف الطبيعية "العمر، النوع"، فئات واسعة، بيد أن ذلك قد يتحقق أيضا لبعض المتغيرات الاجتماعية. وهناك علاقة بين إنفراد المتغير التصنيفى فى تشكيل اساس تصنيف الفئة وإتساع مساحة الفئة، وبين تعدد متغيرات التصنيف وتداخلها وضيق مساحة الفئة. كذلك نجد أن الفئات الأوسع تتضمن فئات اقل نطاقا، فمثلا تعد فئة النساء نتاجا لفاعلية متغير النوع كمتغير طبيعى،

غير أن هناك متغيرات إجتماعية قد تقسم هذه الفئة الواسعة إلى فئات فرعية عديدة. كالنساء المثقفات فى مقابل الأميات "متغير التعليم"، والنساء الريفيات فى مقابل الحضريات "متغير السياق الاجتماعى"، والنساء الفقيرات فى مقابل النسوة اللائى يمتلكن ثراء "متغير الاقتصاد".

٢. وتذهب القضية الثانية إلي أن نمو الفئات الاجتماعية وتكاثرها يعد مؤشرا على تطور المجتمع، تأكيدا لذلك أننا نجد أن المجتمعات ذات الطبيعة الأولية، تتضمن عددا محدودا من الفئات الاجتماعية غير انها فئات واسعة تتسع لتشمل قطاعا كاملا تقريبا من المجتمع، كأن تشمل الفئة كل نساء المجتمع. ويرجع تضاؤل عدد الفئات وإتساعها فى نفس الوقت إلى الاستناد إلى متغيرات محدودة للتصنيف الاجتماعى، وهى المتغيرات الطبيعية بالأساس "النوع، السن". غير أنه كلما تقدم المجتمع تتخلق ظروف تساعد على نمو الفئات الاجتماعية، من هذه الظروف نمو الفردية التى تؤثر على مساحة التجانس بين البشر. كذلك نحو فاعلية متغيرات إجتماعية إلى جانب المتغيرات الطبيعية، حيث تلعب كل هذه المتغيرات دورها فى تصنيف المجتمع إلى فئات عريضة وواسعة، ثم إلى فئات ودوائر أقل أو أضيق نطاقا داخل المجتمع الواحد. وإن كان هناك رأى يؤكد أنه فى عالم تهيمن عليه أيديولوجيا العولمة، فإن عديدا من الفئات الاجتماعية الضيقة النطاق على مستوى المجتمع القومى . تسعى إلى الالتحام والتفاعل مع نظائرها على المستوى العالمى، لتشكل فئة كبيرة ضاغطة وفعالة تفرض مطالبها بدعم عالمى على المجتمع القومى والدولة القومية. مثال على ذلك التفاعلات المتعلقة بحركة المراة المصرية المعاصرة، وكذلك تحرك فئة الشواذ فى بعض المؤتمرات العالمية.

٣. وتشير القضية الثالثة إلي أن الفرد ينتمى إلى فئة أو إلى عدد من الفئات الاجتماعية، ذلك يعتمد بالأساس على مستوى التطور الاجتماعى الذى بلغة المجتمع. ففى المجتمعات الأولية "القبلية او التقليدية" ينتمى الفرد إلى عدد محدود من الفئات الاجتماعية. كأن يكون من الذكور، الشباب، الذين يقومون برعى الماشية، بينما يختلف الوضع فى المجتمعات المتقدمة، حيث ينتمى الفرد

إلى كثير من الفئات الاجتماعية. كأن تكون من الأناث، ومن المتعلمين تعليما جامعيا ومن سكان الحضر، وتعمل بالتدريس، ثم هى عضو فى نادى راقى أضافة إلى إنتماء إلى الطبقة العليا أقتصاديا، ومن سكان ضاحية راقية فى المدينة. ويرجع تعدد إنتماء الفرد لعديد من الفئات الاجتماعية لتعقد المجتمع من ناحية، وزيادة كثافة التباين الاجتماعى من ناحية ثانية، وهى الزيادة التى تنتج فئات إجتماعية كثيرة ولكنها محدودة النطاق، تتصل بها نوعية الحياة الاجتماعية التى يقودها الفرد، فى أى من جوانبها.

٤. وتوضح القضية الرابعة أن الفئات الاجتماعية تعيش إحدى حالتين، الحالة الأولى الفئة كوحدة إحصائية تضم مجموعة من الأفراد الذين يتجانسون مع بعضهم وفق لأى متغير فرعى للمتغيرات التصنيفية. وفى العادة توجد الفئة على هذه الحالة فى المجتمعات الأولية أو حينما لا يوجد أى تهديد إجتماعى يتهدد الفئة. غير أن هذه الفئة قد تتحول إلى جماعة "ذات صفة سياسية كانت أم طبقية أم عنصرية، حينما تتوفر مجموعة من الشروط التى تعمق وعيها بذاتها وبمصالها. من هذه الشروط وجود تهديد يهدد أفراد الفئة بما يدفعهم إلى التكتل فى مواجهة التهديد الخارجى الطارئ عليهم.

بينما يتمثل الشرط الثانى فى فرض الوعى عليها من الخارج، من خلال الاعلام القومى او من خلال الاعلام العالمى، بحيث يلعب هذا العامل الخارجى دوره فى تخليق وعى الفئة، وتحويلها إلى جماعة متماسكة تدرك مصالحها. ويبرز الشرط والثالث الحالة التى عليها الفئات الاجتماعية الأخرى، التى تتمتع بإمتيازات اجتماعية ليست متيسرة للفئة موضع الاهتمام، الأمر الذى جعلها تطور بعض المطالب بإمتيازات موازية، بحيث تشكل هذه المطالب محور وعى الفئة الاجتماعية. أو أن الفئة قد تدخل فى صراع للحصول على نصيب أو نصيب أكبر من الكعكة الاجتماعية، ولكى تتحول الفئة من فئة إحصائية لا تمتلك سوى التجانس، إلى جماعة إجتماعية لها وعيها ومصالحها، فإنه لا بد من قيادة إجتماعية لها تصبح هى مصدر التبشير بمفردات بناء الوعى، إضافة إلى كونها رأس الحربة للحركة الاجتماعية.

٥. ،وتؤكـد القضيـة الخامسـة عـلي تبايـن الفئـات الاجتماعيـة مـن حيـث قابليتهـا للتضمن أو التحـدى، ويتحقـق التضمـن مـن منطلـق أن الواقـع الاجتماعـى لم يعـد مسـتقرا ولا ثابتـا، وإذا كانـت الاسـتاتيكا والديناميـكا الاجتماعيـة قـد شـكلتا مباحـث أساسـية فى علـم الاجتـماع فى فـترة سـابقة، فالمعتقـد الآن ميـل الاسـتاتيكا إلى التـأكل، فالجديـد يطـرح بإسـتمرار، ليحـل محـل القديـم، والحيـز الاجتماعـى ثابـت ومحـدود (٢٨). ومـن ثـم كان التغـير المتسـارع هـو قاعـدة الحيـاة، الأمـر الـذى يؤسـس تداخـلا بـين عديـد مـن الفئـات الاجتماعيـة، فمثـلاً كنـا نجـد فى المجتمعـات القبليـة والتقليديـة قديمـا إنفصـالا بـين جماعـات العمـر عـلى سـبيل المثـال. وهـو الانفصـال لم يعـد قائمـا الآن، فقـد أمتـدت الطفولـة حتـى ثمانيـة عامـا، بينـما هنـاك تحديـدات ديموجرافيـة للشـباب مـن ١٥ إلى ثلاثـين عامـا، وقـد أمتـدت مرحلـة الشـباب لتتداخـل مـع مرحلـة الرجولـة. فهنـاك مـن يـرى أن مرحلـة الشـاب تمتـد حتـى الأربعـين او الخامسـة والأربعـين، وكذلـك تداخلـت مرحلـة الرجولـة مـع مرحلـة الكهولـة او الشـيخوخة. بحيـث نجـد أن قطاعـا مـن كل فئـة متضمنـا فى الفئـة السـابقة وكذلـك اللاحقـة، كـما سـقطت الحـدود التـى كانـت تفصـل بـين جماعـات العمـر.

ونعنـى بالقابليـة للتحـول، أن بعـض الفئـات الاجتماعيـة تكـون عـادة محـددة المعـالم، بينـما بعـض الفئـات الأخـرى لديهـا خاصيـة القابليـة للتحـول، حيـث نجـد أن مضمـون الفئـة ينسـاب إلى شـكل فئـة ثانيـة، ثـم إلى ثالثـة. وفى كل مرحلـة تتحـدد هويتهـا بهويـة الشـكل الـذى يشـكل قالبهـا، فالبـشر يعيشـون فى مرحلـة الطفولـة ثـم يتحولـون فى سـن معينـة ومـع حـدوث تغـيرات بيلوجيـة وفسـيولوجية إلى فئـة الشـباب، ويعـد فـترة مـن الزمـن إلى الرجولـة او الشـيخوخة. في مقابـل ذلـك نجـد أن بعـض الفئـات الاجتماعيـة ليسـت لديهـا هـذه المرونـة، ومـن ثـم ليسـت لديهـا القابليـة للتحـول، كالحـال مثـلا بالنسـبة للمـرأة كفئـة إجتماعيـة، حيـث مـن الصعـب عليهـا التحـول إلى فئـة الرجـال، وهكـذا بالنسـبة لعديـد مـن الفئـات الاجتماعيـة.

رابعاً: مستقبل الفئات الاجتماعية

مـع نهايـة الفيـة وبدايـة الفيـة جديـدة، بـدأت تتحـدد ملامـح نظـام عالمـى جديـد، أبـرز مـا فيـه هيمنـة أيديولوجيـا العولمـة التـى تسـعى إلى تعميـق تجانـس بعـض جوانـب حيـاة البـشر فى الكـون بأجملـة أو عـلى الأقـل فى بعـض المجتمعـات. التـى سـوف يعنـى النجـاح فى إطارهـا القـدرة عـلى تعميـم هـذا النجـاح بنقلـه إلي مجتمعـات اخـرى. ومـن بـين أبـرز ملامـح النظـام العالمـى الجديـد التأكيـد عـلى حقـوق الإنسـان، وإلحاقـا التأكيـد عـلى حقـوق الفئـات الاجتماعيـة، بحيـث نجـد أن الحديـث فى المرحلـة الأخـيرة كان يـدور عـادة حـول مكانـة بعـض الفئـات الاجتماعيـة، كالمـرأة، والطفولـة والمدمنـين والمعوقـين، والفقـراء والأقليـات، وغـير ذلـك مـن الفئـات الاجتماعيـة. وقـد صاحـب ذلـك تفاعـلات وتطـورات واقعيـة عديـدة، توحـى بأننـا مقبلـون عـلى عـصر تضعـف فيـه الفواصـل بيـن الفئـات الاجتماعيـة، كأنمـا يتجـه التفاعـل عـلى مختلـف الأصعـدة، القوميـة والأقليميـة والعالميـة. إلى تأسـيس بعـض الأسـس التـى تتجانـس بالنظـر إليهـا الفئـات الاجتماعيـة، لتتخلـق واقعيـة جديـدة شـبيهة بالمشـاعية الأولى. وإن كانـت عـلى مسـتوى حضـارى جديـد، ونسـتطيع أن نحـدد بعـض ملامـح هـذا التطـور إسـتناداً إلى مجموعـة الحقائـق التاليـة.

١. مـن الحقائـق التـى أصبحـت واضحـة أن المجتمعـات الحديثـة أصبحـت فى كثـير مـن الاعتبـارات، نتيجـة للتطـورات التاريخيـة التـى خضعـت لهـا منـذ الثـورة الصناعيـة، ونشـأة المجتمـع الصناعـى، أكـثر تباينـا وتنوعـا. مقارنـة بنـماذج المجتمعـات التاريخيـة السـابقة، غـير أننـا نلاحـظ الآن وجـود بعـض القـوى تعمـل باتجـاه مزيـد مـن التجانـس. مـن ذلـك مثـلا بدايـة ظهـور التجمعـات الأقليميـة عـلى خريطـة العـالم كالاتحـاد الأوربى فى أوربـا. وفى أسـيا وأمريـكا اللاتينيـة وكذلـك أفريقيـا، وهـى تجمعـات بـدأ بعضهـا يتبلـور بمـا يتجـاوز حـدود وإهتمامـات الدولـة القوميـة. يضـاف إلى ذلـك قيـام أنظمـة تعليميـة عـلى المسـتوى القومـى، تسـعى إلى تأكيـد التجانـس داخـل الوحـدة القوميـة، ولقـد شـهدت التطـورات الأخـيرة نشـأة مؤسسـات تعليميـة عـبر قوميـة. يضـاف إلى ذلـك التحسـين المسـتمر الـذى طـرأ عـلى وسـائل الاتصـال وتكنولوجيـا المعلومـات، سـواء عـلى الصعيـد القومـى او الصعيـد العالمـى. كذلـك

زيادة حجم المشروعات الاقتصادية، بحيث لم تعد فى أغلبها قاصرة على حدود المجتمع القومى، ولكنها فاضت فعبرت الحدود القومية. إلى جانب التطورات الحديثة التى طرأت على وسائل الاتصال والاعلام والمعلومات، وهو التطور الذى أسهم، من وجهة نظر الكثيرين، فى إنجاز ثلاثة وظائف أساسية، أولها أضعاف التنوع الثقافى على المستوى المحلى او الأقليمى. والثانية العمل على خلق ثقافة موحدة على المستوى القومى، والثالثة أنه – أى التطور – يخوض الان معركة تأسيس تجانس ثقافى على الصعيد العالمى – بغض النظر عن كونه مواتيا لنا أم لا – بحيث يشترك المجتمع القومى فى ثقافة موحدة، ربما على مستوى العالم أجمع. وإذا كنا قد تحدثنا فى فترة سابقة عن "المجتمع الجماهيرى" و "مجتمع الاستهلاك" فإن المرحلة الأخيرة تشهد تجاوز هذه المفاهيم والظواهر التى ترمز إليها الحدود القومية لكى تنتشر فى العالم الأرحب (٢٩).

٢. يوجد تأكيد أيضا على أن هناك إتجاه متزايد نحو المساواة الاجتماعية فى المجتمعات الصناعية "وهو الاتجاه الذى يستند إلى إضعاف التباينات بين الشرائح الاجتماعية، وزيادة معدلات الحراك الاجتماعى بدرجة كبيرة. يساعد على ذلك الارتفاع العام لمستويات المعيشة فى بعض المجتمعات المتقدمة، وهو الاتجاه الذى سوف يلعب دوره فى خلق نوعية حياة متجانسة. وفى هذا الإطار بدأت بعض ميول التجانس تتجاوز الحدود القومية إلى الحدود العالمية، فمثلا نلاحظ بداية تأسس بعض التماثلات فى بناء المجتمع وثقافته على مستوى المجتمعات الصناعية المتقدمة، بسبب التصنيع، والتحضر ونظم الاتصال المتطورة أو تاثير الشركات المتعدية الجنسية. وإذا كان من الصعب أن نحدد درجة التراجع التى بدأت تحدث بالنسبة لمقولة التباين داخل المجتمعات المتقدمة وبينها وبين بعضها البعض، ثم على مستوى العالم. فإنه من المهم أن نسلم بأن عمليتى التباين والتجانس يعملان إلى جوار بعضهما سواء داخل المجتمعات المتقدمة أو بينها (٣٠). وإذا قلنا أن الأوضاع فى العالم الثالث الآن مختلفة، فإننا نعتقد أن هذا العالم سوف تجره قاطرة العالم فى الاتجاه الذى تسير فيه،

حتى ولو كان إتجاها يتناقض مع إحتياجاته ومصالحه.

٣. أن هنـاك إتجـاه عالمـى لتسـاقط الثقافـات التقليديـة، حيـث تنهـار التقاليـد والأعـراف التـى كانـت تضبـط التفاعـل فى مختلـف مجـالات الحيـاة، تـارة بفعـل كثافـة فاعليـة وسـائل الاتصـال والاعـلام، الـذى أصبحـت قـادرة عـلى الإطاحـة باكـثر التقاليـد رسـوخا. وتـارة أخـرى بسـبب الانفتـاح المبـاشر عـلى ثقافـات الآخريـن، الأمـر الـذى زلـزل الاعتقـاد المطلـق فى صحـة ثوابـت الثقافـة التقليديـة، وتـارة ثالثـة بفعـل وطـأة ثقافـة وأيديولوجيـا العولمـة، التـى أصبحـت تسـعى جاهـدة إلى أن تشـغل مكانـة الثقافـة التقليديـة القاعديـة فى غالبيـة مجتمعـات العـالم، الأمـر الـذى يدفعهـا إلى الإطاحـة بالتقاليـد إضافـة إلى أيـة عوائـق أخـرى. وإذا كانـت الثقافـة التقليديـة هـى التـى تحـدد الفئـات الاجتماعيـة فى المجتمـع، وأوضاعهـا بالنظـر إلى بعضهـا البعض فـإن إنهيـار هـذه الثقافـة أو عجزهـا، سـوف يدفـع بقيـم العولمـة لـكى تضبـط التفاعـل الداخـلى فى المجتمـع، سـواء عـلى مسـتوى الفئـة الاجتماعيـة، أو علاقـة الفئـات الاجتماعيـة ببعضهـا البعـض فى مختلـف المجـالات.

٤. أننـا نلاحـظ أتجـاه لدعـم التفاعـل في مجتمعـات العـالم بمزيـد مـن الديموقراطيـة، سـواء فيـما يتعلـق بالتفاعـلات الاجتماعيـة والسياسـية داخـل المجتمعـات، وبخاصـة المجتمعـات المتقدمـة، أو فيـما يتعلـق بالمكانـة التـى تشـغلها الفئـات الاجتماعيـة بالنظـر إلى بعضهـا البعـض. يتضـح ذلـك مـن التأكيـد عـلى الشـخص ومـا ينجزه بدلا مـن التأكيـد على نوعـه وعمـره أو خلفيته العائليـة، وهـو مـا يعنـى أن الاحتـكام إلى معيـار الانجـاز، سـوف يعمـل عـلى أضعـاف أو تذويـب المعايـير التـى تميـز بـين الفئـات الاجتماعيـة ، أو تعزلهـا عـن بعضهـا البعـض. بالإضافـة إلى ذلـك، هنـاك بعـض القـوى العالميـة التـى تدعـم حركـة كثـير مـن الفئـات العالمية للحصـول عـلى مطالبها فى المسـاواة، وإلغـاء التمييـز بينهـا وبـين الفئـات الاجتماعيـة الأخـرى. ولا يغيب عن الذهـن الدور الـذى تلعبـه القـوى العالميـة فى دعـم حركـة ومطالـب بعـض الفئـات الاجتماعيـة، التـى تـرى أنهـا عاجـزة عـن تحقيـق مطالبهـا وتأمـين حقوقهـا، كـما هـو الحـال فى موقـف بعـض القـوى العالميـة مـن قضايـا المـراة والأقليـات وحقـوق الإنسـان. قـد يكـون هـذا السـعى خـيراً ومبـاركا إذا كان

الهدف تأمين الممارسة الديموقراطية للمستضعفين والمغلوبين على أمرهم، وقد يصبح السعى شريرا إذا كان الهدف إشاعة الفرقة بين فئات هذه المجتمعات لتفكيك أبنيتها تمهيدا لإعادة تشكيلها من جديد.

٥. أننا نرصد وقائع عالمية ما زالت جنينية لم تصبح ظواهر إجتماعية بعد، وأن كان تصلح فى حالة مصاحبتها لظواهر أخرى، كمؤشرات للأتجاه العام الذى يسير فيه التفاعل المتعلق بالعلاقة بين الفئات الاجتماعية، وبعضها البعض من ناحية، وبينها وبين المجتمع من ناحية أخرى. من ذلك مثلا أن مجتمع الجملة والاستهلاك طور آلياته. بحيث بدأ يلعب دورا فعالا فى تأسيس تجانس استهلاك السلع. بين الفئات الاجتماعية التى كانت منفصلة على أسس بيلوجية "السن والعمر"، إذ نجد أن الملبس على درجة كبيرة من التشابه بين الذكور والأناث، وكذلك بين الشباب وكبار العمر. وبذلك لم تعد هناك فوارق كبيرة بين الفئات الاجتماعية فى المجتمعات المتقدمة فى هذا الجانب، ومن الطبيعى أن تفيض هذه التوجهات من المجتمعات المتقدمة إلى ساحة العالم الثالث.

يحدث هذا أيضا ، برغم كونها وقائع ما زالت محدودة ، حيث عبور الحد الفاصل بين الفئات الاجتماعية، المرأة تتخلى عن التطابق التاريخى بين متغير النوع البيلوجى وبين الأدوار والأوضاع الاجتماعية المترتبة على ذلك، نحو مفهوم جديد للنوع بمعنى النوع الاجتماعي Gender . توافق في إطاره على التباين البيلوجى، غير انها تفصله عن أية أدوار أو أوضاع إجتماعية ترتبت تاريخيا ، فى ظل فئات ذات أوضاع بيلوجية وإجتماعية متطابقة، وليشارك الجميع فى جملة الأدوار على قدر من التجانس. فى مقابل ذلك يتخلى الرجل عن الرصيد التاريخى للذكورة ليعبر الخط الفاصل إلى عالم الأنوثة، وتتخلق فئة ثالثة تطالب بشرعية التزاوج بين الذكور كما يتزوج الرجل والمرأة، أو فئة رابعة تتخلق حينما تعبر المرأة فى إطارها الحد الفاصل إلى عالم الذكورة لتتزوج أمرأة بإمرأة، والأرحام المؤجرة كفيلة بتوفير الأطفال لهذه الأسر الجديد والمدهشة.

أختراق اخر للحواجز بين الفئات الاجتماعية يقع على متغير العمر. حيث أمتدت الطفولة حتى بدت نهايتها عند قرب عقدين من الزمن، بإحتمال أى يتزوج

الطفل لينجب طفلا أخر. البطالة المنتشرة الأن على الساحة العالمية بفعل التكنولوجيا المتقدمة وظروف أخرى تدفع الشباب بسرعة إلى أعلى فى إتجاه الشيخوخة السيكلوجية والهرم. فى مقابل الفياجرا التى تدفع الشيوخ إلى أسفل فى إتجاه القدرة الحقيقية للشباب، وليس شباب القلب والروح، مرة أخرى يتحقق تجاوز للحدود الفاصلة ولو بحالات أستثنائية.

وإذا قيل أن الوقائع ما زالت إستثنائية فى كل هذه الحالات، فإن الاجابة تشير إلى أنها مع ذلك قد أكتسبت شرعية قانونية، كما هو حادث فى الموافقة القانونية على شذوذ الذكور والأناث. أو أنها أكتسبت مباركة الواقع والأعراف كما هو الحال فى تخطى الحواجز بين فئات العمر أو جماعاته. وإذا قيل أن الاستثناء ليس هو القاعدة، فإننا. نستشهد فى ذلك بعالم الاجتماع فلفريدو باريتو الذى رأى أن الاستثناء واقعة فريدة تعبر عن قانون كامن لم ندركه بعد، أو أنها مؤشر لقانون ما زال فى حالة من التشكل، سوف يشهد المستقبل فاعليته.

المراجـــــــــع

1. Fair – Child, H.P: Dictionary of sociology U.S.A, Mcmillan Vol , o. 34.

2.Badawy, A.Z: Dictionary of Soial Scieuces, Libraire Duliban, Beirut, 1978, p. 302.

٣. علـى ليلـة، النظريـة الاجتماعيـة المعـاصرة، دراسـة لعلاقـة الإنسـان بالمجتمـع، دار المعـارف، ١٩٩١، ص ١٦٥.

4. Parsons, T: The Social System, the Free Pness, Glencoe, Illinois, 1952, p. 56.

5. The New Encylopaedia Britannica, Vol, 15, 27th Edition, p, 312.

6. Mills, C.R: Character and Social Structure, New York, Grove Press, 1967.

٧. علـى ليلـة، البنائيـة الوظيفيـة فى علـم الاجتـماع والأنثروبولوجيـا – دار المعـارف، الطبعة الأولى، ١٨٨٣، ص ص ٩٨ – ١١٢.

8. Coser, L. A: The Pleasures of Sociolog, New American Library, 1980, p. 237.

9. Ibid, p. 23.

10. Ibid, p. 242.

11. Gouldner, A: The Coming Crises of Western Sociology, Heinman, London, 1971, p. 312.

12. L.A. Coser: Op, Cit, 240.

١٣. علـى ليلـة النظريـة الاجتماعيـة المعـاصرة، دراسـة لعلاقـة الإنسـان بالمجتمـع، مرجـع سـابق، ص ٢١٣.

١٤. علـى ليلـة، البنائيـة الوظيفيـة فى علـم الاجتـماع والأنثروبولوجيـا، مرجـع سـابق، ص ١٣٧.

١٥. نفس المرجع، ص ١٥٠.

١٦. نفس المرجع، ص ١٥٧.

١٧. على ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة، دراسة لعلاقة الانسان بالمجتمع، ص ٣٩٨.

١٨. نفس المرجع، ص ٤١٥.

19. Mood, M. Culture and Committment A Study of the Generation Gap, New York, Mc-Hill, 1970. P. 32.

20. Elsenstadt, S. N: From Generation to Generation, New York, the Fress, 1956.

21. M. Mead, Op, Cit, Pp. 69 -72.

22. The New Encyclcpacdia Britannica, op, Cit, p. 314.

٢٣. على ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة، دراسة لعلاقة الانسان بالمجتمع، دار المعارف، الطبعة الثالثة، ١٩٩٠، ص ص ١٥٥ – ١٦٧.

٢٤. المرجع السابق، ص ٢٨٧ – ٣٠٥.

٢٥. نفس المرجع، ص ٤٠٢.

٢٦. نفس المرجع، ص ٤٠٦.

27. The New Encyclopaedia Britamnica, Op, Cit, Pp. 314 – 315.

٢٨. على ليلة، مرجع سابق، ص ص ١٦٠ -١٦١.

٢٩. روبرتسون، رونالد، العولمة، النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية، المجلس العلى للثقافة، ١٩٩٨، ص ٢٧٥.

30. The New Encylopaedia Britonnica, op, cit, p. 315.

الفصل الثالث

أزمة النخبة

فى سياق مجتمع متغير

الفصل الثالث

أزمة النخبة

فى سياق مجتمع متغير

تمهيد

يشير التراث النظرى إلى النخبة بإعتبارها الجماعة التى تقود المجتمع، وتعكس طبيعتها عليه، لأن النخبة هى عقل المجتمع، وهى التى تتولى تشكيلة وفق مشروعها الاجتماعى. فإن لم يكن لديها هذا المشروع الاجتماعى فإن المجتمع يفقد بوصلة تحديد الحركة بإتجاه الهدف. وفى الغالب تنتمى النخبة إلى الطبقة الوسطى، بإعتبارها الطبقة التى تشكل غالبية المجتمع، كذلك بإعتبارها الطبقة التى يتشكل على سطحها الإطار الأخلاقى للمجتمع. وترجع أهمية النخبة إلى أنها التى تحدد عادة القضايا المحورية التى تستحق تعبئة المجتمع. ونظراً لأن السياق الاجتماعى والتاريخى ليس متجانساً بطبيعته، ولكنه يحتوى على سياقات متتابعة وأحيانا متباينة، فإن لكل سياق قضاياه، التى ينبغى السعى للتعامل معها. غير أن هناك رابط قوى يربط بينها جميعا، يتمثل فى كونها تقع فى نطاق تاريخ واحد لمجتمع واحد تتدفق أحداثه وتفاعلاته وتتنوع نتيجة للتفاعل مع الواقع الإقليمى والعالمى المتغير حوله، وكذلك التفاعل الداخلى فى إطاره، بهدف تأمين وجود المجتمع قويا وفاعلاً.

ويدرك المتأمل لحالة النخبة المصرية أنها مرت حتى الآن بأربعة مراحل متتابعة، تلونت النخبة فى إطارها وإكتسبت طبيعتها بحسب طبيعة السياق الاجتماعى الذى تعمل فى إطاره والقضايا المثارة على ساحته، وفى المقابل فرضت توجهاتها عليه. فى المرحلة الليبرالية الأولى والتى إستغرقت الفترة من ١٩١٩ وحتى ثورة ١٩٥٢، ناضلت النخبة المصرية ضد قوى الاستعمار فى محاولة لانتزاع إستقلال الوطن، الذى تحقق بقيام ثورة ١٩٥٢ الوريثة لهذه النخبة والتى تربت على أفكارها. ثم أن هذه النخبة فى الليبرالية الأولى هى التى طورت المشروع الاجتماعى للنهوض بالمجتمع، وهو المشروع الذى تبنتة ثورة

١٩٥٢، وإستطاعت بواسطته تحقيق نقلة تحديثية للمجتمع فى كل الاتجاهات والساحات.

وفى المرحلة الاشتراكية لعبت النخبة المصرية، بخاصة الثقافية والسياسية، دوراً محوريا فى الضغط بإتجاه التحول الديموقراطى، وتحقيق العدل الاجتماعى، فى ربوع الوطن. وإذا كان الهدف الأول قد تعثر بينما تحقق الثانى، فالمؤكد أن هذه النخبة قد ملأت فضاء مجتمعها نجاحا خلال هذه المرحلة. فإزدهر الفن والأدب، وتحقق العدل، وقطع المجتمع شوطا على طريق التحديث، وتآكلت الفوارق الصارخة بين الطبقات، وإمتلك المجتمع زراعة وصناعة وتعليم واعد. غير أن البيئة العالمية لم تكن مواتية للتجربة الاشتراكية، التى قادتها نخبة شريفة، فتدافعت القوى العالمية إلى قتل روحها، كما تتداعى الأكلة إلى قصعتها.

وبسقوط التجربة الإشتراكية قامت التجربة الليبرالية الثانية، التى قادتها عناصر مشوهة من النخبة السابقة، كانت ترفع الشعارات الإشتراكية وتضمر العداء لها فى نفس الوقت، بل وتنخر فى جسدها. ولأنها نخبة فاسدة شغلت مراكزها، وحصلت على مكاسبها فى مرحلة إنشغال شعب برئ بعملية البناء. فإنها أطلقت يدها فى كل ساحات المجتمع فنشرت فيها الفساد، وأهدرت الطاقات والموارد، حتى دفعت المجتمع إلى طلب إحسان المانحين من كل حدب وصوب. بالإضافة إلى أنها إسهمت فى نشر قيم الإنتهازية والخداع والزيف، حتى قامت ثورة ٢٥ يناير، التى أسست مجتمعا جديدا، له نخبته الجديدة هى التى سوف تقود تطوره فى المستقبل.

أولاً: الثقافة والقيم فى زمن الحدث الثورى

قصدنا بزمن الحدث الثورى الفترة التاريخية التى وقع على ساحتها الفعل الثورى، وهى الفترة التى إمتدت تقريبا من بداية العقد الأخير للألفية الثانية وحتى نهاية العقد الأول من الالفية الثالثة. وهى ذات الفترة التاريخية التى بدأت البدايات الجنينية للفعل الثورى تنمو وتختمر ويتصاعد تفاعلها، حتى وقوع الحدث الثورى ذاته. ونظراً لأن النخبة كما عرضنا لها قد تشرذمت ، بينما

كان مـن المفـترض أن تكـون هـي النخبـة التـى تقـود المجتمـع. فـإن ذلـك لم يتحقـق لأنهـا لم تكـن متجانسـة فى بنيتهـا، وهـو التبايـن الـذى إنعكـس عـلى أيديولوجياتهـا، وبخاصـة تلـك التـى تتعلـق بتحديـث المجتمـع وتنميتـه. وإسـتناداً إلى القانـون الـذى قـال بـه عـالم الاجتـماع هربـرت سـبنسر والمتعلـق بتحـولات الطاقـة، فإنـه إذا كان تشـكيل النخبـة عـلى النحـو الـذى ظهـرت بـه، فإنـه كان مـن الطبيعـى أن تنتقـل طاقـة هـذا الفاعـل - النخبـة - المتبايـن فى تكوينـه، إلى إنتاجهـا الفعـلى المتمثـل فى الثقافـة والايديولوجيـا، لتعكـس نفـس التبايـن الـذى للنخبـة. فى هـذا الإطـار فإننـا نسـتطيع أن نـدرك أن ثقافـة النخبـة فيـما يتعلـق بتنميـة وتحديـث المجتمـع كانـت تعـانى مـن ثلاثـة مشـكلات أساسـية. حيـث تتمثـل المشـكلة الأولى فى أن أيديولوجيـات النخبـة لم تسـتطيع تطويـر مشروعـات إجتماعيـة محـددة وقابلـة للتنفيـذ مـن أجـل تنميـة المجتمـع. أمـا المشـكلة الثانيـة فتتحـدد فى أنـه برغـم أن هـذه النخـب ذات أيديولوجيـات متباينـة فـإن هـذه الأيديولوجيـات لم تتفاعـل مـع بعضهـا البعـض، بحيـث تشـكل بنيـة أيديولوجيـة متماسـكة، تسـتطيع أن تشـكل مرجعيـة لمـشروع إجتماعـى للنهـوض بالمجتمـع. والمشـكلة الثالثـة أن هـذه النخـب قدمـت تكوينـات أيديولوجيـة هشـة ومتجـاورة إلى جانـب بعضهـا البعـض، بـل ومتناقضة أحيانـا، وهـو الأمـر الـذى جعلهـا عاجـزة عـن ضبـط التفاعـل الاجتماعـى فى المجتمـع، وقدمـت بذلـك شـكلا جديـدا لحالـة الأنومـى، التـى رصدهـا إميـل دوركيـم. الأمـر الـذى جعـل التفاعـل الاجتماعـى عـلى سـاحة الألفيـة الثالثـة يتحقـق بـدون توجيـة ثقـافى وقيمـى فعـال، فأصبـح تفاعـلاً عشـوائيا، سـواء فى بدايـة أو نهايـة وقوعـة، أو الآثـار المترتبـة عليـه.

إسـتناداً إلى ذلـك بـرزت فى فضـاء المجتمـع منظومـات قيـم متجـاورة، لم تتفاعـل مـع بعضهـا البعـض لتشـكل ثقافـة متماسـكه هـى مـن متطلبـات بقـاء وإسـتمرار أو وجـود المجتمـع. بحيـث شـكل ذلـك فى حـد ذاتـه أزمـة، لأنهـا أصبحـت بذلـك أضعـف مـن أن تطـور مشروعـا إجتماعيـا متماسـكا ينطلـق مـن مرجعيـة ثقافيـة وأيديولوجيـة واحـدة ومتماسـكه، ونعـرض فيـما يـلى لأبـرز هـذه المنظومـات القيميـة.

١. **منظومة القيم الثورية**: وهى المنظومة التى تبلورت بداية فى المجتمع الإفتراضى، كإنعكاس لحالة الفوضى المعيارية التى عانى منها المجتمع الواقعى. ويعتبر الشباب هم الفاعل الحقيقى الذى طور معانى وقيم هذه الثقافة، وهى القيم التى بلورتها شعارات الثورة الأساسية. وهى الحرية فى مواجهة القهر الذى عاشته أجيال كبار السن، ولا يرغب الشباب أن تبقى معانيها وسلوكياتها باقية فى فضاء المجتمع. والكرامة، لاستعادة العلاقة بالوطن والانتماء إليه، وإستبدال ذلك بالغربة عن الوطن التى عاشها وعانى منها كبار السن. والعيش بإعتبار أننا مجتمع أرهقته الأنظمة السياسية المتتابعة، والتى كانت تطالبه دائماً بشد الأحزمة على البطون.

يضاف إلى ذلك منظومة قيمية هى صدى لمعانى عالمية عظيمة، كقيم الديموقراطية والتاكيد على حقوق الإنسان، وصون قيم المواطنة، وهو الأمر الذى يتطلب التأكيد على المواطنة الكاملة لكل من هو على أرض الوطن. لا أغلبية ولا أقلية، فالكل فى الوطن سواء، ومتساوون فى الحقوق والواجبات، والافتخار بالتشارك فى بناء الحضارة. ذلك يفترض بطبيعة الحال التأكيد على التسامح والاعتراف بالآخر، والتأكيد على التنوع الدينى والثقافى، ففى ذلك ثراء لهوية الوطن. يضاف إلى ذلك التأكيد على جملة من القيم المستندة إلى طبيعة إدارة الحكم الرشيد كالمساءلة، والاحتكام للقانون، والشفافية وإتاحة المعلومات لكل من يسعى إلى معرفة الحقيقة. بحيث نجد أن هذه المنظومة شكلت مكونا ثقافيا جديداً الشخصية المصرية التى غيرها الحدث الثورى.

٢. **منظومة القيم الليبرالية**: وهي تعد المنظومة الثقافية المحورية في العقود الأربعة السابقة، وإذا كانت الطبقة المتوسطةقد قادت نضالها من العشرينيات وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ في ظل القيم الليبرالية. وهو الأمر الذي أعاقها – نسبيًا – عن استيعاب القيم الاشتراكية خلال عقدي الخمسينات والستينيات. فإن استدعاء هذه القيم ثانية مع منتصف السبعينيات لم يتسنفر أية مقاومة تذكر، اللهم إلا من بعض الجماعات الناصرية والماركسية. خاصة أن المرحلة الناصرية شهدت كبوة في نهاية الستينيات هبطت بمعدلات النمو إلى 2.5%

بالسالب، وهو ما يعني في الحقيقة تراجعًا. خاصة أن النظام السياسي الجديد – الذى بدأ مع بداية السبعينيات - صور الليبرالية، حينئذ، باعتبارها المنقذ. في سياق إجتماعى أصبح البشر المنتمون لشرائح الطبقة الوسطي والدنيا، يعانون فيه من ظروف معيشية صعبة، إضافة إلى أن القيم الإسلامية وهي القيم القاعدية في المجتمع لا تتناقض جوهريًا مع القيم والتوجهات الليبرالية.

وإذا كانت القيم الليبرالية قد تدفقت على المجتمع من خلال سياسات الانفتاح الاقتصادى وإستهدفت إعادة بناء المجتمع، حيث إدركت القيادة السياسية حينئذ، أنها الأيديولوجيا الأقوى عالمية حينئذ، فى قيادة التطور الاجتماعى وتحديث المجتمع. فإنه على خلاف فاعلية هذه الأيديولوجيا فى بناء الرأسمالية الغربية، وكذلك بعض المجتمعات الأسيوية، فإنها إنحرفت فى مصر، حيث تحولت إلى مرجعية لفساد إقتصادى وسياسى كبير، خاصة بعد أن وقع تحالف بين الثروة والسلطة. فى إطار هذا الانحراف تمت تصفية العام والحكومى، وإختلست أموال البنوك، وأنتشرت سلوكيات الاحتكار وإستيراد السلع الفاسدة والمسرطنة. كما لعبت دوراً فى غسيل الأول وتجارة المخدرات والاستيلاء على أصول المجتمع المصرى، حيث ساعدتها السلطة التى إنحرفت هى الأخرى فى ذلك.

٣. **منظومة القيم الدينية**: تشكل القيم الدينية المنظومة الثانية التي شكلت المكون الثاني في هذه المرحلة، وإذا كانت بعض عناصر الطبقة المتوسطة قد تعلقت بأستار الدين طلبا للحماية من التوجهات الليبرالية التى دفعت بعض فئات المجتمع إلى القسوة معها، التي بدأت تتحيز لتبرر مصالح الطبقة العليا. فإنه في بداية صدمة التحول بدأت بعض شراذم الطبقة الوسطي تتطرف ببعض قيم الدين، والاستعانة بها للتكيف مع واقع بدأ يشهد سحب امتيازاتها الواحد تلو الآخر، أو لتحتج بها على تحولات غير مواتية لصالحها. ومن ثم فقد حدث هروب إلى الدين على الصعيد الإسلامي والمسيحي على السواء. فأمام سحب الامتيازات كان هناك انسحاب إلى الدين، اتخذ أحيانًا شكل الاحتجاج والعنف والتطرف الذي قامت به بعض الجماعات لعنفها. غير أنه حينما واجهت بعض

الجماعات المتطرفة قمعًا من قبل النظام السياسي، ورفضًا لعنفها من قبل شرائح الطبقة الوسطي الأخرى، والمجتمع بكامله، فإننا نجدها قد اتجهت إلى الالتزام بروح الإسلام المعتدلة. وتعمق التزامها بقيم الدين في مواجهة المتاعب التي بدأت تفرض على نوعية حياتها، بحيث تحولت في سنوات محدودة إلى قيادة نوعية حياة إسلامية. كما اتضح ذلك من اتساع انتشار الحجاب – وليس النقاب – بين النساء وبخاصة طالبات الجامعة من أبناء الطبقة الوسطي، كذلك زيادة التردد على المساجد أو الاتجاه إلى التدرب على قراءة القرآن الكريم وتجويده وحفظه. وهو الأمر الذي وجد استجابة إعلامية من قبل بعض القنوات الفضائية التي تخصصت في البث الإسلامي، وبدأت الدائرة تدور في اتجاه دعم منظومة القيم الإسلامية المعتدلة، بحيث أصبح لها وجودها القوي، الذي من الصعب الخروج عليه أو الوقوف أو العمل في مواجهته.

بيد أن ذلك كان بصورة مؤقتة بالنسبة لبعض جماعات الاسلام السياسى التى تبنت مبدأ التقية الشيعى، حيث تجلى الوجه القبيح لجماعات الاسلام السياسى بعد أن قدم الحدث الثورى الوجوه بدون قناع. حيث وجدنا هذه التيارات المتأسلمة تقود سلوكيات مخالفة للثورة والاسلام معا. فى هذا الإطار نجد أن جماعة الأخوان التى كانت مختفية لفترة طويلة من الزمن وقد ظهرت على السطح، لتنشر تدينا اسلاميا مشوها، يتبنى الكذب والخداع وتسخير الدين فى السياسة وشق عصا المجتمع، وتقويض أساس الأمة المصرية. إلى جانب ذلك سعى السلفيون إلى سحب المجتمع من عصره إلى الماضى، حيث تصورات مريضة، فى خلافة زمانها إنقرض. تأخذ من الدين شكلياته، كإطالة اللحة وحف الشارب وتقصير الثوب، وتعدد الزواج بالنساء، ويستحسن أن يكونوا صغيرات. حيث قدموا بالإضافة إلى جماعة الأخوان للعالم إسلاما مشوها، فجوهر الاسلام الحقيقى يدعو إلى التقدم والطهارة والنقاء وعدم الكذب، وعدم التلون والوفاء بالعهود. يضاف إلى ذلك فصائل إسلامية جهادية ما زالت تفتخر بالقتل والاعتداء، جميعهم أضاع سماحة الدين والاعتراف بالآخر والتعايش معه، والحياة فى العصر، والصراحة والنقاء فى أطهر صورها.

.

على الصعيد المسيحي حدث نفس الأمر تقريبًا، هروب إلى الدين ففيه السلوى من معاناة الحياة ومثلما امتلأت المساجد امتلأت الكنائس كذلك، وبرزت روح المحافظة على طقوس الدين. واستطرادًا لذلك بدأت المؤسسات الدينية تعمق روح الدين عند الكافة، وبدأت كل جماعة تتراجع إلى حدود الالتزام بدينها،وقد كاد ذلك أن يؤدي إلى ظهور الحدود بين الجماعات على أساس الدين، وهدد بحدوث انسحاب نسبي من قيم المواطنة. الأمر الذي أضعف المرجعية المشتركة لحساب المرجعيات المنفصلة. ونتيجة لذلك تفجرت صراعات دينية لا ترجع إلى اختلافات - فاختلافات الدين موجودة طيلة التاريخ، ثم أن أي من هذه الأديان لا يرفض الآخر - الدين بقدر ما ترجع إلى حالة الأزمة التي تتعرض لها الطبقة المتوسطة.

٤. **القيم الناصرية واليسارية:** وهى منظومة قيمية بقيت رواسبها تشكل القاعدة المعنوية للمجتمع، وإذا كانت القيم الناصرية، هى القيم التى تعبر عن ثقافة الطبقة الوسطى، والمناصرة لحقوقها. فإن القيم اليسارية هى القيم والمعانى التى تناصر الفقراء، وتسعى للحفاظ على حقوقهم وبالأخص الطبقة الدنيا التى إتسعت مساحتها. وإذا إفترضنا أن الشرائح المتوسطة والدنيا للطبقة الوسطي إضافة إلى الطبقة الدنيا هى التى تشكل غالبية المجتمع، فإنه من الطبيعى أن تكون القيم والمعانى الناصرية واليسارية، هى القيم القوى فى إصفاء المشروعية لدعاوى هذه الشرائح الطبقية. خاصة أن هذه المنظومات القيمية كالناصرية تعبر عن فترات تاريخية ناصعة وشامخة، ما زال لها وجودها فى الذاكرة المصرية، وأن الثقافة اليسارية، هى التى تدين الفساد والشرائح الطبقية التى تتولى نشرة فى المجتمع.

٥. **الثقافة الاستهلاكية:** تعد هذه الثقافة من المنظومات القيمية التي تخلقت عبر هذه المرحلة، فقد انفتح المجتمع على الصعيد الخارجي، وتدفقت سلع الاستهلاك عبر الأبواب المفتوحة، وبدأت قيم وثقافة الاستهلاك والاسترخاء تنتشر، وترافق ذلك مع سياسات الدولة التي اتجهت إلى الانفتاح السياسي. وارتباطًا بذلك شيدت مدن الاسترخاء والمصيف وليس قلاع أو مدن الصناعة،

وأخـذت الصفـوات تتدفـق باتجـاه الاسـتهلاك، نتيجـة لعجـز الدولـة عـن بنـاء قنـوات الاسـتثمار التـي تسـتوعب مدخـرات المدخـر الصغـير. وقـد تضافـر مـع ذلـك إنتشـار ثقافـة الاسـتهلاك التـي تـولى نشرهـا المهاجـرون إلى مجتمعـات الخليـج. لقـد صهرتهـم حرمانـات الوطـن، وحينـما هاجـروا إلى مجتمعـات أعتـادت ثقافـة الاسـتهلاك، فـإن هـذه الثقافـة بحرارتهـا العاليـة شـكلتهم كمسـتهلكين جـدد لديهـم حالـة مـن الـشره العميـق. وإذا كانـت الدخـول العاليـة والثقافـة الإسـتهلاكية فى مجتمعـات الخليـج، وحرماناتهـم السـابقة هـي المسـئولة عـن توجـه المهاجريـن إلى الاسـتهلاك واعتنـاق ثقافتـة. فـإن هـؤلاء المهاجـرون أو المسـتهلكون الجـدد وقعـت عليهـم مسـئولية نـشر ثقافـة الاسـتهلاك في المجتمـع، لقـد تكالبـت ظـروف عديـدة لتقـضي عـلى ثقافـة الإنتـاج والعمـل التـي لازمـت مرحلـة التحـول الاشـتراكي السـابق، لتحـل محلهـا مرحلـة جديـدة تصبـح فيهـا ثقافـة الاسـتهلاك هـي المرجعيـة الأساسـية للسـلوك.

وإذا كانـت الثقافـة الاسـتهلاكية قـد إزدهـرت بفعـل العمـل فى مجتمعـات الخليـج مـن ناحيـة، وتدفـق الاسـتثمارات التـى سـلبت المجتمـع كل شـئ مـن ناحيـة ثانيـة. فإننـا نجـد أن جملـة هـذه العوامـل، التـى نـشرت رخـاءً زائفـاً، وبـشرت بقيـم الاسـتهلاك بـدأت فى التراجـع، غـير أن شرائح الطبقـة الوسـطي كانـت قـد إعتـادت ثقافـة الاسـتهلاك. وحينـما بـدأت تتـآكل مصـادر تمويـل هـذه الثقافـة، والحفـاظ عـلى قيـم هـذه الثقافـة باقية، بـدأت تظهر عـلى خريطـة المجتمع ثقافـات إنحرافيـة عديـدة. كإنتشـار المخـدرات والجنـس الحـرام والرشـوة، وهى ثقافـات إنحرافية بـدأت تتسـع مسـاحتها فى المجتمـع. وتضافـراً مـع ذلـك إنتـشرت ثقافة الانحراف بمسـاحة واسـعة في فضائنـا الثقـافي، ويرجـع وجودهـا لمتغـيرات عديـدة هـي المسـئولة عـن ذلـك. فى هـذا الإطـار تشـكل ثقافـة المخـدرات المنظومـة الثقافيـة الأولى التـي لهـا وجودها في هـذا النطـاق، ويرجع ذلك مـن ناحيـة لضيـاع المـشروع الاجتماعـي أو القومـي الـذي يسـتنفر الطموحـات ويلهمهـا. فليسـت هنـاك طموحـات تتعلـق بالحـاضر أو المسـتقبل، وفي مثـل هـذا الوضـع المـؤلم تتعمـق الحاجـة إلى الهـروب، حيـث تلعـب الظـروف الاقتصاديـة والسياسـية التـي يمـر بهـا المجتمـع أدوارهـا في تهميـش فئـات اجتماعيـة عديـدة. تفضـل أن تهـرب مـن أوضاعهـا المهمشـة مـن خـلال المخدرات

إلى عـالم اللاوعـي الـذي يتـأكل فيـه الإحسـاس بالتهميـش، ثقافـة التطـرف أيضًـا هـي وليـدة هـذه الحالـة. فحينـما يعجـز بعـض البـشر، بخاصـة مـن ذوي المرجعيـات الدينيـة، عـن إشـباع حاجاتهـم، وحينـما تتصـادم حالـة الـترف الاسـتهلاكي المنحـرف أحيانًـا مـع تقشـف رموزهـم الطاهـرة. فـإن الانسـحاب المتمـرد يكـون طريقهـم الوحيـد، حيـث التعلـق بحرفيـة نصـوص الديـن بـلا تأويـل أو إدراك معتـدل. إضافـة إلى أن التطـرف يكـون عـادة وليـد حالـة الحصـار، وللخـروج مـن الحصـار لابـد مـن العنـف، والعنـف المتطـرف غـير المـبرر في أحيـان كثـيرة. العنـف الـذي يخرجـون بـه عـن الملـة وعـن تسـامح الديـن كـما «تخـرج السـهم مـن الرميـة». ثقافـة الجنـس خـارج إطـار الشرعيـة هـي الحـرام الثالـث الـذي أصبـح يمـلأ حياتنـا، يتدفـق عـلى حيـاة الأسرة مـن الإعـلام الـذي يـصر عـلى فـض براءتهـا وبكارتهـا. ويتدفـق في الشـارع فيصبـح اغتصابًـا وجنسًـا بالقـوة وعنـوة، كـما يصاحـب إنجـاز صفقـات المشروعـات والأعـمال ليسـمى عمولـة. أو يقـضي الشـباب حاجتهـم من خـلال آليـة الـزواج العـرفي خـارج إطـار الشرعيـة، وأحيانًـا يقـع في المنطقـة المقدسـة للمجتمـع ليصبـح زنـا المحـارم.

٦. **منظومـة القيـم الغربيـة تخـترق فضـاء المجتمـع**: في هـذه الفـترة ومـع نهايـة الثمانينيـات وبدايـة التسـعينيات وقـع تطوريـن هامـين، يتمثـل التطـور الأول في ثـورة تكنولوجيـا الإعـلام والمعلومـات، بخاصـة الصـادرة عـن المراكـز الرأسـمالية. بينـما يتمثـل التطـور الثـاني في سـقوط الاتحـاد السـوفيتي وانفـراد الولايـات المتحـدة بالعـالم، باعتبارهـا القـوة الأقـوى في النظـام العالمـي. والتـي بـدأت تنـشر أو تعـولم نمـط نوعيـة حياتهـا والقيـم المرتبطـة بهـذا النمـط، مسـتغلة بذلـك تكنولوجيـا الإعـلام المتقدمـة، التـي تسـاعد منظومتهـا القيميـة عـلى اخـتراق المنظومـات القيميـة والثقافيـة الأخـرى. وقـد سـاعد عـلى ذلـك ضعـف سـيطرة الدولـة القوميـة عـلى فضائهـا الثقـافي، ومـن ثـم فقـد بـدأت العولمـة تدفـع بمنظومـة قيـم ذات طبيعـة خاصـة، تختلـف إلى حـد مـا عـن القيـم الليبراليـة. فهـي منظومـة قيـم تعكـس نوعيـة الحيـاة الأمريكيـة بحلوهـا ومرهـا، وتصطـف عـلى متصـل يتناقـض طرفـاه، حيـث يبـدأ طـرف المتصـل مـن التأكيـد عـلى الحريـة والديموقراطيـة، ويتحـرك باتجـاه التأكيـد عـلى القيـم المتعلقـة

ببعـض الفئـات الاجتماعيـة كالمـرأة والمسـنين والطفولـة. ويسـتمر حتـى الطـرف أو القطـب المقابـل والمناقـض حيـث التأكيـد عـلى القيـم المعنيـة بالـزواج المتشـابه (الرجـل برجـل والمـرأة بامـرأة). إضافـة إلى الترويـج لقيـم الجنـس تحـت مظلـة الحريـة الواسـعة، التـي بلغـت حـد التحـرر مـن الأخـلاق. بعـض هـذه القيـم «المتعلقـة بالحريـة والديموقراطيـة مقبـول بينـما يرفـض البعـض الآخـر مـن هـذه القيـم، الأمـر الـذي يعنـي منظومـة قيميـه غـير مرغـوب فيهـا في فضـاء المجتمـع، ترفضهـا منظومـات القيـم الأخـرى بمـا فيهـا المنظومـة الليبراليـة.

لقـد تدفقـت هـذه القيـم جملـة إلى سـاحة المجتمـع، فقوضـت دعائـم الأسرة فى ظـل دعـاوى النـوع الاجتماعـى، ونـشرت التحـرش، الـذى عـبر عـن صراع بـين ثقافـة مخترقـة تـروج للجنـس، وأخـرى إسـلامية تعـبر عـن الهويـة، وتـرى تقييـد السـلوك الجنـسى وتنظيمـه ودفعـة فى القنـوات الحـلال. وفى الأسرة أنتـشرت قيـم الخيانـة الزوجيـة، سـواء كانـت إفتراضيـة أو واقعيـة. كـما دفعـت إلى كثافـة جرائـم الاغتصـاب، وبلـغ الأمـر ذروتـه فى الاسـتهانة بالمعايـير الأخلاقيـة، حيـث تبـادل الزوجـات. وتحولـت غالبيـة الانحرافـات الاجتماعيـة إلى إنحرافـات أخلاقيـة مركبـة أو متضاعفـة، بحيـث أصبـح ذلـك فى حـد ذاتـه مـؤشراً عـلى ثقافـة تحتـضر. عـلى هـذا النحـو فنحـن فى مواجهـة أزمـة ثقافـة، تعجـز عـن تطويـر مـشروع إجتماعـى لقيـادة المجتمـع بسـبب عـدة عوامـل أساسـية، نذكـر أبرزهـا فيـما يـلى.

١. حيـث يتمثـل العامـل الأول فى تـشرذم بنـاء النخبـة، بإعتبـار أن أعضائهـا ينتمـون إلى المناطـق الرخـوة فى بنـاء الطبقـة المتوسـطة، ومـن ثـم فهـى نخبـة تفتقـد الصلابـة القيميـة والأيديولوجيـة، ومـن ثـم فقـد شـكلت سـاحة لأنتشـار منظومـة القيـم الانتهازيـة.

٢. رغـم أن العقـود السـبعة الأخـيرة شـهدت منظومـات قيميـة عديـدة متجـاورة إلى أن هـذه المنظومـات القيميـة لم تشـكل تراكـما، يمتلـك آليـات التنقيـح والتصحيـح والتطويـر، ومـن ثـم فهـى لم تتفاعـل بحيـث تقـدم منظومـة مـن القيـم والمعـانى التـى تشـكل ثقافـة متكاملـة ومتماسـكة تقـود نحـو تحديـث المجتمـع، بـل كانـت العلاقـة بينهـا ذات طبيعـة صراعيـة فى الغالـب، تضعـف بعضهـا.

٣. أنهـا فى غالبهـا كانـت ذات طبيعـة جامـدة، لم تطـور نفسـها حتـى يكـون فى إمكانهـا التفاعـل مـع ظـروف العـصر ومتطلباتـه، ومـن ثـم ظلـت مجموعـة مـن المعـانى المغتربـة عـن سـياق العـصر، والعاجـزة عـن تحديـث وتنميـة المجتمـع، لأن فاقـد الشـئ لا يعطيـة.

٤. بطبيعـة الحـال، فإننـا إذا تأملنـا هـذه البنيـة الثقافيـة، المفتتـة والعاجـزة عـن مسـايرة روح العـصر، والمتصارعـة مـع بعضهـا البعـض، فسـوف نجـد أنهـا غـير قـادرة عـلى أن تشـكل المعـاني القـادرة عـلي تطويـر وتوجيـه مـشروع إجتماعـى شـامل، يسـعى إلى تنميـة المجتمـع وتحديثـة، وهـو مايعنـي أن الأبعـاد السـابقة تجسـد جوهـر أزمـة الثقافـة والمجتمـع.

ثانياً: النخبة، بعض الحقائق الأساسية

يشـير مفهـوم النخبـة إلى فئـة مـن البـشر المتفوقـين فى مختلـف فـروع النشـاط الإنسـانى (١)، وفى العـادة تشـكل النخبـة أقليـة صغـيرة نسـبيا، وفى بنيتهـا الأساسـية تنقسـم النخبـة مـن الداخـل إلى نخبـة حاكمـة ونخبـة غـير حاكمـة. وتضـم النخبـة الحاكمـة هـؤلاء الذيـن يسـيطرون عـلى السـلطة، ويؤثـرون بدرجـة مباشرة وغـير مباشرة فى تسـيير شـئون الحكومـة. بينـما نعنـى بالنخبـة غـير الحاكمـة هـؤلاء الذيـن يمتلكـون إمكانيـة الادارة لكنهـم لا يشـاركون فى السـلطة بصـورة مبـاشرة أو غـير مبـاشرة (٢). وفى محاولـة التحديـد الدقيـق لمفهـوم النخبـة فى المجتمـع نفـترض أنـه يمكـن أن نمنـح درجـة لـكل فـرد فى أى مجـال مـن مجـالات النشـاط الإنسـانى درجـة، تعـد مـؤشراً لقدرتـه فى مجـال نشـاطه، بطريقـة تشـبه إلى حـد كبـير الدرجـات التـى تمنـح للتلاميذ فى الاختبـارات المدرسـية. مثـال عـلى ذلـك فـإن المحامـى الـذى لديـة كفـاءة عاليـة سـوف يمنـح عـشر درجـات، بينـما يمنـح المحامـى الـذى لم يسـتطيع الحصـول عـلى زبـون درجـة واحـدة، محتفظـين بالدرجـة صفـر للشـخص المعتـوه عقليـا(٣).

والقـول بوجـود نخبـة يعنـى وجـود لا نخبـة أو جماهـير، تشـكل الإطـار الأوسـع الـذى تنتقـى أو تختـار منهـا عنـاصر النخبـة، إرتباطـا بذلـك فإننـا نجـد أن النخبـة ترتبـط عـادة فى بعـض الأبعـاد بالجماهـير، وفى أبعـاد أخـرى تنفصـل عنهـا. فهـى

تتشكل من عناصر من قلب الجماهير لأن هذه الجماهير تشكل الإطار الاجتماعى للنخبة. ومن ثم فهى من خلال تنشئتها الاجتماعية إستوعبت ثقافة وقيم السياق الاجتماعى التى نشأت فى إطاره، حقيقة أن النخبة فى حراكها الاجتماعى الصاعد قد تكتسب وتستوعب قيما جديدة. غير أن القيم التى إستوعبتها من خلال تنشئتها فى إطارها الإجتماعى، تظل هى القيم القاعدية الكامنة، والتى تظل فى أحيان كثيرة لها تأثير عليها، فتضبط سلوكها إن سلبا أو إيجابيا. سلبا بأن تعمل هذه النخبة فى سلوكها بنوع من العناد مع قيمها، فتؤدى سلوكياتها فى المجال العام بما يعنى رفضا لهذه القيم، وهو صراع قيمى يقع فى وعيها الثانوى تنتصر عليه بأن توجه سلوكياتها بمنظومات قيمية إكتسبتها أثناء حراكها الاجتماعى. تختلف عن قيم التنشئة الاجتماعية، التي خضعت لها، وقيم الإطار الاجتماعى الذى نشأت فيه، وفى العادة تكون القيم التى إكتسبتها قوية وفعالها وتلائم صعودها الاجتماعى، وذلك لأنها تقع فى وعيها الاساسى، ومن ثم فهى التى توجة سلوكياتها.

إستناداً إلى ذلك نشير إلى بعض الحقائق الأساسية فيما يتعلق بسلوك النخبة، سواء تجاه الجماهير أو فيما يتصل بالحركات الجماهيرية. وتتمثل الحقيقة الأولى فى تدرج تأثير النخبة، حيث نجد أن ثمة تأثير متبادل بين النخبة والجماهير، فإذا كانت النخبة تنقسم إلى نخبة حاكمة وغير حاكمة، فإننا نجد أن النخبة الحاكمة هى التى تصوغ التوجهات الأيديولوجية التى تعمل فى إطارها الدولة والنظام السياسى. إرتباطا بذلك فإننا لا نجد أن النخبة تشكل كتلة متجانسة، إذا تأملنا بنيتها من الداخل، ومن ثم فإننا نجد أن بنيتها الأيديولوجية غير متماسكة كذلك. وهو ما يعنى أن ذات التباين فى بنية النخبة ينعكس عادة على تباين الجماهير. وهو ما يعنى أننا فى مواجهة بعدين متقاطعين فى علاقة جماعات النخبة ببعضها البعض أو فى علاقتها بالجماهير. فمن ناحية أننا نجد أن ثمة تدرج للنخبة، ينطلق وجوده وتأثيره من النخبة الحاكمة، إلى النخبة غير الحاكمة وإن كانت المؤيدة لها، ثم الجماهير. فى هذه الحالة تعمل النخبة الحاكمة بإتجاه صياغة التوجهات الأيديولوجية للجماهير من خلال النخبة المعاونة غير

الحاكمة، والتى تتجانس معها فى توجهاتها الأيديولوجية وسياساتها. وهى ذات النخبة التى تنقل إهتمامات وشجون الجماهير، حتى يمكن أن تأخذها النخبة الحاكمة فى الاعتبار. فى مقابل ذلك هناك النخبة فى المعارضة والتى تتباين توجهاتها مع توجهات النخبة الحاكمة او النخبة المتحالفة مع السلطة. وهى تعمل هى الأخرى فى إتجاه تدريب الجماهير على أفكار وتوجهات ربما لا تتسق مع توجهات النخبة الحاكمة والنظام السياسى، ومن ثم تكون لها قطاعها الجماهيرى الذى تسيطر عليه. وهو ما يعنى أن حالة تباين أو تجانس النخبة الوسيطة، أو الدائرة الثانية من النخبة تنتقل بطبيعة الحال إلى الجماهير، لتؤسس ذات التباين أو التجانس، وتتعامل فى ذات الوقت مع النظام السياسى أو النخبة الحاكمة بإعتبارها تشكل النخبة المتحالفة أو المعارضة.

وتتصل الحقيقة الثانية بطبيعة علاقة النخبة بإطارها او سياقها الطبقى، ويتصل ذلك بالتحديد بالنخبة المثقفة، التى بدأت تلعب أدواراً سياسية، سواء كانت هى النخبة المؤيدة أو المعارضة. حيث يشير تأمل اوضاع هذه النخبة إلى إنتماء غالبها إلى الطبقة الوسطى التى تتسع خريطة وجودها فى بناء المجتمع، لتصل إلى حدود الطبقة الدنيا الأفقر منها، وإلى حدود الطبقة العليا الأغنى منها. ويشير تأمل بناء هذه الطبقة أنها تضم بداخلها ثلاثة مكونات، حيث يضم المكون الأدنى – الذى يقترب من الطبقة الدنيا – ثقافة ومنظومات قيم الطبقة الدنيا، وهى منظومات قيم لا تعبر عن قيم وأخلاق الطبقة الوسطى، لأنها ثقافة قيم أختلطت بها ثقافة وقيم الطبقة الوسطي مع ثقافة وقيم من هم أدنى منها. فى مقابل ذلك نجد أن المكون الأعلى للطبقة الوسطى، الأقرب من الطبقة العليا، منظوماتها القيمية ليست قومية خالصة كذلك، لأن بعض منظومات الطبقة العليا تسربت إلى أخلاقها أيضا. على خلاف ذلك نجد المكون الذي يتشكل من المنطقة المتوسطة للطبقة الوسطي، وهى المنطقة التى تسيطر فيها منظومات قيم الطبقة الوسطى فى طبيعتها الصلبة والأخلاقية والقوية. لذلك نجد أن المناطق أو الشرائح الأدنى والأعلى للطبقة الوسطى، تشكل المناطق أو البطن الرخوة

لهـذه الطبقـة، حيـث تكـون قيمهـا مهتـزة أو عـلى الأقـل لا تعكـس الأخـلاق الجوهريـة للطبقـة الوسـطى.

فـإذا تأملنـا النخبـة عـلى مرجعيـة الطبقـة الوسـطى، فإننـا سـوف نجـد أننـا أمـام فئتـين مـن عنـاصر النخبـة، فئـة نشـأت فى إطـار الطبقـة الدنيـا أو الشرائـح الدنيـا للطبقـة الوسـطى، وقامـت بحـراك إجتماعـى مـن المنطقـة الدنيـا الرخـوة للطبقـة الوسـطى. حتـى وصلـت إلى المنطقـة الثانيـة الرخـوة العليـا مـن الطبقـة الوسـطى والقريبـة مـن الطبقـة العليـا، ولطـول مسـافة الحـراك، فإننـا نجدهـا قـد ضعفـت لديهـا بقايـا قيـم الطبقـة الوسـطى. خاصـة أنهـا أنتقلـت مـن المنطقـة الدنيـا الضعيفـة ثقافيـا وقيميـا إلى المنطقـة العليـا الضعيفـة ثقافيـا وقيميـا كذلـك، بحيـث نجـد أن هـذه الفئـة قـد تخلـت عـن قيـم الطبقـة الوسـطى الصلبـة، وأحلـت محلهـا قيـما إجتماعيـة تسـاعدها فى الحـراك إلى أعـلي حتـى تقـترب مـن النخبـة الحاكمة. وإسـتناداً إلى قيمهـا الحراكيـة والإنتهازيـة فهـى عـلى إسـتعداد لخدمـة النخبـة الحاكمـة وفـق أى أيديولوجيـا وفى أى إتجـاه. عـلى خـلاف ذلـك نجـد نخبـة المنطقـة الصلبـة للطبقـة الوسـطى، والتـى تضـم شرائـح منطقـة الوسـط، حيـث نجـد أن قيمهـا تظـل قويـة نسـبيا، ومـن ثـم فإننـا نجـد أن سـلوكها السـياسى يلتـزم ببعديـن اساسـيين، الأول أخـلاق الطبقـة الوسـطى، إضافـة إلي مصالـح الطبقـة الوسـطى والشرائـح الطبقيـة الأعـلى والأدنى القريبـة منهـا.

وتتصـل الحقيقـة الثالثـة، بأنـه فى نطـاق المجتمـع الـذى يعـانى قـدراً واضحـاً مـن الاسـتقطاب الطبقـى، فإننـا نجـد أن الطبقـة الوسـطى تخضـع لحالـة مـن الترفيـع أو التقلـص الإجتماعـى، لأن نسـبة كبـيرة مـن أسرهـا تسـاقطت إلى أسـفل، ومـن ثـم تتسـع المنطقـة الرخـوة أسـفل هـذه الطبقـة. وإتسـاقا مـع ذلـك فإننا نجـد أنكماش عـدد أفراد الطبقـة الوسـطى، ونتيجة لذلـك فإننـا نجـد أن الجماعـة الصغـيرة المعـبرة عـن قيـم الطبقـة الوسـطى تتقلـص هـى الأخـرى. وهـو الأمـر الـذى يمكـن أن يحـدث فى مراحـل إنهيـار الطبقـة الوسـطى، الناتـج عـن تـردى آداء النظـام السـياسى وفسـاد المجتمـع. حيـث نجـد أن حجـم هـذه النخبـة السـوية يكـون فى الغالـب محـدودا، إضافـة إلى محدوديـة قدراتهـا عـلى تدريـب الجماهـير وتأهيلهـا، وهـو الأمـر الـذى

ينعكس على موقفها من الاحتجاجات الجماهير. حيث نجد أن النسبة الغالبة لهذه النخبة - لكونها على تحالف مع النظام السياسى - تقف موقفا سلبيا من الاحتجاجات المضادة للنظام السياسى. بينما تقف نخبة الطبقة الوسطى المنتمية للمنطقة الصلبة مؤيدة بصورة إيجابية لإحتجاجات الجماهيرية المضادة للنظام السياسى، وإلى هذه النخبة تنتمى النسبة الغالبة من النخبة الأكاديمية التى تخضع الاحتجاج الاجتماعى والسياسى للدراسة العلمية الموضوعية والدقيقة.

ثالثاً: جماعات النخبة فى عصر الليبرالية الثانية

مع بداية السبعينيات أصبحنا على أبواب تحول جديد، فقد مات الزعيم الاشتراكى، وخلفه رئيس رأى أن التحولات على الصعيد العالمى- هكذا كانت قناعاته – لصالح التوجهات الليبرالية. ومن ثم فقد دفع المجتمع فى طريق التحديث الليبرالى تسانده نخبتين، نخبة رجال الأعمال الذين إنسحبوا من المشاركة فى التجربة الاشتراكية. والنخبة الثقافية والسياسية المشوهة التى تبلورت بنيتها وسلوكياتها الفاسدة فى قلب المرحلة الاشتراكية. ولأنها لم تكون مخلصة بطبيعة تكوينها للمرحلة الاشتراكية، وتعاملت معها بمنطق نفعى، فإننا نجدها قد لعبت دوراً أساسياً فى تأسيس الترسانة القانونية التى ساعدت على إنجاز التحول الليبرالى، الذى بشرت به الزعامة السياسية الجديدة حينئذ. وحتى تتوفر الظروف لنجاح هذه التجربة الليبرالية فقد دعت طبقة رجال الأعمال للمشاركة، الذين أقدموا عليها فى ظل ثلاثة شروط. أول هذه الشروط تعديل البنية القانونية ، حتي تيسر لهم البنية القانونية المعدلة العمل بأمان، حتى يأمنوا تكرار تجربة التأميم الاشتراكية. بينما يتصل الشرط الثانى بضرورة أن تفتح الأبواب أمام الاستثمار الأجنبى، الذى يمكن أن تتشارك معه، وفى الحقيقة تحتمى به. فى حين يتصل الشرط الثالث بسحب الامتيازات التى حصلت عليها الطبقة الوسطى والدنيا فى المرحلة الاشتراكية، بإعتبار أن هذه حقوق سحبت منها. وقد إستجابت الزعامة السياسية لهذه الشروط، لأنها كانت تبحث عن إستكمال شرعية ناقصة، ولأنها غيرت تحالفها على الصعيد العالمى، فأصبحت أكثر إرتباطا بالقوى الليبرالية. وبرغم إنتماء الزعامة السياسية حينئذ للشريحة

الدنيـا مـن الطبقـة الوسـطى إلا أنهـا تخلـت عـن سـياقها الاجتماعـى والطبقـى (٤) وربطـت نفسـها بالطبقـة العليـا ونوعيـة حياتهـا.

غـير أن القـدر لم يمهـل هـذه الزعامـة كثـيراً فقـد تـم الإجهـاز عليهـا برصاصـة إنطلقـت مـن إحـدى فصائـل التيـار الإسـلامى، التـى إعتمـدت العنـف والإغتيـال أسـلوبا فى المواجـة مـع القـوى الأخـرى بمـا فيهـا النظـام السـياسى ذاتـه. وفى عـام ١٩٨٠ قتـل الزعيـم اليـبرالى وتـولى الأمـر زعيـم جديـد مـن داخـل عباءتـه، هـو أيضـا مـن أبنـاء المنطقـة الرخـوة للطبقـة الوسـطى. يعـانى مـن مـرض إنفصـال النخبـة عـن الجماهـير، حتـى يقـال أنـه لم يـزر قريتـة، منـذ أن غادرهـا سـوى مرتـين. وقـد كان مـن الطبيعـى أن يكـون تحالفـة مـع نخبـة مـن رجـال المـال والاقتصـاد، وأن تلتـف حولـه بالإضافـة إلى ذلـك عنـاصر نخبـة تـربى أغلبهـا فى ظل الاشـتراكية غـير أنها لم تسـتوعب أيـا مـن قيمهـا. وتدريجيـا سـيطر عـلى النظـام السـياسى تحالـف فاسـد بـين نخبـة إقتصاديـة فاسـدة، ونخبـة سياسـية أكـثر فسـادا، أو تمتلـك القابليـة لذلـك، إلى جانـب نخبـة ثقافيـة إنتهازيـة قـادرة عـلى تبريـر أى شئ . وإذا كانـت هـذه النخـب قـد سـيطرت عـلى مقـدرات المجتمـع فى الحـاضر، فقـد رأت تأمـين ذلـك فى المسـتقبل، مـن خـلال طـرح مـشروع التوريـث، الـذى أصبـح لـه رواجـه فى الفضـاء العـربى. فى هـذا السـياق تـردت الأوضـاع الاجتماعيـة والاقتصاديـة، حتـى تجـاوز عـدد السـكان تحـت خـط الفقـر نحـو ٥٠٪، وتزايـدت مسـاحات العشـوائيات وإنتـشر الفسـاد، حتـى إحتلـت مـصر مكانـة متقدمـة فيـه حسـبما تشـير التقاريـر العالميـة (٥). وتركـزت السـلطة، وهمـش المجتمـع والنخـب المخلصـة، وأصبـح النظـام السـياسى يعـانى مـن تركـز السـلطة وإهتـزاز تـوازن بنـاء القـوة، وفى هـذا السـياق تبلـورت خريطـة جديـدة للنخبـة الاجتماعيـة.

ويشـكل رجـال الأعـمال النخبـة الأبـرز فى هـذه المرحلـة، لأنهـا التـى تقـوم بعمليـة التحديـث فى زمـن يشـهد عجـز الدولـة وتراجعهـا، غـير أن هـذه النخبـة برغـم وجودهـا البـارز لم تكـن تمتلـك مشروعـاً إجتماعيـا ،كذلـك الـذى إمتلكتـه البرجوازيـة الغربيـة وطـورت عـلى أساسـه النظـام الرأسـمالى فى الغـرب (٦). وذلـك يرجـع إلى أن تشـكلها كنخبـة إقتصاديـة، أصيـب بنـوع مـن التشـوة حـول مصـدر رؤوس

أموالها، إضافة إلى أنها لا تمتلك منظومة قيم ومعانى رجال الأعمال، وليست لديها أية معانى للمسئولية الاجتماعية. هدفهم الربح وبآيه وسيلة، حتى لوكانت رشوة النخبة السياسية، التى عمدت إلى التحالف أو التداخل معها فى شراكات إقتصادية لإستغلال المجتمع. فى هذا السياق تمكنت هذه النخبة من السيطرة أيضا على التنظيم السياسى لهذه المرحلة، وهو «الحزب الوطنى» حتى أصبحوا هم قادته. كما كانوا هم الذين يشكلون بنية وفاعلية المؤسسات السيادية كمجلس الشعب والشورى، إضافة إلى سيطرتهم على الإعلام، من خلال إمتلاك المحطات والقنوات الفضائية. كما قامت بتوظيف قطاع كبير من النخبة الثقافية ليكونوا أبواقها وحملة مباخرها. وقد كانت النخبة السياسية الفاعل الثانى فى هذه المرحلة، وهى النخبة التى تشكلت بالأساس من أعضاء «الحزب الوطنى» بالتحديد. بخاصة أعضاء الأمانة العليا، وأعضاء لجنة السياسات، وغالب أعضاء مجلسى الشعب والشورى، يضاف إلى ذلك القيادات الحزبية للأحزاب التى يقال أنها معارضه. والمدهش فى الأمر أنه بينما كانت أحزاب الليبرالية الأولى تشكل قيادة أو معارضة حقيقية فى زمانها (٧)، فإن النخبة السياسية للأحزاب المعارضة حينئذ لم تشكل معارضة حقيقية. وإنما شكلت تمثيل مسرحى للمعارضة فى أحيان كثيرة لتستكمل بها المسرحية الهزلية جملة أركانها، لقد كانت هذه النخبة منفصلة عن الجماهير، تسعى لتحقيق مصالحها، وممارستها للسياسة كانت لحماية هذه المصالح، وبغض النظر عن كونها، أحزاب يسارية أو ليبرالية، فالكل فى الهم سواء.

وتشكل نخبة تيار الإسلام السياسى النخبة التى كان لها حضورها على ساحة النخب الاجتماعية لهذه المرحلة، وتشغل جماعة الأخوان المسلمين موضع العمود الفقرى لهذا التيار، إضافة إلى جماعات عديدة إهتمت بالسلوك الدعوى فى هذه المرحلة، إتقاء لعدوانية النظام السياسى، أو لأنها كانت على قناعة بذلك. ونظراً لأن جماعة الأخوان المسلمين هى القوة التى كان لها وجودها الحقيقى والمنظم فى الشارع المصرى، ونظراً لتاريخها المعادى للتوجهات الإشتراكية والليبرالية على السواء. وإستنادا إلى تفكيرها التكتيكي. فقد

رأى النظام السياسى والحزب الحاكم أن يدفن رأسة فى الرمال، ويسميها «الجماعة المحظورة» معتقداً بذلك أنه قد الغى وجودها الذى لا يفيق عليه إلا فى أيام الانتخابات أيا كانت طبيعتها. وهى بدورها إستغلت مناخ الديموقراطية الشكلية، التى طرحها النظام السياسى ليجمل وجهة أمام العالم، فضاعفت من جهودها ووسائلها فى الالتحام بالشارع الفقير، إضافة إلي أنها تغلغلت تدريجيا في تنظيمات المجتمع المدنى. وقد بدأت فى ذات الوقت تطور بعض جوانب مرجعيتها الإسلامية ولو ظاهريا بمنطق التقية الشيعية، حتى تتواءم مع إستحقاقات النظام العالمى. كتطوير رؤيتها فيما يتعلق بحقوق الإنسان والديموقراطية، والحدود الإسلامية. وذلك حتى تصبح مقبولة لبعض أطياف الشارع، غير المتفق معها فى الداخل، وحتى تلقى قبولاً على الصعيد الإقليمى والعالمى، لو أنها كانت تعتقد بغير ذلك (٨).

وتعتبر النخبة المثقفة التى تضم خليطا من بعض أساتذة الجامعات ورجال الإعلام وبعض المفكرين غير الملتزمين برؤية أو أيديولوجية أو نموذج مجتمع، هي النخبة التي لديها التزام دائم وقابلية للعمل دائماً لمن يدفع، سواء كان الدفع معنوى كإتاحة الفرصة لمنصب أو لكسب مادى مباشر. أقلام أعضاء هذه النخبة مشرعة دائماً للتبرير، أو إضفاء المعقولية والمشروعية على سياسات النظام السياسى. غالبية أعضاء هذه النخبة تلتحق بأمانة الحزب الوطنى أو مجلس الشعب والشورى أو لجنة السياسات (٩)، هم كما أشرت من أبناء البطن الرخوة أدنى الطبقة الوسطى. إذا تأملنا حالة هذه النخبة فسوف نجد مفارقات تثير الضحك، الذى قد يسلم إلى البكاء، فأغلب أعضاء هذه النخبة تربوا فى السياق الاشتراكى، غير أنهم خدموا وصفقوا بإخلاص لليبرالية المشوهة. وهم قد قاموا بحراك تعليمى فى المرحلة الاشتراكية، وسعوا لإستكماله بحراك سياسى فى المرحلة الليبرالية، فقد كانوا من مداحين الاشتراكية فأصبحوا مداحين لليبرالية بلا حرج. إنتهازيون لديهم قدرة عبقرية فذة على اللعب بالأيديولوجيا والقيم على السواء. لم تخلص هذه النخبة للأيديولوجيا أو النخبة الليبرالية التى منحتها بعضا من فتات مائدة السادة، كما لم تخلص للإشتراكية التى منحتها وجودها

كأعضاء فى النخبة. منطقها نفعى وأنانى بحت، تجدها دائما حينما تكون مصالحها، ويصدق عليهم قول القائل «أن فى مصر مثقفين على أستعداد لسلخ جلود بطون أمهاتهم، يصنعون منها طبولاً يدقون عليها لأى سلطان»، هم كذلك دائماً .

بالإضافة إلى ذلك توجد النخبة الوطنية المخلصة التى ناضلت فى الثلاثينيات والأربعينيات حتى قامت ثورة ١٩٥٢، وبرغم أنها اختلفت مع النخبة الثورية لأنها حادت عن الاستحقاق الديموقراطى، الذى طالبت بضرورته. غير أنها دعمت ذات النخبة الثورية حينما رأت أن تأكيد العدل الاجتماعى للفئات التى إستبعدها النظام السابق على الثورة، يشكل تعويضا حتى تصبح الظروف مواتية. وحينما وقع التحول الليبرالى مع بداية السبعينيات، ظلت حتى ثورة يناير تقف موقف النقد والمعارضة، تقدم النصيحة المخلصة إذا سمحت الظروف بذلك. غير أن أذن السلطة الحاكمة فى هذه الفترة تعودت على التواء الصوت الانتهازى، ولم تعتد إستقامة الصوت الشفاف الذى يسعى للحفاظ على مصالح الوطن. ظلوا يكتبون ويلحون فى طلب الإصلاح، يتعاطفون مع دعوات الإصلاح أيا كان مصدرها، غير أن النخبة السياسية والاقتصادية كانت تقف عقبة وحجر عثرة. فى هذا السياق الآسن عاشوا مصابين بخيبة أمل وتوقع متفائل فى ذات الوقت بمجىء حال غير الحال. قنع أفراد هذه النخبة بالعزلة، ففى أيام الفتنة يكون الاعتزال أفضل، وأكتفوا بأن يسعى كل عضو فى هذه النخبة، بإتجاه تطوير النطاق الضيق الذى يقف فيه، على أمل أن يؤدى التئام النطاقات الضيقة، مع بعضها البعض إلى تشكيل إتساع يحتوى المجتمع فى جملته (١٠). أعضاء هذه النخبة صابرون يتضرعون بالرجاء إلى الله على السماء أن تمطر إصلاحاً، برغم أنهم على يقين بأن السماء لا تمطر من ذاتها إصلاحاً ، ولا حتى ذهبا ولا فضة، لأنهم أخبروا بالمقدس «أن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم».

وقد كان من الطبيعى أن تتفاعل كل هذه الفواعل على ساحة التفاعل الديموقراطى، الذى يلح عليه عالمنا الذى تؤكد شعارات ثقافته، على الديموقراطية

وحقـوق الإنسـان. وفى عـصر الفضـاءات المفتوحـة وثـورة الاتصـال وتكنولوجيـا المعلومـات، بـرزت ضغـوط مـن الداخـل كذلـك، مـن أجـل الاصـلاح والديموقراطيـة وحقـوق الإنسـان، التـى أصبحـت بفضـل تنظيـمات المجتمـع المـدنى مطلـب جماهـيري(١١). عـلى خـلاف ذلـك كان للنخبـة السياسـية والاقتصاديـة الفاسـدة، مطلـب ملـح وضاغـط تقاطـع مـع الضغـوط السـابقة، يتمثـل إسـتمرار وجودهـا وسـطوتها، مـن خـلال طـرح مسـألة التوريـث، التـى تتناقـض مـع الضغـوط بإتجـاه الديموقراطيـة. وقـد تمثـل المخـرج مـن هـذا الموقـف المعضـل فى إتفـاق غالبيـة الفواعـل فى إطـاره، عـلى القناعـة بنـوع مـن الديموقراطيـة المزيفـة أو الشـكلية، التـى تتضمـن أن تجـرى إنتخابـات لـكل التنظيـمات الشـعبية «الادارة المحليـة» أو المجالـس السـيادية «مجلـس الشـعب والشـورى». غـير أنـه يتـم تزييفهـا لتـأتى بالعنـاصر التـى يحتاجهـا النظـام السـياسى، وتبـارك التوريـث، وتعمـل بإتجـاه تجسـيده. إلى جانـب ذلـك كانـت تجـرى الإنتخابـات الداخليـة لتجديـد بنيـة الحـزب الوطنـى، للتخلـص مـن العنـاصر التـى كشـفت سـوءاتها وعـدم إخلاصهـا لمـا هـو زائـف وعـارض، لنـأتى بـدلا منهـا بالعنـاصر الأسـوأ، التـى لم تـدرك بعـد عوراتهـا. ليـس ذلـك فقـط بـل بـاشر أعضـاء الحـزب الوطنـى أسـلوبا للترشـيح والانتقـاء، كل منهـم يرشـح للحـزب أو للجنـة السياسـات إثنـين أو ثلاثـة شريطـة أن يتوسـم فيهـم قابليـة الفسـاد. ولمـا كانـت الديموقراطيـة تحتـاج معارضـة، فقـد رأت هـذه النخبـة لا بـأس!! مـن أن نوافـق ونختـار معارضـة هزيلـة ومدجنـة تحـدد نخبـة الحـزب الوطنـى بدقـة طبيعـة أدوارهـا. ولا بـأس أن يعقـد المؤتمـر السـنوى للحـزب ، نتحـدث فيـه عـن الديموقراطيـة، وعـن حقـوق الإنسـان، بينـما اليـد الأمنيـة مطلقـة تقطـف كل يـوم مـن «النخبـة المعارضـة» ومـن كل المجتمـع كل الأعنـاق التـى يحـين قطافهـا، لمجـرد أن لديهـا قابليـة فضـح الفسـاد أو معارضـة التوريـث. ومـن المدهـش فى الأمـر أن النخبـة المثقفـة هـى التـى سـارت بإرادتهـا فى هـذا الركـب، تـروج لوقـوع معـدلات نمـو عاليـة، وبإصـلاح الفسـاد، ولم تنـسى إمتـداح ذكاء وصلاحيـة الوريـث للرئاسـة. إلى جانـب أنهـا شـاركت الأجهـزة الأمنيـة فى قتـل الممارسـات الديموقراطيـة فى الجامعـة والمجتمـع، وبلـغ الفسـاد والتزييـف ذروتـه فى إنتخابـات مجلـس الشـعب ٢٠١٠ التـى شـكلت القشـاه التـى قصمـت ظهـر البعـير.

رابعاً: فى ٢٥ يناير ثورة جديدة ونخب قديمة

فى مواجهة الفساد الذى إتسعت مساحته حتى طالت كل تنظيمات المجتمع، إضافة إلى الإخلال بحقوق الإنسان، إلى جانب الأزمات الدورية والمستمرة التى أصبح يواجهها النظام، إضافة إلي الدور الذى لعبه الإعلام المعارض. كان من الضرورى أن يتراكم التوتر فى فضاء المجتمع بسبب الظروف التى أشرنا إليها إضافة إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التى تعيش فى ظلها الجماهير، وتقود في إطارها نوعية حياة تعسة. بدأ الجميع يدرك مساحة الفساد التى إتسعت لتطول كل شئ، كما إتجهت النخبة الموالية للنظام السياسى، والتى تشكل جوهر بنيته إلي الانفصال عن الجماهير، لم تثق في هذه النخبة الفاسدة والانتهازية، وإلي ظهرت فى عيون شعبها بطبيعة إنتهازية ومنافقة. بيد أنه إذا كانت الثورة قد تأخرت بسبب إعتياد الجماهير على الثقافة الدكتاتورية لطول مدة الحكم، أو لأن النظام السياسى نجح فى دفع البشر إلى الإهتمام بالقضايا اليومية الصغيرة «كرغيف الخبز، أو أسطوانة البوتاجاز، أو البنزين ٨٠، أو السولار» وغير ذلك من إحتياجات الحياة اليومية. أو لأن الإعلام أخذ يلعب دور المخدر حينئذ، من خلال ترويجه لحاضر ومستقبل متفائل، سوف يأتى بالخير للمجتمع. في مثل هذه الظروف كانت الجماهير تعيش فى حالة من التكيف الفائض المستند إلى الخداع والقهر الفائض كذلك (١٢) فى هذا السياق كانت العواطف الثورية تنمو ببطئ وثقة.

فى هذا الظلام الدامس بدأت تباشير الثورة تظهر على موجات متتابعة، حيث تمثلت الموجة الأولى فى جملة من الحركات السياسية، أبرزها حركة «كفاية»، التي ظهرت إلى جانب حركات مناظرة أبرزها حركة «شايفنكو» وحركة «لا للتوريث» و«حركة٩ مارس»، ثم «حركة ٦ إبريل». بالإضافة إلى جماعة المدونين وأصحاب صفحات الفيس بوك. وقد إتضحت أهمية هذه الحركات فى كونها قد لعبت دوراً محوريا فى تطوير وعى المثقفين والجماهير فى المجتمع، يضاف إلى ذلك أن الإدانه العالمية للمواجهة الأمنية لهذه الحركات، شكلت حصاراً لأجهزة الأمن حرمها من أن تنطلق لمواجهة هذه الاحتجاجات. وقد

تمثلت الوظيفة الهامة التى أنجزتها هذه الحركات فى أنها أسست إعتيادا لدى الشارع المصرى، بإمكانية المواجهة مع النظام السياسى وجهازه الأمنى. وتلى ذلك الموجة الثانية وكانت ذات طبيعة عمالية بالأساس تفجرت فى سياق تجمعات عمالية كبيرة كعمال المحلة الكبرى، إضافة إلى عمال بعض المصانع فى الوجة البحرى وفى صعيد مصر(١٣). وقد دفع ذلك إلى إحتجاجات شعبية وفلاحية كثيرة، كالإحتجاجات التى تفجرت فى مواجهة بناء مصنع «أجريوم» أو التى قام بها الفلاحون بسبب نقص المياه أو بسبب بعض حوادث الطرق. ثم جاءت الاحتجاجات الفئوية أو لنقل الاحتجاجات المهنية، التى قررت أن يكون إحتجاجها فى مناطق وأرصفة المؤسسات السيادية كمجلس الشعب. بحيث لعبت هذه الإحتجاجات دوراً محوريا فى كسر حاجز الخوف عند الجماهير، وإستكمال إسترداد الوعى لشرائح عريضة فى المجتمع. يضاف إلى ذلك جماعة المدونين وأصحاب صفحات الفيس بوك الذين لعبوا دوراً محوريا فى نقد النظام السياسى وأجهزته الأمنية، وطوروا بذلك وعى شرائح واسعة من الجماهير، وهم الذين دفعوا المجتمع إلى أعتاب الثورة (١٤).

وإذا كان إبداع الثورة أنها بدأت من المجتمع الإفتراضى، فقد كان مقدراً عليها حتما أن تنزل إلى الواقع وتتحرك على ثراه، حيث تتقابل براءة الشباب مع قسوة الشيوخ وعنادهم والتوائهم، على ساحات ميادين التحرير فى مصر. وقد تضافر مع ذلك تدفق الشعب بلا خوف فى موجات متتابعة، بداية بشباب التدوين والفيس بوك ثم شباب الطبقة الوسطى، ثم شباب الأحياء الشعبية والعشوائيات ثم الشعب بكاملة. حيث رفع الجميع شعار المطالبة بالحرية والعدل والكرامة، وهى حالات إفتقدها الإنسان المصرى فى المرحلة السابقة. فى هذه الحالة سقط النظام السياسى بعد أن أدرك أنه لا فائدة من إستجداء البقاء، وتلاشى جهازه الأمنى، وبقى الجيش بقيادة «المجلس العسكرى» هو الذى يتولى حراسة الثورة ورعايتها، وأن كان على ذلك إختلاف. فى هذا الإطار نطرح سؤالا حول طبيعة النخبة وسلوكها على ساحة التحول الديموقراطى للمجتمع، حيث كان للنخبة فى هذه المرحلة خريطتها كذلك.

إرتباطا بذلك تبرز حقيقة أنه حينما قامت ثورة ٢٥ يناير، لم تجد النخبة

التـى كان مـن الممكـن أن تؤسـس تنويـراً لهـا، يسـبق الثـورة ويسـتنفر وعـى المجتمـع بـضرورة مسـاندة الثـورة، أو يعمـل عـلى إنـارة طريـق المسـتقبل أمـام هـذه الثـورة. أتصـالا بذلـك بـرزت حقيقـة الخطيئـة الكـبرى، الـذى إرتكبهـا النظـام السـابق، والتـى تتمثـل فى تجريـف العقـل المـصرى والقضـاء عـلى النخبـة الواعيـة والمثقفـة والمسـتنيرة. لقـد كان النظـام السياسى السـابق يسـعى بإتجـاه التخلـص مـن أهـم مميـزات وقـدرات الإنسـان المـصرى، وهـى الوعـى فى الفكـر والثقافـة. فى هـذه السـنوات العجـاف تـلاشى دور النخبـة الثقافيـة وإنقسـمت إلى طوائـف، وفصائـل وربمـا قبائـل. البعـض – كـما أشرت – أنضـم طواعيـة إلى حظـيرة الدولـة، بينـما شـارك البعـض الآخـر فى صفقـات مـع رجـال الأعـمال، وهنـاك مـن رقـص عـلى الحبـال، مـا بـين السـعى لإرضـاء السـلطة، ومحاولـة إسـتقطاب الشـارع المـصرى فى ذات الوقـت(١٥). وحينـما قامـت ثـورة ٢٥ ينايـر فتـش عقلهـا الجمعـى عـن النخبـة، وإكتشـف الخسـارة الفادحـة، فقـد صـارت النخبـة أطـلالاً حيـث لا تأثـير لهـا ولا دور ولا قيـادة.

وإذا كان للنخبـة الثقافيـة والاجتماعيـة والسياسـية حضورهـا فى دعـم ثـورة ١٩٥٢، برغـم إنتهـاك الكثـير مـن مصالحهـا، وإختلافهـا مـع الثـورة حينئـذ حـول قضايـا محوريـة كقضيـة الديموقراطيـة. فـإن ميـدان التحريـر في ينايـر ٢٠١١ لم يشـهد حضـور النظـير المعـاصر لهـذه النخبـة، وبديـلاً لذلـك حـضرت عنـاصر النخبـة الموالية للنظـام السـابق التـى حاولـت أن ترتـدى ثيـاب الثـورة. ولأن هـذه النخبـة لم تكـن ثوريـة فقـد هرولـت للحصـول عـلى قضمـة فـم مـن كعكـة الثـورة، فإنقسـمت مبكـراً عـلى نفسـها وتعاركـت، لأن كل منهـا يحـاول جـذب المجتمـع إلى مرجعيتـه، دينيـة كانـت أم علمانيـة. وحتـى يثبـت أعضاؤهـا وجودهـم عـلي السـاحة أقامـوا معـارك كلاميـة طاحنـة، بعيـدة عـن إحتياجـات الشـارع المـصرى، بـل إننـا لاحظنـا أن البعـض منهـم حـاول إختطـاف الثـورة مـن شـبابها. لم يخجلـوا مـن إعـلان ولائهـم للثـورة - رغـم أن الجميـع يشـهد عـلى ولائهـم الـذى إشـهروه تأييـدا لنظـام سـياسى سـابق، متبلـد وفـاشى عـلى مـدى ثلاثـين عامـا (١٦)- دون أن يصيبهـم الإرهـاق، مـا دامـت مصالحهـم ومنافعهـم تأخـذ طريقهـا إلى التحقيـق.

وإذا كانـــت النخبـــة المصريـــة قـــد شـــكلت فى المـــاضى مدرســـة للوطنيـــة التـــى

تـربى فيهـا أبنـاء الوطـن الواحـد، دون النظـر إلى آيـة إعتبـارات دينيـة أو جغرافيـة أو عرقيـة، فإننا وجدنـا أن هـذه النخبـة هـى التـى حافظـت عـلى تماسـك المجتمـع وعـدم تعريضـه للتفكيـك، الـذى قـد يـؤدى بكيانـه. عـلى خـلاف ذلـك نجـد أن النخبـة المعـاصرة التـى بـرز وجودهـا إبـان ثـورة ٢٥ ينايـر، تحـاول أن تلحـق بقطـار الثـورة التـى تجـاوز أحداثهـا، وقدراتهـا بخاصـة فى المراحـل الأولى للثـورة. وإذا كانـت الأزمـات تشـكل التربـة الخصبـة لظهـور وولادة النخـب، تأكيـدا لذلـك أن غالبيـة الأفـكار والـرؤى العظيمـة التـى قدمتهـا النخـب المثقفـة تاريخيـا، دارت أساسـاً حـول تشـخيص المشـكلات التـى تظهـر فى سـياق الأزمـات، ومحاولـة تقديـم حلـول لهـا(١٧). فقد حـدث ذلـك فى غالـب الثـورات أو التحـولات التاريخيـة العظيمـة إبتـداء مـن الثـورة الفرنسـية إلى الثـورة الصناعيـة، وحتـى الثـورة الروسـية والصينيـة والمصريـة وغيرهـا مـن الثـورات. حيـث كانـت النخبـة حـاضرة دائمامـع الثـورة تسـعى بفكرهـا إلى إستكشـاف أكـثر المسـارات الآمنـة لتدفـق الفعـل أو الحـدث الثـورى مـن الحـاضر بإتجـاه المسـتقبل.

عـلى خـلاف ذلـك نجـد حـال النخبـة المصريـة، التـى لم تـؤد الـدور المنـوط بهـا، فـأضرت بالتحـول الديموقراطـى والممارسـة الديموقراطيـة، وهـو الـضرر الـذى وقـع بسـبب خطايـا عديـدة. وتتمثـل الخطيئـة الأولى فى أنـه نظـراً لأن النظـام السـياسى عمـل عـلى إسـتتباع النخبـة لمعيتـه مسـتغلا قابليتهـا للفسـاد، فإننـا نجـده قـد عمـق إرتباطهـا بـه، وبالنخبـة الاقتصاديـة، فى مقابـل حصولهـا عـلى العطايـا التـى أخـذت الشـكل المـادى أو إمتيـازات الحصـول عـلى المناصـب. بحيـث كان ذلـك لحسـاب إبتعادهـا عـن الجماهـير، التـى كانـت تعـانى مـن وطـأة الظـروف الاقتصاديـة والقهـر السـياسى، ومـن ثـم فبقـدر مـا كان إقـتراب النخبـة مـن أعـلى المجتمـع وقمتـه، بقـدر إتسـاع الفجـوة بينهـا وبـين الجماهـير. الأمـر الـذى أفقدهـا القـدرة عـلى الاتصـال بهـذه الجماهـير وتدريبهـا عـلى المشـاركة الديموقراطيـة (١٨)، لذلـك إفتقـدت الجماهـير الثقـة فى هـذه النخبـة، التـى ظلـت محـاصرة داخـل إيكلولوجيـا العاصمـة، دون أن يكـون لهـا إمتـداداً وتأثـير خـارج حدودهـا. هكـذا كانـت حـال النخبـة الاجتماعيـة بالمعنـى الواسـع، أى الثقافيـة والسياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة بطبيعـة الحـال. وقـد إزداد الأمـر سـوءاً حينـما سـعت النخبـة الثقافيـة فى هـذه المرحلـة إلى الترويـج

للميول الإصلاحية والديموقراطية للنظام السياسى السابق، والترويج لإحترامه لحقوق الإنسان، فى هذه الحالة أدركت النخبة حينئذ، أنها تكذب على نفسها وتشوه هذه المعانى فى عقل الجماهير.

وقد إزداد الطين بله حينما إستعدى النظام السياسى فصائل النخبة على بعضها البعض، بحيث إنصرفت عن متابعة فساد النظام السياسى وأجنحته وتفرغت للصراع مع بعضها البعض. الأمر الذى دفع جملة فصائل النخبة إلى التخندق تربصا ببعضها البعض، تأكيد لذلك أنه قد قام تحالف بين النخبة اليسارية والليبرالية فى مواجهة نخبة التيار الإسلامى بفصائلة العديدة، بل أن بعضها تحالف مع النظام السياسى ذاته فى مواجهتها (١٩)، وهى بدورها – أى النخبة الاسلامية – تخالفت مع النظام السياسى ذاته . ولذلك عجزت النخبة المصرية عن التوحد والتكاتف مثلما حدث للنخبة الإيرانية فى المرحلة السابقة على الثورة الإيرانية، بل وعجزت عن إتباع أصول الحوار الديموقراطى فى مناقشتها لمختلف قضايا المجال العام. حتى تتمكن من تشكيل رأى عام ضاغط على النظام السياسى السابق، والنخبة الاقتصادية الفاسدة المتضافرة معه. بحيث سجلت النخبة على نفسها العجز عن إدارة حوار ديموقراطى بين مختلف فصائلها وأجنحتها، ومن الطبيعى أن تعجز بطبيعة الحال عن تدريب الجماهير على ضرورة المشاركة السياسية، وتبنى القيم الديموقراطية، ففاقد الشئ لا يعطية.

من الخطايا التى إرتكبتها هذه النخبة أيضا أنها لم تؤد دورها التنويرى لصالح الثورة، وإذا كانت كل ثورة قد إحتاجت إلى تنوير وجدته عند نخبتها المثقفة، وهو التنوير الذى يساعد فى نقد الحاضر وتشريحه، ثم على إنقاض النقد يتم بناء مجتمع المستقبل. فإننا إذا تأملنا أوضاع النخبة المصرية فإننا سوف نجد أنها عجزت عن ذلك، اللهم بإستثناء نفر قليل من النخبة الثقافية، هى التى تولت هذا النقد، فى ظروف من الإدانه الكاملة من قبل كامل النخبة بأطيافها المختلفة. ولعجزها عن آداء هذا الدور، فإننا نجد أنه حينما قام الشباب بثورته، وتمكن من قلب النظام السياسى رأساً على عقب، لم تجد تصورات نخبوية تحدد له إتجاه الحركة نحو المستقبل (٢٠). لذلك ظلت الثورة

لم تـراوح مكانهـا في ميـدان التحريـر، تعقـد المليونيـات المتتابعـة علَّ النخبـة المخلصـة أن تـأتى، وتقـدم الحلـول وتمنحهـم بوصلـة التوجـه والاتجـاه، كـما ترشـد إلى الطريـق الأمثـل، الـذى ينبغـى أن تسـير فيـه الثـورة. بديـلا لذلـك أنشـغلت النخبـة ، كالفـئران الجائعـة والمحـاصرة في مصيـدة ضيقـة، تبحـث عـن بعـض المكاسـب التـى يمكـن أن تحصـل عليهـا مـن كعكـة الثـورة، وفى سـاحة الانتظـار تعرضـت الثـورة لانقضاضـات عديـدة، مـن كل إتجـاه حتـى أنهكـت طاقتهـا.

مـن خطايـا النخبـة التـى بـرزت عـلى سـاحة الثـورة أيضـا تحويـل النخبـة الثـورة إلى مناسـبة كلاميـة، وفجـأة أصبـح أعضـاء النخبـة الذيـن ظلـوا لفـترة طويلـة في ظـل النظـام السـابق صامتـين، نجومـا لبرامـج تلفزيونيـة، كأنمـا تنظيرهـم محاولـة للتطهـر والتكفـير عـن التذنـب أو عـن عجزهـم السـابق. فى هـذا الإطـار إبتدعـوا معـارك دون كيشـوتية، فهـذا يهاجـم «المجلـس العسـكرى» بينـما يمتدحـه فصيـل آخـر، لأنـه الـذى نـاصر الثـورة. فصيـل ينـادى بالدسـتور أولاً، بينـما آخـر يطالـب بالإنتخـاب أولاً، فصيـل يطالـب بالدولـة المدنيـة، وآخـر يطالـب بدولـة دينيـة، فصيـل يطالـب بالمبـادئ فـوق الدسـتورية وآخـر يؤكـد أنـه لا شـئ فـوق الدسـتور (٢١). كل ذلـك وشـباب الثـورة يـصرخ ، فالثـورة تسـلب مـن بـين أيديهـم، والرصـاص وبلطجيـة الاخـوان وفلـول الحـزب الوطنـى تنقـض عليهـم مـن كل إتجـاه، بينـما النخبـة سـعيدة ومشـغولة بحروبهـا الكلاميـة. تحـاول بظهورهـا التليفزيـونى الأنيـق أن تصنـع زعامـة واهيـة، عـلى أشـلاء شـهداء يسـقطون فى كل يـوم وكل سـاعة. وأصبحـت النخبـة بـدلا مـن أن تبيـع إنتهازيتهـا للنظـام السـياسى كـما كان فى السـابق، تـروج لنفسـها وتسـوق ذاتهـا، لصالـح زعامـة تبنيهـا عـلى سـاحة الإعـلام. كل ذلـك يعـبر عـن أنانيـة النخبـة التـى تتناقـض مـع متطلبـات الحـوار الديموقراطـى، الـذى يطـرح للتفاعـل الـرأى والـرأى الآخـر، علَّنـا أن نستكشـف مـن خـلال هـذا التفاعـل الطريـق الـذى ينبغـى أن نسـير فيـه.

خطيئـة أخـرى إرتكبتهـا النخبـة - ومـا أكـثر خطاياهـا - تتمثـل فى الإخـلاص للمرجعيـات أكـثر مـن الإخـلاص للوطـن، وضرورة تحولـه تحـولا ديموقراطيـا، حيـث أصيبـت بعمـى الأحاديـة، التـى تفـرض عليهـا أن تـرى الحقيقـة بعـين واحـدة، أو مـن زاويـة واحـدة. وبـدلا مـن أن نتجـه بعقولنـا وأنظارنـا إلى الوطـن، الـذى ينبغـى

أن يشكل مركز الدائرة والإهتمام بالنسبة لكل فصائل النخبة، إذا بها تولى ظهرها للوطن وتتجه بأنظارها شطر مرجعياتها، التى تشغل هامشا على محيط الدائرة. نخبة المرجعية الدينية يفوق إخلاصها لمرجعيتها، إخلاصها للوطن وإحتياجاته، حتى بلغ الأمر بالبعض الدينى المتطرف، إلى المخاطرة بقصم ظهر الوطن، أخلاصا لمرجعية دينية متطرفة لم يقل بها الدين. فى مقابل ذلك سلوك بعض أصحاب المرجعية العلمانية، الذين يولون وجوهم بالمثل شطر علمانية متطرفة(٢٢)، لا يدركون معها أن العلمانية المعتدلة تتعايش مع الدين، وأن الدين كاللغة والثقافة والجغرافيا جزء من الهوية. وبين التطرف الدينى والتطرف العلمانى، أطياف نخبوية كثيرة، تولى أخلاصها شطر مرجعيتها دون أن يدرك الجميع أن الوطن يتمزق، وأن الديموقراطية التى ثرنا من أجلها تتآكل، وتسقط تحت سنابك دكتاتورية فصائل النخبة. لذلك كفر العامة بالنخبة وأدركت أنها أصبحت عبئا على مسيرة الثورة والوطن، أو هى نفايات بشرية ينبغى التخلص منها.

خامساً: ميدان التحرير، ساحة جديدة ونخب جديدة كذلك

ذلك يدفعنا إلى إستخلاص خريطة النخبة التى ظهرت على ساحة الثورة، بهدف تحديد النخبة التى يحتاجها المجتمع، بيد أننا ونحن نحدد خريطة النخبة الحالية وموقفها من التحول الديموقراطى، نرى أن نحدد ذلك فى ظل أربعة إحداثيات. الإحداثى الأول أننا نعيش فى عالم يؤكد على حقوق الإنسان، وضرورة تبنى التحول الديموقراطى، والعمل وفقا لمنظومات القيم الديموقراطية، والثانى أننا فى مجتمع له مرجعياته التراثية التى يشغل الدين فى كليته مكانه القلب فيها. والثالث أننا نعيش فى نطاق نظام إقليمى، ومن الضرورى ونحن نقيم موقف النخبة أن نحدد طبيعة تفاعلها المحتمل مع الفواعل الإقليمية الأخرى. والرابع أننا مسلمون ومسيحيون، ندرك اننا نحن أصحاب وطن على سواء، وأن أى نخبة ينبغى أن تدرك وتعى هذه الحقيقة، إضافة إلى حقيقة ملحقة بها، تؤكد على ضرورة أن نتعايش. وما دام ذلك ضروريا، فمن الضرورى أن يكون التعايش سلاميا، يقوى النسيج الاجتماعى، الذى يضم بداخله كل طوائف المجتمع. والخامس، أنه من الضرورى أن تكون النخبة هى الأكثر إرتباطا

بالجماهير، وأنه إذا كانت ثمة فجوة بين النخبة والجماهير، فإن النخبة فى هذه الحالة تقف فى المكان الخطأ، إستناداً إلى هذه الإحداثيات، نقيم طبيعة وآداء جماعات النخبة المعاصرة والتى برزت على مساحة الحدث الثورى.

النخبة الأولى هى نخبة الشباب، وتضم هذه النخبة فئات عديدة تنتمى لمختلف شرائح الطبقة الوسطى، وتربت على أخلاقها ومنظوماتها القيمية. رفعت هذه النخبة شعارات الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية، وهى جميعها شعارات ذا طبيعة إنسانية عامة، تعترف بالأخر وتحترمه، بل وتدافع عن حقوقه فيما يتعلق بهذه الأعمدة الثلاث. يضاف إلى هذه النخبة، جملة شباب الأخوان المسلمين، الذين خرجوا على شيوخ الجماعة، أو حاولوا إعادة قراءة مرجعية الجماعة، بالنظر إلى متغيرات العالم المتجدد والمتغير من حولها. يلتحق بهذه الشريحة أيضا الشباب القبطى الذى خرج إلى ميادين التحرير فى مصر، دفاعاً عن مبادئ الثورة، وإستشهادا فى سبيلها رافضا العزلة التى تفرضها الكنيسة على نفسها. كما التحق بهذه الشريحة أيضا جملة شباب الطبقة الوسطى بشرائحها العديدة، إضافة إلى بقية شباب المجتمع من كل السياقات والأطر الاجتماعية. إرتباطا بذلك تميل هذه النخبة إلى التأكيد على قيم المواطنة المتساوية والديموقراطية وإحترام حقوق الإنسان (٢٣). هذه النخبة هى صاحبة الثورة، وهى التى تعمل الأن لصالح التحولات المشرقة التى نتجت عن أحداثها، وحتما سوف ينتصر منطقها، لأن المستقبل بيدها بالأساس، وهى الوحيدة صاحبته.

النخبة الثانية هى النخبة الدينية، وهى ليست طيفاً واحداً وإنما هى أطيافا عديدة على متصل التشدد – الاعتدال، ومن الطبيعى أن يتحقق نجاح هذه النخبة إذا تعمق إدراكها لضرورة التعايش مع التطورات العالمية، فيما يتعلق بتبنى قيم الديموقراطية وحقوق الإنسان. كما أن عليها أن تكون واعية بأن شعبنا متدين، غير أن تدينه معتدل بعيد عن التزمت، لم يعرف تراثه الحدود التى تفصل بين جماعات الأديان. فهناك تاريخ من الثقة والاحترام المتبادل، وأن أى إخلال بهذه المعادلة، سوف يكون مرفوضا على الصعيد الشعبى (٢٤). يضاف إلى ذلك ضرورة أدراكها لأهمية الإنفتاح على الآخر الدينى إتباعاً لقوله

تعالى «إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا أن الله يفصل بينهم يوم القيامة أن الله على كل شئ شهيد» الحج ١٧. وقوله تعالى «قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب والأسباط وما أوتى موسى وعيسى وما أوتى النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون» البقرة. ١٣٦. وأن الانفتاح ينبغى أن يكون فى إطار من التفاعل الديموقراطى، والإحترام المتبادل لحقوق الإنسان وحقوق المواطنة. وهو الأمر الذى ندرك معه أن غالبية النخبة الدينية سوف تميل إليه، تحت ضغط الميراث الدينى الصحيح من ناحية، وضرورة الالتزام بقواعد اللعبة السياسية والديموقراطية من ناحية ثانية. وهى القواعد التى دفعت هذه التيارات إلى المشاركة فى عالم السياسة. كأحزاب،وليس كجماعات دينية، والغيث يبدأ فى العادة بقطرة!!.

وإذا كانت هذه التصورات فيما يتعلق بالنخب الدينية التى شاركت فى الحدث الثورى - ولو فى مرحلة متأخره - بعد أن تحرك قطاره، فإننا نجد أن هذه النخبة بعد إمساكها بالسلطة قد تحولت إلى جماعة فاشية. تسعى إلى إعادة صياغة المجتمع والدولة وفق مرجعيتها، كما اتضح عجزها وضعف كفاءتها، إضافة إلى سلوكها المخادع والتآمرى،. الذي استهدف تفكيك أركان الدولة وشرذمة المجتمع وهي المظاهر التي ميزت سلوكها. الذي عبر عن قناعاتها الخافية أو الكامنة. غير أنه، بعد أمساكها بالسلطة أدرك الشعب أنها تتآمر عليه، بحيث يمكن القول بأن ذلك يشكل بداية جديدة ذات طابع سلبى فى علاقة النخبة الدينية بالمجتمع.

النخبة الثالثة هى النخبة الحزبية، وتتشكل من نخب الأحزاب القديمة - بإستثناء الحزب الوطنى - وقد إستغلت هذه النخبة معارضتها الهشة والمستأنسة فى النظام السابق الثورة. فتحركت بمنطق إنتهازى لتلحق بقطار الثورة، وبلغ بها «العتة» أحيانا، أنها حاولت أن تقود قطار الثورة التى فاجأتها، وهى الآن نخبة محاصرة من أعلى ومن أسفل. فهى محاصرة من أعلى لأن وجهة النظر العالمية والإقليمية تنظر إليها بإعتبارها نخبة ضعيفة عاشت مدجنة فى ظل النظام السابق، ولم تستطع أن تقود تحولا أو إصلاحا ديموقراطيا

حينئذ، ولا هى قد تفاعلت ديموقراطيا بداخلها. ثم أنها محاصرة كذلك من أسفل، من قبل الجماهير التى تدين دورها فى النظام السابق، ومن ثم فتأثيرها الجماهيرى محدود، بدلالة أنصبتها الهزيلة من أصوات ودعم الناخبين فى إنتخابات ٢٠١١(٢٥). ثم أنها أيضا نخبة ملفوظة من القوى الثورية، لأنها تدرك محاولاتها للقفز على الثورة من أجل الحصول على بعض كعكتها، هى نخبة تسعى إلى أن تتفاعل فى الموقف الثورى، بذات منطق قواعد اللعبة السياسية القديمة، لعبة ما قبل الثورة.

بالإضافة إلى ذلك توجد نخبة الأحزاب الشبابية، وهي نخبة تتشكل في غالبها من الشباب الذين فجروا الثورة، وعبَّروا بتحولهم إلى بناء تنظيمات حزبية، أن الحدث الثورى يتجه إلى الإستقرار، وتبنى منطق التغيير التدريجى. أو أنهم إتجهوا إلى العمل السياسى لكى يدعموا الفعل الثورى بفعل سياسى، وليكونوا دائماً حراس ثورتهم فى المؤسسات السيادية للدولة. هذه النخبة هى أمل مصر الحقيقى فى المستقبل، قاموا بصواب وإرتكبوا خطأً، الصواب حينما قاموا بثورتهم فأطاحوا بنظام سياسى جرف كل شئ فى مصر، مواردها ونخبتها وحتي عقولها. والخطأ أنهم ظلوا ماكثين فى ميادين التحرير، كأنما هم قد عشقوا المكان، الذى أطلقوا منه شراره الثورة، وكان الواجب عليهم أن ينتشروا فى ربوع الوطن. يبشرون بأفكار الثورة ويطورون وعى الجماهير بقضايا مجتمعهم، حتى يحولوا الجماهير من كتلة ساكنة، إلى كتلة فاعلة تتحرك بوعى لحماية الثورة. هذا الدور مازال شاغراً ويحتاج إلى أن يملؤه الشباب بثورتهم، حتى يكونوا وشعبهم حراساً يحافظون على الثورة من حيث الفاعلية والاستمرار.

إستناداً إلى ذلك فنحن أمام نخبة جديدة، ما زالت فى مرحلتها الجنينية، تتشكل من قلب أبنية وطبقات النخب القديمة، تعى خبراتها غير أنها لا تعمل وفق توجهاتها. هذه النخبة «تتحلى بفضائل التحرير»، التضحية والإيمان بقضية، الاجتماع حول مطلب السعى إلى التوافق الدائم، الايثار والدعم المتبادل بين الأنا والآخر، والتفانى فى الخدمة العامة.إحترام قيم المجال العام، التفاعل

الإيجابي بين الرجل والمرأة، أو بين المسلم والمسيحي، وكذلك بين الليبرالي واليساري والإسلامي»... هذه النخبة سوفً ترفض الاقصاء، والاتهامات المتبادلة وتحترم التنوع والاختلاف وتؤمن بتداول السلطة» (٢٦) وتحترم الاحتكام للقانون. سوف تنطلق هذه النخبة من قاعدة المواطنة بالأساس، حيث يتساوى كل أبناء الوطن في حزمة الحقوق والواجبات. من الطبيعي أن تعتقد هذه النخبة في التنوع ففي التنوع ثراء، ومن الطبيعي أيضا أن يكون الدين حاضراً لدى أعضاء هذه النخبة المرجوة، غير أن الدين ينبغي أن يصبح مرجعية لبناء الأخلاق. التي تدفع إلى العمل، وترفض الانتهازية، وتؤدي إلى التعاون من أجل قطع دابر الفساد، وتسعى جاهدة لتحديث الوطن والإعلاء من شأنه، كما تؤكد على تماسك الأمة.

المراجع

١. على ليلة، النظرية الإجتماعية المعاصرة، دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٦، ص ٦٨.

٢. نفس المرجع، ص ٤٦٥.

٣. نفس المرجع، ص ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٥.

٤. محمد محمود الامام: الظاهرة الاستعمارية الجديدة ومغزاها بالنسبة للوطن العربى "فى" العولمة والتحولات المجتمعية فى الوطن العربى، مركز البحوث العربية، الجمعية العربية لعلم الاجتماعى "تحرير" عبد الباسط عبد المعطى، مكتبة مدبولى ١٩٩٩، ص ٨٣.

٥. على ليلة: الأمن القومى العربى فى عصر العولمة، تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة، "الكتاب الثانى" مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى ٢٠١١ ص ٢١٣.

٦. جلال أمين: العولمة والدولة "فى" العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية "ندوة" "تحرير" أسامة الغزالى، يونيو ١٩٩٨ ص ص ٤١-٤٢.

٧. على ليلة : العالم الثالث، قضايا ومشكلات، دار الثقافة للطبع والنشر والتوزيع، ١٩٨٥، ص ١٢١.

٨. على ليلة: التيار الإسلامى فى الصحافة المصرية، مركز البحوث الاجتماعية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٣٢.

٩. عبد الحميد الكيالى، جواد الحمد "تحرير" : ثورة ٢٥ يناير المصرية، نيسان إبريل ٢٠١١ تقرير تحليلى ص ١٢.

١٠. على ليلة: محاضرات فى المعرفة والمجتمع، ٢٠٠٧، ص ٧٣.

١١. على ليلة: الأمن القومى العربى فى عصر العولمة، الاصلاح الاجتماعى فى مواجهة العولمه، "الكتاب الثالث" مكتبة الانجلو المصرية ٢٠١١ ص ١١٣.

١٢. عبد الحميد الكيالى، جواد الحمد، مرجع سابق ، ص ٩

١٣. نفس المرجع، ص ١١.

١٤. شباب الثورة وإفلاس النخبة g۷۳g=p//ten.reyanay۵۲.www//:ptth.

١٥. على ليلة: محاضرات فى المعرفة والمجتمع، مرجع سابق ص ٤٣.

١٦. شباب الثورة وإفلاس النخبة، مرجع سابق.

١٧. على ليلة: النظرية الاجتماعية المعاصرة، دراسة لعلاقة الانسان بالمجتمع، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٤، ص ٧.

١٨. على ليلة: الأمن القومى العربى فى عصر العولمة، تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة، مرجع سابق، ص ٩٣.

١٩. على ليلة: المجتمع المدنى العربى، قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، مكتبة الانجلو المصرية، ٢٠٠٦، ص ٢١٣.

٢٠. على ليلة: محاضرات فى المعرفة والمجتمع، مرجع سابق، ص ٣١٢.

٢١. سامح فوزى: النخبة السياسية المتطهرة دائماً /grO.ge-dfC.www//:ptth .٣٩٣/edon

٢٢. محمد عبد القادر: الثورة بين صمت الأغلبية...وثرثرة النخبة؟ gro.lofawla.www//:ptth

٢٣. عبد الحميد الكيالى، جواد الحمد، مرجع سابقن ص ٣.

٢٤. على ليلة: التيار الإسلامى فى الصحافة المصرية، مرجع سابق، ص ١٤٣.

٢٥. محمد عبد القادر، مرجع سابق.

٢٦. سامح فوزى، مرجع سابق.

الفصل الرابع

المسئولية الإجتماعية

تعريف المفهوم وتعيين بنية المتغير

الفصل الرابع

المسئولية الإجتماعية

تعريف المفهوم وتعيين بنية المتغير

تمهيد

من الواضح أننا نعيش فى عصر يشهد ظهور متغيرات وتفاعلات، تساعد على نضج الوعى الإنسانى، بقضايا تقع على الساحة القومية والعالمية على السواء. بحيث تداخلت هذه القضايا والحدود، حتى أصبح من الصعب فصل ما هو قومى عن ما هو عالمى وخارجى. الأمر الذى إنعكس بطبيعة الحال على طبيعة العلاقة بين الإنسان ومجتمعه، أو بين المواطن ودولتة. وفى هذا السياق فإنه إذا كان العالم قد أصبح عالم واحد، أحداثه واحدة تتداخل وتتبادل التأثير. فإلى أين تتجه المسئولية الإجتماعية للفرد خاصة أن بعض حقوقه وإشباعاته بدأت تتحقق بفعل ضغوط قوى خارجية، وأن كان ذلك يحدث على صعيد مجتمعه القومى.

ذلك أن المسئولية الإجتماعية تعيش حالة تحول وضعتها على مفترق طرق، وبفعل ظروف ومتغيرات عديدة، منها إنفتاح المجتمعات على المجتمعات الأخرى فى نطاق النظام العالمى. بحيث لم يعد الوفاء بالمسئوليات الإجتماعية من قبل فاعليها محدد بالحدود القومية والثقافة القومية والمصالح القومية، بل أصبح الفاعل العالمى ممثلا فى القوى العالمية، دول أو مؤسسات، حاضراً ويلعب دوراً اساسياً فى تعين حدود المسئولية الإجتماعية على الصعيد القومى ومدى الوفاء بها.

بالإضافة إلى ذلك فقد تطور وعى المواطن بمعانى المسئولية الإجتماعية على الصعيد القومى، سواء أو فيما يتعلق بمسئوليته الإجتماعية، وفيا يتعلق بالمسئولية الإجتماعية للدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدنى والآخرين عموما. فقد أدرك المواطن أن آداء المسئولية الإجتماعية على الصعيد القومى، ما زال ناقصا وغير مكتملا، كما تمارس مضامينها مختلف الأطراف. ففى نطاق مسئوليته نجد أن المواطن يؤدى – من وجهة نظره – واجباته دون أن يحصل

على حقوقه، وهو يدرك أن الدولة تفرض عليه واجبات دون أن يحصل فى المقابل على الحقوق التى تحقق إشباعاً لحاجاته. بالإضافة إلى ذلك فإن القطاع الخاص ما زال لم يعثر على وعية بمسئوليته الإجتماعية نحو المجتمع، كما يعيش المجتمع المدنى حالة من الترهل الرخو فيما يتعلق بإدراك وأعباء مسئوليته الإجتماعية. وهو الوعى الذى بدأ بدفع المواطن بإتجاه المطالبة بضرورة أن يقوم كل الأطراف بمسئولياتهم الإجتماعية، قد تبدأ المطالبة سلامية وناعمة، غير أنها قد تنتهى بسلوكيات خشنة، حيث تنتشر مظاهر الإحتجاج والرفض على سطح المجتمع. بحيث يمكن إعتبار ذلك فى حد ذاته إرهاصات تدق نواقيس الخطر حتى يضطلع كل طرف بمسئولياته وإلا تآكل الإستقرار الإجتماعى.

لذلك ينبغى إدراك مفهوم المسئولية الإجتماعية بإعتباره كائن حى يتأثر بسياقة المحيط، القومى والعالمى على السواء، ويتفاعل مع المتغيرات التى تتدفق من هذه السياقات. وإذا كان المفهوم هو رمز يشير إلى متغير واقعى، فإننا نستطيع القول بأن متغير المسئولية الإجتماعية لم يكن ابدا متغيرا ثابتا، ولكنه كان دائما مفعم بالحيوية. يتحرك عبر التاريخ، كحقيقة كلية تتكشف تدريجيا عن جوانب أو صور عابرة ومؤقتة، وربما زائفة. وهو ما يعبر عن حوية المفهوم وحيوية المتغير الذى يرمز او يشير إليه. لذلك فإننا نلاحظ أن المفهوم والمتغير الذى يرمز إليه أصبح يواجه ازمة سببها تقصير بعض أطراف المسئولية الإجتماعية عن الوفاء بالتزاماتهم. أو سببها غياب الوعى بحدود ومتطلبات المسئولية الإجتماعية من قبل أطرافا أخرى، ومن ثم ضغطها بإتجاه ضرورة الوفاء بالتزماتها. أو أن هذه الأزمة سببها تدخل أطراف وقوى عالمية وخارجية إتجهت إلي أن تلعب أدواراً على الساحة القومية بعضها يتصل بطبيعة توزيع المسئوليات الإجتماعية. وقد يسر ذلك أن مجتمعات العالم، خاصة مجتمعات الجنوب أصبحت أبوابها وفضاءاتها مفتوحة، بحيث أصبح ما يحدث بداخلها موضع مراقبة ومتابعة عالمية. أو أن هذه الأزمة ترجع إلى ظروف سببت فى بعض الأحيان تراجعا للمسئولية الإجتماعية إلى أسفل، من حدود المجتمع القومى إلى حدود الجماعة الإثنية، أو إنفلاتها فى الإتجاه المضاد إلى أعلى

لتتابع مضامين ذات طبيعة عالمية. غير أنه من طبيعة الأزمة أنها قد تدفع الكائن الإجتماعى على طريق الموت، أو تساعده فى إكتساب المناعة وتحقيق حالة من الصحة والعافية الإجتماعية، وسوف أحاول التعرض الصفحات التالية لهذه الأبعاد جميعا.

أولاً: حول تعريف المسئولية الإجتماعية

يهدف تعريف المفهوم إلى تعيين حدوده، وطبيعة المتغير الذى يشير إليه وفى هذه الحالة فإننا إذا تأملنا غالبية المتغيرات الواقعية، فسوف نجد أنها ليست ثابتة. وذلك يرجع إلى أن مفاهيمنا ما زالت فى حالة تشكل وتبلور لحداثة عمر علومنا الإنسانية والإجتماعية، ونتيجة لذلك فهى لم تصل بعد إلى ترسانة مفاهيمية راسخة، قوية ومتماسكة. ذلك بالإضافة إلى تسارع التغير الإجتماعى الواقعى، وهو التسارع الذى يكشف عن متغيرات جديدة تحتاج إلى الرمزية المفاهيمية، أو يكشف عن جوانب جديدة للمتغير الذى يشير إليه مفهوم معين. وهى التفاعلات التى تسبب حالة من عدم الثبات سواء فيما يتعلق بمصداقية تمثيل أو رمزية المفهوم، أو فيما يتعلق بثبات حدود المتغير الذى يشير إليه المفهوم. وهو الأمر الذى بدأ ينعكس على هيئة فوضى التنظير فى العلوم الإنسانية، حيث إتجه العلم الإجتماعى أخيرا، لكى يصبح مشروعاً ذاتياً وفنيا، بعد أن كان مشروعاً موضوعيا وعلميا. لأن الإتفاق حول المفاهيم الأساسية التى تتعامل بواسطتها النظم العقلية الإنسانية بدأ ينحسر وتضيق دوائرة.

بالإضافة إلى ذلك فنحن إذا تأملنا أوضاع وأنماط المجتمعات الإنسانية، فإننا سوف نجد أنها تخضع لمنطق التكشف، وهو المنطق الذى يؤكد إنه فى كل مرحلة من مراحل التطور الإجتماعى، يتكشف وجه جديد للمجتمع لم يكن معروفا قبل ذلك. وإذا كان علم الإجتماع هو العلم الذى يهتم بظهور وأفول المجتمعات وتغير التكوينات والتفاعلات المرتبطه بذلك. فإننا نجده توازيا مع ذلك يشهد فى كل مرحلة، ظهور جهاز مفاهيمى جديد، يشكل بنية رمزية لمتغيرات جديدة تكشفت فى بناء المجتمع. تأكيداً لذلك أنه فى مرحلة من مراحل تطور العلم الإجتماعى تظهر مفاهيم جديدة ترمز لتكوينات التفاعلات القائمة. بهذا

المنطق تكشفت مفاهيم التطور والإنتشار بفعل القطيعة بين المرجعية الدينية والمرجعية العلمية من ناحية، وبداية التواصل بين الحضارات من ناحية أخرى. بحيث طرحت هذه المرحلة بنية من المفاهيم تتلائم مع التفاعلات الواقعية، حيث طرحت مفاهيم التطور والتقدم والتحلل، والإنتخاب الطبيعى، وتحولات الطاقة والقوة، والإنتشار والتثاقف، والمناطق الثقافية والمركبات الثقافية. وفى مرحلة تالية وبالتحديد فى أعقاب الثورة الفرنسية والصناعية، وقعت تحولات إجتماعية ذات طبيعة درامية، طرحت متغيرات جديدة من ناحية، بالإضافة إلى تحقق تراكم فى ذات الوقت على صعيد التنظير فى العلوم الإنسانية من ناحية ثانية. الأمر الذى دفع إلى ظهور ترسانة جديدة من المفاهيم، ذات علاقة بالتفاعلات الواقعية التى تشير إلى تكشف جوانب أو مساحات جديدة من الحقائق المجتمعية. فى هذه الفترة ظهرت مفاهيم الطبقة الإجتماعية، والتغير الإجتماعى، والتضامن الإجتماعى، والطبقة البرجوازية، وفائض القيمة، إضافة إلى مفاهيم التضامن الآلى والتضامن العضوى والبيروقراطية والكاريزما والنخبة. وفى المرحلة المعاصرة التى نعيشها، حيث برزت فاعلية المجتمع المدنى والقطاع الخاص وتراجع دور الدولة أو المجتمع السياسى. إضافة إلى بروز دور الجماهير وتقدمها من خلال إنتظامها فى تشكيلات إجتماعية مختلفة، إنتقلت إليها بعض مسئولية تطوير مجتمعاتها. إرتباطا بهذا السياق بدأت تظهر الأن مجموعة جديدة من المفاهيم كالمنظمات غير الحكومية، والتنمية المستدامة، والشفافية، والمحاسبية والتشبيك والشراكة. إضافة إلى المسئولية الإجتماعية التى تعد مفهوما نواه لكم كبير من المفاهيم الأخرى (١). بحيث نستطيع القول بأننا نجد أن المفاهيم التى تظهر فى كل مرحلة، ترمز إلى مساحة جديدة من الواقع المتكشف، الذى يتضمن عديد من المتغيرات، التى نتعرف عليها ونتفاعل بشأنها من خلال رموزها. حيث تدفع هذه التفاعلات إلى ظهور ما يمكن أن يسمى بشبكة المفاهيم، التي تناظر شبكة العلاقات الواقعية بين المتغيرات. وفى نطاق هذه الشبكة المفاهيمية نستطيع التمييز بين المفهوم الذى يشكل النواة الصلبة أو مركز الشبكة، وبين جملة المفاهيم التى تقع على دوائر متتابعة إنطلاقا من هذا

المركـز. واعتقـد أن مفهـوم المسـئولية الإجتماعيـة مـن نمـط «مفاهيـم النـواة» الصلبـة أو أن لـه طبيعـة المفهـوم المركـز (٢).

وتتضـح مركزيـة مفهـوم المسـئولية الإجتماعيـة، إسـتنادا إلي عـدة إعتبـارات، الإعتبـار الأول أن هـذا المفهـوم شـكل أحـد المواضـع التـى تفاعلـت بشـأنه مختلـف الإتجاهـات النظريـة، بعـض هـذه الإتجاهـات رأى أن المسـئولية ذات طبيعـة فرديـة بالأسـاس، وإنطلاقـا مـن المسـئولية الفردية تتشـكل المسـئولية الإجتماعيـة. بينـما إدركـت إتجاهـات نظريـة أخـرى المسـئولية الإجتماعيـة بإعتبارهـا ذات جـذور مجتمعيـه بالأسـاس، فالمجتمـع هـو المسـئول عـن تشـكيل المسـئوليات الفرديـة والإجتماعيـة التـى يمكـن أن تـؤدى أدواراً أو وظائـف تؤكـد إسـتمراره وتفـرض عـلى الأفـراد القيـام بهـا. يضـاف إلى ذلـك وجـود بعـض الإتجاهـات النظريـة التـى حاولـت تعيـين المسـئولية الإجتماعيـة بالنظـر إلى مرجعيـات وسـط، كالقـول بالمسـئولية الطبقيـة عـن التغيـير الإجتماعـى كـما تذهـب النظريـة الماركسـية. كـما تتجـلى مركزيـة المفهـوم مـن كونـه يتسـع لينتـشر فى نطـاق نظـم عقليـة عديـدة، كقـول علـم الإجتـماع بالمسـئولية الإجتماعيـة، أو إهتـمام علـم الأخـلاق بالمسـئولية الأخلاقيـة أو إهتـمام القانـون بالمسـئولية الجنائيـة أو المدنيـة. يضـاف إلى ذلـك أن مركزيـة المفهـوم قـد تتجـلى مـن خـلال إمكانيـة أن تلتقـى عـلى سـاحته مختلـف التكوينـات الإجتماعيـة. فى هـذا الإطـار قـد تكـون المسـئولية فرديـة، أو تكـون إجتماعيـة تقـوم بهـا مختلـف جماعـات المجتمـع ومؤسسـاته كالقـول بالمسـئولية الإجتماعيـة لرجـال الأعـمال أو الـشركات، أو القـول بالمسـئولية المجتمعيـة، أى مسـئولية المجتمـع، ويتصاعـد الأمـر حتـى القـول بالمسـئولية العالميـة(٣) عـن بعـض الأحـداث أو الظـروف التـى تتطلـب تكاتـف جهـود مجتمعـات العـالم.

ذلـك يدفعنـا إلى محاولـة تعريـف مفهـوم المسـئولية الإجتماعيـة الـذى طرحـت لـه تعريفـات عديـدة ومـن زوايـا متنوعـة، فمـن الناحيـة اللغويـة تعـرف المسـئولية الإجتماعيـة، بإعتبارهـا تعنـى "أن الإنسـان مسـئول عـن فعـل قـام بـه فى المـاضى وخلـف وراءه آثـاراً معينـة، وهـو الـذى يتحمـل تبعـه هـذه الآثـار والنتائـج" (٤). وإرتباطـا بذلـك يعـرف المعجـم الوسـيط المسـئولية بإعتبارهـا "حـال أو صفـة مـن

يسـأل عـن أمـر تقـع عليـه تبعيتـه، يقـال: أنى بـرئ مـن مسـئولية هـذا العمـل، وتطلـق أخلاقيـاً عـلى إلتـزام الشـخص بمـا يصـدر عنـه قـولاً أو عمـلاً، وتطلـق قانونيـا عـلى الإلتـزام بإصـلاح الخطـأ الواقـع عـلى الغـير طبقـا للقانـون" (٥). وفى هـذا الإطـار فإننـا نجـد أن التعريـف اللغـوى للمسـئولية يجنـح إلى ربطهـا بالفـرد عـادة، إضافـة إلى إبـراز طابعهـا السـلبى والماضـوى. حيـث يـدور الحديـث دائمـاً عـن مسـئولية الفـرد، عـن فعـل وقـع أو عـن خطـأ وقـع، وينبغـى إصلاحـه، إلى جانـب أن التعريـف اللغـوى يجعـل الفـرد هـو مرجعيـة الأفعـال التـى تجسـد المسـئولية الإجتماعيـة.

وإرتباطـا بذلـك يطـرح التنظـير الإجتماعـى تعريفـا للمسـئولية الإجتماعيـة بإعتبارهـا مسـئولية الفـرد عـن أفعالـه حيـال السـلطة الإجتماعيـة، ومـا تمثلـه مـن أعـراف وتقاليـد وعـادات ورأى عـام. وتتميـز هـذه المسـئولية بعـودة السـلطة فيهـا لمرجعيـة المجتمـع والثقافـة ومنظومـات القيـم المتضمنـة فيهـا، وتكـون العـبرة فيهـا بالنتائـج التـى تتحقـق عـلى سـاحة المجتمـع (٦). فى هـذا الإطـار تـدرك المسـئولية الإجتماعيـة بإعتبارهـا مسـئولية أمـام المجتمـع، تحددهـا أعرافـه وتقاليـده وإحتياجاتـه، وهـى تتصـل عـادة بجانـب الواجبـات المرتبطـة بـأدوار الفـرد فى المجتمـع. وهـى الأدوار التـى تـؤدى وظائـف أساسـية لصالـح بنـاء المجتمـع، حيـث يسـتوجب عـدم الوفـاء بهـا العقـاب مـن قبـل المجتمـع، وهـو العقـاب الـذى يبـدأ مخفقـا كاللـوم، وينتهـى إلى إنـزال العقـاب المـادى بالشـخص.

عـلى هـذا النحـو تعـد المسـئولية الإجتماعيـة بنيـة مـن الواجبـات والحقـوق تحـدد السـلوك الـذى ينبغـى أن يطرقـه الفـرد تجـاه المجتمـع. وفى هـذا الإطـار فإننـا نجـد أن المجتمـع وليـس الدولـة أو النظـام السـياسى هـو هـدف ونطـاق فاعليـة المسـئولية الإجتماعيـة. فالمجتمـع يشـكل الإطـار الشـامل الـذى تسـعى كافـة الأطـراف لأداء مسـئولياتها الإجتماعيـة بهـدف تأكيـد بقائـه وإسـتقراره، وفى هـذا النطـاق تعتـبر المسـئولية الإجتماعيـة هـى المفهـوم الشـبكى الشـامل أو النـواة الصلبـة. أو مركـز دائـرة منظومـة المفاهيـم ذات العلاقـة بالمسـئولية الإجتماعيـة، أو هـى المفهـوم الشـامل للمسـئولية بحيـث تعتـبر أنمـاط المسـئوليات الأخـرى تفريعـات منـه. فمثـلا تحتـوى المسـئولية الإجتماعيـة عـلى المسـئولية الأخلاقيـة، التـى يمكـن تعريفهـا بأنهـا الفعـل

الـذى يشـعر القائـم بـه بالإرتيـاح إذا قـام بـه بإعتبـاره واجـب، أو بالنـدم عليـه إذا خالـف فعلـه أمـر هـذا الواجـب. وتشـترط هـذه المسـئولية الفعـل الـذى يميـز بـين الخـير والـشر، وإمتـلاك الفاعـل الحريـة التـى عـلى أساسـها يختـار أحدهـما ويفضلـه عـلى الاخـر. إسـتنادا إلى ذلـك تعـد المسـئولية الأخلاقيـة ذات طبيعـة داخليـة، ولذلـك فهـى لا تحاسـب الفاعـل عـلى نتائـج أفعالـه فحسـب، بـل وعـلى نواياه أيضـا، حتـى وإن لم يقـم الشـخص بفعـل يؤثـر بـه عـلى العـالم الخارجـى. فهـى مسـئولية تسـتند إذا إلى النيـة والسـلطة فيهـا تعـود إلى الضمـير الفـردى الـذى يشـكله المجتمـع (٧).

ويتصـل بذلـك جانـب آخـر للمسـئولية الإجتماعيـة، يتمثـل فى المسـئولية المدنيـة والمسـئولية الجنائيـة، وتحـدد المسـئولية المدنيـة قانونـا، أى بنـص القانـون، وهـى تفـرض عـلى الشـخص إصـلاح مـا أتلفـه، تطبيقـا للمبـدأ الـذى يؤكـد أن مـن أتلـف شـئ فعليـه إصلاحـه. وقـد تتسـع المسـئولية المدنيـة للشـخص لتشـغل مسـاحة كبـيرة، كمسـئولية صاحـب العمـل عـن إسـتثمار وتعظيـم أموالـه، أو مسـئولية رب العائلـة عـن سـلامة ورعايـة أطفالـة الصغـار، وعـن خدمـة ورعايـة حيواناتـه، وأيضـا عـن الحفـاظ عـلى الأشـياء التـى يمتلكهـا، ومسـئولية صاحـب السـيارة عـن خطـأ حـادث وقـع منـه. فى هـذا الإطـار تتغـير شروط المسـئولية المدنيـة بتغـير أوضـاع المجتمـع وتطـوره الحضـارى. عـلى خـلاف ذلـك نجـد أن المسـئولية الجنائيـة تحـدد حالـة الشـخص المسـتحق للعقـاب، بسـبب خروجـه عـن النظـام الأسـاسى للحيـاة المجتمعيـة، والـذى يجـازى عليـه القانـون. وفى حالـة المسـئولية الجنائيـة يجـد الإنسـان نفسـه معرضـا لإصـلاح خطـأ وقـع فيـه، إضافـة إلى تحمـل نتائـج المخالفـة أو الجنحـة أو الجنايـة. وترتبـط المسـئولية الجنائيـة بإنتهـاك عاطفـة قويـة وعميقـة فى النفـس الإنسـانية، تتضمـن شـعوراً واضحـاً بالتوافـق مـع النظـام العـام، خوفـا مـن حكـم شـائن يقـضى عـلى المكانـة الإجتماعيـة للفـرد. وإذا كان القانـون يمثـل الحـد الأدنى مـن الأخـلاق كـما يقـرر علـماء الإجتـماع، أو هـو الأخـلاق فى أدني مسـتوياتها، فـإن هـذا القانـون يقـرر المسـئولية الجنائيـة للكائـن المرتكـب للفعـل متـى توفـرت فيـه شروط الفرديـة الإنسـانية والعقـل والحيـاة والرشـد. وعـلى هـذا النحـو توقـع المسـئولية الجنائيـة عـلى الفـرد العامـل أو الجماعـة، ولا تفـرض عـلى مـن هـو ليـس إنسـانا، ولا عـلى المجنـون أو الطفـل (٨).

وإذا كانت المسئولية الإجتماعية بفرعياتها العديدة، مفروضة على الفرد من خارجه أى من قبل المجتمع وهى معينة له، وتتزايد متطلباتها وتتسع مساحتها كلما شب الإنسان عن الطوق، وكذلك بإكتمال الأدوار الإجتماعية للشخص فإن ذلك يعد معياراً أو مدخلاً لإستكمال مسئوليته الإجتماعية. وفى هذا السياق تتوازى مساحة المسئولية الإجتماعية مع مراحل تحول دوره حياة الإنسان، حيث نجد أن المرحلة الأولى والأخيرة فى حياة الإنسان هى المراحل التى تضيق فى نطاقها المسئولية الإجتماعية. ففى مرحلة الطفولة يتدرب الكائن البشرى على المسئوليات الإجتماعية، وأنماط المسئوليات الأخرى، وتتصاعد معرفته وممارسته لهذه المسئوليات، توازيا مع تصاعد نموه الإجتماعى. حتى يبدأ فى القيام ببعض المسئوليات المحدودة، التى تتوازى مع قدرته على إنجاز بعض الأدوار الإجتماعية، بحيث يستمر ذلك تقريبا حتى منتصف العشرينيات واوائل الثلاثينيات. وإبتداء من هذا الحد العمري تتسع المسئوليات الإجتماعية للإنسان، حتى تبدأ مرحلة أخرى من الإنكماش والتراجع مع بداية مرحلة الكهولة والشيخوخة، حيث يبدأ الفرد فى التخلى عن مسئولياته الإجتماعية الواحدة تلو الأخرى، توازيا مع تخلى الإنسان او إكتمال وفائه بأدواره الإجتماعية (٩).

إرتباطا بذلك فإننا نجد أن المسئولية الإجتماعية تتميز ببعض الخصائص الرئيسية، أول هذه الخصائص أن المسئولية الإجتماعية للفرد تعكس توازن بين التكوين البيلوجى للإنسان والتكوين الإجتماعى. وهو ما يعنى من ناحية أن الإنسان بحكم تكوينه البيلوجى والخلقى مؤهل لأن يتحمل المسئولية الإجتماعية. يؤكد ذلك إمتلاك الإنسان للعقل المدرك والقادر على إدراك المسئولية، بقول تعالى فى ذلك "إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولاً" سورة الأحزاب الآية ٧٢، وهو ما يعنى أن الإنسان كائن مخلوق ومؤهل للقيام بأدوار إجتماعية. ويسمى عالم الإجتماع تالكوت بارسونز Talcott Parsons هذه الحالة بالإستعداد Need-Disposition أى أن الإنسان كائن مخلوق لديه الاستعداد والقابلية لكى يقوم بأدوار ويتحمل مسئوليات إجتماعية. وإستناداً إلى هذا البعد الفطرى

أو الخلقى فى الإنسان، فإنه يكتسب مسئولياته الإجتماعية الواحدة تلو الأخرى من خلال التنشئة الإجتماعية. عبر مؤسسات التنشئة الإجتماعية المختلفة، حيث تؤسس فيه هذه المؤسسات بنية المسئولية الإجتماعية بجوانبها المتعلقة بالواجبات أو الحقوق(١٠). وهو ما يعنى أنه أذا كان النمو الانسانى فى مرحلة الصغر لصالح التكوين البيلوجى، وكذلك فى مرحلة الشيخوخة، فإن مرحلة منتصف العمر هى المرحلة التى يتوازن فيها التكوين البيلوجى والاجتماعى، الأمر الذى يؤهل الانسان للقيام بمسئولياته الاجتماعية.

وتتمثل الخاصية الثانية بتباين المسئوليات الإجتماعية وفقا لمجموعة من المتغيرات الإجتماعية، إرتباطا بذلك تتباين المسئوليات الإجتماعية التى تقوم بها الإناث عن الذكور إستناداً لمتغير النوع. وكذلك تتباين المسئوليات الإجتماعية إستناداً إلى متغير السن، حيث يلعب هذا المتغير دوراً محوريا فى تحديد قدر المسئولية الإجتماعية للشخص. بالإضافة إلى ذلك نجد أن لمتغير المستوى الإجتماعى الإقتصادى فاعلية فى هذا الصدد، حيث نجد أن مساحة المسئولية الإجتماعية تتسع عند الأغنياء مقارنة بضيق مساحة المسئولية الإجتماعية للفقراء. وتأكيداً لذلك نجد أن المرجعيات الدينية تتحدث عادة عن مسئوليات الأغنياء تجاه الفقراء، تأكيدا لذلك تفرض واجبات معينة على الأغنياء تجاه الفقراء، كالزكاة مثلاً. كما تتباين المسئولية الإجتماعية حسب متغير التعليم، فملكية البعض لرأس المال التعليمى أو الثقافى أو الإجتماعى أو منها جميعاً. يجعل من هذه الفئة المالكة نخبة تكون بالتالى مسئولياتها الإجتماعية اكثر إتساعاً مقارنة بالمسئوليات الإجتماعية للجماهير. فى هذا الإطار نستطيع التأكيد على قاعدة أنه كلما كان الإنسان أكثر إنتماء للمجال العام وأكثر إرتباطا به، كلما إتسعت مساحة مسئولياته الإجتماعية بصورة واضحة.

وتشير الخاصية الثالثة للمسئولية الإجتماعية إلى أنها لا تختلف بين المجتمعات، فجميع البشر لديهم مسئوليات إجتماعية تجاه المجتمع، وفى هذا الإطار من الضرورى أن نميز فى المسئولية الإجتماعية للفرد عدة أبعاد أساسية. أول هذه الأبعاد يتمثل فى طبيعة مسئوليات الفرد تجاه التكوينات الإجتماعية

داخل المجتمع، فكلما كانت التكوينات الإجتماعية ذات طبيعة إثنية، كلما كان ثقل الواجبات بالنظر إلى الحقوق فى بنية المسئولية أعلى. غير أننا إذا إنتقلنا من نطاق التكوينات الإجتماعية الإثنية ذات الطبيعة التقليدية إلى المجتمع، فإننا سوف نلاحظ توازنا فى بنية المسئولية الاجتماعية بين الحقوق والواجبات (١١). وإرتباطا بذلك فإنه كلما قطع المجتمع شوطا على طريق التقدم، وكلما إبتعد عن التكوينات الأرثية، وكلما تحققت بصورة نسبية دولة الرفاهية، كلما تضخم مكون الحقوق مقارنة بمكون الواجبات. بحيث تصبح حقوق المواطن على الدولة واضحة ومعترف بها مقارنة بالدولة المتخلفة التى لا تعترف بأن للمواطن حقوقا إلا على الصفحات الورقية للدستور. من الأبعاد الأساسية للمسئولية الإجتماعية للفرد أنها تتشكل فى إتجاهين، فهناك مسئولية للفرد تجاه الآخر داخل المجتمع، فعلى الفرد عديد من الواجبات تجاه الآخرين كما أن له حقوق عليهم، وهو ما يمكن أن نسمية بالمسئولية فى بعدها الأفقى. بالإضافة إلى ذلك يوجد البعد الرأسى للمسئولية الإجتماعية، وهى مسئولية الفرد تجاه المجتمع، فعليه إستناداً إلى مرجعية المواطنة حزمة من الواجبات فى مقابل أن له حزمة من الحقوق(١٢).

وتؤكد الخاصية الرابعة على ميل المسئولية الإجتماعية للإتساع، وهو ما يعنى أن هذه الخاصية تعنى أن هناك دوائر متتابعة للمسئولية الاجتماعية، إبتداء من مسئولية الفرد فى نطاق الأسرة وحتى مسئوليته كفرد فى هذا العالم. وفى هذا الإطار فإننا نلاحظ أن عبور الفرد إلى دوائر أوسع من المسئولية الاجتماعية، يستند إلى بعدين أساسيين. الأول النمو أو التطور العمرى إذ نجد أن الإنسان كلما كبر كلما إضطلع بمسئوليات أوسع، كالإنتقال من حدود المسئولية الأسرية إلى نطاق مسئولية الفرد فى العمل مثلا، بحيث تصبح مسئولية العمل مضافة إلى مسئولية الفرد. أما البعد الثانى فيتصل بتحرك الفرد من مجال الأسرة حيث المجال الخاص إلى المجال العام، ومن المجال العام إلى مركز المجال العام، وفى هذه الحالة فإننا نجد أن هناك بعض الأفراد الذين تتوقف مسئولياتهم الاجتماعية عند حدود الأسرة أو العمل. غير أن هناك بعض الأفراد الآخرين الذين تتسع مسئولياتهم الإجتماعية، حينما ينضموا إلى النخبة الإجتماعية

والثقافية. بحيث يضيفوا إلى مسئولية العمل مسئوليات عامة بحكم كونهم من النخبة. وفى هذه الحالة تتسع مسئولياتهم الاجتماعية لتصبح مسئوليات عن المجتمع ككل. ونحن إذا تأملنا هذه القضية فسوف نجد أن إتساع المسئولية الإجتماعية للفرد تتضافر مع إتساع مساحة التفاعل الإجتماعى، كلما إتسعت مساحة مسئولياته الإجتماعية (١٣). وعلى ذلك نجد إتساع مساحة المسئولية الإجتماعية للكبار مقارنة بالصغار وللرجال مقارنة بالنساء، وللعقلاء مقارنة بفاقدى العقل، ولمن هم فى أعلى السلم الإجتماعى لم هم فى درجاته الأدنى.

وتؤكد الخاصية الخامسة على تميز بنية المسئولية الإجتماعية بالتوازن بين الحقوق والواجبات، وإذا كانت الواجبات هى التى كانت فى البداية هى المفروضة على الفرد إستناداً إلى وازع أخلاقى بداخله أو أوامر دينية تفرض عليه ذلك، أو أن هذه الواجبات هى عبارة عن لزوميات متوقعة من الآخر الذى يتدرج حتى الآخر العام. فى مقابل ذلك فإننا نجد أن من حق الفرد على المجتمع أن يحصل على الفرص التى تتيح له إشباع حاجاته الأساسية، وهى التى يعبر عنها عادة بصيغ حقوق الإنسان (١٤). وفى هذا الإطار فإننا نجد أنه كلما تحقق التوازن بين الواجبات والحقوق، كلما تقوى إرتباط الفرد بمجتمعه وتأكيد إنتمائه له، وكلما إنعكس ذلك على دعم المواطنة. أما إذا إهتز التوازن بين الواجبات والحقوق، كأن يفرض المجتمع ممثلاً فى الدولة على الفرد كثيراً من الواجبات. فإن مثل هذا الموقف يصبح قهريا، وإذا إستمر لفترة طويلة، فإنه قد يضعف إنتماء الفرد لمجتمعه، خاصة أن الأخير يفرض عليه القيام بالواجبات دون أن يمنحه حقوقه فى إشباع حاجاته الأساسية. والعكس صحيح فإنه إذا إختل التوازن لصالح الحقوق، فإنه ينشر حالة من الإسترخاء فى المجتمع، كما أنه يقتل الطوعية والإرادية فى الأفراد، وقد يؤدى ذلك إلى ضعف الإنتماء. بحيث يصبح ذلك مدخلاً لحالة من عدم الإستقرار الإجتماعى (١٥)، يحدث ذلك إذا لم تكن ثمة عدالة قائمة فيما يتعلق بتوزيع الحقوق والواجبات بين مختلف أفراد المجتمع أو جماعاته.

بالإضافة إلى ذلك تذهب الخاصية السادسة إلى أن الوازع الأخلاقى يعد

أحـد الخصائـص الأساسـية للمسـئولية الإجتماعيـة، ويرجـع ذلـك إلى أن سـلوك الفـرد والأدوار التـى يؤديهـا فى مختلـف المجـالات الإجتماعيـة تكـون موجهـة بثلاثـة أبعـاد أساسـية. الأول مـن خـلال منظومـات القيـم كموجهـات ثقافيـة عامـة، حيـث يعنـى توجيههـا لآداء البـشر لأدوارهـم الإجتماعيـة تعبـير عـن بعـد أخلاقـى. بالإضافـة إلى ذلـك - وهـو البعـد الثـانى - فـإن القيـم والمبـادئ تتسـلل إلى داخـل الفـرد، مـن خـلال عمليـة التنشـئة الإجتماعيـة لتشـكل ضمـيره الداخـلى، الـذى يدفعـه إلى آداء أدواره أو مسـئولياته الإجتماعيـة حسـبما يفـرض أو يتطلـب المجتمـع ذلـك. بينـما يتصـل البعـد الثالـث بصيغـة التوقعـات المتبادلـة حيـث يعمـل الـوازع الأخلاقـى هنـا بإتجـاه تطابـق آداء الفـرد لأدواره التـى تعكـس، وفائـه بمسـئولياته الإجتماعيـة مـع توقعـات الآخـر، إبتـداء مـن الآخـر الفـردى إلى الآخـر العـام أو المجتمـع(١٦). بالإضافـة إلى ذلـك هنـاك الـوازع الأخلاقـى للوفـاء بالمسـئولية الإجتماعيـة مـن خـلال تحـول الثقافـة ومنظومـات القيـم إلى أعـراف وتقاليـد وقواعـد وقوانـين. تفـرض ضرورة قيـام الأفـراد بمسـئولياتهم الإجتماعيـة تجـاه الجماعـة أو المجتمـع، وإلا واجـه الفـرد العقـاب بسـبب تقصـيره عـن الوفـاء بـأى مـن متطلبـات المسـئولية الإجتماعيـة.

ثانياً: المكونات البنائية لمتغير المسئولية الإجتماعية

عرضنـا فى الفقـرة السـابقة لتعريـف مفهـوم المسـئولية الإجتماعيـة، وهـى المسـئولية الأكـثر شـمولا والتـى تحتـوى عـلى مختلـف انمـاط المسـئوليات الأخـرى كالمسـئولية الأخلاقيـة والأدبيـة والدينيـة والقانونيـة. وإذا كنـا فى الصفحـات السـابقة قـد عرضنـا لتعريـف المسـئولية الإجتماعيـة، وخصائصهـا الأساسـية فإننـا نعـرض فى هـذه الفقـرة لمكونـات بنيـة المسـئولية الإجتماعيـة بإعتبارهـا متغـيرا واقعيـا لـه مفهومـه الـذى يرمـز إليـه. فإنـه إرتباطـا بذلـك فسـوف نركـز بالأسـاس عـلى متغـير المسـئولية الإجتماعيـة بإعتبـاره تكويـن واقعـى. والمتغـير بطبيعتـه هـو عنـصر لـه بنـاء ووظيفـة، كـما أن هنـاك شروط أساسـية تنظـم فاعليتـه، وتضبـط تفاعلـه مـع مختلـف المتغـيرات الأخـرى المشـكلة لبنـاء المجتمـع. ونعـرض فيـما يـلى لعنـاصر بنـاء متغـير المسـئولية الإجتماعيـة وهـى الإهتـمام والحريـة والقـدرة عـلى المشـاركة والقابليـة لهـا،

إضافة الفهم، والإرادة التى تدفع الفرد للقيام بمسئوليته بصورة طواعية وليست قهرية أو مفروضة.

١. الإهتمام بالجماعة: حيث يشكل الإهتمام البعد الأول فى المسئولية الإجتماعية، وهو يتضمن الإرتباط العاطفى بالجماعة، وحرص الفرد على سلامتها وتماسكها وإستمرارها، إضافة إلى تطوير قدراتها على تحقيق أهدافها. ويتضمن الإهتمام بالجماعة عدة مستويات أساسية، حيث يتمثل المستوى الأول بالإنفعال مع الجماعة، ويتحقق ذلك حينما يساير الفرد بصورة آلية الحالة الإنفعالية للجماعة. وتعد هذه المسايرة موضوعية ومنطقية بإعتبار أن الفرد هو وحدة مضمنة فى بنية الجماعة، ومن ثم فتوحده مع الجماعة إنفعاليا يتسم بالتلقائية، ويتصل المستوى الثانى من الإهتمام بالإنفعال بالجماعة وهو امر يحدث بصورة إرادية وطوعية، حيث يتحقق تضامنه مع الجماعة إستناداً إلى قناعاته الذاتية. ومن ثم تصبح أهدافها أهدافه، وفى نطاق ذلك نجده يسعى بصدق وشفافية لتحقيق أهداف الجماعة، التى تصبح مرجعية لأهدافه كفرد فى غالب الأحيان. ويشير المستوى الثالث للإهتمام بالجماعة إلى التكامل مع الجماعة، وهو ما يعنى أن الفرد يشعر بأن مصيره مرتبط بمصير الجماعة، يتأثر بتفاعلاتها وأحداثها، لدرجة أنه يشعر أنه الجماعة إمتداد لذاته، وأن خير الجماعة هو خير له. يسعى من أجل مصلحتها ويبذل كل جهده من أجل إعلاء مكانتها وتحقيق أمنها، هذا الإهتمام يعبر عن العواطف الوطنية التى تعد أبرز نماذج التوحد مع الجماعة. حيث يهتم الإنسان بالجماعة حينما يستوعب تراثها وتصبح هى مرآة ذاته، وهو بهذا التوحد يلعب دوراً – إذا تبنى الاخرون نفس السلوك – فى تأكيد التضامن الإجتماعى للجماعة (١٧).

٢. التفهم: حيث يتضمن فهم الفرد للجماعة إدراك القوى النفسية المؤثرة فى أعضاء الجماعة، كما يعنى إدراك الدوافع التى تشكل الطاقة المحركة لسلوكياتهم. كما يعنى التفهم إدراك المعانى الأساسية التى يستوعبها من قبل الجماعة ومنظوماتها القيمية، كذلك يساعد التفهم على إدراك إهتمامات الجماعة وقضاياها ومشكلاتها. على هذا النحو يساعد التفهم الصحيح لواقع

الجماعـة فى دعـم مشـاركة الفـرد فى حيـاة الجماعـة، وقيامـه بمسـئولياته الأساسـية. كـما يتطلـب التفهـم الإلتـزام بالمعايـير والإهتمامـات الجماعيـة للجماعـة، إضافـة إلى مقاومـة الضغـوط الحياتيـة - إن كان لهـا مـبرر - التـى يـؤدى الخضـوع لهـا إلى إضعـاف روابطـة مـع الجماعـة. ومـن شـأن التفهـم كأحـد أركان المسـئولية الإجتماعيـة، أن يلعـب دوراً فى تحديـد المشـكلات التـى تعـانى منهـا الجماعـة. ومـن ثـم المسـاهمة بأفضـل السـبل والجهـود لحـل مشـكلات الجماعـة او تخليصهـا مـن تفاعلاتهـا السـلبية. بالإضافـة إلى ذلـك فـإن التفهـم يسـاعد عـلى مواجهـة الأزمـات التـى قـد تتعـرض لهـا الجماعـة، وتحمـل مسـئولية المشـاركة فى مواجهـة هـذه الأزمـات المختلفـة (١٨). ومـن الواضـح أن الأزمـات التـى تتعـرض لهـا الجماعـة تدفـع بهـا إلى أحـد إحتمالـين، إمـا التحلـل والإنهيـار أو البقـاء بمزيـد مـن الحيويـة. ذلـك يعنـى أن تفهـم الفـرد لأوضـاع الجماعـة يسـاعده فى البحـث عـن أفضـل السـبل، التـى تيـسر مشـاركته الفعالـة لدعـم الجماعـة بإمكانياتـه وطاقاتـه حتـى تسـتطيع الخـروج مـن أزمتهـا. حيـث يقتـضى هـذا التفهـم أن يعمـل المواطنـون حـين مواجهـة أزمـة، فى إتجـاه إسـتدعاء خـبرات المجتمـع سـواء تلـك الكائنـة فى الـتراث، أو التـى تحققـت فى ماضيـه، أو التـى توفـرت فى حـاضرة للمسـاهمة فى حـل الأزمـة التـى يواجههـا المجتمـع (١٩).

٣. المشـــــاركة: ونقصـد هنـا المشـاركة الملتزمـة والمسـئولة للفـرد، وفى هـذا الإطـار نجـد أن المشـاركة الملتزمـة، تعـد جـزءاً أو بعـدا مـن أبعـاد المسـئولية الإجتماعيـة، وهـو مـا يعنـى الالتـزام بالمشـاركة فى تجسـيد أهـداف الجماعـة. وهنـا مـن الـضرورى التاكيـد عـلى أن المشـاركة ينبغـى أن تتحقـق بالنظـر إلى مرجعيـة الجماعـة أو المجتمـع وليـس بالنظـر إلى مرجعيـة الأنظمـة السياسـية. لأنـه قـد يحـدث إنفصـال فى مجتمعـات الجنـوب بـين آداء النظـام السـياسى. وإحتياجـات الجماعـة أو المجتمـع، وهـو الإنفصـال المسـئول بقـدر كبـير عـن تخلفهـا، لذلـك فإنـه مـن الـضرورى أن تكـون المشـاركة واعيـة، ملتزمـة بتطويـر اوضـاع الجماعـة أو المجتمـع والإرتقـاء بهـا. وتتطلـب المشـاركة الجـادة توفـر عـدة أركان أساسـية، الأول تحديـد الأهـداف الأساسـية التـى تسـعى الجماعـة أو المجتمـع لتحقيقهـا، ومـا يتطلبـة تحقيـق

هـذه الأهـداف مـن مناشـط وجهـود تقـوم بهـا مختلـف الأدوار. والثـانى القبـول، وهـو يعنـى قبـول الفـرد القيـام بمختلـف أدواره الإجتماعيـة تجسـيدا لمسـئوليته حسـبما تفـرض الثقافـة ذلـك، ثـم إنجـاز الأدوار بمـا يسـاعد عـلى رفـع كفـاءة المجتمـع أو الجماعـة، ويعنـى ذلـك أن يقـوم الفـرد بـأدواره المختلفـة حسـبما تحـدد ذلـك المنظومـات القيميـة والمعياريـة للجماعـة. والثالـث التنفيـذ، ويعنـى آداء الأدوار بمـا يسـاعد عـلى إنجـاز أو تحقيـق الأهـداف، وذلـك حتـى يمكـن أن تتحقـق النتائـج المرجـوة مـن آداء الأدوار او آداء جهـود المشـاركة. والرابـع التقييـم بحيـث يعمـل الإنسـان عـلى تقييـم أدائـه ومشـاركتة فى مختلـف المجـالات الإجتماعيـة، للتأكـد مـن أن آدائـه الفعـال لهـذه الأدوار كانـت لـه فاعليتـه فى تحقيـق أهـداف الجماعـة ومصالحهـا العامـة (٢٠). وتسـاعد ثقافـة المجتمـع ومنظومـات القيـم التـى يسـتوعبها البـشر مـن خـلال عمليـة التنشـئة الإجتماعيـة ، في تعريـف الشـخص بالمسـتويات المثلى لآداء الأدوار التـى تتطلبهـا المشـاركة الإجتماعيـة. كـما تؤهلـه للتضامـن مـع الأخريـن، حتـى تتدفـق المشـاركة بطبيعـة جماعيـة بإتجـاه الإرتقـاء باوضـاع المجتمـع أو الجماعـة.

٤. **الحــرية:** وتعتـبر الحريـة شرطـا ومكونـا أساسـياً مـن مكونـات المسـئولية الإجتماعيـة، وهـى الـشرط المنشـئ لهـذه المسـئولية، يؤكـد ذلـك تنظـير العقـد الإجتماعـى. الـذى فـرض أن تكـون الحريـة مكونـا أساسـياً لتطوير المسـئولية عـن تطويـر المجتمـع، وكل التكوينـات الإجتماعية بمـا فى ذلـك النظـام ذاتـه، عـلى هـذا النحـو تعـد الحريـة مصـدراً ومكونـا محوريـا مـن مكونـات المسـئولية الإجتماعيـة. ونقصـد بالحريـة هنـا قـدرة الفـرد عـلى الإختيـار والمفاضلة بين الأمـور، كما تعنـى شـعور الفـرد بقيمتـه وأهميتـه لتحمـل نتائـج أفعالـه. وهـذا يعنـى أن الإنسـان أو المواطـن لا يكـون مسـئولا مسـئولية كاملـة فى حالـة قيامـه ببعـض الأفعـال التـى أنجزهـا فى ظـل ضغـوط داخليـة أو خارجيـة، فالقـوة التـى قـد تفـرض عـلى الشـخص القيـام بـأدوار وجهـود معينـة تقـود إلى تـآكل مسـئوليته عـن أفعالـه (٢١). وهنـاك ثلاثـة أنمـاط مـن القيـود التـى تحـد مـن حريـة الفـرد، ومـن ثـم تجعـل مسـئوليته الإجتماعيـة ناقصـة إلى حـد كبـير. الأول، القيـود التـى تفرضهـا الثقافـة، فـإذا تبنـى بعض الأفـراد بعض القيـم أو القناعات الثقافيـة ذات الطبيعة الجامـدة، والتى

تصرفهم عن فهم إحتياجات الواقع الإجتماعى، فإن من شأن هذه القناعات أن تقلص قيامهم بمسئولياتهم الإجتماعية مثال على ذلك أعضاء الجماعات الدينية المتطرفة. الذين تفرض عليهم قناعاتهم الثقافية ممارسة العنف والإعتداء على المجتمع،أو محاولة جذبة إلى الخلف، أو إلى نوع من الماضوية المرفوضة. إذ نجدهم بذلك يتخلون عن مسئولياتهم الإجتماعية تجاه المشاركة فى مجتمعهم والعمل على تطويره، وذلك لكونهم يريدون نزع المجتمع عن عصره وعن حاضرة وعالمه. وبنفس المنطق يعمل العلمانيون المتطرفون، الذين يسعون إلى نقل الثقافة ومنظومات القيم الغربية لكى تسير وتنظم التفاعل فى مجتمعاتنا، معتدين بذلك على هويته غير عابئين بتراثه. إنما هم يفرضون قيوداً على مسئولياتهم الإجتماعية، لكونهم يعبثون باستقلالية مجتمعهم، ويدفعونه إلى تبعية لافكاك منها، إضافة إلى تخليهم عن تراثهم وهويتهم ومن ثم إنتمائهم، فالإنتماء هو الطاقة الدافعة عادة للقيام بالمسئولية الإجتماعية.

ويتمثل النمط الثانى، فى تلك القيود التى تفرضها الأنظمة السياسية أو الحكومات على المواطنين فتقلص حريتهم، ومن ثم تنتقص ركن من أركان مسئوليتهم الإجتماعية. مثال على ذلك الممارسات السياسية او الإقتصادية التى قد تتبناها الحكومات، دون ان تأخذ فى الأعتبار مضامين الرأى العام، أو إذا تمادت فقلصت حرية التعبير، فى هذه الحالة فإنها تضر بالمسئولية الإجتماعية. ويدخل فى هذا الإطار الضغوط الإقتصادية التى يتعرض لها البشر فى المجتمع، والتى تلعب دوراً فى تقليص مساحة حركة البشر وحرياتهم،والتى قد تصل أحيانا إلى حد حرمانهم من المشاركة. أو التى إذا تزاوجت مع مظاهر الفساد فى المجتمع، فإن ذلك من شأنه أن يضع قيوداً على حرية البشر، فى التحرك للحصول على الفرص التى من حقهم، الأمر الذى قد يؤدى إلى كثير من مظاهر الإحتجاج الإجتماعى (٢٢). التى تبدأ باللامبالاة والإنسحاب وتنتهى بالتمرد والرفض، وهى سلوكيات تعوق جميعها القيام بالمسئولية الإجتماعية فى مستوياتها السوية. ويتصل النمط الثالث من القيود بتلك القيود التى تنبع من داخل الشخصية، إذ يحدث أن تتكاثر فى فترات التحول الإجتماعى التى تمر بها

بعض المجتمعات بعض شرائح البشر، بخاصة على مستوى النخبة الإجتماعية، التى تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة تعبيراً عن عواطف أنانية وغير إيثارية. وذلك على حساب المصالح العامة للمجتمع، الأمر الذى يسقط التزام هؤلاء البشر نحو القيام بمسئولياتهم الإجتماعية نحو مجتمعهم، إضافة إلى أنه ينشر عدوى عدم التزام شرائح واسعة من المواطنين بمسئولياتهم الإجتماعية، الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى إضعاف المجتمع (٢٣).

٥. الإرادة : تعبر الإرادة عن جوهر الشخصية الإنسانية وتتأسس الإرادة إستناداً إلى الخبرات الإنسانية المتناقضة، والتى تضم اللذة والألم والخوف والأقدام والحب والكراهية بإعتبارها الأبعاد أو الجوانب التى تتحرك عبرها الشخصية الإنسانية (٢٤). ونظراً للطبيعة المتناقضة للخبرات الإنسانية، فإن ميل الإنسان إلى أى منها يكون عادة بإرادته، وحركة الإرادة بين المتناقضات تعد ضمن شفرة الفطرة الإنسانية. إرتباطا بذلك هناك إتجاهات عديدة لمحاولة فهم أصل الإرادة الإنسانية، فهناك المصدر الدينى الذى يرى أن الإنسان هو مصدر إرادته، بإعتباره مستخلف من الله. عملاً بقوله تعالى فى كتابه الكريم "وإذ قال ربك للملائكة إنى جاعل فى الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إنى أعلم ما لا تعلمون" البقرة الآية ٣٠ . وقوله تعالى "قلنا أهبطوا منها جميعاً فإما ياتينكم منى هدى فمن تبع هدى فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون" سورة البقرة الآية ٣٨، وقوله تعالى "يومئذ يصدر الناس أشتاتا ليروا أعمالهم. فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره. ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره" سورة الزلزلة الآيات ٦،٧،٨. وقوله تعالى "ألم نجعل له عينين ولسانا وشفتين. وهديناه النجدين" الآيات ٨،٩،١٩. بذلك يؤكد المصدر الدينى على الإراداة الإنسانية. فالإنسان سيد إرادته بحكم إستخلافه تارة، وبحكم التمييز له تارة ثانية. وتشكل الفلسفة المصدر الثانى للتأكيد على الإرادة الإنسانية، حيث يذهب الفكر النفعى على أن الإنسان فى حالة الطبيعة هو منشئ فعله. وهو وأن كان يؤسس فعله لتحقيق نفع ذاتى، إلا أن هذا الفعل يصبح ذو طبيعة إجتماعية تسعى لنفع الآخرين. فى هذا الإطار

يصور "جون ستيورات مل" إنسان ينصف غيره ويعدل بين نفسه والآخرين عند توزيع المنافع. ويتجه بالخير وجهة إجتماعية خالصة، ومن ثم فقد أقام الصلات بين سعادة الفرد وسعادة المجموع، وأوجب أن يضحى الفرد بسعادته من أجل المجموع. وبذلك أقر – جون ستيورات مل – الغيرية وأباح التضحية بشرط أن تكون آداه لخدمة المجموع، وأكد أن بوسع الإنسان أن يعمل على إسعاد الآخرين، دون أن يكون فى ذلك مصلحة له. ذلك ما يفعله البطل الشهيد، الذى يضحى بنفسه فى سبيل الآخرين طائعاً مختاراً (٢٥). وقد أكدت الفلسفة الوجودية بوضوح بعد ذلك على الفعل والإختيار والإرادة الإنسانية، وهو ما يعنى أن الإرادة هنا تشكل بعدا أساسياً فى بناء المسئولية الإجتماعية.

بالإضافة إلى ذلك توجد بعض الإتجاهات النظرية، التى ترى أن الإرادة الفردية إستوعبها الفرد من المجتمع، فمن خلال عملية التنشئة الإجتماعية يستوعب الإنسان القيم والسلوكيات المجسدة لأهداف المسئولية ووظائفها فى المجتمع. فكأن الإرادة الفردية هى من صنع المجتمع، وفى هذه الحالة فإن قيام الفرد بأدواره المختلفة ومسئوليته الإجتماعية، يصبح مطلبا أو لزومية إجتماعية عليه الوفاء بها. إذا تحقق ذلك فإنه بذلك يتسق مع حركة المجتمع ويدعم هذه الحركة، وإذا خالف مسئوليتة الإجتماعية، فإن ذلك قد يستوجب عقاب المجتمع، وهو ما يعنى أن المسئولية الإجتماعية التى يضطلع بها الفرد، إنما هى غرس أو إستنبات إجتماعى على ساحتة ولو بصورة غير مباشرة.

٦. العقل والوعى: يعد العقل مكونا أساسياً من مكونات المسئولية الإجتماعية، وذلك أن أداء المسئولية الإجتماعية يتطلب كائنا عاقلاً، وهذا يعنى أن المسئولية الإجتماعية لا تقع على المجنون أو المعتوه. لذهاب عقله وقصور إدراكه، كما أنها لا تقع على الطفل لعدم إكتمال نموه العقلى والنفسى والإجتماعى (٢٦). والتأكيد على العقل بإعتباره احد مكونات بناء المسئولية الإجتماعية، يرجع إلى أن العقل هو الذى يختزن خبرات الماضى، التى تشكل تراكما معنويا يساعد الإنسان على ترشيد آدائه لمسئوليتة الإجتماعية (٢٧). كما أن الإنسان يستطيع بواسطة العقل إكتساب وإستيعاب المعرفة الحديثة التى تساعده في تحديد

اهداف مسئوليتة الإجتماعية بدقة، وكذلك الوسائل التى تساعده فى تحقيق هذه المسئولية، وهو ما يعنى أن المعرفة تضفى الطابع العقلانى على المسئولية الإجتماعية للفرد. بالإضافة إلى ذلك فإنه بواسطة العقل، يستطيع الإنسان أن يصل إلى درجة من الوعى الموضوعى، الذى على أساسه يمارس مسئوليته الإجتماعية. ولكي يمارس البشر فى المجتمع مسئولياتهم الإجتماعية، بوعى فإن ذلك يتطلب إعمال العقل. بذلك نجد الحياة الإجتماعية فى المجتمع تصبح متوازنة، أى تمارس التفاعلات الإجتماعية على أساس من التوقع وكذلك التكامل دون أن تخضع لآية عشوائية. بحيث لا تسقط حياة المجتمع أسيرة الانفلات وعدم الإنضباط، والسقوط فى إطار حالة من الفوضى الإجتماعية، أو قد تسقط أسيرة التطرف والقهر المفروض. الذى من شأنه أن يعطل القدرة على أداء الأدوار الإجتماعية إستناداً إلى مرجعية المسئولية الإجتماعية الأمر الذى يعوق تحقيق التوازن الإجتماعى (٢٨)، كما يعوق إنجاز عملية التنمية والتحديث. ذلك يعنى أن وفاء المواطن بمسئولياته الإجتماعية يتطلب عدم تعرضه لما يشوه وعيه، ويتشوه الوعى بالمسئولية الإجتماعية نتيجة لعدم الشفافية وإتاحة المعلومات. لآن الوفاء بالمسئولية الإجتماعية يكون عادة نتيجة الوضوح بأوضاع وأحوال السياق الإجتماعى التى تؤدى فى إطاره المسئولية الإجتماعية. كذلك قد يلعب الإعلام دوراً أساسياً فى تشويه الحقائق المتعلقة بالمجتمع، الأمر الذى قد يدفع الأفراد إلى آداء مسئولياتهم الإجتماعية، بمستوى الحد الأدنى إذا هم إكتشفوا أن الحقائق التى لديهم عن مجتمعهم ليست صحيحة.

٧. توازن الحقوق والواجبات: ذلك يعنى أن المسئولية الإجتماعية هى عبارة عن عملية تبادل متوازنه بين الحقوق والواجبات، وفى هذا الإطار نجد أن للمسئولية الإجتماعية طرفين، كلاهما يتبادل مع الآخر قيما، ذات طبيعة مادية أو معنوية، وهو ما يشير إلى أن كلاهما لديه مسئولية إجتماعية تجاه الآخر. بحيث يؤكد ذلك أن بناء المسئولية الإجتماعية يتشكل عادة من حزمة من الواجبات إلى جانب حزمة من الحقوق. وأنه إذا قام أحد الأطراف بمسئوليته الإجتماعية، بأن يؤدى واجباته، فإنه من المؤكد أنه سوف يحصل أو حصل فى المقابل على حقوقه.

وفى كثير من الأحيان نجد أن الواجبات الإجتماعية هى الوجه البارز او الظاهر للمسئولية الإجتماعية، بينما الحقوق قد تكون ظاهرة او كامنة أو متضمنة، غير انها من المؤكد تشكل بعداً محوريا فى بناء المسئولية الإجتماعية.

مثال على ذلك أنه إذا كان على الفرد مسئولية إجتماعية تفرض عليه واجبات معينة تجاه العائلة أو أى جماعة أو المجتمع، فإن ذلك يكون فى مقابل عضويته داخل العائلة أو الجماعة أو المجتمع. فإذا كانت عليه واجبات بحكم مسئوليتة الإجتماعية تجاه أى من هذه التكوينات الإجتماعية، فإن ذلك لأن أى منها منحه كثيراً من الحقوق، مثل منحه حق المواطنة، إضافة إلى تطوير نوعية حياة ملائمة له. إلى جانب توفير فرص الحياة الكثيرة له ولأولادة، كفرصة الحصول على عمل ودخل، والحصول على ما يشبع إحتياجاته الأساسية فى المجتمع، إضافة إلى منحه حقوق التعبير الحر والمشاركة.

ذلك يعنى أنه إذا كانت المسئولية الإجتماعية لأى طرف من الأطراف هى ضمن عملية تبادل بين طرفين، فإن عدم وفاء أى من الأطراف بالتزاماته، سواء كانت حقوق أو واجبات، من شأنه أن يدفع الطرف الآخر إلى الأخلال بالتزاماته فى المقابل أو على الأقل عدم الوفاء بها فى الحدود المثلى. وهو ما يؤدى بالمسئولية الإجتماعية إلى أن تعيش حالة أزمة، وقد يقود إهتزاز التوازن بين حزمة مضامين المسئوليات الإجتماعية فى المجتمع، ومن ثم إلى التأثير على الإستقرار الإجتماعى.

٨. وظيفة المسئولية الإجتماعية: ما دام للمسئولية الإجتماعية بناء فإنه من الطبيعى أن تكون لهذه المسئولية وظيفة إجتماعية أساسية، بالنسبة للفرد والمجتمع. وأن انجاز المسئولية الإجتماعية يعد مدخلاً لتحقيق حالة الإستقرار الإجتماعى، وهنا ندرك أن آداء المسئولية الإجتماعية، له وظائفة على ثلاث مستويات. المستوى الأول هو المستوى الفردى، وذلك يرجع إلى أن آداء الفرد لمسئولياته وأدواره الإجتماعية يجعله يحس بالرضاء الإجتماعى. فالإنسان بطبيعته يشارك فى الحياة الإجتماعية، لكى يكسب الأعتراف والقبول الإجتماعى. فإذا إفترضنا أن غالبية البشر فى المجتمع يؤدون مسئولياتهم الإجتماعية، فإن

ذلك سوف ينعكس على هيئة إستقرار إيجابى للمجتمع. وأن القيام بالمسئولية الإجتماعية سوف يعنى فى المقابل توفير ما يشبع الحاجات الأساسية للإنسان فى المجتمع(٢٩). وفى الدائرة الأوسع قليلاً وهى التى تتشكل من الجماعات التى يشارك فيها الفرد، فإن قيام الإنسان بمسئولياته الإجتماعية من شأنه أن يعمل على تأكيد تماسك بنية الجماعات التى يشارك فيها الإنسان. بحيث تكون هذه البنية فى المقابل قادرة على إشباع حاجاته الإساسية لينجز مسئولياته الإجتماعية. وهو ما يعنى أن الوظيفة الظاهرة للمسئولية الإجتماعية تعنى إتجاه المواطن لآداء واجباته بما يدعم الجماعة، التى تتلقى مضامين الإسهام الناتج عن آداء الواجبات. بينما تتمثل الوظيفة الكامنة فى تلقى المواطن الذى أنجز مسئوليتة الإجتماعية، حقوقه التى تشبع حاجاته الأساسية، بإعتباره عضوا فى الجماعة أو مواطنا فى المجتمع، الأمر الذى يحقق قدراً من التماسك والإستقرار الإجتماعى. إضافة إلى أنه إذا كانت المشاركة والوعى أحد أركان المسئولية الإجتماعية. فإن أعمال الواجبات يعطى المواطن الحق فى المساءلة، التى تعد مدخلاً لترشيد القرار الإجتماعى والسياسى. ويشكل المجتمع الدائرة الأخيرة التى تؤدى المسئولية الإجتماعية وظيفة على ساحته، وذلك يرجع إلى أن المسئولية الإجتماعية تعد أحد القنوات التى تدعم المصلحة العامة، وهو ما يشكل أساس فاعليتها، بإعتبارها عنصر أساسى فى تمكين العلاقات الإجتماعية. ذلك أن التوحد مع الجماعة من شأنه أن يدفع الفرد إلى بذل جهوده من أجل إعلاء مكانة جماعته أو مجتمعه، وهنا تتداخل المسئولية الإجتماعية مع المواطنة، بإعتبار أن المواطنة هى أعلى تعبير عن هذا التوحد (٣٠). ومن شأن التزام الفرد والمجتمع بمعايير المسئولية الإجتماعية، أن يؤكد حالة الإستقرار والتكامل الإجتماعى، بينما إذا حدث إخلال فى القيام بالمسئولية الإجتماعية، كأن يؤدى الفرد الواجبات التى تفرضها مسئوليته دون أن يحصل على حقوقه. فإن ذلك من شأنه أن يضر بتوازن المسئولية الإجتماعية، ويدفع إلى الخروج على المجتمع من اجل أن يحصل الفرد على حقوقه الأساسية، ويتحقق الإستقرار الإجتماعى إذا وقع تبادل لجناحى المسئولية الإجتماعية بين الفرد والمجتمع.

٩. المسئولية الإجتماعية، حقيقة متطورة: حسبما أشرت فنحن نعيش فى عصر لا ثبات فيه، كل مفاهيمه ومتغيراته قابلة للتغير أو التطور، ونقول بالتطور لأن الخبرة الإنسانية، تفرض علينا أن ندرك الحقيقة الإجتماعية بإعتبارها متكشفة. وهو التكشف الذى يفصح دائما عن مساحات جديدة، إرتباطا بذلك يمكن الكشف عن تطور المسئولية الإجتماعية من خلال بعدين، الأول إتساع الدوائر التى تتتابع تاريخيا، والتى تؤدى المسئولية الإجتماعية فاعليتها على ساحتها. فقد كانت المسئولية ذات طبيعة جماعية فى المجتمعات الأولية، غير أنها أصبحت فى المجتمعات الحديثة ذات طبيعة فردية. بحيث كانت الجماعة فى المراحل الأولى مسئولة عن أعمال الفرد، بينما فى المراحل الأخيرة فإن المسئولية أصبحت مسئولية فردية، إستناداً إلى منطق التبادل والتعاقد الموجه بالقيم العقلانية (٣١). ومن خلال البعد الثانى فإننا نجد أن المسئولية الإجتماعية قد تطورت بإتجاه الإتساع حيث نجد أنه فى المراحل الأولى من تاريخ التطور الإنسانى، فإن المسئولية الإجتماعية كانت محددة بالأطر المباشرة للفرد. حيث كانت مسئولية الفرد تجاه الأسره، والعائلة أو الجماعة القرابية، ثم تطورت بعد ذلك وإتسعت فى المرحلة التالية. ففى المرحلة الإقطاعية، تحددت المسئولية الإجتماعية للفرد بحدود المجتمع المحلى، ذلك بالإضافة إلى مسئولية الفرد عن التكوينات الإجتماعية السابقة الأدنى من المجتمع المحلى. وفى المرحلة الحديثة، ومع قيام الدولة القومية إتسع نطاق المسئولية الإجتماعية، فأصبح فى مواجهة المجتمع العام بمعنى Society. حيث للمجتمع حقوق على الفرد، تتحول إلى واجبات مفروض عليه الوفاء بها بحكم مواطنته فى هذا المجتمع. وإذا كانت المراحل الأولى السابقة على الدولة القومية تحدد المسئولية الإجتماعية بإعتبارها بنية من الواجبات نحو الجماعة القرابية أو الإثنية التى ينتمى إليها الفرد. فإن المراحل الحديثة والمعاصرة من التاريخ بدأت تشهد إزدواجية بنية المسئولية الإجتماعية، بإعتبارها واجبات على الفرد أن يؤديها تجاه المجتمع الذى تضبط إيقاع تفاعله الدولة القومية، وهى حقوق للمجتمع على الفرد، مؤكدة بالمواثيق الدستورية والتشريعية وحارسة عليها المؤسسات السيادية فى المجتمع (٣٢).

١٠. مؤسسات التنشئة على المسئولية الإجتماعية: برغم أن مؤسسات التنشئة على المسئولية الإجتماعية لا تعتبر مكونا بنائها، غير أنها تلعب دوراً محوريا كآلية لتأسيس وترسيخ أسس المسئولية الإجتماعية فى بنية شخصية المواطن. فهى تتولى تدريب النشئ على تحمل المسئولية، وهو التدريب الذى يتم فى الغالب بصورة تدريجية، وعلى مساحات محدودة ومتتابعة من بنية المسئولية. وإذا إتفقنا على أن مؤسسات التنشئة الإجتماعية تضم الأسرة والمدرسة والإعلام وتكنولوجيا المعلومات. فإننا نجد أن الأسرة هى التى تلعب الدور الأول – تقليديا – فى هذا الصدد، حيث تتولى تعريف الطفل بمساحات محدودة من المسئولية الإجتماعية. وغالبا ما تبدأ ببنية الواجبات، لأن المكون البيلوجى للطفل فى مرحلة البداية يحتاج إلى وضع حدود أو قيود عليه، تشكل مدخل لتكون ما يعرف بعد ذلك بالواجبات. وهى تغرس دائماً الواجبات متضافرة مع بعض الحقوق التى تحقق له بعض الإشباعات. وهو ما يعنى أن البذور الجنينية للمسئولية الإجتماعية تبدأ فى نطاق الحياة الأسرية، حيث تنجح الأسرة عادة فى تنشئة الطفل على مفردات المسئولية الإجتماعية. لأن غرسها لحزمة الواجبات يكون عادة مصحوبا بالعواطف الأسرية ذات الطبيعة الوجدانية، وهو ما يجعل الطفل يستوعبها بسهولة ويسر، ويصبح محببا إلى نفسه أن يقوم بهذا القدر المحدود من المسئولية الإجتماعية (٣٣). ثم تأتى المدرسة ضمن النظام التعليمى بمراحله المتتابعة، ليتولى تدريب الأبناء على مساحات جديدة من تحمل المسئولية الإجتماعية. وهى عادة المساحات التى تقع على التخوم بين الأسرة والمجتمع العام، بحيث تفرض عليه المدرسة عناصر جديدة للمسئولية تتعلق بقيم المواطنة، وتوجهات الإنسان وواجباته تجاه مختلف مجالات المجتمع العام. وفى هذا الصدد فإننا نجد أن كل مرحلة من المراحل التعليمية تضيف إلى التأهيل على القيام بالمسئولية الإجتماعية قيمة مضافة تضاف إلى ما قبلها، حتى تنتهى إلى المرحلة الجامعية، حيث يصبح الإنسان أو يقترب من كونه بالغا عاقلاً Adult ، ومن ثم فإذا تخرج من الجامعة، فإنه يصبح مواطنا يمكن أن يضطلع بمسئوليته الإجتماعية كاملة. ومن لم يلتحق بالنظام

التعليمـــى فـــإن المجـــالات المهنيـــة التـــى يلتحـــق بهـــا تدربـــه عـــادة عـــلى تحمـــل المســـئولية الإجتماعيـة، وفى هـذا الإطـار قـد يحـدث تشـويه فيـما يتعلـق بالتدريـب والتنشـئة على المسـئولية الإجتماعيـــة (٣٤).

ويشـــكل الإعـــلام وتكنولوجيـــا المعلومـــات المؤسســـة الأخـــيرة التـــى تـــدرب الإنســـان عـــلى مسـئولياته الإجتماعيـة. ونظـراً لأن الإعـلام أصبـح اليـوم تحـت سـيطرة القـوى العالميـة المسيطرة عـلى نظامنـا العالمـى، فإننـا نجـد أن الإعـلام وتكنولوجيـا المعلومـات تطـور مفهـوم المسـئولية الإجتماعيـة وتنشـئ المواطنـين عليـه فى إتجاهـين. الأول قومـى حيـث أصبـح الإعـلام والتكنولوجيـا المعـاصرة يؤكـدان عـلى جانـب الحقـوق أكـثر مـن تأكيدهـا عـلى بعـد الواجبـات، الأمر الـذى فرض أعبـاء عـلى الدولـة القوميـة عليهـا الوفـاء بهـا تجـاه مواطنيهـا. وهـو الأمـر الـذى دفـع إلى هـز الإسـتقرار الإجتماعـى داخـل حـدود الدولـة القوميـة، وبعـد أن كانـت هـذه الدولة قهرية بالنسـبة لمواطنيهـا، تفـرض عليهـم الواجبـات دونمـا حقـوق. أصبـح المواطنـون بمسـاعدة تنظيـمات المجتمع المـدنى، بخاصـة المنظـمات الحقوقيـة، يؤكـدون بـإصرار عـلى ضرورة حصولهـم عـلى حقوقهـم فى كافـة الإتجاهـات (٣٥). ويتصـل الإتجـاه الثـانى بفاعليـة الإعـلام وتكنولوجيـا المعلومـات فى إتجـاه تطويـر بعـد عالمـى للمسـئولية الإجتماعيـة. فقـد أصبـح عـلى المواطنـين فى مختلـف الـدول القوميـة أن يطـوروا بعـض الأهتمامـات بالتفاعـلات العالميـة التـى أصبحـت ذات علاقـة بمسـئوليتهم الإجتماعيـة، تأكيـداً لذلـك إسـتنفار الشـعوب تجـاه أحـداث عالميـة معينـة. كالحـرب عـلى غـزة، أو رفـض العنصريـة كـما حـدث فى مؤتمـر "دربـان ٢" بسـويسرا وذلـك يعنـى أن البـشر عـلى الصعيـد العالمـى بـدأوا يطـورون مواقـف تعـبر عـن مسـئوليتهم الإجتماعيـة والأخلاقيـة تجاه قضايـا وأحـداث معينـة. هـذا إلى جانـب أن واقـع العـالم بـدأ يشـهد وجـود جاليـات أجنبيـة عـلى أرض مختلـف المجتمعـات، بخاصـة المجتمعـات الأوربيـة، الأمـر الـذى يدفعهـا إلى تطويـر نوع من المسـئولية الإجتماعيـة المزدوجـة تتـوازى مـع الجنسـية المزدوجـة. فلديهـم مسـئوليات إجتماعيـة تجـاه أوطانهـم السـابقة، كـما أن لديهـم بنفـس القـدر مسـئولياتهم الإجتماعيـة نحو الأوطـان التى يقيمـون فيهـا (٣٦). ذلـك يعنـى أن الإعـلام أصبـح يلعـب دوراً محوريـا فى تعيـين حدود المسـئولية

الإجتماعيـة عـلى الصعيـد القومـى، بمـا ينتجـه مـن قيـم مضافـة، لمـا تحققـه مؤسسـات التنشـئة الإجتماعيـة العديـدة والمتتابعـة، كـما أنهـا تتحـرك بالإضافـة إلى فاعليـة تكنولوجيـا المعلومـات بإتجـاه تأسـيس أبعـاد عالميـة فى بنيـة المسـئولية الإجتماعيـة لمواطنـى الدولـة القوميـة.

ثالثاً: تعريف المداخل النظرية للمسئولية الإجتماعية

بـرز مفهـوم المسـئولية الإجتماعيـة ضمـن حزمـة المفاهيـم التـى طرحـت فى الفـترة التـى إسـتغرقت عـصر التنويـر، وحتـى ظهـور نظريـات التحديـث. وبرغـم أن المفهـوم لم يطـرح صراحـة، إلا أن المتغـيرات التـى يشـير إليهـا المفهـوم كانـت موضـع إعتبـار وحـوار. ويمكـن القـول بـأن التفكـير فى المسـئولية الإجتماعيـة تـراوح بـين تفكـير الفـرد بتأسـيس المجتمـع وتنظيمـه، وهـو مـا يعنـى مسـئوليته الإجتماعيـة عـن مـا يحـدث فيـه. وبـين تعيـين المجتمـع للمسـئولية الإجتماعيـة للفـرد، ومـن ثـم مسـئوليته ضمنينـا عـن حقوقـه في اشـباع حاجاتـه. ولم تعـرف النظريـة الإجتماعيـة موقـف يجمـع هـذا الإسـتقطاب عنـد منطقـة المنتصـف إلا مـع نهايـة القـرن العشريـن تقريبـا. فى هـذا الإطـار فإننـا نسـتطيع أن نرصـد ثلاثـة مواقـف نظريـة فيـما يتعلـق بنشـأة مفهـوم المسـئولية الإجتماعيـة، ومصـادر تحديـد هـذه المسـئولية.

١. المسـئولية الإجتماعيـة للفـرد عـن تأسـيس المجتمـع: ويشـكل الفكـر النفعـى المصـدر الأول فى تحديـد مفهـوم المسـئولية، الـذى رآهـا تنطلـق مـن المسـئولية الفرديـة بالأسـاس، وتتسـع أو ترتقـى لتصبـح مسـئولية إجتماعيـة. ويعـبر عـن هـذا الموقـف الفيلسـوف الإنجليـزى تومـاس هوبـز، الـذى رأى المسـئولية الإجتماعيـة الفرديـة لهـا جذورهـا فى الطبيعـة الإنسـانية بالأسـاس. حيـث نجـدة يؤكـد عـلى العلاقـة بـين الغريـزة والعقـل فى التكويـن الإنسـانى، وإذا كان مـن الطبيعـى أن يسـعى الإنسـان لإشـباع حاجاتـه تعبـيراً عـن حـب البقـاء فإنـه يتجـه إلى تأسـيس حالـة الإجتـماع(٣٧)، لتحقيـق إشـباع أكـثر أمنـا وإسـتقراراً لحاجاتـه الأساسـية، المهـددة بعـدم الإشـباع فى ظـل الفـوضى البنائيـة القائمـة أو المحتملـه. ذلـك يعنـى إحتـواء الطبيعـة البشريـة عـلى عنصريـن متناقضـين هـما الرغبـة والعقـل، الأولى تدفـع إلى الحصـول عـلى مـا يشـعر أنـه فى حاجـة إليـه، دون أن يعبـأ برغبـات الآخريـن وإحتياجاتهـم، وهـو مـا

يدعو إلى صراع وتصادم مصالح البشر. أما العقل فهو الذى يهذب الطبيعة البشرية، وهو الذى يرشد الإنسان إلى حل مشاكله مع الآخرين، دونما حاجة إلى التطاحن (٣٨). ويترتب على ذلك كما يذهب توماس هوبز أنه وإن إتسم سلوك الإنسان بالإنانية التى تهدف إلى منفعة الإنسان الفرد، إلا أن هذه المنفعة تتسع لتتحول إلى نوع من المنفعة الإجتماعية، ويعنى ذلك أن إشباع عواطفنا يتحقق عن طريق إشباع حاجات وعواطف الآخرين (٣٩). وهو ما يعنى أن توماس هوبز يرى أن المسئولية الفردية، التى تسعى إلى تأكيد إشباع الحاجات الفردية، إستناداً إلى منطق المنفعة، يعد المدخل الحقيقى للمسئولية الإجتماعية، التى تعنى أن إشباع الحاجات الفردية سوف يسلم في النهاية إلي إشباع الحاجات الإجتماعة.

ويتسق الموقف النفعى، مع البدايات التى وضعها توماس هوبز فيما يتعلق بالمسئولية الإجتماعية، حيث يرى رواد المذهب النفعى أن البشر يسعون بالضرورة لتحقيق مصالحهم (٤٠). وأن المصلحة هى غاية السلوك عادة، وأن الإنسان مسئول عن تحقيقها، أو توفير الشروط الضرورية لتحقيقها، وأن الإطار المرجعى للحكم على المصلحة أو تقييم المسئولية يتمثل فى ذاتية الإنسان. وهى الحالة التى تطرح قضية عشوائية الغايات وتبعثر المسئوليات الفردية إلى حد التصدام، حيث يسعى كل فرد إلى تحقيق مصالحة، الأمر الذى يطرح مشكلة النظام الإجتماعى من جديد (٤١). غير أن الفكر النفعى يتطور من تأكيد سعى الإنسان لتحقيق المصلحة الفردية، ومن ثم المسئولية الفردية عن تحقيق هذه المصلحة، إلى سعيه بإتجاه تحقيق المنفعة أو المصلحة العامة، عن طريق إستيعاب البعد الإجتماعى فى السلوك الإنسانى الذى يعبر عن مسئوليته. حيث إشار "جيمس مل" إلي جوهر هذا المبدأ من خلال التأكيد على أن المعيار الوحيد للصواب والخطأ هو تحقيق السعادة القصوى لأكبر عدد من البشر(٤٢). إرتباطا بذلك نجد أن "كمبرلند" يذهب إلى أن خير الجميع يعتبر غاية عليا لسلوك الإنسان ومعياراً أقصى لتقييم وتعيين مسئوليته الإجتماعية، ومن ثم فقد أصبح

الخير العام هو قانون الأخلاق الأسمى، فيه تتحقق سعادة البشر والجماعة معا. وقد سار فى هذا الإتجاه شافتسبرى فربط خير الفرد بخير المجموع، وقال إن الخيرية لا تكون إلا فى نزوع الإنسان من تلقاء نفسه وبغير ضغط خارجى، إلى ترقية خير المجتمع الإنسانى وسعادته. وقد طور "هاتشيسون" هذه الأفكار حينما جعل غاية السوك هى تحقيق اكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس(٤٣). ذلك يعنى أن الموقف النفعى جعل الحاجات الأساسية للفرد هى الطاقة الدافعة لتأسيس المسئولية الفردية عن السلوكيات أو الأفعال التى تستهدف إشباع الحاجات الأساسية للإنسان الفرد. غير أنه بسبب البعد الإجتماعى فى بناء شخصية الفرد، وهو البعد الذى رمز له بالعقل، الذى يعد نافذة لإستيعاب كل الموروثات الإجتماعية. فإن المسئولية الفردية لن يتحقق إلا من خلال تأسيس المجتمع المستقر والقادر على إشباع الحاجات الأساسية لمواطنية، وهو الأر الذي يعد مدخلا لبلورة مفهوم المسئولية الاجتماعية

٢. المجتمع يتولى تعيين المسئولية الإجتماعية: ويتبني هذا الموقف موقفا يتناقض مع الموقف السابق، يؤكد من خلاله علي أن تعيين المسئولية الاجتماعية وتحديد طبيعتها يأتى من خارج الإنسان بالأساس. وإذا كان الإنسان هو الكائن العاقل، فإن تعيين المسئولية الاجتماعية يرتبط بدرجة عالية من العقلانية. وإذا كانت الفلسفة المثالية عند هيجل تؤكد علي أن الكون رشيد بطبيعته، وأن تطوره يعتمد على نشر العقلانية فى الواقع، حتى يتطابق مع مقتضيات العقل الكونى. فإن ذلك يعنى أن عقلانية الإنسان تتأكد إذا تطابقت مع العقل الشامل أو عبرت عنه. وأن الرجال العظماء فى التاريخ هم الذين تكيفت عقولهم مع متطلبات هذا العقل الكونى أو الفكرة المطلقة. وفى هذا الإطار تستند مسئولية الإنسان إلى مستوى عقلانيته، وإذا كانت عقلانيته تأتيه من خارجه، فإن ذلك يعنى أن مسئوليته تعين له، أو بالأصح تفرض عليه. ولذلك يرفض هذا الموقف تحديد المسئولية الإجتماعية بإعتبار أن دافعيتها من داخل الإنسان، أو هى عقلانية ومسئولية محتمة بيلوجيا، أو محتمة بعوامل ليست مرفوضة إجتماعيا.

وفى هـذا الإطـار نجـد أن السـلوك أو الـدور ينجـز فى ظـل شروط موقفيـة، لا سـيطرة للإنسـان عليهـا. وفى هـذا الإطـار يصبـح مـن أهـم لزوميـات السـلوك العقـلانى أو المسـئول، أن يتوفـر لـدى الفاعـل فهـم كامـل للشروط الموقفيـة المتصلـة بمسـئوليته الإجتماعيـة وسـلوكه (٤٤). وإذا كان هـذا الموقـف يؤكـد عـلى أهميـة أن يتوفـر لـدى الإنسـان الفهـم الكامـل لطبيعـة وحـدود المسـئولية التـى عينـت لـه، فـإن ذلـك يعنـى أيضـا أنـه مـن الـضرورى أن يعمـل وفقـا لمتطلباتها.

وإذا كان الإتجـاه السـابق قـد ربـط العقلانيـة بمرجعيتهـا البيلوجيـة وجعـل المسـئولية الاجتماعيـة فرديـة مرتبطـة بعقلانيتهـا، وهـى المسـئولية التـى قـد ترتقـى لتصبـح ذات طبيعـة إجتماعيـة. فـإن الموقـف الأخـير يعتـبر أن المجتمـع يعتـبر المرجعيـة الأساسـية لتعيـين المسـئولية الإجتماعيـة، وذلـك بإعتبـار أن المجتمـع هـو الـذى يحـدد القواعـد الحاكمـة أو المحـددة للمسـئولية مـن خـارج الفـرد. فالمسـئولية الاجتماعيـة عـلي هـذا النحـو معينـة للفـرد، غاياتهـا ووسـائلها معينـة كذلـك، إضافـة إلى حزمـة الحقـوق والواجبـات المرتبطـة بهـا. وهـو الأمـر الـذى يشـكل جوهـر الخـلاف بـين المسـئولية الفرديـة والمسـئولية الإجتماعيـة(٤٥). إرتباطـا بذلـك فـإن نسـق الثقافـة والقيـم فى المجتمـع هـو الـذى يتضمـن تحديـد طبيعـة المسـئولية الإجتماعيـة، التـى ينبغـى أن يقـوم بهـا الفـرد إسـتناداً إلى مكانتـه في بنـاء المجتمـع، أى إسـتناداً إلى المكانـة التـى يشـغلها والأدوار التـى يقـوم بهـا. حيـث نجـد أن نسـق الثقافـة والقيـم فى المجتمـع يحـدد المسـئولة الإجتماعيـة للأفـراد بصـورة مزدوجـة، فهـو مـن ناحيـة يحـدد الأهـداف أو المهـام أو الوظائـف، التـى تسـعى المسـئولية الاجتماعيـة لإنجازهـا فى المجتمـع، وهـى وظائـف أو غايـات ذات طبيعـة إجتماعيـة بالأسـاس. إضافـة إلى أنـه يحـدد مجموعـة القواعـد التـى تضبـط وفـاء الأفـراد بمسـئولياتهم الإجتماعيـة، ثـم يقـرر الجـزاء الإجتماعـى المرتبـط بطبيعـة ومسـتوى وفـاء الفاعـل بالمسـئولية المعينـة لـه (٤٦).

ويذهـب هـذا الموقـف إلى التاكيـد عـلى مسـألتين، الأولى أنـه إذا كان نسـق الثقافـة ومنظومـات القيـم المتضمنـة فى هـذا النسـق متماسـكاً، بمعنـى أنـه قـادر عـلى ضبـط تفاعـلات الواقـع الإجتماعـى. فـإن تعيـين المسـئولية الاجتماعيـة وتحديـد

حدودهـا، والجـزاءات المرتبطـة بهـا يصبـح أكـثر وضوحـاً. ويتصـل بذلـك أنـه إذا ضعفـت منظومـات القيـم، وسـيطرت عـلى المجتمـع حالـة الأنومـى، فـإن ذلـك ينعكس عـلى عـدم التحديد الواضـح لمسـئوليات الأفـراد، او عـدم وفائهـم بإلتزاماتهـم الإجتماعيـة. وإذا كان نسـق الثقافـة والقيـم هشـا، فإنـه قـد لا يعاقـب عـلى عـدم وفـاء بعـض الأفـراد بمسـئولياتهم الإجتماعيـة، وبذلك يتهـدد وجـود المجتمـع وتتـآكل فاعليتـه. لأن عـدم وفـاء البـشر بمسـئولياتهم الإجتماعيـة المعينـة لهـم مـن قبـل الجماعـة دونمـا عقـاب أو جـزاء، مـن الممكـن أن يـؤدى إلى تـآكل بنيـة الجماعـة ذاتهـا. وتذهـب المسـألة الثانيـة، إلا أنـه برغـم أن هـذا الإتجـاه يـرى أن المجتمـع هـو مصـدر المسـئولية الإجتماعيـة للفـرد، إلا أنـه لا يحـرم الإنسـان مـن المشـاركة فى بنـاء نسـيج مسـئوليته، وإلا تحـول فعلـه وسـلوكه فى نطـاق هـذه المسـئولية ليصبـح ذو طبيعـة ميكانيكيـة لا عقلانيـة، وهنـا تفتقـد المسـئولية طابعهـا الإنسـانى. وفى هـذا الإطـار فـإن المسـئولية الإجتماعيـة للمواطـن تسـترد عقلانيتهـا إذا أدرك الفـرد مـدى إرتبـاط مسـئوليته بمسـئوليات الآخريـن فى المجتمـع. ثـم كيـف تتـآزر هـذه المسـئوليات الفرديـة، مسـئوليته متضافـرة مـع مسـئوليات الآخريـن، لتسـاهم فى تحقيـق وظائـف نسـقية مرتبطـة ببنـاء المجتمـع ككل. كـما تسـهم فى إسـتمرار المجتمـع مسـتقراً ومتمتعـا بحيويتـه فى ذات الوقـت (٤٧). فى هـذا الإطـار فإننـا نجـد أن هـذا الموقـف يذهـب إلى أنـه إذا كانـت المسـئولية معينـة للإنسـان مـن خارجـه، وعليـه أن ينجـز التزاماتهـا، فـإن قيـام الفـرد بمسـئولياته المختلفـة يسـتند إلى التحديـد الثقـافى والمعيـارى لذلـك. حيـث نجـد أن الفـرد مـن خـلال عمليـة التنشـئة الإجتماعيـة يسـتوعب المعايـير المختلفـة، التـى تولـد لديـه إسـتعدادات معينـة للإضطـلاع بمسـئوليات محـددة. إضافـة إلى تعيـين هـذه المسـئولية، وفرضهـا عليـه مـن الخـارج، ومـن ثـم فهـو مرتبـط مـن داخلـه ومـن خارجـه بالمسـئولية المعينـة لـه. حيـث نجـد أنـه فى حالـة عـدم قيامـة بالتزامـات مسـئوليته، فـإن ذلـك يفـرض عليـه معانـاه وخـز ضمـيره الداخـلى، كـما يعرضـه لمواجهـة عقوبـات مـن الخـارج لعـدم وفائـه بمتطلبـات مسـئوليته الإجتماعيـة، وهـو مـا قـد يعـرض الإنسـان لتوتـر ومشـقة تطفـو عـلى سـاحة شـخصيته.

٣. تحديد التنظير الحقوقى لطبيعة المسئولية الإجتماعية مع بداية العقد الأخير من الألفية الثانية برز التنظير الحقوقى كمدخل لفتح أبواب المشاركة أمام الجماهير وتدريبهم على تحمل مسئولياتهم، وقد إرتبط بروز المدخل الحقوقى مع صعود نجم تنظير المجتمع المدنى وبخاصة المنظمات الحكومية، ودورها فى التنمية من أسفل، أى من الجماهير، وتراجع دور الدولة القومية كفاعل تنموى فشلت غالبية تجارب التنمية التى قادتها. ذلك يعنى أن ظهور هذا المدخل إرتبط من ناحية بعدم فاعلية كافة أشكال التنمية المفروضة من أعلى. والتى تجعل بنية المسئولية الإجتماعية بنية غير متوازنة، حيث تنفصل الحقوق عن الواجبات ضلعى المسئولية الإجتماعية. فى نطاقها فرضت الدولة على المواطنين واجبات فى مواجهة إعتراف ضعيف بالحقوق التى ينبغى أن يحصل عليها المواطنين، العاجزين فى مواجهة الدولة العاتية فى قوتها. ولهذا السبب ولضعف الدولة وفشل تجاربها التنموية كما أشرت حدث إنقلاب فى الفكر التنموى، حيث برز تنظير يؤكد على ضرورة أن تبدأ التنمية من أسفل، فى هذا الإطار عملت بعض تنظيمات المجتمع المدنى بإتجاه تطوير وعى البشر بأهمية قيادتهم للتنمية لتحسين أوضاعهم. وهو ما عرف بالتنمية المستدامة، ولكى يشاركوا فى تطوير أوضاعهم، فإنه من الضرورى أن يكونوا على وعى كامل بحقوقهم والتزاماتهم. وقد ساعد على تبلور وترسخ هذا النمط من التنظير من ناحية ثانية تراجع دور الدولة، وتراجع بطشها تحت وطأة رقابة مؤسسات النظام العالمى. بحيث أتاح ذلك الساحة أمام المواطنين لأخذ زمام المبادرة، لتطوير أوضاعهم وفرض الرقابة على أجهزة الدولة، وتوجيهها لخدمة مصالحهم بتأهيل وتوجيه من تنظيمات المجتمع المدنى.

غير أن ذلك لم يتم بصورة عشوائية ولكنه – أى التأكيد على المدخل الحقوقى – تبنى الطابع المؤسسى، من طرفين متقابلين، حيث نجد على أحد الأطراف تنظيمات المجتمع المدنى. بخاصة المنظمات غير الحكومية التى تعبر عن روحه وجوهرة، والتى تولت تدريب الجماهير على تحمل مسئولياتهم الإجتماعية، وحتى يتحقق ذلك، فإنه من الضرورى أن يمتلك المواطن الوعى بحقوقه ووجباته،

وهـو الطـرف المقابـل فى التفاعـل المرتبـط بمسـئوليته الإجتماعيـة. ومـن ثـم فـإلى جانـب أن تنظيـمات المجتمـع المـدنى عملـت بإتجـاه تمكـين الفئـات الإجتماعيـة المهمشـة إقتصاديا وسياسـيا، فإنهـا عملـت كذلـك عـلى تطويـر وعيهـا الإجتماعـى والسـياسى والقانـونى، بمـا يؤسـس لديهـا مسـئولياتها الإجتماعيـة بإتجـاه المشـاركة الفعالـه عـلى كافـة الأصعـدة.

وتوجـد محطـات تاريخيـة شـكلت علامـات فى تاريـخ تطـور المدخـل الحقوقـى، بـدأت هـذه المحطـات مـع منتصـف الثمانينيـات حيـث بـرز الحديـث حـول حقـوق الإنسـان المشروطـة، وفى نهايتهـا وبالتحديـد فى عـام ١٩٨٩ بـدأ البنـك الـدولى يؤكـد عـلى صيغـة الحكـم الرشـيد. مـن خـلال إعـادة التركيـز عـلى الدولـة. وإسـتمرار ذلـك مـن خـلال دليـل التنميـة البشريـة الصـادر عـن البرنامـج الإنمـائى للأمـم المتحـدة فى ١٩٦٨/١٩٩٠ حيـث إنتقـل تأكيـد التنظـير التنمـوى ليركـز عـلى الإنسـان ومواجهـة الفقـر. وفى المؤتمـر العالمـى لحقـوق الإنسـان المنعقـد فى فيينـا عـام ١٩٩٣ تـم التآكيـد عـلى ربـط التنميـة بحقـوق الإنسـان. وفى عـام ١٩٩٧ أكـدت عمليـة الإصـلاح التـى تبنتهـا الأمـم المتحـدة عـلى ضرورة نـشر ثقافـة حقـوق الإنسـان. ونتيجـة للتطـورات السـابقة بـرز المدخـل الحقوقـى فى منتصـف التسـعينيات بإعتبـاره يسـعى لدمـج الإنسـان فى التنميـة البشريـة المسـتدامة (٤٨). إرتباطـا بذلـك يؤكـد المدخـل الحقوقـى عـلى أن الهـدف الـذى تتجـه إليـه المسـئولية الإجتماعيـة يتمثـل تحسـين أوضـاع البـشر بالتركيـز عـلى إحتياجاتهـم ومشـكلاتهم وإمكانياتهـم. ومـن هـذا المنطلـق يرتبـط المدخـل الحقوقـى بنفـس القضايـا التـى تهتـم بهـا معظـم المبـادرات التنمويـة، التـى أكـدت عـلى حـق الإنسـان فى إشـباع حاجاتـه الأساسـية، كالغـذاء والمـأوى، والرعايـة الصحيـة والتعليـم والأمـن والحريـة لتطويـر نوعيـة الحيـاة. عـلى هـذا النحـو يسـتند المدخـل الحقوقـى إلى مسـلمة أن للبـشر حقـوق ثابتـة، وبـأن الحرمـان مـن الحاجـات يعـد إنـكاراً لتلـك الحقـوق (٤٩).

ذلـــك يدفعنـــا إلى البحـــث عـــن الفاعـــل الـــذى يتـــولى – إســـتنادا إلى المدخـــل الحقوقـــى - تطويـــر نوعيـــة حيـــاة الفقـــراء، بمـــا يجعلهـــا قـــادرة عـــلى إشـــباع إحتياجاتهـــم الأساســـية، مـــن خـــلال تدريبهـــم وتنشـــئتهم وتطويـــر وعيهـــم بحقوقهـــم وواجباتهـــم. فى

هـذا الإطـار نجـد أن تنظيـمات المجتمـع المـدنى مـن خـلال مسـئوليتها الإجتماعيـة عـن التنميـة الإجتماعيـة المسـتدامة، التـى تبـدأ مـن الجماهـير هـى الفاعـل الـذى يعمـل فى إتجـاه تطويـر إمكانيـات الفقـراء وقدراتهـم. وتأكيـد ثقتهـم بأنفسـهم وأحقيتهـم فى فـرص الوطـن، إلى جانـب أن هـذه المنظـمات تعمـل فى إتجـاه تمكـين هـؤلاء المهمشـين والفقـراء إقتصاديـا وإجتماعيـا. إضافـة إلى ذلـك نجدهـا تعمـل عـلى تطويـر وعيهـم الحقوقـى فى مختلـف المجـالات الإقتصاديـة والسياسـية والإجتماعيـة، فى مقابـل توعيتهـم بـضرورة الوفـاء بواجباتهـم كاملـة. لأن القيـام بهـذه الواجبـات يعـد المدخـل الحقيقـى للحصـول عـلى الحقـوق، وأن ذلـك يشـكل النـواة الصلبـة لمسـئولياتهم الإجتماعيـة. فالقيـام بالواجبـات يشـكل المدخـلات بينـما الحصـول عـلى الحقـوق يشـكل المخرجـات مـن وجهـة نظـر هـذا المدخـل. وفى هـذا الإطـار نجـد أن تنظيـمات المجتمـع المـدنى تلعـب دورهـا فى مسـاندتهم عـلى إدراك واجباتهـم، والوقـوف إلى جانبهـم للحصـول عـلى حقوقهـم، بمـا يجسـد بعـدى مسـئوليتهم الإجتماعيـة (٥٠).

رابعاً: أنماط المسئولية الإجتماعية

إذا تأملنـا سـاحة المجتمـع، بإعتبـاره الهـدف التـى تسـعى كافـة الأطـراف إلى القيـام بمسـئولياتها الإجتماعيـة للحفـاظ عـلى تماسـكه وإسـتقراره، فإننـا سـوف نجـد أنفسـنا فى مواجهـة خمسـة أطـراف أساسـية. هـم الفاعلـون المنـوط بهـم القيـام بمسـئولياتهم الإجتماعيـة حتـى نضمـن إسـتقرار المجتمـع مـن ناحيـة وإمتلاكـه القـدرة والقابليـة للتحديـث والتطـور مـن ناحيـة ثانيـة. بيـد أننـا إذا تأملنـا طبيعـة الأطـراف التـى عليهـا مسـئوليات إجتماعيـة تجـاه المجتمـع، وقيامهـم بفاعليـة لإنجـاز مسـئولياتهم الإجتماعيـة فإننـا نسـتطيع إلقـاء الضـوء عـلى حقيقتـين. الأولى أن تبلـور المسـئولية الإجتماعيـة لمختلـف الفاعلـين أو الأطـراف لم تتحقـق فى معيـة واحـدة أو فى فـترة تاريخيـة واحـدة، بـل إننـا نجـد بديـلا لذلـك أن هنـاك تتابـع فى ظهـور وتبلـور الفاعلـين المنـوط بهـم القيـام بمسـئوليات إجتماعيـة. وعـلى هـذا النحـو، فإننـا نجـد أن المسـئولية الفرديـة هـى التـى شـكلت نقطـة البدايـة فى ظهـور أنمـاط المسـئولية الإجتماعيـة وإن كان هنـاك خـلاف بـين الإتجاهـات النظريـة فيـما يتعلـق بذلـك. وفى أعقـاب ذلـك بـرزت المسـئولية الإجتماعيـة للجماعـة، ثـم المسـئولية الإجتماعيـة للدولـة

كما يعبر عنها النظام السياسي، وأخيرا ظهرت المسئولية الإجتماعية للقطاع الخاص، ثم المسئولية الإجتماعية للمجتمع المدنى الذى تبلور وجوده مع نهاية القرن العشرين. بحيث نستطيع القول بأن آداء هؤلاء الفاعلين لمسئولياتهم الإجتماعية، إنما يستهدف بالأساس تآزرها للإرتقاء بالواقع الإجتماعى وتقليص مساحة التهميش الإجتماعى، التى تعنى إستبعاد قيام بعض البشر بمسئولياتهم الإجتماعية. وسوف نعرض فيما يلى لطبيعة أنماط المسئولية الإجتماعية التى يقوم بها كل طرف من الأطراف الفاعلة على ساحة المجتمع.

١. المسئولية الإجتماعية للفرد: تشكل المسئولية الإجتماعية للفرد الدائرة الأولى من دوائر المسئولية. وهى الدائرة التى يصبح الفرد فيها هو الفاعل المحورى. وحسبما يذهب "جون ستيورات مل" فإن الفعل الأخلاقى والمسئولية الأخلاقية لا تفرض على الإنسان من خارجة، ولكن المسئولية هى تعبير مقصد صاحبها، كما هى تعبير عن إرادته (٥١). ولأن الفرد كائن إجتماعى وأخلاقى فإن حالة الإجتماع تنبع من داخلة، ومن داخلة أيضا تتشكل الأخلاق التى تنظم حالة الإجتماع. فإذا التزم الإنسان بهذه الأخلاق للمساهمة فى بناء حالة الإجتماع فإن ذلك يعد تعبيراً عن مسئوليته الإجتماعية. وحتى تصبح الإرادة – أصل المسئولية الإجتماعية – مكتملة، فلا بد أن تستند إلى قاعدة من المعرفة والخبرة، وهى المضامين المعنوية التى يصل إليها الإنسان وتحدد مسئوليته الإجتماعية. لذلك يرى هذا الموقف أن الفرد الذى يمتلك المعرفة، هو الفرد الذى يمتلك القدر الملائم من العقلانية، والعقلانية هنا تحدد غايات وأهداف المسئولية، كما تحدد أكثر الوسائل ملائمة لتحقيق أو إنجاز أهداف هذه المسئولية (٥٢). ولأن الفرد له طبيعته الإخلاقية، فإن المسئولية التى تترتب على ذلك من الضرورى أن تكون ذات طبيعة أخلاقية كذلك.

وفى إطار المسئولية الإجتماعية للفرد، فإننا نجد أن الفرد عليه واجبات لكل دوائر المسئولية الإجتماعية التى تتلو دائرة المسئولية الفردية، فعليه مسئولية تجاه الجماعة التى ينتمى إليها أيا كانت طبيعتها. ولما كان الفرد ينتمى إلى عدة جماعات، فإنه عادة ما يدرج هذه الجماعات، حسب درجة إقترابها منه،

وحسب مدى محوريتها فى إشباع حاجاته الأساسية .وهنا نجد أن الأسرة هى أو الجماعة القرابية هي الأكثر قترابا من الفرد، يتلو ذلك إتجاه المسئولية الفردية بواجباتها وحقوقها إلى إطار الجماعة الإثنية، أيما كان المتغير الذى يحدد هوية الجماعة الإثنية، بالإضافة إلى ذلك يتجه الفرد بعد ذلك بواجباته تجاه المجتمع المحلى ثم المجتمع العام (٥٣). وهو ما يعنى أن المسئولية الفردية تحتوى على حزمة من الواجبات، التي توزع على الدوائر الإجتماعية المتتابعة والمحيطة بالفرد، وفى مقابل ذلك تحتوى على حزمة من الحقوق التى يحصل عليها الفرد بالمقابل من هذه الدوائر المتتابعة. بيد أنه كلما كانت الدائرة المحيطة بالفرد أقرب كلما كانت الحقوق والواجبات التى تشكل بنية المسئولية موجهة بصورة مباشرة فى إتجاهى الواجبات والحقوق. فى هذا الإطار فأننا إذا تأملنا المسئولية الإجتماعية للفرد فسوف تبرز أمامنا ثلاثة حقائق.

حيث تتمثل الحقيقة الأولى فى أن المسئولية الإجتماعية للفرد ترتبط عادة بدورة حياته، فهى تنمو محدودة فى فترة الطفولة، ثم تبدأ فى الإتساع حتى تصل إلى أوجها فى عقدى منتصف العمر، ثم تبدأ فى التقلص فى مرحلة الكهولة والشيخوخة. يضاف إلى ذلك إهتزاز توازن بنية المسئولية الإجتماعية ،حيث نجد أن حزمة الحقوق تتجاوز الواجبات، وهى ترتبط فى عدم توازنها بدورة الحياة كذلك. حيث نجد أنها تميل إلى بعد الحقوق على حساب الواجبات فى مرحلة الطفولة والشيخوخة إلا أنها تكون متوازنه عادة فى عقود منتصف العمر. وتتصل الحقيقة الثانية فى أننا إذا تأملنا المسئولية الفردية فسوف نجد أنها غير محدده المعالم نسبيا فى الجماعات الأولية أو حتى المجتمعات الأولية كالريف، فالحدود غير واضحة بين مسئولية الفرد ومسئولية الجماعة. فى حين أننا نجد فى المجتمعات التى قطعت شوطا على طريق التحديث والتقدم، فإن المسئولية الاجتماعية للفرد تصبح متميزة عن المسئولية الإجتماعية للجماعة. إضافة إلى أن بنية الحقوق والواجبات تصبح متوازنة فى المجتمعات المتقدمة، وإن جنحت إلى إتساع مساحة الحقوق على عكس نظيرتها فى المجتمعات الأولية حيث الجنوح بإتجاه الواجبات(٥٤). وتشير الحقيقة الثالثة أنه وإن كانت المسئولية

الفردية هى تولت إستناداً إلى المكون أو الميل الإجتماعى بداخل الإنسان تشكيل الجماعة، فإنه بمجرد إكتمال تشكل الجماعة والمجتمع، فإن المجتمع يتولى بعد ذلك تشكيل المسئولية الإجتماعية للأفراد ويعين حدودها.

٢. المسئولية الإجتماعية للجماعة: ينتمى الفرد بحكم المكون الإجتماعى بداخله إلى عضويته جماعات عديدة، كما يتشكل المجتمع من ذات الجماعات، التى قد تتسع لتأخذ شكل الفئات الإجتماعية، أو حتى الطبقات. ومن المتفق عليه أن أى جماعة إجتماعية تقع عليها مسئولية إجتماعية محددة تجاه الأفراد كمستوى أدنى، وتجاه المجتمع كمستوى أعلى، وفى هذا الإطار يمكن أن تبرز مجموعة من الحقائق الأساسية. وتشير الحقيقة الأولى إلى أن الجماعات المشكلة لبناء المجتمع تتباين عادة من حيث وظيفة المسئولية الإجتماعية التى تضطلع بها. وإذا إفترضنا أن للمجتمع حاجات، فإن الجماعات والأفراد المشكلين لهذه الجماعات – حسبما يذهب إميل دوركيم - ما هم إلا ادوات لإشباع الحاجات (٥٥). وحسب محورية الوظائف التى تؤديها مختلف الجماعات بالنسبة للمجتمع، تتحدد مكاناتها بنفس القدر، وعلى ذلك تتباين الجماعات من حيث درجة إرتباطها العضوى ببناء المجتمع. فجماعة الأسرة أو العائلة تشغل مكانة محورية فى بناء المجتمع، على خلاف جماعة النادى أو جماعة قضاء وقت الفراغ. وتتصل الحقيقة الثانية بأنه إذا كان بناء المجتمع متماسكا، ويعيش فى ظل حالة من التوازن أو الإستقرار الإجتماعى، كلما كانت الواجبات والحقوق المشكلة لبنية المسئولية الإجتماعية لهذه الجماعات متجانسة. فى حين أننا نجد أنه كلما سادت المجتمع حالة من الفوضى الإجتماعية، كلما تباينت الجماعات من حيث بنية المسئولية الإجتماعية التى تضطلع بها، فبعض الجماعات قد تحصل على حقوق أكثر بينما تضطلع بواجبات أقل. وهو الأمر الذى يؤدى بروز المسئولية الإجتماعية الناقصة فى مقابل المسئولية الإجتماعية الفائضة (٥٦).

فالمسئولية الإجتماعية الناقصة للجماعة تتميز بأن توازن الحقوق والواجبات يكون لغير صالح الحقوق ولصالح الواجبات، بمعنى أن الجماعة تقوم بواجبات أكثر من الحقوق التى تحصل عليها. أما المسئولية الإجتماعية الفائضة، فتعنى

أن بعض الجماعات تحصل على حقوق اكثر مما تؤدى من واجبات. ذلك يعنى أن تباين الجماعات من حيث طبيعة المسئولية الإجتماعية، من المحتمل أن يكون سببا فى إندلاع حالة الصراع الإجتماعى بين الجماعات من ناحية، أو بينها وبين النظام السياسى من ناحية ثانية.

وتذهب الحقيقة الثالثة إلى تباين الجماعات المشكلة لبناء المجتمع إلى ثلاثة أنماط من الجماعات، أول هذه الأنماط هى الجماعات الإثنية أو الأرثية، حيث العضوية فى هذه الجماعات تكون عادة بالمولد، كالجماعة القرابية والجماعة العرقية والجماعة الدينية. ونظراً لأن هذا النمط من الجماعات هو الذى يخلع على الفرد بعض هويته، فإن الإنتماء لهذا النوع من الجماعات يكون أقوى، إلى الدرجة التى يرى فيها الفرد أنه من الإيجابى أن يمنح الجماعة مضامين واجباته نحوها دون إنتظار للحصول على حقوق بنفس القدر، ومن ثم يكون إنتماؤه أقوى لهذا النمط من الجماعات. على خلاف ذلك نجد الجماعات ذات الطبيعة التنظيمية كالمدرسة والجامعة ومؤسسة العمل، حيث ينتظم الأفراد فى هذا النمط من الجماعات كمدخل لتنظيم المجتمع. وفى العادة نجد أن للإنسان حقوق تتوازى مع الواجبات التى يؤديها لهذه الجماعات، وفى العادة تكون الواجبات والحقوق مدونة وليست شفهية. وإذا كانت قيم العزوة والخصوصية هى ما يميز جماعات النمط الأول، فإن جماعات النمط الثانى تعتمد بالأساس على قيم الإنجاز. وإذا كان الفرد يعتمد على النمط الأول من الجماعات عاطفيا، لأنها التى تحدد له مكانتة فى المجتمع، بإعتبار ان مكانتها مرجعية لذلك، فإن علاقته بالنمط الثانى ذو طبيعة مصلحية بالأساس، حيث يعتمد التفاعل فيها على تبادل القيم والمصالح (٥٧).

على خلاف ذلك نجد النمط الثالث من الجماعات التى تتميز بأنها ذات طبيعة تطوعية، حيث يلتحق بها الإنسان لإحساس متزايد بالمسئولية الإجتماعية التى تفرض عليه مساعدة الآخرين وتمكينهم كالمنظمات غير الحكومية. أو أن الالتحاق بها يتم لعوامل وأسباب ثانوية كالنادى الرياضى، وجماعة قضاء وقت الفراغ. وفى العادة نجد أن المسئولية الإجتماعية لهذه الجماعات ذات طبيعة

إيثارية، لأن الجماعة ذاتها تهدف إلى الارتقاء بحياة الآخرين غير الممكنين من الضعفاء، والفقراء والشباب وسائر المهمشين فى المجتمع. حيث يؤدى الأفراد فى هذا النمط من الجماعات واجباتهم، غير أنهم لا يسعون كثيراً وراء الحصول على حقوق (٥٨).

٣. المسئولية الإجتماعية للقطاع الخاص: مع تحول مجتمعات العالم إلى الأيديولوجيا الليبرالية، حيث أصبحت الأيديولوجيا الليبرالية هى الموجه للفعل والآداء بالنسبة لغالبية مجتمعات الجنوب وأوربا الشرقية منذ بداية الستينيات، بعد أن توارت إلى خلفية المسرح العالمى الأيديولوجي الإشتراكية. وقد كان من الطبيعى أن يتضافر هذا التحول الأيديولوجي مع تحولات واقعية دفعت بالقطاع الخاص إلى مركز الصدارة فى قيادة عملية التنمية والتحديث فى هذه المجتمعات. فى هذا الإطار بدأت مناقشة المسئولية الإجتماعية للقطاع الخاص، خاصة بعد أن أتسعت فاعليته، لتصبح ذات طبيعة عالمية بإنتشار صيغة الشركات المتعددة الجنسية، وتضافرها مع موجات العولمة. التى إنطلقت من السياقات الإجتماعية الإقتصادية للقوى الكبرى المسيطرة على النظام العالمى، مع ما صاحبها من إتساع رقعة التهميش الإجتماعى سواء على الصعيد العالمى أو على صعيد مجتمعات الجنوب. الأمر الذى أثيرت معه قضية هامة تتمثل فى أنه إذا كان العالم قد تحول إلى سوق كبيرة، يجنى منها القطاع الخاص أرباحة التى يحصل عليها من مصادر أو موارد أساسية فى هذا العالم، فإن على القطاع الخاص مسئولية إجتماعية . تتمثل في ضرورة أن يعمل على توجيه جزء من أرباحة إلى السياقات الإجتماعية التى تشكل بيئته ليعمل على تطويرها، بما يجعلها باقية كبيئة مواتية له على الصعيد الإقتصادى والإجتماعى والسياسى والثقافى. على هذا النحو برزت اهمية المسئولية الإجتماعية لرجال الأعمال او القطاع الخاص على صعيد الفكر الإقتصادى والتنموى.

إستناداً إلى ذلك رأى التنظير الإجتماعى المهتم بالمسئولية الإجتماعية أن القطاع الخاص تقع عليه المسئولية الإجتماعية لتطوير أوضاع المهمشين والفقراء وأن عليه أخلاقيا أن يضطلع بمتطلبات هذه المسئولية. التى تصدر مستندة إلى

أهمية إدراك المسئولين عن القطاع الخاص، أنه كلما إرتقت نوعية الحياة بالنسبة لمختلف فئات المجتمع، كما أتسع نطاق السوق. الأمر الذى يعنى تدفقا للسلع وعائدا أكبر من الأرباح، وهو ما يعنى أن جهود القطاع الخاص فى تطوير نوعية الحياة فى المجتمع من خلال الدفع بنسبة من أرباحه فى المساعدة فى تمكين الفئات المهمشة، من المفترض أن يعود عليه بأرباح أكثر . وذلك لأنه يعد واجب إجتماعى مثلما هو واجب أخلاقى، أن يعمل القطاع الخاص بإتجاه ترقية أوضاع المجتمع الذي يعمل فى إطاره، لأنه بذلك يؤسس البيئة الآمنة والمواتية لممارسة نشاطة (٥٩).

إستناداً إلى ذلك يعرف البنك الدولى المسئولية الإجتماعية للقطاع الخاص أو الشركات بإعتبارها " إلتزام أصحاب الشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية بالمساهمة فى التنمية المستدامة، من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلى والمجتمع العام، لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية فى آن واحد" (٦٠). كما تعرف غرفة التجارة العالمية المسئولية الإجتماعية للقطاع الخاص "بأنها تشتمل على جميع المحاولات التى تساهم فى تطوع الشركات لتحقيق تنمية بسبب إعتبارات أخلاقية وإجتماعية. وبالتالى فإن المسئولية الإجتماعية للقطاع الخاص، تعتمد على المبادرات الحسنة من الشركات، دون وجود إجراءات ملزمة قانونيا، وفى هذا الإطار فإن المسئولية الإجتماعية تتحقق من خلال الإقناع والتعليم"(٦١). تعريف ثالث يعرف المسئولية الإجتماعية للقطاع الخاص بأنها "تذكير للشركات بمسئولياتها وواجباتها إزاء مجتمعها الذى تنتسب إليه ... أو أنها مجرد مبادرات إختيارية تقوم بها الشركات صاحبة الشأن بإدارتها المنفردة تجاه المجتمع" (٦٢). ويذهب تعريف رابع للمسئولية الإجتماعية يحددها بأنها "الالتزام المسنمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقيا، والمساهمة فى تحقيق التنمية الإقتصادية، والعمل على تحسين نوعية الحياة والظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم والمجتمع المحلى والمجتمع العام" (٦٣).

وإذا نحن قد تأملنا التعريفات السابقة فسوف نجد أن القطاع الخاص

فى مجتمعات العالم الثالث ما زال متخلفا فى وعيه، فيما يتعلق بمفهوم المسئولية الإجتماعية بمعناها الواسع. حيث تشتمل هذه المسئولية على جوانب عديدة منها، الالتزام بالأنظمة والقوانين المتبعة، والإهتمام بالجوانب الصحية والبيئية، ومراعاة حقوق الإنسان وخاصة حقوق العاملين، والعمل بإتجاه تطوير المجتمع المحلى والالتزام بالمنافسة العادلة، والبعد عن الإحتكار وإرضاء المستهلك. ويرى عدد من خبراء المسئولية الإجتماعية، أن على القطاع الخاص أن يعى بأن الوفاء بالمسئولية الإجتماعية له عائد إقتصادى على المدى الطويل. فيما يتعلق بهذه القضية أكدت دراسات كثيرة على أن الشركات التى تأخذ بمفهوم المسئولية الإجتماعية يزيد معدل الربحية فيها على ١٨٪ ، مقارنة بالشركات التى لا تقوم بمسئولياتها الإجتماعية (٦٤). كما أوضحت الإحصاءات الدولية أن ٨٦٪ من المستهلكين يفضلون الشراء من الشركات التى لديها دور فى خدمة المجتمع، وأن ٧٠٪ من المستهلكين يرون أن المسئولية الإجتماعية لها دور مهم جداً فى نجاح هذه الشركات فى مشروعاتها. وأن ٦٤٪ من المستهلكين يشجعون فكرة أن يكون الوفاء بالمسئولية الإجتماعية للشركات من معايير تقييم فاعلية آدائها على الصعيد الإقتصادى والإجتماعى (٦٥).

وإذا كان القطاع الخاص فى المجتمعات الرأسمالية قد قطع شوطاً كبيراً على طريق التعرف على مسئوليته الإجتماعية، وهو يؤديها بكفاءة عالية تساعد فى نحقيق درجة عالية من الإستقرار الإجتماعى. فإن القطاع الخاص فى مجتمعاتنا العربية أو مجتمعنا المصرى بالتحديد لم يتعرف على مسئولياته الإجتماعية بعد، وذلك يرجع بطبيعة الحال إلى عوامل عديدة من أهمها ما يلى:

أ. عدم وجود ثقافة المسئولية الإجتماعية لدى معظم شركات القطاع الخاص، فقله من الشركات الكبرى هى التى تتبنى هذه الثقافة، فى حين تجهل بقية الشركات هذا المفهوم. هذا بالإضافة إلى أن الحديث عن المسئولية الإجتماعية للقطاع الخاص، يتطلب مستوى من الوعى الإجتماعى الملتزم ومنظومة قيمية ذات طبيعة عصامية فى الصعود الإجتماعى. هى التى ساعدت على تبلور مفهوم

المسـئولية الإجتماعيـة لرجـال الأعـمال فى التطـور الغـربى، ولم يتحقـق ذلـك لغالبيـة رجـال الأعـمال فى مجتمعاتنـا.

ب. أن غالبيـة شركات القطـاع الخـاص فى محاولتهـا الأضطـلاع بمسـئولياتها الإجتماعيـة تكـون جهودهـا عـادة مبعـثرة ووقتيـة وعشـوائية، الأمـر الـذى لا يتيـح لهـا تحقيـق الأهـداف المتعلقـة بالمسـئولية الإجتماعيـة، وتتداخـل أحيانـا مـع السـلوكيات الخيريـة. فى هـذا الإطـار تحتـاج الجهـود المجسـدة لمعـانى ومضامـين المسـئولية الإجتماعيـة، حتـى تصبـح مؤثـرة، إلى أن تأخـذ الشـكل التنظيمـى والمؤسـسى. الـذى يتبنـى خطـة محـددة وأهـداف واضحـة، حتـى لا تتحـول الجهـود إلى الطبيعـة العشـوائية المبعـثرة والتـى لا تفيـد فى تحديـث المجتمـع.

جـ. غيـاب ثقافـة العطـاء مـن اجـل تحقيـق التنميـة، حيـث نجـد أن معظـم جهـود مؤسسـات القطـاع الخـاص تنحـصر فى أعـمال ذات طبيعـة خيريـة - إن وجـدت - غـير تنمويـة مرتبطـة بإطعـام الفقـراء أو توفـير ملابـس أو خدمـات لهـم. دون التطـرق إلى القيـام بتأسـيس مشروعـات تنمويـة، تلعـب دوراً محوريـاً فى حـل مشـكلات البطالـة، وتسـاعد في تحسـين نوعيـة حيـاة الفقـراء. بمـا يسـاعد عـلى إعـادة إدماجهـم فى المجـرى الرئيـسى للمجتمـع، وبمـا يجعلهـم مشـاركين فاعلـين فى عمليـات التنميـة المسـتدامة لمجتمعاتهـم، الأمـر الـذى ينعكـس عـلى هيئـة تحقيـق درجـة عاليـة مـن الإسـتقرار الإجتماعـى (٦٦).

د. غيـاب الضغـط الإجتماعـى الـذى يمكـن أن يتنامـى بواسـطة النخبـة الإجتماعيـة والثقافيـة، إضافـة إلى الإعـلام القومـى الملتـزم، الإنتاجـى وليـس الإسـتهلاكى. وهـو الضغـط الـذى يمكـن أن يتشـكل مـن خـلال تطويـر الوعـى بأهميـة الـدور الإجتماعـى لرجـال الأعـمال، بحيـث تصبـح الـشركات التـى تقـوم بمسـئولياتها الإجتماعيـة فى إتجـاه تنميـة المجتمـع معروفـة عـلى المسـتوى الشـعبى.وذلك حتـى يمكـن أن يشـكل إبرازهـا إلى زيـادة التعامـلات الإقتصاديـة معهـا مـن قبـل الجمهـور. بحيـث يمكـن أن يشـكل ذلـك فى حـد ذاتـه عامـلاً ضاغطـا يدفـع رجـال الأعـمال الأخريـن للقيـام بمسـئولياتهم الإجتماعيـة مـع إدراك أن ذلـك ليـس عمـلاً خيريـا

وإحسانيا فقط، ولكنه التزام بمجتمع يشكل سوقا لتطوير مؤسساتهم وزيادة أرباحهم.

٥. المسئولية الإجتماعية للمجتمع المدنى: يعد المجتمع المدنى أخر أشكال المجتمعات التى تبلورت بحيث أصبح يشكل بيئة حاضنة لحياة الإنسان. وإذا كان ظهور المجتمع المدنى قد تضافر مع ظهور المجتمع السياسى فى القرن السادس عشر، وهى المرحلة التى تعرض لها بعمق وإسهاب تنظير العقد الإجتماعى. فإن المجتمع المدنى قد أصبح أكثر بروزاً فى وجوده وفاعليته فى عصر العولمة، بسبب ظروف عديدة، منها تراجع دور الدولة القومية، بحيث أصبحت هذه الدولة، بخاصة فى نطاق مجتمعات الجنوب، عاجزة عن تنمية مجتمعاتها وإشباع حاجات مواطنيها. من هذه الظروف أيضا تخلف آداء القطاع الخاص على الصعيد الوطنى فى مجتمعات العالم الثالث، بحيث إقتصر وعية على مسئولياته الإقتصادية، دون أن يتسع ليشمل مسئوليته الإجتماعية. خاصة إذا تصاحب تضافر آداؤة مع القطاع الخاص الأجنبى، بحيث يؤدي ذلك إلي عمق إستغلال السوق المحلية، يضاف إلى ذلك التغيرات التى طرأت على سوق العمل، الأمر الذى زاد من معدلات البطالة. بحيث أدت هذه الظروف جميعا إلى زيادة مساحة التهميش الإجتماعى، حتى أننا نجد أن عدد السكان تحت خط الفقر فى مجتمعاتنا العربية تراوحت بين ٣٤٪ و٥٠٪، وأن عدد السكان الذين يقعون تحت خط الفقر المدقع نحو ١٢,٥٪ من هؤلاء (٦٧). ذلك بالإضافة إلى إنتشار النظم الأبوية والإستبدادية فى مجتمعات الجنوب عموما، وهى النظم التى لا تعتقد فى حرية التعبير، ولا ترى جدوى فى مقولة الديموقراطية. وتعمل على سد أو تضييق قنوات المشاركة الإجتماعية والسياسية، وتجعلها فى غالب الأحيان ذات طبيعة قهرية ودعائية وسطحية.

إرتباطا بذلك تبرز المسئولية الإجتماعية للمجتمع المدنى، بخاصة المنظمات غير الحكومية، التى تؤسس سياساتها بإتجاه السعى لتطوير قدرات المهمشين الفقراء - الذين عجزت الحكومة عن إشباع إحتياجاتهم الأساسية. فأستبعدوا إلى ضفاف المجتمع، وإنشغل عنهم القطاع الخاص، بل سحق بعضهم بسبب

سعيه المحموم من أجل الربح - والدفع بهم مرة أخرى فى قلب المجرى الرئيسى للمجتمع. ولإنجاز هذه المهمة فإننا نجد أن المجتمع المدنى يتبع ثلاثة اساليب. من خلال الأسلوب الأول يسعى المجتمع المدنى إلى تطوير قدرات المهمشين بالعمل على تمكينهم من الناحية الإقتصادية، من خلال صيغ المشروعات الصغيرة تارة، أو إعادة تأهيلهم بحسب متطلبات وإحتياجات سوق العمل الحديثة تارة أخرى. وفى هذا الصدد فإن تبنى المنطق الجديد للتنمية، وهى التنمية المستدامة التى تتميز بأنها تبدأ التطوير من أسفل، أى من الجماهير المهمشة ذاتها بتحويلها من قوى عاطله، إلى قوى قادرة على الإنتاج والعطاء. وذلك من خلال تنظيمهم فى أطر إنتاجته تستوعب طاقة العمل التى لديهم، خاصة أن التنمية التى ينشدها المجتمع المدنى، هى تنمية تعتمد على الخامات المحلية بالأساس. بالإضافة إلى ذلك يسعى المجتمع المدنى إلى تدبير تمويل مشروعاته التنموية هذه، من خلال مصادر عديدة. قد تكون الدولة، وقد تكون مؤسسات التمويل الدولية، وقد يكون القطاع الخاص، وقد يصدر التمويل عن بعض أهل الخير أو المستفيدين المهمشين والفقراء أنفسهم، حتى يشعروا بأنهم قد تحولوا إلى منتجين ولا يتلقون إحسانا.

ومن خلال الأسلوب الثانى يعمل المجتمع المدنى بإتجاه تطوير القدرات السياسية والثقافية والإجتماعية للمهمشين الفقراء، وذلك من خلال تطوير قدراتهم الإجتماعية، بأن يجعلهم ينتظمون فى روابط وجماعات، قادرة على إنتاج رأس المال الإجتماعى، من خلال صيغ عديدة أبرزها صيغة العون المتبادل. ذلك بالإضافة إلى محو أميتهم وتطوير قدراتهم فيما يتعلق بمتابعة القضايا، العامة سواء تلك الخاصة بالمجتمع المحلى أو المجتمع العام. يضاف إلى ذلك، فإن إنتظام هؤلاء المهمشين من خلال تنظيمات المجتمع المدنى يساعدهم فى التدريب على المشاركة السياسية والإجتماعية. مما يجعلهم مواطنين قادرين على تحمل مسئولياتهم الإجتماعية تجاه عائلاتهم، ومجتمعهم المحلى والعام، أى تكون فى مقدرتهم ممارسة المواطنة حسب متطلباتها ومعاييرها الأساسية.

ويتمثل الأسلوب الثالث فى التبشير بصيغة الحكم الرشيد، لتصبح الصيغة التى تضبط معايير التفاعل السياسى والبيروقراطى والإجتماعى على السواء. بحيث يصبح التبشير بهذه الصيغة الحديثة للتفاعل مدخلا للتعجيل بالتحول الديموقراطى من ناحية، ولتطوير العلاقة بين المواطن والدولة من ناحية ثانية. ولإنجاز ذلك فإننا نجد أن تنظيمات المجتمع المدنى تتضمن الدعوة دعوة بإتجاه اللامركزية فى الإدارة وممارسة السلطة، وذلك بإعتبار أنه إذا كانت تنظيمات المجتمع المدنى تبدأ عملها من ساحة الجماهير، فإنها تدرب هذه الجماهير على المشاركة فى إدارة شئونها. ولن يتحقق ذلك إلا من خلال تقليص المسافة بين المستويات العليا والدنيا للإدارة، والهبوط بالمستويات العليا من مركزيتها الإدارية فى العواصم، إلى لا مركزية تقترب من الجماهير.

بالإضافة إلى ذلك تعمل تنظيمات المجتمع المدنى على نشر ثقافة إدارة الحكم الرشيد، وهى الصيغة التى تضبط آداء السياسة والإدارة فى الدولة، أو تنظيم العلاقة بين المواطنين وسائر مؤسسات الدولة، حيث تستند هذه الإدارة الرشيدة إلى منظومة من القيم التى نعرض لبعضها. فى هذا الإطار تتمثل القيمة الأولى فى الشفافية والقدرة على المحاسبة والقابلية لها، بحيث تتضمن هذه القيم أهمية نشر المعلومات. بحيث يصبح الجمهور المتعامل مع الإدارة على وعى بها، ومن ثم يصبح قادراً على المساءلة والمحاسبة وأن تكون الإدارة ذاتها قابلة لهذا السلوك. يضاف إلى ذلك الإحتكام للقانون، حتى يصبح التعامل مع الإدارة محايداً لا يشكل تربة مواتية لإستنبات أى من سلوكيات الفساد. وذلك بالإضافة إلى التخلى عن النزعة الأبوية فى ممارسة السلطة والإدارة، والقبول بآليات تداول السلطة على كافة المستويات. وإذا كان العصر التنموى الذى نعيشه هو عصر القطاع الخاص والمجتمع المدنى كفاعلين أساسيين، فإن جانب من المسئولية الإجتماعية للمجتمع المدنى، تتمثل فى ضرورة أن يعمل على نشر ثقافة التطوع فى المجتمع. بحيث تصبح هذه الثقافة المرجعية التى تتحقق إنطلاقا منها ثقافة التنمية المستدامة التى تتحمل الجماهير أعباءها بالأساس.

إلى جانب ذلك يعمل المجتمع المدنى من خلال الأسلوب الرابع بإتجاه

حراسة ومراقبة التحول الديموقراطى، حتى يمكن إنجاز هذا التحول وفق معاييره الصحيحة. بحيث يساعد ذلك على قبول أصحاب القرار إمكانية المشاركة، فى مقابل إقبال المواطنين على المشاركة، والعمل على تصحيح أى إنحراف عن الممارسة الديموقراطية من الطرفين.

٦. الدولة فاعل يضطلع بمسئولية إجتماعية: تعد الدولة فاعل محورى عليه مسئولية إجتماعية تجاه المجتمع. ونحن إذا تأملنا تاريخ الدولة فى تحملها لمسئولياتها المختلفة فى النهوض بالمجتمع والعمل على تحديثه فإننا سوف نجد أن وفاءها بهذه المسئوليات مر بعدة مراحل أساسية. فى المرحلة الأولى منذ إكتمال الدولة كضابط لإيقاع المجتمع القومى فى القرن السادس عشر تحملت الدولة أعباء الإستجابة لإحتياجات المجتمع القومى. وبغض النظر عن التوجه الأيديولوجى الذى تبنته الدولة، فإننا نجدها قد عملت على الدفع بإتجاه تحديث المجتمع، بحيث إعتبرت ذلك من مسئولياتها الأساسية. بل أننا إذا تأملنا حركة الإستعمار فى السياق الأوربى فسوف نجدها عبارة عن سعى الدولة لجلب موارد المستعمرات. للإستفادة بها فى تطوير المجتمع وتعظيم قدراته وإمكانياته، بغض النظر عن كون الدولة هى الفاعل المباشر الذى يتولى عملية التحديث، أو شاركها فى ذلك القطاع الخاص، أو القطاع العام، كما حدث فى بعض المجتمعات الأوربية. ومن خلال تاريخ طويل من النضال بين الجماهير والأنظمة السياسية، إستقرت العلاقة بين المواطن والدولة على أساس فتح الأخيرة لكل قنوات المشاركة أمام المواطنين، حسب ثقافة الحكم الرشيد المتطورة. وهو ما يعنى أن الدولة القومية تجاوزت مرحلة الثقافة الأبوية، التى تنظر إلى المسئولية الإجتماعية بإعتبارها واجبات مفروضة على المواطنين، عليهم الوفاء بمتطلباتها.

وإذا كانت الدولة فى المجتمعات الأوربية التى قطعت شوطا على طريق التحديث قد قبلت مشاركة المواطنين فى مختلف مجالات التقاء الدولة بهم، الأمر الذى عجل بالتطور الديموقراطى وجعله أكثر شفافية. فإن الدولة فى مجتمعات الجنوب، بغض النظر عن طبيعة النظام السياسى، ظلت أبوية، معانده وصعبة المراس، ترفض التخلى عن الثقافة الأبوية. وإستناداً إلى هذه الثقافة فهى تنظر

إلى المسئولية الإجتماعية، من خلال نافذة فرض الواجبات على المواطنين دون الالتفات إلى الإستجابة لآية حقوق لهم عليها. فالثقافة التقليدية والدولة الأبوية تبتعد قدر الأمكان عن الصيغ الحديثة لإدارة الحكم الرشيد فى ممارسة السلطة، قراراتها أبوية لا مراجعة لها، وما على الجميع سوى الخضوع لهذه القرارات. وقد يصل الأمر إلى حرمان الجماهير حتى من حقها فى المطالبة بالحقوق، بوسائل الخداع حينا، وبالقهر الأبوى أحيانا، لذلك فشل التحول الديموقراطى فى غالبية مجتمعات العالم الثالث. ولأن معادلة الوفاء بالمسئولية الإجتماعية والقوة لصالح الدولة الأبوية ولغير صالح المواطنين، فقد أصبح مقدرا عليهم أن يقوموا بالواجبات دون أن يحصلوا على الحقوق، وهو ما دفع المواطنين فى أغلب دول الجنوب إلى العزوف عن المشاركة. الأمر الذى أضر بالمجتمع وأورثه كثيراً من الأمراض الإجتماعية، الناتجه عن العزوف عن المشاركة فى مختلف المجالات، الأمر الذى أدى إلى إنخفاض الإنتاج، وممارسة مظاهر الإحتجاج والتمرد والتخريب، طلبا للوفاء بجانب الحقوق فى بنية المسئولية الإجتماعية.

غير أنه مع بروز عصر العولمة وإكتمال فاعليتها على ساحة النظام العالمى، تأثرت الدولة القومية فى مجتمعات العالم الثالث بفاعلية عاملين، الأول بروز سطوة وتأثير القوى العالمية والمؤسسات الدولية على سلوك الدولة، حتى فى داخل حدودها وبخاصة فى علاقتها بمواطنيها، فى ظل شعارات التأكيد على حقوق الإنسان والأقليات، ومن ثم المواطنين. بحيث لم تعد الدولة الأبوية مطلقة اليد فى تعاملها مع مواطنيها، يساعد فى ذلك دور بعض تنظيمات المجتمع المدنى التى أصبحت فى بعض الأحيان، حلقة صلة بين تفاعلات الداخل والضغوط التى يمكن أن تفرض من الخارج. ويتصل العامل الثانى بتراجع دور الدولة عن أن تكون الفاعل المحورى فى عملية التحديث، حيث أسلم قيادها لفرسان القطاع الخاص. على هذا النحو وجدت دولة الجنوب نفسها، من حيث قدرتها على الاضطلاع بمسئولياتها فى موقف لا تحسد عليه. مقارنة بنظيرتها الغربية المتطورة، ونتيجة لذلك نجد أن دولة الجنوب، قد إنتقلت من حيث قدرتها على الوفاء بمسئولياتها الإجتماعية إلى مرحلة ثالثة ومعاصرة.

وإذا كانت الدولة الغربية المتقدمة ما زالت فاعلة، وإن تراجعت وظائفها إلى تأكيد التآزر بين العناصر والمؤسسات، التى تشكل بنية الدولة وتعمل على تحديث المجتمع، فهى تلعب دور "المايسترو" الذى يضبط الإيقاع. فهى تراقب الآداء الإقتصادى والسياسى والإجتماعى والثقافى، ليتدفق فى قنواته الصحيحة التي تساعد فى حل المشكلات التى قد تعترض هذا التدفق ولديها إحتياطى كاف من الإمكانيات التى يمكن أن تساعدها – كموارد – لآداء هذا الدور. على خلاف ذلك فإننا نجد أن الدولة فى مجتمعات الجنوب قد أصبحت عاجزة، فقد إنتقلت عملية التحديث من يدها إما بإتجاه القطاع الخاص، أو بإتجاه المجتمع المدنى، ولم يبق تحت سيطرتها سوى النذر اليسير من هذه المسئوليات. وبسبب هذا الإنتقال أصبحت مواردها محدودة، وبسبب النزعة الأبوية ذات المزاج المنحرف أحيانا، نجدها قد فضلت أبناءها الأثرياء على أبنائها الفقراء، بحيث تحقق نتيجة لذلك زواج بين الإقتصاد مع السياسة. وبسبب هذا التزاوج وقعت مظاهر تجاوز وفساد عديدة، وأدير المجتمع بمنطق العائلة، ولم يعد مهما أن تفى الدولة بمسئولياتها الإجتماعية تجاه الفقراء. ولو حتى من خلال القيام بدور المايسترو فى إنجاز عملية التحديث، أو صياغة التآزر بين جهود التحديث التى تقع على ساحة المجتمع. الأمر الذى دفع إلى مزيد من تردى الأوضاع، بحيث شكل ذلك تربة خصبة لإستنبات كل مظاهر الرفض والإحتجاج الإجتماعى.

ونتيجة لعدم الوفاء بمسئولياتها الإجتماعية سقطت الدولة فى بعض مجتمعات الجنوب أسيرة حالة من الضعف والوهن أو الهوان، فهناك ضغط له وطأته عليها من قبل القوى الخارجية دولا كانت أم مؤسسات، يشل يدها نسبيا عن قهر الجماهير. وهناك ضغط عليها من أسفل، من القطاع الخاص الذى يسعى إلى السيطرة عليها لتوجيه سياساتها الداخلية والخارجية بإتجاه تحقيق مصالحة. وضغط موازى من قبل الجماهير وتمرد عليها ورفض لها، لأنها لم تعد قادرة على الوفاء بالتزاماتها الأساسية نحو مواطنيها. ومن ثم فهي دولة عاجزة تتلقى صدمات ضربات ضاغطة، لكونها محاصرة بين مطرقة الخارج وسندان الداخل، هذه الدولة تعيش فى الماضى تجتر العواطف الأبوية كمرجعية لممارسة

السلطة، وتعجز عن الوفاء بمتطلبات القيام بمسئولياتها الإجتماعية. تخادع الجماهير وتكذب عليها حينا، وتقهرها فى أحيان أخرى، وتريد دوما أن تبدو وكأنها تقوم بادوار دولة حقيقية، وهى فى الحقيقة الأمر عاجزة عن الوفاء بأدنى مستويات مسئوليتها الإجتماعية.

خامساً: أزمة المسئولية الإجتماعية

فى خاتمة عرضنا لأبعاد مفهوم المسئولية الإجتماعية نؤكد أن المسئولية الإجتماعية فى مجتمعاتنا – كمتغير - تعيش حالة أزمة، والأزمة يمكن أن تقود إلى الإنهيار والموت. ولما كانت المجتمعات لا تموت، فإن المتتاليات السلبية للأزمة قد تقود إلى حالة من الفوضى الخلاقة، التى قد تقود إلى تغيير موضوعى وشامل، غير انه قد يسلم إلى إستقرار جديد. كما يمكن أن تقود الأزمة إلى حالة من العافية الإجتماعية، حينما يستطيع المجتمع التغلب على أزمتة، بأن يتولى تصحيح أو علاج جوانب العطب أو المرض الذى أصاب المسئولية الإجتماعية فى كل مستوياتها على ساحته. فالأزمة تؤدى إلى العافية إذا فى كلتا الحالتين، تارة إلى العافية بصورة مباشرة، وتارة اخرى من خلال المرور بدرامية الفوضى الخلاقة. غير أن الأمر المؤكد أن المسئولية الإجتماعية فى مجتمعاتنا تعيش فى ظل حالة أزمة نعرض فيما يلى لبعض أبعادها.

١. غياب ثقافة المسئولية الإجتماعية: أشرنا إلى أن المسئولية الإجتماعية هى توازن بين جناحى الواجبات والحقوق، والحالة الإفتراضية أن يكون المواطن على معرفة كاملة بواجباته وكذلك حقوقه. إضافة إلى القيم والمبادئ التى تحفزنا للقيام بمسئولياتنا الإجتماعية. ويتحدد دور هذه الثقافة فى دفع كل الأطراف للوفاء بالتزاماتهم نحو المجتمع، غير أننا نلاحظ أن هناك مجموعة من الظروف التى تعمل على إضعاف ثقافة المسئولية الإجتماعية، بل وخضوع هذه الثقافة لحالة من الأنومى. وتعد الأمية الإبجدية ، وكذلك الخاصة بالثقافة السياسية أبرز هذه العوامل، حيث لا يدرك المواطنون بصورة محددة فى الغالب، بخاصة الشرائح الطبقية الدنيا واجبات وحقوق مسئولياتهم الإجتماعية. ومن ثم فهم فى غالب الأحيان لا يقومون بواجباتهم فى مستوياتها المثلى، ولا يدركون أن لهم

حقوق ينبغى أن يحصلون عليها. وذلك لأن تضافر الواجبات والحقوق من شأنه أن يؤسس المواطن الملتزم بآداء مسئولياته الإجتماعية.

ويتمثل البعد الثانى فى تشوه المعنى الثقافى للمسئولية الإجتماعية، بحيث يغيب الإتفاق حول المعانى والمضامين الثقافية للمسئولية الإجتماعية، فقد يدركها البعض من باب الواجبات. أى أن المواطنين عليهم واجبات ينبغى الوفاء بها، وقد يدركها البعض الآخر من مدخل الحقوق، أى أن لهم على الدولة حقوق ينبغى أن تستجيب لها. بذلك تصبح ثقافة المسئولية الإجتماعية أو المسئولية الإجتماعية ذاتها ليست موضع إتفاق ثقافى، بين مختلف اطراف المسئولية الإجتماعية، الأمر الذى يشير إلى حالة من الأنومى الثقافية فيما يتعلق بالمسئولية الإجتماعية.

ويزيد من حدة الأنومى فى بنية ثقافة المسئولية الإجتماعية إنتشار ثقافة الفساد على ساحتها، حيث نجد أن بعض الشرائح او الفئات الإجتماعية تحصل على حقوق اكثر مما تؤدية من واجبات، أو حتى تتخلى عن القيام بمسئولياتها الإجتماعية. فى مقابل شرائح أو فئات أخرى، يقع عليها غرم القيام بالواجبات المرتبطة بمسئولياتهم الإجتماعية، دون أن يحصلوا على الحقوق التى ينبغى أن تتوفر لهم نتيجة لإنجازهم مسئولياتهم الإجتماعية، حيث تؤدى مثل هذه الظروف إلى إضعاف التزام الوفاء بالمسئولية الإجتماعية. بالإضافة إلى ذلك فإن غياب ثقافة المسئولية الإجتماعية، قد يدفع المواطنين إما إلى القيام بمسئولياتهم الإجتماعية بصورة ناقصة أو مشوهه، أو حسب طبيعة عشوائية، فغياب التوجية القيمى يجعل الوفاء بالمسئولية الإجتماعية له الطابع المؤقت والمتناقض وربما العشوائى.

٢. إنهيار مؤسسات التنشئة وفق ثقافة المسئولية الإجتماعية: يتطلب التعريف بالمسئولية الإجتماعية، والتاهيل على ممارسة متضمناتها مؤسسات تقوم بذلك. وقد طورت المجتمعات عدة مؤسسات إعتبرتها آليات للتنشئة والتدريب على المسئولية الإجتماعية. ونحن إذا تأملنا هذه المؤسسات فسوف نجد أنها تعانى من حالة من الإنهيار، وهى هنا الأسرة والمؤسسة التعليمية والإعلام، وحتى تنظيمات المجتمع المدنى. وفيما يتعلق بالأسرة، فإننا نجدها

بفعل عوامل عديدة لم تعد قادرة على تنشئة أو تدريب الأبناء على أصول المسئولية الإجتماعية، بسبب الإنهيارات التى أصابتها من جوانب عديدة. ذلك يعنى أن التفاعل الأسرى لم يعد ملائما لإنجاز هذه الوظيفة، بسبب حالة التربص والصراعات التى بدأت تتواجد على ساحة الأسرة، لأن فضاءها قد أخترق بأفكار غريبة على تراثها، وما زالت هذه الأفكار تتدفق لتقضى على البقية الباقية من حياتنا الأسرية. يضاف إلى ذلك إرتفاع معدلات الطلاق، حيث تذهب الإحصاءات على أن هناك سته ملايين مطلقة، وأن هناك حالة طلاق كل سته دقائق. إرتباطا بذلك إرتفعت الجرائم والإنحرافات الأسرية، كأنما نحن نواجه حالة إنتحار الأسرة فى مجتمعاتنا. ولا يمكن إعتبار ذلك من مصاحبات عملية التحديث أو مرحلة الإنتقال الطويلة التى يمر بها المجتمع، الأمر الذي ولكن ذلك يعتبر مؤشراً لأنهيار فى بنية المجتمع، الأمر الذي أثر كثيرا على الحياة الأسرية.

يضاف إلى ذلك الظروف التى فرضت على الأسرة، والتى تعجزها عن القيام بعملية التنشئة الإجتماعية فى مستوياتها المقبولة، فما بالنا بالتنشئة على المسئولية الإجتماعية دخل الأسرة. وإذا كان الأبوين داخل الأسرة اليوم، بخاصة الأسرة الحضرية، يتهربون من مسئولياتهم الإجتماعية نحو الأسرة، فكيف يقومون هم بتدريب الأبناء على إستيعاب مضامين المسئولية الإجتماعية. وبسبب هذه الظروف جملة لم تعد الأسرة قادرة وبكفاءة، على تدريب الأبناء على متضمنات المسئولية الإجتماعية داخل الحياة الأسرية. ومن الملاحظ عموما أنه نظرا لإنصراف الأبوين عن متابعة الحياة الأسرية بسبب ظروف عديدة، فإنهم قد يعوضون ذلك بمزيد من العطاء لأبنائهم. الأمر الذى يمنحهم حقوقا دونما إهتمام بضرورة إنجازهم لواجبات مسئولياتهم المحدودة، وهو الأمر الذى يدفع إلى تنشئة الأبناء وفق بنية مسئولية إجتماعية عرجاء، يدركها الطفل من حيث أن له حقوق فى مقابل الالتزام بمساحة محدودة من الواجبات. الأمر الذى يؤسس فى بنية شخصية الطفل ميلا لإدراك المسئولية الاجتماعية بإعتبارها حقوق أكثر منها واجبات، فى ظلها يسعى الفرد لتحقيق مصالح خاصة دون الإهتمام بالسعى لإنجاز المصالح العامة.

وتشكل المدرسة أحد آليات تنشئة التلاميذ وفق مضامين المسئولية الإجتماعية الصحيحة. وإذا كان من المفترض أن تشكل جهود المدرسة قيمة مضافة إلى جهود الأسرة – بإفتراض أنها صحيحة – فإن ما يحدث أن آداء المؤسسة التعليمية، يبدد النذر اليسير من التدريب على المسئولية الإجتماعية التى قامت بها الأسرة. ويرجع ذلك لعدة إعتبارات منها التنوع الذى أصاب المؤسسات التعليمية، حيث التعليم الأجنبى فى مقابل التعليم الحكومى، إلى جانب التعليم نصف الحكومى ونصف الأجنبى. الأمر الذى يجعل النظام التعليمى نظاما مترهلاً ورخوا يفتقد التماسك والاتجاه الواحد، ولا يعمل وفق أسلوب واحد ومضامين واحدة لغرس مضامين المسئولية الإجتماعية. ومن الواضح أن النظام التعليمى يؤسس تفاوتات إجتماعية وتعليمية بين التلاميذ، تتلوها تفاوت فى القدرة على الحصول على نصيب من الفرص الإجتماعية، من المؤكد أنه سوف تترتب عليها تفاوتات فى مستويات الالتزام بمضامين المسئولية الإجتماعية.

ومما يثير الدهشة أن المدرسة تدرب الأبناء على تصور مشوه للمسئولية الإجتماعية، فالتلميذ يتابع ويدرك سلوك المعلم الذى يتخلى عن آداء واجباته نحو تعليم التلاميذ، مفضلا أن يحول المصلحة العامة إلى مصلحة أنانية. وخاصة من خلال آلية الدروس الخصوصية، حيث نجد التلميذ يتعلم منه هذا السلوك، سلوك إهمال الواجبات نحو كل ماهو عام والسعى وراء الحصول على أكبر قدر ممكن من الفوائد والحقوق. ولأن هذا النموذج متكرر فى حياة الإنسان كل يوم ولفترة طويلة من عمر الإنسان، فإنه يكون الأكثر فاعلية وحسما فى تدريب التلاميذ على تصور مشوه للمسئولية الإجتماعية، صورة هى بالتاكيد ضارة بالإستقرار الإجتماعى للمجتمع. يضاف إلى ذلك تضاؤل مساحة وقيمة المضامين الواردة فى المقررات الدراسية، التى تتصل بالتدريب على المسئولية الإجتماعية. الأمر الذى يجعل التلميذ ينتقل من تدريب ضعيف على المسئولية الإجتماعية فى نطاق الأسرة إلى تدريب أضعف فى نطاق المؤسسة التعليمية (٦٨).

ويعتبر الإعلام وتكنولوجيا المعلومات من الآليات التى يفترض أن تنشئ

الأبناء على مضامين المسئولية الإجتماعية تجاه المجتمع وتكويناته المختلفة. غير أن متابعة آداء الإعلام وتكنولوجيا المعلومات فى هذا الصدد، يشير إلى تحركة – بحكم ثقافة القنوات الفضائية الدولية والخاصة وإنزواء القنوات القومية – لكى يصبح إعلاما يبث مضامين عالمية ، أو علي الأقل لاتدعم الهوية القومية. وهو ما يعنى أن الإعلام إذا إعتبرناه أحد آليات التنشئة الإجتماعية يعمل وفق مضامين عالمية، وهو يدفع المشاهدين والمتابعين له إلى تطوير واجبات وحقوق وإن كانت ذات طبيعة معنوية، إلا أن لها طبيعتها العالمية. فإنفعالنا باحداث العراق ودارفور والجدل حول البرنامج النووى الإيرانى، والحرب على غزة قد يفوق أحيانا متابعتنا لأوضاعنا وأحداثنا القومية. مؤشر ذلك حجم التفاعل بين شرائح فى الواقع المصرى، إلى درجة قيامها بالسفر إلى غزة وقت الحرب، ومد المحاربين بالمساعدات، إنما يعد ذلك تعبيراً عن مسئولية إجتماعية تتجاوز الحدود الوطنية. يضاف إلى ذلك أن الأعلام وتكنولوجيا المعلومات قد تبشر وتنشئ المشاهدين وفق مضامين غير قومية للمسئولية الإجتماعية. وهو ما يعنى أنها تشيع حالة من الفوضى وهز الإستقرار الإجتماعى، حينما يتجه البشر إلى ممارسة مسئولياتهم الإجتماعية فى الإطار القومى، وفق مضامين غير قومية تشكل مرجعية لحزمة الواجبات والحقوق.

بيد أن الإعلام وتكنولوجيا المعلومات تلعب – برغم ذلك – دوراً إيجابيا فى الضغط على النظم السياسية لمجتمعات الجنوب لدفعها بأتجاه التخلى عن نزعتها الأبوية. والإعتراف بأن للمواطنين حقوق عليها الوفاء بها نظير مطالبتهم بالواجبات، إضافة إلى الضغط عليها بإتجاه فتح القنوات لضمان تدفق المشاركة الديموقراطية. ذلك بالإضافة إلى التوعية الدائمة للمواطنين، بخاصة القادرين على التكامل مع تكنولوجيا المعلومات بحقوقهم فى المشاركة والمساءلة، وحتى الإحتجاج. على مرجعية مبادئ وأسس أدارة الحكم الرشيد، التى أصبحت صيغة عالمية لممارسة السياسة والإدارة، وأن كانت ما تزال غائبة عن مجتمعات الجنوب.

٣. عدم وفاء الفاعلين بمسئولياتهم الإجتماعية: حيث يشكل هذا البعد

ضلعا أساسيا فى أزمة المسئولية الإجتماعية، وأبرز هؤلاء الفاعلين هما الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدنى. فيما يتعلق بالدولة أشرنا إلى أنها أصبحت دولة عاجزة فى عصر العولمة عن الإعتراف بحقوق البشر فى المجتمع، والعمل على إشباع حاجاتهم بما يؤمن حصولهم على حقوقهم. يضاف إلى ذلك أنها أصبحت عاجزة أيضا عن صياغة التآزر بين مختلف الجهود التى تعمل باتجاه تحديث المجتمع، بحيث يقع ذلك على خلفية نزعتها الأبوية بطبيعة الحال. وبسبب تضافر هذا العجز عن الآداء والإنجاز مع النزعة الأبوية، فإننا نجدها دولة تميل إلى سد منافذ وقنوات المشاركة الديموقراطية الصحيحة، التى قد تتدفق عبرها عناصر تطالب بالحقوق وتنشر حالة من القلق وعدم الإستقرار. يضاف إلى ذلك أنها تلجأ عادة وسريعا إلى العصا الأمنية لإسكات المطالبة بالحقوق، وبرغم ذلك فهى تطالب مواطنيها بآداء الواجبات، وهو ما يشير إلى إخلالها بمسئولياتها الإجتماعية. والإخلال بالمسئولية الإجتماعية على هذا النحو يؤدى إذا إستمر طويلا إلى إضعاف الإنتماء والتأثير على بنية الهوية (٦٩).

ويعد القطاع الخاص أبرز الفاعلين فى مجتمعات الجنوب الذى يتخلى عن مسئوليته الإجتماعية، قد يرجع ذلك إلى عدم الوعى بالمسئولية الإجتماعية، وهى البعد الهام بالنسبة لمصالحة من منطق نفعى بحت. هذا القطاع الخاص نقل عن القطاع الخاص الأجنبى شرهه بإتجاه الربح غير أنه فشل أن ينقل عنه أن إنجازه لمسئوليتة الإجتماعية، التى تعد أحد قنوات إشباع هذا الشره. وقد تأكد لنا فى الصفحات السابقة أن قيام القطاع الخاص بمسئوليتة الإجتماعية يؤدى إلى زيادة أرباحه الإقتصادية. على هذا النحو نجد أن القطاع الخاص أحد أسباب الأزمة لأنه يدرك المسئولية الإجتماعية من مدخل أن له حقوق على المجتمع، دون ان يهتم ببعد الواجبات. يضاف إلى ذلك أن القطاع الخاص فى أحيان كثيره، وبسبب سيطرته على الدولة فى الجنوب، يعمل بإتجاه توسيع حقوقه على المجتمع، بممارسة الإحتكار حينا، ونشر سلوكيات الفساد فى مجالات المجتمع العديدة أحيانا أخرى، وعدم الأحساس بمصاعب ومشكلات أبناء وطنه حينا ثالثة.

المجتمـع المـدنى يعـانى ايضـا مـن أزمـة أضطلاعـه بمسـئولياته الإجتماعيـة كاملـة، برغـم كونـه الفاعـل الـذى عليـه أن ينشـئ ويـدرب الآخريـن وفـق أصـول ممارسـة المسـئولية الإجتماعيـة. أحـد أبعـاد الأزمـة فى سـياق المجتمـع المـدنى، القيـود الكثـيرة التـى تفرضهـا الدولـة عـلى حركتـه فهـو متهـم دائمـاً فيـما يتعلـق بمصـادر وقـدر التمويـل. كـما هـو متهـم كذلـك بتدريـب المواطنـين للخـروج عـلى الدولـة وهـز الإسـتقرار الإجتماعـى وعـدم إتسـاق آدائـه مـع متطلبـات النزعـة الأبويـة ، وفي ذلـك قـدر مـن الصـواب، بخاصـة فيـما يتعلـق بتنظيـمات المجتمـع المـدني لمجتمعـات الجنـوب يضـاف إلى ذلـك أن المجتمـع المـدنى يسـقط أحيانـا فى أخطـاء كثـيرة، أبـرز هـذه الأخطـاء أنـه يخـون صيغـة إدارة الحكـم الرشـيد الـذى يبـشر بـه، ويحـاول أن ينـشره فى المجتمـع. مـن الأمـراض التـى يعـانى منهـا المجتمـع المـدنى بأجنحتـه المختلفـة الإصابـة بمـرض النزعـة الأبويـة، التـى يغيـب فى إطارهـا تـداول السـلطة. فرئيـس الحـزب أو المنظمـة غـير الحكوميـة أو النقابـة يظـل قابضـا عـلى السـلطة فيهـا إلى أن يقبـض اللـه روحـه، وهـو مـا يعـد خيانـه لمبـدأ تـداول السـلطة. ثـم أن القـرارات فى الغالـب تصطبـغ بالنزعـة الأبويـة التـى تغلـق قنـوات المشـاركة، مـع أنـه مـن المفـترض أن تقـوم تنظيـمات المجتمـع المـدنى بتدريـب المواطنـين عـلى المشـاركة. يضـاف إلى ذلـك إنـه لا يقبـل المحاسـبة سـواء مـن قبـل جمعياتـه العموميـة، أو مـن قبـل المسـتفدين أو المواطنـين عمومـا. ناهيـك عـن عـدم الإحتـكام إلى القانـون فى تسـوية النزاعـات الداخليـة، واللجـوء إلى أدوات البلطجـة كإشـعال الحرائـق فى مقـار تنظيـمات المجتمـع المـدنى، أو التشـاجر بطلقـات الرصـاص. وهـو مـا يعنـى أنـه إذا كان المجتمـع المـدنى يتخـلى عـلى هـذا النحـو عـن الالتـزام بأصـول المسـئولية الإجتماعيـة فكيـف يمكـن أن يـدرب الجماهـير عـلى أصـول ممارسـتها، فى هـذه الحالـة نسـتدعى المثـل الشـعبي القائـل "بـأن فاقـد الشئ لا يعطيـة".

٤. التراجـع بالمسـئولية الإجتماعيـة إلى حـدود الجماعـة الإثنيـة: ويحـدث ذلـك عـادة حينـما تكـون الأنظمـة السياسـية عاجـزة عـن ضبـط التفاعـل والعلاقـات بـين الجماعـات الإثنيـة المشـكلة للمجتمـع، أيـا كان المتغـير المؤسـس لهـذه الإثنيـة. أو لأن الأنظمـة السياسـية عاجـزة عـن الوفـاء بالتزاماتهـا لإشـباع حاجـات البـشر والوفـاء

بحقوقهم. الأمر الذى يدفعهم بإتجاه اللجوء إلى مرجعياتهم الإثنية، للمساعدة فى إشباع حاجاتهم الأساسية، وهو ما يساعد على ان تتقدم الجماعة الإثنية لتحل محل الدولة فى الإضطلاع بالمسئولية الإجتماعية نحو الأبناء التابعين لها. وذلك من شأنه أن يدفع الأبناء إلى حجب بعض جوانب مسئولياتهم الإجتماعية نحو الدولة، ومنحها للجماعة الإثنية، التى تبدأ فى التقدم فى المجال الإجتماعى لتحل محل الدولة بالنسبة لتابعيها. وهو الوضع الذى يساعد في تقليص مسئوليتهم الإجتماعية تجاه الدولة، واجبات أو حقوقا، وتعظيم مسئوليتهم الإجتماعية للجماعة الإثنية التى ينتمون إليها، حتى لتكاد أن تحل محل نظيرتها المتصلة بالدولة. ويزيد الطين بله إذا دخلت الجماعة الإثنية فى صراع مع الجماعات الإثنية الأخرى داخل المجتمع القومى، أو حتى دخلت فى صراع مع الدولة ذاتها. فمثل هذه الظروف من شأنها أن تقوى المسئولية الإجتماعية للجماعة الإثنية نحو أتباعها تجاه جماعتهم الإثنية. ومن شأن ذلك فى النهاية أن يؤدي إلى التفكيك والفوضى الإجتماعية، مثال على ذلك سلوك الجماعات الإثنية فى العراق وشرق وغرب السودان، وسلوك الجماعات الإثنية فى لبنان.

٥. تدويل المسئولية الإجتماعية: المفترض أن تكون ممارسة متضمنات المسئولية الإجتماعية، على مختلف الأصعدة، ومن قبل مختلف الأطراف فى نطاق المجتمع القومى والدولة القومية. ذلك لأنها تشكل موضوع تفاعل بين أطراف عديدة فى الداخل وعلي ساحته. بيد أننا نلاحظ بعض المظاهر المحدودة، وإن كانت ما زالت ذات طبيعة جنينية قابلة للنمو والإتساع، غير أنها قد تسلم إلى إقتلاع بعض جوانب المسئولية الإجتماعية من حدودها القومية، لتصبح ذات آفاق عالمية. يتضح ذلك من حضور البعد العالمى على ساحة الحوار بشأن المسئولية الإجتماعية من جوانب عديدة. يتمثل احد هذه الجوانب فى الضغط الذى تتعرض له الدولة القومية من قبل القوى الخارجية، للوفاء بمسئولياتها الإجتماعية تجاه مواطنيها، وهو الضغط الذى أصبح من المفروض على الدولة القومية أن تستجيب له. غير أن ذلك وأن كان فى صالح الجماهير الخاضعة لسيطرة الدولة الأبوية والقهرية والعاجزة عن الوفاء بمسئولياتها. إلا أنه يمكن

أن يصبح مدخل للتدخل فى شئون المجتمع والدولة القومية، بسبب إستنفاره للأقليات والفئات الإجتماعية ، بدعوى الدفاع عن حقوق الأقليات وحقوق الإنسان. وهو ما يجعل المسئولية الإجتماعية بتنوعاتها، محل تدخل وموضوع حوار من قبل اطراف خارجية، وهو الوضع الذى يهدد إستقلال المجتمع، وقد يطيح بالإستقرار ويعمل بإتجاه نشر الفوضى على ساحته.

بالإضافة إلى ذلك فإن الدور الذى يلعبه الإعلام فى تطوير وعى المواطنين بحدود المسئولية الإجتماعية، سواء مسئوليتهم أو مسئولية الدولة، ولكونه ينقل العالم الخارجى إلى داخل حجرة فى مسكن الأسرة. فإنه – أى الإعلام - قد يدرب البشر على مسئوليات إجتماعية، ذات مضامين جديدة تشغل مساحة من إهتماماتهم، ويكون ذلك بطبيعة الحال على حساب إنجاز مسئولياتهم الإجتماعية داخل نطاق الحدود القومية. وذلك لأنه يدفع البشر إلى تطوير مسئولية اجتماعية ذات مضامين عالمية، تتسع قنوات فاعليتها طالما أن قنوات فاعلية المسئولية الإجتماعية داخل الحدود القومية مسدودة.

المراجـــع

١. Powell Fred & Donal Guerin, Civil Society and Social Policy, Gritish Library Cataloguing in Publication, ١٩٩٧,P.١٢٦.

٢. فى حـوار شـفوى مـع الأسـتاذ الدكتـور سـيف الديـن عبـد الفتـاح، أسـتاذ النظريـة السياسـية بكليـة الإقتصـاد والعلـوم السياسـية، طـور سيادته هـذا المفهـوم، وعـبر عنـه "بشـبكة المفاهيـم".

٣. Manne, Henry G. & Henry C. Wallich, The Modern Corporation and Social Responsibility, Rational Debate Series, American Enterprise Institute For Public Policy Research, Washington, D. C. P,٣.

٤. زيـد بـن عجـير الحـارثى، واقـع المسـئولية الشـخصية الإجتماعيـة لـدى الشـباب السـعودى وسـبيل تنميتهـا. mth.vra/٢/von/zaj٠٠٢/as.moc.harizaJ-la.www//:ptth

٥. نفس المرجع.

٦. المسـئولية وصورهـا المختلفـة .tra.wohs/tabeda/gro.raweha.www//:ptth ٨٧٢٤٤١=dia?psa.

٧. نفس المرجع.

٨. Fned Powell& Donal Guerin, Op, Cit, P. ١٦٠.

٩. زيد بن عجير الحارثى، مرجع سابق.

١٠. Parsons. Talcott, The Social System. The Free Press, Glencose, Illinois,١٩٢٢,P.٦٢ .

١١. ناديـا متـى فخـرى، المسـئولية الإجتماعيـة، عناصرهـا ومظاهرهـا وكيفيـة تنميتهـا، telvres/ten.enilnomalsi.www//:ptth

١٢. نفس المرجع.

١٣. على ليلة، فلفريدو باريتو ودورة الصفوة فى إطار النظام، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦ ، ص ١٣٢ .

١٤. ـــ إميل دوركيم والتصور الوظيفى للمجتمع، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧ ، ص ١١١.

١٥. Henry G. Manne & Henny C. Wallich, Op,Cit p. ١٣.

١٦. Talcott Porsons, Op, Cit, P. ٦٢.

١٧. على ليلة، إميل دوركيم والتصور الوظيفى للمجتمع، مرجع سابق، ص ٨٣.

١٨. ناديا متى مخرى، مرجع سابق.

١٩. نفس المرجع.

٢٠. نفس المرجع.

٢١. Salmon, Lester and Others, Global Civil Society, Baltimore, Kumarine Press, ٢٠٠٤, P,٣٢.

٢٢. تشارلز تلى، الحركات الإجتماعية ١٧٦٨-٢٠٠٤ ترجمة وتقديم ربيع وهبه المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومى للترجمة ٩٢٧، ٢٠٠٥، ص ٨٧.

٢٣. على ليلة، التحولات الإجتماعية وثقافة المجتمع، تأمل منظومات القيم عبر نصف بحث مقدم لمؤتمر "البنيان القيمى والشخصية المصرية، إشكاليات الحاضر وتحديات المستقبل، الهيئة القبطية الإنجلية للخدمات الإجتماعية، ٥-٧ إبريل ٢٠٠٥ ص ٢٣.

٢٤. على ليلة، النظرية الإجتماعية بين التفكير فى نشأة النظام والخلاف حول هويته، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧، ص ٨٩.

٢٥. نفس المرجع، ص ١٩٧.

٢٦. زيد بن عجير الحارثى، مرجع سابق.

٢٧. المسئولية وصورها المختلفة، مرجع سابق.

٢٨. نفس المرجع.

٢٩. زيد بن عجير الحارثى، مرجع سابق.

٣٠. على ليلة، المجتمع المدنى العربى، قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٧، ص ٢٥٣.

٣١. Lester Salmon, Op, Cit, P ٥٤.

٣٢. Ibid, P,١٦.

٣٣. ناديا متى فخرى، مرجع سابق.

٣٤. نفس المرجع.

٣٥. Lester Salmon, Op, Cit, P. ٦١.

٣٦. على ليله، النظام العربى المعاصر، متغيرات الإصلاح.. وحدوده، دار الوافى للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص ٢٤٥.

٣٧. على ليلة، النظرية الإجتماعية بين التفكير فى نشأة النظام والخلاف حول هويته، مرجع سابق، ص ٤٧.

٣٨. نفس المرجع، ص ٤٩.

٣٩. نفس المرجع، ص ٥٢.

٤٠. نفس المرجع، ص ٥٧.

٤١. نفس المرجع، ص ١٩٩.

٤٢. توفيق الطويل، الفلسفة الخلفية، نشأتها وتطورها، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٩٦٠، ص ٢٨٥.

٤٣. نفس المرجع، ص ٢٨٦.

٤٤. Emile Durkheim: The Division. Of Labor in Society, Trans. By George Simpson, New York, The Free Press, ١٩٦٦, P.٤٨.

٤٥. Ibid , P. ١٣٢.

٤٦. Ibid P. ١٣٩.

٤٧. Henry G. Manne & Henry C. Wallich, Op, Cit, P,٢١.

٤٨. Cornwall, Andrea and Cerestine Nyamu-Musembi, Putting The “Rights-Based Approach, to Development

into Perspective, Third World Quarterly, New York Carfax Publishing, ٢٠٠٤,P. ١٤٢٣.

٤٩. Ibid,P.١٤٢٥.

٥٠. Harris, Emma, Rights- Based Approoches-issues for NGOs, Development in Practice Vol ١٣. November ٢٠٠٣, P,٦.

٥١.Martindale, Don, The Nature and Types of sociological Theory, London, Rautledge & Kegan Paul, ١٩٦١, P. ٦٧.

٥٢. توفيق الطويل، مرجع سابق.

٥٣. على ليلة، النظام العربى المعاصر، متغيرات الإصلاح وحدودة، مرجع سابق، ص ١٨٧.

٥٤. Emma Harris, Op, Cit, P, ١١.

٥٥. فيصل غرايبة، المواطنة والشباب (٢).. المسئولية الإجتماعية حاجة الفرد وحاجة المجتمع، ptth://www.amanjordan.org/a-news/wmview.php?

٥٦. نفس المرجع.

٥٧. نفس المرجع.

٥٨. نفس المرجع.

٥٩. Henry G. Manne & Henry C. Wallich, Op, Cit, P ٢٥

٦٠. حسين عبد المطلب الأسرج، المسئولية الإجتماعية للشركات ودورها فى مساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر www.arabawinfo.com/Researches_ar٢٢٥.doc

٦١. نفس المرجع.

٦٢. نفس المرجع.

٦٣. نفس المرجع.

٦٤. نفس المرجع.

٦٥. نفس المرجع.

٦٦. نفس المرجع.

٦٧. على ليلة، الأمن القومى العربى في عصر العولمة، الأبعاد الثقافية والاجتماعية، الكتاب الثاني، "تفكيك المجتمع والدولة"، ٢٠١١ ، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة، ص ٢٣٥.

٦٨. نفس المرجع، ص ١٨٣.

٦٩. نفس المرجع، ص ١٥٣.

الفصل الخامس

اللامركزية كإستراتيجية

للتنمية المستدامة

الفصل الخامس
اللامركزية كإستراتيجية
للتنمية المستدامة

تمهيد

شهدت مجتمعات العالم الثالث، والمجتمع المصرى فى النصف الثانى من القرن العشرين تجارب تنموية، إستندت فى غالبها إلى فكر تنموى كانت المركزية بعداً حاضراً فيه. وقد تميزت هذه التجارب بأن الدولة وسلطتها المركزية كانت الفاعل المحورى المؤسس لجهود التنمية ،الذى يسعي إلي إنجازها بحسب قناعاته الأيديولوجية وتوزيع عائدها. كما تميزت بأنها كانت تدرك المجتمع الذى تسعى إلى تنميته إدراكا متجانساً، وهو الأمر الذى إنعكس على النمطية الواحدة والأحادية لتنميته. بالإضافة إلى ذلك فقد إعتمدت على بيروقراطية تعمل وفق ثقافة وقيم ومعانى تؤكد علويتها بالنسبة للجماهير، كما تؤكد الطابع المركزى لجهودها التنموية. إلى جانب ذلك فقد كانت تنمية حضرية تحيزت للحضر على حساب الريف، لأن الحضر يشكل سياق السلطة المركزية والبيروقراطية معاً. يضاف إلى ذلك أنها كانت تنمية بالوكالة، تتخذ قراراتها السلطة المركزية مستندة إلى معطيات بيروقراطية، لم تشارك الجماهير فى صياغتها، ولا فى أسلوب إدارتها، وإن شاركت فى تجسيدها دون إمتلاك المعانى، التى تؤكد أو تعمق لديها القناعة بمنطق إنجازها وتجسيدها.

ومع بداية الألفية الثالثة، وربما منذ العقود الثلاثة الأخيرة للألفية الثانية. بدأ تراجع دور الدولة القومية كفاعل تنموى، وشهدت هذه الفترة بروز فاعلين ثلاثه، القطاع الخاص، المجتمع المدنى بخاصة المنظمات غير الحكومية والجماهير إضافة إلى ما بقى من فاعلية للدولة بطبيعة الحال. حيث بدأت تطرح صيغة التنمية المستدامة، التى تختلف عن صيغ التنمية التى طرحت فى النصف الأول من القرن العشرين. فى كونها تنمية تبدأ من أسفل على خلاف نماذج التنمية السابقة التى تبدأ من أعلى، إضافة إلى ان المواطنين يلعبون دوراً محوريا فى التنمية المستدامة من خلال تنظيماتهم الذاتية أو تنظيم المجتمع المدنى لهم،

بتاهيلهم، ودفعهم إلى المشاركة الواعية للإرتقاء بواقعهم الإجتماعى، بالعمل على الإستقلال الأمثل لموارد هذا الواقع. فى هذا السياق لم تعد الصيغة المركزية هى الصيغة الأكثر ملاءمة للتنمية، ومن ثم فقد بدأ الحديث عن التنمية المحلية، والتنمية التى تقودها منظمات المجتمع المدنى بشراكة مع القطاع الخاص أو الدولة أو حتى مؤسسات التمويل العالمية. وإرتباطا بذلك طرحت صيغة اللامركزية كإستراتيجية للتنمية، بإعتبارها الأقرب لإدراك إحتياجات الناس فى المجتمع المحلى، كما هى الأقرب أيضا إلى تحديد الموارد التى يمكن التعامل معها لإشباع هذه الإحتياجات. ثم هى الأقدر على تعبئة البشر والموارد لبناء مؤسسات إشباع الحاجات سواء فى مجال الخدمات او الأنتاج.

إستناداً إلى ذلك فقد بدأ الحديث عن اللامركزية، وطورت أفكار ومفاهيم تغطى جميع جوانبها، غير أننا إذا تأملنا التنظير المتعلق باللامركزية، فسوف نجد التركيز على المتغيرات الإدارية والسياسية والإقتصادية للامركزية، كإستراتيجية لتنمية المجتمع المحلى، فى مقابل تجاهل أو أغفال المتغيرات الإجتماعية والثقافية بإعتبارها متغيرات قاعدية راسبة. وفى هذا النطاق بدأ النقص والتناقض فى الفكر التنموى المتعلق باللامركزية، فبرغم ان المتغيرات الإجتماعية والثقافية هى التى تمنح المجتمع المحلى طابعه وخصوصيته، وبرغم أن اللامركزية كإستراتيجية للتنمية تؤكد على خصوصية المجتمع المحلى. إلا أن التراث النظرى المتعلق باللامركزية أغفل هذا النمط من المتغيرات، التى تعتبر جملة المتغيرات الأخرى تجليات لها، وذلك بإعتبار أن المتغيرات الإجتماعية والثقافية هى التى تتولى بالأساس تشكيل بنية المجتمع المحلى. لذلك كانت محاولة التركيز فى هذا الفصل على هذه المتغيرات، برغم ندرة الكتابات التى تصل بينها وبين اللامركزية كإستراتيجية لتنمية المجتمع المحلى، وهو ما نحاوله فى الصفحات التاليه.

أولاً: اللامركزية على مرجعية التنمية المستدامة

إرتبط الإهتمام بطرح اللامركزية كإستراتيجية للتنمية الإجتماعية الإقتصادية فى مجتمعات العالم الثالث بتطورين هامين. الأول تراجع مكانة

الدولة القومية وأدوارها فى نطاق نظامنا العالمى المعاصر، والثانى بروز دور وفاعلية الجماهير وتأكيد قدرتها على المشاركة من أجل تطوير مجتمعاتها، بما يساعد فى تنميتها وتحديثها، ويسلم إلى إشباع حاجاتها الأساسية. فى هذا الإطار فإننا ندرك مفهوم اللامركزية بإعتباره يعنى اللامركزية الإقليمية التى تستوعب المتغيرات السياسية والإدارية والإجتماعية والثقافية على السواء. وإرتباطا بذلك يمكن تعريف اللامركزية بإنها "نظام قانونى بموجبه تنقل وظائف الهيئات المركزية الداخلية إلى هيئات محلية منتخبة تتمتع بالشخصية الإعتبارية على مستوى الوحدات الإدارية فى ظل من الرقابة على حسن الآداء" (١). وإستناداً إلى هذا التعريف فإننا نميل إلى إبراز ثلاثه متغيرات تشكل الأركان أو الأبعادالأساسية للامركزية. الأول بعد الإختصاص، ويقصد به الإختصاص الإقليمى والسكانى، ويعنى النطاق الجغرافى الذى تمارس فى إطاره الهيئات المحلية نشاطها، وهو يحتوى على عنصرين فرعيين مكانى وسكانى. ويتشكل الركن أو البعد الثانى من الإستقلال، ويقصد به الإستقلال الإدارى والمالى والشخصية الإعتبارية، وهى جوانب تتضافر عضويا مع الإنتخابات المحلية المباشرة للهيئات العاملة فى الوحدات الإدارية. على حين يتصل الركن أو البعد الثالث بالرقابة وحسن الآداء وتطبيق القوانين والأنظمة، وتتضمن الرقابة هنا الرقابة السياسية والرقابة القضائية والرقابة الإدارية (٢). هذه الرقابة تصدر عن مصدرين، الأول جماهيرى من أسفل، والثانى مركزى تمارسه مؤسسات السلطة المركزية من أعلى. ولإدراك الطرح الحديث لمفهوم اللامركزية فى العقود المحدودة الأخيرة فإننا نحاول إدراك هذا الطرح من خلال عدة أبعاد اساسية.

ويتمثل البعد الأول فى أن هذا المفهوم وما يرتبط به من مفاهيم ومتغيرات يشكل فى علاقته بالتنمية ثورة فى الفكر التنموى، خاصة فى مجتمعات العالم الثالث، التى تخضع للثقافة التقليدية المشبعة بالعواطف والمضامين الأبوية. وهى المضامين والعواطف التى شكلت سلوك أنظمتها السياسية فى الإدارة والحكم، وحتى فى رؤيتها للتنمية. تجسيداً لذلك فإننا إذا تأملنا التجارب التنموية التى وقعت فى العالم الثالث فى النصف الثانى من القرن العشرين. فسوف نجد أنها

تتميز بثلاث خواص .الأولى أنها تنمية مركزية تتم بالوكالة دون تفويض حقيقى من الجماهير. أى أن السلطة المركزية كانت هى التى تحدد أهداف التنمية وأولوياتها وآليات تجسيدها، وقد أعتبرت الجماهير فى هذه الحالة آلية من آليات تجسيد هذه التنمية. وبرغم حصول الجماهير على بعض فوائد هذه التنمية، إلا أنها تنمية وإن أشبعت إحتياجات غالبيتها إلا أنها كانت تنمية مفروضة لم تسمح سوى بحدود دنيا من المشاركة، الأمر الذى دفع الجماهير إلى الإنسحاب من دعمها وإن لم تعارضها. فى حين تشير الخاصية الثانية إلى أنها تنمية حضرية أو عاصمية بالأساس، متحيزة لسياق المركز والمسيطر، وذلك يرجع فى جانب منه إلى أن الجماهير الحضرية هى الأعلى صوتا. ثم أن السياقات الحضرية، هى التى تمتلك الأبنية التحتية الملائمة نسبيا لمتطلبات التنمية والتحديث، إضافة إلى أن السياقات الحضرية تعيش فيها عناصر النخبة المركزية المسيطرة على حركة المجتمع والتفاعل الحادث فيه. بينما تتصل الثالثة بخاصية الإستبعاد، فقد كانت التنمية المركزية تتم عادة إستناداً إلى أحدى القوى الإجتماعية، وهو ما كان يعنى تلقائيا إستبعاد قوى إجتماعية أخري. ومن ثم فهى تنمية وإن كانت شاملة إلا أنها لم تحصل على الدعم الكامل من كل جماهير المجتمع، بل ظلت هناك فئة معارضة لها أو منسحبة من المشاركة فيها.

على خلاف ذلك نجد أن التنمية فى ظل إستراتيجية اللامركزية تسعى على عكس غالبية أشكال التنمية المركزية إلى توسيع نطاق مشاركة المواطنين فى عملية إدارة الحكم الرشيد Good Governance. بحيث شهدت العقود الماضية إهتماما متزايدا بموضوع اللامركزية بأبعادها السياسية والإدارية والإقتصادية والمالية ، وبقى أن تدخل فى نطاق إهتمامها الأبعاد الإجتماعية والثقافية . وقد تحقق ذلك فى إطار إتجاه العديد من الدول إلى إقتصاء السوق، وإزدياد دور القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، والإتجاه نحو مزيد من الديموقراطية والتمكين Empowerment .وتبنى المنظمات العامة لمفاهيم مقتبسة من إدارة الأعمال مثل المقارنة المرجعية Benchmarking وإدارة الجودة الشاملة Total Quality Management. كما أصبح هناك تأكيد

على أن تكون المؤسسات المحلية أكثر إستجابة وقدرة على تحديد أولويات التنمية، عن طريق صناع القرار المحليين الذين هم أكثر إلماما بالشئون المحلية وأكثر قدرة على الإتصال بالمواطنين المحليين. وقد عبرت عن ذلك تقارير البنك الدولى المتعلقة بالتنمية فى العالم في ظل العديد من العناوين مثل "تحقيق اللامركزية وإعادة التفكير" و "جعل الدولة أكثر قربا من الناس" و "التحول إلى المحليات". كما تجلى الإهتمام باللامركزية فى تركيز المؤسسات الدولية المانحة على موضوع اللامركزية، وفى تبنى العديد من دول العالم صورة أو أخرى من صورها (٣). بحيث يشير كل ذلك إلى أننا أمام تحول شامل فى الفكر التنموى يسعى إلى إرساء منطلقات مقابلة أو مضادة للمنطلقات التى إنطلقت منها نماذج التنمية فى العقود السابقة.

ويشير البعد الثانى إلى إرتباط مفهوم اللامركزية بحزمة من المفاهيم التى طفت على سطح الفكر التنموى بخاصة فى العقد الأخير من الألفية الثانية وحتى الآن، وذلك بتأثير الأفكار والشعارات التى تموج بها مضامين العولمة. فقد إرتبطت اللامركزية بمفهوم المشاركة، حيث يشارك الناس فى القرارات والجهود والسياسات، التى تستهدف الارتقاء بأوضاعهم الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية. بحيث يصبح القرار التنموى صادر عنهم، ومن ثم يصبحوا أكثر فاعلية فى المشاركة فى تجسيده. كما ترتبط اللامركزية بمفاهيم الديموقراطية والإصلاح السياسى، وهى المفاهيم المضادة لمفاهيم النزعة الأبوية فى الحكم والإدارة. لذلك فإننا نعتقد أنه من الصعب نجاح سياسات التأكيد على اللامركزية بدون نجاح الإصلاح السياسى والديموقراطى، وهو الإصلاح الذى يرفض تركيز السلطة وإضعاف المؤسسات التنموية، أيا كانت طبيعتها سياسية او إقتصادية. ذلك بالإضافة إلى تداول السلطة على كل المستويات وهو مضمون جوهرى بالنسبة لمفهوم اللامركزية.

كما يرتبط مفهوم اللامركزية كذلك بمفهوم حقوق الإنسان، وهى الحقوق التى تبدأ من حقه فى إشباع حاجاته الأساسية، فى ظل ظروف تتيح له ذلك بسهولة ويسر، وحتى حقه فى المشاركة بفاعلية فى صياغة مختلف القرارات

التنموية من خلال الآليات التى تيسر ذلك. ويرتبط بحقوق الإنسان كذلك، الحقوق المرتبطة بالمساواة فى الحصول على مختلف فرص الحياة، وكذلك حقه فى حرية التعبير، إضافة إلى الحقوق المرتبطة بإحتياجات بعض الفئات الإجتماعية الناقصه الحقوق فى المجتمع، كالمهمشين أيا كانت طبيعة المتغير المسئول عن تهميشهم. وحقوق المرأة فى إطار الإهتمام بالأسرة والمجتمع، وهو ما يعرف بطبيعة الحقوق المتوازنة التى تؤكد على قطب الجماعة مثلما تؤكد على قطب الفرد. يضاف إلى ذلك الحقوق المتعلقة بالطفولة، وهى الحقوق التى تؤكد عليها التنمية المستدامة، التى تهتم ببعد المستقبل كما تهتم بعض الحاضر. ذلك إلى جانب إرتباط اللامركزية بحقوق الجماعات الإثنية على الصعيد العالمى إيا كان المتغير المسئول عن إثنية الجماعة.

بالإضافة إلى ذلك فقد إرتبط مفهوم اللامركزية بحالة تراجع الدولة القومية بإعتبارها الفاعل التنموى الوحيد، حيث يؤكد تنظير العولمة على أن الدولة القومية لم تعد هى الفاعل الإقتصادى الذى يخطط لعملية التنمية ويقود بإتجاه تجسيدها. ومن ثم فقد بدأ الحديث عن دور القطاع الخاص ودور المجتمع المدنى ودور المحليات فى عملية التنمية، وهو ما يشكل تحولا أساسياً لم يعد مناسبا فى إطاره التأكيد على فاعل واحد هو الذى يقوم بعملية التنمية، بل يوجد بديلاً لذلك أو إلي جانبه فاعلين عديدين. وأن دور الدولة يكمن بالأساس فى دور من يراقب الآداء، ويؤكد على تآزر الجهود، والذى يتولى حل المشكلات التى قد تظهر بين مختلف الفاعلين. وفى هذا الإطار يرتبط مفهوم اللامركزية كذلك، بدعوة الجماهير للمشاركة فى جهود التنمية من أوسع أبوابها، إبتداء من التفكير فى مشروعات إشباع الحاجات أو المشروعات التنموية، وحتى إصدار قرارها وتنظيم توزيع الفرص المتعلقة بها.

إلى جانب ذلك يرتبط مفهوم اللامركزية بمفهوم المجتمع المدنى، وبخاصة المنظمات غير الحكومية، التى بدأت تلعب دور تنمويا أساسيا ومحوريا. سواء على مستوى إشراك الناس فى الأرتقاء بأوضاع مجتمعاتهم المحلية، وهى المشاركة التى تستلزم توعيتهم وتدريبهم على أصول إدارة الحكم الرشيد، وهو

التدريب المتصل بتأهيلهم للمشاركة الديموقراطية. إضافة إلى تزويدهم بالقدرات التى تساعدهم على بناء المشروعات التى تستهدف النهوض بالمجتمع المحلى. إلى جانب ذلك يرتبط مفهوم اللامركزية بالمجتمع المدنى، بسبب قدرة الأخير على تعبئة الناس وتنظيم مشاركتهم فى بناء المشروعات التى تساعد فى إشباع حاجات المجتمع المحلى، والأرتقاء بأوضاعه وتوفير مختلف الفرص المتصلة بنوعية الحياة الملائمة فى إطاره. وهو ما يعنى أن مفهوم اللامركزية إرتبط بالمفاهيم الرافضة لمفاهيم النزعة الأبوية، والحكم القهرى المتسلط، وتهميش الجماهير أو إستبعادها، والغبن الواقع على فئات أو جماعات فى المجتمع، وكذلك بالمفاهيم السلبية المرتبطة بالآداء البيروقراطى ذو النزعة المركزية.

ويتصل البعد الثالث بالنقص الذى يعانى منه الفكر التنموى المتعلق بالدعوة إلى اللامركزية، حيث إقتصر الأهتمام بالأبعاد السياسية والإدارية والإقتصادية حين التفكير فى اللامركزية، وأغفلت المتغيرات الإجتماعية والثقافية، وهى متغيرات تلعب دوراً أساسيا فى تيسير أو إعاقة قبول اللامركزية كإستراتيجية فى التنمية. وذلك يرجع بالأساس إلى أنه إذا كانت اللامركزية تدعو فى جوهرها إلى الإقتراب من الجماهير وتطوير القنوات التى تفرض مشاركتها، فإن ذلك كان يفترض أن تعالج فى هذا الإطار ثلاثة مكونات. حيث يتعلق المكون الأول بالمعوقات التى أعاقت الجماهير عن المشاركة فى الماضى وأبرز هذه المعوقات هى الأدارة المركزية التى شكلت شريحة أو طبقة فوق الجماهير، والتى تنظر من أعلى إليها، والتى تدرك بنوع من السيادة الإستجابة لحاجات الجماهير. لذلك كانت الإتجاهات العدائية المتبادلة بين الجماهير والإدارة المركزية سببا أساسياً فى عدم قدرة السلطة أو الادارة على تعبئة الجماهير لإنجاز المشروعات التنموية. بحيث نجد أن الإدارة المركزية فى كثير من الأحيان بتوجهاتها وقيمها، شكلت عقبة أمام مشاركة الجماهير فى عملية التنمية، وكذلك فى عجزها عن تحقيق التنمية بالمعدلات الملائمة لظروف عديدة (٤).

بينما يتصل المكون الإجتماعى الثانى بطبيعة التكوينات الإجتماعية التى تصطف من خلالها الجماهير. وفى هذا الإطار فإنه إذا كانت الجماهير تصطف

مـن خـلال تكوينـات تقليديـة كالعائلـة والقبيلـة، فـإن ذلـك قـد يـؤدى إلى إعاقـة المشـاركة وفـق الأسـس الحديثـة لإدارة الحكـم الرشـيد. إلا إذا بـذل جهـد كبـير لتوعيـة البـشر الذيـن ينتمـون إلي هـذه التنظيـمات التقليديـة بأسـس المشـاركة الحديثـة وإقتناعهـا بذلـك، أو أن يبـذل جهـد فى تطويعهـا للإسـتفادة منهـا فى تأكيـد صيغـة الإدارة اللامركزيـة. وإذا كانـت ثمـة ظواهـر سـلبية فرضتهـا التكوينـات الجماعيـة التقليديـة عـلى التنظيـمات الإداريـة فى نمـاذج التنميـة السـابقة، فإنـه مـن الـضرورى العمـل فى إتجـاه تقليـص التأثـير السـلبى لهـذه التكوينـات عـلى آداء اللامركزيـة، أو الإسـتفادة منهـا فى دعـم هـذا الأداء.

بينـما يتصـل المكـون الثالـث بطبيعـة منظومـات القيـم التـى تطـورت تاريخيـا والتـى تضبـط توجهـات البـشر وسـلوكياتهم نحـو السـلطة المركزيـة عمومـا بتنظيمهـا وجهازهـا البيروقراطـى. وهـى ثقافـة ذات طبيعـة سـلبية بالأسـاس، كـما أنهـا الثقافـة التـى يمكـن أن تلعـب دوراً أساسـياً فى إعاقـة قبـول اللامركزيـة كإسـتراتيجية للتنميـة، تحتـوى عـلى عديـد مـن الاليـات التـى تدعـو الجماهـير للمشـاركة. فى هـذا الإطـار مـن الـضرورى أن يبـذل جهـد لتوعيـة البـشر بثقافـة اللامركزيـة ومنظوماتهـا القيميـة، حتـى تشـكل الطاقـة التـى تدفـع البـشر إلى تبنيهـا والتدفـق مـن خـلال تنظيماتهـا للمشـاركة فى عمليـة التنميـة. وهـو الأمـر الـذى يعنـى أهميـة وضرورة إهتـمام الفكـر أو التنظـير المتعلـق باللامركزيـة بالأبعـاد الثقافيـة والإجتماعيـة، بإعتبارهـا الأبعـاد الراسـبة Residuals الـذى يعتـبر مـا غيرهـا تجليـات لهـا.

ويتعلـق البعـد الرابـع فى بإعتبـار اللامركزيـة إسـتراتيجية فاعلـة لعمليـة الأدمـاج الإجتماعـى، وفى إطـار هـذا البعـد فـإن عمليـة الإدمـاج يمكـن أن تتحقـق مـن خـلال ثلاثـه مداخـل. المدخـل الأول هـو العمـل عـلى توفـير الحاجـات الأساسـية للنـاس، فى مجـالات الغـذاء والصحـة والتعليـم والعمـل والدخـل، وقيـادة نوعيـة حيـاة ملائمـة فى العمـوم (٥). بحيـث يصبـح هـذا الإشـباع للحاجـات قاعـدة أساسـية لإرتبـاط الإنسـان بسـياقه المحـلى لكونـه يقـدم إشـباعاً أساسـيا لـه. وفى هـذا الإطـار يمكـن أن تتكاتـف جهـود الإدارة المحليـة مـع تنظيـمات المجتمـع المـدنى، والقطـاع الخـاص والنـاس للعمـل بإتجـاه إسـتغلال مـوارد المجتمـع المحـلى فى توفـير هـذه

الإحتياجات. ويدخل ضمن توفير إحتياجات البشر الإهتمام بالمرافق الأساسية للمجتمع كشبكة الطرق، والكهرباء، والمجارى والمياه، ومختلف المرافق الأخرى. فمن شأن توفير عناصر البناء التحتى أن تلعب دوراً مساعداً فى التنمية المستدامة للمجتمع المحلى.

ويشكل المدخل الثانى لإدماج الناس فى المجتمع المحلى على أساس من اللامركزية، بالعمل على بناء قدراتهم بحيث يتحولوا إلى بشر فاعلين فى بناء مجتمعهم المحلى. وفى هذا الإطار من الضرورى أن نعمل على الإرتقاء بالأوضاع الصحية للبشر، فالبشر ذوى الصحة المعتلة لن يستطيعوا العمل بكفاءة مما يؤثر على قدرتهم على توليد الدخل. وإستطراداً لذلك من المهم أن تعمل الإدارة اللامركزية على تطوير فرص العمل فى المجتمع, سواء من خلال بناء المشروعات الكثيفة العمالة، التى تساعد فى توفير فرص العمل, او من خلال صيغة المشروعات الصغيرة التى يمكن أن تباشرها المنظمات غير الحكومية(٦). كذلك من الضرورى العمل على تقليص مستويات الأمية فى المجتمع، بل وربطها بتعليم الكبار، وكذلك التأهيل المهنى على بعض المهن التى تعتمد علي إستغلال خامات المجتمع المحلى. بحيث يؤدى توفير إشباع الحاجات الأساسية للبشر، وتقليص معدلات البطالة، والحصول على مستوى تعليمى ودراية تأهيلية، إلى تزويد البشر بإمكانيات الإندماج فى المجرى الرئيسى للمجتمع ليشاركون فيه بفاعلية.

ويتصل بعملية الإدماج الإجتماعى إتاحة الفرصة والقنوات الملائمة للمشاركة، وإبراز أهميتها ومحوريتها بالنسبة للناس، على أن توضح المعايير التى تضبط آداء المشاركة فى مختلف المجالات، وهى المعايير التى تدور حول إحترام القانون والالتزام به. إضافة إلى إتاحة المعلومات الكافية، والشفافية، والقابلية للمساءلة والقدرة عليها، إلى جانب الإيجابية، والعمل بإتجاه متطلبات خير الجماعة. وفى هذا الإطار يمكن لتنظيمات المجتمع المدنى، بخاصة المنظمات غير الحكومية، أن تلعب دوراً فاعلاً فى تدريب الناس على المشاركة فى إنجاح الأدارة المحلية وفق صيغة اللامركزية. بأن تعمل على تطوير وعيهم بالتفاعل

الحادث فى أى مجال من المجالات، بتزويدهم بالمعارف والمعلومات المتعلقة بأى من القضايا موضع الإهتمام، وإجراء نوع من الحوار أو النقاش بشأنها. يضاف إلى ذلك تعريفهم بأصول المشاركة وقواعدها، ومشكلاتها وأساليب التعامل معها فى حالة وجودها (٧). بحيث يساعد ذلك فى جملتة على إعادة إدماج الناس فى المجتمع المحلى، للمشاركة فى أنشطة الإدارة المحلية بعد أن دفعتهم الإدارة المركزية فى غالبيتهم إلى الضفاف.

ويذهب البعد الخامس لتبنى اللامركزية كإستراتيجية للتنمية بضرورة توفر مجموعة من الظروف والشروط الأساسية. وسوف نصنفها إلى مجموعتين، حيث تتصل المجموعة الأولى بجملة الظروف التى تستدعى تبنى اللامركزية كإستراتيجية للتنمية، وهى فى الغالب ظروف تتصل ببناء المجتمع. من هذه الظروف الزيادة السكانية فى المناطق الحضرية فى مقابل إنخفاض الكثافة السكانية فى الريف، ويرتبط بذلك عموما عدم تجانس الكثافة السكانية فى المجتمع. ومن الطبيعى أن تنطلق فى مثل هذه الظروف موجات الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن وبخاصة العواصم والمدن الكبرى. وما يترتب على ذلك من مشكلات إجتماعية وبنيوية، بسبب الهجرة من المناطق الكثيفة السكان إلى مناطق التخلخل السكانى (٨). ويتصل بذلك ظاهرة سلبية اخرى تتمثل إما فى نشأة أحياء جديدة فى المدن الكبرى، تلتحم على المدى الطويل بالمدينة المركز، بحيث تشكل المدينة فى النهاية عبئا على تنميتها وتوازنها الذاتى، كما تشكل عبئا على تنمية المجتمع وتطوره بنفس القدر. يضاف إلى ذلك نشأة المناطق العشوائية التى أصبحت خاصية مميزة للتنمية ذات الطبيعة المركزية، فأغلبية العشوائيات التى نشأت فى المدن فى مجتمعات العالم الثالث، نشأت بسبب التنمية المركزية المشوهة وغير المتوازنة (٩).

من الظروف التى إستدعت تبنى صيغة اللامركزية التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة والتى أصبحت تتلائم مع إحتياجات المجتمعات المحلية، من خلال صيغ المشروعات الصغيرة أو تأسيس البناء التحتى الملائم بأقل تكلفة. يضاف إلى ذلك وقوع تطور فى فلسفة إدارة المجتمعات المحلية، فلم تعد مهمتها

هـى رقابـة آداء الخدمـات، بـل أصبحـت هـى المنـوط بهـا آداء هـذه الخدمـات، كـما أن عليهـا عبـئ تنميـة المـوارد الخاصـة بالمجتمـع المحـلى، وتطويـر أسـاليب الأدارة والتنظيـم بإتجـاه تبنـى المعايـير الحديثـة، وثقافـة التحـول إلى اللامركزيـة. خاصـة أن هنـاك ثـورة فى طموحـات مجتمعات عديـدة ، تسـابق الزمـن لتجـاوز حالـة التخلـف والإنتقـال إلى حالـة التنميـة والتحديـث، ولـن يتحقـق ذلـك إلا مـن خـلال اللامركزيـة بعـد أن فقـد خيـار المركزيـة فى مجتمعـات العـالم الثالـث بريقـه والاهتـمام بـه.، ويتضافـر مـع ذلـك تحـرك الصناعـة فى غالبيـة مجتمعـات العـالم الثالـث بإتجـاه الانتقـال مـن الحـواضر إلى المناطـق الأقـل كثافـة مـن الناحيـة السـكانية (١٠)، سـواء كانـت هـذه المناطـق ذات طبيعـة حضريـة أو ريفيـة، إذ يلاحـظ أن الفكـر التنمـوى المعـاصر يتضافـر مـع المضامـين اللامركزيـة إلى حـد كبـير.

إلى جانـب ذلـك يفـترض توفـر مجموعـة مـن الـشروط اللازمـة لنجـاح اللامركزيـة وتأكيـد دورهـا فى التنميـة. حيـث يتمثـل الـشرط الأول فى ضرورة إتبـاع الأسـلوب العلمـى فى تخطيـط الوحـدات الاداريـة، والأبتعـاد قـدر الأمـكان عـن التخطيـط التقليـدى ذو الطبيعـة العشـوائية أو الأعتباطيـة. ويمكـن أن نتأمـل نمـوذج جنـوب أفريقيـا فى هـذا الصـدد، ففـى عـام ١٩٩٤ شـهدت البـلاد أولى مراحـل التحـول الديموقراطـى مـع نقـل السـلطة مـن الأقليـة البيضـاء إلى الأغلبيـة السـوداء وإنهـاء سياسـة التفرقـة العنصريـة Apartheid. وصاحـب ذلـك تطـور ديموقراطـى مـوازى عـلى صعيـد الأدارة المحليـة، منـذ ذلـك التاريـخ، بـدا بالتركيـز عـلى تطويـر أجنـدة إجتماعيـة تمهـد الطريـق لتحسـين الخدمـات العامـة عـلى المسـتوى المحـلى. وقـد تبلـورت هـذه الأجنـدة فقـط عـام ٢٠٠٠ فى صـورة قانـون الحكـم المحـلى، الـذى أعطـى الكثـير مـن السـلطات والمسـئوليات للوحـدات المحليـة، وأعـاد تقسـيم البـلاد طبقـا لمعايـير إقتصاديـة وإجتماعيـة إسـتناداً إلى أسـس ومعطيـات علميـة. وقـد أكدنـا عـلى حالـة جنـوب أفريقيـا بإعتبـار أن تحـول جنـوب أفريقيـا إلى اللامركزيـة وقـع حديثـا، ومـن ثـم فهـى حالـة يمكـن الإسـتفادة منهـا. كـما يرجـع أيضـا إلى أنهـا حالـة لدولـة مـا تـزال فى طـور التطـور والإنتقـال الحـذر مـن نظـام مركـزى بحـت إلى نظـام لا مركـزى كامـل، وهـو مـا ينعكـس عـلى عـدد مـن السياسـات المحليـة الخاصـة بـإدارة الخدمـة المدنيـة (١١). ومـن المتصـور أن نطـرح عـدة معايـير يمكـن أن يسـتند إليهـا

إعـادة تشـكيل الوحـدات المحليـة فى إطـار اللامركزيـة، مـن هـذه المعايـير الكثافـة السـكانية القائمـة، كذلـك نمـط الإنتـاج السـائدة والطابـع المهنـى. يضـاف إلى ذلـك طبيعـة التكوينـات الإجتماعيـة السـائدة القرابيـة والعائليـة فى مقابـل الفرديـة. ذلـك إلى جانـب طبيعـة الثقافـة السـائدة فى المجتمـع المحـلى، ومـدى كونهـا تدعـم أو تعـوق تبنـى منطـق الإدارة اللامركزيـة فى تنميـة المجتمـع المحـلى.

ويتمثـل الـشرط الثـانى فى أهميـة توفـير الإطـار الدسـتورى والقانـونى الملائـم لتبنـى اللامركزيـة كإسـتراتيجية للتنميـة. ويمكـن أن يتحقـق ذلـك عـلى مرحلتـين، فى المرحلـة الأولى يمكـن تطويـر نـوع مـن الوعـى العـام مـن خـلال الإتصـال بالتنظيـمات والمؤسسـات السياسـية الفاعلـة كالأحـزاب والنقابـات ومؤسسـات المجتمـع المـدنى ومجلـس الشـعب والشـورى، ومنظـمات الأعـمال والطـلاب والعاملـين فى قطاعـات التعليـم والصحـة. إلي جانـب رجـال الأعـمال وأسـاتذة الجامعـات ورجـال السياسـة وقـادة الـرأى، حيـث تجـرى المناقشـات والحـوارات مـع مختلـف هـذه التنظيـمات والفئـات، حـول اللامركزيـة كإسـتراتيجية للتنميـة باعتبارهـا الموضـوع الأسـاسى لهـذه الحـوارات (١٢). بحيـث تصبـح هـى الموضـوع الأبـرز فى الفضـاء العـام للمجتمـع. وتسـتند المرحلـة الثانيـة إلي جهـد المرحلـة الأولى التـي تشـكل إلى جانـب متغـيرات أخـرى عامـلا ضاغطـا لإجـراء تعديـلات دسـتورية نسـتند إليهـا فى إصـدار ترسـانة قانونيـة، تسـاعد فى ترسـيخ مكانـة اللامركزيـة كإسـتراتيجية للتنميـة. بحيـث تسـاعد الأطـر الدسـتورية والقانونيـة فى التحديـد الواضـح للمسـئوليات والقواعـد التـى تضمـن الشـفافية فى شـئون التعيـين والمكافـأت وتقييـم الآداء (١٣). ذلـك بالإضافـة إلى الأتصـال بالمسـئولين التنفيذيـين عـن السياسـات التنمويـة فى مختلـف المجـالات لتطويـر إدراكاتهـم بأهميـة ومضامـين اللامركزيـة.

ويتصـل الـشرط الثالـث بأهميـة بـذل جهـد إعلامـى شـامل يسـعى إلى بنـاء الوعـى بـأن اللامركزيـة هـى الإسـتراتيجية الأمثـل لتطويـر المجتمـع وتحديثـه. وفى هـذا الإطـار فنحـن نتحـدث عـن تطويـر الوعـى الموضوعـى بملاءمـة اللامركزيـة للظـروف التنمويـة فى عالمنـا المعـاصر. وفى ذات الوقـت تطويـر الوعـى المتعاطـف الـذى يدفـع مختلـف الفئـات، إلى دعـم جهـود ترسـيخ اللامركزيـة، والعمـل عـلى نجـاح

إدارتها للتنمية. فى هذا الإطار ينبغى أن يوجه هذا الجهد الإعلامى إلى صانعى السياسات الإجتماعية وقادة الرأى والموظفين التنفيذيين، وكذلك المسئولين الحكوميين من مختلف المستويات. كما ينبغى أن توجه أيضا إلى البشر فى المجتمع بإعتبارهم الذين سوف يشاركون فى تجسيد مضامين التنمية بواسطة اللامركزية لتأسيس إقتناع عام بها. كما يجب أن يستهدف هذا الجهد الإعلامى رجال الأعمال والعاملين بالقطاع الخاص، إضافة إلى قادة المجتمع المدنى. بإعتبار أن هذه القطاعات سوف تشارك بفاعلية فى إنجاح تجربة اللامركزية كمدخل للتنمية والتحديث. ويمكن للإعلام أن يحقق ذلك بوسائل عديدة، إذ يمكن أن يستخدم الصحف الأوسع إنتشاراً، التى تخاطب مختلف فئات المجتمع. كما يمكن أن يستخدم وسائل الأتصال المرئية والمسموعة، ليتوجه بمضامين تخاطب مختلف فئات المجتمع، إضافة إلى اللجوء إلى المؤتمرات والندوات والنقاشات العامة، حتى يتوفر وعى كامل بإيجابيات اللامركزية كإستراتيجية للتنمية، مع العمل على تقليص سلبياتها ان وجدت فى التطبيق. بحيث يساعد هذا الجهد الإعلامى الشامل على تأسيس قبول عام للامركزية كأسلوب فى الأدارة والحكم.

ويؤكد الشرط الرابع على ضرورة مراعاة التوازن بين اللامركزية والمركزية خلال فترة التحول من المركزية إلى اللامركزية. وإذا كانت إدارة الوحدات المحلية إستناداً إلى معايير اللامركزية هى الهدف، فإن هذا التحول ينبغى أن يستند إلى إعادة صياغة نظم العاملين المدنيين على المستوى المحلى، بصورة تمكن من تأدية مجموعة جديدة من المهام بفاعلية وكفاءة. حيث يكون من الضرورى تعديل القواعد والتشريعات لضمان تحفيز العاملين على القيام بعملهم، مع القدرة على جذب الخبرات المتخصصة فى المجالات المختلفة، لدفع هذا التحول بتدريجية وسلاسة (١٤). فى هذا الإطار من الضرورى أن تقوم رقابة واضحة من قبل السلطة المركزية على الإدارات المحلية خلال فترة التحول. ولا يعد ذلك تسلطا من قبل الحكومة المركزية على حساب المحليات، بل يمكن إعتباره فى واقع الأمر دعامة معززة لآليات الرقابة المركزية فى أى دولة حديثة العهد باللامركزية. لذلك حرص المشرع فى كثير من الدول التى تحولت إلى

اللامركزيـة عـلى تعيـين نظـام رقـابى صـارم عـلى آداء المحليـات. حيـث يوجـد مثـلاً إلـزام بتقديـم تقاريـر دوريـة مـن وإلى مختلـف الجهـات المحليـة والمركزيـة. إذ تتنـاول هـذه التقاريـر مـدى تحقـق الأهـداف المحـددة، سـواء فى نظـم إدارة الآداء أو فى خطـط التنميـة المتكاملـة والخطـوات التـى أتخـذت لتحسـين الآداء والوضـع المـالى السـنوى مقارنـة بالسـنوات الماضيـة. وهنـا يجـب أن يتـم إبـلاغ المواطنـين، مـن خـلال القنـوات الإعلاميـة بميعـاد مناقشـة التقاريـر الدوريـة، وتكـون المناقشـة علنيـة بمـا يحقـق قـدراً عاليـا مـن الشـفافية فى الإدارة (١٥).

وفى إطـار ذلـك فإننـا نجـد أن المراقبـة المركزيـة لـلإدارات المحليـة التـى تعمـل وفـق صيغــة اللامركزيــة فى فــترة التحــول، تعمــل عــلى إنجــاز ثلاثــة وظائــف أساســية. وتتمثــل الوظيفــة الأولى فى أن المراقبــة المركزيــة تلعــب دوراً أساســيا فى مواجهــة الفســاد، الــذى قــد يقــع فى نطــاق الإدارة المحليــة بفعــل ضغــط التكوينــات الجماعيــة المحليــة، أو بفعــل الثقافــة التقليديــة. بحيــث تكشــف المراقبــة المركزيــة عــن أى إنحــراف عــن معايــير الإدارة الرشــيد فى الحكــم، كإحــترام القانــون، وإتاحــة المعلومــات والشــفافية والقبــول بالمســاءلة. كــما تســاعد هــذه الرقابــة فى إحــكام الآداء الإدارى فى ظــل الثقافــة والقيــم اللامركزيــة، وذلــك حتــى لا يفشــل التحــول بإتجــاه اللامركزيــة. وإذا كانــت خــبرة التحــول إلى اللامركزيــة في منطقــة شرق أســيا قــد عانــت مــن الفســاد لفــترة طويلــه، حيــث أضحــى الفســاد المنتــشر مــن الظواهــر التــى عانــت منهــا بلــدان مثــل ســنغافوره واليابــان وهونــج كونــج والصــين وأندونســيا وفيتنــام. فإننــا نجــد أن هــذه المجتمعــات حينــما تحولــت إلى اللامركزيــة إســتطاعت بواســطة التأكيــد عليهــا مــن خــلال الإتفــاق العــام، وتأســيس التحالــف بــين الإدارات المحليــة والمجتمــع المــدنى وإشراك الرقابــة الشــعبية، القضــاء عــلى هــذه الظاهــرة الســلبية. كــما أدت الرقابــة المركزيــة عــلى آداء الإدارات اللامركزيــة فى المحليــات، وظيفــة ثانيــة تتصــل بتأكيــد حقــوق المواطنــين فى المســاءلة ومناقشــة التقاريــر (١٦). بحيــث تنتقــل الرقابــة التــى تقــوم بهــا الأدارة المركزيــة فى فــترة التحــول إلى المواطنــين بعــد إســتقرار تجربــة اللامركزيــة. كــما أدت الرقابــة المركزيــة وظيفــة هامــة وثالثــة بخاصــة فى إطــار عالمنــا العــربى حيــث التكويــن الفسيفســائى ، تتمثــل فى الحفــاظ

على وحدة وتماسك المجتمع. فبرغم أن اللامركزية تعتبر أكبر ضمان لوحدة المجتمع، غير أنه نظراً لحداثة الدولة العربية فإننا نجدها لم تشكل بعد الإطار القوى الموحد لمختلف المحليات أو الجماعات المشكلة للمجتمع. ونظراً لضعف هذا الإطار الموحد، فإن ذلك قد يغرى الوحدات المحلية خاصة إذا تغذت بواسطة الإختراقات الخارجية التى تدعم النزعات الإنفصالية، بالإنفصال عن المجتمع والدولة الأم (١٧). وهو ما قد وقع في مجتمع كالسودان حيث إتجه جنوبه إلى الإنفصال عن والشمال كما يسعي الآن شرقه وغربه في ذات الاتجاه. وكذلك الأكراد وبعض فصائل الشيعة فى العراق، والبوليساريا فى المغرب، وغير ذلك من الجماعات التى لديها هذه النزعات فى عالمنا العربى. لذلك فإن التحول إلى اللامركزية ينبغى أن يكون متدرجاً، وبإشراف أو مراقبة من الإدارات المركزية.

وإذا كانت المركزية هى الصيغة الإدارية المتبعة فى التنمية السابقة على تبنى اللامركزية، فإنه من الضرورى تعريض الثقافة المرتبطة بها لنوع من النقد الصارم، الذى تمارسة كافة مؤسسات بناء الوعى، بحيث يحتوى هذا النقد على أربعة طبقات. فى إطار الطبقة الإولى ينبغى توجيه النقد إلى منظومات القيم المتضمنة فى الثقافة المركزية، بحيث تبرز سلبياتها سواء فيما يتعلق برفض مشاركة الجمهور، أو عدم المرونة، أو فيما يتعلق بإنخفاض معدلات الإنجاز والآداء. وفى الطبقة الثانية يتم نقد منظومات القيم فى ثقافة المجتمع المحلى التى يدعم وجودها قيم الثقافة المركزية كالثقافة التقليدية والأبوية. فإضعاف مرجعية الثقافة المركزية على صعيد المجتمع يساعد فى تبنى منظومات القيم المرتبطة باللامركزية. وفى الطبقة الثالثة نستدعى إلى الفضاء الثقافى للمجتمع المفاهيم المرتبطة باللامركزية كمفاهيم الإصلاح السياسى والديموقراطية، وغير ذلك من القيم المصاحبة لها. وفى إطار الطبقة الرابعة يتم طرح قيم اللامركزية للنقاش العام، لتأسيس قناعة عامة بها، إضافة إلى إعادة تأهيل العاملين فى الإدارات المحلية والجماهير المتعاملة معها وفق هذه المنظومة القيمية. حتى تصبح قادرة على توجيه السلوكيات والتفاعل فى نطاق الإدارة اللامركزية، ويمكن لمنظمات المجتمع المدنى أن تلعب دوراً محوريا فى هذا الإتجاه.

ثانياً: السكان متغير حاضر فى التحول إلى اللامركزية

يعـد السـكان أبـرز المتغـيرات الفاعلـة فى تنظيـم التحـول مـن المركزيـة إلى المركزيـة، وذلـك يرجـع إلى أنـه خـلال عمليـة التنميـة والتحديـث، قـد يلعـب متغـير السـكان دور سـلبيا، كـما حـدث فى غالبيـة مجتمعـات العـالم الثالـث. حيـث أدى إلى إهتـزاز وعـدم تـوازن بنـاء التنميـة بسـبب تركـز السـكان فى العواصـم الحضريـة بكثافـة عاليـة فى مقابـل إتجـاه الكثافـة إلى الإنخفـاض أو التخلخـل فى الريـف أو الباديـة أو سـاحات المجتمـع الأخـرى. بحيـث نجـد أنفسـنا أمـام وضـع سـكانى مخلخـل ومتناقـض مـع قانـون ومتطلبـات النمـو الحـضرى، وهـو القانـون الـذى يؤكـد عـلى ضرورة أن تكـون نسـبة الريـف إلى الحـضر هـى ٣ إلى ١. عـلى حـين أننـا نجدهـا فى عالمنـا العـربى قـد إختلـت المعادلـة حتـى بلغـت ٦٠٪ بالنسـبة لسـكان الحـضر فى مقابـل ٤٠٪ لسـكان الريـف (١٨). وبرغـم ذلـك فإننـا نجـد أن سـكان الحـضر والسـياقات الحضريـة تسـودها نوعيـة حيـاة متميـزة وأحيانـا مترفـة نتيجـة لتوفـير مختلـف الفـرص بهـا بدرجـة تفـوق الريـف. الأمـر الـذى أدي إلى إنطـلاق موجـات الهجـرة مـن الريـف إلى العواصـم والمـدن الحضريـة، بحيـث أسـهم ذلـك بدرجـة أعـلى فى تأسـيس الخلـل السـكانى. بالإضافـة إلى ذلـك فـإن متغـير السـكان يلعـب دوره الضاغـط حينـما يعمـل عـلى تشـويه عمليـة التنميـة فى المجتمـع، لأنـه يـؤدى زيـادة السـكان بسـبب موجـات الهجـرة المتتابعـة إلى العواصـم والمراكـز الحضريـة، وهـو الأمـر الـذي يعمـل عـلي توجيـة مـوارد الدولـة لإعاشـة هـؤلاء السـكان بـدلا مـن بنـاء قواعـد التنميـة. تؤكـد ذلـك إحـدى الدراسـات أنـه منـذ تفعيـل نظـام الخطـط الخمسـية فى عـام ١٩٦١ وحتـى الأعـوام الأولى مـن الألفيـة الثالثـة، تـم تخصيـص ٤٠٪ مـن الميزانيـة للقاهـرة ونحـو ٢٠٪ للأسـكندرية، ونحـو ٤٠٪ لباقـى محافظـات مـصر. وتأكيـدا لذلـك يؤكـد المعـمارى صـلاح حجـاب أن الحكومـة قامـت بتخصيـص نصـف الميزانيـة لإفـادة ١٩٪ مـن الشـعب، بحيـث أسـفر هـذا الخلـل إلى تحويـل القاهـرة إلى مدينـة تعـانى مـن الأنفجـار السـكانى. فقـد إسـتقر معـدل نموهـا عنـد ١٥٪ فى تسـعينيات القـرن العشريـن مـع أن معـدل النمـو السـكانى للمجتمـع ككل بلـغ نحـو ٨,١٪ (١٩). وهـو الأمـر الـذى يعنـى أن عنـصر السـكان يمكـن أن يلعـب دوره كمتغـير يضغـط فى إتجـاه التحـول إلى اللامركزيـة. فـإذا حـدث التحـول

وحقق نجاحا - وهذا ما نأمله - فإن السكان فى حالة التحول إلى اللامركزية وفق معايير وأسس علمية يمكن أن يلعبوا دوراً محوريا فى الحفاظ على التوازن والأستقرار الإجتماعى، وذلك من خلال تحقيق معدلات نمو متجانس لحالة العمران فى المجتمع فى جملته. ذلك يفرض علينا التأكيد على مجموعة من الإعتبارات الأساسية، التى ينبغى أن تضبط التحول من المركزية إلى اللامركزية.

ويتمثل الإعتبار الأول فى أن مجتمعات العالم الثالث ومجتمعنا المصرى مستقطبة بين الحضرية والريفية، وأن كان هذا الإستقطاب بدأ فى التحول إلى متصل Continuum بعد أن تلونت أطراف المدينة، عموما والعاصمة بخاصة بالطابع الريفى. فى مقابل إختراق الحضرية للفضاء الريفى. فى هذا الإطار فإنه من الضرورى دفع المجتمع من خلال اللامركزية كإستراتيجية فى التنمية بإتجاه التحول إلى الطرف الريفى من المتصل، من خلال التنمية الإقتصادية والسياسية والثقافية للريف. بحيث تؤسس سياقا مولدا للفرص فى مختلف المجالات يمكن أن يشكل بحد ذاته عائق أمام إنطلاق موجات الهجرة والسكان من الريف إلى الحضر. ويمكن القول بأن اللامركزية يمكن أن تلعب دوراً فى هذا الإطار، بحيث تتمكن فى المستقبل البعيد من تحقيق نوع من التجانس الإجتماعى والإقتصادى والثقافى، يقترب فيه الريف من الحضر، بحيث تصبح الإختلافات بينهما إختلافات فى درجة نوعية الحياة فقط، وليس فى نمط نوعية الحياة كلية.

ويشير الإعتبار الثانى إلى أن هندسة التحول من المركزية إلى اللامركزية، ،ينبغى أن تستند إلى متغيرات عديدة يجب الإستفادة منها فى تحقيق التوازن التنموى أبرزها السكان والموارد والمساحة وطبيعة التكوينات الإجتماعية ونمط الثقافة. فى هذا الإطار فإننا نعتقد أن واقع المجتمع المصرى يشهد تباينا واضحاً من حيث الكثافة السكانية وهو التباين الذى يتحكم فيه نهر النيل بالأساس. فهناك تباين فى الكثافة السكانية فى صعيد مصر يشبه سنام الجمل على ما يذهب جمال حمدان، حيث الوسط هو الأعلى كثافة بين شمال الصعيد وجنوبه، بينما نجد أن السياقات في شمال وجنوب الصعيد هى الأقل أو الأخف

كثافة، لأن ذلك يرتبط بمساحة الأرض المحيطة بمجرى النيل. وبنفس المنطق فإننا إذا نظرنا من القاهرة إلى أعلى حيث شاطئ البحر المتوسط فسوف نجد أن الدلتا يحكمها قانون آخر للكثافة السكانية. فكلما تحركنا من القاهرة إلى شاطئ البحر الأبيض المتوسط كلما إتجهت الأرض إلى الإتساع والكثافة السكانية إلى الأنخفاض. وكلما إنطلقنا من وسط الدلتا إلى شرقها فسوف نتحرك من الموضع الأعلى كثافة إلى الموضع الأقل كثافة، ونفس الأمر إذا أنطلقنا من ذات الخط إلى الغرب. وهو ما يعنى أن ثمة علاقة للسكان بالمساحة فى المناطق المختلفة للصعيد أو الدلتا، إذا ترتفع الكثافة حينما تضيق المساحة وتكون الأرض خصبة، وتتسع المساحة وتنخفض الكثافة حينما تكون الأرض أقل خصوبة (٢٠). وإذا كانت الأرض فى هذه الحالة تعد هى المورد الإقتصادى المحورى، فإن مدى توفر موارد إقتصادية اخرى يلعب دوراً أساسياً فى إرتفاع أو إنخفاض الكثافة السكانية. ومن الطبيعى أن يكون لهذه المتغيرات الثلاثة – السكان، والمساحة والموارد – علاقة بالمتغيرات الإجتماعية والثقافية، التى يؤدى تفاعلها إلى تشكل السياق بإعتباره كتلة عمرانية – أي إجتماعية - يمكن أن تشكل نطاقا لوحدة يمكن أخذها فى الأعتبار فى حالة تأسيس سياسات التحول من المركزية إلى اللامركزية.

ويتصل الإعتبار الثالث بالدور الذى تلعبه اللامركزية فى الأرتقاء بأوضاع الوحدة المحلية. وذلك لأن الإدارة المركزية تسعى إلى تحديد الموارد الإقتصادية التى تتوفر للوحدة المحلية، وكذلك الموارد المهنية للسكان، بحيث تيسر الظروف التى تتيح الإستفادة المثلى من الآداء الإقتصادى للسكان. فى هذا الإطار فإننا إذا تأملنا المجتمع المصرى، فسوف نجد سياقات إجتماعية ومهنية متنوعة، بعض السياقات تشتهر بصناعات أو إنتاج إقتصادى معين، فى مقابل وجود بعض السياقات ذات الطبيعة السياحية بالأساس. بينما سياق ثالث تسوده خامات معينة يمكن الإستفادة منها بتحويلها إلى إنتاج إقتصادى، إذا أمكن تطويره يمكن أن يجد له اسواقه فى الداخل أو الخارج. أمثلة على ذلك صناعة الأخشاب فى دمياط وخامات قش الأرز والذرة والقطن، والقمح، التى يمكن أن

تصنع كعلف للماشية فى بعض المحافظات الزراعية، فى مقابل صناعة البلح وبعض الصناعات المعتمدة على النخيل فى الوادى الجديد حيث منطقة الواحات. فى هذا الإطار يمكن للإدارة اللامركزية أن تعمل على تدريب السكان فى أنماط المحافظات المختلفة على مستويين. المستوى الأول تدريبهم فنيا ومهنيا وفق أسس حديثه، بحيث يصبح الإنتاج الصادر عنهم من مستوى متميز الجوده يمكن تعريفه والتوسع فيه. بينما يهتم المستوى الثانى بتدريبهم وفق المضامين والمعانى الحديثه لمتطلبات إدارة الحكم الرشيد، بالتأكيد على معايير الكفاءة والقدرة على المحاسبة والمساءلة وقياس النتائج للحصول على أفضل النتائج الممكنة للإدارة اللامركزية التى يمكن أن تفتح المجال لكثير من الرؤى والأفكار التى قد تختلف من منطقة محلية لأخرى (٢١). فإستناداً إلى هذا الأسلوب فى تطوير العلاقة العضوية بين السكان والموارد والمهن والسياق الإجتماعى والثقافى حدث تقدم إقتصادى غير مسبوق فى منطقة شرقى أسيا. فى هذا الإطار يؤكد أحد التقارير أنه فى غضون سنوات قليلة سيعيش جميع سكان هذه المناطق فى بلدان متوسطة الدخل ... ووفقا لذات التقرير الذى يصور نتائج تبنى اللامركزية بالنسبة للسكان، فإن خمسين مليون شخص فى منطقة شرق آسيا تحرروا من براثن الفقر فى السنوات الخمس الماضية فقط. وبعد أن تصل فيتنام إلى شريحه البلدان المتوسطة الدخل – وهو أمر توقع حدوثه بحلول سنة ٢٠١٠- سيكون هناك أقل من ٥٪ فقط من سكان هذه المنطقة يعيشون فى بلدان منخفضة الدخل (٢٢).

ويذهب الإعتبار الثالث إلى أهمية مراعاة عدم تطابق الحدود الإثنية للسكان، مع حدود أو نطاق الوحدة اللامركزية، لأن ذلك من شأنه أن يقوى النزعات الإنفصالية. وذلك بإعتبار أن غالبية عناصر بناء المجتمع المحلى تعمل فى هذه الحالة بإتجاه تعميق الحدود المتميزة أو المتباينة، والتى يمكن أن تشكل قاعدة للعواطف أو النزعات الإنفصالية. ذلك يحدث إذا إتسق النطاق المكانى، مع السكان الذين يعيشون على سطحة، بتميزهم الإثنى، أيا كان المتغير الذى يجسد إثنيتهم دينى كان أم عرقى أم ثقافى (٢٣). فإن من شأن هذه الأبعاد أن

تؤسس كتلة سكانية متباينة عن غيرها، إذا توفرت لها الظروف، فإن إحتمالات الإنفصال عن المجتمع الأم تصبح هى الأقوى من متغيرات الإتصال. فإذا توفرت ظروف أخرى توسع الفجوة، فإن ذلك من شأنه أن يؤدى إلى إنفصال الوحدة بجماعتها الإثنية، والتحول إلى لامركزية مرتدة. الأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها القبائل الزنجية فى جنوب السودان والأكراد فى شمال العراق، والبوليساريو فى المغرب. فى هذه الحالة لا تكون اللامركزية طريق إلى مزيد من تماسك الوحدة العضوية للمجتمع، بقدر ما تكون مدخلا لتفكيكه وتشظيه، ذلك يفرض ضرورة الإبتعاد قدر الإمكان فى تخطيط وحدات اللامركزية، والوعى قدر الأمكان أن لا تتطابق الحدود الإثنية مع حدود الوحدة اللامركزية.

بالإضافة إلى ذلك تلعب اللامركزية دوراً أساسياً فى توسيع مساحة التقاء السكان بالإدارة اللامركزية، وممارستهم لمضامينها بواسطة أساليب كثيرة. من خلال الأسلوب الأول فإن السكان يشاركون فى إدارة المشروعات إما من خلال الإقتراع العام لإنتخاب أعضاء الإدارة التى تتولى تسيير شئون الوحدة اللامركزية (٢٤). أو من خلال المراقبة والمساءلة فيما يتعلق ببعض المسائل التى تتطلب الإهتمام العام، كمناقشة التقارير المتعلقة بموضوعات معينة. أو من خلال الإنتظام فى تنظيمات المجتمع المدنى، كالمنظمات غير الحكومية للمشاركة فى تأسيس مشروعات محدودة. على هذا النحو نجد أن وحدات الأدارة المحلية فى كثير من المجتمعات تكون فى الغالب قريبة من المواطنين. وفى هذا الصدد تذهب إحدى الدراسات إلى أن هذه الوحدات التى تدار فى العادة إدارة لامركزية تتميز بأنها تستقبل آلاف المراجعين من المواطنين، بالإضافة إلى الإتصالات التى تتم بمختلف الأجهزة داخل وحدة الإدارة المحلية(٢٥). فى مقابل ذلك فإننا نجد أن الموظف فى الوحدات التى تعمل وفق منظومة قيم اللامركزية يولى وجهة عادة شطر الجماهير، وليس بإتجاه الإدارة العليا. لأن هذه الجماهير هى التى تشكل من خلال آليات تنظيمية محددة، مرجعية الرقابة والتقييم بالنسبة لآدائه. وهو ما يؤدى فى النهاية إلى الإرتقاء بآداء مختلف المرافق وتطوير الخدمات وتحديثها فى مختلف المجالات وتقريبها من المواطن للحصول عليها بسهولة ويسر.

ويتصل بذلك أن اللامركزية فى إشباعها لحاجات السكان لا تحقق هذا الإشباع وفق نمطية واحدة كما تذهب المركزية التى تميل إلى إغفال الخصوصية الجهوية. على عكس ذلك فإننا نجد أن منطق اللامركزية يؤكد على ضرورة ان يكون آداء إدارات اللامركزية متوافقا مع الأوضاع الإجتماعية الإقتصادية للسكان، وهو ما يعنى أن اللامركزية ينبغى أن تكون متحيزة للطابع الغالب من السكان. يدعم هذا المنطق الإجراءات التى تبناها "أفريكه بنيالوسا" عند إختياره عمدة لبوجوتا فى عام ١٩٨٨ والتى رأى من خلالها أنه يمكن تحسين" المساواة فى نوعية الحياة من خلال التأكيد على المصالح العامة المتصلة بغالبية السكان، بحيث تغلب لغتها على المصالح الخاصة للبعض، فى السياقات الحضرية. فى هذا الإطار رأى "بنيالوسا" أن وجود شبكة نقل فى أى مدينة أمر حاسم الآهمية لتحقيق المساواة. ولأن غالبية السكان فقراء، فقد رأى أن النقل العام ينبغى أن يكون له أولوية على السيارات الخاصة، لكى تسود الديموقراطية ويتأكد الصالح العام. فى نطاق ذلك إعتبر بناء الطرق السريعة شاهداً على إنعدام المساواة، لأنها أقيمت بأموال كان يجب أن تنفق لتلبية إحتياجات الفقراء، غير أنها بديلاً لذلك أنفقت مراعاة لمصالح أقلية صغيرة من الأثرياء. وإستناداً إلى ذلك رفضت الإدارة اللامركزية للمدينة خطة لإقامة شبكة من الطرق السريعة، وقررت أن تقيم بدلا من ذلك شبكة للنقل العام، وشوارع للمشاه، وممرات للدراجات. وحل محل النظام الفوضوى لحافلات النقل الخاصة نظام عنكبوتى، تسير فيه حافلات محلية على خطوط سريعة مخصصة لنقل الركاب بسرعة كبيرة. بالإضافة إلى ذلك قامت الإدارة اللامركزية فى بوجوتا بإجراءات مماثلة لتحقيق الإنصاف فيما يتعلق بقضاء وقت الفراغ. ففى مقابل إتجاه المواطنين ذوى الدخل المرتفع للحصول على منازل كبيرة ذات حدائق، والتردد على الأندية الراقية، يعيش ذوو الدخل المنخفض وأطفالهم فى منازل مكتظة ذات كثافة عالية، حيث تمثل الأماكن العامة بالنسبة لهم الخيار الوحيد لقضاء وقت الفراغ. إرتباطا بذلك قام العمدة "بنيالوسا" بتحسين إمكانية الوصول إلى الأماكن الخضراء والضفاف وأماكن

السير العامة، إيمانا من بأن وجود حيز عام جيد للمشاة هو أمر يبدأ منه تدارك وتحقيق المساواة (٢٦).

بالإضافة إلى ذلك فإن هناك جملة من المعايير التى يمكن أن تضبط العلاقة بين تأسيس المركزية وفقا لمتغير السكان، الذى نتناوله أو نستند إليه هنا، بإعتباره أحد المتغيرات المحورية التى تحدد تقسيم الأقاليم أو المناطق التى تدار إدارة لا مركزية. فى هذا الإطار تعد الكثافة السكانية أحد وأبرز مؤشرات توزيع هذا المتغير فى الواقع الإجتماعى، والذى يمكن الإستناد إليه كمعيار فى تقسيم وحدات الإدارة المحلية. وذلك لإعتبارين الأول أن الكثافة السكانية إذا تضافرت مع عوامل أخرى كالتعليم والدخل الملائم يمكن أن تؤدى إلى كثافة إجتماعية، ترتقى بأوضاع المجتمع عموما. يضاف إلى ذلك الإعتبار الثانى الذى يذهب إلى أن مستوى الكثافة السكانية تحدد مستوى الحاجة إلى الموارد الإقتصادية والثقافية الأخرى، حتى يمكن أن تتمازج مع هذه الكثافة السكانية فتدفع إلى الإرتقاء باوضاع المجتمع المحلى، بما يساعد على تعيين حدوده وتبلور هويته. فى هذا الإطار فإننا نستعين بتوزيع السكان على أساس مستوى كثافتهم فى الكيلو المربع الواحد. وفى هذا الصدد يناقش جمال حمدان توزيع متغير السكان على أساس من كثافتهم، فيؤكد أنه بمقارنة نتائج تعدادات ١٩٤٧و١٩٧٦ فإننا نلاحظ إتجاه محقق وساحق نحو المزيد من التجانس أو التجنيس. بعبارة أخرى، فقد قلت فروق الكثافات الإقليمية وخفت حدتها وتقاربت مستوياتها مع الزمن ومع زيادة السكان. وعلى العموم فلعل هذا كله يقترب بنا فى الواقع من قانون "راتزال" المعروف فى كثافة السكان، ومؤداه أن كثافة السكان حين تزيد عن الحد وتبلغ حد الأفراط، فإنها من فرط طفحها تغمر كل المناطق، وتطمس بغلظة الفروق الأصيلة فى معادنها وإمكانياتها الدفينة. فتتقارب كثافات المناطق المختلفة وتتشابة مؤلفة غطاءاً متجانسا سميكا غليظا ولكنه صفيق غير حساس، لا يعكس جوهر قدرات التحميل الكامنه ولا يعبر عنها بقدر ما يعبر عن الطفح السكانى الشامل والغامر. ولا جدال أن كثافة السكان فى مصر قد بلغت هذا الحد، إن لم تكن قد تجاوزته بكثير حقا" (٢٧). غير أنه برغم هذه الكثافة

المتطرفه فى سمكها العام على الصعيد القومى، فإننا ندرك أن هناك بعض المناطق الأكثر كثافة من مناطق أخرى، برغم تجاوزها جميعاً الحد الملائم. وفى هذه الحالة فإنه يمكن أن نعتبر أن مؤشر الكثافة ما زال له قميته كمتغير سكانى فرعى، يمكن أن يلعب دوره فى تحديد حدود المناطق أو الواحدات المحلية التى يمكن أن تدار إدارة مركزية، مع إمكانية أن يتضافر هذا المتغير الفرعى مع متغيراتها أخرى ليقترب بنا من تحقيق تقسيم موضوعى ملائم.

إستناداً إلى مقولات جمال حمدان فإنه بلإمكاننا تصنيف واقع المجتمع المصرى لا مركزيا معتمدين على متغير الكثافة السكانية إلى ثلاثة مستويات. المستوى الأول يتمثل فى إستكشاف توزيع هذا المتغير على واقع المجتمع المصرى عموما. فى هذا الإطار فإننا نجد أن الصعيد أكثر تجانسا فى كثافته مقارنة بالدلتا، إلى جانب أنه الأعلى كثافة، يتضح ذلك أننا إذا تأملنا تعداد ١٩٤٧ "حين كان متوسط كثافة الصعيد ككل وعلى حدة ٥٩٢ نسمة مقابل ٣٨٠ نسمة أو ٤٢٣ فى الدلتا. كان معامل التجانس فى الأول ٢٤٪ مقابل ٤١٪ فى الثانية. أى أن مجموع الإبتعادات عن متوسطها فى الدلتا كان نحو ضعف مثيله فى الصعيد. وفى ١٩٧٦ إزداد الصعيد تجانسا على تجانس، حيث هبطت نسبة معاملة إلى النصف، أو من ٢٤٪ إلى ١٢٪. أما فى الدلتا فعلى العكس زاد تباين الكثافة فيها نوعاً، إذ إرتفعت النسبة من ٤١٪ إلى ٥٢٪. غير أن المعنى فى الحالتين واحد وهو أن فى الدلتا مناطق شديدة الكثافة وأخرى شديدة التخلخل. فى حين يسود الصعيد توازن وتقارب عام فى مستوى الكثافة"(٢٨). ويتمثل السبب الأساسى المسئول عن ذلك فى "أن الصعيد ضيق محدود المساحة صارم الحدود، لا يعرف مناطق هامشية أو إنتقالية بين الأرض السوداء والصحراء حيث تتدرج فيها الكثافة. أما الدلتا فتضم نسبة كبيرة من الأراضى البور وشبه البور فى الشمال، وشبه الصحراوية والصحراوية فى الشرق والغرب، بحيث تنخفض فيها الكثافات بشدة أن لم تقع خارج المعمور والمزروع تماما.

بالإضافة إلى ذلك فإننا نجد "أن الصعيد ليس فقط أكثر تجانسا فى كثافته فقط مقارنة بالدلتا، ولكننا نجده أيضا أعلى بكثير فى متوسط الكثافة.

بـل إنـه ليـأتى دائمـاً أو حتـى قريـب مـن متوسـط كثافـة أعـلى مـن متوسـط مـصر وادى النيـل كلهـا. فى حـين تـأتى الدلتـا دائمـاً دون هـذا المتوسـط بكثـير. ففـى ١٩٤٧ حـين كان متوسـط كثافـة مـصر وادى النيـل عمومـا ٥٤٠ نسـمه للكيلـو مـتر المربـع، ومـع إسـتبعاد محافظـة القاهـرة مسـاحة وسـكانا مـن كلا الوجهـين، كان متوسـط الكثافـة نحـو ٤٢٣ فى الدلتـا مقابـل ٥٩٢ فى الصعيـد. أى أن كثافـة الدلتـا لم تـزد عـن ٧١,٤٪ مـن كثافـة الصعيـد تنخفـض إلى ٧٤,٢٪ إذا إسـتبعدنا الإسـكندرية ومحافظـات القنـال مـن حسـاب الدلتـا. وفى ١٩٧٦ حـين بلـغ متوسـط كثافـة مـصر وادى النيـل ١٠٤٦ نسـمة، جـاء متوسـط كثافـة الدلتـا ٨٣٠ مقابـل ١٠٤٢ للصعيـد. أى أن كثافـة الدلتـا لم تتعـد ٧٩,٦٪ مـن متوسـط الصعيـد، تنخفـض إلى ٦٨,٥٪ إذا أسـتبعدت الإسـكندرية ومحافظـات القنـال. ذلـك يعنـى أن الصعيـد لا شـك أكـثر إكتظاظـا بالسـكان مـن الدلتـا، والدلتـا لا تعـدو فى المتوسـط ثلاثـة أربـاع إلى أربعـة أخـماس متوسـط كثافـة الصعيـد، تهـوى إلى الثلثـين إذا إسـتبعدنا الإسـكندرية ومحافظـات القنـال" (٢٩).

ويعـزى "حمـدان" السـبب فى إرتفـاع كثافـة وتجانـس سـكان الصعيـد إلى أن الصعيـد ضيـق محـدود المسـاحة صـارم الحـدود لا يعـرف مناطـق هامشـية أو إنتقاليـة بين الأرض السـوداء والصحـراء تتـدرج فيهـا الكثافـة. أمـا الدلتـا فتضـم نسـبة كبـيرة مـن الأرض البـور وشـبة البـور فى الشـمال، وشـبه الصحراويـة بـل والصحراويـة فى الـشرق والغـرب، بحيـث تنخفـض فيهـا الكثافـات بشـده إن لم تقـع خـارج المعمـور والمـزروع تمامـا. أضـف إلى هـذا أن الصعيـد أكـثر تجانسـا فى ظروفـه الطبيعيـة. فبحكـم ضيقـة الشـديد، مـا مـن رقعـه فيـه تبتعـد عـن النهـر اكـثر مـن عـدة كيلومـترات أو أميـال عـلى الأكـثر. وكل قطاعاتـه تقـع عـلى النيـل مبـاشرة، ولـذا فـلا فـروق هامـة فى إمكانيـات الـرى رغـم تخلـف جيـب ممتـد مـن الـرى الحـوضى حتـى وقـت قريـب. كذلـك فـإن التصريـف سـهل ومبـاشر إلى النهـر عـلى إمتـداد قطاعاتـه. أمـا الدلتـا فتختلـف فيهـا إمكانيـات الـرى والـصرف، وكذلـك نسـبة الملوحـة والقلويـة، مـا بـين الشـمال والجنـوب ومـا بـين القلـب والأطـراف إختلافـا شـديدا" (٣٠).

وإذا كان المسـتوى الأول يطـرح إمكانيـة تقسـيم إلى وحـدات لا مركزيـة

كبرى تضم إقليمين كبيرين هما الدلتا والصعيد، منتهكة التفكير الوحدوى للملك الفرعونى "مينا" الذى وحد القطرين. فإن المستوى الثانى يتناول الصعيد بذاته، حيث تتباين الكثافة السكانية بين جنوبه ووسطه وشماله. إرتباطا بذلك يؤكد جمال حمدان "أننا إذا إنتقلنا إلى توزيع مناطق الصعيد على أساس من الكثافة السكانية فسوف نجده "يقسم نفسه تلقائيا وتقليديا إلى ثلاثة قطاعات من الكثافة. أسوان التى تشكل القطاع الجنوبى، وقنا وسوهاج واسيوط التى تشكل القطاع الأوسط، والمنيا وبنى سويف والجيزة والفيوم التى تشكل القطاع الشمالى. وبرغم أن الفروق فى الكثافة السكانية بين هذه القطاعات الثلاثة أقل حدة بكثير من مثيلاتها فى الدلتا، ولا نقول أنها قد طمست مع إرتفاع الكثافة العام عبر العقود المتعاقبة. بل إننا نجد أن القطاع الأول فى الجنوب القصى قد تلاشى فعلاً وإندغم بالتدريج فى القطاع الثانى، فما عاد لدينا فى الصعيد كله سوى قطاعين إثنين فقط" (٣١).

ويعد القطاع الجنوبى الذى يضم محافظة أسوان هو القطاع الأقل كثافة فى الصعيد وذلك حتى عام ١٩٦٦" فطوال هذه الفترة لم تكن لتقارن بمعظم سائر وحدات الصعيد فى مستوى الكثافة. فقد عاشت فى حدود آفاق ٢٥٠-٤٥٠ نسمة فى الكيلو المربع منذ ١٨٩٧ وحتى ١٩٦٠ ولم تبلغ مستوى ٦٠٠ إلا فى ١٩٦٦. وعموما كان متوسط كثافتها نصف متوسط سوهاج أكثر محافظات الصعيد تقليديا... ثم أخيراً جداً بعد السد العالى فقط تعرضت لإنقلاب أو لثورة ديموجرافية محلية صغيرة، رفعتها إلى مستوى الكثافة السائد فى الصعيد. فالتحمت تصنيفيا بالقطاع الكثافى الثانى شمالاً. وبهذا يعتبر هذا القطاع من أكثر قطاعات الكثافة تفرداً وتباينا من الناحية المكانية، وكذلك تذبذبا وتغيراً من الناحية الزمانية ... غير أنه مع ١٩٧٦ إنقلبت كثافة أسوان جذريا، فقد طفرت من آفاق ٦٠٠ نسمة إلى ٩٠٠ نسمة بحيث جعلها ذلك تقارب قنا. والواقع أن هذه النقلة فى الكثافة رفعتها إلى مصاف قطاع الكثافة الأوسط والقمى السابق بالصعيد، والحقتها به منهية إنفرادها كقطاع كثافة منفصل وأدنى. وغنى عن البيان أن ذلك كان من تأثير السد العالى وتدفق الهجرة الداخلية وبصفة خاصة

إلى مدينـة أسـوان ذاتهـا. غـير أنـه برغـم ذلـك مـا زال للقطـاع الجنـوبى مـن الصعيـد مميـزة بسـبب متغـيرات أخـرى عديـدة".

وإسـتناداً إلى نفـس مـؤشر الكثافـة السـكانية "يتشـكل القطـاع الأوسـط فى الصعيـد مـن محافظـات قنـا وسـوهاج وأسـيوط. وقـد كان هـذا القطـاع هـو قطـاع الكثافـة السـكانية العظمى فى الصعيـد، حيـث تـتراوح كثافتـه فى ١٩٧٦ بـين ٩٠٠ إلى ١٢٠٠. إذ يشـكل هـذا القطـاع قمـة الصعيـد بـلا منافـس، يعـادل فى كثافتـه مـرة ونصـف المـرة عـلى الأقـل متوسـط نطـاق شـمال الصعيـد التـالى ونحـو ضعـف نطاقـه الجنـوبى السـابق حيـث وجدنـا سـوهاج بإنتظـام تعـادل ضعـف كثافـة أسـوان أو أكـثر أو أقـل قليـلاً. قنـا هـى أقـل محافظـات هـذا القطـاع كثافـة وقـد كانـت دائمـاً أو غالبـا ثالـث أو رابـع أكثـف محافظـات الصعيـد. ومـن حيـث النمـو تـكاد قنـا تنتقـل فى كل عقـد مـن مسـتوى فئـوى إلى المسـتوى الـذى يليـه، بحيـث إرتقـت تباعـاً مـن آفـاق ٤٠٠ نسـمة فى البدايـة إلى أن دخلـت دائـرة ٩٠٠ نسـمة فى النهايـة(٣٢). أمـا سـوهاج فهـى معـا قمـة القطـاع دائمـاً وقمـة الصعيـد تقليديـا، وقـد بـدأت بكثافـة فى حـدود ٤٥٠ نسـمة وإنتهـت بكثافـة حـوالى ١٢٥٠ نسـمة، مضيفـة إلى كثافتهـا مئـة نسـمة كل عقـد عـلى التـوالى تقريبـا. ولا تختلـف قصـة سـوهاج ولا وضعهـا كثـيراً، فهـى الثانيـة كثافـة فى القطـاع الأوسـط وكذلـك فى الصعيـد عامـة بعـد سـوهاج. وقـد بـدأت أسـيوط فى ١٨٩٧ وهـى دون كثافـة ٤٠٠ نسـمة وإنتهـت فى ١٩٧٦، وقـد تجـاوزت كثافـة ١١٠٠ نسـمة ... نطـاق الوسـط إذا، فى الخلاصـة العامـة، هـو قمـة الصعيـد كثافـة وإحـدى قمتـى مـصر سـكان. ومـن السـهل أن نعلـل هـذا التفـوق البـارز بعوامـل عديـدة. منهـا تربـة أقـل رمليـة مـن نطـاق الجنـوب، ولكنهـا ليسـت مفرطـة فى نسـبة الطـين، سـهولة الـرى والـصرف الطبيعـى تقريبـا. إتسـاع الـوادى بدرجـة معقولـة، مـع ملاحظـة أن هـذا هـو أقـرب نطاقـات الصعيـد إلى إزدواج الـوادى. لكـن الغريـب أن هـذا النطـاق كان إلى قريـب جـداً أكـبر وآخـر معقـل للـرى الحـوضى فى كل الصعيـد، فقـد كان بـكل محافظاتـه الثـلاث نحـو ربـع مليـون فـدان عـلى الأقـل مـن أراضى الحيـاض. والمفـروض أن يخفـض هـذا مـن قـدرة الأرض عـلى التحمـل بالسـكان، وأن تنخفـض الكثافـة بالتـالى عـلى عكـس الواقـع، ولعـل

العامل التعويضى هنا هو سيادة الملكيات الصغيرة وغياب الملكيات الكبيرة، ولا شك أن الأولى بإقتصادها المعيشى وزراعتها التقليدية تساعد على تكاثر السكان وتزايدهم (٣٣).

القطاع الثالث هو القطاع الشمالى ويضم "محافظات المنيا وبنى سويف والفيوم والجيزة، يبدا هذا القطاع فى جنوبه بمحافظات ذات كثافة منخفضة وينتهى فى شمالة بالجيزة بإعتبارها أعلى كثافة فى مصر قاطبة، بحيث تتراوح الكثافة بين ٦٠٠ نسمة ونحو ٢٤٠٠ نسمة. وتفسير حالة الكثافة السكانية المنخفضة فى المنيا ترجع إلى عاملين، الأول طبيعى يتمثل فى أن إتساع الوادى فى المنيا يتضمن هامش صحراوى خفيف التربة نسبياً كثير البدو تاريخياً، وبالتالى قليل السكان تقليديا، الثانى إجتماعى، يتمثل فى أن المنيا ظلت تاريخيا منذ عصر إسماعيل معقل من أعتى معاقل الملكيات الإقطاعية الكبرى التى تعد من كوابح تكاثر البشر (٣٤). وفى بنى سويف يزيد الوادى إتساعاً، بل يصل إلى أقصاه كما نعلم، ولكن على عكس المنيا لا هامش صحراوى ولا إقطاع بصفة خاصة. ومن ثم ترتفع الكثافة طبيعيا، ثم تصل إلى قمتها فى الجيزة حيث تسجل رقما قياسيا فى الكثافة فى مصر يصل إلى ٢٣٩٦ نسمة. ويرجع إرتفاع الكثافة فى الجيزة لأنها أصبحت جزء لا يتجزأ من المجمع المدنى الصناعى الطاغى للقاهرة. فالجيزة لم تصبح رأس الصعيد سكانا إلا لأنها ذيل القاهرة مدينيا. والواقع أن المراكز الشمالية من الجيزة المتأثرة بمد العاصمة هى وحدها التى تنتفخ فيها الكثافة إلى هذا الحد الذى ينعكس على متوسط الكثافة ككل، بينما تهبط الكثافة فى مراكزها الجنوبية إلى المستوى العادى السائد مثلاً فى بنى سويف المتاخمة" (٣٥).

الدلتا هى الأخرى تنقسم إلى أقاليم سكانية أو جغرافية ثلاثة وفى محاولة لتشخيص أقاليم الدلتا وتتابع كثافتها يطلب منا جمال حمدان قائلاً "إرتكز على رأس الدلتا عند القناطر الخيرية التى تقع عند منسوب ١٧-١٨ مترا فوق سطح البحر، وإرسم ثلاثة أنصاف دوائر ذوات أنصاف أقطار تتراوح حول ٥٠-٦٠ كم ومضاعفاتها، أى ١٠٠-١٢٠ كم، ١٥٠-١٨٠ كم. هذه الأقواس

الثلاثـة - سـيلاحظ - تـكاد بالتقريـب تـوازى خـط سـاحل الدلتـا القـوسى المحـدب ... فى الوقـت نفسـه فإنهـا ترسـم بصـورة مبسـطة الهيـكل العريـضى لأقاليـم الكثافـة فى الدلتـا، وهـو هيـكل لـن نخطـئ عـلى الفـور أن حلقـى Concentric أساسـاً، أى يتـدرج فى الإنخفـاض والإتسـاع مـن المركـز إلى المحيـط كموجـات المـاء الدائريـة المتلاشـية إثـر حجـر ألقـى فيـه، فهنـاك ثلاثـة أقاليـم متعاقبـة، النطـاق الجنـوبى شـديد الكثافـة، الأوسـط متوسـطها الشـمالى قليلهـا" (٣٦).

ومـع إسـتبعاد القاهـرة يشـمل الأقليـم أو "المثلـث الجنـوبى محافظـة المنوفيـة والقليوبيـة وجنـوب الشرقيـة والطـرف الجنـوبى الأقـصى مـن الدقهليـة، هـو إقليـم شـديد الكثافـة جـداً، تـتراوح فيـه الكثافـة بـين ٨٠٠ إلى ١٦٠٠ نسـمة فى الكيلـو المربـع، لا تقـل عـن ذلـك ولا تزيـد. فهـذا أقـدم قطاعـات الدلتـا عمرانـا وتوطنـا، وهنـا موطـن الكثافـات التقليديـة. وربمـا لم يكـن بمـصر رقعـة واحـدة متصلـة فى مثـل مسـاحتها (نحـو ٣٥٠٠كـم٢) عـلى مثـل هـذا المسـتوى العـام مـن الكثافـة العاليـة جـداً ... ورغـم أن مسـاحة هـذا النطـاق لا تزيـد عـن نحـو سـدس مسـاحة الدلتـا فقـط (١٦٪) فإنهـا تسـتأثر بنحـو ثلـث سـكانها (٣٢٪ بإسـتبعاد القاهـرة والأسـكندرية ومـدن القنـال).... خلـف هـذه الكثافـة الثقيلـة تكمـن عـد أسـباب طبيعيـة وبشريـة مقنعـة. فالتربـة خصبـة غنيـة معتدلـة بالنسـبة المثاليـة مـن مركـب الطـين الرمـلى. والمائيـة أغنـى مـا فى الدلتـا بحكـم أنهـا مجمـع الفرعـين (رشـيد ودميـاط) وكل الرياحـات والـترع الكـبرى. كذلـك الـصرف جيـد بحكـم أن المنطقـة أعـلى قطاعـات الدلتـا. بـل أن المشـكلة إذا وجـدت فهى مشـكلة رى بعـض الجيـوب المحليـة المرتفعـة كـما فى "أشـمون" بالمنوفيـة ومنطقـة "أبـو النجـا" بالقليوبية حيـث يلـزم هنـاك رفـع المـاء بالطلمبـات. وللسـبب نفسـه تخلـو التربـة مـن الأمـلاح الزائـدة. أما بشريـا، فـإن المنطقـة تسـودها الملكيـات الصغـيرة بينـما تقـل الملكيـات الكبـيرة. ولـذا فالإقتصـاد السـائد هـو الإقتصـاد المعـاشى التقليـدى، حيـث زراعـة الحبـوب أو الفواكـة إلى جانـب البرسـيم مـع الحـد الأوسـط مـن القطـن. كـما أن محصـول الفـدان مـن أعـلى مـا فى مـصر، وهـذا كلـه يعنـى عـلى الفـور كثافـة سـكانية عاليـة، إن لم يكـن حقـا ضغطـا سـكانيا هائـلاً (٣٧).

ويشكل الأقليم الثانى فى الدلتا النطاق الأوسط ويشمل بنسب متفاوتة "الأجزاء الجنوبية من كل من البحيرة والدقهلية والشرقية بالإضافة إلى كل رقعة الغربية الحالية، أى بعد سلخ شمالها سابقاً لكل من كفر الشيخ والدقهلية. وبذلك تكون الغربية الحالية هى المحافظة الوحيدة الكاملة التى يتضمنها هذا النطاق، وهى بالفعل أقرب قطاعاته إلى تمثيله عموماً من حيث مستوى كثافته العام ... ويعد هذا النطاق أقل كثافة من النطاق أو الأقليم الجنوبى بكثير، لكنه شديدها بالتاكيد إذ يتراوح متوسطة حول ٦٠٠-٨٠٠-١٠٠٠ نسمة مع فروق محلية كثيرة بالطبع. ولعل كثافة محافظة الغربية الراهنة ١١٨١ نسمة أن تمثل قمة كثافة هذا النطاق اكثر منها متوسطة. وهذا المتوسط إذن هو نحو ثلثى متوسط النطاق الجنوبى من جهة، بينما يعادل ضعف النطاق الشمالى من الجهة الأخرى. مساحة هذا النطاق تزيد نوعاً على ضعف مساحة النطاق الجنوبى، أى يبلغ نحو ثلث مساحة الدلتا، بينما يكاد فرع دمياط ينصفه إلى قطاعين متقاربين كثيراً فى المساحة كما فى الكثافة... فى مجموعة يضم هذا النطاق نحو ٤٥٪ من سكان الدلتا، (بمعناها الضيق) فى نحو ٣٣٪ من مساحتها، أى أقل من نصف السكان فى نحو ثلث المساحة، هذا إذا صلب الدلتا ديموجرافيا كما هو وسطها جغرافيا ... الظروف والضوابط الطبيعية هنا قد تكون أقل مثالية منها فى القطاع الجنوبى ولكنها جيدة بما فيه الكفاية. الإرتفاع أقل ومن ثم فإمكانيات الرى والصرف معتدلة ومشاكلها معقولة، والتربة جيدة ميكانيكيا وكيماويا فهى تقع بالضبط فوق خط الملح. السكنى هنا قديمة والأستقرار البشرى ناضج، تختلط فيه الملكيات الصغيرة بالمتوسطة الكبيرة، أما إقتصاديا فهو أساساً نطاق القطن والبرسيم والحبوب، كما تتركز به معظم المدن الكبرى بالدلتا، وهذا يفسر كثافته السكانية المرتفعة دون إفراط (٣٨).

ويجمع الإقليم أو النطاق الثالث "المراكز الشمالية من البحيرة والدقهلية والشرقية بالإضافة إلى معظم محافظة الإسكندرية وكل دمياط وكفر الشيخ. ولعل الأخيرة بكثافتها البالغة نحو ٤٠٠ نسمة هى خير ما تمثله كثافة لأنها وحدها المحافظة الكبيرة المساحة التى تقع برمتها داخلة... صفوة القول إذا أن

هـذا النطـاق هـو أقـل نطاقـات الدلتـا فى مـصر كثافـة، أقـل مـن أسـوان قبـل السـد، فيـه تـدور الكثافـة فى المتوسـط حـول ٣٥٠-٤٥٠ نسـمة. هـذا يعنـى حـوالى نصـف متوسـط النطـاق الأوسـط وثلـث متوسـط النطـاق الجنـوبى مـن الدلتـا. مـن هنـا فرغـم أن هـذا النطـاق يبتلـع وحـدة نحـو نصـف مسـاحة الدلتـا جميعـا، فإنـه لا يضـم بـين دفتيـه اكـثر مـن ربـع سـكانها (٣٩). واضـح إذن أن هـذا النطـاق هـو القطـب السـالب فى جغرافيـة الدلتـا الطبيعيـة والبشريـة، والأمـلاح زائـدة فى تربتـه عـن الحـد المناسـب فى كل مـكان، إضافـة إلي أن التربـة مـن أكـثر تربـات الدلتـا طينيـة وتماسـكا، ومـن ثـم كانـت مشـكلة الملوحـة والقلويـة تصـل إلى حـد الأرض البـور، كـما كانـت عمليـة الغسـيل والإسـتصلاح أصعـب مـا تكـون. وبقـدر مـا تتعقـد مشـكلة الـصرف بـكل هـذا، يصبـح الـرى أيضـا مشـكلة حرجـة، لأن النطـاق هـو مجمـع ومجمـل نهايـات تـرع الدلتـا جميعـا، فـلا يصـل المـاء إلا بقايـا متتنزفـة، إنـه بإختصـار نطـاق الـبرارى. أمـا بشريـا فهـو ببسـاطة نطـاق الإسـتصلاح، وبذلـك يمثـل جزئيـا خليطـا مـن جبهـة الريـادة الزاحفـة والظـروف الحديـة الصعبـة. فهـو حديـث السـكنى والتعمـير نسـبيا، بـدأ غـزوة العمـرانى مـن الجنـوب بالتدريـج وبالتجربـة والخطـأ وعـلى جبهـات متقطعـة قافـزة وبملكيـات إقطاعيـة شاسـعة للأفـراد أو شركات الإسـتصلاح الأجنبيـة، تسـوده العـزب أكـثر مـن القـرى، وتقـل فيـه المـدن الكبـيرة بوضـوح. أمـا زراعيـا فإنـه نطـاق الأرز والقطـن والبرسـيم اساسـاً. وكل هـذا عـلى حـدة ومجتمعـا عامـل مبـاشر مـن عوامـل التخلخـل السـكانى وضعـف الكثافـة" (٤٠).

إلى القـرب مـن مجـرى النيـل وتوازيـا مـع مجـراه يقـع نطـاق أو إقليـم صحـراوى تشـكل محافظـة الـوادي الجديـد محـوره الأسـاسى، يشـترك فى حـدوده مـع محافظـات المنيـا والجيـزة ومـرسى مطـروح شـمالا ومحافظـات أسـيوط وسـوهاج وقنـا وأسـوان شرقـا. يضـم هـذا القطـاع ثـلاث واحـات بثـلاث مراكـز إداريـة هـي الخارجـة والداخلـة والفرافـرة، كـما يضـم ثـلاث مـدن و ١٨ وحـدة محليـة قرويـة يتبعهـا ٣٨ قريـة و ١١٢ عزبـة. وتبلـغ مسـاحته ٣٧٦٥٠٥ كـم٢ تمثـل ٣٧,٧٪ مـن مسـاحة الجمهوريـة ، وتصـل الكثافـة السـكانية فى إطـاره ١ فـرد فى الكيلـو المربـع. يصـل عـدد سـكان هـذا النطـاق في نهايـة عـام ٢٠٠٠ حـوالي ١٨٩١٦٨ نسـمة

منهـم ٧٩٣٦٥ في الحـضر بنسـبة ٤٢٪ و ١٠٩٨٠٣ في الريـف أي بنسـبة ٥٨ ٪. ويسـود الإنتـاج الزراعـي المعتمـد عـلى الـري بالميـاه الجوفيـة فى هـذا القطـاع. حيـث أوضحـت الدراسـات أن كميـة الميـاه الجوفيـة المخزونـة في صحـراء الـوادي تبلـغ ٥٥ ألـف مليـار مـتر مكعـب وهـي كميـات ضخمـة. وعـلى الرغـم مـن ذلـك فالمسـاحة المنزرعـة بالفعـل لا تزيـد ١٠٨٠٦٧ فـدان مـن إجـمالي ٣,٧ مليـون فـدان صالحـة زراعـة. يعتمـد هـذا النطـاق عـلى الزراعـة وتربيـة الماشـية بعـدد ٧١ ألـف رأس وأغنـام وماعـز ١١٠ ألـف رأس. ويعـد محصـول البلـح والقمـح والبرسـيم المحاصيـل الرئيسـية في المحافظـة . إضافـة إلى بعـض الصناعـات غـير المتطـورة التـى تعالـج البلـح، وخشـب النخيـل وهـى صناعـات تحتـاج إلى تطويـر.

وبرغـم البيئـة الصحراويـة لهـذا النطـاق إلى أن القبليـة تغيـب عنهـا وتسـود التكوينـات العائليـة المتوسـطة، كالعائلـة الممتـدة. ونظـراً لأن الكثافـة السـكانية منخفضـة فـإن الكثافـة الإجتماعيـة منخفضـة كذلـك، إضافـة إلى عزلتهـا المكانيـة(٤١).

وفى الشـمال الشرقـى لمـصر وعـلى سـاحة إلتقـاء أسـيا بأفريقيـا يقـع نطـاق أو أقليـم آخـر يتمثـل فى شـبة جزيـرة سـيناء التـى يصـل تعدادهـا إلى ٥٠٠ ألـف نسـمة يعيشـون عـلى مسـاحة ٦١ ألـف كيلـو مـتر مربـع، تضـم الحـضر والريـف والباديـة عـلى السـواء. وقـد بلـغ معـدل النمـو السـكاني ٢,٤٪ ويرتفـع الي ٢,٧٪بالمناطـق الريفيـة , وينخفـض الي ٥,٨٪بالمناطـق الحضريـة. ويبلـغ حـده الاقـصي برفـح بنسـبة ٢,٩٪وقريـة الرمانـه الي ٤,١٪, كـما اوضحـت النتائـج الجزئيـة للمسـح الشـامل الـذى أجـرى عـلى سـيناء في عـام ٢٠٠٥ . وقـد شـمل ٣٧,٢٨٪ مـن جملـة السـكان، أي أن متوسـط عـدد افـراد الاسرة ٦,٢٨فـردا ويصلـون في الريـف الي ٦,٤٢فـردا ويهبـط في الحـضر الي ٥,٨١, ويتضـح ان مـا يقـرب مـن ثلثـي سـكان سـيناء متوسـط عـدد افـراد الاسرة ٧ افـراد.

تسـكن شـبة جزيـرة سـيناء فى الشـمال قبائـل السـواركه والبياضيـة، والملاعيـة، والأخارسـة، السـماعنه والعبايـدة، الدغايـرة، الرميـلات، الرياشـات، المسـاعيد، العكـور. وفى الوسـط قبائـل التياهـا، والأحيـوات، الحويطـات وفى الجنـوب قبائـل العليقـات، والمزينـة، الصوالحـة، القرارشـة، الجباليـة، الحماصـة، السـعايدة، بنـى

واصـل، الجراجـرة، الهتيـم، الـشرارات، العوينـات. ويعجـز النشـاط الاقتصـادي فى شـبه جزيـرة سـيناء عـن اسـتيعاب القـوي العاملـة , ويبلـغ اجـمالي المتعطلـين لفـترة تزيـد عـن ١٢ شـهر نحـو ٦,١٥ الـف متعطـل . كـما يعكـس مـؤشر نسـبة صغـار الحائزيـن الزراعيـين الحالـة الاقتصاديـة لافـراد المجتمـع . إذ نجـد أن عـدد الحائزيـن الزراعيـين بسـيناء يصـل الي ٢٤,١الـف حائـز تقـل حيازتهـم عـن فـدان . امـا مـن يمتلكـزن اقـل مـن خمسـة افدنـة نحـو٦٨,٦٥٪ إضافـة إلى نسـبة ٣١٠٣٥٪. يمتلكـون أكـثر مـن خمسـة أفدنـة (٤٢).

يضـاف إلى ذلـك النطاقـات الحضريـة، النطـاق الأول يتشـكل مـن محافظـات القنـال، وهـى محافظـات حضريـة بالأسـاس لهـا ظهـير زراعـى محـدود يتسـع فى الأسـماعلية بصـورة واضحـة، إضافـة إلى العاصمـة القاهـرة وكذلـك الإسـكندرية كنطـاق حـضرى آخـر لـه ظهـير زراعـى محـدود.

مـن الواضـح إذن أن أننـا أمـام إثنتـى عـشر أقاليـم سـكانية مـن حيـث الكثافـة السـكانية التـى تطـورت مرتبطـة مـن ناحيـة بخصوبـة الأرض الزراعيـة ومسـاحتها المتاحـة. أو بالطابـع الصحـراوى الكامـل للنطـاق أو بطابعـه الصحـراوى وهـو مـا يعنـى أننـا أمـام متغيريـن يتضافـران عضويـا ليحـددا أنمـاط حيـاة إجتماعيـة إقتصاديـة، وفضـاءات ثقافيـة تختلـف فى كل إقليـم عـن الأخـر وتمنحـه طابعـة المميـز المختلـف. نحـن إذن امـام تكوينـات طبيعيـة وإجتماعيـة مـن طبقـات ثـلاث الأرض والنشـاط الإقتصـادى والكثافـة السـكانية والكثافـة الإجتماعيـة المتولـدة عـن ذلـك، تفاعلهـا يمنـح كل إقليـم طبيعتـه وسـماته، فحالـة خصوبـة الأرض وإتسـاعها يحـدد معـدل الكثافـة السـكانية التـى تسـمح بهـا مسـاحة الأرض وخصوبتهـا، ومسـتوى الكثافـة السـكانية يحدد الكثافـة الإجتماعيـة لطبقـة ثالثـه، وهـى التـى تحـدد الطابـع القومـى للأقليـم أو شـخصية الإقليم. مـن حيـث الأنمـاط المهنيـة التـى تسـوده، ومسـتوى تقليديـة الثقافـة أو تجددهـا وإبداعهـا، كـما تحـدد طبيعـة النظـرة إلى الآخـر ومسـتوى التسـامح. وهـو مـا يعنـى أن تأمـل هـذه الأقاليـم المختلفـة يتنقـل بنـا إلى أننـا أمـام كتـل أو تشـكيلات بنيويـة تمتـزج فيها عنـاصر الطبيعة والسـكان وحالـة الإجتـماع، لتقـدم فى كل مـرة سـياقا جديـداً، فيـه بعـض مـن الإختـلاف عـن السـياق

أو السياقات الأخرى. وهو ما يجعل الإدارة المركزية لكل هذه السياقات تضمر نزعة مساواتية ظالمه، على حين توفر الإدارة اللامركزية مضامين عقلانية وعادلة، ،لأنها تأخذ فى الإعتبار نسبية الطبيعة وحالة الإجتماع للنطاق أو الأقليم وهو ما نعرض له من خلال تأمل الإبعاد الإجتماعية والثقافية لصيغة اللامركزية.

ثالثاً: اللامركزية وبناء المجتمع المحلى

التعرض للمتغيرات الإجتماعية المتصله باللامركزية كصيغة للإدارة المحلية، يفرض تحديد متغيرات السياق الإجتماعى للأدارات المحلية، وذلك بهدف البحث عن مدى قبول هذا السياق للإمركزية، بإعتباره الذى يشكل ساحة عملها، إضافة إلى أنها – أى اللامركزية – فى آدائها لجهودها سوف تتأثر بطبيعته. فى هذا الإطار فإننا نعرض لهذه العلاقة من خلال ثلاثة أبعاد أساسية. من خلال البعد الأول سوف نعرض لطبيعة إتجاه التكوينات الإجتماعية ذات الطبيعة القرابية – وهى التكوينات الفاعلة فى هذا السياق – نحو اللامركزية إن إيجابا أو سلبا، ومدى تأثر الأخيرة بقيم هذه التكوينات الإجتماعية. ومن خلال البعد الثانى سوف نعرض للتجانس أو التباين فى الموارد الإقتصادية ومدى ملاءمة اللامركزية الإدارية للنهوض بالسياق المحلى، بإعتباره وحدة تنموية لها متطلبات متباينة نسبيا. ومن خلال البعد الثالث نعرض لبعض إيجابيات اللامركزية فيما يتعلق بالإدارة المحلية للوحدة الإجتماعية، وإنعكاس ذلك على تنميتها والارتقاء بنوعية الحياة فيها.

يتعلق البعد الأول إذا بطبيعة العلاقة بين التنظيمات القرابية والعائلية والادارة المركزية للمجتمع المحلى. وفى هذا الصدد فإننا إذا تأملنا الواقع المصرى، فسوف نجد أنه مثلما يتكشف عن طبقات حضارية تتدفق منذ بداية السبعة الأف السنة حتى الآن. عنصر الإستمرار فيها يتمثل بعض المضامين الثقافية والحضارية التى تبلورت منذ الطبقات الحضارية البعيدة، التى ما زالت تطل برأسها من خلال الطبقة الثقافية والحضارية التى نعيشها اليوم. قياسا على ذلك فإنه برغم أن الزراعة والفلح هى السمة المميزة للإنتاج فى الريف المصرى، تختلف بإختلاف مستوى خصوبة الأرض فإننا نجد أن التكوين

الإجتماعـى للريـف ثـم الحـضر، بإعتبارهـا تاليـا للريـف ومترتبـا عليـه يتشـكل مـن طبقـات حضاريـة كذلـك، وبرغـم أن عـدد السـكان البـدو محـدود فى العـالم العـربى لا يتجـاوز ٥٪، إلا أننـا نجـد أن للتكوينـات الإجتماعيـة والثقافيـة البدويـة حضـور فى الريـف المـصرى. وإذا كانـت القبيلـة هـى روح التنظيـم الإجتماعـى فى المجتمـع البـدوى، وإذا كانـت البدنـة إلى وحـدة التنظيـم الإجتماعـى فى الريـف عمومـا والقريـة المصريـة بخاصـة. فإننـا نجـد أن البدنـة القرويـة فى الريـف ذات تنظيـم إجتماعـى فلاحـى، إلا أننـا نجدهـا تعمـل بـروح قبليـة، مـؤشر ذلـك إنتقـال بعـض العنـاصر الإجتماعيـة والثقافيـة مـن القبيلـة البدويـة إلى العائلـة الزراعيـة. كإحـترام الزعامـة القبليـة والـزواج الداخـلى والموقـف مـن المـرأة، وتبنـى مؤكـد وواضـح لقانـون الثـأر، وهـى جميعهـا مفـردات قبليـة، إنتقلـت لتضبـط بعـض إيقاعـات التفاعـل الإجتماعـى الحـادث فى الريـف.

لذلـك نجـد ذات التنظيـم الإجتماعـى الـذى يميـز القبيلـة البدويـة منطبـق عـلى البدنـة القرويـة، وإذا كانـت القبيلـة تشـكل وحـدة التنظيـم المتماسـكة عـلى السـاحة الممتـدة للرعـى، فـإن البدنـة فى المقابـل تشـكل وحـدة التنظيـم الإجتماعـى فى القريـة، مـع أن هنـاك بعـض القـرى التـى تضـم بدنتـين أو ثـلاث. هنـاك مـؤشرات إضافيـة تـدل عـلى وحـدة القبيلـة البدويـة، العربيـة بالأسـاس والبدنـة فى القريـة المصريـة، تتمثـل فى أن العمـل الزراعـى الـذى تمارسـة البدنـة أو العائلـة فى الريـف، لا ينفـى أن تقـوم برعـى الأغنـام كنشـاط إنتاجـى مضـاف. وأن الجمـل موضـع إعتبـار وإحـترام مـن قبـل البدنـة الريفيـة دائمـاً – برغـم كونـه حيوانـا قبليـا - ، مـن ناحيـة بسـبب بعـض العواطـف الدينيـة، حيـث نسـجت بعـض الأسـاطير الدينيـة حولـه، إلى جانـب أنـه حيـوان القبيلـة العربيـة، لذلـك يقـال فى الريـف الجمـل "المؤَّلـد" أى الجمـل الـذى لـه أصـول فى قطيـع القبيلـة العربيـة.

البدنـــة التـــى تعيـــش بـــروح القبيلـــة هـــى وحـــدة التنظيـــم الإجتماعـــى فى القريـــة المصريـــة، وكلاهـــما ينتظـــم فى دوائـــر ثـــلاث. الدائـــرة الأضيـــق هـــى البيـــت "الـــدار" أو الأسرة أو العائلـــة الصغـــيرة التـــى تســـكن خيمـــة أو مســـكنا واحـــداً. وتشـــمل عـــادة الزوجـــة والـــزوج، أو الزوجـــات والأبنـــاء وزوجاتهـــم، والبنـــات غـــير المتزوجـــات

والحفدة والحفيدات، تصغر أحيانا لتشكل عائلة نووية وتكبر فى أحيان أخرى لتكون عائلة ممتدة. غير أنها تشكل محور النشاط المعيشى اليومى. الجد دائما هو رب هذه العائلة، هو الفاعل المحدد للأنتاج الإقتصادى، ولشبكة العلاقات الإجتماعية، ثم هو الذى يباشر التفاعل السياسى مع الوحدات الأخرى التى تتشكل من العائلات الممتدة سواء من داخل البدنة، أو من خارجها. وتشكل البدنة – المعادلة للقبيلة – الدائرة الأوسع وهى تتشكل من عدة عائلات ممتدة، كل عائلة تتكون من ثلاثة اجيال فأكثر، هذه البدنة لا تستنفر وحدتها إلا الأحداث الكبيرة فى القرية. بذلك يكون لدينا ثلاثة دوائر العائلة النووية وهى مضمنة فى العائلة الممتدة، التى تضمن وغيرها فى البدنة ككل، ومثلما تضم القرية الواحدة بدنة واحدة، أو عدة بدنات تسكن الأقسام الأساسية للقرية، فإن هذا التقسيم ذاته ينطبق على توزيع الأرض الزراعية ذاتها (٤٣).

وبرغم أن قيم القبيلة تختلف نسبيا عن قيم البدنة إلا أننا نجد أن التكوينات القرابية فى القرية، تتفاعل وفق منظومة قيمية هى مزيج من قيم القبيلة والبدنة على السواء. من هذه القيم "العصبية والتدين، وربما التدين الفائض الذى يبدع كرامات الأولياء ووساطتهم، والتضامن والتعاضد والتناصر والتماسك، فى مواجهة تحديات البيئة الطبيعية والإجتماعية. إضافة إلى الأفتخار بالنسب والنصرة القرابية والمساواة وطاعة وإحترام الأهل والكبار فى العمر والثأر(٤٤). والشجاعة والبأس والبسالة والإقدام والإعتزاز بالسلاح والكبرياء والاباء والرجولة والمروءة والنجدة والكرم والضيافة والتمسك بالتقاليد، وتحمل المشقات والخشونة والصبر وصفاء النفس والبساطة. والحشمة والتعقل والتعلق أو الحفاظ على الأرض وشرف العائلة، وإحترام الأم رمز الخصوبة وقيم الإرتباط بالمكان والزمان (٤٥).

ويكشف تأمل التكوين الإجتماعى للريف المصرى والقيم المرتبطة والمنظمة لتفاعلة عن عدة ملاحظات أساسية. حيث تتمثل الملاحظة الأولى فى تدرج كثافة التكوين العائلى وغلظته كلما تحركنا من الجنوب فى أقصى الصعيد إلى أقصى شمال الدلتا. وكذلك كلما تحركنا من الريف إلى الحضر وأطراف

المدن، أو كلما تحركنا من وسط الدلتا إلى خارجها أو اطرافها، وكذلك من المناطق الكثيفة السكان إلى مناطق التخلخل السكانى. حيث نجد أن التكوينات العائلية وثقافتها أقوى ما تكون فى اقاليم الصعيد، متابعة حالة الكثافة السكانية والكثافة الإجتماعية تشير إلي أن وسط الصعيد هو الأقوى من حيث التكوينات العائلية، ثم يأتى الشمال والجنوب فى مستوى واحد بعد ذلك. وتكمن فاعلية التكوينات العائلية بالنسبة للتلاؤم مع المركزية واللامركزية، فى أن هناك تنافر بين مركزية العائلة، ومركزية الدولة أو المركزيات الأقل. فتاريخيا نجد أن الدولة حينما إمتلكت السلطة، هى التى فرضت إستقرار القبيلة، كما فرضت خضوع البدنة، يضاف إلى ذلك أن التناقض حاد وواضح بين ثقافة القبيلة أو البدنة وبين ثقافة الدولة فالسلطة المركزية تسعى دائماً إلى الإخضاع وفرض التكيف علي الفرد، بينما التكوينات العائلية تقدم الحماية وصون الإستقلال. لذلك فإنه من المفترض أن تكون التكوينات القبلية والعائلية فى سياقاتها الإجتماعية هى الأقرب إلى فكر ومنطق اللامركزية لأن الأخيرة تلتقى معها فى تبنى قيم التشاور والمشاركة فى الرأى، ولا تطلب الطاعة أو الخضوع المفروض. ثم أنها تتيح المشاركة التى تستند إلى الإستقلال وإعتبار الذات، يضاف إلى ذلك أن الجماهير المنتمية إلى التكوينات الإجتماعية تلتحم بصيغة اللامركزية فى الإدارة من جوانب عديدة. فهى إما مشاركة فى الأشراف والرقابة على آداء الإدارات المحلية أو مشاركة فى تنفيذ مهامها، ومن ثم فهى تكون عادة متعاونة مع الإدارة اللامركزية، وذلك على خلاف الإدارة المركزية التى كانت على خلاف مع الجماهير لا تطلب تعاونها. يؤكد ذلك معطيات دراسة عن البيروقراطية المصرية اكدت أن الإدارة المصرية المركزية لا تستجيب بدرجة كافية لحاجات وآراء الجماهير، وأنها ذات طبيعة سلبية فيما يتعلق بإدراكاتها للجماهير وتطوير العلاقات معها، حيث أكدت نسبة ٧٥,٦٪ من عينة البحث على أن الجماهير هى المسئولة عن ضعف العلاقة بين الإدارة المركزية والجمهور فى مقابل ٢٤,٤٪ أكدوا أن موظفى الإدارة هم المسئولون عن ذلك (٤٦).

فى هذا الإطار من الممكن أن تتداخل التكوينات العائلية والقرابية مع

الإدارة اللامركزية للوحدة المحلية أو الإقليم بإعتبار أنه الساحة التى تشكل نطاق إهتمامها معاً. وليس من الضرورى فى هذا الصدد أن تكون المعايير الغربية الخاصة بالإدارة هى الصادقة فى كل الأحول - فمن الممكن أن تستعين جهود اللامركزية فى التنمية برجالات العائلات فى بناء المشاريع المتعلقة بالمجتمع المحلى. حيث تضافر رؤوس الأموال الإقتصادية والإجتماعية متعاونة لتصنيع واقع جديد، وعلينا أن نتأمل التجربة اليابانية والصينية فى هذا الإتجاه حيث تداخل الصناعة مع التكوينات العائلية. فى هذا الإطار سوف تصبح الإدارة اللامركزية آلية للنهوض بالمجتمع المحلى يمكن أن تعبى طاقات المجتمع المحلى من خلال الرجالات والتكوينات العائلية فى هذا الإتجاه. وهناك تجارب كثيرة فى التراث الريفى مثلاً حول إعتماد الوحدة المحلية على نفسها فى تأسيس مشروعات تخدم بنيتها الأساسية وترتقى بها، وهى ما زالت قائمة ومضمنة فى الذاكرة الريفية، يمكن أن توقظ وتستنفر بواسطة الإدارة اللامركزية التى لا تعانى من عقدة المركزية فى النظرة العلوية للجماهير. يضاف إلى ذلك أن رؤوس التنظيمات الإجتماعية والعائلية للمجتمع المحلى يمكن أن تشكل نخبة تراقب أى إنحراف إدارى، حيث لا يكون العقاب عليه إداريا فقط ولكنه اخلاقى وإجتماعى كذلك.

وإذا كانت الأرض الزراعية قد شكلت المصدر الأساسى للموارد الإقتصادية فى الريف فإننا نجد أن بعض البيئات الإجتماعية قد طورت موارد إقتصادية إضافية يمكن أن تساعد فى التنمية الإجتماعية الإقتصادية للأقليم أو الوحدة الإدارية. قد توجد هذه الموارد الإقتصادية مرتبطة بالزراعة كإمكانية قيام بعض الصناعات التى تقوم لتصنيع بعض المخلفات الزراعية مثل قش الأرز وأعواد الذرة والقصب والقمح بتحويلها إلى علف للماشية. حيث يمكن أن تتولى الوحدات الإدارية على أساس من التخطيط اللامركزي القيام بهذه الصناعات المكملة للإنتاج الزراعى، ومن الطبيعى أن تلعب التنظيمات الإجتماعية العائلية والمدنية دوراً فى هذا الصدد. وفى المحافظات التى تزدهر فيها السياحة يمكن لتنظيمات أو تكوينات المجتمع المحلى ذات الطبيعة القرابية أو المدنية أن تتعاون

مع الإدارة المحلية بهدف الإرتقاء بأوضاع السياحة. على سبيل المثال إذا كانت هناك شكوى من بعض السلوكيات التى تضر بالسياحة كما كتب فى الصحف أخيراً، فإنه يمكن لمشاركة التنظيمات الإجتماعية فى المجتمع المحلى، متضافرة مع الإدارة اللامركزية أن تلعب دوراً فى هذا الصدد. فى دمياط مثلاً حيث صناعة الأخشاب يمكن للتضافر بين المستمرين العائلتين والإدارة اللامركزية أن تلعب دوراً فى هذا الصدد. فى هذا الإطار من الممكن أن يعقد تحالف بين التنظيمات العائلية والقرابية فى صورة رموز المجتمع المحلى، وتنظيمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص، بإتجاه أن تلعب جميعها دوراً فى بناء مشروعات التنمية، أو فى الإشراف ومراقبة آداء بعض الخدمات على غرار مجالس إدارة المدارس أو مجالس الآباء (٤٧)، إذ يمكن لهذه الصيغة أن تمتد لتشمل مختلف مؤسسات الخدمات، بل ومؤسسات الإنتاج، طالما أنها تنجز برؤوس أموال المجتمع المحلى بالأساس.

إرتباطا بذلك فإن علاقة التعاون المتبادلة يمكن أن تأخذ أشكالا كثيرة، بدايتها أن تعمل الإدارة اللامركزية على فتح الأبواب امام مشاركة المواطنين فى المشروع، من خلال توسيع وتعميق إدراكهم لمعانى المشروع من حيث عائداته وفوائده. يساعد في ذلك ويدعمه أن الإدارة اللامركزية قريبة من أهالى المجتمع المحلى، ومن شأن ذلك أن يستبعد النظرة العلوية التى كانت للإدارة المركزية القديمة فى مواجهة الجمهور. وهو ما يعنى أن اللامركزية تساعد فى تقليص نزعة التطرف الإدارى فى تعامل الإدارة مع الجمهور. وهو الأمر الذى يساعد على إستعادة ثقة الجمهور فى الإدارة، خاصة إذا تضافر ذلك مع حركة شاملة للإصلاح السياسى والإدارى فى المجتمع. بحيث يساعد ذلك على تأسيس صيغة من التعاون المتبادل بين الإدارة اللامركزية والجمهور من خلال التنظيمات التى ينتظم من خلالها، وتؤدى فى النهاية إلى تعميق ولاء كل منهما للمجتمع المحلى وإتحاد جهودهما للإرتقاء بأوضاعة.

على هذا النحو ينبغى أن تتجه الإدارة اللامركزية لأنها الأكثر إقترابا من سكان المجتمع إلى تأسس ساحات الالتقاء بالجمهور بهدف الإرتقاء بأوضاع

المجتمع المحلى الذى تتولى إدارته من مداخل عديدة. منها أنها سوف تتبنى صيغة التنمية المستدامة التى تؤكد على الخصوصية التنموية للمجتمع المحلى، فقد ولىَّ عصر الصيغ التنموية الشاملة، ومن ثم فسوف تعمل أيضا وفى ذات الوقت بإتجاه تقليص العلاقة العدائية بين الجماهير والسلطة عموما. وهى العلاقة التى تشكلت فى ظل الظروف التاريخية للسلطة المركزية، إضافة أنها سوف تتمكن من حل المشكلات المتصلة بالإحتياجات اليومية للجماهير. حتى لا يتراكم التوتر ويشكل "حنقا" قد يدفع إلى الإنسحاب والسلبية، أو يتصاعد على هيئة رفض وتمرد، إلى المستويات اللامركزية الأعلى حتى السلطة المركزية ذاتها. إلى جانب ذلك يمكن أن تعمل الإدارة اللامركزية على تطوير شبكة من الطرق والإتصالات، التى تساعد فى تأسيس حالة من المرونة التى تيسر تدفق التفاعل الإجتماعى (٤٨)، بحيث تساعد هذه الشبكة فى تحويل المجتمع المحلى إلى كتلة متماسكة تقف موقفا واحدا أمام أى تحدى تنموى (٤٩). كما تلعب دوراً أساسياً فى مكافحة الفساد الذى ينمو فى مناخ الإدارة المركزية (٥٠). وفى هذا الصدد تلعب اللامركزية عن طريق التاكيد على معايير إدارة الحكم الرشيد دوراً أساسيا، فى إتجاه تقليص مظاهرالفساد والإنحراف فى الآداء التنموى، بما يقضى على نزيف الهدر الإقتصادى. بالإضافة إلى ذلك تفتح اللامركزية أبواب واسعة أمام تداول السلطة والقيادة، بخاصة القيادات الشابة القادرة على الإنجاز، كما هى القادرة على تعبئة البشر فى إتجاه أهداف عامة بما يؤكد حالة قوية من التضامن الإجتماعى (٥١).

غير ان ذلك مرهون فى جملته بعدة مسائل بدونها قد لا يتحقق النجاح الإتجاه المنشود ، المتمثل في صيغة اللامركزية فى إدارة المجتمع المحلى. حيث تتعلق المسألة الأولى بمدى قبول السلطة المركزية بالإصلاح السياسى والإجتماعى الذى يشكل خلفية ومرجعية للأصلاح الإدارى. أيضا بمدى قبول السلطة المركزية ذات التراث الفرعونى بمفاهيم الديمقراطية وتبنى معايير الحكم الرشيد، لأنها جميعها التى تمنح الناس فى المجتمع المحلى القدرة على المشاركة والمساءلة وتحمل المسئولية. المسألة الثانية تتعلق بمدى قبول السلطة المركزية-

عـن إدراك وفهـم - التخـلي عـن بعـض سـلطاتها وصلاحياتهـا وإختصاصاتهـا لصالـح الإدارات اللامركزيـة. بمعنـى هـل يمكـن لهـذه السـلطة أن تسـير الشـوط حتـى نهايتـه، أم تتوقـف كـما هـى العـادة عـلى بعـد خطـوات مـن طريـق الألـف ميـل. المؤكـد أن هـذه السـلطات التـى تطالـب بـضرورة اللامركزيـة هـى ذاتهـا فى حاجـة إلى التأهيـل حسـب أصولهـا بدايـة، حتـى تكتمـل لعبـة التحـول مـن المركزيـة إلى اللامركزيـة، فذلـك فكـر حديـث نحتـاج إلى الأقتنـاع بـه. المسـألة الثالثـة تتعلـق بمـدى قبـول الإدارة المركزيـة، التـى إسـتوعبت معـانى ومعايـير السـلطة الأبويـة فى الدولـة المركزيـة النهريـة، أن تتخـلى عـن هـذه المعـانى لتعمـل وفـق معـانى وقيـم وقواعـد لعبـة جديـدة. هـل يمكـن أن يتشـكل عـلى أنقـاض كل مـا سـبق ومـا هـو سـلبى فى الإدارة المركزيـة التـى إسـتمرت لتاريـخ طويـل. سـياق يشـكل بيئـة جديـدة ومواتيـة لنمـو وتجذراللامركزيـة الإداريـة فى مجتمعنـا، ذلـك يحتـاج أيضـا إلى تغيـير فى الثقافـة وفى منظومـات القيـم والمعـانى، وهـو مـا نعالجـه فى الفقـرة التاليـة.

رابعاً: البحث عن بيئة ثقافية مواتية للامركزية

لنجـاح اللامركزيـة كصيغـة أو إسـتراتيجية ملائمـة للتنميـة، فإنـه مـن الـضرورى تاسـيس البيئـة الثقافيـة المواتيـة التى تسـاعد على إسـتنبات المعـانى المرتبطـة باللامركزية فى التربـة المصرية. خاصـة أنهـا تربـة تحتـوى عـلى مكونـات ثقافيـة مضـادة لتبنـى اللامركزيـة كصيغـة تعمـل فى إطارهـا الإدارة فى علاقتهـا مـع الجمهـور، بإتجـاه الإنجـاز المشـترك لمتطلبـات التنميـة، وهـو الوضـع الـذى يفـترض التعـاون والإتجـاه الإيجـابى المتبـادل بـين الطرفـين. وفى محاولـة إسـتكشـاف معـالم هـذه المسـاحة المشـتركة بـين الإدارة والجمهـور سـعيا وراء تطويـر علاقات تعـاون وتوجهات إيجابيـة متبادلـة، فإننـا نصـل إلى يقـين بـأن نجـاح اللامركزيـة كاسـتراتيجية للتنميـة يتطلـب بيئـة ثقافيـة مواتيـة، تختلـف عـن البيئـة الثقافيـة التـى شـكلت مرجعيـة لآداء الإدارة المركزيـة. وفى هـذه الفقـرة نحـاول إسـتكشـاف هـذه البيئـة مـن خـلال ثلاثـة أبعـاد أساسـية، الأول يتمثـل فى طبيعـة العلاقـة التاريخيـة العدائيـة بـين الجمهـور والإدارة ذات الطبيعـة المركزيـة. ويتصـل بذلـك إسـتكشـاف عنـاصر الثقافـة العامـة التقليديـة ذات الطبيعـة الأبويـة والتـى تحتـوى عـلى عديد من

المظاهـر السـلبية. مـن خـلال البعـد الثـانى نتنـاول طبيعـة الثقافـة الإداريـة القديمـة ذات الطبيعة المركزيـة، وكـون الثقافـة العامـة والثقافـة الإداريـة القديمـة قـد شـكلت معوقـا - ومـا زالـت - أمـام تبنـى منظومـات قيـم ثقافيـة جديـدة تسـاعد فى توجيـه وآداء الإدارة اللامركزيـة. وفى البعـد الثالـث والأخـير نحـاول إستكشـاف إمكانيـة تطويـر منظومـة قيميـة وثقافيـة جديـدة تشـكل بيئـة مواتيـة لـلإدارة اللامركزيـة.

وفيـما يتعلـق بالبعـد الأول والـذى يـدور حـول طبيعـة العلاقـة التاريخيـة العدائيـة بـين الإدارة والجمهـور، حيـث قننـت هـذه العلاقـة العدائيـة بنيـة ثقافيـة تشـكلت تدريجيـا عـبر تاريـخ طويـل وتدفقـت مـن خلالـه. وذلـك يرجـع إلى أن ثقافـة الإدارة المركزيـة كانـت دائمـاً علويـة متعاليـة عـلى الجمهـور، فى مقابـل أن الجمهـور لم يـرى مـن إدارتـه طيلـة التاريـخ سـوى القسـوة والجـور والعسـف. وقـد تطـورت هـذه الثقافـة المتعاليـة عـلى الجمهـور مـن خـلال عـدة روافـد أساسـية، الأول أن حـكام مـصر، سـواء كانـوا وطنيـين أم أجانـب، حكمـوا المجتمـع بإعتبارهـم حكامـا مطلقـين. فقـد كانـت السـلطة دائمـا مـن حـق الفراعنـة والباشـوات، هـى سـلطة تشرعهـا ثقافـة تتدفـق مـن القمـة إلى أسـفل، لا تـترك سـوى هامـش محـدود ومخـادع مـن التسـامح، يكفـى للتظاهـر أو الإدعـاء بـأن القـرار يصـاغ ديموقراطيـاً، سـواء كان القـرار سياسـيا أو مـن طبيعـة اخـرى. ومـن الطبيعـى أن تتدفـق هـذه السـلطة بمضامينهـا وطبيعتهـا هـذه، إلى الجهـاز الإدارى الـذى يتـولى تنفيـذ القـرارات الصـادرة عـن مرئيـات السـلطة أو بالأصـح حكمتهـا المخلوعـة عليهـا، الكهنـة فى العصـور الفروعونيـة، والأجهـزة الإداريـة فى العصـور الحديثـة. بحيـث يصبـح كل موظـف فى هـذا الجهـاز بخاصـة مـن يتولـون إدارتـه، فرعونـا صغـيراً ينفـرد بالقـرار والإمتيـاز.

وفى محاولـة تشـخيص هـذه الحالـة نستشـهد بإقتبـاس يذهـب إلى أنـه يقـول "ليـس مـن المدهـش فى الحقيقـة أن الموظـف المـصرى ينبغـى أن يناضـل بـكل الوسـائل الممكنـة لـكى يصبـح مديـراً أو مديـراً عامـا لقسـم مـن الأقسـام بإعطـاء إعتبـار للجوانـب المصاحبـة لمثـل هـذه الوظيفة القياديـة. فقبـل كل شـئ يمـنح المدير مكتبا كبيراً مؤثثـا بصورة جميلة بأحدث الأثـاث، حيث يوجد التليفـون الموضـوع بصـورة أنيقـة إلى جانـب مكتبه الكبـير، إلى جانـب التكييف الكبـير... ولا تقارن

هـذه الإمتيـازات المادية ، بـأي حـال بالإمتيـازات المعنويـة التـى تتحقـق مـن هـذه الوظيفـة الفخمـة، حيـث يتبـارى صغـار الموظفـين فقـط فى تفخيـم خصائـص الرجـل رفيـع المكانـة والمعصـوم مـن الخطـأ ولكنهـم أكـتر مـن ذلـك تواقـون لتشـويه سـمعة أى شـخص سـبقه فى الوظيفـة. وفى مقابـل ذلـك فإنـه بمجـرد ترقيـة الموظـف إلى وظيفـة المديـر، فإنـه يتوقـف عـن آداء أى عمـل بنـاء، ويصبـح إهتمامـه الرئيـسى متمثـلاً فى إسـتقبال المديـح الـذى يرفـع إليـه بـلا تمييـز مـن كل إتجـاه، وأن يبتسـم بطريقـة تنـم عـن التفـوق والشـهامة للتذلـل الـذى يقـدم إليـه بسـخاء مـن زملائـه السـابقين. وطبيعـى أن تنشـأ هـذه الحالـة فى نطـاق نسـق إدارى فاسـد، تطـور وتأكـد عـلى مـدى تاريـخ طويـل كنتيجـة للخـوف الـذى لـه جـذوره العميقـة فى قلـوب صغـار الموظفـين تجـاه رؤسـائهم. وفى الحقيقـة يسـتفيد المديـرون مـن هـذا الخـوف لفـرض خضـوع أكـثر وتواضـع عـلى صغـار الموظفـين، وأن ينتزعـوا منهـم كل مـا هـو ممكـن وكل قـدر مـن المداهنـة. وفى إطـار هـذه الثقافـة الأخلاقيـة الإداريـة التـى تزيـن وظيفـة المديـر أو الرئيـس، يصبـح مـن الطبيعـى أن يتنافـس كبـار الموظفـين مـع بعضهـم البعـض للحصـول عـلى هـذه الوظيفـة، مـن خـلال كل الوسـائل المتاحـة، ولا نسـتبعد منهـا النفـاق والرشـوة والخـداع" (٥٢). بحيـث تـؤدى هـذه الثقافـة إلى تقسـيم داخـلى لـلإدارة إلى أصحـاب الحظـوة الذيـن يحصلـون عـلى الإمتيـازات، والآخريـن الذيـن ينبغـى أن يفـرض عليهـم العنـت، بغـض النظـر عـن قيـم الموضوعيـة ومعايـير الإنجـاز الإدارى التـى تتحـدث عنهـا نظريـات الإدارة.

ويتمثـل المكـون الثـانى فى الثقافـة الأبويـة المتجـذرة فى الواقـع المـصرى، حيـث يعتـبر الأب هـو الحاكـم وسـيد العائلـة، ومـن ثـم ينظـر إلى العلاقـات بـين الرؤسـاء والمرؤوسـين فى الإدارة المصريـة. بإعتبارهـا إمتـداداً منطقيـا لأنمـاط العلاقـات السـائدة فى العائلـة المصريـة، التـى ينشـأ فيهـا الأفـراد عـلى الموافقـة عـلى السـلطة المطلقـة لـلأب. فى ظـل تأثـير هـذه الثقافـة تشـكلت البنيـة السـيكلوجية للمديريـن والرؤسـاء الذيـن عملـوا فى إطـار التأثـير الإدارى الأبـوى، بحيـث نظـروا إلى المؤسسـات التـى يديرونهـا بإعتبارهـا إمتـداد لمكانتهـم العائليـة (٥٣). وبذلـك إنتقلـت المضامـين العائليـة لتشـكل ميثاقـا لـلآداء الإدارى، توجـه سـلوك الموظفـين

العموميين بحيث أصبحت القرارات دائما تصدر مركزيا عن المدير الأب، وليس من حق الجمهور أو المؤوسين الحصول على المعلومات أو المبررات التى تبرر إصدار القرار. ومن الطبيعى أن يتخلل ذلك الأخلال بقيم الشفافية وتنتفى القابلية للمساءلة ويصبح الحديث عنها عبثيا.

ويتشكل الرافد الثالث لثقافة الإدارة المصرية من الثقافة العسكرية. وقد ظهرت هذه الثقافة إبتداء من ثورة ١٩٥٢ بسبب الشروع خلال عقد الخمسينيات والستينيات فى جهود التنمية والتصنيع، وهى التنمية التى صاحبها عمليات المصادرة والتأميم والتمصير. وبسبب هذا النمو السريع للمؤسسات التى كان على الدولة أن تشرف عليها تم إستنفاد المديرين المتوفرين فى المجتمع، والذين من الممكن أن يديروا هذه المؤسسات. الأمر الذى حتم على الدولة التى تقودها النخبة العسكرية ضرورة الإعتماد على العسكريين لشغل الوظائف الإدارية الشاغرة أو مكافأة لهم بعد تقاعدهم. ونظرا لأن الثقافة العسكرية تؤكد على الإنضباط وتفتقد المرونة، فقد إنتقلت هذه الثقافة العسكرية مع العسكريين الذين بدأوا فى الإنتشار فى مختلف مؤسسات الدولة الإدارية وقطاعاتها. حتى أصبح تقليديا أن يوجه بعض العسكريين بعد أحالتهم إلى التقاعد إلى شغل بعض الوظائف الإدارية العليا فى بعض مؤسسات الدولة. ومن الطبيعى أن تكون هذه الثقافة العسكرية رافضة بحكم تنشئتها الثقافية العسكرية لكل قيم الثقافة الإدارية الحديثة وأبرزها إتاحة المعلومات للمساءلة.

وذلك يعنى أنه من الضرورى العمل لتأسيس بيئة ثقافية مواتية لإستنبات اللامركزية فى الإدارة، بحيث تعمل عناصر هذه البيئة الثقافية بإتجاه تقويض المزيج الثقافى التى تداخلت فيها الثقافة السلطوية، والأبوية والعسكرية. حتى شكلت درعا غليظا تحتمى به الثقافة المركزية، خاصة أنه تم إستيعابها بداخل الإدارة الحالية. حيث يتطلب الجهد تعريض هذه الثقافة المركزية لنقد صارم وشامل، تقوم به المؤسسات التعليمية والإعلام. كما تحتاج إلى جهد يبذل لإعادة تأهيل موظفى الإدارة المركزية الحالية، وأعادة تنشئتهم وفق منظومات القيم الجديدة. بالإضافة إلى توعية الجمهور بعناصر هذه الثقافة بإعتباره

سـوف يشـارك بفاعليـة فى الإدارة اللامركزيـة الجديـدة. غـير أن هـذا الجهـد فى جملتـه قـد لا يحقـق النتائج المرجـوة منـه، إذا لم يتحقـق إصـلاح سـياسى شـامل بموجبـه تتولـد قناعـة لـدى السـلطة السياسـية المركزيـة وأجهزتهـا الإداريـة. بـضرورة العمـل وفـق ثقافـة إداريـة وسياسـية حديثـة تسـتند إلى قيـم الديموقراطيـة والأحتـكام إلى القانـون، وإحـترام المؤسسـات وتـداول السـلطة والقيـادة عـلى كافـة الأصعـدة وفى مختلـف المجـالات، إلى جانـب الشـفافية. وإتاحـة المعلومـات والقابليـة للمسـاءلة والقـدرة عليهـا. بغـير تحقيـق هـذا الإصلاح للثقافـة السياسـية والإداريـة فإننـا تكـون كمـن يحـرث فى البحـر.

ويتصـل البعـد الثـانى لتأسـيس بنيـة ثقافيـة للامركزيـة بالعمـل عـلى تنقيـة الثقافـة الإداريـة التقليديـة مـن مظاهـر سـلبية عديـدة علقـت بهـا فشـوهت آداءهـا. وتتمثـل القضيـة الأولى فى نطـاق هـذا البعـد فى تخلـف القيـم التـى تعمـل وفـق لهـا الإدارة المركزيـة. ويعتـبر تجنـب المسـئولية مـن القيـم الأساسـية التـى تسـاهم فى عـدم بعـث الحيويـة والتجديـد فى بنـاء الإدارة المركزيـة وثقافتهـا التقليديـة، تأكيـدا لذلـك أشـارة ٧٠٪ مـن المسـتجبين فى احـدى الدراسـات التـى أجريـت عـن البيروقراطيـة المصريـة بتجنـب المسـئولية، بإعتبـار أن ذلـك سـببا فى عـدم القـدرة عـلى تجديـد الإدارة لثقافتهـا. ويرتبـط بعـدم الرغبـة فى التجديـد إنخفـاض تكلفـة التكيـف مـع مـا هـو قائـم تعبـيراً عـن نزعـة قدريـة Fatalism تنتـشر داخـل المجتمـع المـصرى. فـإذا كانـت أمـور الإنسـان ينظمهـا اللـه، فـإن الحاجـة إلى التجديـد البـشرى تصبـح ذات قيمـه ضعيفـة (٥٤). فى هـذا الإطـار تؤكـد النظريـات المهتمـة بهـذه القضيـة عـلى أن المجتمـع المـصرى يفـرض تأكيـداً خاصـا عـلى التكيـف الإجتماعـى (٥٥). حيـث تكافـئ أنمـاط التنشـئة المبكـرة الإنسـان عـلى التوافـق وليـس عـلى الإبـداع والإبتـكار والتجديـد ، الـذي قـد يكـون أحيانـا فيـه خـروج عـلي المعتـاد. وتدعـم هـذه الميـول نحـو التكيـف وعـدم التجديـد أو الإبتـكار فى الإدارة المصريـة المركزيـة، بميـل الرؤسـاء إلى تركيـز اكـبر قـدر مـن السـلطة فى أيديهـم، فى مقابـل الميـل إلى تفويـض قـدر محـدود مـن هـذه السـلطة. وفى العـادة يحصـل المرؤوسـين عـلى دعـم محـدود إذا أنجـزوا العمـل بصـورة جيـدة. ويفضـل الرؤسـاء المرؤوسـين الذيـن يحافظـون عـلى

الإستقرار ولا يهزون القارب، إذ غالبا ما يجلب الخضوع والتكيف المكافآت الكبيرة أكثر من العمل الجاد (٥٦).

وتتمثل القضية الثانية فى إطار هذا البعد فى أن الجمهور والإدارة البيروقراطية يتفاعلون عادة على خلفية مشاعر سلبية متبادلة. حيث يضمر فى إطارها نزعة من الشك المضمن بمشاعر عدائية نحو الإدارة المركزية. وهى النزعة التى تولدت نتيجة لعقود من التعالى Arrogance الإدارى والإهتمام بالصالح الذاتى Salf-Service ، إضافة إلى النزعة إلى إعاقة Obstructionism إنجاز مصالح الجماهير. فى مقابل ذلك فإننا نجد أن سلوك ومشاعر موظفى الإدارة تجاه الجمهور ذات طبيعة عدائية كذلك، حيث يميل الموظفون في نطاق ذلك إلى عدم المبالاة بمطالب الجماهير (٥٧)، ولذلك فهم يتمسكون فى مواجهتهم بإستدعاء الحضور الكامل للروتين أو التمسك بالقواعد. لأن الجمهور غالبا ما يحاول تجاوز هذه القواعد من خلال آليات "الواسطة" أو "المحسوبية" و"اللجوء إلى كبار الموظفين لقضاء حاجاتهم". لذلك يرى الموظفون – إستناداً إلى الدراسة المشار إليها – على أن السبب فى عدم الإنجاز يكمن أساساً فى الجماهير، فالجماهير هم أساس المشكلة كما أشارت نسبة ٧٠٪ من عينة البحث التى بحثت بالأساس موظفى الإدارة. وإستناداً إلى ذلك فإننا نجد أن الإدارة المركزية لا تستجيب بدرجة كافية لحاجات وآداء الجماهير، وأنها بسبب هذا الإدراك تسبب الإحباط لذاتها وللجماهير المتعاملة معها على السواء (٥٨).

ويتحرك المكون الثالث بعد أدراك عيوب الثقافة الإدارية للمركزية السائدة، نحو الإقتناع بضرورة تطوير منظومة من القيم الإدارية الحديثة، التى ترتبط بالأساس باللامركزية الإدارية. التي تلعب دورها فى ترشيد الآداء الإدارى من ناحية، وفى إستعادة علاقات التعاون بين الجمهور والإدارة اللامركزية من ناحية ثانية، بهدف تحقيق معدلات إنجاز عالية من ناحية ثالثة. فى هذا الإطار من الضرورى التأكيد على منظومة قيم ثقافية تؤكد على المرونة فى الإنجاز (٥٩). فالإلتزام الصارم بالقواعد قد يدفع إلى الجمود الذى قد يضر بالأهداف التنموية، فالإلتزام بالأساس يكون بالأهداف فى ظل معايير سوية

متحركة تساعد على تحقيقها. بالإضافة إلى ذلك تؤكد هذه الثقافة على قيمة أو آلية تفويض السلطة(٦٠)، لأن ذلك من شأنه أن يساعد فى تجميع قيم مضافة ناتجه عن جهود عديدة توجه لتحقيق هدف الوظيفة أو الهدف التنموى. ولتحقيق المرونة وتفويض السلطة، فإن ذلك يتطلب نظاما من الإتصالات المرنة والمنسابة داخل التنظيمات الإدارية رأسيا وأفقيا بما يساعد في تحقيق متطلبات الوظيفة إضافة إلى تأكيد شبكة العلاقات والإتصالات بالجمهور، لكى يشكل سياقا يدعم الآداء الإدارى.

بالإضافة إلى ذلك فإنه من الضرورى أن تتبنى الإدارة اللامركزية للمجتمع المحلى منظومة القيم الإدارية الحديثة وأبرزها التحديد أو التقنين الدقيق لمضامين الآداء الذى تتطلبة الوظيفة، إضافة إلى الإحتكام للقانون، بحيث تصبح القواعد والقوانين هى التى تشكل المرجعية الأساسية لتقييم الآداء الوظيفى. ويرتبط بذلك إتاحة المعلومات وتيسر السبل للحصول على المعلومات الصحيحة، بحيث ييسر ذلك آداء الوظيفة بكفاءة عالية. كما تيسر المساءلة التى تستند إلى أسس صحيحة، مستمدة من المعلومات الدقيقة المتوفرة والتى يمكن الحصول عليها سواء من الجماهير، أو إتاحتها لها من قبل المؤسسات الإدارية، حتى تتوفر لهم القدرة على المساءلة. وهناك آليات كثيرة تيسر هذا الدعم للمساءلة حسبما تذهب أحدى الدراسات الميدانية التى تناولت هذه القضية نذكر منها توعية المواطنين بأهمية المساءلة كما ذهبت نسبة ٣٦٪، وتوعية السلطات المحلية بأهمية المساءلة كما ذهبت نسبة ١٦٪، وتقديم نماذج وآليات للسلطات المحلية لتفعيل المساءلة كما أكدت نسبة ١٩٪، وتقديم الدعم الفنى للسلطات المحلية لتدعم مشاركة المواطن فى عمليات المساءلة كما ذهبت نسبة ٣١٪ (٦١). إلى جانب التأكيد على أهمية المشاركة كقيمة أساسية من قيم الإدارة اللامركزية للمجتمع المحلى. وذلك بإعتبار أن المشاركة من قبل الجماهير أو حتى من قبل مجلس الإدارة المنتخب أو التنفيذى، من شأنها أن ترشد القرار، كما أن فى إمكانها أن تساعد فى تيسير جهود التنفيذ باقل تكلفة، وبأقل هدر إقتصادى. تأكيد لذلك أنه فى دراسة عن الجمعيات الأهلية حول اسباب تبنى قيم المشاركة بين المنظمة

والجمهـور أجابـت عينـة البحـث بـأن السـبب يرجـع إلى ضعـف العلاقـة بالجمهـور المسـتهدف وذلـك بنسـبة ١٦٪ وقصـور فهـم الجمعيـات لدورهـا فى صنـع السياسـات كـما ذهبـت نسـبة ٢١٪، وعـدم إمتـلاك الجمعيـات للقـرارات والإمكانيـات التـى تيـسر لهـا المشـاركة كـما ذكـرت نسـبة ٢٥٪. إضافـة إلى سـلبية المواطنـين وضعـف وعـى أفـراد المجتمـع بأهميـة المشـاركة فى صنـع السياسـات المحليـة كـما ذكـرت نسـبة ٢٤٪ إلى جانـب أن المؤسسـة الأهليـة ذاتهـا لا ترغـب فى دعـم المشـاركة الشـعبية فى صنـع السياسـات (٦٢).

إلى جانـب ذلـك فإنـه عـلى الإدارة المركزيـة للمجتمـع المحـلى أن تبـذل الجهـود لتقليـص مسـاحة الثقافـة المركزيـة فى الإدارة فى مقابـل زيـادة أو تعظيـم مسـاحة الثقافـة اللامركزيـة عـلى ذات السـاحة. وذلـك مـن خـلال مجموعـة مـن الإجـراءات والجهـود، مـن هـذه الجهـود ضرورة العمـل عـلى إضعـاف الثقافـة التـى نظمـت العلاقـة بـين الجمهـور والإدارة تاريخيـا، فى مقابـل العمـل عـلى التوعيـة بالثقافـة الإداريـة المواتيـة لصيغـة اللامركزيـة فى الإدارة. يضـاف إلى ذلـك أنـه إذا كانـت قـد حدثـت تنقيـة للثقافـة المصاحبـة للمركزيـة لصالـح اللامركزيـة فإنـه مـن الطبيعـى أن نتحـرك بإتجـاه تنقيـة ثقافـة المجتمـع وموروثاتـه مـن كل مـا يتناقـض مـع الثقافـة المنظمـة لآداء اللامركزيـة. غـير أننـا ينبغـى أن نكـون عـلى يقـين بـأن الثقافـة التراثيـة لسـيت شرا كلهـا، وإسـتناداً إلى ذلـك فإنـه مـن الممكـن الأبقـاء عـلى العنـاصر أو بالأصـح القيـم التـى تعـبر عـن خصوصيـة المجتمـع أو المجتمـع المحـلى أو الوحـدة اللامركزيـة، ولا تتناقـض فى ذات الوقـت مـع ثقافـة اللامركزيـة فى الإدارة. وينبغـى أن يتكامـل مـع ذلـك تطويـر ثقافـة قانونيـة جديـدة تقنـن معايـير الآداء الإدارى وفـق أسـس الثقافـة اللامركزيـة الحديثـة. عـلى انـه مـن الـضرورى ان نعيـد تجميـع بنـاء منظومـات القيـم الجديـدة. التـى نتجـت عـن نقـد ثقافـة المركزيـة وتنقيحهـا، أو التـى نتجـت عـن نقـد الـتراث والأبقـاء عـلى قيمـة الإيجابيـة الصحيحـة، أو المضمنـة فى الثقافـة القانونيـة الجديـدة، إضافـة إلى القيـم المحوريـة فى ثقافـة اللامركزيـة، لتشـكل فى مجموعهـا بنيـة ثقافـة يعـاد عـلى أساسـها تأهيـل الموظفـين والعاملـين فى الإدارة اللامركزيـة، وإعتبـار أن العمـل الناجـح والمنتـج وفقـا لهـذه الثقافـة يعـد مدخـلاً لإعـادة تنشـئة موظفـى المجتمـع المحـلى.

المراجـــع

١.مهـدى عـلى العلـوى بارحمـة: الحكـم المحـلى مـن منظـور التعديـلات الدسـتورية الواجبـة

html.http://Forum.shybwah.maktoob.com/el٨١٣

٢. نفس المرجع.

٣. سـمير محمـد عبـد الوهـاب: اللامركزيـة فى مـصر، نحـو تفعيـل الإطـار المؤسـسى، مركـز دراسـات وإستشـارات الإدارة العامـة، كليـة الإقتصـاد والعلـوم السياسـية، بـدون تاريـخ، ص ٣.

٤. مونـت بالمـر، عـلى ليلـة، السـيد يسـن: البيروقراطيـة المصريـة ترجمـة عـلى ليلـة، مركـز الدراسـات السياسـية والإسـتراتيجية بالأهرام ١٩٩٤، ص ٥٠.

٥. الإصـلاح الإقتصـادى اليـوم، مركـز المشروعـات الدوليـة الخاصـة فى ١٥ عامـا، الـدروس المسـتفادة: تمكـين الشـعب، لامركزيـة السـلطة فى جواتيـمالا /php/gro.iccgf.www//:ptth .

٦. محمـد الجوهـرى، عـلى ليلـة، أحمـد زايـد: الإقتصـاد والمجتمـع فى العـالم الثالـث، دار المعـارف، الطبعـة الأولى، ١٩٨٢، ص ٢١٣.

٧. أمـانى قنديـل، عـلى ليلـة "تحريـر" الإدارة الرشـيدة للحكـم فى المنظـمات الأهليـة العربيـة، دراسـة مقارنـة مـصر، المغـرب، اليمـن" الشـبكة العربيـة للمنظـمات الأهليـة، ٢٠٠٧ صـص ٢٤٤-٢٥٠.

٨. محمد الجوهرى، على ليلة، أحمد زايد: مرجع سابق، ص ١١٣.

٩. عبـد اللـه العـلى النعيـم: إدارة المـدن والبلديـات، ورقـة عمـل مقدمـة إلى المنتـدى الـدولى حـول الفقـر "المـدن المنتجـة والشـاملة نحـو مـدن للجميـع، مراكـش، المملكـة المغربيـة ١٦-١٩ أكتوبـر ٢٠٠١.

١٠. رؤيـة لمسـتقبل حـضرى قابـل للإسـتدامة: السياسـات والمعلومـات والحكـم. //:ptth h.esabnoitamrofm/٦retpahC/cibara/٧٠٠٢/pws/gro.apfnu.www

١١. سـالى خليفـة ، عمـر فـؤاد عبـد اللـه: سـبل إدارة الخدمـة المدنيـة فى ظـل

اللامركزيـة، تجـارب دوليـة. ورقـة بحثيـة مقدمـة فى مؤتمـر "اللامركزيـة فى مـصر: الفـرص والتحديـات" ٢٥-٢٦ يونيـو ٢٠٠٨، ص ٤.

١٢. الإصلاح الإقتصادى اليوم مركز المشروعات الدولية الخاصة فى ١٥ عاما: الدروس المستفادة، العدد رقم ٤، ١٩٩٩، مرجع سابق.

١٣. سالى خليفة، عمر فؤاد عبد الله: مرجع سابق ، ص ١١.

١٤. نفس المرجع: ص ٣.

١٥. نفس المرجع: ص ٧.

١٦. نفس المرجع: ص ٨.

١٧. على مهدى العلوى بارحمة: مرجع سابق.

١٨. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية: البعد الريفى فى التنمية الحضرية المستدامة "تقرير الأمانة" ٢٠٠١.

http://www.unhabitat.org/downLoods/dacs١٧٥٧٨٦٧٦٦K.٢٦٣١١٢٠a.doc

١٩. الأسلوب فى ظل عشوائية القرار عبقرية

http: //shadownministryofhousing.blogspot.com/ ٥-٠٠١-٢٠٠٩

٢٠. جمال حمدان: شخصية مصر، دراسة فى عبقرية المكان، الجزء الثانى، عالم الكتاب، القاهرة، ١٩٨١، ص ص ١٦٦-١٨٠.

٢١. على مهدى العلوى بارحمة: مرجع سابق.

٢٢. الإصلاح الإقتصادى اليوم، مركز المشروعات الدولية الخاصة فى ١٥ عاما، الدروس المستفادة، العدد رقم ٤، ١٩٩٩، مرجع سابق.

٢٣. نفس المرجع.

٢٤. تحليل لأبعاد المبادرة المغربية للحكم الذاتى /ten.iuguozrem.www//:ptth

lmth٠٦/evas/swen/evihcra/arohos .

٢٥. عبد الله العلى النعيم: مرجع سابق.

٢٦. رؤيـة لمسـتقبل حـضرى قابـل للإسـتدامة: السياسـات والمعلومـات للحكـم، مرجـع سـابق.

٢٧. جمال حمدان: مرجع سابق ص ١٦٩.

٢٨. نفس المرجع: ص ١٧٠.

٢٩. نفس المرجع: ص ١٧١.

٣٠. نفس المرجع: ص ص ١٧٠-١٧١.

٣١. نفس المرجع: ص ص ١٧٣-١٧٤.

٣٢. نفس المرجع : ص ١٧٧.

٣٣. نفس المرجع: ص ١٧٨.

٣٤. نفس المرجع : ص ص ١٧٩-١٨٠.

٣٥. نفس المرجع : ص ١٨٠.

٣٦. نفس المرجع: ص ١٨٣.

٣٧. نفس المرجع: ص ١٨٢.

٣٨. نفس المرجع: ص ١٨٧.

٣٩. نفس المرجع: ص ص ١٨٨-١٨٩.

٤٠. نفس المرجع: ص ١٩٠.

٤١. تقاريـر التنميـة البشريـة للمحافظـات المصريـة- محافظـة الـوادى الجديـد- وزارة التخطيـط، ٢٠٠٥، ص ص ٢٥-٣٢-٣٤.

٤٢. تقاريـر التنميـة البشريـة للمحافظـات المصريـة- محافظـة سـيناء- مرجـع سـابق ص ص ٣٩-٤٠.

٤٣. حليـم بـركات: المجتمـع العـربى فى القـرن العشريـن، بحـث فى تغـير الأحـوال والعلاقـات، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، بـيروت الطبعـة الأولى، ٢٠٠٠، ص ١٩٢.

٤٤. على ليلة: المجتمع الريفى، دار المعارف، ١٩٨٥، ص ٧٠.

٤٥. حليم بركات: مرجع سابق، ص ص ٢١٠-٢٠٧.

٤٦. نفس المرجع، ص ٢٣٠.

٤٧. مونت بالمر، على ليلة، السيد يسن: مرجع سابق، ص ١٤٢.

٤٨. عبد الله العلى النعيم: مرجع سابق.

٤٩. نفس المرجع.

٥٠. نفس المرجع.

٥١. الإصلاح الإقتصادى اليوم، مركز المشروعات الدولية الخاصة فى ١٥ عاما: الدروس المستفادة، العدد رقم ٤، ١٩٩٩، ص ص ٥١-٥٥.

٥٢. عبد الله العلى النعيم: مرجع سابق.

٥٣. مونت بالمر، على ليلة، السيد يسن: مرجع سابق ص ص ٥٠-٥١

٥٤. نفس المرجع: ص ص ٥١-٥٥.

٥٥. Hamady, Sania: Temperment and Character of The Arabe, New York Twane Publishers, ١٩٦٠,p.٥١.

٦٥. Gellner, Ernest: Muslim Socity, London: Combridge University Press,١٩٨١,P.٥٧.

٥٧. مونت بالمر، على ليلة، السيد يسن: مرجع سابق، ص ١٣٤.

٥٨. نفس المرجع: ص ٩٣.

٥٩. نفس المرجع، ص ٩٥.

٦٠. عطية حسين أفندى ، مسعد رضوان عبد الحميد: دور المنظمات غير الحكومية فى تقرير اللامركزية فى مصر، مدخل دعم تمكين المواطن وتفعيل آليات المساءلة مع دراسة ميدانية، دراسة مقدمة لمؤتمر "اللامركزية فى مصر: الفرص والتحديات ، ص ٣٠.

٦١. نفس المرجع، ص ٣٦.

٦٢. نفس المرجع، ص ٣٨.

الفصل السادس

طبيعة البيروقراطية المصرية وخصائصها

الفصل السادس

طبيعة البيروقراطية المصرية
وخصائصها

تمهيد

يستوجب تحليل التحول من المركزية إلي المركزية الحديثة عن البيروقراطية، بخاصة البيروقراطية المصرية التي تشغل مكانة هامة فى تاريخ وبناء المجتمع المصرى، وذلك منذ أن وجدت مصر على ضفاف نهر النيل، وإستفادت من مياهه فى بناء الطبقات الحضارية المتتابعة. ونظراً لأهمية مياه النيل كقاعدة لنشأة وإستمرار الحياة فى بر مصر، فقد كان من الطبيعى أن تطور الحضارات المتتابعة الآليات الملائمة التى نستطيع بواسطتها توزيع مياة النهر، على كافة الأنحاء والجهات. لتحيل الصحراء إلى أرض زراعية، تنتج الغلال التى يتعيش عليها البشر، ومن ثم كان التحكم والضبط وعدالة التوزيع مبادئ أساسية تفرضها سلطة مركزية تتحكم في تدفق وتوزيع مياه النهر فى مصر. ولأهمية مياه النهر بالنسبة لإستمرار الحياة، فقد كانت إدارته هى الشاغل الأهم لكل الفراعنة الذين تعاقبوا على أرض مصر. ونحن إذا تحدثنا عن البيروقراطية، فإننا نقصد بها جملة الموظفين العموميين الذين يشكلون حلقة الصلة بين واقع المجتمع المصرى وسلطة الفرعون. وحتى يخضع الجميع لهذا الاحتياج الوجودى، فقد أصبح الفرعون إلاها، وأضحى الكهنة المقدسين هم الذين يساعدون الفرعون، فى إدارة البلاد، على قاعدة الضبط العادل لتوزيع مياه النهر. وفى هذا الإطار حصل النهر ذاته، على قدر كبير من القداسة، التى تتجسد فى أقصى ذروة له، حينما تزف جميلة الجميلات كل عام عروساً له.

إستناداً إلى ذلك تشكلت البنية الفئوية أو الطبقية للمجتمع المصرى، من ثلاث تكوينات أساسية متراتبة فوق بعضها البعض، هى الفرعون وأسرته وحاشيته، الذين شكلوا طبقة أو جماعة لها مكانتها على قمة الهرم الطبقى. وفى المقابل طبقة الفلاحين، الذين يعملون بدأب لبناء الحضارة، إبتداء من زراعة الأرض، وحتى حصاد المحصول، وتحويله إلى طاقة لبناء الحضارة،

وبـين الطبقتـين أو الفئتـين، طبقـة وسـطى، تضـم الكهنـة ورجـال الجيـش، ورجـال الادارة. جميعها تشـكل وحـدات فرعيـة فى بنـاء البيروقراطيـة المصريـة التـى تميـل إلى التضخـم مـن حيـث الحجـم والفاعليـة وبهـذه المكانـة الوسـطى بـين الطبقتـين، الفراعـين والفلاحـين، تشـكل نطـاق عمـل البيروقراطيـة المصريـة. التـى كان عليهـا أن تنقـل توجيهـات الفرعـون ومقاصـده، ليتـولى الفلاحـين تحويلهـا إلى واقـع عمـلى ومـادى ملمـوس. غـير أن هـذا الطبقـة فى آدائهـا ظلـت موجهـة بمـا هـو أعـلى تمـارس الضبـط لصالحـة، حتـى ممارسـة العسـف أحيانـا، عـلى مـا هـو أسـفل.

ذلـك يعنـى أن البيروقراطيـة المصريـة منـذ فجـر التاريـخ والحضـارة، ظلـت مرتبطـة بأعلاهـا، تميـل إلى الإنفصـال عـن مـا هـو أدناهـا، كانـت دائمـاً الخـادم المطيـع الـذى يميـل إلى إرضـاء السـلطة، التـى تمـارس السـيادة بقسـوة عـلى بسـطاء الفلاحـين، وبرغـم أن عنـاصر البيروقراطيـة وموظفيهـا منتقـاه مـن الفلاحـين، وليسـت متسـاقطة مـن أعـلى. حيـث الفراعـين، إلا أنهـا بحراكهـا إلى أعـلى إنفصلـت عـن جماهـير الفلاحـين وإكتسـبت خصائـص جديـدة ومحـددة جسـدت وجودهـا الحقيقـى. مـن هـذه الخصائـص تميـز البيروقراطيـة المصريـة بالمركزيـة، فهـى مكلفـة بمهـام كثـيرة إبتـداء مـن إدارة البـلاد وحتـى تنظيـم عمليـة الانتـاج. إلى جانـب الاسـهام فى الحفـاظ عـلى أمـن المجتمـع مـن خـلال توفـير مـا يدعـم الجيـوش فى حالـة صـد العـدوان أو ملاحقـة الطغـاه المعتديـن. وحتـى لا تتبعـثر الطاقـة والقـدرة، فقـد آثـرت البيروقراطيـة السـيطرة المركزيـة عـلى كل المـوارد المتاحـة، لتوجيههـا لبنـاء أسـس وإسـتمرار الحضـارة. مـن خصائـص هـذه المركزيـة كذلـك، أن رأسـها تظـل فى العاصمـة وإمتداداتهـا تنتـشر عـلى خرائـط مـصر، لتنقـل خـيرات هـذه الخرائـط إلى العاصمـة، لذلـك أصبحـت آليـه إسـتنزاف مـا هـو أسـفل لصالـح رفاهيـة مـا هـو أعـلى. لذلـك رأت فيهـا الجماهـير آداءة للأسـتغلال والسـلطة، ورأت فيهـا السـلطة السياسـية آليـة لنقـل الفائـض مـن أسـفل إلى أعـلى بمـا يوفـر لهـا حيـاة مترفـة ومريحـة.

ذلـك يعنـى أن البيروقراطيـة إبنـة المنطقـة الوسـط، أو لنقـل تجـاوزاً إبنـة الطبقـة الوسـطى، ومـن ثـم فهـى تشـكل نخبـة إجتماعيـة، التـى وإن كانـت لهـا جذورهـا فى سـياق الطبقـة الوسـطى والدنيـا. إلا أنهـا بحراكهـا إلى أعـلى إنفصلـت، وأصبحـت

تسعى إلى نوعية حياة تختلف عن نوعية حياة الجماهير، ونتيجة لذلك تماهت مع السلطة فى توجهاتها أو نوعية حياتها. ولما كانت السلطة تنظر إلى الجماهير بإعتبارها مصدر إنتاج الفائض، كما تنظر إلى البيروقراطية بإعتبارها آلية تجميع الفائض ونقله إلى السلطة. لذلك كانت العلاقة مع الأثنين متأرجحة فإذا غضبت الجماهير وحاولت التمرد، فإن السلطة تستعين بالبيروقراطية وبخاصة أجنحتها الضبطية والعسكرية - لإخضاع الجماهير، فإذا إدركت السلطة أن الأمواج الجماهيرية عاتية قد تغرق سفنها، فإنها تلتف للقبول بمطالب الجماهير، مع إمكانية التضحية بالبيروقراطية وتقديمها قربانا طلبا لرضاء الجماهير، أو كبش فداء مقدم لها.

لكل ذلك نجد أن البيروقراطية المصرية، حققت تاريخيا إنجازات مشهود بها فى تنظيم وتطوير الحياة المصرية، وأنها شكلت دائماً العمود الفقرى الذى يحفظ للمجتمع حيويته وتوازنه. وقد لعبت البيروقراطية نفس الدور فى العصور الحديثة، بل إننا نجدها قد إكتسبت قدراً من الاستقلالية فى مواجهة النظام السياسى والجماهير، فهى من ناحية قد تنجز معاملات الجماهير، غير انها من ناحية اخرى قد تتعنت وتتصلب، فتصبح معوقة لإنجاز معاملات ذات الجماهير. لذلك تسعى الجماهير دائماً لا سترضائها، أما من خلال التقرب إلى أحد عناصرها، أو من خلال أساليب منحرفة أبدعتها الجماهير كالمحسوبية والرشوة. ومن ناحية ثانية فهى قد تطيع النظام السياسى، وقد تساعده فى الحصول على الفائض، غير أنها تحمى المجتمع دائما من شطط الأنظمة الساسية وتطرفها. تأكيداً لذلك أنه حينما إختار الرئيس عبد الناصر التوجه الاشتراكى، لكى يشكل أيديولوجيا المجتمع، فإنها لم يجعله يتوغل فى الاشتراكية حتى التخوم الشيوعية. بل أصرت على تطعيم الاشتراكية بالمضامين الدينية، كي تجعل الاشتراكية الناصرية، هى الأكثر قربا من ثقافة المجتمع والأكثر تعبيراً عن هويته.

وحينما أراد الرئيس السادات فتح أبواب مصر أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى دعوته القطاع الخاص الوطنى، لكى يعمل بكل حرية إلى

جانب إعلان الأيديولوجيا الليبرالية، كإطار من المعانى، التى تعبر عن التوجه الجديد. فإننا نجد أن البيروقراطية المصرية، وقفت بإعتبارها عقبة بإتجاه الاندفاع إلى التطرف العلمانى، والليبرالى، فأكدت على أهمية تضافر العلم والإيمان. وحينما قامت ثورة ٢٥ يناير، وأرادت جماعة الأخوان المسلمين دفع الدولة والمجتمع فى إتجاه الدولة الدينية، وقفت البيروقراطية عقبة كؤود فى مواجهة هذا التوجه، وبدأنا نسمع عن الدولة العميقة، التى تعاند الرئيس الأخوانى وجماعته.

ونظراً لأن البيروقراطية أصبحت لها كيانها المتماسك، والمنفصل عن النظام السياسى والمجتمع، فإننا نجدها قد طورت مصالح خاصة بها، بإعتبارها كتلة متجانسة، فى مواجهة النظام السياسى تارة، وفى مواجهة الجماهير تارة أخرى. ولأنها قد أصبحت تشكل كتلة، فقد أصبحت كتلة صلبة متصلبة، تقف عقبة فى مواجهة كل الفواعل الأخرى، ومن ثم فقد أصبحت هدفا لهجومها. فهى تهاجم من قبل المجتمع، لأن موظفيها بسبب عدم تأهيلهم أو إنحرافهم، لا يخدمون الجمهور كما ينبغى، ومن ثم نجد أن الجماهير ساخطة عادة على بيروقراطيتها. وهى موضع هجوم من النظام السياسى، لأنها لا تحقق أهدافه كما أرادها، وأنها فى الغالب قد تنحرف بها، ولذلك يقدمها النظام السياسى فى الغالب، بإعتبارها كبش فداء لامتصاص غضب الجماهير. وهى موضع هجوم أيضا من الفاعل الأجنبى، لكونها تمتلك الترسانة القانونية التى تحاصره، وتقف فى مواجهة إستثماراته على الصعيد القومى. حقيقة أنها تقف أمام عملية إستلاب محتملة للوطن، غير أنها تقتل طاقة الاستثمار التى يمكن أن يستفيد منها المجتمع. وامام الهجوم الواسع على هذه البيروقراطية المتكلسة والصادر عن كل إتجاه، فإننا نجد أن البيروقراطية تحتمى عادة بترسانتها القانونية، التى تراكمت لديها عبر كل العصور السابقة، ذات التوجهات الأيديولوجية المتباينة. وإستناداً إلى هذا المخزون التشريعى الهائل، تستطيع البيروقراطية تبرير الفعل ونقيضه تشريعيا. الأمر الذى يعنى أن طبقات وتراكمات هذا المخزون التشريعى غير المنقح سوف تزيد من تسلط البيروقراطية على الجماهير دون رادع، وبذلك

تصبح خدمة الجماهير وقضاء معاملاتها رهن بإرادة الموظف البيروقراطى، وهو ما يعتبر مدخلاً للفساد. ثم أن هذه الترسانة القانونية تشكل حماية لعناصر وموظفى البيروقراطية، حينما ينتوى أحد الفاعلين محاسبتها عن أخطاء وقعت فيها، حيث نجدها تسعى لتبريرها بقواعد تشريعية من المخزون التشريعى المتراكم الذى لديها.

وبسبب المكانة التى تشغلها البيروقراطية فى بناء المجتمع المصرى، والأدوار التى تقوم بها، وصلت جملة الفاعلين المتعاملين معها، إلى ضرورة القيام بعملية إصلاح بيروقراطى، إذا كنا نرغب فى إستكمال تحديث المجتمع المصرى. وإستناداً إلى دراسات عديدة، وممارسات تاريخية متنوعة بذلت محاولات، وقدمت تصورات لتطوير سياسة إجتماعية تستهدف عملية الاصلاح البيروقراطى، وهى سياسة ذات أبعاد متنوعة. من هذه الأبعاد ضرورة العمل على إحكام البناء البيروقراطى، حيث يتطلب إحكام البناء البيروقراطى توفر عدة ظروف اساسية، منها أن تصبح منظومة القيم التى تعمل وفقا لها البيروقراطية واضحة ومستوعبة، بحيث تصبح هذه القيم مرجعية للآداء البيروقراطى. يضاف إلى ذلك أهمية تنقيح البنية التشريعية، المتصلة بآداء العمل البيروقراطى، بحيث تشكل جوهر عقد اجتماعى معاصر بين موظفى البيروقراطية المصرية والجمهور المتعامل معهم. ذلك يتطلب توفر شرط آخر يتمثل فى ضرورة تأهيل البيروقراطية المصرية وفق الثقافة العقلانية الحديثة، وهى الثقافة المستندة إلى المعارف العلمية لإنجاز المهام. إضافة إلى أن هذه الثقافة العقلانية تعنى تبنى الوسائل التكنولوجية الحديثة، فى تنفيذ المهام وآداء الأعمال، حيث يعتبر الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة أحد خصائص البيروقراطية الحديثة والمتقدمة.

بالإضافة إلى ذلك فإن عملية الاصلاح البيروقراطى ينبغى أن تواجه ظاهرتى التضخم والتشرذم البيروقراطى، ونقصد بالتضخم البيروقراطى، أن زيادة حجم البيروقارطية - التى يبلغ تعدادها ثلاثة ملايين نسمة - عن حاجة المجتمع، وحاجة المهام الموكولة إليها، من شأنه أن يؤدى إلى تعطيل الإنجاز البيروقراطى. لذلك تعمل الدولة على تقليص التضخم البيروقراطى، بما يحقق

المنفعـة الحديـة للعـدد الأمثـل مـن موظفـى البيروقراطيـة. ولعـلاج التـشرذم فإنـه ينبغـى تقويـة الروابـط العضويـة بـين الوحـدات البيروقراطيـة، سـواء داخـل الوحـدة البيروقراطيـة الواحـدة، أو بـين الوحـدات البيروقراطيـة الموجـودة عـلى الخريطـة المصريـة. بالإضافـة إلى ذلـك فإنـه بسـبب إسـترخاء الآداء البيروقراطـى، رؤى ضرورة تنشـيط هـذا الأداء، مـن خـلال حقـن البيروقراطيـة المدنيـة، بالتجـارب الناجحـة لأجنحـة بيروقراطيـة أخـرى. مثـالى عـلى ذلـك تزويـد البيروقراطيـة المدنيـة ببعـض عنـاصر البيروقراطيـة العسـكرية، حتـى يمكـن أن تزودهـا بالقـدرة عـلى الضبـط والانجـاز والشـفافية والالتـزام بتحقيـق الأهـداف. يضـاف إلى ذلـك فإنـه لإصـلاح البيروقراطيـة المصريـة، فإنـه مـن الـضرورى أن ندخـل بهـا إلى عـصر الثقافـة البيروقراطيـة الألكترونيـة، التـى أثبتـت قدرتهـا وفعاليتهـا فى إنجـاز المعامـلات باقـل جهـد وتكلفـة ممكنـة، حيـث تنـاول الفصـل الحـالى غالـب هـذه القضايـا بقـدر مـن التفصيـل.

أولا: البيروقراطية المصرية، فاعل التنمية والتحديث

نظـرا لأن البيورقراطيـة المصريـة تعـد أحـد الفاعلـين المكلفـين بتحقيـق التنميـة الاجتماعية الاقتصاديـة، فإنهـا ينبغـي أن تكـون قـادرة عـلي تعبئـه البـشر مـن أجـل المشـاركة في بنـاء التنميـة مـن جوانبهـا الاجتماعيـة والثقافيـة والاقتصاديـة والسياسـية. غـير أنـه إذا كان ذلـك هـو الوضـع المثـالي للبيروقراطيـة في المجتمعـات الغربيـة المتقدمـة ، فإنهـا قـد عجـزت عـن تحقيـق ذلـك في مجتمعـات الجنـوب ومـن بينهـا المجتمعـات العربيـة، وذلـك لمعاناتهـا من مشـكلات عديـدة. علي هـذا النحـو يتركـز موضـوع هـذا الفصـل حـول تشـخيص حالـة البيروقراطيـة في المجتمـع المـصري، والمشـكلات التـي تعـاني منهـا، ومـن ثـم حاجتهـا إلي الإصـلاح. وفي هـذا الإطـار نطـرح تسـاؤلا يتعلـق بالـدور الـذي يمكـن أن يلعبـه المواطنـون والمجتمـع المـدني في عمليـة الإصـلاح البيروقراطى، بإعتبـار أن إصـلاح البيروقراطيـة المصريـة يشـكل حجـر الزاويـة في بنـاء تنميـة وتحديـث المجتمـع المـصري . وإذا كان الـتراث النظـري في فـترات تنظيريـة سـابقة قـد أسـند تخلـف المجتمعـات العربيـة إلي فاعليـة عوامـل أو متغـيرات عديـدة ، كالثقافـة التقليديـة المؤكـدة عـلي قيـم العـزوة

وليس علي قيم الانجاز . إضافة إلي التكوينات الجماعية التي تؤكد علي فاعلية القبيلة والعائلة، إلي سمات جانب الشخصية العربية والمصرية التي لم تكتسب خصائص التحديث بعد . فإن البيروقراطية المصرية التي تضم بيروقراطية القطاع العام وبيروقراطية الحكومة او الدولة في مختلف قطاعاتها ومستوياتها لم تنل القدر الكافي من إهتمام التراث النظري ، ومن ثم البحوث والدراسات العلمية ، بإعتبارها عنصراً هاماً ومحوريا في عملية تنمية المجتمع المصري . وإن كان الاهتمام بها قد تكثف أخيراً إستناداً إلي إدراك أهميتها المحورية – بدرجة تفوق أية عناصر أو مكونات أخري – في إنجاز عملية التنمية والتحديث .

علي هذا النحو فإن معالجة قضية البيروقراطية المصرية ومشكلاتها تستوجب الاهتمام ببعدين اساسيين، حيث يتمثل البعد الأول فى تحديد المتغيرات المسببة لمشكلات البيروقراطية المصرية، حتى تحولت إلى مشكلة، وما هي طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات . بينما يتصل البعد الثاني بأننا نستهدف من دراسة البيروقراطية المصرية فى هذا الفصل والفصل الذى يليه البحث عن الأساليب التي من شأنها أن تساعد في تشخيص الحالة التي عليها حالة البيروقراطية المصرية، وما هي المشكلات المرتبطة بها . وتأثير هذه المشكلات علي تعطيل الآداء البيروقراطى، وكيف يمكن أن تلعب المتغيرات المختلفة دورها في عملية إصلاح الجهاز البيروقراطى، وهو ما نعالجه في الفقرة التالية.

وفيما يتعلق بالمتغيرات المتصلة بقضية البيروقراطية المصرية يشير تأمل هذه المشكلة إلي وجود مجموعة من المتغيرات الرئيسية المتضمنة في بنائها. وفي هذا الاطار فإنه إذا كانت القضية او المشكلة تتمثل في دور المواطنين والمجتمع المدني في إصلاح البيروقراطية المصرية. فإننا نجد أن تحليل متغيرات هذه المشكلة يكشف عن ثلاثة أنماط من المتغيرات التي نعرض لها بالتصنيف والتحليل . حيث يشير المتغير الأول إلى أن البيروقراطية المصرية بحكم تاريخها ، قد تطورت تطوراً مرضيا لغير صالح التنمية ولغير صالح التحديث. وأن كانت في المرحلة الأخيرة تتعرض لمجموعة من الاصلاحات والضغوط التي تعمل علي إستعادتها للصحة والعافية ، بما يجعلها تشكل القاطرة المناسبة لدفع

عمليـة تنميـة وتحديـث المجتمـع . عـلي هـذا النحـو تعتبر مشـكلة أو قضيـة الاصـلاح البيروقراطى هـي المشـكلة التى تحتـاج إلي فاعليـة متغـيرات أخـري لتصحيـح أو تطويـر طبيعتها .

بالإضافـة إلى ذلـك فإننـا نجـد أن هنـاك مجموعـة مـن المتغـيرات التـي تقـوم بالضغـط في أتجـاه إصـلاح أوضـاع البيروقراطيـة المصريـة، وهـي المتغـيرات التـي تلعـب دورهـا في حـل مشـاكل البيروقراطيـة وتعديـل سـلوكياتها . ويعـد المواطنـون في هـذا الاطـار مـن هـذه المتغـيرات الفاعلـة في عمليـة الاصـلاح البيروقراطـي، لأنهـم بوسـائلهم العديـدة يسـتطيعون الضغـط في اتجـاه تطويـر البيروقراطيـة وإصـلاح أوضاعهـا . بالاضافـة إلي ذلـك يعـد المجتمـع المـدني وبخاصـة المنظـمات غـير الحكوميـة أحـد المتغـيرات المسـتقلة التـي تلعـب دوراً اساسـيا في إصـلاح أحـوال البيروقراطيـة المصريـة. إمـا مـن خـلال آليـة الشراكـة لإكسـابها ثقافـة جديـدة وحديثـة للتعـاون مـع أطـراف أخـري، بهـدف تحديـث المجتمـع ، أو مـن خـلال النقـد البنـاء بهـدف ترشـيد ثقافتهـا وسـلوكياتها. أو مـن خـلال الدفـاع عـن حقـوق المواطنـين ومصالحهـم في مواجهتهـا ، أو مـن خـلال تدريـب المواطنـين عـلي أسـس ومعايـير التعامـل السـليم مـع الجهـاز البيروقراطـى فيـما يتعلـق بقضـاء "معاملاتهـم" .

إلى جانـب ذلـك توجـد مجموعـة مـن المتغـيرات الأخـرى الـذي يكـون لتأثيرهـا دوراً في تعظيـم أو تقليـص فاعليـة مجموعـة المتغـيرات السـابقة، حتـي تتمكـن مـن الضغـط عـلى البيروقراطيــة المصريــة لدفعهــا بإتجــاه تعديــل اوضاعهــا. ويدخــل في نطــاق هــذا النمــط مـن المتغـيرات طبيعـة التأثـير الناتـج عـن البيئـة العالميـة أو القوميـة المحيطـة، وهـل يدعـم هــذا التأثــير أصــلاح البيروقراطيــة أو تعطيــل هــذا الإصــلاح. كــما يدخــل في نطــاق هــذه المتغـيرات أيضـا سـلوك النظـام السـياسي ، هـل يدعـم تخلـف البيروقراطيـة المصريـة في عـدم إسـتجابتها لمطالـب وإحتياجـات المواطنـين ، أم أنـه يضغـط في اتجـاه الاصـلاح ، والاسـتجابة لخدمـات المواطنـين وأحتياجاتهـم . كـما يدخـل في نطـاق هـذه المتغـيرات كذلـك، خصائـص العاملـين في البيروقراطيـة المصريـة مـن حيـث مسـتوياتهم التعليميـة وأوضاعهـم الاجتماعيـة والاقتصاديـة والمهنيـة.لأن هـذه الخصائـص تلعـب دوراً محوريـا فى إمكانيـة تطويـر البروقراطيـة

المصرية بما ييسر إسهامها فى عملية التنمية والتحديث.

إستناداً إلى ذلك يسعى هذا الفصل إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية، حيث يتمثل الهدف الأول في تحديد طبيعة البيروقراطية المصرية في مصر. وفي هذا الاطار فإننا نحاول أن نرصد خصائصها التي تشكلت من خلال تفاعل ما هو تاريخي وما هو معاصر ، وكيف شكلت هذه الخصائص طبيعتها الأساسية . يضاف إلي ذلك تحديد المشكلات التي تعاني منها البيروقراطية المصرية ، ومن ثم تعجزها عن آداء وظائفها في تنمية المجتمع وتحديثه بالمستوي الملائم والمطلوب . إلي جانب ذلك التعرف علي المحاولات الاصلاحية التي بذلت في مختلف مراحل التطور الإجتماعي . بخاصة منذ حصول المجتمع المصري علي إستقلاله في عام ١٩٢٣ وحجم الاصلاح البيروقراطى الذي تحقق . وما هي المعوقات التي حالت دون بلوغ المحاولات الإصلاحية غاياتها. إضافة إلي المحاولات الإصلاحية التي تبذل حاليا، من داخل البنية البيروقراطية ذاتها، وتتمثل في تحرك البيروقراطية لأصلاح ذاتها . إرتباطا بذلك نطرح عدة تساؤلات تتعلق بمظاهر الإصلاح البيروقراطى التي برزت ، ومدي فاعلية الاصلاحات التي قامت بها البيروقراطية لتطوير ذاتها .

بينما يتحدد الهدف الثاني في تحديد الدور الذي يلعبه المواطنون في عملية الإصلاح البيروقراطى ، سواء كان هذا الدور الإصلاحي مباشرة من خلال التفاعل مع الأجهزة البيروقراطية للدولة مباشرة ، كالمشاركة في حل المشكلات ، أو أبداء الرأي في بعض القوانين . أو من خلال تنظيمات المجتمع المدني المختلفة سواء في مجال المشاركة في عملية التنمية ، أو في مجال حقوق الانسان . أو من خلال السعي إلي المسئولين ، والاستعانة بالنواب البرلمانيين علي مستوي الدولة أو المحافظة أو المركز ، أو حتي النشر في الصحف كآليات للاصلاح البيروقراطي . حيث يطرح المواطنون آليات عديدة للمشاركة في صنع القرار ، وهي في جملتها آليات مستقره ومقبوله اجتماعيا من جانب البيروقراطية المصرية، بالاضافة إلي ذلك هناك آليات يلجأ إليها المواطنون إذا أصمت البيروقراطية آذانها بشكواها إلي السلطة الأعلي، أو حتي التمرد عليها.

.

بالأضافة إلي ذلك يسعي هذا الهدف إلي تحديد الوسائل والآليات العديدة التي يلجا إليها المواطنون لقضاء حاجاتهم برغم أنف الجهاز البيروقراطى، حتي يفرضون علي الجهاز البيروقراطي الرضوخ والاستجابة لمطالبهم .

فى حين يسعي الهدف الثالث إلي إستكشاف الدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني ، بخاصة المنظمات غير الحكومية في عملية إصلاح البيروقراطية المصرية. وهو الأمر الذي يتحقق من خلال آليات عديدة ، أول هذه الآليات محاولة ترشيد آداء البيروقراطية المصرية في سلوكها، بتوضيح الأخطاء التي قد تقع فيها بحق المجتمع أو بحق المواطنين . وهو الدور الذي تقوم به جمعيات حقوق الانسان بالأساس ، أو المنظمات غير الحكومية حينما شاركت في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي أجريت عام ٢٠٠٦ . وتتمثل الآلية الثانية في الشراكة ، أي مشاركة بيروقراطية الدولة في مستوياتها المختلفة ، وكذلك في مختلف المجالات أو السياقات الاجتماعية فيما يتعلق بمواجهة بعض القضايا أو المشكلات ، إدراكا منها أن هذه الشراكة سوف تضرب ثلاثة عصافير بحجر واحد . أولها تدريب الجهاز البيروقراطى علي مبدأ الشراكة ذاته سواء مع المنظمات غير الحكومية أو مع القطاع الخاص ، إضافة إلي ضخ حالة من المرونة في السلوك البيروقراطي، حتي لا يظل علي جموده . والثاني فرض إلتحام الجهاز البيروقراطى بالمواطنين ، ليستمع إليهم بدلاً من النظرة التاريخية إليهم من أعلي . ذلك بالاضافة إلي تدريب المواطنين علي التعامل مع اللأجهزة البيروقراطية، إلي جانب التأكيد علي سعي الجميع بإتجاه التأكيد علي المصلحة العامة التفاعل كشركاء من أجل النهوض بالمجتمع .

ويتصل الهدف الرابع بسعي هذا الفصل إلي إستكشاف الدور الذي يمكن أن تلعبه المتغيرات التي تشكل بيئة البيروقراطية المصرية في العمل علي إصلاحها، ويدخل في هذا الاطار إستكشاف الدور الذي يمكن أن تلعبه المتغيرات العالمية في إصلاح البيروقراطية المصرية . وكذلك الدور الذي تلعبه الضغوط علي المستوي القومي من اجل إصلاح أوضاعها، إضافة إلي تحديد الدور الذي يمكن أن يلعبة النظام السياسي متضافراً مع المتغيرات الأخري بإتجاه تطوير

البيروقراطية وإصلاحها وحل مشكلاتها .

ومـن خـلال الهـدف الخامـس نسـعى إلى الوصـول مـن خـلال هـذا الفصـل إلى تطويـر مجموعـة مـن الأفـكار التـي نحـدد بواسـطتها الأسـاليب التـي يمكـن إتباعهـا لتطويـر آداء البيروقراطيـة المصريـة. سـواء تعلقـت أسـاليب الإصـلاح ببنيـة البيروقراطيـة ذاتهـا ، أو اتصلـت بتطويـر ثقافـة العمـل التطوعـي مـن أجـل النهـوض العـام بالمجتمـع . إضافـة إلي تطويـر ثقافـة المـشروع التنمـوي الصغـير . ومـا هـي الأسـاليب التـي يمكـن إتباعهـا لنـشر الاهتـمام بـه ، سـواء مـن خـلال التعامـل مـع البيروقراطيـة العامـة أو البيروقراطيـات المحليـة ، أو مـع المنظـمات غـير الحكوميـة أو صناديـق التمويـل ، وكيـف يمكـن التعامـل بشـفافية وعقلانيـة مـع كل هـذه الجهـات .

ثانياً: طبيعة البيرقراطية المصرية وخصائصها

تشـير دراسـة الإدارة العامـة المصريـة إلي أن هـذه الإدارة تمثـل حالـة خاصـة سـواء مـن حيـث طبيعتهـا الأساسـية، أو الخصائـص التـي تولـدت لهـا مـن خـلال تاريخهـا بمراحلـة المتتابعـة . وكيـف أتجهـت هـذه التفاعـلات المتعاقبـة إلي ترسـيخ هـذه الخصائـص، إلي جانـب طبيعـة المشـكلات التـي كانـت ومـا زالـت تعـاني منهـا الإدارة العامـة . بدايـة مـن الـضروري أن نؤكـد أن الادارة المصريـة قـد إشـتقت طبيعتهـا وخصائصهـا مـن الطبيعـة الجغرافيـة للمجتمـع المـصرى، إلى جانـب طبيعـة الحيـاة الاجتماعيـة والاقتصاديـة المصريـة ، إلى جانـب تأثـير البيئـة المحليـة والعالميـة التـي كان عليهـا أن تـؤدي دورهـا في إطارهـا ، عـلي هـذا النحـو يمكـن تحديـد طبيعـة الإدارة العامـة المصريـة بالنظـر إلي عـدة خصائـص أساسـية .

١- الطابـع المركـزي المسـيطر مـن أعـلي : حيـث تتمثـل الخاصيـة الأولي في الطابـع المركزي لـلإدارة العامـة ، وهـو الطابـع المشـتق مـن طبيعـة الدولـة النهريـة حيـث ميـاة نهـر النيـل المتدفقـة، والتـى تحتـاج إلي تنظيـم توزيعهـا لـري الأراضي الزراعيـة بعـدل وبـلا مشـكلات، كـما تحتـاج الزراعـة إلي الاسـتقرار . بحيـث أنقسـمت مـصر طيلـه تاريخهـا الطويـل إلي فئتـين الأولي تقـوم بزراعـة الأرض والانتـاج، وتتشـكل هـذه الفئـة مـن الفلاحـين بالأسـاس ، إضافـة إلي المهـن اللازمـة أو المصاحبـة للفلاحـة . في مقابـل الفئـة الحاكمـة التـي تضـم الحاكـم ومعاونيـه مـن

العسكر والشرطة ورجال الإدارة -الذين كانوا يتشكلون من الكهنة في الزمن الفرعوني - الذين تتحدد وظيفتهم الأساسية في السيطرة لتحقيق عدالة توزيع المياه علي أقاليم مصر المختلفة ، إضافة إلي بناء السدود وإصلاح الأراضي ، وجباية الضرائب من الفلاحين لتمويل احتياجات الإدارة . في أحيان كثيرة كانت الإدارة تحصل علي غالب إنتاج الأرض ، لا يترك للفلاح سوي النذر اليسير من المعاش الضروري الذي يبقيه حيا كآلية من آليات الانتاج طيلة عام قادم . بحيث تحول الفلاحين علي يد هذه البيروقراطية إلي اقنان للأرض يستخدمون في الانتاج ، ويسخرون لحفر الترع والقنوات وأقامة السدود ، ويحصل الحاكم ورجال البيروقراطية والسلطة علي معظم عائد الانتاج . ومن ثم فقد نبتت جفوة وفجوة تاريخية بين الفلاحين من ناحية والبيروقراطية الحكومية من ناحية ثانية ، شكلت قاعدة لعلاقة عدائية بين بيروقراطية تمارس سلطة ظالمة دائماً ، وفلاحين فاقدي القوة يتحايلون بأساليب عديدة كي يظلوا علي قيد الحياة ، يخضعون للسلطة لكنهم يضمرون لها العداء . وقد ظلت هذه الحالة لسبعة آلاف سنة ، منذ بداية تأسيس الدولة الفرعونية وحتي عصر محمد علي باشا مؤسس مصر الحديثة . ويصور "إدوارد لين" هذه العلاقة العدائية في فترة حكم والي مصر "محمد علي باشا" بتأكيده "قد كان معظم كبار الموظفين الحكوميين خلال هذه الفترة من أصول مملوكية وتركية . وبسبب أصولهم الأجنبية فقد تبنوا قيم بلاط الحكم وأتحدوا بها . وبشكل جماعي شكلت النخبة السياسية والبيروقراطية وحدة متماسكه مكرسة لحكم المواطنين . " ويستطرد "لين" في وصفه قائلا "كانت الخدمات قليلة والضرائب كثيرة . وكان موظفو الحكومة متعسفين متقلبين متهربين . وقد كانت عدم ثقة الجماهير في الإدارة العامة استجابة رشيدة لكل حقائق هذه الفترة ، حيث كان الخداع وسيلة للبقاء" (١) . بحيث استمرت هذه العلاقة بين المواطنين والبيروقراطية المصرية ، والعواطف او المشاعر المرتبطة بها ، واقعا إستمر لفترات طويلة بعد ذلك .

٢- نخبوية الادارة العامة : منذ بداية التاريخ الفرعوني القديم وحتي الثلث الأخير من القرن العشرين تميزت البيروقراطية المصرية بالطابع النخبوي،

وهو الطابع الذي نجد له أصولة التاريخية في الحضارة الفرعونية . حيث كان لموظفي الجهاز البيروقراطي طابعاً كهنوتيا لكونهم في خدمة سلطة الفرعون الاله، ومن ثم إشتقت بعض الوظائف العامة قدراً ولو محدوداً من هذه القداسة، وتأكد هذا الطابع النخبوي حتي عصر الدولة الحديثة التي أسسها محمد علي باشا . وفي أثناء الاحتلال البيريطاني تأسست النظم التعليمية لتصبح هي الأطر التي يتدرب ويتأهل من خلالها موظفي البيروقراطية . وفي الحقيقة تاسست خلال هذه الفترة لأول مرة العلاقة بين الجامعة وشغل وظيفة في في الجهاز الاداري للدولة . خلال هذه الفترة كان علي معظم المصريين لكي يلتحقوا بالبيروقراطية أن يكونوا من أبناء الطبقة الأرستقراطية ، وملاك الأرض الذين كانوا يتطلعون لأن يضعوا أولادهم علي طريق السلطة والأمان الاقتصادي . وقد تزايد الاندفاع أيضا نحو شغل وظائف الجهاز الاداري بسبب الندرة المتزايدة للأرض وغياب قطاع صناعي قوي . ولما كان الاختيار محدوداً أمام كثير من أبناء الطبقات العليا ، فإنه لم يبق أمامهم سوي الالتحاق بالمهن البيروقراطية . فبعد الأنتهاء من دراساتهم الجامعية فإنهم يحولون إلي الجهاز البيروقراطي بصورة طبيعية كما يتحول النهار إلي الليل . ومع ذلك فقد ظلت الفجوة بين الإدارة العامة والمواطنين كبيرة حيث أستبدل فقط أبناء كل أرستقراطية بأخري (٢) .

وقد أستمر هذا الطابع النخبوي للبيروقراطية المصرية حتي خلال فترة حكم ناصر والسادات وأن كان ذلك بطريقة أخري ، حقيقة أن سياسات ناصر الاشتراكية غيرت جذريا التركيب الاجتماعي للجهاز الاداري. لأن الناصرية فتحت أبواب البيروقراطية أمام أبناء الطبقة المتوسطة ، إلا أنهم بالاضافة إلي أبناء الأرستقراطية السابقة كانوا من أبناء الفئات الأكثر تميزاً من الناحية الاقتصادية. ثم أنهم بحكم تعليمهم أنفصلوا عن سياقهم الاجتماعي الفقير ، الذي تسوده معدلات عالية من الأمية . بالأضافة إلي ذلك فإن العلاقة العضوية والتاريخية بين السلطة والبيروقراطية ، دفعت موظفي الجهاز البيروقراطي إلي التماهي مع السلطة أكثر من توجههم لخدمة المواطنين . يضاف إلي ذلك أن البيروقراطية المصرية القوية - هي صاحبة القرار الفعال وصانعته – كانت

تسكن السياقات الحضرية إلي جانب السلطة أيضا . لكل ذلك ظلت البيروقراطية ذات طبيعة نخبوية إما بسبب إنتمائها إقتصادياً للأستقراطية أو للشرائح الأعلي من الطبقة المتوسطة ، واما لأنها نالت حظا وافرا من التعليم فصلها في ثقافتها وقيمها ونوعية حياتها عن جماهير المواطنين الفقراء والأميين في غالبهم ، وإما لأنها تسكن في الأطر الحضرية مع السلطة في سياق مجتمعي ريفي في طابعة الغالب . لكل هذه الاعتبارات استمرت الوظائف البيروقراطية هي المصدر الأول للأمان الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بالنسبة للمصريين المتعلمين . وفي ظل الدولة الاشتراكية فإن بدائل العمل بالنسبة للمتعلمين كانت في الحقيقة محدودة بدرجة كبيرة مما كان عليه الأمر في ظل الحكم الملكي . في هذا السياق إستعادت مراكز الجهاز البيروقراطي هيبتها التقليدية بين المواطنيين ، وهي الحالة التي تعكسها الحكمة الشعبية القائلة "إن فاتك الميري أتمرغ في ترابة"(٣) . وإذا كانت المرحلة الاشتراكية والناصرية قد قلصت الفجوة بين البيروقراطية والمواطنين ، إلا أن الفجوة وإن ضاقت ، ونظرة الاستعلاء وأن تواضعت قليلاً إلا أنها مازالت قائمة .

٣- **تأرجح العلاقة بين البيروقراطية والسياسة:** اشرنا إلي أن البيروقراطية المصرية ظلت منذ نشأتها التاريخية مرتبطة بالسلطة السياسية إلي حد التماهي ، والأنتماء إلي جذر واحد . وإذا كان الفرعون هو الآلة المقدس في زمن الحضارة الفرعونية، فقد شكل الكهنة العمود الفقري للبيروقراطية المصرية القديمة حينئذ . وفي المراحل التاريخية التالية وحتي ثورة يوليو ١٩٥٢ ظلت الطبقة الأرستقراطية هي المرجعية الاجتماعية لكل من الحاكم والنخبة السياسية والجهاز البيروقراطي علي السواء . ذلك يعني أننا إذا تأملنا العلاقة بين البيروقراطية والنظام السياسي ، فسوف نجد أن جملة الحقائق التاريخية قد أكدت علي أن السلطة والبيروقراطية المصرية قد شكلتا كتلة واحدة في مواجهة المواطنين. وهو ما يعني أن بقاءها كان مرهونا بقدرتها علي السيطرة علي المواطنين وضبطهم تنفيذاً لرغبة الأنظمة السياسية المتتابعة تاريخيا. تلك التي بدأت بحكم الفراعنة وحتي ثورة يوليو ١٩٥٢ ، ومن ثم فقد كانت قيادتها

مشـدودة إلي أصولهـا المشـتركة مـع الأنظمـة السياسـية تـولي وجههـا شـطرها، تتحسـس رؤيتهـا لتحولهـا إلي أوامـر تفـرض عـلي المواطنـين الانصيـاع لهـا . وحينـما قامـت ثـورة يوليـو ١٩٥٢ نظـرت نخبتهـا إلي البيروقراطيـة بإعتبارهـا في حاجـة إلي عـلاج ، بـل إننـا نجـد أن الأنظمـة المتتاليـة لنخبـة يوليـو كانـت أحيانـا تحمـل البيروقراطيـة فشـل سياسـاتها التنمويـة . ونتيجـة لذلـك إنهـار التحالـف التاريخـي الـذي ظـل قائمـاً طيلـة التاريـخ حتـي مرحلـة الدولـة الاشـتراكية . حيـث بـدأ نظـام نـاصر ينظـر إلي البيروقراطيـة بإعتبارهـا تشـكل العقبـة الرئيسـية أمـام تحقيـق أحلامـه التنمويـة والاشـتراكية (٤).

وإذا كانـت العلاقـات قـد تحسـنت لفـترة محـدودة بـين البيروقراطيـة والنظـام السـياسي خـلال فـترة البدايـة مـن حكـم الرئيـس السـادات ، فإننـا نجـد أن نظامـه السـياسي، اسـتمر عـلي النهـج النـاصري في العمـل عـلي تقويـة تحالفـه مـع المواطنـين. لحسـاب الهجـوم الحـاد عـلي البيروقراطيـة بسـبب تقاعسـها ، وهـو الهجـوم الـذي شـكل أحـد اسـباب هجـرة كثـير مـن أكـثر رجـال الجهـاز البيروقراطـي خـبرة وكفـاءة إلي القطـاع الخـاص أو إلي دول البـترول. الأمـر الـذي أدي إلي إنخفـاض مسـتوي مهـارة أو كفـاءة الخدمـة العامـة. عـلي هـذا النحـو ظلـت البيروقراطيـة في نظـام نـاصر والسـادات كبـش فـداء الأزمـات الاقتصاديـة والاجتماعيـة ، فقـد كانـت السـلطة السياسـية تسـتخدم الجهـاز الاداري كطفـل يـضرب بالسـياط لمسـئوليته عـن مشـاكل مـصر الاجتماعيـة والاقتصاديـة بـدون تكاليـف (٥) . وبرغـم أن نظـام مبـارك بـدأ بدعـوة المواطنـين للثقـة في بيروقراطيتـه ، وفي قـدرة هـذه البيروقراطيـة عـلي حـل مشـاكل المواطنـين الاجتماعيـة والاقتصاديـة. طالبـا مـن المواطنـين أن ينحـوا جانبـا أجيـالاً مـن الشـك وأن يقبلـوا عـلي البيروقراطيـة بإعتبارهـا وسـيلة للخـلاص القومـي(٦). إلا أنـه في خطابـه في نوفمـير عـام ١٩٨٥ أمـام مجلـس الشـعب إنتقـد البيروقراطيـة بتأكيـده صراحـة "أن المصريـين لا يعملـون بجـد كـما ينبغـي ، وقـد إنتقـد بصفـة خاصـة المسـتويات العاليـة لغيـاب العاملـين في الخدمـة الحكومية.والترفـع البيروقراطـي عـلي المواطنـين، والخمـول المنتـشر، وعـدم آداء العمـل بقـدر مـن الاخـلاص وبـروح المسـئولية والضمـير .. ثـم أشـار إلي أن إفتقـاد روح المسـئولية

أدي إلي مستويات عالية من الدمار الهائل ، الذي بلغ إلي مستوي إهدار ١١٪ من السلع المنتجة أعتبرت سلع فاسده . ثم أكد أن مجتمعاً يعتمد علي إستيراد الطعام لا يمكنه أن يتحمل عبء هذا التدمير" (٧)، بحيث دفع الهجوم السياسي علي البيروقراطية إلي إحساسها بعدم الأمان . الأمر الذي لم يؤدي فقط إلي هجرة الإدارة العامة ، ولكن إلي الآداء الطقوسي للعمل وحيث الالتزام بالقواعد والقوانين بصورة حرفية ، بغض النظر عن قضاء حاجات المواطنين، تجنبا للخطأ الذي قد يسبب لها الحساب أو العقاب .

٤- التحول من السيطرة علي المواطنين إلي خدمتهم: مثلما حدث تحول في العلاقة بين البيروقراطية والنظام السياسي ، حدث تحول مماثل في توجهات البيروقراطية من دور السيطرة علي المواطنين إلي خدمتهم . ذلك يرجع من ناحية إلي أن السياق العالمي المعاصر، الذي يتضمن أفكاراً وشعاراتا تؤكد علي حقوق الإنسان ودفع المواطنين بإتجاه التحرك بفعالية ،لفرض مطالبهم حيث يعد هذا العصر عصر قوة الجماهير . ومن ناحية ثانية لأن غالبية شرائح البيروقراطية بدأت تعاني من ذات الظروف التي تعاني منها الجماهير ، ومن ثم إقتربت كثيراً منها ، وتحولت بإتجاه خدمتها ، لأن موظفي البيروقراطية والمواطنين يعيشون في ذات الخندق ، ويدافعون عن وجودهم من خلاله. ومن ناحية ثالثة فقد بدأ النظام السياسي يقترب من المواطنين ليؤمن بمؤازرتهم شرعيته. علي هذا النحو نظرت البيروقراطية إلي المواطنين بإعتبارهم الطرف الثاني الذي عليها أن تتعامل معه وأن تعدل أو تطور علاقتها به . وقد إشرنا إلي أن البيروقراطية تاريخيا لم تكن موجهه لخدمة المواطنين في المجتمع، بقدر ما كانت تسعي إلي السيطرة عليهم، لاستغلالهم لصالح الأنظمة السياسية المتتابعة تاريخيا حتي قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ . يؤكد ذلك شكوي الفلاح المصري القديم في برديات الفراعنة التي يطالب فيها بالعدل من فساد الحكم والادارة مخاطبا الملك الفرعون بقوله : "لأنك كالفيضان، وأنت إله النيل الذي يخلق المراعي الخضراء ، ويمد الأرض القاحلة . ضيق الخناق علي اللصوص ، وأحم التعس . ولاتكونن كالسيل ضد الشاكي، إحذر فإن الأبدية تقترب .. نفذ العقاب في من يستحق العقاب ،

وليس هناك، ما يعادل أستقامتك . هل يخطئ الميزان ؟ وهل تميل عارضة الميزان إلي أحد الجانبين"لا تنطق كذبا لأنك عظيم" وأنك بذلك مسئول . لاتكن خفيفا لأنك ذو وزن. ولا تتكلم، بهتانا لأنك الموازين ولا تحيد، لأنك الاستقامة . إفهم أنك والموازين سيان، فإذا مالت فإنك تميل كذبا، ولسانك هو المؤشر العمودي للميزان. وقلبك هو المثقال ، وشفتاك هي ذراعاه وأن العدالة خالدة الذكري ، فهي تنزل مع من يقيمها القبر ..ولكن إسمه لا يمحي من الأرض بل يؤكد علي مر السنين بسبب العدل" (٨) .إضافة إلي التأكيد الذي قدمه "وليم لين Lane حول موقف المواطنين الذين لا يثقون في البيروقراطية. وإذا كانت البيروقراطية المصرية قد ظلت منفصلة عن المواطنين، فيما قبل ١٩٥٢ فقد توترت هذه العلاقة معها في المرحلة الناصرية، نتيجة لحالة اللامبالاه التي لا مبرر لها من جانب كثير من الموظفين . وبسبب فشل البيروقراطية المصرية في تحقيق المأمول منها في هذه المرحلة، فقد إنهار تحالفها مع النظام السياسي خلال هذه الفترة ،لينشأ تحالف جديد بين النخبة السياسية والمواطنين ، وهو التحالف الذي نظر إلي البيروقراطية بإعتبارها قد شكلت عقبة أمام تحقيق الانجازات المأمولة (٩). وتتجلي مساحة الجفوة بين المواطنين والبيروقراطية من خلال دعوة الرئيس مبارك للمواطنين حاثا إياهم علي الثقة في بيروقراطيتهم وفي قدرتها علي حل مشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية. لقد كان يطلب في الواقع من المواطنين أن ينحوا جانبا أجيالاً من الشك وأن يقبلوا البيروقراطية بإعتبارها وسيلة للخلاص القومي ، وبرغم ذلك فقد بقي المواطنون مترددون في أن يفعلوا ذلك (١٠) .

٥- العالم في مواجهة البيروقراطية المصرية : مع إتجاه النظام السياسي في مرحلة التوجه الليبرالي إلي تأسيس مجموعة من التغيرات الهيكلية كان من المنطقي أن يجري مجموعة من التعديلات الأساسية علي بنية البيروقراطية المصرية ، وكذلك علي أساليبها في تنمية المجتمع وتقديم الخدمات له. في هذا السياق طرحت أفكار كثيرة حول ما يحدث في البيروقراطية ، التي أصبحت تشكل عائقا أمام عملية التنمية والتحديث في الاتجاه الليبرالي . لقد أدرك

الجميع حينئذ التعقد الذي بلغته البيروقراطية بلجانها المتداخله [١*] كما أدركوا أنها تعاني من الترهل والتضخم.

إضافة إلي بعض مظاهر الفساد والرشوة التي بدأت تتغلغل في بنائها ، حتي كاد أحد رؤساء الوزارة في عهد الرئيس السادات أن يقرها بإعتبارها "إكرامية" للموظف الإداري نظير آداء الخدمة. ونظراً لإتجاه مصر إلي الأخذ بسياسات الإنفتاح الاقتصادي ومن ثم فتح الأبواب لإستقبال رؤوس الأموال التي تشتثمر للنهوض بالاقتصاد المصري في هذه الفترة . فقد بدأت المؤسسات الدولية والمستثمرين الأجانب يعانون من بلادة وفساد الإدارة المصرية العامة، ومن ثم فقد بدأوا في توجيه النقد لها .

في إطار هذا الموقف برز الفاعل الأجنبي الذي كان له ضغطة الفعال الذي تمثل كما أشرت في عديد من المؤسسات الدولية وأبرزها هيئة المعونة الأمريكية في نقد البيروقراطية المصرية . حيث طرح هذا الفاعل الأجنبي سياسات تتناقض مع رؤية البيروقراطية المصرية سواء فيما يتعلق بتأسيس المشروعات التنموية أو فيما يتعلق بالإصلاح البيروقراطي. وقد عبر عن ذلك فرانك كمبال **Frank kimball** مدير هيئة المعونة المريكية في مصر حينئذ بقوله "...تحتاج الحكومة المصرية العمل أيضا في مواجهة عدد من المشكلات ليس أقلها أن نجعل البيروقراطية المصرية أكثر سرعة في إستجابتها . إن لديهم قدراً كبيراً من العمل في مواجهة مشكلات الجهاز البيروقراطي . فالحكومة ما تزال تنفتح ، وهناك عمالة عامة هائلة" حيث كان تاثير المؤسسات الدولية وبخاصة هيئة المعونة الأمريكية المصرية بالتحديد في هذا الاتجاه ذو ثلاثة جوانب . حيث يؤكد

---

١ * من الطرائف التي تحكي أن الرئيس السادات في أحدي زياراته للولايات المتحدة الأمريكية وكان معه حفيده ، وعند مداعبة الرئيس الأمريكي «جيمي كارتر» للحفيد، أشار الرئيس السادات شاكيا الطفل للرئيس الأمريكي «بأنه لا يشرب اللبن» وهي عبارة مصرية يقولها الآباء عادة للأطفال الذين قد يرفضون شرب اللبن . فإعتقد الرئيس الأمريكي –نتيجة خطأ في التعبير- أنه لا يجد لبنا يشربه . فأمر بمعونه لأطفال مصر بلغت ثلاثين مليون دولار ، لتوفير كوب لبن لكل طفل في مصر .وبعد فترة سأل الرئيس السادات عن ماذا حدث للمشروع الذي أقيم بمعونة الرئيس الأمريكي لأطفال مصر ، أجابه رجال البيروقراطية ، بأن المبلغ نقص سته ملايين دولار كمكآفات للجان التي درست المشروع ، وما زال المشروع لم يتأسس بعد ، فأجاب الرئيس السادات ساخراً ، كان عليّ أن أن أطلب من الرئيس الأمريكي ٣٠ مليون أخري كمكافآت للجان، مشيرا لذلك إلي التعقيد والفساد البيرواطي .

الجانب الأول علي أنه أصبح من الضروري تأسيس ميكانيزمات تنظيمية جديدة لتفاعل الإدارة المصرية العامة مع إدارة المؤسسات الدولية. وبخاصة بيروقراطية المعونة الأمريكية الضخمة التي إستقرت بالقاهرة والتي كان عليها أن تتعامل في آدائها مع آداء البيروقراطية المصرية . بحيث بدأت تظهر توترات كثيرة حينئذ من خلال الاحتكاك الأول بين طبيعة العمل في إدارة المؤسسات الدولية، وبخاصة بيروقراطية هيئة المعونة، وبين طبيعة البيروقراطية المصرية. ويرجع الجانب الثاني إلي أن قبول النظام السياسي لنصائح المؤسسات العالمية حينئذ ، بسبب حرصة علي جلب الاستثمارات الخارجية وتحديث المجتمع، الأمر الذي دفعة إلي تكثيف الضغوط علي بيروقراطية مؤسسات القطاع العام والبيروقراطية المصرية عموما وإجبارها علي تبني إلي موقف دفاعي، حيث أصبح من الواضح إمكانية تحدي مكانتها السابقة والحصينة . وفي إطار الجانب الثالث نجد أن القيود والضغوط المرتبطة بمساعدات الهيئات ومؤسسات التمويل الدولية ، أو المرتبطة ببرنامج المعونة الأمريكية قد أضافت حينئذ بعداً جديداً من التعقد وعدم الثقة أوعدم اليقين، الأمر الذي أدي إلي تأسيس تفاعل بيروقراطي مثير للضجر بالنسبة لكل الأطراف.

٦- **إحتماء البيروقراطية المصرية بالترسانة القانونية** : خلال خمسة عقود أدركت البيروقراطية المصرية أن مكانتها التاريخية تتآكل من كل إتجاه ، وان أطرافا عديدة تكاد تتفق علي أنها تشكل العقبة الكؤود أمام تنمية المجتمع وتحديثه . وأن هذه الأطراف تسعي جميعا لأن تجعل منها كبش الفداء الذي يتطهر في إطاره كل طرف من ذنوبه ومسئوليته عن التخلف الذي اصاب المجتمع. علي هذا النحو وجدت البيروقراطية المصرية نفسها وقد تعرضت لضغوط تحاصرها وتضغط عليها من كل إتجاه ، فمن ناحية نجد أن السياسيين قد سلبوا من البيروقراطية سلطاتها وفعاليتها بسبب جهودهم من أجل السيطرة عليها والتحكم فيها . والعمل علي إجبار وحداتها علي أن تعمل داخل نطاق ضوابط وخطط صارمة ، برغم أن هذه الضوابط والخطط جامدة ومعقدة للغاية أيضا . ولذلك فإنها قد خنقت البيروقراطية عن طريق تحديد نطاقها في إصدار

القـرارات غـير المركزيـة، بـل أنـه بطلـب منهـا أحيانـا تحقيـق مسـتويات مـن التـآزر والتوقيـت في الإنجـاز لا تسـتطيع الأجهـزة البيروقراطيـة تحقيقهـا (١١). يضـاف إلي ذلـك أنهـا أدركـت أن الأنظمـة السياسـية عـلي أسـتعداد لفضحهـا والتضحيـة بهـا لتتـبرأ مـن فشـلها أمـام الجماهـير، أضافـة إلي التفـاف بعـض هـذه الأنظمـة للتحالـف مـع الجماهـير ضدهـا . بالإضافـة إلي ذلـك لا تأمـن البيروقراطيـة جانـب المواطنـين كذلـك لاداركهـا ميـل هـذه الجماهـير للأنقـلاب عليهـا بعـد أن كانـت خاضعـة لهـا ، إمـا مـن خـلال اللجـوء إلي المراكـز البيروقراطيـة العليـا مـن خـلال الواسـطة والمحسـوبية ، وإمـا بشـكوي هـذه البيروقراطيـة وأجهزتهـا لمؤسسـات الرقابـة . ذلـك إلي جانـب أن بيروقراطيـة المؤسسـات الدوليـة بـدأت تضغـط عليهـا ، الأمـر الـذي دفعهـا أمـام هـذه الضغـوط والتهديـدات المتزايـدة لتحتمـي وراء حائـط الروتـين واللوائـح (١٢) . وقـد سـاعدها عـلي ذلـك أن الثقافـة القانونيـة للبيروقراطيـة المصريـة ثقافـة تراكمـت بـدون تنقيـح، حتـي أن هنـاك بعـض القوانـين التـي مـا زالـت حيـة ويعمـل بهـا منـذ الخلافـة العثمانيـة . بحيـث لم تـؤد هـذه الثقافـة إلي الجمـود فقـط بسـبب الإحتـماء باللوائـح والقوانـين ، بـل تقدمـت البيروقراطيـة أيضـا بإتجـاه اسـتخدام عنـاصر الترسـانة القانونيـة لتبريـر عـدم إنجـاز "المعامـلات" في موقـف ، وإنجازهـا في موقـف آخـر دون التعـرض للمسـاءلة . يصـور ذلـك أحد المهتمـين بشـأن البيروقراطية قائـلاً "إن هـذا النمـط مـن الضوابـط يشـجع عـلي الجمـود في تطبيـق القواعـد واللوائـح، وذلـك لتجنـب المسـاءلة في النهايـة مـن قبـل كبـار موظفـي المؤسسـة، حتـي لـو أدي هـذا الجمـود إلي الخسـارة . ويمكـن أن يصبـح هـذا المدخـل قاتـلاً ومسـببا للإنهيـار في المشروعـات المنتجـه" (١٣) ، بحيـث أصبحـت كلمـة الروتـين، التـي تـدل عـلي الانجـاز في البيروقراطيـات العالميـة ، كلمـة سـيئة السـمعة تعنـي عـدم الانجـاز في إطـار الواقـع البيروقراطـى المـصري .

ثالثاً: ثقافة البيروقراطية المصرية

تلعـب الثقافــة ومنظومــات القيــم المتضمنــة فيهــا دورهــا عــادة كموجهــات لســلوك البــشر في مختلــف مجــالات الواقــع الاجتماعــي. وإرتباطــا بذلــك تتشــكل ثقافــة البيروقراطيــة مــن منظومــات القيــم الموجهــة لآدائهــا. حيــث يمكــن أن تتحــول

هـذه القيـم إلي مجموعـة مـن التوجيهـات التـي تحكـم تفاعـل موظفـي البيروقراطية مـع بعضهم مـن نفـس المسـتوي البيروقراطـى، أو التفاعـل القائـم بـين موظفـي المسـتويات البيروقراطيـة المختلفـة ، إضافـة إلي تنظيمهـا لاتجاهـات التفاعـل مـع المواطنـين . بالإضافـة إلي ذلـك تقيـم الثقافـة البيروقراطيـة مـن حيـث مـدي إسـتخدام التكنولوجيـا الحديثـة ، وكذلـك مـدي حداثـة القواعـد البيروقراطيـة ذاتهـا ، بحيـث تسـاعد هـذه القيـم والثقافـة الحديثـة عـلي ترشـيد الجهـد والآداء البيرقراطـى. وفي محاولـة تأمـل طبيعـة الثقافـة البيروقراطيـة وخصائصهـا . نجـد أن ثقافـة البيروقراطيـة قـد تطـورت متضافـرة معهـا تاريخيـاً ، حتـي أصبحـت متماسـكة في بنائهـا عـلي النحـو التـي هـي عليـه الآن ، الأمـر الـذي مكـن هـذه الثقافـة أن تلعـب دوراً أساسـياً في تحديـد طبيعـة آداء البيروقراطيـة مـن ناحيـة ، وأيضـا في إسـتعصائها الواضـح عـلي الاصـلاح مـن ناحيـة ثانيـة . ويشـير تأمـل ثقافـة البيروقراطيـة المصريـة إلي تضمنهـا لأربعـة عنـاصر أساسـية ، ويتمثـل العنـصر الأول في أن البيروقراطيـة تتعامـل مـع المواطنـين مـن أعـلي . فهـي ليسـت موجـوده لخدمـة المواطنـين ، ولكـن بالاسـاس لتنظيـم أحـوال المجتمـع وضبـط المواطنـين والسـيطرة عليهـم، لإسـتلاب الفائـض بأشـكاله المختلفـة ، الأمـر الـذي ولـد عـادة خضـوع المواطنـين للبيروقراطيـة، وهـو الخضـوع الـذي يعـوق آيـة إمكانيـة للمسـاءلة . وقـد سـاعد عـلي ترسـيخ هـذه النظـرة مـن أعـلي أن أصـول موظفـي البيروقراطيـة، ترجـع إلي أنهـم منتقـين بالأسـاس إمـا مـن أبنـاء الطبقـة الاسـتقراطية، كـما في بعـض المراحـل التاريخيـة، أو مـن أبنـاء الشرائـح العليـا للطبقـة المتوسـطة في مراحـل تاريخيـة معـاصرة. وهـي بطبيعـة أصولهـا الاجتماعيـة تقـود نوعيـة حيـاة توجههـا منظومـة ثقافيـة، تختلـف عـن منظومـات القيـم والثقافـة الموجهـة لسـلوكيات الجماهـير العريضـة فى كل مجـال، تلـك التـي تضبطهـا وتسـيطر عليهـا ، حتـي لـو كانـت بعـض عنـاصر البيروقراطيـة تعيـش بـين هـذه الجماهـير . ويتحـدد العنـصر الثـاني في بنـاء ثقافـة البيروقراطيـة المصريـة في أن غالبيـة موظفيهـا حصلـوا عـلي مسـتويات تعليميـة أعـلي مـن غالبيـة المواطنـين الذيـن تعمـل في إطارهـم ، الأمـر يؤسـس طبيعـة خاصـة لثقافتهـا، حيـث تصبـح أكـثر حداثـة وأكـثر عقلانيـة . ويشـير العنـصر الثالـث إلي أن ثقافـة غالبيـة أعضـاء البيروقراطيـة يعتنقـون

منظومـة قيـم حضريـة هـي التـي توجـه سـلوكياتهم ونوعيـة حياتهـم ، حتـي لـو كانـوا يعيشـون في نطـاق البيئـة الريفيـة . يضـاف إلي ذلـك فإنـه نظـراً لأنهـم في مسـتوي أرقـي مـن حيـث نوعيـة حيـاة مواطنيهـم، فإننـا نجدهـم بحكـم مـا هـو متوفـر لديهـم مـن تكنولوجيـا الاعـلام والمعلومـات يكونـون أكـثر متابعـة لتفاعـلات العـالم الخارجـي ومـا يسـتجد فيـه، بمسـتوي أعـلي مـن متابعـة المتوسـط العـام للمواطنـين . وهـو مـا يعنـي أن تداخـل هـذه العنـاصر المختلفـة لثقافـة رجـال البيروقراطيـة تجعلهـم كتلـة تختلـف في ثقافتهـا- بغـض النظـر عـن مسـتوياتها وتبايناتهـا الداخليـة- مختلفـة إلي حـد كبـير عـن ثقافـة البيئـة الجماهيريـة المحيطـة بهـا .

هـذه الثقافـة شـكلت درعهـا الـذي حـال دون إسـتيعابها للتوجهـات الثقافيـة والأيديولوجيـة التـي تبنتهـا أو أعلنتهـا النظـم السياسـية المتتابعـة . وفي مقابـل ذلـك لم تسـع الانظمـة السياسـية إلي تنشـئة البيروقراطيـة وتأهيلهـا وفـق التوجهـات الواضحـة التـي تحـدد لهـا الأولويـات المحـدده . الأمـر الـذي جعـل البيروقراطيـة المصريـة تعمـل وفـق قوانـين وقواعـد تفصيليـة غـير مؤيـدة بـأي غطـاء أيديولوجـي . ونتيجـة لذلـك أنجـز أعضـاء البيروقراطيـة وظائفهـم وفـق القواعـد والقوانـين المتناقضـه، الأمـر الـذي جعـل سـلوكياتهم في الانجـاز أحيانـا متأرجحـة بـل ومتناقضـة ،فقـد يوافـق الموظـف عـلي "المعاملـة" وفـق قانـون معـين تـارة ، ويرفـض إنجـاز ذات "المعاملـه" وفـق قانـون آخـر تـارة أخـري . لقـد أفـرغ عـدم التأهيـل او التوجيـة الأيديولوجـي آداء البيروقراطيـة مـن روحـة ، ومـن ثـم فقـد كانـت البيروقراطيـة غـير قـادرة عـلي مسـايرة إندفـاع النظـام السـياسي في تصوراتـه وإنجازاتـه . ففـي المرحلـة الاشـتراكية ١٩٦٠-١٩٧٠ لم تطبـق البيروقراطيـة الاشـتراكية كـما أرادهـا النظـام السـياسي حينئـذ ، وفي المرحلـة الليبراليـة ظلـت متمترسـة وراء القواعـد والقوانـين الجامـدة التـي أعجزتهـا عـن اسـتيعاب التوجـه الأيديولوجـي الـذي يسـاعد عـلي تفعيـل آداء القطـاع الخـاص أو فتـح الأبـواب واسـعة أمـام الاسـتثمار الأجنبـي .

بالإضافـة إلي ذلـك فقـد أصيبـت البيروقراطيـة المصريـة ببعـض الأمـراض الثقافيـة التـي أعجزتهـا عـن الانجـاز الفعـال لمهامهـا ، بحيـث أصبحـت المشـكلة كامنـة في ثقافـة البيروقراطيـة بالأسـاس. وهـي الثقافـة التـي تحـدد معايـير السـلوك

البيروقراطـي ، إضافـة إلي أنهـا الثقافـة التـي ينشـأ في إطارهـا الموظفـون الجـدد ، والتـي مـن المتوقـع أن يتكيفـوا معهـا (١٤). وفي هـذا الاطـار يشـير تشريـح الثقافـة البيروقراطيـة إلي أنهـا تتميـز بعـدة خصائـص ، حيـث تتمثـل الخاصـة الأولي في الاحـترام الكامـل للسـلطة ، وارتباطـا بذلـك يتبنـي الرؤسـاء أتجاهـا متعاليـا نحـو مرؤوسـيهم ، ويسـتجيب المرؤوسـين بخنـوع وتملـق . فـإذا سـبب بعـض المرؤوسـين المتاعـب للرؤسـاء، أو إفتقـدوا مطلـب الخنـوع، فـإن فرصهـم في الترقـي سـوف تصبـح محـدودة . وقـد صـور حديـث نـشر في جريـدة "الاجيبشـيان جازيـت" Egyptian Gazette ذلـك بتأكيـده أنـه "بمجـرد ترقيـة الموظـف إلي وظيفـة المديـر فإنـه يتوقـف عـن آداء أي عمـل بنـاء . ويصبـح إهتمامـة الرئيـسي متمثـلا في اسـتقبال المديـح الـذي يرفـع إليـه بـدون تمييـز مـن كل اتجـاه ، وهـو يبتسـم بطريقـة تنـم عـن التفـوق والشـهامة، للتذلـل، الـذي يقـدم إليـه بسـخاء مـن زملائـه السـابقين . وطبيعـي أن تشـير هـذه الممارسـات إلي نسـق بيروقراطـى فاسـد ، تعمـق فسـاده نتيجـة للخـوف الـذي لـه جـذوره العميقـة في قلـوب صغـار الموظفـين تجـاه رؤسـائهم . وفي الحقيقـة يسـتفيد المديـرون مـن هـذا الخـوف لفـرض خضـوع أكثر وتواضـع أعمـق عـلي صغـار الموظفـين المتواضعـين فعـلاً ، وان ينتزعـوا منهـم كل خدمـة ممكنـة وأكـبر قـدر مـن المداهنـة والتذلـل (١٥) .

وبهـذا الإعـداد الأخلاقـي والبيروقراطـى الـذي يزيـن وظيفـة المديـر، فإنـه يصبـح مـن الطبيعـي أن يتنافـس كبـار الموظفـين مـع بعضهـم البعـض، للحصـول عـلي هـذه الوظيفـة مـن خـلال كل الوسـائل المتاحـة. ولا نسـتبعد منهـا النفـاق ، والرشـوة ، والطعـن في الظهـر ، والخـداع وأسـلوب الوجهـين (١٦). وإرتباطـا بذلـك مـن المهـم التأكيـد عـلي أن الاذعـان الكامـل للسـلطة ، لا يعنـي أن الأوامـر المرتبطـة بالوظيفـة والتـي يصدرهـا المديـر سـوف تنفـذ بسرعـة . إذا تتطلـب الثقافـة الموجهـة نحـو الاذعـان – عـلي العكـس مـن ذلـك- أن يظهـر المرؤوسـون الاذعـان فقـط لرمـوز السـلطة ، ولكنـه لا يتطلـب أن يمارسـوا العمـل بإجتهـاد . وإتصـالاً بذلـك تتخـم الثقافـة المصريـة الشـعبية أو البيروقراطيـة بإعتبـارات الاذعـان التـي تنقـل مظهـراً كاذبـا للخضـوع في حـين تتجاهـل كليـة روحـه (١٧).

وتتحـدد الخاصيـة الثانيـة لثقافـة البيروقراطيـة المصريـة في المعايـير التـي تحـد مـن الانتـاج وفي ذات الوقـت تفـرض إهتمامـا مبالغـا فيـه بأمـن الوظيفـة (١٨)، حيـث تعكـس هـذه المعايـير الحكمـة الشـعبية الشـائعة "إذا عملـت كثـيراً فسـوف تخطـئ كثـيراً" . إذ يعتـبر عـدم بـذل الجهـد غـير واضـح ومـن الصعـب العقـاب عليـه ، وهـو يسـبب في الواقـع مشـكلات قليلـة ، في مقابـل أن العمـل بـدأب والتجديـد والسـعي لتحقيـق أهـداف الوظيفـة ، فيـه مخاطـرة بإرتـكاب الأخطـاء ، اقلهـا إبـراز كسـل الزمـلاء وإقـلاق الروتـين . ويـبرز هـذا البعـد المبالغـة في الاهتـمام بأمـان الوظيفـة إضافـة إلي المعايـير المضـادة للعمـل في كثـير مـن التحليـلات السـابقة التـي تناولـت البيروقراطيـة (١٩) .

ويشـكل التسـيب في العمـل الخاصيـة الرابعـة لثقافـة البيروقراطيـة المصريـة، وكمتوسـط عـام قـدر أن الموظـف المـدني المـصري يعمـل بجـد لفـترة تـتراوح بـين عشريـن دقيقـة وسـاعتين كل يـوم عمـل . بينـما يقـضي بقيـت الوقـت إمـا في تنـاول الطعـام في مكتبـة ، أو قـراءة الصحـف اليوميـة ، أو التنقـل بـين المكاتـب لزيـارة زملائـه في العمـل والدردشـة معهـم (٢٠) . أو الذهـاب إلي العمـل لإثبـات وجـودة صباحـاً وعنـد الانـصراف ، وبـين ذلـك هـو خـارج العمـل يتسـكع في شـوارع المدينـة لقضـاء حاجاتـه وحاجـات إسرتـه . تأكيـداً لذلـك أننـا إذا نظرنـا إلي شـوارع مدينـة كمدينـة القاهـرة بعـد بدايـة مواعيـد العمـل بسـاعة أو سـاعتين فسـوف نجـد أنهـا مكتظـة بنسـبة عاليـة مـن موظفـي البيروقراطيـة الذيـن تركـوا العمـل لـشراء إحتياجـات أسرهـم الأساسـية .

وتتشـكل الخاصيـة الخامسـة مـن غيـاب المرونـة في آداء العمـل ، وهـو الغيـاب الـذي يتخـذ طابـع التطبيـق الصـارم للقواعـد والمعايـير المصاحبـة لذلـك، تلـك التـي تقـاوم التغيـير في الروتـين القائـم ، إذ يصبـح مـن الأسـهل إتبـاع الروتـين والإجـراءات القائمـة فعـلاً . وذلـك حتـي لا ينزلـق الموظـف في الحـوار مـع المواطنـين أو الرؤسـاء حـول موضـوع "المعاملـة" أو إنجازهـا ، إضافة إلي أنهـا تجنـب الموظـف المخاطـرة الشـخصية حتـي ولـو أدي ذلـك إلي عـدم إنجـاز "المعاملـة" . حيـث يسـاعد تعقـد الروتـين وإجـراءات البيروقراطيـة، إضافـة فـوضي وتناقـض الترسـانة القانونيـة ،

الموظف – لا متلاكه العذر القائم والمعقول- علي عدم الاستجابة لمطالب المواطنين ، وكذلك الرؤساء إذا وجد المواطنين طريقاً إليهم . علي هذا النحو يقدم تعقيد قواعد البيروقراطية للموظف سيفا ودرعا في مواجهة كليهما "المواطنين والرؤساء في العمل (٢١) .

وتتحدد الخاصية السادسة لثقافة البيروقراطية المصرية بطبيعة تصرف موظفي البيروقراطية نحو المواطنين ، إذ يميل موظفو البيروقراطية المصرية إلي النظر إلي أنفسهم بإعتبارهم مانحي الخدمات وليسوا خدما للشعب . ويجد هذا الاتجاه جذوره في المكانة التاريخية للبيروقراطية المصرية ، وبالمثل في الحقيقة التي تؤكد أن البيروقراطية تمثل الشريحة الأكثر تعليما في مجتمع نسبة التعليم فيه منخفضة . وأيا كان السبب فإن إتجاه "الترفع" الذي تمارسة البيروقراطية نحو المواطنين يؤدي إلي عدم تعزيز الألفة بين الفريقين . ونتيجة لذلك يتأسس جدل عدائي كامن بين موظفي البيروقراطية الذين ينظرون من أعلي إلي المواطنين ، حتي يصل الأمر إلي عدم الانجاز السهل "لمعاملاتهم". وبين المواطنين الذين يحتالون للأنتصار علي موظفي البيروقراطية، إما من خلال الالتفاف والاتصال برؤسائهم، للضغط عليهم من أجل إنجاز "المعاملات" أو باللجوء إلي آلية الواسطة أو المحسوبية ، أو الشكوي للرؤساء أو الأجهزة الرقابية أو حتي بالرشوة .

وتشير الخاصية السابعة لثقافة البيروقراطية المصرية إلي الوعي المؤسسي لهذه البيروقراطية ، إذ تؤكد ثقافة ومعايير البيروقراطية المصرية علي حماية أعضائها وتخفي أخطاءهم في مواجهة المواطنين (٢٢). وذلك بإعتبار أن أي خطأ يقع فيه الموظف من الممكن أن يتسع ليصبح في نظر المواطنين والأجهزة الرقابية خطأ وقعت فيه المؤسسة. وهو ما يعني تضامن المؤسسات مع موظفيها في الدفاع عن الخطأ طاعة للحكمة الشعبية "أنا وأخي ضد إبن عمي ، وأنا وإبن عمي ضد الغريب" . ومن الطبيعي أن يؤدي هذا الوعي غير الموضوعي ، وقيم التضامن الخاطئ إلي تبرير سلوكيات البيروقراطية في عدم إنجاز "معاملات" المواطنين أو التخلص منها . علي هذا النحو نجد أن ثقافة الحماية الأبوية

السائدة في المجتمع قد إنتقلت إلي البيروقراطية، حيث يصبح المدير شهما ويستحق مكانته إذا كان قادراً دائماً علي حمايتهم والدفاع عن اخطائهم. وهو ما يؤدي في النهاية إلي تحول في الأمان الوظيفي ، حيث يكمن الأمان في هذه الحالة في قدر إرضاء الرؤساء أكثر من تضمنه في الإنجاز الموضوعي لمتطلبات العمل .

رابعاُ: البيروقراطية المصرية تسعي لإصلاح أوضاعها

إذا كانت القضية الأساسية لهذه الدراسة تتمحور حول اصلاح البيروقراطية في المجتمع، سواء من خلال جهود المواطنين أو المجتمع المدني . فإنه من الواضح أن البيروقراطية المصرية قد واجهت بعض المشاكل نتيجة للتكيفات السلبية مع الظروف المحيطة . وأن النظام السياسي في مراحل التاريخ الحديث المتتابعة قد سعي جاهدا يحاول إصلاح البيروقراطية حتي تصبح ملائمة لتحقيق أهدافه التنموية . علي هذا النحو فإننا إذا تأملنا العقود الخمسة منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتي الآن فإننا سوف نجد أنفسنا في مواجهة ثلاثة مراحل أساسية تمت في كل مرحلة منها محاولة لاصلاح البيروقراطية المصرية.

١- مشكلات البيروقراطية وسياسات الاصلاح في المرحلة الناصرية: تعتبر المرحلة الناصرية هي المرحلة الأولي التي شهدت بروز مجموعة من المشكلات التي تعاني منها البيروقراطية المصرية. كما شهدت في نفس الوقت تطوير مجموعة من الاصلاحات التي بذلها النظام السياسي والاداري لاصلاح أحوال البيروقراطية، التي واجهت مجموعة من المشكلات في هذه المرحلة . من هذه المشكلات أن البيروقراطية المصرية، حينئذ كانت ومازالت مشدودة إلي أصولها الملكية ، لم تستوعب بعد الأيديولوجيا الثورية التي تدعو إلي خدمة المواطنين ، فقد كانت ومازالت بيروقراطية تستهدف الضبط والسيطرة أكثر من توجهاتها لإحداث التنمية والتغيير . يضاف إلي ذلك أنه برغم مطالبة الأيديولوجيا الثورية لها بخدمة المواطنين ومساعدتهم من خلال التأكيد علي المساواة، وبذل الجهد إستناداً إلي شعار "الاتحاد والنظام والعمل". فإن البيروقراطية المصرية بحكم أصولها الطبقية ، وبحكم عدم قدرتها علي إستيعاب المضامين الثورية الجديدة ،

لم تستطع أن تساير هذا التطور الجديد المناقض لطبيعتها، ومن ثم شكلت عقبة كؤود أمام تطور التنمية فأبطات من إيقاعها .

وتتمثل المشكلة الثانية في ضعف بنية وقدرة البيروقراطية المصرية في هذه المرحلة أمام المهام الملقاة علي عاتقها. ولذلك أتجهت نخبة يوليو ١٩٥٢ لزيادة حجم البيروقراطية المصرية فإرتفع حجمها من ٢٥,٠٠٠٠ عام ١٩٥٢ إلي ١,٢٠٠,٠٠٠ في عام ١٩٧٠ . وتزايد عدد الوزارات من خمس عشرة وزارة إلي ثمان وعشرين وزارة خلال نفس الفترة ، وقد قفزت المؤسسات العامة التي نتجت عن تأميم المشروعات الأجنبية والقوانين الاشتراكية من مؤسسة واحدة في عام ١٩٣٦ إلي نحو ستة وأربعين مؤسسة (٢٣) .وقد كان علي البيروقراطية المصرية خلال هذه الفترة أن تقوم بأدارة هذه المشروعات، إضافة إلي القيام بالجهود التنموية الكبيرة التي غيرت وجهة المجتمع المصري حينئذ. كتطبيق سياسات الاصلاح الزراعي وإستصلاح الأراضي، وإقامة قاعدة صناعية، وتقديم سلسلة من الخدمات الواسعة إبتداء من التعليم والصحة وحتي بيع الوجبات السريعة للمواطنين. فإذا إنتقصنا من قدرات البيروقراطية غياب الحافزيه الأيديولوجية لديها لبناء الدولة الاشتراكية، لعدم تنشئتها وتأهيلها أيديولوجيا، فسوف ندرك مدي ضعفها أمام المهام الملقاة علي عاتقها .

بالاضافة إلي ذلك فقد أصيبت البيروقراطية المصرية بحالة من الترهل بسبب إتجاه النخبة السياسية إلي تعيين الخريجين في بنائها ، حيث تبنت النخبة السياسية هذا الأسلوب لتضرب أكثر من عصفور بحجر واحد . فمن ناحية رأت النخبة السياسية ضرورة دعم الجهاز البيروقراطى عن طريق التوسع في إمداده بالعناصر التي يريدها، والمتعلمة تعليما جامعيا حتي يكون قادراً علي آداء المهام الملقاة علي عاتقه لإنجاز تنمية وتحديث المجتمع. وبذلك تم إشباع إحتياجات البيروقراطية من الموظفين إضافة إلي القطاع العام الجديد المكتسب أو المؤمم(٢٤). ومن ناحية ثانية فقد إطرد نمو البيروقراطية المصرية بواسطة قرار واع حينئذ من قبل النخبة السياسية للاستفادة من الخدمة الحكومية بإعتبارها وسيلة لتقليل البطالة بين المثقفين، بالنسبة لآلاف الخريجين الذين تخرجوا من

نظام التعليم الذي تم التوسع فيه خلال هذه الفترة. ففي ظل السياسة الجديدة لتعيين الخرجين وعد الطلاب بالتعيين في الوظائف البيروقراطية عند التخرج وذلك لحل أزمة البطالة المستحكمة (٢٥).

وقد قاد ذلك إلي مشكلة أخري عانت منها البيروقراطية المصرية، تتمثل في إنخفاض مستوي المهارة التي نتجت عن التوسع ، الذي نتج عن سياسة تعيين الخريجين، التي بدت وكانها تتفق مع التوسع السريع الذي أسسته الثورة في وظائف البيروقراطية المصرية بدون تأهيل الخريجين لشغل هذه الوظائف . ونتيجة لذلك لم تعد البيروقراطية المصرية مصدراً للمهارة، إذ يحتاج الخريجون الذين عينوا في الوظائف إلي تأهيل يدربهم علي الوظائف التي يشغلونها والتي تخالف في الغالب تخصصاتهم. غير أن الأمور لم تسر علي النحو الذي كان ينبغي أن تسير به. إذ أعاقت مشكلة البطالة الضاغطة التوزيع الرشيد للخرجين علي أساس حاجات الوحدات البيروقراطية والمؤهلات التي ينبغي أن تكون للأشخاص الذين سوف يقومون بالوظائف، والذين سوف تنفذ وحداتهم برامج وسياسات النظام السياسي. فلما تراخت التنظيمات أو الوحدات القائمة عن الآداء بسبب إنخفاض المهاره، برز إتجاه لتأسيس وحدات جديدة . ونتيجة لذلك تشابكت الوظائف وإختلطت السلطات ، وتكاثرت القوانين واللوائح ، ولم تتلاءم مهارات الخريجين الجدد مع الإحتياجات الراهنة ، فقد كان معظمهم متخصصا في الفنون والقانون والانسانيات . وتم تجاوز إفتقاد المهارات العملية بواسطة توقعات السلطة بإمكانية إكتسابهم المهارة من خلال العمل (٢٦). قد يكون ذلك قد تحقق جزئيا ، إلا أنه كان علي حساب إنخفاض مهارة البيروقراطية المصرية. وبمرور السنوات تجاوز عدد الخريجين الذين يطلبون عملاً حكومياً بكثير إحتياجات البيروقراطية إليهم . وبدا وكأن التضخم البيروقراطى في حد ذاته قد أصبح معوقا للعمل بسبب التزاحم في المكاتب .

بالاضافة إلي ذلك فقد حدث تناقض بين التوجهات الأيديولوجية للنظام الثوري ، خاصة بعد أن إمتلك وضوحاً أيديولوجيا منذ الستينيات فصاعداً، حينما أعلن الأيديولوجية الاشتراكية التي تؤكد علي المساواة وخدمة المواطنين.

وبين المرجعية الثقافية للبيروقراطية المصرية، وهي المرجعية التي تضمنت مكوناً تاريخياً يؤكد علي أن أساس وجودها يتمثل في ضبط الجماهير والسيطرة عليها. إضافة إلي مكونين معاصرين الأول ان رؤوس البيروقراطية المصرية العليا كانت لها أصولها الأرستقراطية ، وأن الموظفين الجدد لهم أصولهم التي ترجع إلي الشرائح العليا من الطبقة المتوسطة. الأمر الذي جعل البيروقراطية المصرية في المرحلة الناصرية لا تجسد أهداف التنمية بروح إشتراكية او ثورية حقيقية ، بحيث أثر ذلك علي معدلات النمو بخاصة في النصف الثانى من العقد الاشتراكي الوحيد في التاريخ المصري . وبذلك فقد لعبت البيروقراطية المصرية بحالتها هذه ، دوراً أساسياً قي عدم تحقيق التنمية بالمعدلات المطلوبة ، حتي قيل حينئذ أن "بمصر اشتراكية بلا اشتراكيين" (٢٧).

وفي مواجهة البيروقراطية المصرية التي إختزلت الأهداف والإنجازات التنموية ، كان من الضروري أن يسعي النظام السياسي في هذه المرحلة إلي محاولة أصلاح الأحوال البيروقراطية، وقد لجأ في ذلك إلي آليات عديدة . وتتمثل الآلية الأولي في آلية التطهير ، حيث أدرك النظام السياسي أن البيروقراطية حسبما يشير آداؤها ليست مخلصة لتحقيق الأهداف الثورية . وأصبح واضحاً أمام القادة الثوريين -حينئذ- أن هؤلاء -رجال البيروقراطية المصرية- الذين خدموا الملك، لا يمكن أن يخدموا بنفس الروح الثورة أيضا . ونتيجة لذلك أسست الثورة لجان التطهير Purge Committees ، وهي اللجان التي أوكلت إليها مهمة تأمين ولاء البيروقراطية المصرية للنظام السياسي ، إضافة إلي التأكيد علي معايير الاستقامة والفعالية والكفاءة بالنسبة للبيروقراطية. وفي هذا الاطار أكد أحد المصادر أن نصف كبار الموظفين في البيروقراطية الملكية سقطوا ضحية للجان التطهير في هذه المرحلة (٢٨).

وتتمثل الآلية الثانية لإصلاح البيروقراطية المصرية في الاستعانة بالعسكريين ، فقد أصبحت الحكومة الثورية علي وعي بمشكلات البيروقراطية التي نوقشت عيوبها علانية في الصحف . بل وقدمت البرامج الاذاعية التي تنتقد هذه العيوب ، مثل البرنامج الاذاعي الشهير "فوت علينا بكرة" ، حيث

بـرزت دعـوات كثـيرة مـن أجـل إصـلاح البيروقراطيـة المصريـة لتكـون قـادرة عـلي تنفيـذ البرامـج الثوريـة الجديـدة . وبسـبب الحـاح الاصلاحـات والحاجـة إلي تنفيذهـا في مواجهـة بيروقراطيـة متلكئـة ، فقـد كان عـلي النظـام السـياسي أن يعتمـد في المـدي القصـير عـلي العسـكريين لدعـم البيروقراطيـة المصريـة بالسـلطة الفعالـة والانضبـاط والنظـام الضروريـان لآداء مهامهـا . وتأكيـداً لذلـك وجدنـا أن ٢٥٪ مـن مديـري مؤسسـات القطـاع العـام خـلال فـترة السـتينيات مـن القـرن العشريـن مـن العسـكريين (٢٩)، بالاضافـة إلي نقـل كبـار موظفـي البيروقراطيـة المصريـة مـن وحـدة إلي أخـري لزيـادة الانتـاج . وقـد لعـب العسـكريون حينئـذ دوراً أساسـيا في ربـط أداء البيروقراطيــة المصريــة برؤيــة النظــام الثــوري ، وإســتمر تقليــد نقــل العســكريين إلي بعــض الـوزارات والمؤسسـات المدنيـة ليلعبـوا دوراً في إطارهـا قائمـا حتـي الآن .

وتتصـل الآليـة الثالثـة بـالاشراف الشـعبي عـلي آداء البيروقراطيـة المصريـة لمهامهـا في مختلـف الوحـدات الاداريـة ، بخاصـة ذات الطبيعـة الانتاجيـة . فقـد بـدأ النظـام الثـوري، حينئـذ، فى تشـكيل تنظيـمات لدعـم المشـاركة الجماهيريـة لجهـود التنميـة، في محاولـة لانهـاء حالـة إنسـحاب الجماهـير، التـي كانـت سـائدة في النظـام الملـكي السـابق . ولتحقيـق هـذا الهـدف أسسـت حكومـة الثـورة تنظيـم "هيئـة التحريـر" في السـنوات الأولي التـي أعقبـت قيـام الثـورة، ثـم تطـور هـذا التنظيـم إلي شـكل جديـد في المرحلـة القوميـة ، حيـث السـعي إلي لم شـمل الدائـرة العربيـة لتحقيـق الوحـدة العربيـة ، سـمي حينئـذ "بالاتحـاد القومـي" . وحينـما أعلنـت القـرارات الاشـتراكية في بدايـة السـتينيات ، حـل "الإتحـاد الاشـتراكي" محـل "الاتحـاد القومـي" ، بإعتبـاره التنظيـم الـذي يراقـب أو يحـرس نجـاح التجربـة الاشـتراكية في التنميـة والتحديـث . وبـدأ هـذا التنظيـم يلعـب دوراً رقابيـاً مـن خـلال آليتـين فرعيتـين، الأولي مشـاركة العـمال في مجالـس الادارة ، بحيـث لا تـترك صناعـة قـرارات البيروقراطيـة محتكـرة بواسـطة الموظفـين، ربمـا ذوي الخلفيـة المضـادة للاشـتراكية، فى حـين تتحـدد الآليـة مـن خـلال وحـدة الإتحـاد الاشـتراكي في مواقـع العمـل ، فقـد انتـشر الاتحـاد الاشـتراكي عـلي خريطـة المجتمـع عـبر

وحداته المنتخبة من بين المواطنين ، في القري والمدن وفي المصانع بين التجمعات العمالية . حيث وظيفتها الأساسية نشر القيم الثورية بين الجماهير لتعبئتها ، ومراقبه الجهاز البيروقراطى في مواقع الانتاج ، سواء انتاج السلع أو الخدمات.

٢- مشكلات البيروقراطية وسياسات الاصلاح في المرحلة الليبرالية: إنتقلت البيروقراطية المصرية من عصر ناصر إلي عصر السادات ، وكانت أحوالها قد تبدلت ، ففي نهاية الفترة الناصرية أنتشر أبناء الشرائح الدنيا للطبقة المتوسطة وكذلك أبناء الطبقة الدنيا الذين بدأوا يشغلون وظائف في بناء البيروقراطية المصرية، وبدأوا يشكلون قوامها الحقيقي . وحصلوا علي كثير من إمتيازاتها في المرحلة الناصرية ، بل وإستغلت بعض هذه العناصر وظائفها بصورة إنتهازية ، فبدأت في استعادة بذور تراث الفساد الملكي القديم . وحينما تولي الرئيس السادات في أعقاب وفاة الزعيم ناصر ، أعلن عن سياسة الانفتاح الاقتصادي، التي تطورت في النهاية إلي التأكيد صراحة علي القطاع الخاص، بإعتباره الفاعل التنموي الذي سوف يعتمد عليه في تحديث وتنمية المجتمع ، وصدرت في هذه المرحلة الترسانة القانونية التي تؤمن حمايته وتوسع أدواره في بناء الاقتصاد القومي ومن ثم تنمية المجتمع وتحديثه .

وقد بدات البيروقراطية خلال هذه الفترة تعاني من مجموعة من المشكلات الأساسية . وتتمثل أول هذه المشكلات في أنه برغم التأكيد علي القطاع الخاص بإعتباره فاعل التنمية والتحديث ، إلا أن البيروقراطية المصرية شهدت في عصره زيادة دارمية في حجمها. فمع حلول عام ١٩٧٨ كان هناك ١,٩٠٠,٠٠٠ مصري يشكلون بناء البيروقراطية المصرية الحكومية إضافة إلي موظفي القطاع العام،وحينما يضاف إليهم مستخدموا هذا القطاع فإن الرقم بقفز إلي ٣,٢٠٠,٠٠٠ تقريبا (٣٠). وإلي هذه الأرقام ينبغي أن نضيف حوالي ١٠٠,٠٠٠ من خريجي الجامعة الذين يطلبون سنويا وظائف في الجهاز البيروقراطى ، بحيث أصبحت ميزانية البيروقراطية المصرية في مصر ترهق ميزانية الدولة ، خاصة أن هذا التضخم البيروقراطي لم يكن له ما يقابله من قيمه تضاف إلي إجمالي الناتج القومي ، ومن ثم أصبح الجهاز البيروقراطي معوقا للتنمية

لا دافعا لها . وحينما تولي الرئيس مبارك عمل علي فك الارتباط بين الجامعة والبيروقراطية المصرية، حيث أسقط التزام الدولة بتعيين خريجي الجامعة في الجهاز البيروقراطى للدولة . وتم التأكيد علي ان شغل الوظائف بالبيروقراطية المصرية يتم بناء علي نظام المسابقات وحسب احتياجات جهاز البيروقراطية إستناداً إلي قانون العاملين رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ . والذي يؤكد في المادة "١٨" علي " أن التعيين في الوظائف ينبغى أن يشغل بإمتحان بحسب الأسبقية الواردة في الترتيب النهائي لنتائج الأمتحان ، وعند التساوي في الترتيب يختار الأعلي مؤهلاً ، ثم الأقدم تخرجاً فإن تساويا يقدم الأقدم سنا" . بل واقترحت بعض السياسات التي قد تساعد علي تقليص حجم البيروقراطية المصرية كالمعاش المبكر الذي يعني خروج بعض الموظفين من وظائف البيروقراطية لقاء منحهم مكافأة بالاضافة إلي ضمان معاش لهم . وذلك إستناداً إلي المادة "٩٥ مكرر" من القانون السابق "١١٥" التي تنص علي أنه " يجوز للسلطة المختصة إصدار قرار وإحالة العامل إلي المعاش بناء علي طلبه قبل بلوغ السن القانونية . علي أن لا تقل سن الطالب عند تقديم الطلب عن ٥٥ سنة ، وألا تكون المدة الباقية لبلوغة سن الإحالة إلي المعاش أقل من سنة . وتسوي الحقوق التأمينية لمن يحال إلي المعاش طبقا لأحكام الفقرة السابقة علي أساس مدة إشتراكة في نظام التأمين الاجتماعي، مضافا إليها المدة الباقية لبلوغة السن القانونية أو مدة سنتين علي الأقل ". ولمحاربة التضخم البيروقراطى يستمر مضمون المادة ليؤكد "ولا يجوز إعادة تعيين العاملين الذين تسري عليهم أحكام هذه المادة بالحكومة أو شركات القطاع العام، كما لا يجوز شغل الوظائف التي تخلو نتيجة تطبيق هذه المادة حتي بلوغ المحالين إلي المعاش سن التقاعد إلا بموافقة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ".

بالإضافة إلي ذلك فقد عانت البيروقراطية المصرية حينئذ من تدني مهارة العاملين فيها، وذلك لأسباب عديدة منها أن البيروقراطية المصرية – كما أشرت - أصبحت مستودعاً يستوعب خريجي الجامعات غير المؤهلين لوظائفهم، خاصة أن الدولة لم تبذل جهداً لإعادة تأهيلهم . ومنها تخلف البيروقراطية المصرية

من حيث إستخدام التقنية الحديثة في إنجاز أعمالها ، فما زالت الطرق البدائية "الدفترتية" هي السائدة . يضاف إلي ذلك أن إجراءات التقييم لم تكن صارمة بما فية الكفاية، وتفشل دائماً في التمييز بين العمال المنتجين وغير المنتجين ،بحيث برزت إعتبارات جديدة في شغل وظائف البيروقراطية المصرية كإعتبار الأخلاص أو الولاء السياسي. وإذا كانت هذه الاعتبارات قد بدأت في المرحلة الاشتراكية . حيث أصبحت وظائف البيروقراطية مفتوحة أمام من ثبت ولاؤهم للأيديولوجيا الاشتراكية، فإن هذا التقليد قد إستمر فيما بعد المرحلة الاشتراكية ، حيث أصبحت هذه الوظائف مفتوحة امام أعضاء الحزب الوطني الديموقراطي ولجنة السياسات ، حيث اصبح الاحتراف أو الانتهازية السياسية هي معيار شغل الوظائف العليا في البيروقراطية المصرية.

وقد شكل ضعف المرتبات ومعاناه الموظفين من ذلك، أحد المشكلات الهامة التي إضعفت آداء البيروقراطية المصرية . ولادراك هذه الحقيقة نجد أن المدرس المصري العادي ، أو الطبيب الممارس العام أو خريجي الجامعة الحديث يحصل علي راتب شهري يتراوح بين ٢٠-٤٠ دولار يستطيع سائق التاكسي المحظوظ أن يحصل علي ضعفه عدة مرات في اسبوع واحد . وبرغم أن المرتبات كانت منخفضة في مرحلة ناصر ، الا أن الدولة عوضت ذلك بدعم السلع وتغييب السلع الترفية عن الاسواق ، إضافة إلي تأمين حد أدني من المستوي المعيشي الملائم للموظفين . علي خلاف ذلك نجد أن السوق في المرحلة الليبرالية قد أغرقت بالسلع الترفية البعيدة عن متناول شرائح عديدة من موظفي البيروقراطية المصرية ، الذين خضعت السلع والخدمات الموجهة لاشباع إحتياجاتهم لقوانين السوق . وفي هذا السياق برزت ظواهر سلبية عديدة كنتيجة لذلك ، من هذه الظواهر أنه قد كان علي كثير من موظفي الحكومة ذوي المهارات المتميزة أن يهجروا الخدمة الحكومية، للعمل في وظائف مربحة تصل دخولها إلي أضعاف كثيرة لمرتباتهم . ونظراً لأن مجتمعات الخليج كانت في حاجة إليهم لاستكمال البناء التحتي ، فقد هاجرت أفضل عناصر البيروقراطية المصرية في مختلف المجالات وتركت العناصر الأقل مهارة هي الباقية التي تسير العمل ، ومن ثم

إنخفض مستوي الآداء البيروقراطي عموماً . ومثلما هاجرت بعض عناصر البيروقراطية المصرية إلي مجتمعات الخليج، هاجرت عناصر أخري إلي القطاع الخاص، الذي بدأ ينمو ويمنح مرتبات عالية لبعض عناصر البيروقراطية عالية التأهيل التي هاجرت إليه . وقد أدي ذلك بدورة إلي إضعاف مستوي الآداء البيروقراطي في البيروقراطية لخروج نسبة من أفضل المهارات إلي القطاع الخاص . ومن لم يجد فرصة عمل ودخل في مجتمعات الخليج أو في القطاع الخاص، أتجه البحث عن عمل إضافي يحصل منه علي دخل يعينه علي مواجهة متطلبات الحياة ، حيث البحث عن وظيفة ثانية أو ثالثة ، ومن الطبيعي أن يكون الجهد الذي يبذله الموظف في هذه الوظائف الاضافية علي حساب آدائه في الوظيفة الحكومية . ومن لم ينجح في رفع مستوي دخله من المصادر السابقة فإن الفساد والانحراف يصبح المدخل الباقي لرفع مستوي الدخل ، وفي هذا الاطار يفتح الباب لتقاضي الرشوة والعمولات ويبدأ فضاء البيروقراطية المصرية يتخم بكل ظواهر الفساد والإنحراف.

من المشكلات التي برزت خلال هذه المرحلة أستمرارا للمراحل السابقة تبعثر وعدم تجانس البناء الفيزيقي للبيروقراطية، في هذا الإطار فإنه من الضروري التأكيد علي أنه من الطبيعي أن تتجانس بنية البيروقراطية مع بنية المجتمع . وإذا كان المجتمع المصري ما زال يمر بمرحلة إنتقالية ، ومن ثم فإننا نجده يتحرك بصورة غير متجانسة ، حيث الحضر مع الريف إلي جانب البداوة في مرحلة التحول. بالاضافة إلي تضمن الحضر للأحياء الراقية في مقابل العشوائيات ، فقد كان من الطبيعي ان يسود هذا التباين مختلف السياقات الاجتماعية . ولأن البيروقراطية المصرية جزء من المجتمع فقد إنعكست هذه الطبيعة الانتقالية غير المتجانسة علي بناء البيروقراطية ، حيث نجد أن البيروقراطية تميزت بتباين بنائها الفيزيقي من جوانب عديدة . ويعد التبعثر أو التناثر الفيزيقي للوحدات البيروقراطية أحد هذه المظاهر ، حيث نجد أن وحدات الجهاز البيروقراطي مشتته وموزعة علي مناطق متعددة في المدينة ، الأمر الذي يزيد من صعوبة الاتصالات بينها (٣١) . ومن ثم يبذل المواطنون جهداً كبيراً

ويستهلكون وقتا طويلاً في الانتقال بين هذه الوحدات ، الأمر الذي إنعكس علي طبيعة الانجاز البيروقراطي بطبيعة الحال .

ويعد تنوع الوحدات البيروقراطية في طبيعتها الأساسية من أهم مظاهر هذا التباين ، حيث نجد أن بيروقراطية المجتمع المصري تضم بداخلها البيروقراطية الحكومية ، بالإضافة إلي بيروقراطية القطاع العام . إلي جانب ذلك توجد بيروقراطية القطاع الخاص الذي ينقسم داخليا إلي القطاع الخاص الوطني والقطاع الخاص الأجنبي . إضافة إلي ذلك يوجد الآن شكل بيروقراطى جديد يتمثل في بيروقراطية المجتمع المدني، بخاصة المنظمات غير الحكومية . ونحن إذا تأملنا هذه الأشكال الثلاثة من البيروقراطية بتفرعاتها فسوف نجد أولاً أن الروابط والاتصالات بينها ليست قوية ، ومن ثم فهي تفتقد أية وحدة عضوية فيما بينها ، فهي عبارة عن جزر منعزله داخل إطار بيروقراطى واحد. هذا بالاضافة إلي أنها تتباين من حيث أسلوبها في تجنيد موظفيها إبتداء من المتخرجين من المدارس او المعاهد أو الجامعات الحكومية وإنتهاء بنظائرها الأجنبية . إلي جانب ذلك فهي ايضا تتباين من حيث منظومة القيم البيروقراطية الموجهة للسلوك البيروقراطى داخل هذه الأنساق البيروقراطية الفرعية . فبينما نجد بيروقراطية القطاع الخاص الأجنبي تأخذ بأحدث التقنيات البيروقراطية، نجد أن الآداء غاية في التردي في بعض الوحدات الحكومية الأخري . علي هذا النحو يمكن أن نصنف تدريجيا الوحدات البيروقراطية المصرية من حيث مستوي الاداء من أكثرها تطورا حتي أعلي المستويات العالمية ، وحتي أكثرها ترديا وبدائية سواء فيما يتعلق بالقيم والقواعد المنظمة للآداء البيروقراطى أو ما يتصل بالتكنولوجيا المستخدمة (٣٢) .

ثمه تباين ثالث داخل الوزارات الحكومية من حيث مستوي الانضباط البيروقراطى والقدرة علي الانجاز ، حيث يمكن إستناداً إلي إحدي الدراسات تصنيف هذه الوزارات إلي ثلاثة أنماط . النمط الأول ويضم الوزارات العسكرية بالأساس كوزارة الدفاع ووزارة الداخلية ، حيث نجد أن روتين العمل في هذه الوزارات أكثر إنضباطا إلي حد كبير سواء من حيث دقة توقيت إنجاز

"المعاملات" أو من حيث تبسيط الاجراءات ، أو الشفافية في الانجاز ، إضافة إلي وضوح تعليمات إنجاز "المعاملات" . ويتمثل النمط الثاني في وزارات الانتاج أو وزارات الاستثمار او الوزارات الحديثة كوزارة الدولة للتنمية الادارية مثلاً. ويرجع تقدم هذا النمط بيروقراطيا علي الأنماط أخري إلي طبيعة جهازها البيروقراطى ، ففي غالبية وزارات هذا النمط يوجد جهاز بيروقراطى يمتلك تأهيلاً ملائماً للعمل ، إضافة إلي أن بعضها له أحتكاكه بالعالم الخارجي بدرجة أكثر ، أو أن أسس المحاسبة أكثر وضوحاً فيه، الأمر الذي يسر له أن يشغل موقعا متقدما في تطور الحالة البيروقراطية السائدة . ويأتي النمط الأخير الذي يضم وزارات الخدمات كوزارة التربية والتعليم ، ووزارة الأوقاف ووزارة الضمان الاجتماعي ، حيث نجد أن هذه الوزارات هي الأدني من حيث مستوي الآداء أو الانجاز البيروقراطى ، أو من حيث تعقد الروتين ، أو من حيث بطئ إنجاز "المعاملات" للمواطنين . وفي الغالب نجد أن هذا النمط يعاني من مثالب عديدة إشرنا إليها ، كعدم تأهيل غالبية موظفي هذه الأجهزة البيروقراطية للقيام بأعمالهم . يضاف إلي ذلك تعقد الأجراءات وعدم وضوح التعليمات إلي جانب عدم الشفافية في الآداء .

ذلك يعني أن البيروقراطية في مصر لا تشكل كتلة بيروقراطية متجانسة سواء من حيث منظومة القيم المسيرة للآداء ، او من حيث طبيعة الآداء وحداثته، بمعني ميلة للاستفادة من التكنولوجيا الحديثة ، أو من حيث آلية تجنيد موظفي الوحدة البيروقراطية أو مستوي تأهيلهم . هذا بالاضافة إلي تباينها من حيث وضوح التعليمات أو أسلوب تعاملها مع الجمهور أو درجة الشفافية في التعامل. وهو الأمر الذي يفرض أن يكون أحد محاور إصلاح البيروقراطية في مصر يتمثل في تأسيس حالة من التجانس داخل البيروقراطية المصرية. فمن شأن هذا التجانس مع تباين الوظائف أن يقوي الوحدة العضوية بين الوحدات البيروقراطية من ناحية ، ويعمل علي تحسين علاقتها بالمواطنين من ناحية ثانية ، ومن ناحية ثالثة يولد لديها القابلية للاصلاح وقبول الجديد ، حتي تصبح هذه البيروقراطية هي القاطرة الملائمة لقيادة عملية التنمية والتحديث.

٣- جهـود الدولـة الليبراليـة لإصـلاح البيروقراطيـة المصريـة: مثلـما فعلـت الدولـة الاشـتراكية التـي إهتمـت بتطويـر بعـض السياسـات التـي حاولـت مـن خلالهـا حـل مشـكلات البيروقراطيـة المصريـة وإصلاحهـا . كذلـك فعلـت الدولـة في المرحلـة الليبراليـة ، لأن الإصـلاح كان ضرورة ملحـة ومـن متطلبـات هـذه المرحلـة ، وذلـك يرجـع إلي أنـه إذا كانـت الدولـة تسـعي إلي تعبئـة قطاعـات الجهـاز البيروقراطـى المختلفـة وتعبئتهـا ، إضافـة إلي تهيئـة الظـروف ليتـولي القطـاع الخـاص الوطنـي والأجنبـي للقيـام بـدور كبـير في عمليـة التنميـة والتحديـث وإشـباع حاجـات المواطنـين. فقـد كان مـن المنطقـي أن تسـعي إلي تبنـي بعـض السياسـات او الآليـات التـي يمكـن أن تسـاهم في إصـلاح أوضـاع البيروقراطيـة المصريـة. وقـد إتبعـت الدولـة بخاصـة في المرحلـة الليبراليـة عديـداً مـن الآليـات التـي يمكـن أن تسـاهم في تحقيـق هـذا الهـدف نعـرض لأبرزهـا فيـما يـلي .

وتتمثـل أول هـذه الآليـات في فـك التحالـف بـين السـلطة السياسـية والبيروقراطيـة المصريـة، وهـو الارتبـاط الـذي أسـتمر تاريخيـا وفـرض كثـيراً مـن العسـف والظلـم عـلي المواطنـين في المجتمـع . وذلـك مـن خـلال إلتفـاف السـلطة السياسـية بإتجـاه التحالـف مـع الجماهـير مسـتغلة العواطفـة العدائيـة للجماهـير تجـاه البيروقراطيـة المصريـة، لتحميـل الأخـيرة أعبـاء فشـل الجهـود التنمويـة . مـؤشر ذلـك مطالبـة الرئيـس السـادات – إسـتناداً إلي وعيـة بمشـكلات البيروقراطيـة في مـصر – "بثـورة بيروقراطيـة" ، ثـورة تقـضي عـلي الروتـين ، والروتـين الحكومـي بالتحديـد لإنقـاذ المصلحـة العامـة (٣٣). وقـد تلقفـت الصحافـة حينئـذ عـدم رضـاء الزعامـة السياسـية عـن الاداء البيروقراطـى فشـنت حملـة عـن البيروقراطيـة المصريـة. مثـال عـلي ذلـك إشـارة مجلـة "روز اليوسـف" الاسـبوعية بعـد سـنة مـن مطالبـة الرئيـس السـادات بـضرورة الثورة البيروقراطيـة ، إلي هـذه الثـورة "بإعتبارهـا أصبحـت شـعاراً خاليـا مـن المضمـون وضوضـاء بغـير فعـل . وقـد أضافـت أنـه برغـم هـذه الضوضـاء ، والمقـالات التـي نـشرت ، والنـدوات والتقاريـر التـي كتبـت لم يتحقـق شـئ ، فمازالـت بيئـة البيروقراطيـة المصريـة تتميـز باللامبالاة واللامسـئولية . إذ تسـكن معظـم الوحـدات الحكوميـة جماعـات مـن الكائنـات الانسـانية التـي تعمـل في

ظل ظروف مالية وأخلاقية صعبة ، وفي مثل هذه الظروف يصبح من المستحيل في الغالب زيادة الانتاج كما أو كيفا" (٣٤) .

وقد إستمرت الزعامة السياسية بعد ١٩٨٠ علي نفس نهج الرئيس السادات في نقدها للبيروقراطية المصرية صراحة، مؤكدة أن المصريين لا يعملون بجد كما ينبغي . حيث إنتقدت الزعامة السياسية بصفة خاصة المستويات العالية لغياب العمال من الخدمة الحكومية والترفع البيروقراطي علي المواطنين، وكذلك الخمول العمالي المنتشر. "وفي هذا الاطار أشارت القيادة إلي أنه "بالعمل المنظم وأحترام المهام ، نحن لا نقصد مجرد أن يتواجد الفرد في مكان عمله، ولكن أن يؤدي العمل بقدر من الاخلاص وبروح المسئولية والضمير. "وإستمرت الزعامة السياسية في الاشارة إلي خمول الموظف وإفتقاده لروح المسئولية ، الأمر الذي أدي إلي مستويات عالية من الدمار الهائل (٣٥). وفي سبيل الاصلاح البيروقراطى طالبت القيادة السياسية بضرورة تبسيط تعقيدات اللوائح والقواعد البيروقراطية واضعا علي رأس القائمة ، التغيرات التي نحتاجها لاصلاح برامج الحوافز التي فشلت في التمييز بين الأفراد المنتجين وغير المنتجين . والروتين البيروقراطى الذي يبسط الجهود التي يبذلها القطاع الخاص لكي يؤدي دوراً أكثر حيوية في تنمية الاقتصاد المصري . ثم حدد أيضا الاطار العام للتغيرات المقترحة في شركات القطاع العام مسلما بأن القطاع العام تحمل أعباء كثيرة في الماضي ... إلي جانب أنه يخضع للقرارات والقوانين الوزارية التي تقيد حرية التصرف البيروقراطى، وتحد من قدرة المديرين علي الاستفادة من المهارات والقدرات بإعاقتهم عن التمييز بين العمال الكسالي والمنتجين (٣٦). وهو ما يعني أن النظام السياسي خلع عباءة الحماية عن البيروقراطية الحكومية ، بحيث تصبح معرضه للنقد كمدخل للاصلاح . وبدأت البيروقراطية المصرية تتعرض حينئذ لضغوط من "أعلي" أي من "النظام السياسي" ومن أسفل "حيث المواطنين" من أجل الاصلاح .

وقد تمثلت الآلية الثانية في وقف التضخم البيروقراطى، الذي أربك البيروقراطية العامة المصرية لفترة طويلة من الزمن . حيث تبنت الدولة أساليب

كثيرة لوقف هذا التضخم . فمن ناحية توقف التعيين التلقائي لخريجي الجامعات والمعاهد العليا والتعليم المتوسط في البيروقراطية الحكومية . وإعتمدت الدولة نظام المسابقات في شغل الوظائف الشاغرة ، مستهدفة بذلك أن تصل نسبة حجم البيروقراطية المصرية إلي مواطنيها إلي المعدلات العالمية المتبعة . وذلك لتخليص البيروقراطية من العمالة الزائدة التي لديها بمرور الزمن ، من خلال بلوغ بعض موظفي البيروقراطية سن التقاعد مع عدم الاحلال ، حتي تصل البيروقراطية المصرية إلي توازنها المطلوب . ومن الأساليب التي أتبعت في هذا الصدد أيضا طرح صيغة التقاعد المبكر . حيث يمكن لموظف البيروقراطية أن يتقاعد قبل السن القانوني "سن الستين عاماً" مع الاحتفاظ بقدر ملائم من الحقوق المالية . بذلك عملت الدولة علي تخليص الجهاز البيروقراطى، حسبما أكد احد المسئولين، الذين تمت مقابلتهم، من فئة الموظفين الذين لديهم أعمالاً إضافية، ويساعدهم التقاعد المبكر علي التفرغ لهذه الأعمال ، ما دامت حقوقهم المادية في الوظيفة الحكومية محفوظة تقريبا . ومن ثم رفع كفاءة الجهاز البيروقراطى بصورة غير مباشرة بتخليصه من عناصره التي لا توقف جهودها كاملة عليه. ولحل مشكلة التضخم البيروقراطي قامت الدولة بفتح أبواب أجازات العمل أمام العاملين في الدولة للعمل خارج البيروقراطية المصرية في مجتمعات الخليج أو في القطاع الخاص لأي فترة يريدها الموظف. حيث أكد قانون العاملين المدنين رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ " جواز منح الأجازة الخاصة بدون مرتب ، أو منح المرأة العاملة أجازة لرعاية طفلها "، وهو الأمر الذي يعني تخفيف التضخم البيروقراطى ولو بصورة مؤقتة ، ولو أن ذلك يكون قد تحقق علي حساب تخفيض مستوي المهارة البيروقراطية، لأن العناصر التي تخرج من الجهاز البيروقراطى هي في الغالب من أفضل العناصر .

وقد شكل تحرير الأجهزة البيروقراطية الفرعية من فعاليات السيطرة المركزية أحد آليات الاصلاح البيروقراطى، حيث كانت مركزية الادارة من العوامل التي لعبت دوراً أساسيا في التعقد البيروقراطى وبطئ الروتين . فقد كانت قرارات إنجاز "معاملات" المواطنين لها الطابع المركزي في الغالب .وذلك

يرجع إلي أن السلطة كانت شديدة التركيز في العادة وفي يد كبار الموظفين.الأمر الذي كان يتسبب في حدوث التأخيرات والاختناقات، بإعتبارها موضوعات تحل بواسطة المرؤوسين الذين ينتظرون أن يكافئهم المشرف عليهم . ارتباطا بذلك كان الروتين وعبادة القوانين يحول في الغالب أكثر التصرفات بساطة إلي مسائل معقدة (٣٧). وإذا كانت هذه الطبيعة هي التي عمل وفقا لها نظام ناصر الذي سعي إلي تركيز السيطرة علي مختلف الأجهزة والمؤسسات التي تخضع لسلطة الوزارات (٣٨). فإن الرئيس السادات سعي إلي ألغاء هذه السيطرة بالاتجاه نحو تبني صيغة اللامركزية في الادارة ، حيث أصدر القانون رقم ١١٦٧ لعام ١٩٧٥ والذي الغي بمقتضاه السلطات العامة التي للوزارات المركزية علي الشركات والمؤسسات العامة لصالح مجالس قطاعية . وبإلغاء سيطرة الوزارات المركزية تركت الشركات العامة تعمل بحرية وبدون أي إشراف تنظيمي ، ومن ثم فقد إسترخت علاقات سيطرة الوزارات علي مؤسسات الخدمة العامة لدعم المرونة والكفاءة، الأمر الذي أدي إلي تخلق مشكلة اخري حيث السقوط في منطقة الفوضي والفساد (٣٩). وبنفس المنطق ألغيت السيطرة المركزية علي البيروقراطية المصرية في المحافظات، التي بلغ عددها ستة وعشرون محافظة، نتيجة لالغاء وزارة الحكم المحلي عام ١٩٨٢ . بحيث أدي ذلك إلي وضع ضعفت فيها السيطرة المباشرة للوزارات علي إدارتها الفنية في المحافظات ، إلي حد بدت معه المحافظات والادارات التي تضمها ، وكأنها تعيش حالة من الانفصال(٤٠). وبرغم أن القصد من هذا التحول إلي اللامركزية، يتمثل في محاولة تأسيس حالة من المرونة البيروقراطية، التي تساعد علي الانجاز السريع الخدمات بسبب إلغاء المركزية ، فإن الواقع قد شهد نتائج ربما معاكسة للقصد الذي طلب. حيث أدي ذلك إلي إنهيار السيطرة والقدرة علي المحاسبة، بدون زيادة واضحة في كيف أو كم الانتاج ، وفي بعض الحالات هيأت هذه السياسات الفرصة لانتشار الفساد والاثراء الخاص (٤١).

وفيما يتعلق بتبعثر أو تشتت وحدات البيروقراطية الحكومية ، إذ شكل ذلك أحد المشكلات الرئيسية التي عانت منها البيروقراطية المصرية ، حيث نجد

أن وحدات بعض الوزارة موزعة مكانيا . الأمر الذي يفقدها وحدتها العضوية، ومن ثم يضيع الوقت ويفرض تبديد كثير من الجهود في قضاء "المعاملات" . فوحدات غالبية الوزارات موزعة علي أربعة أو خمسة أماكن . الأمر الذي دفع إلي التفكير الجدي لتجميع وحدات كل وزارة في مكان واحد، لسهولة إنجاز "المعاملات" وتوفير الوقت والجهد ، وقد أدركت الأنظمة السياسية المختلفة هذه المشكلة فسعت إلي تقديم حلول لها .

فمثلاً لمواجهة هذا التشتت في عصر الرئيس ناصر ، كانت الوزارات ما زالت محدودة وأغلبها في أماكنها المعتادة داخل مجمع الوزارات ، لذلك قامت الدولة ببناء مبني سمي "مجمع التحرير" بميدان التحرير بالقاهرة الذي يتضمن عديداً من الوحدات التي تتبع الوزارات المختلفة ، خاصة أن مجمع التحرير حينئذ كان علي بعد مئات الامتار من مجمع الوزارات ، وفي عصر الرئيس السادات زاد عدد الوزارات وتضخمت وحداتها وتبعثرت تبعثراً كبيرا ، وهي حالة ورث الكثير منها من العصر الناصري. ومن فقد قرر الرئيس السادات بناء مدينة تضم كل وزارات الدولة علي بعد من القاهرة وسميت "بمدينة السادات". غير أن البيروقراطية المصرية المتمرسة بالقاهرة ، والتي ترغب أن تكون إلي جانب النظام السياسي وبرفقته، أقامت العقبات العديدة والزرائع المتنوعة التي تضمن بها عدم الانتقال. تارة لأن مواطنيها الذين تتعامل معهم يسكنون بالقاهرة فكيف تنتقل بعيدة عنهم ، كما هي الحال في وزارة التعليم العالي والجامعات. وتارة أخري بأن مسائلها إلي جانب النظام السياسي ولها تعاملات يومية مع وحداته كوزارة الخارجية فكيف تذهب بعيداً . وتارة ثالثه تحججت بالأحوال الاجتماعية، حيث الأولاد في مدارس ليست في المدينة الجديدة ، وإسكان المدينة الجديدة ليس كإسكان القاهرة، وعديد من الزرائع الأخري التي إنتهت ببقاء البيروقراطية المصرية في القاهرة ، وبقاء المدينة الجديدة غير مأهولة لعدة سنوات . وامام هذا العناد والمراوغة البيروقراطية إضطرت الدولة إلي التنازل علي رغبة البيروقراطية المصرية، وقامت بتمليك مساكن المدينة الجديدة للمواطنين .

وفي مقابلة مع أحد قيادات وزارة الاسكان أشار إلي ان الدولة تفكر

الآن في نقل الوزارة إلي مدينة القاهرة الجديدة ، وهي مدينة علي أطراف مدينة القاهرة . غير أنه أمام الصعوبات المالية للدولة المصرية، فإن هذا المشروع ما زال علي مستوي التفكير فقط ، وقد أتت أخيراً رياح تكنولوجيا الاتصال والمعلومات بما تشتهية سفن البيروقراطية العامة المصرية . حيث بدأت الحاسبات الآلية وشبكات المعلومات تشكل الوصلات او الروابط التي يمكن أن تربط بين وحدات الجهاز البيروقراطى المتباعدة والمشتتة ، بحيث أصبحت تشكل منها وحدة عضوية متماسكة . وإنطلاقا من هذا الادراك تسعي الدولة المصرية بدأب نحو نشر تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في الوحدات المختلفة للبيروقراطية المصرية.

خامساً: الحكومة الألكترونية وبداية عصر بيرقراطى جديد

برغم أن الاصلاح البيرقراطى بدأت وتيرته منذ قيام ثورة ١٩٥٢ وحتي الآن، وبرغم إطراد جهوده في إطار الأنظمة السياسية الثلاث التي تولت السيطرة علي مقاليد المجتمع وحتي الآن . إلا أنه مع الوصول إلي ألفية ثالثة ، حدثت تطورات عالمية عديدة ، تتصل بالاقتصاد العالمي ، فرضت سرعة الحركة علي البيروقراطية وقدرتها علي المتابعة. فالاستثمارات العالمية تتدفق في إتجاهات عديدة ، ومن الضروري أن تعمل السياسة والبيروقراطية المصرية علي التعامل السريع مع هذا التدفق العالمي للاستثمارات . لذلك سعت الدولة المصرية إلي إحداث تعديلات جذرية في البيروقراطية المصرية، يستوعب بموجبها تكنولوجيا عصر المعلومات ، وتستطيع التعامل مع أدواته وآلياته . لذلك طرحت الدولة شعار "الحكومة الألكترونية" ومن ثم فقد أسندت إلي وزارة الدولة للتنمية الإدارية تنفيذها ، وتجسيدها علي أرض الواقع .

حيث جاء في قرار أنشائها "من أجل رفع كفاءة الجهاز البيروقراطى للدولة وتحقيق تطوير جذري للخدمات الحكومية" ، وقد حددت الوزارة رسالتها في "تحقيق الخطة القومية لمصر والمتمثلة في تحسين جودة الخدمات الحكومية وتبسيط دورات العمل وإجراءات الحصول علي الخدمة. بالاضافة إلي العمل بإتجاه توفير أكبر قدر من الخدمات علي بوابه الحكومة المصرية بحلول عام ٢٠٠٧ . ولانجاز هذه المهمة بدأت هذه الوزارة في العمل علي تطوير الخدمات

التي تقوم بها مختلف الوزارات لصالح الجماهير من مداخل عديدة وكثيرة ، ونعرض فيما يلي لأبرز هذه الجهود التي قامت بها الوزارة في هذا الصدد .

١ - تبسيط إجراءات المعاملات : ويتمثل الجهد الأول في تبسيط الاجراءات اللازمة لانجاز الخدمات المقدمة للمواطنين، تجنبا لتعقيد الاجراءات وتبسيطها. إضافة إلي إلغاء المبالغة في طلب الاوراق والرسوم اللازمة لإنجاز المعاملات للمواطنين . مؤيدة في ذلك بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٢٣٨ لسنة ١٩٩٨ في شأن تيسير الحصول علي الخدمات الجماهيرية، حيث يذهب القرار في مادته الأولي إلي "تحديد الجداول المرفقة للخدمات الجماهيرية التي يسري عليها القرار" . وفي مادته الثانية أكد القرار علي أن "يصدر وزير الدولة للتنمية الادارية نماذج بالمستندات والأوراق المطلوبة والرسوم اللازمة لآداء الخدمات المشار إليها في المادة الأولي، وكذا التوقيتات الزمنية التي تؤدي الخدمة خلالها . ولا يجوز للجهات الادارية طلب مستندات اخري أو تحصيل رسوم او تعاطي مبالغ أخري تحت أي مسمي من المسميات، غير الوارد النص عليها في النماذج المشار إليها، مع الالتزام بآداء الخدمة إلي طالبها في التوقيت المحدد لها" . ولانجاز ذلك عملت الوزارة علي تقنين وتبسيط الاجراءات اللازمة لانجاز مختلف الخدمات التي تقدمها الوزارات المختلفة لصالح المواطنين ، حتي يلتزم بها الجهاز البيروقراطى أمام الدولة وأجهزتها الرقابية ، وفي نفس الوقت أمام المواطنين. [٢*]وقد شمل تطوير هذه الخدمات الجوانب التاليه.

أ- تحديد القواعد والاجراءات اللازمة للقيام «بالمعاملات»، بحيث تعلن هذه القواعد والتعليمات في أماكن العمل ، أو تصدر بها نشرات يحصل عليها صاحب «المعاملة» حتي يسير علي هديها في أنجازه لمعاملته .

ب- تحديد الوثائق المطلوبة لكل «معاملة» والمعايير المطلوبة لكل وثيقة، مع تبسيط عدد الوثائق المطلوبة «للمعاملة» ، حتي يختصر الجهد الذي يبذله المواطن والموظف أيضا من أجل الحصول علي المعاملة .

ج- تحديد الرسوم اللازمة لانجاز «المعاملات» ، والعمل علي عدم المغالاة

٢ * أنظر الجدول رقم (١) فى نهاية الفصل

فيهـا ، بإعتبـار أن المواطـن يحصـل عـلي «المعاملـة» التـي هـي مـن حقـه نظـير كونـه مـن دافعـي الضرائـب .

د- تحديـد زمـن "المعاملـة" سـواء الزمـن الـلازم لانجـاز "المعاملـة" وتقليصـه قـدر الامـكان ، أو الزمـن الـلازم لطلـب مراجعـة "المعاملـة" مـن جانـب المواطـن إن رأي بأنهـا قـد أنجـزت دون المسـتوي المطلـوب .

هــ - تحديـد الجهـة او المـكان الـذي يقصـده المواطـن صاحـب "المعاملـة" للشـكوي مـن أن "المعاملـة" قـد أنجـزت دون المسـتوي المطلـوب ، ولتحقيـق ذلـك قامـت الـوزارة بالتحديـد الموضوعـي الدقيـق للمعايـير، التـي ينبغـي أن تراعـي لانجـاز "المعاملـة" لتحديـد سـبب القصـور عـن الانجـاز، سـواء مـن جانـب الموظـف أو مـن جانـب المواطـن والعقـاب عليـه .

٢ - **التطويـر التكنولوجـي للجهـاز البيروقراطـى في الـوزارات المختلفـة:** وذلـك مـن خـلال وضـع خطـة لتزويـد الجهـاز البيروقراطـى للدولـة بحاسـبات آليـة "كومبيوتـر" ، إضافـة عـلي عقـد دورات تدريبيـة في المراكـز والمحافظـات لموظفـي الادارات المتخلفـة . هـذا بالاضافـة إلي فتـح مواقـع لـوزارات الدولـة عـلي شـبكة المعلومـات الدوليـة ، وذلـك لامكانيـة قضـاء خدمـات المواطنـين عـن طريقهـا [*٣](٤٢) .

٣ - **القيـام بقياسـات تتبعيـه سـنوية :** وذلـك لدراسـة مـدي إسـتفاده المواطنـين مـن هـذه الخدمـات ووعيهـم بهـا ، تأكيـدا لذلـك أنـه في قيـاس لوعـي المواطنـين حـول خدمـات الحكومـة الألكترونيـة، وجـد أن المواطنـين بـدأوا في الاسـتفادة مـن هـذه الخدمـات. وأن هـذه الاسـتفادة في إطـراد دائـم ، حيـث كشـف عـن ذلـك نتيجـة لاجـراء الاسـتطلاع الـذي إجـري عـلي مـدي عامـين متتالـين ، حيـث بلـغ عـدد المواطنـين الذيـن عـلي وعـي بوجـود الخدمـات الألكترونيـة نحـو ٢٧٪ في مـارس ٢٠٠٥ إرتفعـوا في مـارس ٢٠٠٦ إلي ٤٧,١٪ وهـو الأمـر الـذي يشـير إلي تطـور كبـير في وعـي المواطنـين بهـذه الخدمـات الإلكترونيـة (٤٣). ويضـاف إلي ذلـك أن نسـبة ٧٤,٧٪ مـن المواطنـين أبـدت رغباتهـا في أسـتخدام الخدمـات الألكترونيـة في المسـتقبل (٤٤). وأسـتناداً إلي ذلـك فقـد شرعـت وزارة التنميـة الاداريـة في تقنـين مختلـف الخدمـات

٣ * أنظر قائمة بالمواقع الحكومية فى نهاية الفصل.

، ووضعها علي شبكة المعلومات الدولية ، حتي يمكن للمواطن الحصول عليها ، علي أن يدفعوا التكلفة أثناء تسليم المعاملة لهم، وبذلك يستطيعون توفير الوقت والجهد . وفي محاولة التعرف علي الخدمات التي سعي المواطنون للحصول عليها فسوف نجد من نتائج الاستطلاع الذي أجرته وزارة التنمية الادارية عام ٢٠٠٦ أن ٧١٪ من المبحوثين المستخدمين للخدمات الحكومية الألكترونية ، يقومون بإستخدام هذه الخدمات في السداد أو الاستعلام عن فواتير التليفون ، كما أشارت نسبة ٥٠,٧٪ منهم إستخدام تلك الخدمات في الحصول علي نتائج الامتحانات . بينما أشارت نسبة طفيفة من المبحوثين – الذين أفادوا بإستخدام الحكومة الألكترونية – إستخدامها في أغراض متعددة كخدمات مكتب تنسيق القبول بالجامعات بنسبة بلغت نحو ٣,٩٪ ، ثم الاستعلام عن مخالفات السيارات بنسبة ٢,٤٪ ، ثم الاستعلام عن فواتير الكهرباء بنسبة ٢,٢٪ ، وطلب الحصول علي قيد ميلاد بنسبة ٢٪ ، وأخيراً طلب بدل فاقد بطاقة رقم قومي بنسبة ٥,٪(٤٥). وبرغم أن إرتفاع معدلات الأمية في المجتمع وهو ما قد يعوق إستفادة بعض المواطنين من هذه الخدمات الألكترونية ، إلا أنه في الامكان قيام وسائط تيسر التعامل مع شبكة المعلومات لقضاء هذه الخدمات لصالح المواطنين، لحين نجاح الدولة في محو أمية مواطنيها بما يساعدهم علي الاستفادة من هذه الخدمات مباشرة .

٤ - **إنشاء مكاتب خدمة المواطنين :** وقد أتخذ إنشاء هذه المكاتب ثلاثة أشكال بهدف تسهيل إنجاز "معاملات" المواطنين ، وتصحيح الأخطاء التي قد تقع فتعوق إنجاز "المعاملات" أو تمنع إنجازها . علي هذا النحو تم تأسيس ثلاثة أنماط من خدمات المواطنين لانجاز "المعاملات" أو تصحيح إنجازها ونعرض لها فيما يلي :

أ- مكاتب خدمة المواطنين الحكومية : وهي المكاتب التي توجد عادة في مختلف الوزارات والمؤسسات العامة المتفرعة عنها ، وكذلك في المحافظات، وتستقبل هذه المكاتب شكاوي المواطنين مع الجهة، ثم تقوم بالتحقيق فيها وإحالتها إلي الجهات المختصة لانجازها إن كانت متطلباتها كاملة . أو مخاطبة

المواطـن لاسـتكمال النقـص أن وجـد ، وتأخـذ مثـال عـلي ذلـك مـن الـدور الـذي يلعبـه مكتـب خدمـة المواطنـين بـوزارة التنميـة الاداريـة[٤*](٤٦).

وإذا كنـا قـد أخذنـا وزارة الدولـة للتنميـة الاداريـة كنمـوذج ، فإننـا نلاحـظ أن غالبيـة المطالـب مـن الـوزارة تتعلـق بالجوانـب المختلفـة للعمـل ، فهـي إمـا طلـب فرصـة عمـل . أو طلـب النقـل مـن العمـل أو طلـب التثبيـت في العمـل أو تسـوية أي جانـب مـن جوانـب الوظيفـة كطلـب ترقيـة أو مكافـآت أو تغيـير مسـمي وظيفـي . وفي العـادة تقـوم الـوزارة بتوجيـة الشـكوي إلي الجهـة المشـكوه لانجـاز "المعاملـة" إن كانـت الشـكوي صحيحـة، أو طلـب إسـتكمالها ان كانـت متطلبـات إنجـاز "المعاملـة" ناقصـة ، أو الـرد عـلي المواطـن باسـباب عـدم الاسـتجابة "لمعاملاتـة" .

ب- مراكـز آداء الخدمـات الجماهيريـة : إسـتناداً إلي قـرار رئيـس مجلـس الـوزراء رقـم ١٤٦ لسـنة ٢٠٠٢ بشـأن الترخيـص بإنشـاء مراكـز لآداء الخدمـات الجماهيريـة ،والترخيـص لمـن يعمـل بهـا بالنيابـة عـن المواطنـين في التعامـل مـع أجهـزة الدولـة. تقـرر في المـادة الأولي لهـذا القـرار "مـع عـدم الاخـلال بحـق المواطـن في التعامـل مبـاشرة مـع كافـة وحـدات الدولـة وأجهزتها للحصـول عـلي الخدمـات التـي تقدمهـا هـذه الوحـدات وفـق النظـم المعتـادة . تنشـأ تباعـا بمواقـع التجمعـات السـكانية بالمراكـز والقـري والمـدن داخـل المحافظـات المختلفـة ، مراكـز لآداء الخدمـات ، لمعاونـة الجمهـور في توفـير نمـوذج طلـب الخدمـة وإسـتيفاء بياناتـه ومسـتنداته . والنيابـة عـن المواطـن في التعامـل والحصـول عـلي الخدمـات المطلوبـة مـن كافـة وحـدات الدولـة وأجهزتهـا ، بأسـمة ولمصلحتـة . ويتـولي وزيـر الدولـة للتنميـة الاداريـة الترخيـص بإنشـاء هـذه المراكـز، والترخيـص كذلـك للعـدد الـكافي مـن شـباب الخريجـين بالتعامـل نيابـة عـن المواطـن طالـب الخدمـة . وذلـك بنظـام عقـود العمـل المؤقتـة وفقـاً لأحـكام قانـون العمـل رقم ١٣٧ لسـنة ١٩٨١ ، وذلـك رفعـا للمعانـاة عـن المواطنـين وعمـلاً عـلي راحتهـم ، بمـا يحقـق الفصـل بـين طالـب الخدمـة ومؤديهـا . إرتباطـا بذلـك قامـت الـوزارة بتأسـيس بعـض مكاتـب لخدمـة الجماهـير ،

٤ * أنظر الجدول رقم (٢) الخاص بإجمالى الشكاوى الواردة للوزارة فى الفترة من ٢٠٠٦/١/١، ٢٠٠٦/٤/٣٠.

ونشرها في مختلف المحافظات ، وفي العادة توجد هذه المكاتب في أحياء المدن المختلفة ، وهي عبارة عن "كشك" مساحته لا تزيد علي "٢ x ٢" متر مربع به جهاز كومبيوتر ، طباعة ، خط تليفون أرضي ، ويديره شاب يحصل علي راتب من الوزارة . ويتولي قضاء الخدمات أو المعاملات التي يحتاجها المواطنون من الجهات الحكومية المختلفة بعد أن يستوفي أوراقها المطلوبة ، وذلك لقاء رسوم رمزية تحددها الوزارة . وهم الذين يتعاملون مع الجهات الحكومية نيابة عن المواطنين ، وتسليمها لهم بعد الانتهاء منها ، بحيث يوفر ذلك وقتهم وجهدهم ،حيث تنجز "المعاملات" بسرعة من خلال هذا الأسلوب لأن القائمين علي هذه المكاتب سوف تتوفر لديهم معرفة كاملة ومعتادة لانجاز هذه "المعاملات" .

وحتي الآن تم أنشاء نحو ٤٤٩ منفذا جماهيريا علي مستوي الدولة، يضاف إلي ١١٧ منفذا تابعاً لمصلحة البريد . وتتجه وزارة الدولة للتنمية الادارية للتوسع في إنشاء هذه المنافذ لأنها بذلك تضرب ثلاثة عصافير بحجر واحد ، الأول قضاء "معاملات" وخدمات المواطنين وأنجازها باقل تكلفة ممكنة ، إضافة إلي تخفيف العبئ عن الجهاز الاداري للدولة وعدم تضييع الوقت في الجدل مع المواطنين إلي جانب توفير فرص عمل لبعض الخريجين.

ج-إنشاء مراكز خاصة لآداء الخدمات الجماهيرية : أسوة بالمراكز السابقة لآداء الخدمات الجماهيرية ، والتي تنظم وزارة الدولة للتنمية الادارية تأسيسها إستناداً إلي القرار رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٠٢ . حيث تدرس الوزارة الآن التصريح للمواطنين في إطار القطاع الخاص إنشاء هذه المكاتب لخدمة الجماهير لقاء رسوم تحددها الوزارة لكل خدمة . لتعمل جنبا إلي جنب مع المراكز الحكومية ، شريطة أن تتوفر فيها شروط معينة هي ذات الشروط التي لمراكز آداء الخدمات الجماهيرية وتعمل تحت إلاشراف العام للوزارة، غير أن هذه المكاتب الخاصة ما زالت في مرحلة دراسة التصريح بها (٤٧).

٥ - القيام بعقد دورات تدريبية نوعية للموظفين : حيث تقوم الوزارة بعقد دورات تدريب للموظفين حول موضوعات متباينة ، منها أستخدام الحاسبات الألية وتخزين البيانات عليها . إضافة إلي دورات حول أساليب أنجاز المعاملات

والخدمات للمواطنين ، كذلك الدورات المتعلقة بالمتطلبات والوثائق الأساسية لانجاز أنماط المعاملات المتعددة . ذلك بالاضافة إلي دورات في اللغة الانجليزية ، ، إلي جانب دورات للترقية للمستويات الأعلي فى بناء البيروقراطية ، إضافة إلي دورات حول الأسلوب الأمثل للتعامل مع المواطنين، ويقوم بهذه الدورات التدريبية مركزين ، الأول مركز سقارة للتدريب الاداري ، إضافة إلي مركز تدريب القادة في عام ٢٠٠٥ [٥*](٤٨).

حيث يأتي المتدربين لحضور الدورة من مختلف الوزارات والمحافظات والمؤسسات العامة ، بعضهم يقيم أقامة دائمة في هذه المراكز. ويقوم بالتدريس في هذه المراكز متخصصون في موضوع هذه الدورات المختلفة كالأدارة ، واللغة الانجليزية ، وتصنيف المعلومات ، والتعامل مع الحاسب الألي وشبكة العلاقات الدولية والتعامل الأمثل مع المواطنين.

٦ - رفع مرتبات موظفي الجهاز البيروقراطي: بالإضافة إلي ذلك فقد أدرك المسئولون عن الجهاز البيروقراطى أخيراً أن نقص مرتبات وأجور موظفي البيروقراطية المصرية أصبحت منخفضة بحيث لا تستطيع مسايرة إرتفاع الأسعار . الأمر الذي أدي في غالب الأحيان كما أشرت إلي الاتجاه إلي القيام بأعمال أضافية تكون علي حساب الآداء الوظيفي في البيروقراطية المصرية، او تكون مدخلاً للحصول علي دخول من مصادر منحرفة كالرشوة . وتأكيداً لذلك بدأت الدولة تتحدث عن اهمية رفع مرتبات المدرسين كمدخل لرفع مستوي جودة التعليم وأيضا كإحدي الآليات التي يمكن بواسطتها مواجهة ظاهرة الدروس الخصوصية، التي أصبحت ترهق كاهل ميزانية الأسرة المصرية، إضافة إلي تشوية العملية التعليمية برمتها. وإذا أنجزت الدولة وعدها برفع مرتبات العاملين وقد بدأ ذلك بعد ثورة ٢٥ يناير، وبالتحديد في ٢٠١٣. فإن ذلك يمكن أن يؤدي تباعا إلي رفع مرتبات موظفي الجهاز البيروقراطى، الأمر الذي يسلم في النهاية إلي تغيير اتجاه الموظف نحو وظيفتة، بحيث يصبح ذو إتجاه إيجابي نحوها، ومن ثم نحو الجماهير الذين يؤدي وظيفتة لصالحهم .

٥ * أنظر إلى الجدول رقم (٣) فى نهاية الفصل.

علي هذا النحو نجد أن البيروقراطية المصرية عانت في التاريخ المعاصر الذي إستغرق خمسة عقود من مشكلات عديدة في كل مرحلة من المراحل، وقد حاول النظام السياسي تطوير سياسات إصلاحية للبيروقراطية المصرية. إبتداء من النقد إلي تطهير العناصر المعاندة لايديولوجيا النظام السياسي، إلي تزويدها بطاقة من الانضباط عن طريق نشر تعيين العسكريين في بنائها كما حدث في نظام ناصر . أو تخفيض حجمها عن طريق فتح الأبواب لهروبها إلي مجتمعات الخليج، أو القطاع الخاص، كما حدث في الفترة من ١٩٧٠-١٩٨٠. أو العمل علي تطويرها بتقليص حجمها عن طريق العمل علي تصريف تضخمها بآليات عديدة كألية المعاش المبكر ، أو سد منابع التضخم البيروقراطي عن طريق الغاء التعيين التلقائي لخريجي الجامعة في الجهاز البيروقراطى. وفي الفترة الأخيرة وبأنشاء وزارة التنمية الأدارية قامت الدولة من خلال آداء الوزارة بمجموعة من الاصلاحات الهامة ، غير أن تأثيرها لم يتضح بعد لضخامة حجم االبيروقراطية المصرية من ناحية، فهي بيروقراطية كبيرة يتجاوز حجمها الآن ثلاثة ملايين موظف. وأيضا لمحدودية سنوات الاصلاح ، وكذلك لتعقيد المشاكل التي تعاني منها البيروقراطية المصرية بخاصة في علاقتها مع المواطنين ، وهي العلاقة التي مازالت متخمة بمشاعر وعواطف سلبية وربما عدائية متبادلة .

بيد أننا لاحظنا أن ثمة اخطاء أو مشكلات ما زالت تعاني منها البيروقراطية المصرية في مصر ، وهي المشكلات التي تنتج عن الحصار الناتج عن ثلاثة مصادر ، أول هذه المصادر الحصار الذي تعانية من قبل النظام السياسي. الذي يميل في أوقات الأزمات أو الغليان الاجتماعي والمساءلة الجماهيرية، إلي تقديم البيروقراطية المصرية بإعتبارها كبش فداء عن أخطائة أمام المواطنين، ويتمثل المصدر الثاني لحصار البيروقراطية المصرية في المواطنين الذين ما زالوا يرتابون فيها وبسبب التجربة التاريخية الأليمة بين البيروقراطية المصرية والمواطنين فإنهم – أي المواطنين- ليسوا علي إستعداد لأن ينسوا بين يوم وليلة تاريخ طويل من العسف الذي مارسته الأجهزة البيروقراطية عليهم، كما أشار إلي ذلك "إدوارد لين" . ويتحدد المصدر الثالث لحصار البيروقراطية المصرية في

الظروف الاقتصادية السيئة التي بدأت تعيش في إطارها المستويات البيروقراطية الوسطي والدنيا، التي تنتمي بالأساس إلي الشرائح المتوسطة والدنيا من الطبقة الوسطي والطبقة الدنيا . وهي الشرائح الاجتماعية التي تعاني من لهيب التضخم وإرتفاع الاسعار وإنخفاض الدخول، وجميعها تقود إلي سلوكيات بيروقراطية منحرفة كالرشوة والفساد والعمل بمعايير غير إدارية.

ونتيجة لهذه الحالة من الحصار برزت في الأونة الأخيرة حالة من إنعدام الشفافية، الذي ميز سلوك البيروقراطية فيما يتعلق بمشكلات قاتلة تخص المواطنين. علي سبيل المثال عدم الشفافية فيما يتعلق بأنتشار مرض إنفلونزا الطيور ، الذي ظل موضع تكتم من الجهاز البيروقراطى في مصر ، حتي إنتشر وأعلنت عنه الهيئات الصحية العالمية . وبسبب هذا التكتم وعدم التوعية الجادة للمواطنين قبل أنتقال المرض إلي مصر ، وأتاحة المعلومات المتتابعة عن انتشاره وخسائرة ، خسر الاقتصادي القومي خسارة إقتصادية كبيرة، وحدثت وفيات وإصابات لم تراعي الشفافية في الإعلان عنها . وحينما إضطرت البيروقراطية للأعلان عنها ، القت بعبئ الخطأ علي المواطنين تهربا من المسئولية والمساءلة وخوفا من أن تقع بين مطرقة النظام السياسي وسندان المواطنين . وحينما إحترق قطار الصعيد بكل من فية عام ٢٠٠٢ ، سارعت البيروقراطية المصرية إلي إلقاء الخطأ علي مواطني الصعيد الفقراء والأميين ، ولم تعلن التحقيقات ولا المعلومات المتعلقة بالحادث خوفا من المساءلة . وحينما غرقت "عبارة السلام" في البحر الأحمر بكل ركابها لم تعلن البيروقراطية المصرية عن الخسائر البشرية والمادية الناتجة عن الحادثة بالنسبة للمواطنين، إلا بعد أن أصبح العالم اجمع علي علم بها ، بل وقد برز شك أن بعض عناصر البيروقراطية المصرية ساعدت صاحب الشركة الجاني علي الهرب . بالإضافة إلي ذلك تتجلي حالة الشفافية في تكتم بعض أجنحة البيروقراطية المصرية علي أعداد المعتقلين الموجودين في سجونها لولا المجلس القومي لحقوق الأنسان. الذى تلقي ٩٦ شكوي تؤكد وجود معتقلين منذ أوائل التسعينيات – موجوديين داخل السجون المصرية وحتي الأن (٤٩) .

وبالتفتيش المفاجئ علي قسم المنتزة بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٩ أسفر التفتيش عن ضبط خمسة وخمسين مواطنا إحتجزتهم بعض وحدات البيروقراطية المصرية دون وجه حق (٥٠) . وهو ما يعني غياب قيم الشفافية وتحديد المسئولية وقبول المساءلة ، وهي من الخواص المحورية للبيروقراطية الحديثة.

المراجـــــــــــــع

١- Lane , E.W: Manners and Customs of The Modern Egyptians , London : I . M Dent&sons , ltd, ١٩٠٨.

٢- مونـت بالمـر ، عـلى ليلـة ، السـيد يسـن : البيروقراطيـة المصريـة ، دراسـة ميدانيـة ، ترجمـة عـلى ليلـة ، مركـز الدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية بالاهـرام، ١٩٩٤ ، ص ٤٥ .

٣- نفس المرجع ، ص ٤٥.

٤- نفس الرجع ، ص ٤٦ .

٥- جريدة الشعب ٢٠ يوليو ١٩٨٠ ، ٣٠ سبتمبر ١٩٨٠ .

٦- نفس المرجع ، ص ٤٥ .

٧ - Youssef , Samir M : System of Management in Egyptian Public Enterprices , Cairo : Center for Middle East Management Studies , The American University in Cairo , ١٩٨٣, p. ١٢٧ .

٨ – سـيد عويـس : هتـاف الصامتـين " ظاهـرة الكتابـة عـلى هيـاكل المركبـات فى المجتمـع المـصرى المعـاصر ، منشـورات المركـز القومـى للبحـوث الاجتماعيـة و الجنائيـة ، ١٩٧١ ، ص ٢٣-٢٤ .

٩- مونت بالمر ، على ليلة ، السيد يسن : مرجع سابق ، ص ٤٦ .

١٠- نفس المرجع ، ص ٤٣ .

١١- نفس المرجع ، ص ٤٣.

١٢-نفس المرجع ، ص ٢٣.

١٣ - Samir , m . Youssef : op , cit , p.١٢٧.

١٤- عـلى ليلـة : طبيعـة البيروقراطيـة المصريـة وخصائصهـا ، بحـث مقـدم لنـدوة " مشـكلات البيروقراطيـة المصريـة " ، مركـز الدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية بالاهـرام ، ١٩٨١ ، ص ٨ .

١٥ – مونت بالمر ، على ليلة ، السيد يسن :مرجع سابق ، ص ٥١ .

١٦- نفس المرجع ، ص ٥١ .

١٧- نفس المرجع ، ص ٥١ .

١٨ - Ayubi , Nazih N .M : Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt , London , Ithaca press , ١٩٨٠ , p, ٣٢.

١٩ - Ibid, P ٣٨.

٢٠ – Ibid , p,٤١.

٢١ – Ibid , p. ٥٢.

٢٢- مونت بالمر ، على ليلة ، السيد يسن : مرجع سابق، ص ٥٢-٢٠ .

٢٣ - Ayubi , Nazih n.m : “ Bureaucratic Inflation and Administration “ Middle East Studies ١٨ ,no. ٣ , July ١٩٨٢ , pp . ٩٩ -٢٨٦

٢٤ - Ibid . p ٢٨٧.

٢٥ - Ibid . p ٢٨٩.

٢٦ - Ibid . p ٢٩.

٢٧- على ليلة: العالم الثالث، مشكلات و قضايا، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٥ ص ١١٢ .

٢٨ – مونت بالمر ، على ليلة ، السيد يسن : مرجع سابق ، ص ١٩.

٢٩ – Samir M .Youssef : op , cit pp. . ٢٦ _ ٢٧

٣٠- مونت بالمر ، على ليلة ، السيد يسن : مرجع سابق ، ص ٢٣

٣١- مونت بالمر ، علي ليلة ، السيد يسن: مرجع سابق ، ص ٤.

٣٢- رمزى ذكى : الازمة الاقتصادية المصرية ، القاهرة ، مكتبة مدبولى، ١٩٨٣ ، ص ٩٥ .

٣٣ – رمزي زكى: الأزمة الاقتصادية المصرية ، مرجع سابق ،ص ١٤٥.

٣٤- نفس المرجع ، ص ١٤٧.

٣٥- الرئيس حسنى مبارك ، خطاب امام المؤتمر الاقتصادى ، ١٣ فبراير ١٩٨٢ القاهرة ، وزارة الإعلام ، يناير ١٩٨٣ ، ص ص ٦٦ – ٦٧.

٣٦- الرئيس حسنى مبارك، خطاب فى افتتاح الدورة الجديدة لمجلس الشعب المصري ، ١٣ نوفمبر ، ١٩٨٥ ، الأهرام ١٤ نوفمبر ن ١٩٨٥.

٣٧ – Nazih M . ayubi : Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt , Op , Cit . p. ٧٦.

٣٨ - Darwish , Abdel – karim Ibrahim : bureaucracy and Social Change in Modern Egypt , ph . d.Dissertation , New York University , ١٩٦٢ , p . ١٠٣.

٣٩ – Nyrop , Richard f : Egypt , a Country Study , Washington , D.C , Foreign Area Studies , The American University , ١٩٨٣ , p . ١٩٨ .

٤٠ - Ibid, P.١٩٩.

٤١ - Ibid, P.٢٠١.

٤٢- تم الحصول علي هذا البيان من وزارة الدولة للتنمية الإدارية بتاريخ ٢٠٠٦/٦/١٩.

٤٣- مركز المعلومات وإتخاذ القرار – مجلس الوزراء ، إستطلاع راي المواطنين حول الخدمات الحكومية الألكترونية ، مارس ، ٢٠٠٥، ص ٣٩.

٤٤- نفس المرجع ، ص ٤٢.

٤٥- نفس المرجع ، ص ٤٢.

٤٦- تم الحصول علي هذا البيان من وزارة الدولة للتنمية الإدارية بتاريخ ٢٠٠٦/٦/١٩.

٤٧- نفس المصدر

٤٨- تم الحصول علي هذا البيان من وزارة الدولة للتنمية الإدارية بتاريخ ٢٠٠٦/٦/١٩.

٤٩- المجلس القومي لحقوق الإنسان ، التقرير السنوي الثاني للمجلس القومي لحقوق الإنسان ٢٠٠٥-٢٠٠٦، ص ص ١٢٨-١٢٩ .

٥٠- نفس المرجع ، ص ١٣٢.

جدول رقم (١)

الخدمات التي قامت وزارة الدولة للتنمية الادارية

بتطويرها خلال الفترة من ١٩٩٧-٢٠٠٣

م	الوزارات والوحدات المعنية بالخدمات	إجمالي الخدمات المطورة
١	وحدات الادارة المحلية بالمحافظات	٤٦
٢	وزارة التربية والتعليم	٢٢
٣	وزارة المالية	٤٢
٤	وزارة التموين والتجارة الداخلية	٤٥
٥	وزارة التضامن الاجتماعي	٤٧
٦	وزارة القوي العاملة والهجرة	١٨
٧	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي	٤٥
٨	وزارة الصحة والسكان	٢٦
٩	وزارة الموارد المائية والري	١
١٠	وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	١١
١١	وزارة النقل	٦٧
١٢	وزارة البيئة	٦
١٣	وزارة الأوقاف	١٨
١٤	وزارة التجارة الخارجية	١٦
١٥	وزارة الشباب	٦
١٦	وزارة الاتصالات والمعلومات	١٩
١٧	وزارة البترول	٤
١٨	وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية	٢٠
١٩	وزارة السياحة	١٢
٢٠	وزارة الكهرباء والطاقة	٦
٢١	وزارة الثقافة	١٦
٢٢	وحدات تتبع وزير التخطيط	١٧
٢٣	وزارة العدل	١١

٢٤	وزارة الداخلية	٣١
٢٥	وزارة الخارجية	٨
٢٦	وزارة قطاع الأعمال العام	-
٢٧	وزارة الإنتاج الحربي	-
٢٨	وحدات تتبع وزير التعليم العالي والدولة لشئون البحث العلمي	٣٠
٢٩	وحدات تابعة لرئيس مجلس الوزراء	-
	الإجمـــــالي	٥٩٠

مواقع حكومية :

رئاسة الجمهورية: www.presidency.gov.eg

مجلس الشعب : ge.vog.ylbmessa.www

مجلس الشوري : ge.vog.aruohs.www

الـــوزارات

وزارة الدفاع والإنتاج الحربي : ge.vog.cmm.www

وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي : ge.vog.figa.www

وزارة الخارجية : www.mfa.gov.eg

وزارة التجارة الخارجية : ge.vog.ymonoce.www

وزارة التربية والتعليم : ge.vog.eome.www

وزارة السياحة : ge.vog.tpygeruot.www

وزارة التنمية الإدارية : ge.vog.arade.www

وزارة القوي العاملة والهجرة : ge.vog.noitargime.www

وزارة التعليم العالي والدولة والبحث العلمي : ge.vog.ehm-yge.www

وزارة الصحة والسكان : ge.vog.phom.www

وزارة الأشغال المائية والري : ge.vog.irwm.www

وزارة الدولة لشئون البيئة : ge.vog.aaee.www

وزارة الكهرباء والطاقة : ge.vog.eeom.www

وزارة الصناعة : ge.vog.dtim.www

وزارة المالية : ge.vog.xataelas.www

وزارة قطاع الاعمال العام : ge.vog.tpyge-epm.www

وزارة البترول : ge.vog.pme.www

وزارة الاتصالات والمعلومات : ge.vog.ticm.www

وزارة الشباب : ge.vog.babahsla.www

الهيئـــــات

الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء : ge.vog.sampac.www

الهيئة العامة للإستعلامات : ge.vog.sis.www

الصندوق الاجتماعي للتنمية : ge.vog.tpygedfs.www

الهيئة العامة لسوق المال : ge.vog.amc.www

الهيئة العامة للإستثمار : ge.vog.fiag.www

هيئة المساحة الجيولوجية المصرية : ge.vog.amsge.www

الهيئة العامة للأرصاد الجوية : ge.vog.pwn.www

المركز القومي لبحوث المياه : ge.vog.crwn.www

جهاز تنظيم الاتصالات : ge.vog.art.www

أتحاد الاذاعة والتليفزيون : ge.vog.utre.www

مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار : ge.vog.csdi.www

شبكة السياحة المصرية : ge.vog.csdi.dgpi.www

شبكة الخدمات الحكومية : ge.cog.amokohla.www

النشرة الاقتصادية المصرية : ge.vog.csdi.cimnoce.www

الهيئة القومية للبريد : ٢١٧,٥٢٢١١,٢//.htt

مكتبة مبارك العامة : ge.gro.fpm.www

مكتبة الإسكندرية : gro.xelabib.www

مطار القاهرة : moc.tropria-oriac.www

البنـــوك

البنك المركزي : ge.gro.ebc.www

بنك مصــر : ge.moc.rsimeuqnab.www

البنك الاهلي المصري : ge.moc.ebn.www

بنك القاهــرة : ge.moc.cdb.www

بنك مصر الدولي : ge.moc.knabim.www

الشــركات

شركة كهرباء مصر :www.egelec.com

شركة القاهرة لتوزيع الكهرباء : moc.seiticoeg.www

شركة القناة لتوزيع الكهرباء : ge.vog.decc.www

شركة مصر للطيران : ge.moc.riatpyge.www

الشركة المصرية للإتصالات : ge.moc.tpygemocelet.www

جدول رقم (٢)

أجمالي الشكاوي الواردة للوزارة في الفترة

من ١/١ ٢٠٠٦ حتي ٢٠٠٦/٤/٣٠

حسب موضوع الشكوي

إجمالي عدد الشكاوي	نوع الشكوي
٢٥٨	توفير فرصة عمل
٧١	توفير فرصة عمل
٢٠	تعيين أوائل الخريجين
٨٣	التظلم عن عدم التعيين
١٧٢	شكاوي متنوعة
٨٦	النقل بين الجهات
٦	تعديل ترشيح
١٦٧	تثبيت عمالة مؤقتة
١٢	ضم مدة خدمة سابقة
٤٨	تسوية حالة وظيفية

١٩	إعادة تعيين
٢٢	العمل بعض الوقت
٥٩	ورد خطأ
٢٨	صرف حافز التميز
١	صرف قروض مالية
١٣	ندب من جهة إلي أخري
٦	تغيير مسمي وظيفي
٥	عدم تجديد تعاقد
١	صرف العلاوة الدورية
٢	طلب إلغاء تعاقد
٣	تظلم من اللوائح
٤	طلب مقابلة السيد الدكتور الوزير
٢	عرض علي اللجنة الطبية
١١	مقترحات
٢	تضرر من نقص المرتب
٢	عدم صرف الاجور
-	عدم ضم العلاوة
٣	الاستبعاد عن العمل
-	ضم علاوات
١٧	صرف مستحقات
٨	طلب تعاقد
٥	صرف بدلات
١	ساعات عمل اضافية
١	تظلم من النقل
٢	الغاء ندب
١	تطبيق الكادر الخاص بالمعلمين
-	عدم صرف الاجور
٢	صرف بدل تفرغ
٦٢	اجازة بدون مرتب

اعادة تعاقد	٥
اجازة مرضية بأجر كامل	١
خصم من العلاوات	١
طلب ترقية	٥٠
تظلم من النقل	١
تظلم من الغاء التعاقد	١
مخالفات ادارية وقانونية	٢١
عدم صرف حوافز	٣
التنسيق مع الجهات	١٦
طلب صرف مرتب	١
خصم من المرتب	١
صرف علاوة تشجيعية	٤
تظلم عن عدم استلام العمل	٦
سوء توزيع وعدم صرف مكافاة الامتحانات	١
ردود المكلمات التليفونية	٢٨٩٦
المكاتبات الداخلية	١٢
استقبال المواطنين	١٣٣
موضوعات حفظ بعد الدراسة	٦٨
الاجمالي الكلي لعدد الشكاوي	٤٤٠٥

جدول رقم (٣)

عدد لمتدربين في مراكز التدريب

المركز	عدد الدورات	مدة الدورة	عدد المتدربين في الدورة
١-مركز سقارة	١٠	شهر	٤٠٠
٢-مركز تدريب القادة	٢٢	عشرة أيام	بين٣٠٠-٤٠٠

الفصل السابع

الاصلاح البيروقراطى فى مصر

آفاقه وآلياته

الفصل السابع

الاصلاح البيروقراطى فى مصر

آفاقه وآلياته

تمهيد

إستناداً إلي ما أكده التراث النظري السوسيولوجي. تعد البيروقراطية المصرية من العناصر المحورية التي لعبت دوراً أساسياً في عملية التطور الرأسمالي والتحديث الغربية حسبما ذهب عالم الاجتماع "ماكس فيبر". الذي رأي فيها العنصر المتميز الذي إمتلكته الحضارة الغربية ولم تمتلكه الحضارات الأخري. بحيث شكلت هذه المقولة بداية لسيل من الكتابات الذي تري أن الإدارة الرشيدة ، هي القاطرة التي قادت عملية التحديث التي تولت تطوير أوضاع المجتمعات الغربية المتقدمة . وهي نفس القاطرة التي يمكن أن تقود عملية التحديث في المجتمعات النامية ومن بينها المجتمعات العربية. لذلك فقد كان صائبا أن تعمل "مبادرات تطوير الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية" محوراً يتركز إهتمامه الأساسي حول الاصلاح البيروقراطي ، وذلك بإعتبار أن إصلاح البيروقراطية ، سوف يعني إصلاح الآلية التي سوف تتولي تنظيم الاستفادة من العناصر المتاحة للمجتمع ، سواء كانت هذه العناصر، موارد إقتصادية ، أو بشرية أو ثقافية إجتماعية . ومن ثم تحقيق المنفعة الحدية من تفاعل هذه العناصر مع بعضها البعض ، بما يعظم النتائج المتولدة عنها لصالح عملية التنمية والتحديث . وبهذا التأكيد علي الاصلاح البيروقراطي ، نكون قد طرقنا مستوي جديداً من الفكر التنموي الذي يركز علي المتغيرات المحورية التي تتولي تنظيم الاستفادة من الموارد المجتمعية المتاحة ، دون التعرض لحدوث فاقد إجتماعي .

وقد كانت هذه المبادرات هادفة وموضوعية حينما أبرزت فاعليته "المواطنين، والمجتمع المدني لإصلاح القطاع العام في المنطقة العربية" بحيث نجد أن هذا التوجه يجسد التفاعل الذي يحدث علي الصعيد العالمي والتراث النظري الذي يجرده . وهو التفاعل الذي أدي إلي إبراز فاعلية "المواطنين" و"المجتمع المدني"

بإعتبارهــا متغــيرات أو فواعــل للإصــلاح البيروقراطــي . وترجــع فاعليــة المواطنــين في عمليــة إصــلاح القطــاع العــام لأن المواطنــين مــن ناحيــة هــم الاطــار البــشري الأكــثر تعامــلاً وتفاعــلاً مــع البيروقراطيــة المصريــة . ومــن ثــم فهــم الأكــثر إدراكا لمشــكلاتها والأكــثر معانــاة مــن هــذه المشــكلات ، ولذلــك فهــم الأكــثر قــدرة عــلي تطويــر إســهامات إصــلاح البيروقراطيــة المصريــة إذا توفــرت الظــروف التــي تفــرض الســماع لوجهــة نظرهــم وقبــول إســهاماتهم . ويمكــن القــول بــأن علاقــة المواطنــين بالأجهــزة البيروقراطيــة في الاطــار المــصري قــد مــرت بثلاثــة مراحــل . في المرحلــة الأولي تمثلــت وظيفــة البيروقراطيــة في الســيطرة عــلي المواطنــين وضبطهــم لتأكيــد خضوعهــم للحاكــم والنظــام الســياسي . وقــد بــدأت مرحلــة ثانيــة مــع ثــورة يوليــو ١٩٥٢ حيــث حاولــت النخبــة السياســية رفــع الظلــم عــن كاهــل المواطنــين وطالبــت الوحــدات البيروقراطيــة أن تكــون في خدمتهــم . ومــع عقــد النهايــة في الألفيــة الثانيــة حيــث بدايــة عــصر العولمــة وإنطــلاق موجاتهــا وأجيالهــا، وقــع التأكيــد عــلي حقــوق الإنســان وحقــوق المواطنــة. تحــرك المواطنــون عــلي الصعيــد العالمــي والعــربي لاصــلاح المعــوج في بيئتهــم الاجتماعية والسياســية ، وقــد كان نصيــب البيروقراطية مــن مطالــب الاصــلاح كبــير. حيــث تبنــي المواطنــون آليــات عديــدة يســعون بواســطتها إلي إصــلاح البيروقراطيــة المصريــة ، دفعــوا بواســطتها عجلــة الاصــلاح عــدة دورات، ومــن المؤكــد أنهــا ســوف تســتمر في الــدوران حتــي تحقيــق غاياتهــا النهائيــة المتمثلــة في إصــلاح الجهــاز البيروقراطــي .

ويشــكل المجتمــع المــدني وبخاصــة المنظــمات غــير الحكوميــة التــي تعكــس روحــه وجوهــرة المتغــير الثــاني الــذي يلعــب دوراً أساســياً في عمليــة الإصــلاح البيروقراطــي. وعــلي غــرار المواطنــين ، مــرت فاعليــة المجتمــع المــدني هــي الأخــري بثلاثــة مراحــل ، في المرحلــة الأولي كانــت المنظــمات الحكوميــة تتلمــس طريــق مســاعدة الفقــراء ورعايتهــم إقتصاديــاً وثقافيــا وصحيــاً . وفي المرحلــة الثانيــة تطــورت فاعليــة المنظــمات غــير الحكوميــة لــكي تلعــب دور أساســيا ليــس فقــط في رعايــة البــشر في المجتمــع . ولكــن في تمكــين المواطنــين بوطنهــم عــن طريــق تطويــر قدراتهــم عــلي تطويــر واقعهــم ، والتقــدم بهــذه القــدرات للمشــاركة في إصــلاح أوضــاع المجتمــع ، وفي المرحلــة الثالثــة إكتمــل نمــو المنظــمات غــير الحكوميــة مــن خــلال آليــة التشــبيك عــلي الصعيــد القومــي

والاقليمي والعالمي لتصبح فاعلاً تنمويا يمتلك قدرات كبيرة ومتنوعة لتطوير المجتمعات التي ينتمي إليها . في هذه المرحلة لم تكتف المنظمات غير الحكومية بتطوير قدرات البشر ، ولكنها إتجهت إلي إصلاح البيئة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية المحيطة بالبشر المواطنين ، ولانجاز الاصلاح في هذا الاتجاه طورت آليات كثيرة إبتداء من النقد ، إلي الدفاع عن حقوق المواطنين وتدريبهم علي السعي من أجل نيل هذه الحقوق ، وحتي إبتكار آلية الشراكة التي تجمع بواسطتها كل الفرقاء ليتعاونوا ويتشاركوا في تحديث مجتمعهم وتطوير واقعهم .

ومن المؤكد أن عملية الاصلاح البيروقراطي لم تقتصر في إطار الواقع المصري علي جهود المواطنين ، والمنظمات غير الحكومية فقط ، ولكنها إتسعت ليساهم في دفعها فاعلين آخرين . ويعد النظام السياسي احد هؤلاء الفاعلين الذين بدأوا يلعبون دوراً في التاريخ المعاصر من أجل إصلاح وتطوير البيروقراطية المصرية . ولتحقيق هدفه في هذا الاتجاه تبني إجراءات عديدة، أولها رفع مظلة حمايته عنها ونقد أدائها ، بل والتحالف مع المواطنين من أجل الضغط لاصلاحها . إضافة إلي تهيئة الظروف وتوفير الامكانيات لتطوير البيروقراطية المصرية لتعمل وفق افضل المستويات والمعايير العالمية للآداء .

ومن الطبيعي أن تكثف جملة الضغوط الصادرة عن مصادرة عديدة طبقات الضغط علي البيروقراطية المصرية لتؤسس لديها الدافع نحو التطور، حتي تتكيف مع متطلبات البيئة الضاغطة عليها . لذلك بدأت الأجهزة البيروقراطية ذاتها تسعي بطاقة ذاتية لتطوير ذات بينها ، ومن ثم برزت الجهود في إطار الواقع المصري لتطوير البيروقراطية المصرية من مداخل وجوانب مختلفة . في هذا الإطار اتجهت هذه الجهود لتطوير الثقافة البيروقراطية ، بتقليص تكوينها وطابعها التقليدي وإستبدالة بمنظومات قيمية لثقافة بيروقراطية حديثة ورشيدة ، تتولي تنظيم وضبط الآداء والسلوكيات البيروقراطية . لقد سعت البيروقراطية أيضا بإتجاه تطوير التكنولوجيا الناعمة والخشنة علي السواء . فعملت من ناحية علي تطوير القوانين والقواعد المتصلة بإنجاز "المعاملات" ، إضافة إلي تنظيم

آداء العمل في إطارها بإستخدام تكنولوجيا العصر الحديث ، ورفعت شعار بناء الحكومة الألكترونية ، وقطعت شوطا طويلاً في هذا الاتجاه . من ناحية ثانية إتجهت البيروقراطية لتطوير علاقتها بالمواطنين ، حيث أدركت أخيراً أنها موجودة أصلا لاشباع حاجاتهم بقضاء "معاملاتهم" ليتحقق إستقرار المجتمع .

لكل ذلك حاولت هذه الدراسة تصوير التفاعل بين هذه المتغيرات التي تسعي مجتمعه لتحقيق الاصلاح البيروقراطي . ولتحقيق ذلك نتناول تحليل هذه القضية من زوايا عديدة. تارة من المدخل تبني المدخل التاريخي لنتعرف علي أسلوب تشكل الطبيعة البيروقراطية والسلوك والمشكلات البيروقراطية ، بل وطبيعة العلاقة بين البيروقراطية المصرية من ناحية والمجتمع والمواطنين من ناحية ثانية . وتارة أخري من خلال تبني منهج إعادة التحليل للدراسات والبحوث التي تناولت البيروقراطية المصرية، حيث تمدنا الدراسات السابقة بمعطيات وافية ورؤي عميقه . وتارة ثالثة من خلال الاستناد إلي معطيات دراسة ميدانية، قوبل بمقتضاها ذوي العلاقة بالبيروقراطية المصرية مقابلات متعمقة ليتعرف مباشرة علي الجوانب المختلفة لقضية بحثه، وهي المعالجات التي نتعرض لها من خلال تناولنا للقضايا المختلفة المتضمنة في هذه الدراسة .

أولاً : المواطنون والبيروقراطية المصرية ، عداء تاريخي في اطار ثقافة تقليدية:

أشرنا إلي أن البيروقراطية المصرية بحكم طبيعتها وتكوينها التاريخي كانت تنظر إلي المواطنين من أعلي ، حيث رأت أن دورها يتمثل في ضبط هذه الجماهير والسيطرة عليها وليس خدمتها . وهي النظرة التي تضمنت سلوكا تاريخيا قهريا من قبل موظفي الجهاز البيروقراطى للمواطنين . غير أنه بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ طالبت النخبة السياسية البيروقراطية المصرية بأن تكون في خدمة المواطنين ، الأمر الذي رفع مستوي الطموحات والمطالب الجماهيرية من البيروقراطية. بحيث ادي ذلك إلي صراع بين ثقافتين إنتهي في النهاية إلي نظرة عدائية متبادلة بين الطرفين . إذ يميل المواطنون إلي النظر إلي البيروقراطية بنوع من الشك الذي تولد نتيجة لعقود من التعالي arrogance البيروقراطي ، وخدمة الذات Self-Service والاعاقة Obstructionism (١) . كما

يـري المواطنـون أن البيروقراطيـة تميـل إلي أن تكـون غـير مباليـة بمطالبهـم لأن موظفيهـا منشـغلين اصـلاً برفاهيتهـم وأمانهـم الوظيفـي . تأكيـداً لذلـك أنـه في أحـدي الدراسـات المسـحية التـي أجريـت عـلي البيروقراطيـة المصريـة أجابـت نسـبة ١٧,٤٥ فقـط "بـأن الجمهـور يقـدر جهـود الموظفـين المدنيـين" (٢). وهـو مـا يعنـي إنخفـاض تقديـر الجمهـور للبيروقراطيـة بدرجـة واضحـة ، وذلـك إسـتناداً إلي حالـة اللامبـالاة والجمـود والأبعـاد السـلبية العديـدة للبيروقراطيـة نحـو الجمهـور . بالاضافـة إلي ذلـك ينظـر المواطنـين إلي البيروقراطيـة عـلي أنهـا لا تعمـل حسـب توقعاتهـم التـي أكـد عليهـا النظـام السـياسي الـذي يكـرر مـراراً أن الجهـاز البيروقراطـى في خدمـة المواطنـين . ولذلـك نجـد أن المواطنـون ممتعضـون لأن مطالبهـم تؤخـر او تهمـل بواسـطة الموظفـين في الجهـاز البيروقراطـى، الذيـن يعتقـد المواطنـون انهـم قادريـن عـلي الاسـتجابة لهـا إذا هـم رغبـوا في ذلـك . وهـو الأمـر الـذي بسـبب إحباطـا لرجـال البيروقراطيـة بسـبب كونهـم لا يسـتطيعون احيانـا الاسـتجابة لمطالـب المواطنـين ، إمـا لأنهـا مطالـب ليسـت قانونيـة لا يسـتطيعون الاسـتجابة لهـا كليـة . أو أنهـم لا يسـتطيعون الاسـتجابة لهـا بـدون قـدر أكـبر مـن الجهـد أو المخاطـرة ليسـوا حريصـين عـلي آدائـه (٣).

في مقابـل ذلـك نجـد أن البيروقراطيـة بدورهـا تطـور نظـرة عدائيـة نحـو المواطنـين. إذ يـدرك موظفـو البيروقراطيـة أن المواطنـين يضمـرون نظـرة عدائيـة كامنـة لهـا جذورهـا التاريخيـة التـي لم تكـن مسـئولة عنهـا، إضافـة إلي ان المواطنـين يرتكبـون أحيانـا بعـض السـلوكيات التـي تشـيع الفـوضي في الآداء البيروقراطـى. إذ يـري موظفـو البيروقراطيـة المصريـة أن بعـض المواطنـين يسـعون في أحيـان كثـيرة إلي الحصـول عـلي معاملـة خاصـة من خـلال "الواسـطة" أو "المحسـوبية" وأحيانـا بمحاولـة "الرشـوة" . بالاضافـة إلي ذلـك يـري رجـال البيروقراطيـة أن كثـيراً مـن المواطنـين لا يقدمـون في أحيـان كثـيرة المعلومـات اللازمـة لانجـاز "المعامـلات" إمـا بسـبب إخفائهـم لهـا ، او بسـبب جهلهـم ام عـدم معرفتهـم بهـا . يؤكـد ذلـك بيانـات الدراسـة المسـحية التـي أجراهـا مركـز الدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية بالأهـرام حـول نظـرة موظفـي البيروقراطيـة المصريـة إلي المواطنـين عـلي النحـو الـذي يوضحـة الجـدول التـالي (٤).

جدول رقم (١)

طبيعة إدراك البيروقراطية المصرية للمواطنين في مصر

البيـــــان	أوافق بشدة
١- المواطنون متعاونون مع الموظفين ويمدونهم بالبيانات	١٤,٣٪
٢- المواطنون أمينون في التعامل مع الأجهزة البيروقراطية	١٠,٤٪
٣- يحاول بعض المواطنين الحصول علي معاملة خاصة	٣٥,٥٪

وهو ما يعني أن لدي موظفو البيروقراطية نظرة تدين المواطنين مثلما أن هناك نظرة عدائية من قبل المواطنين نحو رجال البيروقراطية. وفي محاولة التعرف عن من هو المسئول الأساسي عن هذه النظرة العدائية المتبادلة أجابت نسبة ٧٥,٦٪ من موظفي الجهاز البيروقراطى بان المواطنين هم أساس المشكلة ، في مقابل نسبة ٢٤,٤٪ رأت أن الأجهزة البيروقراطية هي سبب المشكلة بالأساس (٥).

وأرتباطا بذلك حاولت هذه الدراسة المسحية التعرف علي الأسباب المختلفة المتضمنة في موقف التفاعل بين موظفى البيروقراطية والمواطنين ، والمسئولة عن هذه النظرة العدائية المتبادلة ، حيث إتضح لنا ما توضحه معطيات الجدول التالي.

جدول رقم (٢)

أسباب الصراع بين البيروقراطية والمواطنين

البيـــان	درجة التوسط	الأختيار الأول
١- ظروف العمل		
- يحبط المواطنين بواسطة الروتين	١٤,٤	١٨,٦
- الروتين لا يساعد علي قضاء المعاملات بسرعة	٥,٧	٢,٢
	١٧,١	٢٠,٨
٢- الاتصالات		
- لا يفهم المواطنين وظيفة رجل الجهاز البيروقراطى	١٩و٤	٥٢,٨

-لا يفهم المواطنون دور رجل الجهاز البيروقراطى	١٠,١	٥,٥
- لا يفهم المواطنون الضغوط الواقعة علي الموظف البيروقراطى	٢,١	,٧
- مطالب المواطنين غير واضحة	٧,٢	٥,٣
	٣٩,٨	٦٤,٣
٣- سلوك المواطنين		
- يحاول المواطنون استخدام النفوذ	٦,٧	٢,٥
- المواطنون غير صبورين	٥,٧	,٩
- تجنب المواطنون للمسئوليات	٤,٤	,٦
- المواطنون لا يطيعون القواعد	٥,٣	,٩
- المواطنون ذوي توجهات عدائية	١و٦	,٣
	٢٦,٧	٥,٢
٤- سلوك البيروقراطية		
- فساد الموظفين	٣,٩	١,٥
- عدم كفاءة الموظفين	٣,٣	١,٥
- لا يهتم الموظفون بالمواطنين	٣,١	١,٢
	١٠,٣	٤,٢
٥ – أخـري		
- لا توجد مشكلات	٣,٨	٣,٧
- سلوكيات متنوعة	٢	٣,٨
	٥,٨	٦,٥

ونظـراً لطبيعـة الاسـتجابات المتعلقـة بالحالـة العدائيـة بين المواطنـين ورجـال البيروقراطية المصريـة ، قـد أخـذت عـن بحـث أجري عـلي عينة من موظفـي البيروقراطيـة المصرية فإننـا نجد أن غالبيـة الاسـتجابات تتجـه إلي محاولـة تبرئـة رجـال البيروقراطيـة المصريـة. ففي مقابـل أن الروتين الاداري بطبيعتـه يعـد مسـئول عـن ٢٠,٨٪ مـن أسـباب العـداء بـين الادارة والمواطنـين ، وأن فسـاد الموظفـين وعـدم كفاءتهـم مسـئول عـن نسـبة ٤,٢٪ مـن الاسـتجابات كإختيـار أول ، فـإن الأسـباب

التـي ترجـع إلي المواطنـين بلغـت ٦٩,٥٪ ، وهـو مـا يعنـي أن الادارة الحكوميـة تلقـي بالعبـئ عـلي المواطنـين كمسـببين لحالـة التوتـر معهـا ، إضافـة إلي أن إلقـاء سـبب المشـكلة عـلي عاتـق المواطنـين يعـد في حـد ذاتـه نوعـا مـن العدائيـة التي تـدرك الثقافـة العامـة أن تصرفـات موظفـى البيروقراطيـة هـي المسـئولة عـن ذلـك .

ذلـك يفـرض الحاجـة إلي أهميـة ان تعمـل الدولـة مـع أطـراف العلاقـة – البيروقراطيـة والمواطنـين - بإتجـاه تحسـين العلاقـة بـين الأجهـزة البيروقراطيـة والمواطنـين ، وهـي الحالـة التـي وضـع المسـئولين شروطـا لاعادتهـا إلي طبيعتهـا السـوية والايجابيـة حتـي يمكـن للمواطنـين – متضافـرة جهودهـم مـع جهـود موظفـي البيروقراطيـة - أن يشـاركوا في عمليـة التنميـة الاجتماعية الاقتصاديـة، مـن هـذه الـشروط مـا يـلي.

١. إمـداد المواطنـين بالمعلومـات الصحيحـة حـول المشـكلات الاقتصاديـة التـي تواجـه الدولـة ، وإقناعهـم أنـه مـن الممكـن حـل هـذه المشـكلات إذا تصرفـت البيروقراطيـة بقـدر مـن الشـفافية وتـصرف المواطنـون بقـدر مـن الايجابيـة .

٢. أن تعمـل الأجهـزة البيروقراطيـة عـلي مناقشـة الحلـول المقترحـة لمختلـف المشـكلات مـع المواطنـين ، حتـي يمكـن تعبئتهـم إلي جانـب البيروقراطيـة للمشـاركة في حـل المشـكلات التـي تواجـه التنميـة .

٣. تحقيـق مشـاركة المواطنـين في إكتشـاف الحلـول المتعلقـة بالمشـكلات الاقتصاديـة والسياسـية للمجتمـع ، وذلـك مثـل قضايـا المشـاركة الاجتماعيـة وإنخفـاض الانتـاج والعنـف والارهـاب والبطالـة .

٤. إنتقـاء الموظفـين "وبخاصـة في الوظائـف القياديـة" القادريـن عـلي أن يضربـوا المثـل للمواطنـين ، حيـث يـضرب هـؤلاء القـادة المثـل في الطهـارة والتواضـع والأدب والثقـة والصراحـة ، بخاصـة في تعاملهـم مـع المواطنـين .

٥. أنتقـاء الموظفـين وبخاصـة القياديـين الذيـن سـوف يقدمـون المعلومـات العلميـة الصادقـة فيـما يتعلـق بالحلـول الخاصـة بمشـكلات الجماهـير، يضـاف إلي ذلـك مـن الـضروري توخـي الوضـوح وتوفـير المعلومـات التـي مـن حـق المواطنـين ان يحصلـوا عليهـا فيـما يتعلـق بمعاملاتهـم ، سـواء أنجـزت هـذه المعامـلات أو لم تنجـز .

٦. توزيـع أعبـاء التنميـة بصـورة عادلـة ومناسـبة بـين الدولـة والمواطنـين ،

وهـو مـا يعنـي أنـه إذا كانـت الدولـة تتحمـل بعـض أعبـاء التنميـة ، ويتحمـل القطـاع الخـاص بعـض الأعبـاء المقابلـة لتجسـيد التنميـة ، فـإن عـلي المواطنـين المشـاركة في تحمـل أعبـاء التنميـة، أمـا مبـاشرة أو مـن خـلال تنظيـمات المجتمـع المـدني ، بخاصـة المنظـمات غـير الحكوميـة .

٧. إلغـاء كل أشـكال "الاسـتثناءات" مـن القواعـد والسياسـات حتـي يشـعر كل واحـد ان لـه حقوقـه المتسـاوية وفرصـه المتسـاوية مـع الجميـع . وإرتباطـا بذلـك إلغـاء كل أشـكال "الواسـطة" و"المحسـوبية" واتخـاذ التدابـير اللازمـة لتحقيـق العدالـة في توزيـع الفـرص بـين المواطنـين .

٨. خلـق الثقـة بـين المواطنـين وبعضهـم البعـض مـن ناحيـة ، وبينهـم وبـين موظفـي الأجهـزة البيروقراطيـة مـن ناحيـة أخـري ، بحيـث يصبـح الجميـع عـلي وعـي بحقوقهـم والتزاماتهـم ، وذلـك حتـي يمكـن أن نضـع حـداً للثقافـة الباليـة التـي أعاقـت مشـاركة الجميـع – متكاتفـين- لبنـاء صرح التنميـة (٦) .

وإذا كانـت أفـكار بعض المسـئولين قد شـكلت دعـوة للمصالحـة بين موظفـى البيروقراطية والمواطنـين ، فقـد بـدأت حالـة مـن الدفـئ تـدب بـين الطرفـين. بحيـث بـدأ كل منهـما يقـترب مـن الآخـر بهـدف تـآكل العـداء بينهـما ، وذلـك لثلاثـة عوامـل أو اسـباب . حيـث يتمثـل السـبب الأول في الظـروف الاقتصاديـة الطاحنـة التـي بـدأ يتعـرض لهـا موظفـي البيروقراطيـة، بخاصة مسـتوياتها الوسـطي والدنيـا ، وبالمثـل يتعـرض لهـا المواطنـين مـن الطبقـة الوسـطي والدنيـا. بحيـث فرضـت هـذه الظـروف عـلي الطرفـين قـدراً مـن المعانـاه دفعتهـما إلي الاقـتراب مـن تشـكيل كتلـة واحـدة أو موقـف واحـد، سـواء في مواجهـة النظـام السـياسي أو في مواجهـة القطـاع الخـاص . ولا ننـسي أن المسـتويات البيروقراطيـة الوسـطي والدنيـا للبيروقراطيـة المصريـة تنتمـي إلي الشرائـح الاجتماعيـة التـي تعـاني مـن هـذه الظـروف . ويتصـل العامـل الثـاني بحالـة التحـول الديموقراطي التي تعيشـها غالبيـة المجتمعـات العربيـة ومنهـا مـصر ، وهـي الحالـة التـي عمقـت مـن ثقـة الجماهير بنفسـها ، حيـث تولـد لديهـا يقـين بحقهـا في المسـاءلة وحقهـا في الحصـول عـلي المعلومـات . وإذا كانـت لم تسـتطع أن تحقـق ذلـك كامـلاً بالنسـبة للأنظمـة السياسـية السـابقة ، فلتسـع إلي تحقيقـه

في مواجهـة تنظيـمات البيروقراطيـة المصريـة حاليـا. ويشـير العامـل الثالـث إلي الـدور الـذي بـدأ يلعبـة المجتمـع المـدني ، وبخاصـة المنظـمات غـير الحكوميـة . حيـث بـدأت هـذه المنظـمات تسـعي إلي تأسـيس حالـة مـن الشراكـة بـين المواطنـين ورجـال البيروقراطيـة المصريـة في أي مـن مسـتوياتها ، كـما هـي الحـال في المنظـمات غـير الحكوميـة المهتمـة بالتنميـة . أو أن هـذه المنظـمات بـدأت تدافـع عـن المواطنـين، سـواء مـن أجـل الحصـول عـلي حقـوق معينـة، أو طلبـا لفتـح آفـاق المشـاركة امامهـا ، أو لدفـع الغـبن عنهـا، سـواء في مواجهـة الأجهـزة البيروقراطيـة أو في مواجهـة النظـام السـياسي .

وإسـتناداً إلي ذلـك نسـتطيع أن نرصـد بعـض الظـواهـر التـي تشـير إلي حالـة مـن المشـاركة بـين الطرفـين، التـي سـوف تقـود في النهايـة إلي توسـيع مسـاحة الألفـة بينهـما .

١. مـن هـذه المظاهـر قيـام حالـة مـن الشراكـة بـين الدولـة والمواطنـين في مواجهـة بعـض المشـكلات أو لتسـيير بعـض المؤسسـات . عـلي سـبيل المثـال المشـاركة بـين بعـض أجنحـة البيروقراطيـة المصريـة (ممثلـة في وزارة الداخليـة) وبـين المواطنـين مـن خـلال عقـد "المجالـس العرفيـة" التـي يشـارك فيهـا رجـال البيروقراطيـة مـن ناحيـة ورجـال العائـلات أو القبائـل مـن ناحيـة أخـري، بخاصـة في السـياقات التـي تكـون فيهـا هـذه التكوينـات القرابيـة والاجتماعية قوية . وذلـك لفـض المنازعـات بـين القبائـل حـول مسـائل خلافيـة ، وبخاصـة مشـكلات الثـأر ، سـواء في صعيـد مـصر ، أو في سـيناء ، وفي هـذه الحالـة يتـم تحكيـم الأعـراف القبليـة والعائليـة لحـل هـذه المشـكلات وليـس القانـون . يضـاف إلي ذلـك أن المجالـس المحليـة الشـعبية سـواء عـلي مسـتوي المحافظـة أو المراكـز أو القـري نصفهـا مـن رجـال البيروقراطيـة بينـما النصـف الآخـر يتـم إنتخابهم مـن بـين المواطنـين ، وهـو مـا يعنـي أن التشـارك في هـذه اللجـان قـد يقلـص الفجـوة بينهـما . يضـاف إلي ذلـك تأسـيس وعقـد مجالـس الآبـاء في مـدارس وزارة التربيـة والتعليـم، وذلـك لتعريف المواطنـين بصـورة غـير مبـاشرة بابعـاد العمليـة التعليميـة ودعـم مشـاركتهم في وضـع السياسـات التعليميـة وإطلاعهـم أيضـا عـلي مشـكلاتها . يضـاف إلي ذلـك أننـا نجـد أن مجالـس الكليـات

علي مستوي الجامعات المصرية تضم عادة شخصيات عامة من المواطنين من خارج الجامعة ، وهناك اقتراح بتوسيع صيغة مجالس الآباء لتشمل الجامعات أيضاً، بعد أن إندلعت التظاهرات في الجامعات أخيراً. وهو الأمر الذي يعني بداية المصالحة بين البيروقراطية المصرية والمواطنين ولو أن الأمر ما زال يتحقق بحسب مساحات محدودة للغاية .

٢. بالاضافة إلي ذلك فإننا نجد أن البيروقراطية المصرية بدأت ترسم سياساتها من خلال التعرف علي وجهات نظر المواطنين فيما يتعلق بقضايا معينة . ولذلك تجري الاستفتاءات المسحية المختلفة للتعرف علي أرائهم فيما يتعلق بموضوعات معينة، كذلك للتعرف علي إحتياجاتهم فيما يتعلق بقضايا معينة تتصل بحياتهم . وتعتبر الدراسة المسحية التي قامت بها وزارة الدولة للتنمية الادارية التي سعت من خلالها بإتجاه إستفتاء المواطنين لقياس إستعداد المجتمع المصري للحكومة الإلكترونية، حيث أجريت هذه الدراسة علي نحو "٣٣,٣٣" أسرة معيشية. وقد حاولت الوزارة من خلالها التعرف علي وعي المواطنين بوجود الخدمات الإلكترونية ، إضافة إلي تقييم المواطنين لخدمات الحكومة الالكترونية ، وذلك لإعادة توجيه الخدمات الإلكترونية بما يلائم احتياجاتهم (٧). من الدراسات التي أجريت كذلك للتعرف علي آراء المواطنين دراسة "التعديل الدستوري وانتخابات الرئاسة ٢٠٠٥" لحساب وزارة الإعلام، حيث حاولت استكشاف موقف المواطنين من الرقابة الدولية أو المحلية علي الانتخابات للاسترشاد بآرائهم في هذا الصدد (٨). يضاف إلي ذلك استطلاع الرأي حول المشاركة الاجتماعية والسياسية للمواطن وتفضيلاته لمجالات المشاركة . إضافة إلي التعرف علي وجهة نظر المواطنين في عدالة توزيع الفرص الاجتماعية المختلفة كالفرص التعليمية والصحية ، ومدي إحساسهم بالحرمان من الحصول عل حقوقهم الاساسية . إلي جانب تحديد المجالات التي يرغبون في المشاركة من خلالها ، إضافة إلي التعرف علي طبيعة إدراكهم لمعاني المواطنة والديموقراطية ومظاهر الانتماء وعدم الانتماء (٩). وحينما أثيرت قضية دعم السلع لبعض الشرائح الاجتماعية، وإختلفت الاراء بين الاستمرار في دعم السلع التموينية

للفقـراء ، أو تحويلهـا إلي قيمـة نقديـة يحصلـون عليهـا، اتجهـت وزارة الضـمان الاجتماعـي مـن خـلال المركـز القومـي للبحـوث الاجتماعيـة والجنائيـة، إلي إجـراء إسـتفتاء حـول إختيـارات المواطنـين فيـما يتعلـق بهـذه القضيـة حتـي يمكـن تأسـيس السياسـات الاجتماعيـة التـي تتسـق واحتياجاتهـم . بالإضافـة إلي ذلـك فإننـا نجـد أن تقريـر المجلـس القومـي لحقـوق الإنسـان لعـام ٢٠٠٦ قـد أسـتند بالأسـاس إلي شـكاوى وآراء وردت إلي المجلـس إمـا مـن خـلال البريـد أو سـلمت إليــه مبـاشرة (١٠) . الأمـر الـذي يشـير إلي أن المواطنـين لم يعـودوا مسـتبعدين مـن تخطيـط السياسـات الاجتماعيـة للبيروقراطيـة في مختلـف المجـالات .

٣. تبنـي البيروقراطيـة المصريـة لمجموعـة مـن الآليـات التـي تفتـح القنـوات العديـدة لمسـاعدة المواطنـين في تحقيـق وإنجـاز معاملاتهـم، يدخـل في هـذا الاطـار أقسـام العلاقـات العامـة، ووحـدات خدمـة المواطنـين التابعـة لهـا في مختلـف الـوزارات والمؤسسـات العامـة . وهـي الوحـدات التـي تكمـن مهمتهـا الأساسـية في تحسـين العلاقـة بالمواطنـين عـن طريـق تعريفهـم بالمعلومـات التـي تتصـل بمعاملاتهـم. مثـال عـلي ذلـك المسـتندات المطلوبـة لإنجـاز "المعاملـة" ، والتوقيتـات التـي يمكـن مراعاتهـا، إضافـة إلي إعـلان هـذه التعليـمات مكتوبـة بوضـوح في أماكـن إنجـاز هـذه "المعامـلات" . ونظـراً لارتفـاع مسـتوي الأميـة في بعـض السـياقات الاجتماعيـة أو بـين بعـض الشرائـح الاجتماعيـة ، فإننـا نجـد أحيانـا بعـض الموظفـين الذيـن يجلسـون عـلي مكاتـب في هـذه الاقسـام يشرحـون للمواطـن كيفيـة أنجـاز المعاملـة او إجـراءات تجهيـز الوثائـق اللازمـة لانجـاز هـذه "المعامـلات" . يضـاف إلي ذلـك أننـا نجـد في غالبيـة المحافظـات المصريـة أن هنـاك مـا يمكـن أن يسـمي "باليـوم المفتـوح" حيـث يصبـح مكتـب المحافـظ مفتوحـاً لـكل المواطنـين، يقابلهـم فيـه دون أي موعـد سـابق للسـماع إلي طلباتهـم واحتياجاتهـم وشـكاواهم فيـما يتعلـق ببعـض الموضوعـات أو القضايـا. وتكليـف موظفـي الجهـاز البيروقراطـى بالمحافظـة بدراسـة هـذه "المعامـلات" المطلوبـة وإنجازهـا إن كانـت شروط إنجازهـا متوفـرة . يضـاف إلي ذلـك هنـاك مجموعـة مـن المكاتـب العامـة عـلي مسـتوي الدولـة مهمتهـا الأساسـية اسـتقبال شـكاوى المواطنـة ودراسـتها وإحالتهـا إلي الجهـات المختصـة لإنجازهـا

إذ توافرت لها مشروعية الانجاز. مثال علي ذلك "مكتب الشكاوى بديوان رئاسة الجمهورية" و"لجنة الشكاوى بمجلس الشعب" و"ديوان المظالم" الذي أنشأه الرئيس السادات وأن كان قد توقف الآن. إضافة إلي أعضاء مجلس الشعب أنفسهم ، أو أعضاء برلمانات المحافظات كآلية من آليات نقل شكاوي المواطنين ووجهات نظرهم واحتياجاتهم فيما يتعلق بقضايا محددة .

ثانيا: المجلس القومي لحقوق الإنسان، فاعل علي ساحة الإصلاح البيروقراطي.

سمحت الدولة بإنشاء بعض المؤسسات العامة التي تشكل أوعية لتعبير بعض المواطنين عن آرائهم في بعض القضايا العامة ذات الأهمية بالنسبة للمجتمع ، أو ذات العلاقة بالبيروقراطية المصرية. وهذه المؤسسات وأن كانت الدولة هي التي سمحت أو ساعدت علي إنشائها إلا أنها تعمل بإستقلال نسبي عن الدولة . من امثله هذه المؤسسات "المجلس القومي للمرأة" ، "المجلس الأعلي للأمومة والطفولة" ، "المجلس الأعلي للسكان"، "الهيئة العليا للأستثمار"، "نوادي أعضاء هيئة التدريس بالجامعات". التي يصل عددها إلي ١٥ ناديا تسعي إلي التعبير عن جملة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات من حيث مطالبهم واحتياجاتهم، إضافة إلي التعبير عن وجهة نظرهم في بعض القضايا العامة . ذلك بالاضافة إلي "نادي القضاء" الذي لعب دوراً كبيراً في الحياة المصرية في الفترة الأخيرة بسبب موقفه من بعض القضايا كالانتخابات العامة والاعلانات الدستورية في عام ٢٠١٢ .

ونظراً للفاعلية التي تبدي بها دور المجلس القومي للحقوق الانسان . فإننا نجد أن هذا المجلس الذي أنشئ بالقرار رقم ٩٤ لعام ٢٠٠٣ ، ويتشكل من مجموعة من الشخصيات العامة ، وله مساحة واسعة من الاستقلال النسبي عن الدولة ، ويتولي من بين مهامة الأساسية مراقبة جهاز البيروقراطية في تعاملة مع المواطنين . حيث يلجأ إليه المواطنون الذين يقع عليهم غبن من أي من أجهزة البيروقراطية، بحيث تحول المجلس إلي أن اصبح أحد الآليات أو القنوات التي يعبر من خلالها المواطنين عن ما يحتاجون التعبير عنه في مواجهة أجهزة

البيروقراطيـة، وبخاصـة عنـد إنتهاكهـا لأحـد حقوقهـم. حيـث يرسـلون الشـكاوي إلي المجلـس الذي يتعامـل بشـأنها مـع أجهـزة البيروقراطيـة نيابـة عنهـم . وفي محاولـة التعـرف عـلي آداء المجلـس في هــذا الاطـار خـلال عامـي ٢٠٠٥-٢٠٠٦ وحجـم شـكاوي المواطنـين مـن أجهـزة البيروقراطيـة المصريـة فإننـا نعـرض لمعطيـات الجـدول التـالي (١١).

جدول رقم (٣)

تصنيف الشكاوي وفقا للحقوق المنتهكة

تصنيف الشكاوي	عدد الشكاوي	النسبة المئوية
الحقوق المدنية والسياسية	١٨٥١	٢٨,٣٥٪
الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	٢٧٨٧	٤٢,٧٪
الشئون التشريعية	٣٢٩	٥,٠٤٪
العلاقات الدولية	١١٧	١,٨٠٪
القضايا العامة	٢٧٨	٤,٢٥٪
شكاوي لا تدخل في اختصاص المجلس	١١٦٦	١٧,٨٦٪
المجموع الكلي	٦٥٢٨	١٧,٨٦٪

فـإذا قرأنـا معطيـات هـذا الجـدول فسـوف نجـد أن الشـكاوي المتعلقـة بالحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة هـي الشـكاوي الغالبـة، حيـث نجدهـا قـد بلغـت نسـبتها ٤٢,٧٪، وهـي تضـم الحقـوق المتعلقـة بالاحتياجـات الأساسـية للمواطـنين كالحـق في السـكن ، والتعليـم والصحة والأمـان الاجتماعــي . ومــن الطبيعــي أن تكــون الشــكاوي التــي وصلــت مــن قبــل المواطنــين إلي المجلـس القومـي لحقـوق الانسـان هــي شـكاوي في مواجهـة قطـاع معـين مـن قطاعـات البيروقراطيـة المصريـة. ذلـك بالاضافـة إلي نسـبة ٢٨,٤٪ مـن مجمـوع الشـكاوي تتعلـق بالحقـوق المدنيـة والسياسـية ، وهـي بدورهـا موجهـة إلي قطـاع آخـر مـن قطاعـات بيروقراطيـة للدولـة ، إضافـة إلي قضايـا أخـري تعلقـت بهـا الشـكاوي وأن كانـت بنسـب محـدودة .

وفي محاولــة التعــرف عــلي الطريقــة التــي وصلــت بهــا شــكاوي المواطنــين إلي المجلــس فســوف نجــد أن نحــو "٣٥٢٧" شــكوي وصلــت بالبريــد إضافــة إلي نحــو

"٩٣٨" شكوي وصلت بالفاكس . إلى جانب "١٨٩٨" شكوي حضر أصحابها إلي مقر المجلس ، وعدد "١٣٣" شكوي بواسطة التلغراف و"١٢" شكوي عن طريق البريد الأليكتروني ، وعدد "١٢" شكوي إلي مكتب الأمين العام للمجلس ، وعدد "٣" شكاوي بالتليفون (١٢). ومن الملاحظ تنوع الأساليب التي تصل بها شكاوي المواطنين إلي المجلس ، إضافة إلي ضآلة عدد الشكاوي التي قد تصل المجلس من خلال البريد الألكتروني أو التلغراف أو التليفون أو الفاكس. الأمر الذي يمكن إدراكه إذا نظرنا إليه علي خلفية تباين الشرائح الاجتماعية من حيث المستوي التعليمي ، أو من حيث القدرة علي التعامل مع التكنولوجيا الحديثة . وإذا حاولنا التعرف علي نوع من أرسلوا هذه الشكاوي، فسوف نجد أن عدد الشكاوي التي أرسلها الرجال بلغت ٥٤٥٠ شكوي بنسبة ٨٣,٥٪ في مقابل ١٠٧٨ شكوي أرسلتها الأناث بنسبة ١٦,٥٪، وقد يرجع ذلك إلي أن الرجال هم الأكثر إتصالاً بتفاعلات الحياة اليومية العامة، والأكثر إتصالاً وتعاملاً مع الادارة العامة كذلك (١٣) .

وفي محاولة التعرف علي المحافظات التي ينتمي إليها المواطنين الذين أرسلو هذه الشكاوي فسوف نجد ما يوضحه الجدول التالي (١٤).

جدول رقم (٤)

تصنيف الشكاوي وفقا للمحافظات التي ينتمي لها مرسلو الشكاوي

م	المحافظة	عدد الشكاوي	النسبة المئوية
١	محافظة القاهرة	١٧٣٦	٢٦,٦٠٪
٢	محافظة الجيزة	٥٦٨	٨,٧٪
٣	محافظة المنيا	٤٦٨	٧,١٨٪
٤	محافظة أسيوط	٣٢٦	٤,٥٪
٥	محافظة المنوفية	١٠٨	١,٦٥٪
٦	محافظة بني سويف	١٨٠	٢,٧٪
٧	محافظة القليوبية	٢٣٨	٣,٦٤٪
٨	محافظة الاسكندرية	٢٢٧	١,٨٧٪

٩	محافظة الشرقية	٢٧٥	٤,٢١٪
١٠	محافظة الفيوم	٢١٤	٣,٢٨٪
١١	محافظة الغربية	٢٢٦	٣,٤٧٪
١٢	محافظة الدقهلية	٢٢٩	٣,٥٪
١٣	محافظة سوهاج	٢٥٨	٣,٩٦٪
١٤	محافظة قنا	١٩٩	٣,٠٤٪
١٥	محافظة كفر الشيخ	١٣٦	٢,٠٨٪
١٦	محافظة الاسماعيلية	١٠٩	١,٦٧٪
١٧	محافظة اسوان	١٤٨	٢,٢٧٪
١٨	محافظة السويس	٨٩	١,٣٧٪
١٩	محافظة سيناء «ج-ش»	٦٩	١,٠٥٪
٢٠	محافظة بور سعيد	٩٨	١,٥٠٪
٢١	محافظة دمياط	١٤٥	٢,٢٢٪
٢٢	محافظة الوادي الجديد	١٣٥	٢,٠٦٪
٢٣	محافظة الاقصر	٦٤	,٩١٪
٢٤	محافظة البحر الأحمر	٥٧	,٨٩٪
٢٥	محافظة مرسي مطروح	٤٨	,٧٣٪
٢٦	محافظة البحيرة	١٧٨	٢,٧٢٪
٢٧	الاجمالي	٦٥٢٨	

وبقـراءة الجـدول السـابق يتضـح لنـا أن غالبيـة مرسـلو هـذه الشـكاوي ينتمـون إلي محافظـة القاهـرة بنسـبة ٢٦,٦٪، وذلـك يرجـع إلي إرتفـاع عـدد سـكان مدينـة القاهـرة، التـي يقـترب سـكانها الآن مـن نحـو "١٦" مليـون نسـمة. إضافـة إلي محافظـة الجيـزة التـي ينتمـي إليهـا نحـو ٨,٧٪ مـن الشـاكين ، وهـي أيضـا تتميـز بإرتفـاع عـدد سـكانها. هـذا إلي جانـب أن غالبيـة الاحتـكاك بالأجهـزة البيروقراطيـة يقـع في نطـاق هاتـين المحافظتـين ، وربمـا يرجـع ذلـك أيضا إلي وعـي سـكان هاتـين المحافظتين نسـبيا بحقوقهـم.لأن محافظـات العواصـم يكـون السـكان فيهـا أعـلي مـن حيـث مسـتوياتهم التعليميـة، وأكـثر ثقة بأنفسـهم عـلي مسـاءلة الأجهزة

البيروقراطية. بالاضافة إلي ذلك هناك بعض المحافظات التي يرتفع فيها عدد الشاكين للجهاز البيروقراطى للدولة مثل محافظة "المنيا" في صعيد مصر، وهي أحدي المحافظات الأرقي من حيث المستوي التعليمي ، وحتي الاجتماعي الاقتصادي لسكانها ، لدرجة أنهم يسمونها "عروس الصعيد". يضاف إلي ذلك محافظة أسيوط التي بلغت نسبة الشاكين فيها نحو ٤,٥٪ ، وهي إلي جانب أن بها جامعة، فإن بها بعض المتغيرات الأخري، التي لعبت دوراً في تاسيس تصادمها مع بعض أجنحة البيروقراطية منها مثلاً التكوين الديني للمحافظة. بحيث نجد أن عدد الشاكين الذين ينتمون لهذه المحافظات الأربعة بلغ مجموع نسبتهم نحو ٤٧٪ من مجموع الشكاوي التي وردت إلي المجلس .

وحينما ترد شكاوي المواطنين إلي المجلس فإنه يقوم عادة بمخاطبة جهات الادارة العامة التي تخصها هذه الشكاوى وتدخل في نطاقها، وفي العادة تقوم هذه الجهات بدراسة هذه الشكاوى والاستجابة لمضامينها. سواء بحل المشكلة التي تشكل موضوع الشكوى ، أو طلب إستكمال بعض المعلومات حتي تنجز هذه "المعاملات" ، أو تري عدم أحقيتها.في هذه الحالة فإن الجهة البيروقراطية تخاطب عادة المواطن ، وفي نفس الوقت تخاطب "المجلس القومي لحقوق الانسان" برد توضح فيه طبيعة التصرف الذي تم في الشكوى أو "المعاملة" ليتأكد المجلس أنه قد تم التعامل مع الشكوى . وفي العادة يخاطب المجلس فيما يتعلق بهذه الشكاوي نمطين من الاجهزة، النمط الأول الوزارات بإعتبارها تعكس الجانب المركزي للبيروقراطية المصرية، بينما يتمثل النمط الثاني في المحافظات التي تعكس الجانب اللامركزي في هذه البيروقراطية ذاتها.

وفي محاولة التعرف علي الشكاوي التي وجهت إلى المجلس القومي لحقوق الانسان وردود هذه الوزارات علي المجلس بشأنها فإننا نعرض لمعطيات الجدول التالي (١٥).

جدول رقم (٥)

مخاطبات المجلس للوزارات المعنية بشكاوي المواطنين

١-الوزارات

م	الوزارة / الجهة المناظرة	عدد المخاطبات	عدد الردود	النسبة المئوية للردود إلي عدد الشكاوي المقدمة
١	رئاسة مجلس الوزراء	١٦	٣	١٨,٦٪
٢	وزارة الداخلية	٣٥٣	١٦٨	٤٧,٥٪
٣	وزارة العدل	١١٠	١٠٤	٩٤,٥٪
٤	النائب العام	٢١٢	١٨٧	٨٨,٢٪
٥	وزارة الخارجية	٢٧	٩	٣٣,٣٪
٦	وزارة التضامن الاجتماعى	٦٢	٥٥	٨٨,٧٪
٧	وزارة الصحة والسكان	٧٨	٥٨	٧٤,٣٪
٨	وزارة التعليم العالي	٩٥	٦٧	٧٠,٥٪
٩	وزارة الدفاع	٤٨	٢٤	٥٠٪
١٠	وزارة القوي العاملة والهجرة	١٤	٤	٢٨,٥٪
١١	وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي	٢٧	١٠	٣٧٪
١٢	وزارة الاوقاف	١٣	١٠	٧٦,٩٪
١٣	وزارة الموارد المائية	٩	٧	٧٧,٧٪
١٤	وزارة التجارة الخارجية والصناعة	٤	٤	١٠٠٪
١٥	وزارة الكهرباء	٢٨	٢١	٧٥٪
١٦	وزارة الاستثمار	١٦	٨	٥٠٪
١٧	وزارة الطيران المدني	٨	٢	٢٥٪
١٨	وزارة التربية والتعليم	٤٠	٥	١٢,٥٪
١٩	وزارة المالية	١٥	٣	٢٠٪
٢٠	وزارة الثقافة	٥	٤	٨٠٪

٢١	وزارة السياحة	٦	٥	٨٣,٣٪
٢٢	وزارة الاسكان والمرافق	١٧	١٢	٧٠,٥٪
٢٣	وزارة الشباب	٧	١	١٤,٢٪
٢٤	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	١	١	١٠٠٪
٢٥	وزارة البترول	١٥	١	٦,٦٪
٢٦	وزارة التموين والتجارة الداخلية	٢٠	٦	٣٠٪
٢٧	وزارة النقل	٩	٢	٢٢,٢٪
٢٨	الجهاز المركزي للتنظيم والادارة	٢٢	٨	٣٦,٣٪
٢٩	وزارة البيئة	١٠	-	-
٣٠	وزارة التنمية المحلية	١٠	٤	٤٠٪
٣١	وزارة الاعلام	٣	-	-
٣٢	وزارة الدولة للإنتاج الحربي	٣	-	-
٣٣	وزارة الدولة للتنمية الادارية	١٠	-	-
٣٤	الجهاز المركزي للمحاسبات	١	-	-
	الإجمالي	١٣١٤	٧٩٤	٦٠,٣٪

وتشير قراءة معطيات الجدول السابق إلي أن وزارة الداخلية تشكل قطاع البيروقراطية المصرية الأكثر شكوي في حقها ، حيث بلغ عدد الشكاوي بحقها نحو ٣٥٣ شكوي بنسبة ٢٧٪ . ونحو٢١٢ شكوي إلي النائب العام بنسبة ١٦,١٪ ، ونحو ١١٠ شكوي موجهة إلي وزارة العدل بنسبة ٨,٤٪، وعدد ٩٥ شكوي موجهة إلي وزارة التربية والتعليم بنسبة ٧,٢٪. وهو ما يعني أن هذه الوزارات او الجهات الأربعة بلغت مجموعة الشكاوي التي وجهت إليها نحو ٧٧٠ شكوي بنسبة ٥٨,٦٪. وأن وزارة العدل والداخلية وحدهما إذا إعتبرنا الشكاوي الموجهة للنائب العام ضمن الشكاوي الموجهة لوزارة العدل ، بلغت نسبة الشكاوي الموجهة إليهما نحو ٦٧٥ شكوي بنسة ٥١,٤٪ من الشكاوي، الأمر الذي يشير إلي طلب المواطن للأمن والعدل أكثر من طلبة لآية إحتياجات أخري .

وفيـما يتعلـق بـردود الـوزارات عـلي المجلـس القومـي لحقـوق الانسـان، ومـن ثـم عـلي المواطنـين فسـوف نجـد أن الـوزارات التـي ردت بنسـبة عاليـة هـي وزارة التجـارة الخارجيـة والصناعـة بنسـبة ١٠٠٪ حيـث كان عـدد الشـكاوي أربعـة شـكاوي فقـط. ووزارة العـدل التـي ردت بنسـبة ٩٤,٥٪، والنائـب العـام بنسـبة ٨٨,٢٪، ووزارة التضامـن الاجتماعـي بنسـبة ٨٨,٧٪، ووزارة الكهربـاء بنسـبة ٧٥٪ ، ينـما إنخفضـت نسـبة ردود وزارات اخـري كالداخليـة التـي ردت بنسـبة ٤٧,٥٪ ، ووزارة القـوي العاملـة والهجـرة التـي ردت بنسـبة ٢٨,٥٪، ووزارة الماليـة بنسـبة ٢٠٪ . وهـو مـا يشـير إلي أن إلي أن ثمـه أجهـزة بيروقراطيـة تـري أن مـن حـق المواطـن الـرد عـلي شـكواه، بينـما ثمـة أجهـزة أخـري مـا زالـت تعمـل بمنطـق الثقافـة البيروقراطيـة القديمـة التـي تشـير مضامينهـا إلي حالـة مـن الاسـتخفاف بشـكوي المواطـن .

وكـما أشرت لم يخاطـب المجلـس القومـي لحقـوق الانسـان الـوزارات فقـط، ولكنـه خاطـب المحافظـات التـي قـد تكـون قـد عطلـت بعـض "معامـلات" المواطنـين الذيـن تقدمـوا بشـكوي في حقهـا . حقيقـة أن نسـبة الشـكاوي الموجهـة إلي الأجهـزة البيروقراطيـة في المحافظـات كانـت أقـل مقارنـة بالـوزارات . إلا أن إسـتجابة المحافظـات بالـرد عـلي شـكاوي المجلـس كانـت أقـل كثـيراً مـن أسـتجابة الـوزارات بالـرد عـلي المجلـس ، ونعـرض لذلـك مـن خـلال معطيـات الجـدول التـالي (١٦).

جدول رقم (٦)

مخاطبات المجلس للمحافظات المعنية

بشكاوي المواطنين والردود عليها

م	المحافظة/المدينة	عدد المخاطبات	عدد الردود	النسبة المئوية للردود إلي عدد الشكوي المقدمة
١	محافظة القاهرة	٥٥	٣٢	٥٨٪
٢	محافظة الجيزة	٢٣	٦	٢٦٪

٣	محافظة الغربية	١٧	٣	١٧,٦٪
٤	محافظة الاسماعلية	٧	٥	٧١,٤٪
٥	محافظة كفر الشيخ	١٣	١	٧,٦٪
٦	محافظة أسيوط	١٤	١	٧,١٤٪
٧	محافظة قنا	١٤	٥	٣٥,٧٪
٨	محافظة البحر الاحمر	٢	١	٥٠٪
٩	محافظة بني سويف	١٥	٩	٦٠٪
١٠	محافظة الوادي الجديد	٦	٢	٣٣,٣٪
١١	محافظة الاسكندرية	١٤	٤	٢٨,٥٪
١٢	محافظة الفيوم	٩	٢	٢٢,٢٪
١٣	محافظة أسوان	٢٠	٢	١٠٪
١٤	محافظة الدقهلية	١٩	١	٥,٢٪
١٥	محافظة البحيرة	١٧	٣	١٧,٦٪
١٦	محافظة المنيا	٣٠	٤	١٣٪
١٧	محافظة القليوبية	٢٣	١	٤,٣٪
١٨	محافظة بورسعيد	١	-	-
١٩	محافظة مرسي مطروح	٤	-	-
٢٠	محافظة المنوفية	١٤	١	٧,١٤٪
٢١	محافظة الشرقية	١٥	-	-
٢٢	محافظة دمياط	٧	-	-
٢٣	محافظة سوهاج	٨	-	-
٢٤	محافظة السويس	٣	-	-
٢٥	محافظة جنوب سيناء	٦	-	-
٢٦	محافظة شمال سيناء	١	١	١٠٠٪
	الإجمالي	٣٥٧	٨٣	٢٣,٢٪

وتشير قراءة معطيات الجدول السابق إلي أن نصيب المحافظات كان أقل من حيث عدد الشكاوي الموجهة لجهازها البيروقراطى، وذلك يرجع إلي أن الجهاز البيروقراطى للدولة ما زالت له طبيعته المركزية. ومن ناحية

ثانية فإننا نجد أن محافظة القاهرة كان نصيبها ٥٥ مخاطبة بنسبة ١٥,٤٪ من حجم شكاوى المحافظات، والجيزة ٢٣ مخاطبة بنسبة ٦,٤٪. ومحافظة المنيا ٣٠ بنسبة ٨,٤٪، ومحافظة القليوبية ٢٣ مخاطبة بنسبة ٦,٤٪، وهو ما يعني أن هذه المحافظات الأربع بلغ عدد الشكاوي فيها نحو ١٣١ مخاطبة "شكوي" بنسبة ٣٦,٧٪ . وهو ما يؤكد ما أشرنا إليه سابقاً من إنها المحافظات الأعلي من حيث الكثافة السكانية أو الأعلي من حيث إرتفاع المستوي التعليمي لمواطنيها ، ثم أن بعضها كالقاهرة والجيزة والقاهرة هي الأعلي من حيث كثافة وجود الجهاز البيروقراطى بها . غير أننا نلاحظ إنخفاض نسبة ردود الأجهزة البيروقراطية بالمحافظات علي مخاطبات الشكاوي التي ترد إليها من المجلس القومي لحقوق الانسان . قد يرجع إلي تدني مستوي الأجهزة البيروقراطية بالمحافظات ، إضافة إلي أن بعدها عن مركزية العاصمة يجعلها أكثر تراخيا ، أو أنها ما زالت تعمل وفق الثقافة التاريخية القديمة والبالية للبيروقراطية، خاصة أن غالبية المحافظات الريفية مازالت تعيش في إطار الثقافة التقليدية .

بالاضافة إلي الوزارات والمحافظات هناك بعض المؤسسات والتنظيمات ذات الطبيعة الخاصة، والتي تخرج عن نطاق الوزارات والمحافظات التي وجه إليها المجلس بعض الشكاوي التي وردت من المواطنين للتصرف فيها والرد عليه بشأنها ، وهي علي النحو التالي (١٧).

جدول رقم (٧)

مخاطبات المجلس للمؤسسات

ذات الطبيعة الخاصة بشأن شكاوي المواطن

م	إجمالي الجهات	إجمالي المخاطبات	إجمالي الردود	النسبة المئوية للردود غلي عدد الشكاوي المقدمة
١	المصالح والهيئات الحكومية ذات الطبيعة الخاصة	١٢٤	٤٨	٣٨,٧٪
٢	البنوك والشركات المساهمة والخاصة	٧٥	٢٥	٣٣,٣٪
٣	الجامعات والجهات التابعة لها	٢٤	٣	١٢,٥٪
٤	النقابات المهنية والعمالية ومنظمات المجتمع المدني	٧٦	٧	٩,٢٪
	إجمالي عدد المخاطبات والردود التي خاطب بها المجلس الجهات والردود التي تلقاها عليها	١٩٧٠ مخاطبة	٨٣ رد	٤٨,٧٪

بقراءة معطيات الجدول السابق يتضح لنا أن إجمالي الشكاوي التي وجهها المجلس إلي هذه المؤسسات العامة كبير نسبيا ، إذ يصل عدد الشكاوي التي حولت إليها نحو ٢٩٩ شكوي بنسبة ٤,٥٪ من الشكاوي التي أستقبلها المجلس القومي لحقوق الانسان . وأنها تقل عن الشكاوي التي حولت إلي جملة الوزارات والتي بلغ عددها ١٣١٤ شكوي بنسبة ٢٠,١٪ من جملة الشكاوي الواردة إلي المجلس . إضافة إلي أنها تقل عن الشكاوي التي حولت إلي كل المحافظات والتي بلغ عددها ٣٥٧ شكوي بنسبة ٥,٥٪ من جملة الشكاوي التي

إستقبلها المجلس . فإذا تأملنا هذه الشكاوي فسوف نجد أنه برغم أن المجلس قد حولها إلي هذه الجهات، إلا أن ردودها علي الشكاوي كانت متدنية للغاية، إذ لم تتجاوز ردود بعض هذه الجهات في أقصاها نسبة ٣٨,٧ مما حول إليها. في مقابل أن نسبة ردود جهات أخري لم تتجاوز نسبة ٩,٢٪ كما هي الحال في النقابات المهنية والعمالية ومنظمات المجتمع المدني. ولم تتجاوز نسبة ردود الجامعات علي الشكاوي المحولة من المجلس نحو ١٢,٥٪ مما حول إليها ، الأمر الذي يشير إلي أن تدني ردود هذه الجهات قد يرجع إلي إستقلالها النسبي عن ضوابط بيروقراطية الدولة .

ذلك يعني أن المجلس القومي لحقوق الأنسان أصبح أحد الآليات الرئيسية التي يستطيع بواسطتها المواطنون – من خلال شكاواهم – مراقبة البيروقراطية المصرية وإصلاح إعوجاج سلوكها البيروقراطى. خاصة أن الاستقلال النسبي للمجلس القومي لحقوق الإنسان عن الدولة والبيروقراطية، جعله أقرب ما يكون من المواطنين يتحدث بلسانهم ، ويعبر عن طموحاتهم وشكاواهم .

ثالثاً: إدراك المواطنين لإصلاحات البيروقراطية المصرية

أشرنا في الفقرة السابقة إلي الدور الذي يلعبه المواطنون في علاقتهم بالبيروقراطية المصرية بهدف العمل علي إصلاح ذات بينها، من خلال المشاركة المباشرة ـ أو من خلال آليات عديدة ، بما في ذلك آلية المجلس القومي لحقوق الإنسان . ومن المفترض أن تكون البيروقراطية التي تعرضت للنقد وجهود الاصلاح من كل إتجاه قد حدث إصلاح لآدائها ، وبخاصة إنجازها "لمعاملات" المواطنين ، بل وتعدل سلوكها نحو المواطنين أنفسهم . وهي القضايا التي حاولنا إستكشاف طبيعتها من خلال دراسة ميدانية إستندت إلي المقابلات المتعمقة مع بعض المسئولين في البيروقراطية المصرية إضافة إلي إجراء نحو ٤٢ مقابلة مع المواطنين أنفسهم للتعرف علي مدي أدراكهم لحدوث إصلاحات في سلوك موظفي الإدارة العامة نحوهم .

وإستناداً إلي المقابلات المتعمقة المحدودة التي أجريت علي مرجعيته قضايا الاطار التحليلي الذي تمت صياغته حول مشاركة المواطنين والمواطنات

في اصلاح الأجهزة البيروقراطية في الدولة العربية . وهي المقابلات التي أجريت مع ٤٢ حالة من المواطنين الذين يعكسون انماط المواطنين في الشارع المصري، حيث أبرزت المعطيات التي حصلنا عليها من هذه المقابلات مجموعة الحقائق التالية.

١- حق المواطن أو المواطنة في المعاملة الجيدة : حاولنا فيها التعرف علي نمط المعاملة التي يتعامل بها موظفو البيروقراطية مع المواطنين أثناء آداء الخدمات لهم ، هل يميزون بينهم ، هل يدركون أن عليهم أن يقوموا بخدمة هؤلاء المواطنين ، حيث أوضحت لنا المقابلات الميدانية ما يتضمنه الجدول التالي(١٨).

جدول رقم (٨)

حق المواطن في الحصول علي المعاملة الجيدة

المعيار	نعم	لا	إلي حد ما	المجموع
١- تعامل الموظف مع المواطنين بموضوعية ودون تمييز	٢٣	٥	١٤	٤٢
٢- يشعر المواطنون بكفاءة الموظف وجدارته	٧	٢٠	١٥	٤٢
٣- معايير تحدد سلوك الموظف تجاه المواطنين	٦	٣١	٥	٤٢
٤- توجد مهلة (توقيت) لانجاز المعاملات	٣٥	-	٧	٤٢
٥- حجم الوثائق متوازن مع الطلب من المعاملة	-	٤٢	-	٤٢
٦- يحصل المواطنون علي القرارات الخاصة بمعاملاتهم	٤	٣٢	٦	٤٢
٧- تنسجم معايير إنجاز المعاملات مع المعايير العالمية	-	٣٦	٦	٤٢

فـإذا قرأنـا معطيـات الجـدول السـابق فسـوف نجـد أن مـا هـو سـلبي فيهـا أكـثر مـن الايجـابي، حيـث ذكـر المبحوثـين أن الموظفـين لا يميـزون في تعاملهـم مـع المواطنـين. وأن حدث ذلك أحيانـا فلأسـباب أجتماعيـة بالأسـاس تتصـل بالمكانـة الاجتماعيـة والسياسـية لصاحـب المعاملـة ، وأحيانـا بسـبب المحسـوبية والرشـوة، وأن عـدد محـدود مـن الموظفـين هـم الذيـن يقومـون بهـذه الممارسـات المنحرفـة . بالأضافـة إلي ذلـك يشـعر المواطنـون أحيانـا بكفـاءة الموظـف، وإن كان ذلـك يعتمـد بالأسـاس عـلي طبيعـة الجهـاز البيروقراطـى التـي يعمـل بـه، وأيضـا عـلي مـدي تأثـر كفـاءة الموظـف بالضغـوط الاجتماعيـة والسياسـية الضاغطـة عليـه . ويسـتطرد المبحوثـين فيـما يتعلـق بوجـود معايـير تحـدد سـلوك الموظـف تجـاه المواطنـين مؤكديـن غيـاب هـذه المعايـير ، وأن وجـدت فهـي لا تنفـذ ، وأن نفـذت فذلـك يخضـع لمـزاج الموظـف . وبالنسـبة لوجـود توقيتـات معينـة لانجـاز المعامـلات، يشـير المواطنـون إلي وجودهـا محـددة في التعليـمات وأن كان الموظـف لا يعمـل بهـا ، كـما رأي المسـتجيبون أن حجـم المسـتندات كبـير لا يتناسـب مـع "المعاملـة" المطلوبـة ولا يتـوازن معهـا . كـما أن المواطنـون لا يحصلـون عـلي قـرارات في الغالـب توضـح الأسـلوب الـذي صـدرت بـه، كـما أن الخدمـة المقدمـة يقبلهـا المواطـن كـما هـي، بغـض النظـر عـن اتسـاقها مـع المعايـير العالميـة، خاصـة أنـه لا يعـرف هـذه المعايـير العالميـة .

وتشـير الاسـتجابات الـواردة في الجـدول السـابق إلي أن الموظـف فى البيروقراطيـة المصريـة مـا زال هـو سـيد الموقـف أمـام المواطـن الخاضـع لمـا يفعلـه، وأنـه إذا كانـت هنـاك معايـير وأسـس موضوعيـة تحـدد أسـاس "المعامـلات" ، ألا أنهـا مـا زالـت عـلي الـورق لم تنـزل إلي أرض الواقـع بعـد . ويمكـن بهـذه التحـولات التـي تخضـع لهـا عمليـة الاصـلاح البيروقراطـى الآن في مـصر أن يتـم النأكيـد عـلي المعايـير والتعليـمات البيروقراطيـة في التعامـلات اليوميـة مـع المواطنين . كـما تشـير هـذه البيانـات أيضـا إلي أنـه برغـم جهـود الاصـلاح التـي أشرنـا إليهـا إلا أن الجفـوة أوالفجـوة بـين المواطـن والموظـف البيروقراطـى مـا زالـت قائمـة. وتحتـاج لتقليصهـا إلي جهـد اعلامـي، يعمـل عـلي تطويـر وعـي المواطـن وإلي انضبـاط والتـزام الموظـف البيروقراطـي، حتـي تتأسـس شراكـة بينهـما تدفـع بالمجتمـع عـلي طريـق التنميـة والتحديـث .

٢- واجبات المواطن نحو الموظف البيروقراطى: تدور هذه الفقرة بالأساس حول مدي إحترام المواطن للأجهزة البيروقراطية، ومدي إحترامه للموظفين في تعامله معهم . كذلك مدي إحترامه لتعليمات الوظيفة وتقيدهم بها والتزامهم بمتطلباتها إضافة إلي المحافظة علي الجوانب المادية للبيروقراطية المصرية. حيث نجد أن المبحوثين الذين تمت مقابلتهم أجابوا بما يوضحه الجدول التالي (١٩).

جدول رقم (٩)

واجبات المواطن نحو البيروقراطية المصرية

الواجب	نعم	لا	إلي حد ما	المجموع
١- تعامل المواطنون مع الموظف «الموظفة» بإحترام وتهذيب	٣٠	٥	٧	٤٢
٢- لجوء المواطنون إلي إستغلال النفوذ والرشوة	٤	٤	٣٤	٤٢
٣- يقوم المواطنون بدفع الضرائب والرسوم المفروضة عليهم	٢٩	-	١٣	٤٢
٤- تقيد المواطنون بقوانين وأنظمة الجهاز البيروقراطى	٢٣	٧	١٢	٤٢
٥- محافظة المواطنون علي المنشآت العامة وتطوير وعي المواطنون بذلك	٥	٢٢	١٥	٤٢
٦- وجود أسس تحدد للمواطن حقوقه ووجباته تجاه البيروقراطية	١٢	١١	١٩	٤٢

وتشير قراءة معطيات الجدول السابق إلي وجود أتجاه عام نحو التزام المواطن بواجباته نحو البيروقراطية المصرية. وذلك يرجع إلي أن الغبن التاريخي دائماً ما كان يقع علي المواطن . ومن المؤكد أنه سوف يكون أكثر رضاءً إذا توفرت مجموعة من الظروف التاريخية التي ترفع مكانته ليتعامل بندية مع الموظف في الجهاز البيروقراطى. ومن هنا كان من الطبيعي ان يرتفع عدد من يؤكدون أحترام المواطن للموظف ، وكذلك قيامهم بدفع ما هو مفروض عليهم

. بينما أشارت نسبة من المبحوثين الذين تمت مقابلتهم إلي أمكانية استغلال المواطن للمحسوبية والنفوذ ، خاصة أن البيروقراطية المصرية أو علي الأقل بعض قطاعاتها ما زالت تعمل وفق أسس ومعايير غير موضوعية . وينخفض كذلك إهتمام المواطن بالمنشآت العامة والأدوات المادية التي تعمل في إطارها وبها البيروقراطية. ومن الممكن تفسير ذلك بالأمية وضعف ثقافة الحفاظ علي ما هو عام بدلالة أن النقود الورقية المصرية تعد من أكثر النقود رداءة في العالم بسبب طريقة استعمالها من قبل المواطنين والكتابة غير المبررة عليها .

٣- توفير المعلومات للمواطن "المواطنة": حسب الأسس البيروقراطية الحديثة : يحتاج المواطن إلى المعلومات عن الجهة التي يتعامل معها وأيضا عن "المعاملات" التي تقدمها له ، وذلك حتي يمكنه قضاء معاملاته من خلال إتباع التعليمات المرتبطة بإنجاز هذه المعاملات . وبطبيعة الحال فإن توفير هذه المعلومات للمواطنين، من شأنه أن يؤدي إلي رفع مستوي أنجاز "المعاملات" لكي يفهم كلا الطرفين ما هو مطلوب لانجاز "المعاملة"، يضاف إلي ذلك أن توفير هذه المعلومات يشير إلي درجة عالية من الشفافية. ومن المؤكد أن هناك مجموعة من القوانين والقواعد التي تفرض توفير هذه المعلومات للمواطنين ، وفي محاولة التعرف علي هذه الجوانب في بناء البيروقراطية المصرية، أتضح لنا ما توضحة بيانات الجدول التالي (٢٠).

جدول رقم (١٠)

توفير المعلومات للمواطنين

الحالة	نعم	لا	الي حد ما	المجموع
١-اعتراف الدولة بحق المواطن في الوصول إلي المعلومات	٦	٢٣	١٣	٤٢
٢- تأمين الدولة لمكاتب استقبال توفر المعلومات للمواطنين	٧	٨	٢٧	٤٢
٣- توفير الدولة لمنشورات وملصقات تشرح آليات عمل الوزارة	-	٢٣	١٩	٤٢

٤ - نشر الدولة لبيانات ومعلومات حول برامج القطاع العام	٥	١٢	٢٥	٤٢
٥- وضع لافتات أمام المشاريع التي تؤسسها وبيانات عنها للمواطنين	١٣	٢١	٨	٤٢
٦- إعلان الدولة عن أوجه انفاق المال العام من خلال الاعلام	٥	٣٧	-	٤٢
٧ - اصدار الادارات والمؤسسات العامة معلومات حول موازناتها	٤	٣١	٧	٤٢
٨- نقص التقييمات البيروقراطية المتعلقة بعلنية تقييم آداء البيروقراطية	٥	١١	٢٦	٤٢
٩ - توافر مواقع الكترونية تحتوي علي معلومات عن الوزارات والادارات	٦	٦	٣٠	٤٢
١٠ - إمكانية إتصال المواطن بأي من مؤسسات البيروقراطية بالبريد الألكتروني	٥	٣١	٦	٤٢
١١- الاستجابة بسرعة علي رسائل المواطنين للبريد الألكتروني	٣	٢٢	١٧	٤٢
١٢- هل المعلومات المقدمة للمواطن مفيدة وصحيحة	٢	٢٠	٢٠	٤٢

يكشف المتأمل لمعطيات الجدول السابق عن تأكيد المواطنين بصورة عامة علي أن البيروقراطية المصرية لا تتيح المعلومات الكافية دائما للمواطنين بما ييسر قضاء المواطنين لمعاملاتهم وفق معايير ومعلومات معلومة ومعروفة . ذلك يرجع إلي أن البيروقراطية المصرية ما زالت لديها بقايا ثقافة سابقة، تؤكد لها إحتكار المعلومات التي تساعدها في تأكيد مكانتها العالية فوق المواطنين، لتيسر لها ضبطها والسيطرة عليها . والمعتقد كما اشرت أن أتاحة المعلومات للواطنين يعد جزء الاصلاح التي تخضع له البيروقراطية المصرية حاليا . بالإضافة إلي ذلك فإنه برغم تأسيس مختلف الوزارات لمواقع ألكترونية خاصة بها علي شبكة المعلومات الدولية ، إلا أن إرتفاع نسبة الأمية في المجتمع يشكل عائقاً أمام التعامل مع هذه المواقع ، إضافة إلي أن ثقافة قضاء الحاجات والمعاملات من خلال شبكة المعلومات لم تصبح متجذرة بعد في الذهنية المصرية .

٤- إستشارة البيروقراطية المصرية للمواطنين : لم تعد آليات الدولة المركزية ومن ثم البيروقراطية المصرية بثقافتها التقليدية التاريخية هي الملائمة في هذا العصر للتعامل مع المواطنين . بل تولد اتجاه معاصر في البيروقراطية يتيح الفرصة للمواطنين مشاركة البيروقراطية المصرية للعمل سويا في عملية اتخاذ القرارات وتنفيذها فيما يتعلق ببعض المشكلات أو القضايا والمعاملات . ومن الطبيعي أن تكون البيروقراطية المصرية المتقدمة قد أعدت نفسها لذلك ، من خلال التأكيد علي معايير الشفافية ، وأيضا توفير المعلومات للمواطنين المتعاملين مع البيروقراطية، بحيث تصبح مشاركتهم أكثر عقلانية . يضاف إلي ذلك أن إتاحة الفرصة لمشاركة المواطنين سوف يعني ضمنيا تعبئتهم ودفعهم بإتجاه المشاركة الإيجابية لتحقيق أهداف البيروقراطية. وفي محاولة التعرف علي مدي إتاحة البيروقراطية المصرية الفرصة لمشاركة المواطنين فإننا نعرض لمعطيات الجدول التالي (٢١).

جدول رقم (١١)

استشارة المواطنين حول جهود البيروقراطية المصرية

حالة استشارة المواطنين	نعم	لا	إلي حد ما	المجموع
١- وجود وحدات بالبيروقراطية المصرية لاستشارة المواطنين	-	٣٧	٥	٤٢
٢- إستقصاء الدولة لرأي المواطنين حول سياساتها	١٢	٢٧	٣	٤٢
٣- قيام الدولة بإستفتاءات شعبية حول سياسات البيروقراطية المصرية	-	٣٥	٧	٤٢
٤- وجود جمعيات مؤلفة من المواطنين لابداء الرأي في أنظمة البيروقراطية المصرية	١٣	٢٩	-	٤٢
٥ – تنظيم البيروقراطية المصرية لجلسات إستماع لآراء المواطنين حول جهودها	-	٤٢	-	٤٢
٦- وجود نظام يسمح للمواطنين بتقديم إقتراحات تتعلق بتحسين العمل البيروقراطى	٥	٣٣	٤	٤٢

تشير معطيات الجدول السابق بوضوح إلي عدم ميل البيروقراطية المصرية لاستشارة المواطنين المتعاملين معها ، وذلك يرجع إلي عدة إعتبارات . الأول يتمثل في الميراث التاريخي الطويل للبيروقراطية المصرية وثقافتها ذات الطبيعة الأبوية المتسلطة والتي تؤكد علي الضبط والسيطرة علي المواطنين ، ومن ثم فهي ترفض إستشارتهم فيما يتعلق بجهودها وأنشطتها. يضاف إلي ذلك أنه ليست هناك آليات لتوعية المواطنين بأصول المشاركة. إضافة إلي أنه لكي يشارك أو يستشار المواطنون فإنه من الضروري أن تتوفر لهم المعلومات الكافية المتعلقة بالقضايا أو المشكلات أو الجهود التي يستشارون بشأنها من قبل الأجهزة البيروقراطية. هذا إلي جانب أنه نظراً لأن إستشارة المواطنين من قبل الأجهزة البيروقراطية، وطلب مشاركتهم تعد من العناصر الجديدة علي الثقافة الادارية المصرية ، الأمر الذي يحتاج إلي إعداد البيروقراطية وتطوير وعيها بهذا المبدأ، في عالم يؤكد علي إعطاء الصدارة للمواطنين في تسيير شئونهم .

٥- حق المواطنين في مراجعة موظفي الأجهزة البيروقراطية : إستناداً إلي "الاطار التحليلي لمشاركة المواطنون والمواطنات في إصلاح القطاع العام في الدول العربية " . تعرضنا لمستوي توفير الادارة العامة المعلومات للمواطنين ومستوي إستشارتهم، إضافة إلي حقوق المواطنين في المعاملة الجيدة من قبل الأجهزة البيروقراطية . وهو ما يعني أن الاخلال بهذه المعايير او المتطلبات يجعل من حق المواطنين أن يراجعوا الأجهزة البيروقراطية التي يتعاملون معها وبخاصة فيما يتعلق ببعض "المعاملات" التي لهم قبل الادارة ، وما هي السلوكيات التي قد يسلكها المواطنين ترتيبا علي نتائج هذه المراجعة ، لتوضيح ذلك فإننا نعرض لمعطيات الجدول التالي (٢٢).

جدول رقم (١٢)

حق المواطنين في مراجعة الأجهزة البيروقراطية

الاجابة	نعم	لا	إلي حد ما	المجموع
١- وجود مكاتب شكاوي المواطنين في وحدات الأجهزة البيروقراطية المختلفة	٩	٥	٢٨	٤٢
٢- وجود وسيط في الشكاوي يتعامل مع الأجهزة البيروقراطية المختلفة	٨	٣٤	-	٤٢
٣- حق المواطن في تقديم عرائض شكوي للمؤسسات الرسمية (الرقابية)	٣١	٥	٦	٤٢
٤- حق المواطن في اللجوء إلي القضاء في حالة عدم إقتناعة بقرار بيروقراطي معين	٢٧	٥	١٠	٤٢

وتكشف قراءة معطيات الجدول السابق عن حالة أساسية تتمثل في الفجوة التي قدتقوم بين الانجاز الذي تحقق في البيروقراطية المصرية وبين وعي المواطنين به والتعامل معه . وهو تقصير مسئولة عنه الأجهزة البيروقراطية، أو أجهزة الاعلام التي يفترض أن تكون هي مصدر معرفة المواطنين خاصة فيما يتعلق بقضايا مجتمعهم . تأكيداً لذلك أنه برغم وجود مكتب لتلقي شكاوي المواطنين يسمي "مكتب خدمة المواطنين" في الوزارات وفي المؤسسات العامة فإنه لم يدرك يقينا بوجودها سوي تسعة أفراد من المبحوثين الذين تمت مقابلتهم ، وهو ما يعني تقصير الاعلام في هذا الصدد . وبرغم قيام وزارة الدولة للتنمية الادارية "بأنشاء منافذ للخدمة الجماهيرية" وقد أشرت إليها ، إلا أنه لم يعرف بها سوي ثمانية من المبحوثين ، نصفهم ذكر أن هؤلاء الوسطاء من المحامين وكتبة المحاكم الذين يقومون بقضاء بعض المعاملات للمواطنين . وقد ارتفعت نسبة المبحوثين الذين أكدوا علي حق المواطن في تقديم عرائض شكوى ضد الوحدات البيروقراطية المختلفة يشكو فيها التقصير في انجاز بعض المعاملات الخاصة به . وهو الأمر الذي قد يتصاعد حتي شكوي البيروقراطية المصرية أمام القضاء للحصول علي حقوقه ، لأن القانون يبيح للمواطنين ذلك ، ولأن

المواطنين قد أصبحوا علي قدر من الوعي الذي يجعلهم يدركون أن من حقهم ذلك .

٦ - مشاركة المواطنون في صنع السياسات والخدمات العامة : تعتبر مشاركة المواطنون وتعاونهم مع الوحدات البيروقراطية المختلفة هي الثمرة المرجوة من المعطيات السابقة والتي عرضنا في إطارها لعلاقة مختلف جوانب البيروقراطية المصرية بالمواطنين . ولأن المشاركة بين المواطنون البيروقراطية المصرية قد أصبحت من الآليات الهامة لتنمية المجتمع وتحديثه ، ولأن هذه المشاركة أصبحت عنصراً بارزاً في الثقافة العالمية المعاصرة. التي تدعو إلي مشاركة المواطنين في بناء مجتمعهم، سواء بصورة مباشرة أو من خلال تنظيمات المجتمع المدني ، أو آية تنظيمات تؤسسها البيروقراطية. غير ان تأكيد هذه المشاركة تتطلب توفر ثلاثة شروط أساسية الأول، يتمثل في رغبة البيروقراطية المصرية في مشاركة المواطنين، وادراكها أن هذه المشاركة تساعد علي الانجاز الفعال لمختلف الخدمات والمشروعات . والثاني أن تطور هذه البيروقراطية الآليات اللازمة التي تيسر مشاركة المواطنين مع الأجهزة البيروقراطية، وأن تحفز هذه الآليات الجماهير علي المشاركة . والثالث وعي الجماهير بأهمية مشاركة البيروقراطية المصرية في تطوير السياسات التي تيسر إنجاز "معاملاتها" و "الخدمات" المقدمة لها ، ولتوضيح موقف المواطنين من مشاركتهم في جهود البيروقراطية فإننا نعرض لمعطيات الجدول التالي(٢٣).

جدول رقم (١٣)

مشاركة المواطنين في السياسات والخدمات العامة

حالة المشاركة	نعم	لا	إلي حد ما	المجموع
١- مشاركة المواطنين في المؤتمرات المعنية بالخدمات العامة	٨	٢٤	١٠	٤٢
٢- وجود مشاريع بين المواطنين والبلديات لتقديم خدمات عامة	٧	٢٢	١٣	٤٢
٣ – قيام وحدات البيروقراطية المصرية بدعوه المواطنين لاختيار خدمات متطورة وجديدة	-	٣٧	٥	٤٢
٤ – وجود برامج بين الدولة والمدارس لتشجيع مشاركة الشباب في وضع السياسة العامة	١٢	٢٣	٧	٤٢
٥ – تنظيم الدولة لحملات توعية بأهمية مشاركة المواطنون	٥	٣١	٦	٤٢

وتكشف قراءة معطيات الجدول السابق عن إنخفاض مشاركة المواطنين في جهود البيروقراطية المصرية، الرافضة لهذه المشاركة ، الأمر الذي جعلها في غالب الأحيان تتخذ القرارات نيابة عن المواطنين دون الحاجة إلي وجودها .إضافة إلي أن ذلك يشير إلي غياب ترسخ القيم الديموقراطية لأهمية المشاركة. مؤشرات ذلك إنخفاض عدد المتطوعين للعمل من خلال المنظمات غير الحكومية، إضافة إلي انخفاض عدد المشاركين في الانتخابات العامة المتكررة . الأمر الذي يشير إلي غياب ثقافة المشاركة العامة عن مجتمعنا لاسباب بنائية وتاريخية عديدة .

رابعاً : دور المجتمع المدني في اصلاح البيروقراطية المصرية

تطور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في السنوات الأخيرة سواء علي الصعيد القومي أو العالمي من حيث فاعليته ، بحيث أصبحت شريكا تنمويا حقيقيا إلي جانب الدولة والقطاع العام من ناحية ، والقطاع الخاص من ناحية ثانية . وإذا كان هذا التطور الذي حققته المنظمات غير الحكومية انعكاسا لنموها الواقعي من حيث الحجم "العدد" وإمتلاك الإمكانيات أو القدرات، ومن

.

ثـم الفاعليـة وهـو مـا يعنـي تحقيقهـا للتمكـن البنـائي . فإنهـا بعـد تحقيقهـا للنضـج البنـائي تبنـت إسـتراتيجية الشراكـة لتنميـة المجتمـع ، حيـث تحقـق لهـا هـذه الشراكـة أهدافاً عديـدة . فهـي مـن ناحيـة تـدرب الـشركاء عـلي قواعـد وأصـول الشراكـة وقيمهـا ، عـلي هـذا النحـو فهـي تجمـع الفاعلـين المنفصلـين، البيروقراطيـة الحكوميـة والقطـاع الخـاص والمواطنـين ، ليعملـوا سـويا بعـد أن كانـوا يعملـون فـرادي . ومـن ناحيـة ثانيـة فهـي بجمعهـا للفاعلـين الثلاثـة بالإضافـة إلي المنظـمات غـير الحكوميـة ذاتهـا فإنهـا تجمـع الطاقـات التـي كانـت منعزلـة وضعيفـة، لتصبـح طاقـة كبـيرة وشـاملة وقـادرة بصـورة جماعيـة عـلي دفـع عجلـة التنميـة . ومـن ناحيـة ثالثـة فإنهـا بتأكيدهـا عـلي الشراكـة تقـوم بإلغـاء المشـاعر السـلبية بـين شركاء التنميـة فهـي مـن ناحيـة تقلـص الفجـوة بـين المواطنـين والبيروقراطيـة. او بـين المواطنـين والقطـاع الخـاص ، أو بـين الأجهـزة البيروقراطيـة والقطـاع الخـاص ، بحيـث تؤسـس شراكـة بينهـما عـلي أسـاس مـن القيـم الايجابيـة والديموقراطيـة . عـلي هـذا النحـو فسـوف نعـرض في هـذه الفقـرة لثلاثـة عنـاصر، حيـث يتمثـل العنـصر الأول في الظـروف التـي يـسرت للقطـاع الأهـلي أن يلعـب هـذا الـدور ، بينـما يتحـدد العنـصر الثـاني في تحديـد الشراكـة ومعاييرهـا ومعوقاتهـا ، وفي العنـصر الثالـث نعـرض لبعـض تجـارب الشراكـة في المجتمـع المـصري .

١- ظـروف تطويـر قـدرات المنظـمات غـير الحكوميـة : تتابعـت القوانـين التـي تنظـم عمـل المنظـمات غـير الحكوميـة إبتـداء مـن القانـون رقـم ٣٢ لعـام ١٩٦٤ مـرورا بصـدور القانـون رقـم ١٥٣ لعـام ١٩٩٩. وهـو القانـون الـذي ألغـي القانـون السـابق لتنظيـم عمـل المنظـمات الأهليـة، الـذي تـم إلغـاءة بسـبب عـدم دسـتوريته في عـام ٢٠٠٠. وذلـك لعـدم عرضـه عـلي مجلـس الشـوري ولتجـاوزه اختصاصـات القضـاء الإداري، صاحـب الولايـة بنظـر المنازعـات بـين الجهـة البيروقراطيـة والمنظـمات الأهليـة ، ليصـدر في أعقـاب ذلـك القانـون رقـم ٨٤ لسـنة ٢٠٠٢ . وبرغـم بعـض أوجـه النقـص الـواردة في القانـون إلا أنـه مـن الـضروري الإشـارة إلي أن القانـون الجديـد أتـاح هامشـا أوسـع مـن الحريـة في نشـاط المنظـمات الأهليـة . خاصـة العـودة إلي اختصـاص القضـاء الإداري للنظـر في المنازعـات بـين المنظـمات غـير الحكوميـة

والأجهـزة البيروقراطيـة . إضافـة إلي أنـه فتـح مجـالات التنـوع في الأغـراض أمـام المنظـمات غـير الحكوميـة ، بمـا في ذلـك مجـال حقـوق الإنسـان . وكذلـك إتاحـة الفرصـة للمنظـمات الدوليـة لتـمارس أنشـطة المنظـمات داخـل مـصر، وتيـسر المـواد الخاصـة بتلقـي الأمـوال سـواء مـن الداخـل أو مـن الخـارج (٢٤). ويـري بعـض المؤيديـن أن القانـون الجديـد لـه أربـع دلالات هامـة، حيـث تتمثـل الدلالـة الأولي في الحـد مـن تسـييس المنظـمات الأهليـة يقابلـه الإعـلاء مـن شـأن دورهـا في تقديـم الخدمـات الثقافيـة والاقتصاديـة والاجتماعيـة . والثانيـة أنـه مـع الإقـرار بوجـود بعـض القيـود ، فهـي ضروريـة لمنـع التحايـل عـلي القانـون ومنـع محـاولات الالتفـاف عليـه . أمـا الدلالـة الثالثـة فهـي الخاصـة بقضيـة التمويـل ، وقـد بررتهـا الجهـة البيروقراطيـة بالرغبـة في تنظيـم التمويـل الخارجـي وتشـجيع التمويـل الداخـلي ، وتدعيـم مشـاعر الانتـماء الوطنـي داخـل المنظـمات . إلي جانـب توفـير الشـفافية المطلوبـة والحـد مـن إخـتراق جهـات بعينهـا للمجتمـع المـصري تحـت مظلـة العمـل الأهـلي . وتتعلـق الدلالـة الرابعـة بالنشـاط السـياسي للمنظـمات غـير الحكوميـة . حيـث أكـد المؤيـدون عـلي أن الحظـر يقتـصر عـلي الدخـول في الانتخابـات والسـعي للسـلطة بإعتبـاره عمـلاً مـن أعـمال الأحـزاب السياسـية ، إلى جانـب الترخيـص بممارسـة المهنـة والدفـاع عـن مصالـح أعضـاء النقابـة (٢٥).

ذلـك يعنـي أن هنـاك توجـه مـن قبـل الدولـة لتوسـيع نطـاق فاعليـة العمـل الأهـلي وتهيئـة الظـروف التـي تيـسر إسـهامة في تنميـة المجتمـع، وذلـك يرجـع إلي ثلاثـة عوامـل أساسـية . ويتمثـل العامـل الأول في التراجـع الـذي أصـاب دور الدولـة فى الربـع الأخـير مـن الألفيـة الثانيـة , حيـث انسـحاب الدولـة مـن القيـام بالجهـود التنمويـة. وإخـلاء الطريـق أمـام القطـاع الخـاص، سـواء عـلى الصعيـد العالمـي مـن خـلال زيـادة معـدلات الاسـتثمار الاجنبـى، أو مـن خـلال فاعليـة الـشركات المتعـددة الجنسـية ، أو القطـاع الخـاص القومـي . بحيـث أدى التحـول مـن التنميـة التـى تقودهـا الدولـة والقطـاع العـام إلى التنميـة التـي يقودهـا القطـاع الخـاص إلى تأسـيس مجموعـة مـن التغـيرات الهيكليـة الحـادة ، التـى لم يكـن هنـاك سـوى المنظـمات غـير الحكوميـة الجـادة هـى القـادرة عـلى مواجهـة أثارهـا. ومـن ثـم فحينـما

أدركت الدولة ذلك فتحت الطريق أمام مزيد من فاعلية المنظمات غير الحكومية لتلعب دورها فى تطوير الأساليب لتنمية وتحديث المجتمع . ويتمثل العامل الثاني فى اكتساب البيروقراطية المصرية لبعض الخصائص التى تمكنها من القيام والعمل مع شركاء جدد من اجل تطوير المجتمع . وإذا كانت البيروقراطية المصرية قد خاطبت القطاع الخاص، من أجل التقدم باتجاه المشاركة في تنمية المجتمع اقتصاديا، و الحفاظ على تماسكه من خلال الأدوار الاجتماعية التى يمكن ان يلعبها . فان هذه البيروقراطية ذاتها، هى التى وازنت ذلك بفتح الطريق أمام القطاع الاهلى لكى يلعب دورا أساسيا بالمساعدة فى تحديث المجتمع وتنمية قدراته. وإذا كان القطاع الخاص براس المال الاقتصادي يمكن أن يوفر لعملية التنمية والتحديث طاقاتها الدافعة فإن القطاع الاهلى يستطيع بفتح قنوات المشاركة أمام الجماهير، و تأسيس ترابطاتها التى تؤكد فعاليتها ودورها التنموى، الذى يمكن أن تلعبه، يوفر للتنمية راس المال الاجتماعي الذى يمكن إن يلعب دورا هاما فى هذا الاتجاه. يساعد على ذلك ان البيروقراطية المصرية إكتسبت روحا حديثة بتحولها من المركزية إلى اللامركزية، وتبنت ثقافة جديدة حينما اكدت على توسيع نطاق الشراكة، سواء مع القطاع الخاص أو القطاع الاهلى، بحيث شكل ذلك أصلاحا جذريا لتوجهاتها .

ويتحدد العامل الثالث بتوفر مجموعة الظروف التى ساعدت على نمو المنظمات غير الحكومية من ناحية العدد والحجم، حيث أرتفع عدد المنظمات الأهلية ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة ١٩٧٦ – ٢٠٠٢ . فبينما بلغ عدد المنظمات الأهلية ٧٥٩٣ جمعية فى عام ١٩٧٦ ارتفع العدد إلى ١١٤٧١ جمعية عام ١٩٩٩ إلى ١٦ ألف جمعية أهلية ، بلغت عام ٢٠٠٢ عدد ١٦٥٠٥ جمعية (٢٦). ومن ناحية الفاعلية ، حيث تدرجت فاعليتها من المنظمات غير الحكومية المهتمة بالرعاية الاجتماعية، إلى المنظمات غير الحكومية المهتمة بالتنمية الاجتماعية، إلى المنظمات غير الحكومية الدفاعية ، أي تلك التى تدافع عن حقوق الإنسان في مجالاتها المختلفة . بالإضافة إلى تطورت هذه الفاعلية من خلال التشبيك، سواء على الصعيد القومي أو الاقليمى أو العالمي، الأمر الذى زود العمل الاهلى بطاقة

و قـوة جديـدة سـواء فى مواجهـة الدولـة القوميـة، أو فى زيـادة إمكانيـات القطـاع الثالـث عـلى القيـام بـأدواره التنمويـة بفاعليـة ونجـاح .

ويتصـل الظـرف الرابـع بالتطـور الـذى طـرا عـلى وعـى الجماهـير ، فقـد اصبـح واضحـا أمـام المواطنـين أن الدولـة بحكـم مواردهـا المحـدودة غـير قـادرة عـلى توفـير الحيـاة أمـام المواطنين . ومـن ثـم فأمـام إلحـاح الحاجـات التـى ينبغـى أن تشـبع مـن ناحيـة، والـدور التنمـوى الـذى تقـوم بـه المنظـمات غـير الحكوميـة مـن ناحيـة أخـرى ، إضافـة إلى أدراك المواطنـين لنجـاح نمـوذج التنميـة التـى تقدمـه الجمعيـات الأهليـة مـن ناحيـة ثالثـة . بحيـث أدت هـذه الظـروف مجتمعـه الى تطويـر جنينـي لثقافـة العمـل الاهـلى ، وهـي الثقافـة التـى بـدأ المواطنـون يسـتوعبونها ، والتـى بـدأت تضـخ الحيويـة والفاعليـة فى ذواتهـم . وهـى الفاعليـة التـى نجـد لهـا تجليـات عديـدة ، أحيانـا بالانضـمام إلى المنظـمات غـير الحكوميـة ليلعـب المواطنـون أدوارا مـن خلالهـا فى تطويـر مجتمعهـم . و أحيانـا أخـرى بالسـعي الايجـابي لتأسـيس المنظـمات غـير الحكوميـة، التـى تتـولى تطويـر قـدرات الآخريـن للقيـام بإعـمال معينـة للصالـح المحـلى. واحيانـا ثالثـة بالانضـمام إلى الحـركات الشـعبية التـى بـدأت تـبرز فى الشـارع المـصرى أخـيراً، و التـى تطالـب مـن بـين مطالبتهـا العديـدة بالإصـلاح البيروقراطـى كجـزء مـن الإصـلاح السـياسي ، أبرزهـا حركـة " كفايـة " وأيضـا حركـة " نـادى القضـاة".

٢- الشراكـة برعايـة المنظـمات غـير الحكوميـة : تعـرف الشراكـة بانهـا " اقـتراب تنمـوي ، يتضمـن علاقـة تكامـل بـين قـدرات و إمكانـات طرفـين أو أكـثر تتجـه لتحقيـق أهـداف محـددة ، وفى إطـار مـن المسـاواة بـين الاطـراف لتعظيـم المزايـا النسـبية التـى يتمتـع بهـا كل طـرف . وأيضـا فى إطـار احـترام كل طـرف للاخـر و توزيـع الأدوار و تحمـل المسـئوليات بقـدر كبـير مـن الشـفافية " (٢٧). عـلى هـذا النحـو نجـد إن هـذا التعريـف للشراكـة "يعكـس اقـتراب تنمـوى حديـث لمواجهـة اخفـاق التنميـة مـن أعـلى . وكذلـك لمواجهـة ضعـف مفهـوم و ممارسـات الشراكـة الطوعيـة فى السـياق العـربى ، نتيجـة ممارسـات سـلبية امتـدت لعـدة عقـود ، دفعـت المواطنـين العـرب للعـزوف عـن المشـاركة كـما يعكـس مفهـوم الشراكـة فكـرة التكامـل

بين الإطراف لتحقيق المنفعة العامة أو الصالح العام ومن ثم فهو مفهوم يستبعد " الإقصاء " و يستبعد التهميش" . بالإضافة إلى ذلك فان تعريف الشراكة على النحو السابق يبدأ من مستوى الشراكة بين طرفين فقط ، المجتمع المدنى والحكومة ، ثم يتسع ليشمل شراكات متعددة تتعدى الطرفين المذكورين. وتمتد إلى قطاع الأعمال أو القطاع الخاص ، والإعلام ، والجامعات ، ومراكز البحوث، بل يمتد ليشمل القواعد الشعبية فى المجتمعات المحلية. على أن علاقة الشراكة تقوم على المساواة و تفترض حقوقا وواجبات متساوية للاطراف ، كما تعنى استبعاد علاقات الهيمنة من الطرف الاقوى فى الشراكة "(٢٨).

ولتحقيق هذه الشراكة من الضرورى توفر مجموعة من الظروف أو الشروط الأساسية، ويتمثل الشرط الأول فى تبلور بنية وقوة المجتمع المدنى وبخاصة المنظمات غير الحكومية، باعتبارها الطرف الذى يدعو إلى الشراكة ويعمل على توفير الظروف الملائمة لنجاحها . وذلك باعتبار أن المنظمات غير الحكومية هى الفاعل الذى يسعى عن ايثارية وغيرية، لتطوير أوضاع المجتمع بتجميع الجهود القادرة على هذا التطوير . وهى فى ذلك تختلف عن القطاع الحكومى الذى تحكم سلوكياته ثقافة الهيمنة أو السيطرة ، ويحتاج إلى تأهيل لكى يدخل فى الشراكة التنموية متساويا مع الآخرين و ليس فوقهم. وهو يختلف عن القطاع الخاص الذى ينشد الربح بالأساس ، ومن ثم فهو يتحرك بدوافع ذاتية وأن كان ذلك لا يمنع أن تكون لديه مساحة من الغيرية التى يمكن تطويرها، حينما يتقدم هذا القطاع ليلعب إدوارا اجتماعية لصالح المجتمع و ليس إدوارا اقتصادية لصالحه فقط . ثم أن المنظمات غير الحكومية هى المدركة لمشكلات الجماهير وهى القادرة على تعبئتها، وتطوير قدراتها لتصبح شريكا على قدم المساواة مع الشركاء الآخرين . على هذا النحو تحتاج الشراكة إلى مجتمع مدنى قوى ، وإلى منظمات غير حكومية تعبر بإمتياز عن ثقافة وطموحات المجتمع المدنى (٢٩).

ويتمثل الشرط الثاني فى إدراك إطراف الشراكة إنهم سوف يحصلون على نفع من هذه الشراكة ، وأن حصول أى طرف من اطراف الشراكة على نفع

منها لن ينتقص من النفع الذى تحصل عليه الإطراف الأخرى . بل على العكس من ذلك فان تعظيم نفع أى طرف يمكن أن يتحقق في حالة ترشيد التفاعل بما يؤدي إلي زيادة النفع الذى تحصل عليه مختلف الأطراف الأخرى. مثال على ذلك فان تمكين المواطنين و حل بعض مشكلاتهم الاجتماعية والاقتصادية، سوف يرفع من قدراتهم الشرائية بما يساعد على إنعاشهم سوق بيع السلع ، الأمر الذى يؤدى الى زيادة معدلات التشغيل و الارتقاء بنوعية الحياة ، وهو ما يؤدى إلى تأكيد الاستقرار الاجتماعى للدولة والمجتمع . ولتحقيق النجاح فى هذا الصدد فإنه من الضروري أن يتحرك أطراف الشراكة لتبني ثقافتها، وهى الثقافة التى تؤكد على مسالة محورية تتمثل فى ضرورة أن يلتقي الإطراف جميعا على هدف الارتقاء بأوضاع المجتمع . وهو هدف عام تشتق منه أهداف فرعية تعنى الارتقاء بأوضاع كل طرف فى الشراكة ، بحيث نجد ان العمل خارج الشراكة ، فى حالة تحقيقها لمستويات مثالية ومتقدمة ، قد يجلب خسارة أكثر من تحقيق نفع .

وتحتاج مسالة الشراكة إلي طرف يتولى متابعة التفاعل داخل عملية الشراكة، وفى العادة يكون هذا الطرف هو الذى يقوم بمؤازرة طاقات وجهود الشركاء ، بحيث تتجه إلى تحقيق الأهداف المرجوة منها . ويصبح على هذا الطرف توجيه مختلف الطاقات التى لدى اطراف الشراكة ، كما عليه ان يزلل العقبات التى تقف فى وجه تحقيق الشراكة لاهدافها . وبرغم أن الدولة والمنظمات غير الحكومية هما الطرفين المؤهلين بدرجة أكثر لتأكيد تآزر الشراكة، الا أن عملية التآزر يمكن أن يقوم بها اى طرف فى الشراكة ، ومن الممكن تناوب الإطراف القيام بتحقيق عملية التآزر بين طاقات إطراف الشراكة (٣٠).

من الظروف التى ساعدت على نجاح الشراكة نسبيا فى المجتمع المصرى، أن الخطاب السياسى يتجه الآن إلى قبول المنظمات غير الحكومية كفاعل قادر على المشاركة فى تنمية و تحديث المجتمع. وهو ما يعنى ان الشراكة تحتاج إلى بيئة سياسية مواتية ، وقد بدأت بوادرها تتاكد فى نطاق الواقع المصرى ، مؤشر ذلك اتجاه الخطاب والنهج السياسي والحكومي المصرى لدعم هذه

الشراكة. فقد شهد عام ٢٠٠٥ استمرار المنهج الحكومى الذى يعمل فى اتجاه دعم و تفعيل أنماط الشراكة والدفع نحو مزيد من الإجراءات الإصلاحية لتوفير الظروف التي تدعمها. فعلى مستوى الخطاب الرسمى يمكن رصد أكثر من اشارة خاصة بدعم دور المجتمع المدنى وحيوية القطاع الخاص وأهمية شراكتهما للحكومة فى القيام بعبء التنمية . وهو ما عبر عنه رئيس الجمهورية بشكل واضح فى فبراير ٢٠٠٥ مع اعلانه عن بدء مرحلة جديدة من الإصلاح السياسي . وقد تلى هذا الإعلان بروز العديد من الدعوات لمشاركة الحكومة خططها للتنمية فى أكثر من مناسبة. وهو ما أكدته ايضا خطابات رئيس الحكومة وتصريحات العديد من الوزراء ، التي تحدد أولويات التحرك وأهمية توسيع مساهمة الجمعيات الأهلية فى القضايا الاجتماعية. التى تزايدت حدتها خلال العقدين الأخيرين مثل قضايا الإرهاب والعنف والبطالة وغير ذلك من القضايا الاقتصادية ذات الأبعاد الاجتماعية . حيث تمثل هذه القضايا أحدى اولويات الدولة التى تعمل على دفع القطاع الاهلى إلى تبنيها والشراكة معه فيها . ويعد هذا التوجه المتضمن في الخطاب الرسمي استمرارا للخطاب الذى عبر عنه رئيس الجمهورية فى افتتاح الدورة البرلمانية فى عام ٢٠٠٤ . والذى دعا فيها المجتمع المدنى بكل مؤسساته بأن تتضافر من اجل تحقيق التنمية و إزالة كل المعوقات البيروقراطية و التشريعية التى تحد من فاعليته . وقد شهد عام ٢٠٠٣ الإعلان عن أكثر من مبادرة، وبروز قضايا تنموية تحتل بؤرة الاهتمام كقضية التنمية الريفية، وتحسين أوضاع العشوائيات وتنمية المحليات. إضافة إلى مبادرات قومية استندت إلي الشراكة لمكافحة الفقر وتعميق مساهمة المنظمات الأهلية فى التنمية البشرية، لعل أبرزها المبادرة الوطنية لاعتبار عام ٢٠٠٣ " عام الطفلة المصرية " ، إلى جانب مبادرة أخرى حملت أسم أطفال الشوارع ، ومبادرة قومية تستند إلي الشراكة لتحسين نوعية التعليم (٣١).

استنادا إلى خبرات الشراكة فى الواقع المصرى من واقع التجارب المختلفة، أتضح إن نجاح الشراكة و بلوغها لأهدافها يستوجب أن تمر هذه الشراكة بعدة مراحل أو دوائر متتابعة . وتتمثل الدائرة أو المرحلة الأولى

فى تشكيل نواة الشراكة . وفى العادة تتشكل هذه النواة من المنظمات غير الحكومية التى يمكن أن تشارك فى بناء مشروع معين ، ومن ثم تبدا عملية تشبيك بين جهودها و تعقد عدة اجتماعات لترسيخ أسس الشراكة. بحيث تساعد هذه المرحلة من خلال التشبيك ومن خلال الحوار المتبادل فى الاجتماعات على تماسك النواة الأولى للشراكة، بحيث تكون حركتها كفاعل واحد وليس كمجموعة من الجمعيات المشتتة. وفى المرحلة أو الدائرة الثانية تتسع الشراكة فتضم مجموعة من التنفيذيين الذين قد يضمون مستويات متتابعة ومتدرجة من التنفيذيين تبدأ من المسئولين التنفيذيين على المستوى المحلى ثم على المستوى الأعلى وليكن مستوى المركز أو المحافظة ، بحيث يتشكل مستوى جديد او كتلة جديدة من الشراكة . ثم تتسع الشراكة وتتحرك إلى دائرة ثالثة جديدة لتضم المواطنين إما من خلال التحاقهم بالمنظمات غير الحكومية المشاركة فى المشروع أو من خلال وجودهم فى المجالس المحلية الشعبية ،أو باعتبارهم قيادات محلية أو متطوعين. فى إطار هذه الدائرة الجديدة يتم عقد مجموعة من الاجتماعات والندوات التى تساعد على خلق تفاهم مشترك عند إطراف الشراكة علي هذا المستوي ، لتتحول بدورها إلى كتلة واحدة قوية تسعى إلى تحقيق أهداف محددة . وهكذا تتحرك الشراكة مثل كرة الثلج كلما تحركت ضمت شركاء جدد حتى تكبر، وتكبر معها أهدافها التى تسعى إلى تحقيقها. ومثلما تتحرك الشراكة فى الاتجاه الافقى لتضم شركاء جدد ، فإنها تتحرك أيضا باتجاه النضج من شراكة فى التنفيذ إلى شراكة فى التخطيط . وفى هذه الحالة الأخيرة تصل الشراكة إلى قمة نضجها ، حيث يتحرك الشركاء مع بعضهم منذ البداية و حتى النهاية .

ولكى تنجح الشراكة من الضرورى أن تمتلك عدة آليات تساعد فى تجذيرها، من هذه الآليات عقد الاجتماعات والندوات التى تلعب دورها فى بناء ثقافة مشتركة و تشكيل رؤية جديدة، يشترك فى بنائها و تطويرها مختلف الإطراف. وفى هذه الندوات تلعب وسيلة الإقناع بفوائد الشراكة لكل طرف ولجميع الإطراف دوراً محوريا فى بناء هذه الثقافة المشتركة، وتضم هذه الندوات

و الاجتماعات أعضاء من المنظمات غير الحكومية . إضافة إلي أعضاء من المجلس المحلى، إلي جانب عدد من المواطنين، وكذلك عدد من المستهدفين، وربما عدد من التنفيذيين الرسميين من مستوى أعلى، بحيث تلعب هذه الآلية دورها فى تشكيل ثقافة مشتركة تدور حول أهداف محدودة . و تتحدد الآلية الثانية الفاعلة فى استنفار القوى الكامنة فى المجتمع المحلى وأبرزها الشباب، وفى هذا الإطار من الضروري مراعاة التوازن على اساس النوع الاجتماعي(٣٢). بحيث ندفع بهذه الفئات من الهامش الاجتماعي إلى قلب التفاعل والمشاركة فى تحقيق الأهداف. وبهذه المناسبة فان على الشراكة أن تتسع لتشمل كل أخر يقف على هامش المجتمع ، حتى يتدفق الجميع فى مجراه الرئيسي مشكلين بذلك طاقة لإنجاز الأهداف . وتتمثل الآلية الثالثة فى الأعلام الذى يلعب دورا أساسيا فى تطوير شبكة من الاتصالات التى تحول الشركاء المنفصلين من كيانات منفصلة إلى كتلة ذات أهداف واحدة و مشتركة . وفى عرضه لأهمية الإعلام فى دعم الشراكة بأحد المشروعات أشار إلى ذلك إحدي الدراسات بذكرها " فقد استندت الجمعيات الأهلية فى بداية دعوتهم للمشروع على الدعم الاعلامى لنشر فكرة المشروع وترويجها ، والتى لاقت اهتماما من الأجهزة الإعلامية وخاصة المحلية منها . إذ قامت بتغطية عملية الدعوة فى بداية المشروع ، ثم نظمت الشبكة المحلية لقاء مع بعض الإعلاميين وذلك لبحث سبل تفعيل دور الإعلام فى تفعيل المشاركة الشعبية" (٣٣) . على هذا النحو تتضافر جهود القطاع الاهلى ممثلاً فى المنظمات غير الحكومية مع البيروقراطية المصرية ممثلة فى المسئولين التنفيذيين على مستوى المجلس المحلى الشعبى او حتى من مستويات أعلى. إضافة إلى المواطنين الذين يشاركون فى هذا التحالف أو الشراكة، إما من خلال المنظمات غير الحكومية أو أما من خلال المجالس المحلية الشعبية، أو بصورة مباشرة. على هذا النحو تلعب الشراكة دورا محورياً فى إصلاح وتعديل توجهات الشركاء نحو بعضهم البعض، بحيث يتحرك الجميع لما فيه خير المجتمع وتحديثه .

٣- الشراكة كمدخل لإصلاح البيروقراطية المصرية، بعض التجارب:

استنادا إلى الظروف أو الشروط التى عرضنا لها والتى يمكن ان تقود إلي

شراكة ناجحة نعرض لبعض التجارب الناجحة للشراكة سواء تعلقت هذه الشراكة بقضايا محددة أو اتصلت ببناء مشروعات معينة تعمل باتجاه تحديث المجتمع المحلى أو العام .

أ – وتشكل تجربة إصدار القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ احد إشكال الشراكة، حيث اشار احد مسئولي وزارة الضمان الاجتماعى عند مقابلته انه لكى يصدر هذا القانون، قامت بعض الأجهزة البيروقراطية للدولة ممثلة فى وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية، حينئذ، بعقد مقابلات حوارية واستشارية مع مختلف أنواع المنظمات غير الحكومية للتعرف على مقترحاتها بشان القانون الجديد الصادر فى ٢٠٠٢ . وقد أبدت بعض المنظمات الغير حكومية بعض التحفظات علية كما أشارت ببعض التعديلات التى تم أخذها فى الاعتبار عند الصياغة النهائية للقانون (٣٤). وهو ما يعنى انه وان كانت البيروقراطية هى التى قدمت الصياغة المبدئية للقانون ، الا انه عند صدوره تضمن وجهة نظر المنظمات غير الحكومية التى سوف تعمل وفقا له .

ب – و تتشكل التجربة الثانية للشراكة من التجربة التى قامت بها الهيئة القبطية الإنجيلية. و تدور هذه التجربة حول تحسين الإنتاج الزراعي و الحيوانى بمحافظة المنيا حيث اتبعت الهيئة لإنجاح هذه التجربة ما يمكن إن يسمى بصيغة الروابط . و قد مرت هذه التجربة التشاركية بأربعة مراحل أساسية، فى المرحلة الأولى ثم تشكيل رابطة تضم المؤسسات التى سوف تشارك فى المشروع، و فى هذا الإطار تم الاتفاق مع مركز البحوث الزراعية و وزارة الزراعة . وكذلك مصلحة الطب البيطرى إضافة الى الهيئة القبطية الإنجيلية و بعض المنظمات غير الحكومية فى المجتمع المحلى، حيث دار هدف التجمع بالأساس حول تحسين الإنتاج المحصولى والحيواني . ولإنجاز ذلك إتفقت الهيئة وشركائها مع الفلاحين لتجميع ملكياتهم الفردية لإجراء تجارب زراعة بعض المحاصيل للتصدير، على هذا النحو نجد ان الاتفاق قد تم بين شركاء ثلاثة البيروقراطية الحكومية ، والمنظمات غير الحكومية و على رأسها الهيئة القبطية الإنجيلية إضافة إلى المواطنين متمثلين فى رابطة الفلاحين الذين وافقوا على المشاركة فى المشروع.

و قد تأكد نجاح هذه المرحلة من خلال عقد اللقاءات مع المسئولين الحكوميين لإقناعهم بالتجربة وعقد الاتفاقات مع الفلاحين كذلك. وفى المرحلة الثانية اتفق إطراف الشراكة المتمثلة فى البيروقراطية الزراعية مع المراكز البحثية والجامعة الإقليمية على زراعة قطعة الأرض التى تم تجميعها ويمتلكها الفلاحون بعد إقناعهم زراعة نظيفة . أى زراعة بلا استخدام للكيماويات . أو استخدامها بالكميات القانونية المسموح بها وفى هذه المرحلة وقعت مجموعة من المخالفات كأن يقوم بعض الفلاحين باستخدام بعض الكيماويات، غير أنه عند التصدير أتضح إن محصولهم غير مطابق للمواصفات، ومن ثم لم يسمح بتصديره وشكل ذلك رادعا لهم و للآخرين. ومن الطبيعي إن يلعب الإعلام الداخلي بذلك دورة فى تطوير وعى الفلاحين المشاركين . وفى المرحلة الثالثة تم تأسيس رابطة جديدة تضم الفلاحين الذين اشتركوا فى هذه التجربة كما تضم شركات التصدير ، ولعبت الهيئة الإنجيلية دور الضامن او شاهد الاتفاق بين الفريقين. بحيث تكون الهيئة مسئولة عن تهيئة محاصيل الفلاحين للتصدير حسب المواصفات العالمية، لقاء قيام الشركات بتصديرها بأسعار ملائمة . ودارت العجلة فى هذا الاتجاه، ونتيجة لذلك زاد دخل الفلاحين الذين يزرعون للتصدير اكثر من ثلث الدخل الذى ياتى من الزراعة العادية . وحينما نجحت التجربة باركها المسئولون من ناحية ، بدأ بعض الفلاحين الجدد ينضمون إليها من ناحية ثانية .

وفى المرحلة الرابعة حدث توسع فى المشروع واستكمال له ، فقط تطلب المشروع بناء أماكن للفرز، وكذلك أماكن للحفظ لحين التصدير ، وحينما تعمق الاقتناع بالمشروع برزت مسالة أهمية اعتماد الفلاحين على أنفسهم . ولكى يحققوا ذلك كان عليهم إن يؤكدوا على تأسيس رابطة لهم، لها مجلس إدارة يتولى التصرف باتجاه استكمال المشروع من خلال توفير المعدات والأجهزة و الأماكن . وبعد ثلاث سنوات من التجربة تحول هؤلاء الفلاحين إلى مصدرين وعرفوا الطريق إلى التصدير ، ومن ثم بدأت التجربة تشكل نموذجا لأسلوب النهوض بالمجتمع المحلى من خلال الشراكة الناجحة.

ونحن إذا تأملنا هذه التجربة فسوف نجد انه قد توفرت لها مجموعة من الظروف التى يسرت نجاحها ، ويتمثل الظرف الأول فى وجود المنظمة

غير الحكومية النشطة والفعالة، التى تستهدف النهوض بالواقع الاجتماعي وتحديثه متمثلا ذلك فى الهيئة القبطية الإنجيلية . ويتحدد الظرف الثاني الذى ساعد على تحقيقه فى الاتفاق الذى تحقق مع بعض مراكز البحوث و الجامعة الإقليمية ووزارة الزراعة ، ومصلحة الطب البيطري لتحسين الإنتاج الحيواني ، وتأسيس شراكة معهم على أساس الاقتناع بجدوى المشروع وتجربته، بحيث تيسر الجهات التنفيذية الإجراءات اللازمة لنجاح المشروع . ويتصل الظرف الثالث بإنشاء رابطة للفلاحين المشاركين فى المشروع وإقناعهم بالفكرة إضافة إلى إمدادهم بالمعلومات اللازمة عن الزراعة الحديثة . وفى ذلك يقول رئيس الهيئة الإنجيلية " أن الفلاح المصرى ذكى ولديه الرغبة فى العمل والارتقاء بأوضاعه إذا توفرت له المعلومات التى تساعده على تطوير إمكانياته وقدراته ". ويتحدد الظرف الرابع بتطوير الشركاء لمشاعر وعواطف الثقة بالذات والاعتماد على الذات، بتعريف الفلاحين طريق التصدير ومساعدتهم فى تشكيل مجلس إدارة لرابطتهم. يتصرف باسمهم ويتولى مهام الإشراف على عملية الإنتاج والتصدير ، ومن ثم ينسحب الشركاء بخاصة الهيئة الراعية إلى موقع أخر لتقيم فيه تجربة جديدة للشراكة (٣٥).

ج – ويعتبر قطاع التعليم من القطاعات التى شهدت شراكات ناجحة ساهمت فى الارتقاء بالخدمة التعليمية كذلك، حيث " ارتبطت أهم نماذج الشراكة بين الجمعيات الأهلية والحكومة والمجتمع المحلى بالنهوض بالعملية التعليمية. على اثر مبادرات ايجابية أهلية، واستجابة وزارة التربية والتعليم بتوفير الآليات اللازمة، لتحقيق التنسيق والدعم. فقد قامت وزارة التربية والتعليم باتخاذ قرار يقضى بإنشاء إدارة الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال التعليم، وذلك فى عام ٢٠٠٠ ، بهدف تعميق التواصل والتعاون بين الجمعيات الأهلية من جانب والوزارة من جانب أخر . وتتمثل ابرز مهامها فى إنشاء قاعدة بيانات للجمعيات الأهلية النشطة فى مجال التعليم ، اذ بلغ عدد الجمعيات العاملة فى التعليم فقط ١٨٣١ جمعية وعدد الجمعيات النشطة فى عدة مجالات ومن بينها التعليم عدد ١٥٥١ جمعية أهلية. ومن ثم فقد برزت ضرورة التنسيق بين هذه الجمعيات

وصانعي السياسة التعليمية ومواجهة كل الصعوبات، والمعوقات التى تحول دون تحقيق هذه الجمعيات لأهدافها . إلى جانب اقتراح المشروعات التى تزيد من فاعلية هذه المنظمات الأهلية ، والتعاون مع المجلس الأعلى للآباء والمعلمين لتفعيل مشاركتهم فى العملية التعليمية . وقد امتدت الشراكة بين الوزارة والجمعيات الأهلية إلى ٦٤٠ مشروعا استهدفت ١٥٠٢٤٦٣ طالبا وطالبة ، وبحجم تمويل قدره ٧٣,٢٦١,٧٩٣ مليون جنيه . وفى إطار هذه الشراكة عقدت عدة مؤتمرات و مجموعة من ورش العمل ، ضمت بالإضافة إلى نشطاء المجتمع المدنى ، مسئولين فى مديريات التربية و التعليم ، وديوان عام الوزارة وباحثين ومهتمين بقضية التعليم ، وذلك بهدف التقريب بين الشركاء، وتيسير تنفيذ المشروعات من خلال إزالة المعوقات البيروقراطية.

لقد كان من ايجابيات الشراكة الحديثة بين الوزارة والجمعيات الأهلية، تشكيل لجنة تنسيق عليا من ممثلى نشطاء المجتمع المدنى ووزير التربية والتعليم ومجموعة من المسئولين بالوزارة. إضافة الى ذلك صدرت مجموعة من القرارات الوزارية لتيسير دور الجمعيات ، منها على سبيل المثال القرار الوزارى رقم ٦١٣ لسنة ١٩٩٨ والذى تم بمقتضاه تعديل تشكيل مجلس الآباء و المعلمين. بحيث تضم فى عضويته ممثلا عن الجمعيات الأهلية النشطة فى مجال التعليم ضمن هذه المبادرة. وكذلك القرار رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٠ بشان مشاركة الجمعيات الأهلية فى دعم مدارس الفرصة الثانية، والمشاركة فى إنشاء مدارس الفصل الواحد ومدارس المجتمع"(٣٦).

٤- الأوضاع الحالية للشراكة في المجتمع المصري : استنادا إلى مجموعة الشروط التى عرضنا لها والتى تضمن نجاح الشراكة نستطيع ان تصل الى مجموعة من النتائج التى تشخص الوضع الحالى للشراكة فى المجتمع المصرى ، وتأثير هذا الوضع على مواقف و اتجاهات أطراف الشراكة حيث تبرز النتائج التالية.

أ - و تتمثل النتيجة الأولى فى إننا إذا تأملنا عملية الشراكة فسوف نجد إنها تعتمد على مبادرة احد الأطراف للشراكة ، بحيث يصبح هو فى الغالب الطرف الراعي لهذه الشراكة . إضافة إلى أن هذا ألطرف المبادئ بطلب

الشراكة، أو بتوفير ظروفها تكون له أهدافه التى يقتنع بها الشركاء الآخرون. وكلما كانت هذه الأهداف عامة ، وتشكل أرضية يمكن الاتفاق عليها كلما تحقق انجذاب الأطراف الآخرين. فى هذه الحالة يصبح على الطرف المبادئ أو الراعي للشراكة أن يتولى إقناع الإطراف الأخرى للمشاركة، وفى الغالب تضم هذه الإطراف المنظمات الغير حكومية و الأجهزة البيروقراطية والمواطنين، إضافة إلى انه يضع إمكانياته المبدئية ، المادية أو الفنية، فى خدمة الشراكة . وإذا كان هناك طرف بادئ بطلب الشراكة فهناك الطرف الأكثر استفادة من هذه الشراكة ، وهم المواطنون فى الغالب . وتصل الشراكة إلى قمة غايتها ونضجها حينما يحاول الشركاء إعادة بناء وتكرار الشراكة ، أو أن يتولى الطرف الأول المستفيد من الشراكة قيادة التجربة بقدر من الوعي والثقة بالذات .

ب – وتتحدد النتيجة الثانية فى أن تأمل أوضاع الشراكة، يشير إلى أن هناك إصلاح أو تطور قد تحقق فى نظرة البيروقراطية من حيث ميلها للمشاركة على قدم من المساواة مع الأطراف الأخرى . كالمنظمات غير الحكومية والمواطنين، فى تأسيس مشروعات تستهدف تطوير الواقع الاجتماعي ، ولو إن هذا الدافع كان أقوى ما يكون على المستويات البيروقراطية العليا ذات الوظيفة التخطيطية، لإدراكها الأهداف العامة والنتائج المتوقعة من هذه المشاركة. على خلاف ذلك نجد أن بيروقراطية المحليات كانت اقل اندفاعا نحو الشراكة، غير أن موقفها أصبح أكثر مرونة من خلال قيام المنظمات غير الحكومية بإقناعها وأيضا توجهات المستويات البيروقراطية العليا ، بحيث شكلت ضغوطا دفعت البيروقراطية المحلية للمشاركة، غير انها حينما أدركت منافع ومظاهر تجربة الشراكة تولدت لديها طاقة الدفع الذاتي . وقد كان المواطنون هم الطرف الكاسب من هذه المشاركة باعتبارهم لأول مرة فى تاريخهم يشاركون الأجهزة البيروقراطية فى تطوير واقعهم ، وهو أمر يمكن ان يساعد فى تقليص فجوة العداء التاريخي بين البيروقراطية المصرية والمواطنين . ويمكن القول بان المجتمع المدنى ممثلا فى المنظمات الغير حكومية، هو الطرف الذى لعب دورا محوريا فى نجاح هذه الشراكة. فهو الذى سعى لتأسيسها وتحمل أعباء نجاحها ، وحقق

أهدافه بالعمل على دعم مشاركة المواطنين فى الارتقاء بواقعهم الاجتماعي ، مجسدا بذلك دوره الذى تحدد له نظريا و تاريخيا .

ج – وتشير النتيجة الثالثة إلى فاعلية دور الإعلام الذى ينبغي ان يعمل عبر دوائر متتابعة ، حيث تبدأ الدائرة الأولي بقيام الشريك المحوري بإقناع الشركاء الآخرين بأهمية موضوع الشراكة ، وتزويدهم بالمعلومات التى تيسر لهم التعرف على ايجابيات المشروع . و يستمر الإعلام أو الإقناع ليؤدى دوره على مستوى الأطراف المشاركة، بمعنى إنه إذا كان الإقناع فى الدائرة الأولى قد تناول احد المسئولين، فانه يمكن ان يتسع ليشمل مساعديه أو رفاقه. مثال على ذلك انه اذا تبنت أحدى المنظمات غير الحكومية مشروعاً للنهوض بالمجتمع المحلي، فإنه من الضروري أن تدعو المنظمات غير الحكومية الأخرى للمشاركة من خلال الإقناع. وينتقل الإعلام إلى الدائرة الثالثة ، حيث المجتمع المحلى، بما فيه من مواطنين ومجلس محلى شعبى ، وآخرين لإقناعهم بأهمية الشراكة فى هذا المشروع. بحيث يساعد ذلك فى تشكيل ثقافة الشراكة على مستوى المجتمع المحلى ، بحيث يلعب دوره كظهير اجتماعي يدعم مشروع الشراكة ويساعد على نجاحه. ومن الممكن إن يلعب الإعلام دورة فى دائرة رابعة بتقديم تجربة الشراكة الناجحة على مستوى الدولة و المجتمع العام، متجاوزا بذلك المجتمع المحلى. وعلى هذا النحو يلعب الأعلام دورة القومي فى نشر ثقافة العمل الاهلى فى الفضاء القومي ، إضافة إلى تطوير ثقافة البيروقراطية المصرية التى بدات تصلح من ذاتها لتلتقى مع آخرين فى شراكة تستهدف النهوض بالواقع الاجتماعي .

د – إننا إذا تأملنا حالة الشراكة، على صعيد المجتمع المصري فسوف نجد ان هناك تعديلات كثيرة حدثت فى مختلف المواقف ، فقد تخلت البيروقراطية عن طبيعتها التاريخية التى كانت توكد على الضبط والسيطرة، وتبنت - بحكم التطور التاريخي، والإصلاحات التى حدثت، والإطار العالمي المعاصر الذى أضعف من مكانة الدولة القومية وقدراتها - روحاً جديدة تسعى إنطلاقا منها إلى خدمة المواطن والسعي للارتقاء بأوضاعه الاجتماعية. لان ذلك

يشكل طبيعة دورها المعاصر وعلة وجودها، ولأنها كما اشرت - بخاصة المستويات البيروقراطية الوسطي والدنيا – بدأت تعانى من ذات الظروف الاقتصادية الصعبة التى يعانى منها المواطنون . ومن ثم فقد التقى الطرفان على أرضية واحدة من المعاناة التى فرضت تعاونها لتطوير عواطف أو مشاعر الألفة المتبادلة. و قد تغير المواطنون المصريون كذلك، فبعد ان كانوا سلبيين منغلقين على عالمهم لعب التعليم والإعلام دورا أساسيا فى تطوير القيم الموجهة لسلوكياتهم فأصبحت اكثر عقلانية. وحينما تقدمت المنظمات غير الحكومية تطور قدراتهم و تستنفر إمكانياتهم استجابوا و شاركوا وتفاعلوا ، تخلوا عن السلبية ، وبداوا فى التعاون مع الأجهزة البيروقراطية للارتقاء بهذا الواقع. ومن المفترض ان يلعب التطور العام للمجتمع و العالم دوره فى توسيع مساحة هذه الايجابية . و تعد المنظمات غير الحكومية هى الفاعل الثالث فى الشراكة الذى تطورت قدراته نحو الأفضل، فلم يعد المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية _ كأحد تكويناته – يعيش فى ظل سماح الدولة و قبولها لدوره. بل أصبح أكثر ارتبطا بالمجتمع، وبدأت تنمو له استقلاليته التى استندت الى شرعية إنجازاته الواقعية فى الارتقاء بأوضاع الوطن والمواطنين ، بعد ان فشلت الدولة عبر عقود عديدة فى تحقيق ذلك . يساعد على ذلك ان المجتمع المدني المصري أصبح له ظهيرة المتمثل فى المجتمع المدني العالمي الذى يشد من أزره معنويا، ويدعمه ماديا فى أحيان كثيرة.

خامسا: مستقبل الإصلاح البيروقراطى في مصر ومتغيراته

المرجح ان عصر الاصلاح السياسي والبيروقراطى له علاقة بعصر العولمة وكلاهما شغل عقد من الزمان حتي بدأ يأتي حصاده ، وإذا كانت العولمة قد حققت نقلة نوعية مع سقوط الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩٠ حيث بدأت معالمها تتبلور لتضح للعيان، وحيث أتجهت إلي تحقيق أهدافها علي الصعيد العالمي – برغم تواريخها السابقة – بحيث بدأ النظام العالمي يتكيف مع متطلباتها وشعارتها بدرجات متفاوته. فقد كانت تتدفق وتنتشر في العالم بلا حواجز، تسعي إلي تحقيق تجانس ثقافي علي الصعيد العالمي، وإلي إقتراب الاقتصاد العالمي

ليتماسك عضويا تحت زعامة منتج رئيسي يتمثل في الشركات المتعددة الجنسية. التي ضبطت الانتاج علي الصعيد العالمي، كما ضبطت تدفق رؤوس الأموال في إتجاهات كثيرة من العالم ، وعلي ساحة واسعة من الأسواق المفتوحة أمام تدفق سلع الاستهلاك، لتؤسس إستهلاكاً عالميا واحداً وذوقاً عالميا واحداً. وإرتبط ذلك من الناحية الاجتماعية والسياسية بالتأكيد علي حقوق الإنسان وحماية حقوق الأقليات ، بحيث وقعت هذه التطورات وإستمرت آثارها في التعاظم. كل ذلك علي حساب تآكل قدرات الدولة القومية، وتلاشي إمكانياتها في السيطرة علي فضاءاتها القومية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبحلول الألفيه الثالثه بدأ العالم وكأنه قد تعولم خلال عقد واحد من الزمن .

وترتيبا علي نجاحات العقد السابق شهد العقد الأول من الألفية الثالثة بروز دعوة جديدة تخص مجتمعات الجنوب بالأساس ، وهي الدعوة إلي الاصلاح السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي . حيث كان المضمون المطلوب من هذه الدعوة أن تستمر عملية العولمة التي إنطلقت من قواعدها في الغرب لتطوير أوضاع مجتمعات الجنوب - ومن بينها المجتمعات العربية- بحيث تتكيف مع أوضاع العالم الغربي المتقدم ، حتي يصبح العالمين لفترة وجهين لعملة واحدة وخاضعين لعملية واحدة . ولكي يتحقق إصلاح الجنوب سياسيا فرض علي مجتمعاته أن تتبني نفس الأيديولوجيات السياسية القائمة في الغرب، وإقتصاديا أن يسعي إلي الاندماج في الاقتصاد العالمي بحسب متطلبات ومعايير الأخير ، وثقافيا بأن يتخلي عن خصوصيته الثقافية، ليستوعب بديلاً لذلك المضامين الثقافية للعولمة . وإجتماعيا بان يتجاوز طبيعة تكويناته الاجتماعية والعلاقات والتفاعلات الاجتماعية المرتبطةبه، ليملأ الفضاء القومي بتكوينات وعلاقات وتفاعلات إجتماعية، ذا طبيعة غربية بالأساس . في هذا الإطار برزت ضرورة الاصلاح السياسي والاجتماعي لمجتمعات الجنوب ، وقد كانت الأجهزة البيروقراطية هي الآلية التي يمكن الاعتماد عليها، لنحقيق هذه الاصلاحات التي تسعي إلي التكيف مع إحتياجات ومتطلبات النظام العالمي . فالأجهزة البيروقراطية لها وجودها في كل مكان علي خريطة المجتمع ، وبإستطاعتها

إلي جانب الاصلاح السياسي أن تدفع المجتمع بحيث تتحقق غاية التكيف مع متطلبات النظام العالمي . وهو ما يعني أيضا أن الاصلاح البيروقراطى هو القادر على دفع عجلة تحديث المجتمع في كل إتجاه وقطاع ، حتي يمتلك المجتمع القدرة علي التكيف مع أوضاع ومتطلبات النظام العالمي، إستناداً إلي تطوير بعض قدراته الذاتية. علي هذا النحو فإن الاصلاح البيروقراطى يستهدف بالأساس تمكين المجتمع ، ذلك يعني أن إصلاح البيروقراطية أصبح يشغل قلب الاهتمام القومي والعالمي علي السواء . حيث تولدت الضغوط التي تفرضه وتدفع إليه من كل إتجاه . من الضغوط الصادرة عن النظم البيروقراطية للمؤسسات والقوي الدولية، وكذلك من الضغوط التي تصدر عن المواطنين والمجتمع المدني في نطاق الواقع القومي . وهي الضغوط تكثفت بفعل متغيرات عديدة، وتفاعلت لتشكل طاقة تتحرك بالواقع البيروقراطى القائم إلي وضع بيروقراطى أكثر كفاءة وقدرة في المستقبل . وإذا كانت دراسات المستقبل التي تسعي إلي تحديد طبيعة ومعالم سياق معين في المستقبل ، تستند في الغالب إلي سيناريو يتابع المتغيرات الفاعلة في الحاضر. ويتحرك مع تطورها عبر الزمن ليحدد كيف تصنع شكل هذا السياق في المستقبل ، فإنه لمعاجة هذا التحرك لتشكيل المستقبل نجد أنفسنا نستند إلي بعدين أساسيين. الأول أن ثمة متغيرات تلعب دورها الآن لتطور الحالة البيروقراطية المعاصرة في المجتمع المصري، لتدفعها إلي المستقبل ،والثاني إتجاه البيروقراطية المصرية لتبني خصائص وطبيعة متطورة في المستقبل، إستناداً إلي هذه المتغيرات التي لها جذورها في الحاضر، ونعرض لذلك بالتحليل فيما يلي :

١- متغيرات نطوير وتشكيل البيروقراطية المصرية وإعدادها للمستقبل: يشير تأمل واقع البيروقراطية المصرية علي خلفية التفاعلات القومية والعالمية، إلي خضوعها لفاعلية مجموعة من المتغيرات، التي تلعب دورها في فرض ضرورة أن تتغير طبيعة البيروقراطية المصرية، التي سببت واقع التخلف في الحاضر، بإتجاه إكتساب طبيعة وخصائص جديدة في المستقبل، أكثر ملائمة لعملية التنمية والتحديث .

ويتمثـل المتغـير الأول في التطـورات السياسـية والثقافيـة والاجتماعيـة التـي بـدأت تقـع عـلي الصعيـد العالمـي . وهـي التطـورات التـي فرضـت ضرورة وقـوع التحـولات الديموقراطيـة في مجتمعـات الجنـوب ، وفي العـالم العـربي . حيـث إسـتهدفت هـذه التحـولات الحـد مـن سـطوة الدولـة القوميـة وقهرهـا لصالـح توسـيع مسـاحة الحريـة أمـام المواطنـين ، كـما إسـتهدفت الاعـتراف الكامـل بحقـوق الإنسـان، وحقـوق المواطنـه الكاملـة والمتسـاوية . وقـد إدي ذلـك إلي حـراك سـياسي وإجتماعـي وثقـافي شـامل، بـدأ المواطنـون مـن خلالـه بضغـوط إنطلقـت مـن كل إتجـاه، يطلبـون الاصـلاح في كل جوانـب الحيـاة. بمـا في ذلـك إصـلاح البيروقراطيـة المصريـة حتـي تتبنـي طبيعـة ومضامـين وخصائـص البيروقراطيـة الحديثـة ، وأبرزهـا إتاحـة المعلومـات للمواطـن فيـما يتعلـق "بمعاملاته"معهـا. إضافـة إلي مراعـاة معايـير الشـفافية والقابليـة للمسـاءلة ، وذلـك حتـي تتضافـر جهـود المواطنـين ومؤسسـات البيروقراطيـة المصريـة والنظـام السـياسي في مواجهـة الفسـاد والانحـراف .

وإذا كنـا قـد أشرنـا إلي تضافـر فاعليـة مجموعة المتغـيرات الداخلية ، مع المتغـيرات العالمية لـكي تضغـط جميعهـا في اتجـاه الاصـلاح البيروقراطـى، فقـد تتمثـل أبـرز المتغـيرات الداخليـة في الاوضـاع المترديـة التـي بلغتهـا البيروقراطيـة المصريـة، في مجتمعـات الجنـوب والمجتمـع المـصري ، بحيـث أصبحـت مثـيره للضجـر. وقـد تحدثـت عـن ذلـك دراسـات ومقـالات صحفيـة عديـدة ، بل وصورتهـا إفـلام سـنمائية ومسلسـلات تليفزيونيـة عديـدة . لعبـت دورهـا في رفـع وعـي المواطنـين والمسـئولين عـلي السـواء بحالـة الـتردي التـي بلغتهـا البيروقراطيـة المصريـة . ومـن ثـم تحـول هـذا الوعـي إلي ضغـط مـن أجـل الاصـلاح البيروقراطـى، يضـاف إلي ذلـك أن النظـام السـياسي في التاريـخ المعـاصر اسـتمر في نقـده للبيروقراطيـة المصريـة بإعتبارهـا المسـئولة عـن مشـكلات مـصر ، وعـن تـدني معـدلات التنميـة. إلي جانـب ذلـك فقـد لعبـت الظـروف الاقتصاديـة الصعبـة الـذي اصبـح يعيـش في إطارهـا المواطـن المـصري، دورهـا في الضغـط مـن أجـل الاصـلاح . حيـث لم يعـد بإسـتطاعته أن يتحمـل معهـا أي تسـيب أو فسـاد بيروقراطـى، ناهيـك عـن النقـد العالمـي الـذي بـدأ يوجـه إلي البيروقراطيـة المصريـة واصمـة إياهـا بأنهـا سـبب تخلـف المجتمـع المـصري.

فقد شكلت هذه الضغوط مجتمعة ظرفا فرض علي البيروقراطية المصرية العامة أن تستجيب لدعوات ومطالب الاصلاح، وأن تتخلي عن بعض خصائصها غير المواتية للتحديث لتكتسب خصائص مواتية في المستقبل .

ويتصل المتغير الثالث بتدفق الاستثمارات علي الصعيد العالمي من مراكزها العالمية في الشمال إلي ساحات الجنوب ، وهي الاستثمارات التي أصبحت مجتمعات الجنوب تنشدها وتسعي إليها . وإذا كانت الأنظمة السياسية بإستطاعتها أن توجه الدعوة لاستقبال هذه الاستثمارات ، فإن البيروقراطية هي التي تستطيع أن توفر الظروف لاستقرار هذه الاستثمارات في مجتمعنا لتبني قواعد للانتاج ، وتوفر فرص العمل وتنشر الرخاء بالاسواق . وهي أيضا التي من الممكن أن تكون السبب في هروب هذه الاستثمارات من مجتمعنا إلي غير رجعة . في الحالة الأولي تكون البيروقراطية المصرية علي وعي بدورها في تطوير المجتمع ، وأيضا علي إدراك بضرورة تطوير وتحديث أساليبها في العمل ، بحيث تيسر للمستثمر ، براحة ودون صعوبة ، الاساليب المواتية لاستثمار رأسمالة في مجتمعنا . وفي الحالة الثانية تكون البيروقراطية المصرية معقدة في قواعدها ، كسولة متبلدة ، متخلفة في مستوياتها التكنولوجية بحيث تكون عاجزة عن التعامل أو التفاعل مع المستثمر القادم مقارنة بالثقافة الإدارية الحديثة . ويستفحل الأمر خطورة إذا إتسمت هذه البيروقراطية بعدم الشفافية وإنتشرت في إطارها سلوكيات الانحراف والفساد، والتعقد البيروقراطى وتأخر القرار بسبب مركزيته ، بحيث تشكل هذه الظروف مجتمعه عاملاً طارداً للأستثمار القادم. في هذه الحالة تصبح البيروقراطية عاملاً لنشر التخلف والخراب في المجتمع بدلا من تحديثه ودعم تقدمه . ويتطلب ذلك ان نتبني السياسات التي تجعل من البيروقراطية المصرية في المستقبل قادرة علي التعامل النشط، الذي يمنح رأس المال القادم من الخارج الثقة في قدراته علي النجاح من خلال تطويرها للظروف الملائمة لذلك.

ويشير المتغير الرابع إلي أننا نعيش في عالم ثورة الاتصال والمعلومات أو الثورة التكنلوجية الألكترونية، حيث تنشر شبكات المعلومات الدولية التي تنقل

التفاعلات ووجهات النظر والتعاملات والصفقات. لقد أصبحت أسواق العالم تتسع بمساحة فضائه ، حيث ترتبط التعاملات التي تحدث في كل الأسواق ببعضها البعض من خلال شبكة المعلومات العالمية . وإستناداً إلي ذلك يمكن القول بإنه قد وليّ عصر البيروقراطية "الدفترية" وحلت محلها البيروقراطية التكنولوجية والالكترونية. فقد اصبحت الأدوات التكنولوجية واللالكترونية هي أدوات التفاعل والتفاهم في هذا العصر ، ومن لا يستخدمها فهو خارج العصر، حيث لن يتصل به أحد ، وسيعجز هو الآخر عن الاتصال الفعال بأحد . لذلك أصبحت الثورة التكنولوجية والألكترونية لها ضغطها علي البيروقراطية في مصر، حتي تمتلك هذا البعد المتطور في المستقبل وتعمل بآلياته . حيث أصبح عليها أن تأخذ بها حتي تستطيع التعامل مع مجالات التعاملات المالية، والسياحية ، والأستيراد والتصدير والتعليم في الحاضر والمستقبل . لقد أصبحت الآليات التكنولوجية والألكترونية هي وسائل الاتصال في هذا العصر ، وبدونها لا أمل في وقوع إتصال . لذلك فقد فعلت الدولة المصرية خيراً حينما إطلقت شعار الحكومة الألكترونية وقطعت شوطا واضحاً في هذا الاتجاه وهناك إطراد لاكتمالة في المستقبل .

ويرتبط المتغير الخامس بنمو المجتمع المدني ، وبخاصة المنظمات غير الحكومية التي تعكس روحه وجوهره، فإلي جانب النمو العددي للمنظمات غير الحكومية علي الصعيد القومي ، حتي بلغ ستة عشر الف منظمة غير حكومية تقريباً، فإنها قد تطورت نوعيا من جوانب عديدة . فمن ناحية تحولت هذه الجمعيات من الرعاية المؤقتة للبشر ، التي لا تشكل تراكما تنمويا ، إلي العمل بإستراتيجية التنمية والتمكين سواء علي المستوي الاقتصادي أو السياسي . ومن ناحية ثانية تبنت المنظمات غير الحكومية آلية التشبيك سواء علي المستوي القومي أو الاقليمي او العالمي . بحيث يسرت لها هذه الآلية الحصول علي طاقة ضخمة تشكلت من خلال تجميع طاقات صغيرة أعتبرت قيما مضافة إلي بعضها البعض . ومن ناحية ثالثة ، فقد بدأت المنظمات غير الحكومية تبدو بإعتبارها الفاعل التنموي الذي يتمكن وجودة وفاعليته في الألفية الثالثة ، فاعل التنمية

المستدامة التي تعد مشاركة الجماهير في إنجازها من أهم خصائصها . وإذا كانت الدولة في عهود سابقة هي التي كانت تتحمل أعباء التنمية او علي الأقل هي المسئولة عن مؤازرة الجهود التنموية للقطاعات المختلفة ، فإنه يبدو أن المنظمات غير الحكومية في عصر التنمية المستدامة ، ومن خلال آلية الشراكة ، مقدمة علي أن تكون هي الفاعل الذي يتولي مؤازرة الجهود التنموية بين الأطراف المختلفة، الدولة ، القطاع الخاص والمواطنين . وحتي تنجز هذه المهمة فإننا سوف نجد أنفسنا –حتما- أمام ضرورة التصدي للاصلاح البيروقراطى ، وهو ما بدأت المنظمات غير الحكومية تؤديه وبإقتدار . سواء بدفعها الأجهزة البيروقراطية من خلال الشراكة إلي تبني قيم جديدة في التنمية، وفي التفاعل مع المواطنين ، أو بنقدها بعض قطاعات البيروقراطية المصرية، إذا هي تجاوزت الخطوط الحمراء، وإعتدت علي حرية أو حريات المواطنين، أو حاولت تزوير إرادتهم السياسية ، كما تفعل المنظمات غير الحكومية المدافعة عن حقوق الإنسان .

ويؤكد المتغير السادس علي تطور وعي المواطنين أنفسهم وتطور قدراتهم علي المساءلة، وقد لعبت تكنولوجيا الاعلام والمعلومات دوراً محوريا في هذا الصدد. حيث أصبح المواطن يمتلك القدرة علي متابعة الأحداث العالمية بسهولة ويسر ، وأيضا متابعة أوضاع مجتمعه ضمن هذه المتابعة. وإرتباطا بذلك أصبح المواطن المصري يعرف من خلال شبكات المعلومات الدولية ، كل ما هو خفي وسري عن مجتمعه. وأحيانا يتصادم علي ساحة وعية المعلومات التي تتيحها له بشفافية شبكات المعلومات الدولية أو الفضائيات مع نظائرها التي تتيحها له الأجهزة البيروقراطية علي المستوي القومي . فيدرك أهمية قيمة الشفافية ويسعي طالبا المساءلة والاجابة ، وتتدفق مطالبته مباشرة من خلال الصحف وصحافة المعارضة بالتحديد. أو من خلال بعض المؤسسات العامة التي يعتقد أنها تمتلك قدراً من الشفافية والأستقلال النسبي عن الدولة، كالمجلس القومي لحقوق الإنسان ، أو من خلال المنظمات غير الحكومية خاصة المنظمات الدفاعية. خاصة أنه بدأ يري أمامه هشاشه القوي التي كانت قاهرة له تخضع خضوعاً مهينا لضغط القوي العالمية . ومن ثم تتخلق الظروف الموضوعية التي يتحول

من خلالها المواطنون من كتلة جماهيرية بلا وعي أو بوعي زائف إلي مواطنين واعين يطلبون المعلومات، التي ينبغي أن تقدم لهم بشفافية، ويرون من حقهم أن يسائلوا المخطئ . ومن الطبيعي أن يشكل ذلك ضغطا لإحداث تحولات جذرية في ثقافة البيروقراطية المصرية ومن ثم توجهاتها وسلوكياتها تجاه المواطنين. خاصة أن ظهيرها السياسي تاريخيا تحول إلي ناقد لها وعلي استعداد أن يضحي بها – كبش فداء- إذا جاء الطوفان، ذلك يعني أن إرهاصات الحاضر تتحرك جميعها بإتجاه تأسيس واقع إداري أفضل في المستقبل.

٢- مستقبل البيروقراطية المصرية: عرضنا لجملة المتغيرات التي لعبت دورها في هز رواسخ البيروقراطية المصرية في الحاضر ، إضافة إلي أن هذه المتغيرات تفرض عليها ضغوطا قوية لتغير من ذاتها ، أو تفرض مباشرة التغير عليها . لذلك يمكننا أن نشخص حالة البيروقراطية في مصر بانها تعيش حالة أو مرحلة إعادة ترتيب الأوراق، فلم يعد أمامها إختيار سوي التطور أو التحرك إلي الأمام . ولم يعد أمامها سوي إكتساب خصائص البيروقراطية الحديثة، إذا أرادت عناصرها الحالية أن يكتب لها البقاء ، ومن ثم فلم يكن امامها إلا الخضوع لرياح التغيير التي بدأت تدفع سفنها إلي المستقبل . بيد أن تصور حالة البيروقراطية في المستقبل من الطبيعي أن يكون تطويراً لمتغيرات الحاضر، بمعني أنه بامكاننا النظر إلي إستمرار التطور الحادث حاضراً في متغيرات البيروقراطية المصرية ، بإعتباره سوف يشكل السيناريو الذي يمكن علي اساسة تحديد معالم البيروقراطية المصرية في المستقبل، وهو ما نعرض له بالتحليل .

أ – وتشكل البيئة العالمية التي فرضت طبقات كثيفة من الضغوط علي البيروقراطية المصرية أحد المتغيرات التي يتوقع إستمرارها، فقد إنطلقت عجلة العولمة ولا عودة عنها. وفي ظل العولمة يستمر الضغط لاستيعاب ثقافة سياسية عالمية واحدة، تؤكد علي أهمية الديموقراطية والتحول الديموقراطي ، كما تؤكد علي حقوق الإنسان وحرية الأقليات . إضافة إلي أنها تؤكد من الناحية الاقتصادية علي أنطلاق الاستثمارات وتدفقها إلي مجتمعات الجنوب مترافقة مع إتساع وجود الشركات المتعددة الجنسية أو بدونها . بحيث يؤدي ذلك من ناحية

إلي تراجع دور الدولة القومية من كونها قوة سياسية ضابطة إلي كونها آلية سياسية تنظم الواقع القومي لاستقبال الاستثمارات الأجنبية. ومن الطبيعي أن تبذل الدولة القومية اقصي جهدها في الضغط علي الأجهزة البيروقراطية بإتجاه الاصلاح ، حتي تصبح الآلية الملائمة للتعامل مع الاستثمارات الأجنبية القادمة. وأيضا للتعامل مع المشكلات أو القضايا التي قد تنتج عن إنفتاح المجتمع علي العالم وبخاصة علي مستوي مجتمعات الجنوب، للفوز بنصيب أكبر من الاستثمارات الأجنبية. وسيكون الانتصار والتوفيق حليف للبيروقراطية الأكثر تطوراً والأكثر تكيفا مع متطلبات البيئة العالمية المحيطة ، ومن المتوقع أن تحقق البيروقراطية المصرية تطورات في هذا الاتجاه . قد تظهر بعض العوائق الباقية من ثقافة قديمة، إلا أن ضغوط البيئة الخارجية وأحتياجات المجتمع، سوف تدفعها إلي إستيعاب مضامين البيروقراطية الحديثة .

ب- وتشكل ثقافة البيروقراطية الحديثة أحد المتغيرات التي سوف تلعب دوراً في تشكيل الثقافة البيروقراطية في المستقبل ، وتتمحور ثقافة البيروقراطية الحديثة بالأساس حول ثلاثه ابعاد أساسية . ويتمثل البعد الأولي في ضرورة تبني البيروقراطية المصرية لقيم الثقافة البيروقراطية الحديثة ، مثل تقسيم العمل الدقيق، والتتابع المنظم للآجراءات البيروقراطية حتي إنجاز "المعاملات". يضاف إلي ذلك التحديد الدقيق للوثائق المطلوبة لانجاز المعاملات ، ومراعاة الشفافية في إبراز المعلومات للمواطنين أصحاب المعاملات ، وقبول المراجعة وحتي المساءلة . لأن البيروقراطية في هذه الحالة تعمل بمنطق تقديم الخدمات للمواطنين وليس ضبطهم والسيطرة عليهم . ويتمثل البعد الثاني في إتجاه البيروقراطية المصرية بإتجاه تطوير وتنقيح الترسانة القانونية الموجهة لعمل البيروقراطية في إنجازها "للمعاملات" في مختلف المجالات . بحيث تصبح هذه القوانين والقواعد مبسطة ومحددة بالنسبة لكل "معاملة" من "المعاملات"، وتعمل البيروقراطية علي تعريف المواطن بها . وإذا كانت الترسانة القانونية الآن لم تشهد بعد هذا التطوير والتفتيح، إلا أن هناك وعي بتناقضاتها الحالية، بل وبرزت دعوات من قبل رجال الفكر ورجال القانون والبيروقراطية، وكذلك القيادة السياسية بضرورة إصلاح

الترسانة القانونية للبيروقراطية المصرية. وهو ما بدأت تفعله وزارة الدولة للتنمية الادارية في مصر ، حيث بدأ العمل في توصيف الخدمات التي تؤديها وزارات الدولة المختلفة ، من حيث القواعد المنظمة ،والوثائق المطلوبة لانجازها والتوقيتات الزمنية المرتبطة بذلك . ومن الطبيعي أن يستمر هذا الجهد لاستكماله في المستقبل بحيث يتحقق نجاح في تحديث أحد جوانب ثقافة البيروقراطية في مصر . ويتحدد البعد الثالث في أن تبني الثقافة البيروقراطية للتكنولوجيا الحديثة من شأنه أن يساعد في تيسير الاتصال بين الوحدات البيروقراطية الأمر الذي يؤدي إلي التغلب علي مشكلة التشتت أو التبعثر الفيزيقي لوحدات البيروقراطية المصرية. إضافة إلي أنه يعمق ويكثف اتصالاتها العالمية ، بحيث يؤدي ذلك بدوره وفي حد ذاته إلي تحديثها . بالإضافة إلي ذلك فإن استيعاب التكنولوجيا الحديثة سوف ييسر قضاء"المعاملات" والخدمات بسهولة ويسر ، وهو ما يساعد علي توفير الجهد علي موظفي البيروقراطية والمواطنين معا . ونحن إذا تأملنا واقع البيروقراطية المصرية سوف نجد أن ثمه سعي تتحمل عبئه وزارة الدولة للتنمية الإدارية في نشر الحاسبات الآلية علي وزارات الدولة، وتقنية"المعاملات" لامكانية تعامل المواطنين معها علي شبكة العلاقات الدولية . وإذا كانت ثمة خطوات قد قطعت في هذا الإتجاه، فإنه من المتوقع أن يستمر تدفق الانجازات حتي تتحدث ثقافة البيروقراطية المصرية ، وحتي يتحول شعار الحكومة الألكترونية ليصبح حقيقة .

ج- وتعد المنظمات غير الحكومية، كأحد مكونات المجتمع المدني، أحد المتغيرات التي تلعب دوراً واضحاً الآن في اصلاح البيروقراطية المصرية أو تطوير بعض سلوكياتها . وهي وإن كانت قد حققت بعض الانجازات في الوقت الحاضر إلا أن استمرار معدلات إنجازها في إتجاه تطوير الأجهزة البيروقراطية سوف يستكمل تحديثها المؤكد في المستقبل . ويمكن للمنظمات غير الحكومية أن توسع من جهودها التي بدأتها لتطوير البيروقراطية المصرية في عدة إتجاهات. ويتحدد ذلك من ناحية في إتجاه العمل علي تعميق الشراكة وتوسيع نطاقها. ونقصد بتعميق الشراكة أن يتفاعل الأطراف مع بعضهم

البعـض في كل مسـتوياتها، إبتـداء مـن التفكـير في مـشروع الشراكـة ثـم الإنتقـال إلي مسـتوي التخطيـط لهـا ثـم التنفيـذ ، وإذا كانـت غالبيـة الـشراكات الآن تتـم عـلي مسـتوي التنفيـذ. فـإن إسـتمرار عمليـة الاصـلاح البيروقراطـى، سـوف يضمـن طـرح مفاهيـم وأليـات جديـدة للشراكـة سـوف يسـاعد في المسـتقبل عـلي تحقيـق غايـة مـا بـدأ الآن . بالاضافـة إلي ذلـك تعمـل المنظـمات غـير الحكوميـة عـلي توسـيع نطـاق الشراكـة، وإذا كانـت الشراكـة تضـم الأن وعـلي اسـتحياء الجهـات التنفيذيـة عـلي المسـتوي المحـلي والمواطنـين مـن خـلال المنظـمات غـير الحكوميـة. فإنـه مـن المتوقـع إذا اسـتمر التغيـير في هـذا الاتجـاه أن تصبـح هنـاك شراكـة بـين القطـاع الأهـلي والقطـاع الخـاص والحكومـي والمواطنـين . أو حتـي بـين روابـط وجماعـات المواطنـين، وأيـا مـن هـذه القطاعـات ، شراكـة صريحـة وقويـة يقبـل عليهـا الجميـع بحافزيـة عاليـة، وليسـت عـلي إسـتحياء .

مـن ناحيـة ثانيـة فإنـه إذا كانـت المنظـمات غـير الحكوميـة تعمـل حاليـا بإتجـاه نقـد بعـض قطاعـات البيروقراطيـة المصريـة لترشـيد وإصـلاح آدائهـا ، سـواء فيـما يتعلـق بالدفـاع عـن بعـض مصالـح المواطنـين أو حقوقهـم ، أو بنقـد السـلوك البيروقراطـى نفسـه إذا إتخـذ طبيعـة قهريـة، وهـو الـدور الـذي تلعبـه بإمتيـاز منظـمات حقـوق الإنسـان . وإذا كان الواقـع الحـاضر يشـهد لغـة عـداء بـين المنظـمات الدفاعيـة وبـين بعـض قطاعـات البيروقراطيـة المصريـة كـوزاة الداخليـة ، فإننـا نتوقـع، اسـتناداً إلي متغـيرات الضغـط لتحديـث البيروقراطيـة المصريـة تلـك التـى تأتيهـا مـن كل إتجـاه ، وبخاصـة المتغـيرات العالميـة والضاغطـة. أن تعـدل البيروقراطيـة المصريـة سـلوكها في المسـتقبل القريـب، بمـا يتفـق مـع المعايـير العالميـة التـي تحـدد طبيعـة ومسـتويات السـلوك مـع المواطنـين . الأمـر الـذي يعنـي أنـه إذا اسـتمرت التفاعـلات في هـذا الاتجـاه ، فإنـه مـن المتوقـع أن تحقـق المنظـمات غـير الحكوميـة نجاحـاً في تطويـر سـلوك البيروقراطيـة المصريـة.

ومــن ناحيــة ثالثــة فقــد بــدأت المنظــمات غــير الحكوميــة حــاضراً في رأب الفجــوة والجفــوة بــين المواطنــين والبيروقراطيــة المصريــة، حيــث تعمــل الآن عــلي مراقبــة إتجــاه

الإدارة العامة لتحسين آدائها تجاه المواطنين في مختلف المجالات. وأيضا في إتجاه العمل علي تطوير وعي المواطنين بواجباتهم وحقوقهم ، فمعرفة الحقوق نصف الطريق بإتجاه الحصول عليها ، بالاضافة إلي تدريبهم علي المشاركة وأيضا علي الشراكة . ومن شأن ذلك أن يستبدل المشاعر العدائية التي كانت مترسخة تاريخيا بين البيروقراطية المصرية والمواطنين ، بسلوكيات تؤكد علي التعاون المتبادل بينهما . تعاون يعتمد علي إتاحة المعلومات بشفافية من قبل الأجهزة البيروقراطية لإنجاز "المعاملات" ، يقابله صدق في التعامل بموضوعية للحصول علي "المعاملة" ،دون اللجوء إلي أساليب منحرفة كالواسطة والمحسوبية والرشوة . لقد بدأت خطوات محدودة في اتجاه إعادة صياغة العلاقة بين المواطنين والبيروقراطية المصرية، ومن المتوقع أن يحدث مزيد من التقدم في هذا الاتجاه ، بحيث نتوقع تعاونا كاملاً بين المواطنين والأجهزة البيروقراطية مستنداً إلي أسس ومعايير موضوعية .

د - ويشكل المواطنون المتغير الأخير الذي سوف يعكس إطراد التحسن في موقفة مزيداً من التحسن في أوضاع البيروقراطية المصرية في المستقبل ،فقد تغير المواطنين الذين تعاملت معهم الأجهزة البيروقراطية تاريخيا . لم يعودو هم الجاهلون فاقدي الوعي الذين يحتالون للحصول علي حقوقهم بوسائل تراها البيروقراطية المصرية منحرفة وغير مشروعة . لم يعودوا هم المواطنون الأميون الجاهلون الذين تعجزهم أميتهم عن متابعة ما يدور حولهم ، كما تعجزهم عن متابعة معايير إنجاز "معاملاتهم" مع الأجهزة البيروقراطية. فقد لعبت تكنولوجيا الاعلام والاتصال دوراً بارزاً في تطوير وعي المواطنين بما يجري حولهم، كما لعبت البيروقراطية المصرية حتي في مستوي تطورها المحدود دوراً أساسيا لإلغاء تأثير أمية المواطنين. من خلال آداء مكاتب "خدمة المواطنين" بالوزارات والمحافظات والمؤسسات العامة ، الذين يوضحون للمواطنين متطلبات قضاء "المعاملات" ، بالإضافة إلي "مراكز خدمة الجماهير" الحكومية أو الخاصة التي أسستها وزارة الدولة للتنمية الإدارية. لتنوب عن المواطنين في قضاء "معاملاتهم" تجاه الأجهزة البيروقراطية. وهو ما يعني أن إستمرار هذا التطور

في المستقبل سوف يخلق وضعاً اكثر إنسجاماً بين المواطنين والبيروقراطية المصرية.

يضاف إلي ذلك أن وعي المواطنين يشهد حاضراً قدراً كبيراً من التطور، إما بفعل تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وإما بفعل إدوار المنظمات غير الحكومية . حيث يعمل كل نمط من المنظمات غير الحكومية علي تطوير قدرات المواطنين إقتصاديا وثقافيا "بمحو أميتهم"، أبجديا وسياسيا واجتماعيا وتدريبهم علي أصول المشاركة السياسية والاجتماعية . وهو ما يعني تطوير قدراتهم علي المراجعة والمساءلة ، إذا أتيحت لهم المعلومات بشفافية .بالإضافة إلي ذلك فقد عرف المواطنون الطريق إلي شكوي الأجهزة البيروقراطية أو التظلم من إجراءتها من خلال جهات المراقبة الحكومية التي أشرت إليها. أو من خلال المجلس القومي لحقوق الإنسان. أو من خلال المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان، وهو ما يعنى أنه إذا كانت بعض التطورات قد تحققت حاضراً في الاتجاه الايجابي، فإن إطراد اتساع نطاق ما هو إيجابي سوف يجعل منه القاعدة في المستقبل ، حيث البيروقراطية التي تتعامل بشفافية مع المواطن ، والمواطن الذي يتعامل بوعي إيجابي مع البيروقراطية.

في نهاية هذا الفصل فإننا نجد أنفسنا علي توقع بقدر من اليقين بحدوث تطور واضح للبيروقراطية المصرية، بإتجاه تحديث ثقافتها لتعمل وفق ثقافة رشيدة، أو تحديث بنائها لتعمل وفق قواعد محددة وتقسيم منظم ومتكامل للعمل ، وإيضا ميل إلي الشراكة مع الأطراف الأخري لتطوير المجتمع . حيث يستند يقيننا فيما يتعلق بحتمية تطور البيروقراطية المصرية في المستقبل، إلي أن جملة المتغيرات التي تضغط في إتجاه تطورها تعمل في الاتجاه الايجابي ، وأن ضغوطها ما زالت مستمرة في أتجاه تحقيق هذا التطور . الأمر الذي سوف ينتهي بنا إلي بيروقراطية رشيدة تعكس خصائصها وطبيعتها وثقافتها ثقافة وطبيعة البيروقراطية المتقدمة . إذا تحقق ذلك نكون قد حققنا نوعاً من التمكين البيروقراطى، أي تطوير قدرات البيروقراطية المصرية بما يؤهلها لتحمل أعباء تنمية وتحديث المجتمع المصري .

المراجـع

١. مونـت بالمـر، عـلى ليلـة، السـيد يسـن: البيروقراطيـة المصريـة، دراسـة ميدانيـة، ترجمـة عـلى ليلـة، مركـز الدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية بالاهـرام، ١٩٩٤، ص ١٣٢.

٢. نفس المرجع ، ص ١٢٦.

٣. نفس المرجع ، ص ١٣٨.

٤. نفس المرجع ، ص ١٣٦.

٥. نفس المرجع ، ص ١٤٢.

٦. عـلي لطفـي «عـشرة أسـباب إقتصاديـة» القاهـرة ، الأهـرام الاقتصـادي رقـم ٨٦٩، ٩ سـبتمبر ١٩٨٥، ص ١٠.

٧. مركـز المعلومـات وإتخـاذ القرار-مجلـس الـوزراء ، إسـتطلاع راى المواطنـين حـول الخدمـات الحكوميـة الالكترونيـة، مـارس ٢٠٠٥، ص ٣٥.

٨. عمـرو هاشـم ربيـع «محـرر» «التعديـل الدسـتوري وإنتخابـات الرئاسـة» ٢٠٠٥، مركـز الدراسـات السياسـية ةالاسـتراتيجية ، ٢٠٠٥ .

٩. حسـن سـلامة ، القطـاع الأهـلي والتنشـئة السياسـية في مـصر ، المجلـة الاجتماعيـة القوميـة ، المجلـد التاسـع والثلاثـون ، العـدد الثـاني ، مايـو ٢٠٠٢ ، ص ص ١٠٣-١٢٩ .

١٠. المجلـس القومـي لحقـوق الانسـان ، التقريـر السـنوى الثـانى للمجلـس القومـى لحقـوق الانسـان ٢٠٠٥-٢٠٠٦ ، ص ١١٠ .

١١. نفس المرجع ، ص ١١١

١٢. نفس المرجع ، ص ١١٠.

١٣. نفس المرجع ، ص ١١١

١٤. نفس المرجع ، ص ١١٤.

١٥. نفس المرجع ، ص ص ١١٧-١١٨.

١٦. نفس المرجع ، ص ١١٩.

١٧. نفس المرجع ص ١٢٠ .

١٨. عـلي ليلـة : المواطنـون والمجتمـع المـدني وإصـلاح القطـاع العـام ، معطيـات الدراسـة الميدانية .

١٩. نفس المرجع .

٢٠. نفس المرجع .

٢١. نفس المرجع .

٢٢. إيمان محمد حسن : التطور العالمي والاقليمي لمفهوم حقوق الانسان (مصر) في أماني قنديل «محرر» التطور العالمي والاقليمي لمفهوم حقوق الانسان وإنعكاسة على المنظمات الأهلية ، دراسة حالة ، «مصر، المغرب ، لبنان»، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، ٢٠٠٦، ص ص ٤٥-١٣٨ .

٢٣. نفس المرجع ، ص ٥٠.

٢٤. نفس المرجع ، ص ٤٧ .

٢٥. أماني قنديل: بناء شراكة المنظمات الأهلية العربية لمواجهة تحديات التنمية، شراكات حقيقية ؟ أم شراكات هشه (في) أماني قنديل «محرر» التقرير السنوي الخامس للمنظمات الأهلية العربية ٢٠٠٥. بناء شراكة المنظمات الأهلية العربية لمواجهة تحديات التنمية ٢٠٠٥، ص ص ٣٢-٩ بخاصة ١٣ .

٢٦. نفس المرجع ، ص ١٤ .

٢٧. Salamon, Lester M. : «The Rise of Non-profit Sector» Foreign Affairs, July- August, ١٩٩٤.

٢٨. Ibid.

٢٩. أيمن عبد الوهاب : بناء شراكة المنظمات الأهلية العربية لمواجهة تحديات التنمية ، «في» أماني قنديل «محرر» التقرير السنوي الخامس للمنظمات الأهلية العربية ٢٠٠٥، مرجع سابق ، ص ص ٢٨٥-٣١٠، بخاصة ص ٢٨٨.

٣٠. أيمن عبد الوهاب : المشاركة الشعبية، واقع تفرضة متطلبات النهوض الوطني ، الهيئة القبطية الأنجلية ، بحث غير منشور ، ص ٣٨ .

٣١. نفس المرجع ، ص ٣٨ .

٣٢. مقابلة مع وكيل وزارة الضمان الاجتماعي ، المشرف علي قطاع المنظمات غير الحكومية ، بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١٧.

٣٣. مقابلة مع المهندس نبيل صمويل رئيس الهيئة القبطية النجلية بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١٣ .

٣٤. أيمن عبد الوهاب : بناء شراكة المنظمات الأهلية العربية لمواجهة تحديات التنمية، مرجع سابق ، ص ص ٢٩٠-٢٩١ .

هذا الكتاب

يسعى هذا الكتاب بإتجاه تفعيل التنظير الاجتماعى لفهم بعض قضايا المجتمع المصرى على مرجعية التحديث والتنمية المستدامة، وفق تصورات العقود الأولى من الألفية الثالثة. وبعد مرور مجتمعنا بثورة مجيدة شكلت موجاتها المتتابعة الفترة من 25 يناير 2011 وحتى 30 يونيو 2013، حيث توافرت الظروف الملائمة لتحديث المجتمع من خلال إستراتيجية التنمية المستدامة. وهي الاستراتيجية التى تستند إلى ثلاثة محاور، حيث يتمثل المحور الأول فى تبنى نموذج التنمية المستدامة لتطوير قدرات المجتمع، من خلال تفعيل دور قوى التغير الاجتماعى وتطوير أوضاع الفئات المشاركة فى عملية التنمية، إضافة إلى تبنى المفاهيم والأليات الحديثة للتنمية كاللامركزية فى الادارة، وأهمية تحمل المسئولية الاجتماعية من قبل مختلف القطاعات، إضافة إلى الاصلاح البيروقراطى. فى حين يدور المحور الثانى حول ضرورة المشاركة الجماهيرية فى الجهود، التى تتطلب تجسيد متضمنات التنمية، وتوفير الظروف الملائمة لتعظيم إسهام هذه الجهود. يضاف إلى ذلك المحور الثالث الذى يؤكد على أهمية الانطلاق إلى المستقبل إستنادا إلى المضامين والأليات السابقة التى تشكل قيما مضافة، تتراكم لتجسد طموحات مجتمع إختار التقدم.


9 786500 169485



